الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين- سطيف 2 -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

مذكرة

مقدمة بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

لنيل شهادة

الماجستير

من طرف الطالبة :

مشطوب ريمة

الموضوع :

إتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الإنخراط في العمل السياسي

بتاريخ :2016/11/17 أمام اللجنة المتكونة من :

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	
أ. د فيروز مامي زرارقة	أستاذة التعليم العالي	جامعة سطيف 2	رئيسا
د. كمال بلخيري	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف 2	مشرفا
د. عبد الحميد بوطة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف 2	ممتحنا
د.الطيب بلوصيف	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سطيف 2	ممتحنا

السنة الدراسية: 2017/2016

شكر وتقدير :

الشكر و الحمد لله تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل .

إن الحروف تنحني خجلا وتمشي في استحياء لعجزها في التعبيرعن شكري و مدى تقديري وامتناني لجميع الأساتذة الذين ساعدوني في إنجاز هذا العمل،بدءا بالأستاذ المشرف الدكتور كمال بلخيري الذي كان نعم المشرف بقيمه وأخلاقه النبيلة ،وما قدمه لي من نصائح وتوجيهات أكاديمية طيلة فترة إنجاز هذا العمل فشكرا جزيلا ،كما أقدم شكري بشكل خاص لكل من: الدكتور القدوة "ميلودسفاري"الذي لي كان بمثابة المشرف الثاني، والدكتور المتألق "النوي الجمعي" الذي كان لي خير مرشدا ومعين في إنجاز هذا العمل فلم يبخل علي بتوجيهاته القيمة رغم انشغالاته الأكاديمية.

شكرا لجميع أساتذة قسم علم الاجتماع خاصة أ.د فيروز زرارقة،د.سعود الطاهر،د.أنور مقراني،د.عبد الرزاق أمقران،د.محمد بوقشور،د. الطيب بلوصيف،د.عبد الحميد بوطة وجميع الذين كانوا سندا لي وأعانوني على إتمام هذا العمل الأكاديمي، أقدم لهم أسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان.

شكرالكل عمال المكتبة والإدارة الذين لم يبخلوا علينا بمساعدتهم فألف شكرا لكم جميعا.فعبارة شكرا لا تكفـيكم وقول شكرا جزيلا قليلة عليكم لكن الدعاء لكم بالخير عند كل صلاة هي هدية مني إليكم.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إعداد هذه الرسالة،وأخص بالذكر زميلاتي وزملائي طلبة الدراسات العليا تخصص ماجستير علم الاجتماع.

شكرا لكل من ساعدني ولو بكلمة طيبة

الإهــــــــــداء

إلى الذي علمني أنّ الجد والعمل خير سبيل للوصول إلى المجد وأنار قلبيبشعاع الأمل.

إلى روح والدي الطاهرة

إلى التي علمتني أن العلم خير زاد في الدنيا والآخرة

وأن الحياة بلا علم لا قيمة لها، وأن قيمة الحياة بأهدافها.

إلى التي يملأ اسمها دفاتري ويعم عطرها ملابسي، وينتشر دمها في عروقي وجسدي.

إلى أمي الغالية

إلى قدوتي وسندي في الحياة ومشاعل النور ومنارات الهداية وبسمات البيت:إخوتيوأخواتي.

إلى كل المعلمين والأساتذة الذين ساهموا في تعليمي من الطور الابتدائي إلى الجامعي جزآهم الله كل خيرا.

إلى زملائي وزميلاتي:أمال، نعيم، نوارة،حسين، عبد الكريم،عبلة،الياقوت، نور الدين،أحمد.

إلى زملائي الأساتذةبجامعة سطيف 2 وأخص بالذكر: أساتذة الجذع المشترك علوم إنسانية

وطلبتي الأعزاء الذين أدرسهم في هذا القسم.

إلى فرسان قلبي وأميرات روحي "براعم روضة الندى "و تحية حب إلى مديرة الروضة و زميلاتي المربيات الذين يعملون معي.

تحياتي وقبلاتي إلى:الغالية حنان،نجاح، مريم،الحلوة لميس،زهرة،سمية،عزيزة،

نسيمة،بسمة،جهيدة،إلهام،نعيمة،أنيسة،ليلى، رحمة، ريمة.

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينسهم قلبي أهدي ثمرة جهدي إليهم جميعا

فاتحة البحث

يقول العماد الأصفهاني :

إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه

إلا وقال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد

هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل

ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا أعظم العبر

وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر......

العماد الأصفهاني

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير
الاهداء
فاتحة البحث
فهرس المحتويات
فهرس الجداول
فهرس الأشكال
مقدمة: .... أ-ج

القسم الأول: الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول: الاطار العام للدراسة 2- 41

تمهيد:.. 2
أولا: تحديد الإشكالية 3
ثانيا:فرضيات الدراسة 5
ثالثا:أسباب ودواعي اختيار الموضوع 7
رابعا: أهمية الدراسة.. 7
خامسا: أهداف الدراسة 8
سادسا:تحديد المفاهيم 8
سابعا: الدراسات السابقة 31
خلاصة: 41

الفصل الثاني: ماهية الاتجاهات وطرق قياسها 44- 75

تمهيد:.. 44
أولا:تحديد مفهوم الاتجاه.. 45
ثانيا: الاتجاهات وعلاقتها ببعض المفاهيم 49
1- علاقة الاتجاهات بالميول: 49
2- علاقة الاتجاهات بالقيم:.. 50
3- علاقة الاتجاهات بالمعتقدات:.. 51
4- علاقة الاتجاهات بالرأي.. 52
5- علاقة الاتجاه بالسلوك والسمة والعاطفة والتعصب.. 52
ثالثا: مكونات الاتجاهات ووظائفها.. 54

رابعا: خصائص الاتجاهات وأنواعها.. 63
خامسا: المقاربات النظرية المفسرة للاتجاهات 66
سادسا: بعض مقاييس الاتجاهات وطرق قياسها 68
خلاصة: 75
الفصل الثالث: الجامعة والطالب الجامعي المسار والواقع 78-130
تمهيد:.. 78
أولا: الجامعة مقاربة سوسيو تاريخية... 79
1-الجامعة المفهوم، الأهمية والأهداف:.. 79
1-1 مفهوم الجامعة:... 79
1-2 أهمية الجامعة وأهدافها.. 82
1- 3 أهداف الجامعة... 82
2- الجامعة الوظائف والأركان 86
2-1 وظائف الجامعة... 86
2-2 أركان الجامعة... 91
3-السياق التاريخي لتطور مؤسسة الجامعة.. 95
3- 1 الجامعات في الوطن العربيUniversities in the Arabe World......................... 96
3- 2 الجامعات في آسيا وإفريقيا: Universités in Asia and Africa....................... 98
3-3 الجامعات في الغرب: Universités in the West...................................... 98
4- بعض اتجاهات التنظير السوسيولوجية لدراسة الجامعة 100
4-1 الاتجاهات التقليدية لدراسة مؤسسة الجامعة... 100
4-2 - الاتجاهات النظرية المعاصرة لدراسة مؤسسة الجامعة 107
ثانيا: الجامعة الجزائرية مسارات التطور ومشكلاتها... 109
1-نشأة وتطور الجامعة الجزائرية... 109
2-الخريطة التنظيميةوالإدارية للجامعة الجزائرية 114
3 - عوائق ومشكلات تواجه الجامعة الجزائرية... 117
ثالثا: الطالب الجامعي وخصائصه... 121
1-تعريف الطالب الجامعي.. 121
2- خصائص الطالب الجامعي 123
3- عوائق ومشكلات تواجه الطالب الجامعي 126
خلاصة: 130

الفصل الرابع: الخلفية النظرية للعمل السياسي، الأحزاب السياسية والانتخابات 133-268

تمهيد 133

أولا :ماهية العمل السياسي ومستويات المشاركة السياسية........................... 134

1-مفهوم العمل السياسي... 134

2 -أوجه العمل السياسي 139

3- مستويات المشاركة السياسية وأشكالها.. 144

3-1- مستويات المشاركة السياسية 144

3- 2 أشكال المشاركة السياسية.. 150

4 – الجامعة والعمل السياسي 154

4-1- صلة الجامعة بالعمل السياسي 154

4 – 2 طلاب الجامعة والعمل السياسي 158

ثانيا: الأحزاب السياسية تقسيماتها ووظائفها وأساليب تمويلها 161

1- إطلالة تاريخية على مفهوم الأحزاب السياسية وعوامل نشأتها 161

2-أسس قيام الأحزاب السياسية وأساليب تمويلها.. 167

3- دور ووظائف الأحزاب السياسية 169

4- تقسيمات الأحزاب السياسية وتصنيفات والنظم الحزبية 173

ثالثا:إطلالة تاريخية لمسيرة الأحزاب السياسية في الجزائر............................. 177

1- مسار الحركة الوطنية (1900- 1939) 179

1-1 التنظيمات السياسية في مسيرة الحركة الوطنية 179

1-2 التيارات السياسية البارزة داخل الحركة الوطنية:.. 184

2- مسار الحركة الوطنية (1939- 1954) 188

2-1 بيان 10 فيفري 1943 - بيان الشعب -.. 189

2-2 الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 190

2-3 جمعية العلماء المسلمين 190

2-4 حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.. 191

3- مرحلة الثورة (1954_ 1962) 193

4- سياسة انتهاج الحزب الواحد من 1962- 1989.. 195

5- التحول نحو التعددية السياسية: 1989 199

6- الخريطة الحزبية في الجزائر وتصنيفاتها.. 205

رابعا: الانتخابات تفسيرها،أشكالها والنماذج النظرية المفسرة لها:........................ 214

1-طبيعة الانتخاب وشروطه 214
2- أنواع النظم الانتخابية وأشكالها 220
3-النماذج النظرية المفسرة للانتخابات 235
خامسا: المنظومة الانتخابية في الجزائر بين الأحادية والتعددية السياسية........................... 241
1- المنظومة الانتخابية في ظل نظام الحزب الواحد (1962- 1988)........................... 241
2- المنظومة الانتخابية بعد فتح المجال نحو التعددية السياسية 1989.... 244
خلاصة: 269

القسم الثاني :الجانب الميداني للدراسة

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية 271-284
تمهيد:... 272
أولا: مجالات الدراسة 273
1 – المجال الجغرافي (المكاني) 273
2 – المجال الزماني... 273
3- المجال البشري 274
ثانيا: عينة الدراسة 276
رابعا: أدوات جمع البيانات الميدانية... 279
1-مقياس الاتجاهات 279
2- مقابلة حرة 282
خلاصة 285
الفصل السادس : عرض البيانات الميدانية ومناقشتها وتحليل نتائجها 287- 317
أولا :تفريغ البيانات وتحليلها وتفسيرها 288
ثانيا: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات 315
ثالثا: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة... 318
خاتمة
قائمة المراجع
الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم (01)	جدول يوضح أوجه التداخل والاختلاف بين القيم والاتجاهات.	**51**
الجدول رقم (02)	جدول يوضح فقرات مقياس بورجارس.	**71**
الجدول رقم (03)	جدول يوضح درجات الموافقة وأوزانها في مقياس ليكرت الثلاثي.	**72**
الجدول رقم (04)	جدول يوضح درجات المتوسط الحسابي ودرجة الموافقة في مقياس ليكرت الثلاثي.	**72**
الجدول رقم (05)	جدول يوضح أهم وظائف الجامعة.	**90**
الجدول رقم (06)	جدول يوضح خيوط النسيج في الحياة النشطة .	**136**
الجدول رقم (07)	جدول يوضح تصنيفات المشاركة السياسية بين المشاركة الفاعلة والمشاركة السلبية.	**148**
الجدول رقم (08)	جدول يوضح عدد المشاركة في انتخابات 01 جويلية 1962.	**241**
الجدول رقم (09)	جدول يمثل عدد المشاركة في انتخابات 10 سبتمبر 1963	**242**
الجدول رقم (10)	جدول يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 1995	**251**
الجدول رقم (11)	جدول يمثل عدد المشاركة في انتخابات دستور 1996.	**253**
الجدول رقم(12)	جدول يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1997.	**255**
الجدول رقم(13)	جدول يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية1999.	**257**
الجدول رقم (14)	جدول يبين نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2002.	**258**
الجدول رقم (15)	جدول يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2004.	**260**
الجدول رقم (16)	جدول يوضح نتائج الانتخابات التشريعية 17ماي2007	**262**
الجدول رقم (17)	جدول يوضح لنا مجريات العملية الانتخابية.	**264**
الجدول رقم (18)	جدول يوضح نتائج الانتخابات التشريعية2012.	**266**
الجدول رقم (19)	جدول يوضح توزيع الطلبة في جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 في التخصصات المختارة حسب الجنس .	**274**

الجدول رقم (20)	جدول يوضح توزيع الطلبة في جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 حسب المستويات الثلاثة لنظام ل م د.	**274**
الجدول رقم (21)	جدول يوضح مواصفات أفراد العينة التي أجابت على الاستبيان.	**276**
الجدول رقم (22)	جدول يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس.	**287**
الجدول رقم (23)	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى الدراسي.	**288**
الجدول رقم(24)	جدول يوضح توزيع المبحوثين حسب التخصص العلمي.	**289**
الجدول رقم (25)	جدول يوضح توزيع المبحوثين حسب الانخراط في الأحزاب السياسية.	**290**
الجدول رقم (26)	جدول يوضح درجة العضوية لدى المبحوثين المنخرطين في حزب سياسي .	**291**
الجدول رقم (27)	جدول يوضح توزيع المبحوثين الغير منخرطين المجيبين بلا .	**291**
الجدول رقم (28)	جدول يوضح إجابات المبحوثين على امتلاك بطاقة الناخب .	**292**
الجدول رقم (29)	جدوليوضح إجابات المبحوثين عن المشاركة في الانتخابات .	**292**
الجدول رقم (30)	جدول يوضح نوع الانتخابات التي شارك فيها المبحوثين في حالة الإجابة بنعم نوع الانتخابات المشاركة فيها.	**293**
الجدول رقم (31)	جدول يوضح اتجاه المبحوثين نحو العبارة (1) النقاش في الأمور السياسية بيننا كطلبة يساهم في تكوين اتجاه نحو الانخراط في الأحزاب السياسية.	**294**
الجدول رقم (32)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (02) أرى أن لمكانة الحزب في الساحة السياسية تأثيرا على اتجاهي نحو الانخراط فيه.	**295**
الجدول رقم (33)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (03) يكسبني الانخراط في الأحزاب معرفة عميقة بالواقع السياسي الجزائري.	**296**
الجدول رقم (34)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (04) أركز عند انخراطي في الحزب على مرجعيته الإيديولوجية.	**296**
الجدول رقم(35)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (05) أفضل الانخراط	**297**

	في الأحزاب التي تمتاز بتنويع أساليبها في عرض برامجها.	
الجدول رقم(36)	جدول يوضح اتجاه المبحوثين نحو العبارة رقم (06) يؤثر البرنامج الذي يتبناه الحزب السياسي على اتجاهي نحو الانخراط فيه.	**298**
الجدول رقم (37)	جدول يوضح اتجاه المبحوثين نحو العبارة رقم (07) مطالعتي للجرائد تساهم في تشكيل آراء معينة لدي اتجاه الأحزاب السياسية.	**298**
الجدول رقم (38)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (08) لشخصية رئيس الحزب تأثير على اتجاهي نحو الانخراط فيه.	**299**
الجدول رقم(39)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (19) القيادة السياسية داخل الأحزاب تمتاز بالركود والتقليد.	**299**
الجدول رقم (40)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (20) العمل الحزب يفتقر لعنصر العمل وسط الجماهير.	**300**
الجدول رقم(41)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (21) أرى أن غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية تجعلني أعزف عن الانخراط فيها.	**300**
الجدول رقم (42)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (22) اهتمام الأحزاب السياسية بالشباب محصورا في التأطير للعملية الانتخابية فقط.	**301**
الجدول رقم (43)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (25) تتصف برامج الأحزاب السياسية بأنها لا تتماشى والتغيرات الحاصلة في الساحة السياسية .	**301**
الجدول رقم(44)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (26) الأحزاب السياسية لا تنقل اهتمامات و مشاكل الشباب وشؤونهم لصناع القرار.	**302**
الجدول رقم (45)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (01) المشاركة في الانتخابات أحسن وسيلة للتعبير عن قناعاتي السياسية.	**303**
الجدول رقم (46)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (02) أعتقد أن البرامج الانتخابية تتوافق وطموحاتي ما يدفعني للمشاركة في التصويت .	**304**
الجدول رقم(47)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (03) تحفزني مرونة	**305**

	العملية الانتخابية إلى التصويت في كل المواعيد الانتخابية.	
الجدول (48)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (04) ديمقراطية النظام الانتخابي الجزائري تحفزني على التصويت .	**305**
الجدول (49)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (07) أرى أن النظام الانتخابي في الجزائر يحقق التمثيل لكافة شرائح المجتمع ما يحفزني للمشاركة في التصويت.	**306**
الجدول (50)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (13) يساعدني الاطلاع على برامج الأحزاب السياسية في عملية التصويت.	**307**
الجدول (51)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (14) تساعدنيالوعود التي يقدمها المترشحون في اختيار المرشح الذي أصوت عليه أثناء العملية الانتخابية .	**307**
الجدول (52)	يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (19) أعتقد أن المرشحون في الانتخابات لا يرقون للمستوى المطلوب .	**308**
الجدول (53)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (20) أرى أن اللامبالاة السياسية هي التي تؤدي بي إلى الامتناع عن التصويت	**308**
الجدول (54)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (23) أرى أن غياب الديمقراطية في الانتخابات يجعلني أمتنع المشاركة فيها.	**309**
الجدول (55)	جدول يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (24) لاأصوت في أي مستوى من مستويات الانتخابية لعدم قناعتي بها.	**310**
الجدول (56)	جدول يبين الفروق إحصائيا في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في الأحزاب السياسية حسب متغير الجنس.	**311**
الجدول (57)	جدول يبين الفروق إحصائيا في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في الأحزاب السياسية حسب المستوى الدراسي.	**312**
الجدول (58)	جدول يبين الفروق إحصائيا في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات حسب متغير الجنس.	**313**

الجدول (59)	جدول يبين الفروق إحصائيا في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات حسب متغير المستوى الدراسي.	**314**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم (01)	مخطط يوضح الاتجاه وكيفية تأثيره في تحديد السلوك.	46
الشكل رقم (02)	مخطط يبين درجات الاتجاه على شكل متصل.	48
الشكل رقم (03)	مخطط يوضح مكونات الاتجاهات والعوامل المؤثرة في تكوينها	59
الشكل رقم (04)	مخطط يوضح وظائف الاتجاهات.	62
الشكل رقم (05)	مخطط يوضح تصنيف الاتجاه.	65
الشكل رقم (06)	مخطط يوضح مقياس ثورستون.	70
الشكل رقم (07)	مخطط يوضح مفهوم الجامعة كنسق اجتماعي.	81
الشكل رقم (08)	مخطط يوضح أهداف الجامعة.	86
الشكل رقم (09)	مخطط يوضح الأركان الأساسية للجامعة.	91
الشكل رقم (10)	مخطط يوضح هيكلة النظام الجديد (ل م د).	113
الشكل رقم (11)	مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للكلية.	116
الشكل رقم (12)	مخطط يوضح مفهوم العمل السياسي وغاياته.	138
الشكل رقم (13)	هرم يوضح مستويات المشاركة السياسية عند "ميشيل رش" و"فيليب آلتوف"	147
الشكل رقم (14)	مخطط يوضح النموذج المثالي لتفسير السلوك الانتخابي حسب pennis lindon	239
الشكل رقم (15)	مخطط يوضح حجم أفراد العينة حسب الجنس والمستوى الدراسي .	277

مقدمة

مقدمة:

إن المجتمعات الإنسانية وعبر مختلف العصور، وجدت فيها الكثير من الأنساق والأنظمة التي ترتبط بالنظام الاجتماعي، فنجد النسق التربوي الذي يهتم بدراسة الظاهرة التربوية ومكوناتها والمشاكل التي تواجهها وكذا النسق الثقافي، النسق الاقتصادي وصولا إلى النسق السياسي أو النظام السياسي الذي يهتم بدراسة مجموع التفاعلات المؤسسية والسلوكية المرتبطة بعملية صنع القرار السياسي.

كما أن الحركية فيه تعكس الواقع الاجتماعي ومظاهره، ويعتبر علم الاجتماع السياسي من الفروع التي تولي أهمية واسعة للنظام السياسي وذلك من خلال دراسة الظاهرة السياسية في أبعادها الاجتماعية، وتعتبر ممارسة السياسة طبيعة إنسانية في الكائن البشري، حيث تهتم بكيفية تنظيم شؤون الحكم والعلاقات بين الحكام والمحكومين.

وقد عرفها البعض بأنها" فن إدارة المدينة "، وتختلف ممارسة السياسة من بلد إلى آخر كلا حسب إيديولوجيته، كما أن هذه الممارسة تتطلب مجموعة من المعايير والقيم، ويعتبر العمل السياسي من الممارسات الأساسية للسياسة إذ أنه نشاط متخصص يقوم به الحكام والممثلون ويتضمن بعدا فعليا من خلال صياغة القرارات وبعدا رمزيا من خلال ما يحملونه من قيم وأفكار لتنظيم العلاقات بين القيادة والجماهير ومحاولة منحهم إشباعات قدر الإمكان، حيث تختلف أشكاله كالانخراط في الأحزاب السياسية والجمعيات، المشاركة في الانتخابات، الاشتراك في البرلمان والحركات الطلابية وغيرها.

وممارسة العمل السياسي لا تقتصر على فئة معينة بل تشمل مختلف الفئات ومنها فئة الشباب التي تعتبر الثروة البشرية المحركة للتنمية، حيث تهتم بها مختلف المجتمعات لما لها من خصائص في تسيير المجتمع وقيادته نحو الاستقرار والتطور، كما شريحة الطالب الجامعي تندرج ضمن فئة الشباب فهو يمتاز عن باقي الفئات كونه حاصل على تأهيل علمي من طرف أهم المؤسسات في المجتمع وهي الجامعة التي تفتح له أفق واسعة للإبداع وإظهار مهاراته في شتى المجالات، من خلال توفيرها لفضاءات خاصة بالطلبة كالنوادي العلمية والمنظمات الطلابية وغيرها.

والشباب الجامعي في الجزائر كغيره من الفئات لديه اهتمامات متنوعة، حيث تعتبر مشاركة الطالب الجزائري في العمل السياسي ليست حديثة بل أنها تمتد إلى النضال ضد الاستعمار الفرنسي حيث اعتمدت على الأسلوب السياسي كوسيلة لطرده من خلال تكوين أحزاب وجمعيات للتحاور مع المستعمر ومن بعدها اللجوء إلى العمل المسلح، ومن أبرز القادة السياسيين في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي الأمير خالد الجزائري، مصالي الحاج، فرحات عباس وغيرهم، أما بعدالاستقلال عاشت الجزائر عقودا من عدم الاستقرار والفوضى على المستوى الأمني والسياسي، خاصة أحداث أكتوبر 1989واعتماد الحزب الواحد الذي يفرض التبعية السياسية ومنع المشاركة السياسية، لكن بعد

اجتياز ثورة الانقلابات والعشرية المظلمة قررت الجزائر فسح المجال أمام التعددية الحزبية وممارسة النشاط السياسي، حيث ظهرت العديد من التساؤلات والإشكاليات ماذا بعد إقرار التعددية الحزبية؟

وفي خضم هذه الأحداث كانت فئة الطلبة الجامعيينمن الفئات التي كانت متخوفة من إبداء رغبتها في المشاركة في الأنشطة السياسية خوفا من الاعتقالات والزج بهم في السجون، ووضع قوانين تمنع ممارسة أي نشاط سياسي في الجامعة، لكن مع دخول الجزائر في مرحلة التحول الديمقراطي والسماح بالمشاركة السياسية لكن وفق قيود.ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسةالحالية التي سوف تحاول البحث في اتجاهات الطلبة في الجامعة الجزائرية نحو الانخراط في العمل السياسي بعد مختلف الأحداث التي عرفتها الجزائر، محاولة قياس طبيعة هذه الاتجاهات من حيث كونها إيجابية أو سلبية، والتعرف على تأثير النوع الاجتماعي على الانخراط في العمل السياسي، وأشكال العمل السياسي الذي يمارسه الطلبة في الجامعة أو خارجها، ولقد تناولناهذا الموضوع بالاعتماد على خطة البحثالتي اشتملت على قسمين:

القسم الأول ويتضمن **الجانب النظري للدراسة**ويشمل هذا القسم على:

الجانب النظري للدراسة:ويتم فيه عرض الأدبيات النظرية المتعلقة بمشكلة الدراسة، ويضم أربعة فصول.

الفصل الأول: وعنون **بالإطار العام للدراسة**، وهو يتضمن :تحديد مشكلة الدراسة والفرضيات التي تم وضعها لدراسة هذا الموضوع، ومن ثم تبيان أسباب ودواعي اختيار الموضوع وأهميته العلمية و كذا الهدف منها، مع تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة، و بعدهاالتطرق لبعض الدراسات السابقةالتي عالجت هذا الموضوع .

أما **الفصل الثاني**: فقد **خصص لماهية الاتجاهات وطرق قياسها** وتم التطرق فيه إلى تحديد مفهوم الاتجاه، وعلاقة الاتجاهات ببعض المفاهيم كالميول والقيم، والمعتقدات والرأي، ثم السلوك والسمة، العاطفة والتعصب، وبعدها تم الانتقال إلى مكونات الاتجاهات ووظائفها، وأهم خصائص الاتجاهات وأنواعها، وصولا إلى المقاربات النظرية التي فسرت الاتجاهات، لنعطي بعدها بعض مقاييس الاتجاهات المستخدمة وطرق قياسها.

وفيما يخص **الفصل الثالث**: **الجامعة والطالب الجامعي المسار والواقع**، وتضمن ثلث أجزاء حيث تم التطرق في الجزء الأول لماهية الجامعة –مقاربة سوسيوتاريخية – من خلال التعرف على مفهومها وأهميتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ثم الاطلاع على الوظائف والأركان التي تكونها، لننتقل بعدها إلى السياق التاريخي الذي نشأت فيه الجامعة في الوطن العربي وأسيا وإفريقيا، الجامعة في الغرب، وأهم الاتجاهات النظرية لدراسة مؤسسة الجامعة، أما الجزء الثاني فقد خصص للجامعة الجزائرية مسارات التطور ومشكلاتها، من خلال إبراز نشأة وتطور الجامعة الجزائرية، ومنه التعرف الخريطة التنظيمية والإدارية التي تكونها، والمشكلات والعوائق التي تواجه هذه الجامعة، وكان الجزء الثالث من هذا الفصل خاص بدراسة الطالب الجامعي من حيث التعرف على مفهوم الطالب الجامعي

والخصائص التي يتميز بها، وسرد بعض التي العوائق والمشكلات التي تعترضه من مختلف الجوانب النفسية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

وتضمن **الفصل الرابع** الخلفية النظرية للعمل السياسي، الأحزاب السياسية والانتخابات، من خلال تقسيمه إلى أربعة أجزاء:شمل **الجزء الأول** على مفهوم العمل السياسي وأوجهه المتعددة، ومن ثم إطلالة على مستويات المشاركة السياسية وأشكالها، لنتعرف بعدها على الصلة الرابطة بين الجامعة، الطالب الجامعي والعمل السياسي، ثم تطرقنا في **الجزء الثاني**: بعنوان الأحزاب السياسية بين النشأة والوظائف، وتقسيماتها، وشمل **الجزء الثالث** الأحزاب السياسية في الجزائر من مسار الحركة الوطنية 1900إلى غاية التحول نحو التعددية السياسية، أما **الجزء الرابع** فتم تخصيصه للانتخابات بشكل عام من خلال طبيعة الانتخاب وشروطه وأنواعها وأشكالها، وصولا إلى النماذج النظرية المفسرة لها، ومن ثم عرض تحليلي لمسيرة المنظومة الانتخابية في الجزائر من عهد الحزب الواحد، ثم توقيف المسار الانتخابي، لنصل إلى واقع المنظومة الانتخابية الجزائرية بعد فتح مجال للتعددية السياسية .

أما **القسم الثاني**:فقد احتوى على **الجانب الميداني للدراسة**، وتضمن فصلين هما:

الفصل الخامس: بعنوان الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية مقسم إلى أجزاء هي :مجالات الدراسة الثلاثة (المجال المكاني، المجال ألزماني، المجال البشري)، ونوع العينة التي تم اختيارها في هذه الدراسة، والمنهج المعتمد في قياس اتجاهات الطلبة الجامعيين، ومنه أدوات جمع البيانات الميدانية المتمثلة في مقياس الاتجاهات، وأداة المقابلة الحرة.

أما **الفصل السادس**:وهوالخاص بعرض البيانات الميدانية ومناقشتها، وتحليل نتائجها من خلال تفريغ البيانات وتحليلها وتفسيرها، ومناقشة النتائج على ضوء الفرضيات، وأخيرا مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة، لتكون نهاية البحث بخاتمة نهائية عن الموضوع ككل.

الفصل الأوّل

الإطار العام للدراسة

الفصل الأوّل: الإطار العام للدراسة

تمهيد

أولا: تحديد الإشكالية.

ثانيا: فرضيات الدراسة.

ثالثا: أسباب ودواعي اختيار الموضوع.

رابعا: أهمية الدراسة.

خامسا:أهداف الدراسة.

سادسا: تحديد مفاهيم.

سابعا: الدراسات السابقة.

خلاصة.

تمهيد:

يشترط إجراء أي بحث اجتماعي ميداني، تتبع الخطوات المنهجية اللازمة للوصول إلى نتائج أكثردقة ومصداقية، حيث يبني الباحث بحثه وفق منهجية علمية تبدأ بمشكلة البحث لتهيئة القارئ وإقناعه بوجود مشكلة تحتاج إلى دراسة، وهذا من خلال التعريف بها وصياغتها وتحديد أبعادها وصولا إلى صياغة الإشكالية والتي تتضمن سؤال رئيسي وأسئلة فرعية، ومن ثم يتبنى احتمالات مؤقتة لمعالجة المشكلة تسمى الفرضيات كتمهيد للدراسة الميدانية، ولا شك أن الباحث قبل شروعه في دراسة موضوعا ما كانت له أسباب دفعت به إلى دراسة موضوع معين دون غيره، يبرز من خلالها أهمية دراسته والهدف منها، ثم تحديد المفاهيم الواردة فيها، والاستناد إلى بعض الدراسات مشابهة كانت أو سابقة لموضوع الدراسة. وهذا كله من أجل وضع القواعد المنهجية الضرورية للبحث.

أولا: تحديد الإشكالية

تعد الاتجاهات من المفاهيم الأساسية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان وقيمه وأفكاره، فهي تمثل امتدادا لمراحل التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد عبر مسار حياته، وتختلف تبعا للظروف المحيطة به، فلكل إنسان اتجاها خاصا به.

كما أن صورة السلوك الاجتماعي للفرد تتجسد من خلال التعبير عن اتجاهه نحو قضية اجتماعية أو اقتصادية أو حتى سياسية، ودراسة الاتجاهات من المواضيع الرئيسية التي اهتم بها العديد من العلماء خاصة علماء النفس الاجتماعيين وعلماء القياس إضافة إلى علماء الاجتماع كلا حسب الإطار المرجعي له، نظرا لأهميتها في العلاقات التفاعلية بين أفراد المجتمع، وتأثيرها على استقرار هذه العلاقات بين المجتمعات المختلفة.

ويعرف الاتجاه بأنه حالة من التأهب والاستعداد النفسي والذهني الذي يُكتسب من خلال تجارب الفرد وخبراته التي تجعله يستجيب لمختلف القضايا والمواقف، كما يفسر بأنه تعبيرا عن رأي أو موقف تجعله متجها في رأيه سلبا أو إيجابا في تقييم ذلك الموقف أو الفكرة، كالاتجاه نحو عمل المرأة أو الاتجاه نحو الانخراطفي العمل السياسي.

هذا الأخير العمل السياسي الذي يعتبر المجال الخصب للكثير من الدراسات والبحوث في ميدان العلوم السياسية والاجتماعية، ومنها علم الاجتماع السياسي هذا التخصص الذي يجمع بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي من خلال دراسة الظاهرة السياسية وتحليل أبعادها الاجتماعية باستخدام الأدوات والمناهج السوسيولوجية المستخدمة في علم الاجتماع العام.

وتعتبر ممارسة السياسة من الخصائص التي لازمت الإنسان منذ وجوده، وكما يقول بعض العلماء "الإنسان مدني بطبعه"،لكن في أشكالها الأولية، حيث كان يعمل على تنظيم حياته وتوفير العيش ومحاولة التغلب على قساوة الطبيعة، فبدأ بالعمل الزراعي ثم العمل الصناعي مع مجيء الثورة الصناعية ومحاولة التخلص من سيطرة الكنيسة والاضطهاد الملكي، وظهرت ملامح الفكر السياسي لديه من خلال التأمل في كيفية تأسيس الدولة وإدارتها وتحديد أشكال نشاطها للمساهمة في تطوير المجتمع وحسن تسييره، وبروز الأفكار الديمقراطية والبحث عن مصادر السلطة السياسية في المجتمع للتخلص من القمع وهيمنة الملك على البلاد كلها، وهكذا تواصل تفكير الإنسان في الشأن العام، واستمر تطوره عبر العصور، فالفكر السياسي هو نشاط منظم يضم ملاحظة، عقلنة، برمجة وتطوير، والعمل السياسي جزء من أجزاء هذا الفكر يحمل جملة من الأفكار والمبادئ التي تعبئ لتستهدف الجماهير وغرس فيهم مبادئ التغيير والإصلاح وتدريبهم على أساليب ممارسة السياسة بالشكل العلمي.

يعد الانخراط في العمل السياسي ظاهرة إنسانية موجودة في كافة المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، مع تباين أشكال ممارسته، حيث تؤكد بعض الدراسات أن الجامعات الألمانية تولي اهتماما واسعا لعملية الانخراط في العملالجمعويوالسياسي، إذ أن الانخراط فيه يساعد على زيادة وعي الفرد وتنمية خبراته وقدراته على تحليل الظواهر والمشكلات للمساهمة في تطور المجتمع سياسيا، والعمل السياسي الناجح من الأساليب الناجعة لتحقيق الديمقراطية في البلاد، وتعتبر فئة الشباب من بين الفئات الأكثر حيوية للمشاركة في العمل السياسي حيث تمثل أكبر شريحة في تركيبة الهرم السكاني للمجتمعات النامية، والذين يعول عليهم في بناء المجتمع وتطويره، فهم القوة المحركة للتنمية والفئة

المنتجة اقتصاديا والمؤثرة سياسيا، والشباب كفئة اجتماعية تضم عدة فئات فرعية منها الطالب الجامعي إذ تتصف هذه الفئة بخصوصية عن باقي الفئات كونها تنضم إلى مؤسسة تعليمية – لا تقل عنه أهمية – وهي الجامعة التي تنتج النخب وتصقل مواهب الطالب وتفجر طاقاته في مختلف المجالات العلمية والفنية، ما يدفعه للمشاركة في العمل السياسي داخل الجامعة وخارجها.

إن الانخراط في العمل السياسي في الجزائر ليس وليد الاستقلال بل يرجع إلى أيام النضال ضد الاستعمار الفرنسي، حيث أتى بداية القرن العشرين، والحركة الوطنية الجزائرية التي أسسها عدد من الشخصيات الثورية وتحمل مطالب الجزائريينوتندد بالسياسة الاستعمارية، حيث تبلورت في شكل جمعيات وأحزاب سياسية تضم أربعة اتجاهات سياسية تتخذ من النضال السياسي وسيلة لطرد العدو، وشملت هذه الاتجاهات **اتجاه المساواة(الإصلاحي)** الذي تزعمه الأمير خالد الجزائري من خلال عرض مطالبه على الرئيس الأمريكي ولسن في مؤتمر الصلح والتأكيد على حق تقرير المصير، **اتجاه المساواة (الإدماجي)** بقيادة جماعة النخبة من الجزائريين المتشبعين بالثقافة الفرنسية التي تكافح لإدماج الجزائر بفرنسا، أما **الاتجاه الاستقلالي** ترأسه الزعيم مصالي الحاج تحت لواء حزب نجم شمال إفريقيا والمطالبة بالاستقلال الكامل للجزائر، ورغم ما تعرض له من انتكاسات، إلا أنه يعيد تشكيل نفسه تحت اسم جديد في كل مرة وصولا إلى حزب الشعب الجزائري، أما الاتجاه الرابع المتمثل في **الاتجاه الإصلاحي** فقد ضم جمعية علماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري، واستمر القادة السياسيون في نضالهم السياسي رغم الصراعات الداخلية فيما بينهم ورغم التنكيل الذي يتعرضون له من قبل المستعمر الفرنسي، حيث تم مصادرة مختلف الصحف الوطنية كالشهاب والبصائر.

وتواصل النشاط السياسي في الجزائر مع فرحات عباس وقادة آخرين من خلال تحرير بيان فيفري 1943 الذي عكس مدى وعي الحركة الوطنية بالتطورات السياسية التي شهدها العالم في الحرب العالمية الأولى والتأثر ببعض شخصيات الحركات التحررية كجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، واستمر الكفاح السياسي بعد إطلاق سراح زعماء الحركة الوطنية، فتأسست أحزاب جديدة امتدادا لأحزاب سابقة كالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى أن أصبح الكفاح المسلح ضرورة لابد منها، وفي خضم هذا النضال كان الطالب الجزائري من الفئات التي حاولت تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية المزرية التي تعيشها البلاد من خلال تأسيس جمعيات وتنظيمات طلابية تدافع عن مصالحهم في الداخل والخارج، فأسسوا الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في جويلية 1955على يد عبد السلام بلعيد، أحمد طالب الإبراهيمي وغيرهم، فعمل الاتحاد على إيصال القضية الجزائرية إلى كل المؤتمرات للظفر بالتأييد والمشاركة في النضال لتحرير الوطن، وحدث في 19 ماي 1956 إضرابا لإبراز استعدادهم للدخول في ميدان الكفاح المسلح لأخذ الحرية والاستقلال وواصلوا النضال حتى حققوا النصر للجزائر في 5 جويلية 1962.

والشباب الجامعيفي الجزائر لديه اتجاهات تحدد مواقفه من العمل السياسي، حيث أنه تطرح العديد من الإشكاليات والتساؤلات الجوهرية حول طبيعة اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في العمل السياسي، خصوصا بعد ما عاشته الجزائر في التسعينات من عشرية سوداء وصراعات سياسية والخروج من الأحادية إلى التعددية الحزبية

وصدور بعض المراسيم التي تمنع إنشاء أي جمعيات ذات طابع سياسي أو ممارسة أي نشاط سياسي داخل الجامعات، وضرورة فصل الجامعة عن السياسة، خاصة أن الطالب الجامعي يملك من المقومات والأسس التي تؤهله لتحسين فعالية العمل السياسي من خلال المنظمات والاتحادات الطلابية، وهذا بفضل التمكين العلمي والمعرفي الذي يتلقاه بالجامعة، وانطلاقا من هذه المقوماتأتت الدراسة الحالية لتحاول استطلاع أهم اتجاهات هذه الشريحة الاجتماعية – فئة الطلبة الجامعيين– نحو العمل السياسي محاولين تركيز البحث لمعرفة وقياس اتجاهات الطلبة الجامعيينفي الجامعة الجزائرية نحو العمل السياسي والمشاركة فيه، من خلال طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي اتجاهات الطلبة الجامعيين في الجامعة الجزائرية نحو الانخراط في العمل السياسي؟

وتندرج ضمنه تساؤلات فرعية كالآتي:

–ما هي اتجاهات الطلبة الجامعيين في الجامعة الجزائرية نحو الانخراط في الأحزاب السياسية؟

–ما هي اتجاهات الطلبة الجامعيين في الجامعة الجزائرية نحو المشاركة في الانتخابات؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في الأحزاب السياسية تبعا لمتغير الجنس؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في الأحزاب السياسية تبعا لمتغير المستوى الدراسي؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات تبعا لمتغير الجنس؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات تبعا لمتغير المستوى الدراسي؟

ثانيا:فرضيات الدراسة

تعد الفرضيات بمثابة المنبه الرئيسي لقبول أو رفض الحقائق الاجتماعية في علم الاجتماع، حيث أنها تزيد من علمية علم الاجتماع وتبعد عامل الصدفة في أن يتحكم بنتائج البحوث، فالباحث أثناء مسار البحث العلمي دائما يحمل تساؤلات واستفسارات كثيرة للعديد من الظواهر التي يشاهدها، حيث يتجمع لديه احتمالات عديدة حول حدوث ظاهرة ما، أو توقع حدوثها بشكل أو بالآخر، وهنا تبدأ تتراكم في مخيلته جملة من الاحتمالات والتوقعات المؤقتة، مما يدفعه الفضول العلمي إلى محاولة دراسة تلك الظواهر، حيث أن تلك التوقعات والاحتمالات تساعده على تحديد مسار بحثه، وهذا ما يسمى بالفرضيات حيث تعرف بأنها: "تصريح يتنبأ بعلاقة بين عنصرين أو أكثر ويتضمن تحقيق إمبريقي.* (موريس أنجرس،2006: 150).

---

* **تحقيق إمبريقي**: هو إحدى خصائص البحث العلمي، تحتوي على مقارنة الافتراضات بالواقع من خلال مشاهدة وملاحظة هذا الواقع، أي التأكد منها ميدانيا تطبيقيا

كما تعرف الفرضية بأنها: "فكرة مبدئية، تربط بين الظاهرة موضوع الدراسة والعوامل المرتبطة أو المسببة لها، أي أنها إجابة احتمالية لسؤال مطروح في إشكالية البحث، يخضع للاختبار عن طريق الدراسة النظرية أو الميدانية.(رشيد زرواتي،2008: 145).

كما يمكن تعريفها بأنها: "فكرة مبدئية تربط بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل، أو قضية احتماليةتقرر علاقة بين المتغيرات.(ميلود سفاري وآخرون،59:2007).

ويلاحظ من خلال هذه التعريفات أنها تتفق على أن الفرضية تتضمن علاقة بين متغيرين أحدهما النتيجة والآخر السبب في حدوث تلك النتيجة وتثبت باختبارها واقعيا وربطها بالعوامل التي تساهم في حدوثها، والهدف من وراء هذه الدراسة.

كما نجد تعريف آخر يرى أن:"الفرضية تخمين أو استنتاج ذكي يتوصل إليه الباحث ويتمسك به بشكل مؤقت، فهو أشبه برأي الباحث المبدئي في حل المشكلة.

"A proposition presented in testable from arestatement of a proposition so that tests of validity can be performed" .

(محمد سليماني الدجاني، منذر سليمان الدجاني،2008: 42)

فنجد في هذا التعريف أن الفرضية هي تخمين مؤقت ورأي مبدئي لمشكلة يثبت أو يرفض من خلال تجريبها إمبريقيا. وهنا نستنتج أن الفرضية لا تعني تلك الصياغة البسيطة لجملة ما بل هي تساؤلات مبنية بطريقة علمية ذكية تبقى تخمين مؤقت إلى أن يثبت صحتها أو ترفض بالاختبار الميداني.

وبعد ما تم عرضه من تعاريف يمكن لنا تعريفها إجرائيا بأنها حل مؤقت لمشكلة ما، فإن ثبتت صحتها أصبحت تعميما يستند إليه في دراسة الظواهر المشابهة لتلك المشكلة.

فالفروض تحدد للباحث المسار الذي يسلكه البحث عن الحقائق التي يريدها، وهذه الدراسة ستتناول موضوع اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في العمل السياسي، حيث ستركز على متغيرين لدراسة تلك الاتجاهات وهما:الانخراط في الأحزاب السياسية، والمشاركة في الانتخابات، وهذا من خلال التحقق من صحة أو بطلان الفرضيات التي تم وضعها داخل الجامعة الجزائرية-جامعة محمد لمين دباغين سطيف كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية نموذجا-نموذجا-وقد تمت صياغة الفرضيات كالآتي:

1. للطلبة الجامعيين اتجاهات إيجابية نحو الانخراط في الأحزاب السياسية ومن مؤشراته:الانتماء الإيديولوجي للحزب، شخصية رئيس الحزب، معرفة برامج الأحزاب السياسية.
2. للطلبة الجامعيين اتجاهات إيجابية نحو المشاركة في الانتخابات. ومن مؤشراته: امتلاك الطلبة لبطاقة الناخب، التصويت في الانتخابات، المشاركة في المواعيد الانتخابية.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في الأحزاب السياسية تبعا لمتغيري الجنس.

4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في الأحزاب السياسية تبعا لمتغيري المستوى الدراسي.

5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات تبعا لمتغير الجنس.

6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات تبعا لمتغير المستوى الدراسي.

ثالثا:أسباب ودواعي اختيار الموضوع

إن البحث العلمي الناجح الذي يقوم به الباحث الاجتماعي في العلوم الاجتماعية أو أي باحث في العلوم الأخرى، لا بد أن يكون له أسبابا تدفعه لاختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع، سواء يختاره بالاعتماد على خبرته الشخصية والواقع الاجتماعي، أو بتوجيه من أهل الاختصاص والخبرة، والباحثة في هذه الدراسة لها أسبابا لانتقاء هذا الموضوع تتراوح بين ما هو ذاتي شخصي وبين ما هو علمي أكاديمي وفيما يلي بعض هذه الأسباب:

- ✓ الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع لكون الطالبة جزءا من هذه الفئة.
- ✓ الفضول العلمي الذي قاد الطالبة لمعرفة طبيعة اتجاه الطالب الجامعي نحو الانخراط في العمل السياسي خاصة اتجاهه نحو الانخراط في الأحزاب السياسية في الجزائر ومدى مشاركته في الانتخابات.
- ✓ معرفة مدى مساهمة الطالب الجامعي في تفعيل العمل السياسي.
- ✓ إثراء الرصيد الفكري والثقافي للطالبة خاصة في المجال السياسي.
- ✓ إضافة دراسات جديدة للمكتبة الجامعية.
- ✓ الأحداث الأخيرة التي عرفها العالم العربي خاصة الربيع العربي، الذي كانت ميزته مشاركة الشباب في تفجيره خاصة طلبة الجامعة.

رابعا: أهمية الدراسة

لا شك وأن أي بحث علمي هادف يحظى دائما بأهمية بالغة سواء بالنسبة للباحث أو بالنسبة للمجتمع ككل، وهذه الدراسة لها باعتبارها تتناول بالدراسة والتحليل الطالب الجامعي الذي يعد من أهم الفئات الاجتماعية التي تساهم في بناء المجتمع وتحقيق التطور والاستقرار له.

2- كما تظهر أهمية الدراسة في المجال الذي تعالجه وهو العمل السياسي الذي يعد قطاعا حساسا كون الاستقرار فيه من استقرار المجتمع.

3- أهمية الانخراط في العمل السياسي الذي يساهم في تعزيز ثقافة الطالب الجامعي وتنمية تفكيره السياسي ومنه المشاركة في رقي المجتمع.

4- كما تظهر أهميتها في أنها تساعد على تحديد دائرة اهتمامات الطالب الجامعي ومدى وعيه بأهمية العمل السياسي.

5- كما تنبع أهمية الدراسة كذلك في محاولة التصدي – عبر البحث – لموضوع أن السياسة بصفة عامة ميدان حافل بالمخاطر والانخراط في العمل السياسي بشكل خاص هو تهديد لحياة ومستقبل الطالب، في حين أن السياسة كونها إحدى القطاعات الحيوية في المجتمع، هي ميدان للتواصل والتكتل بين القادة والشعب لتحقيق الوعي والتنمية السياسية لكافة أفراد المجتمع.

خامسا: أهداف الدراسة

يعتبر الهدف المقصد الذي يسعى الباحث للوصول إليه، وكلما كان الهدف واضحا كلما كان البحث دقيقا، وهذه الدراسة كغيرها من الدراسات لها أهدافا تسعى لتحقيقها وهي:

1- قياس اتجاه الطلبة الجامعيين في الجامعة الجزائرية نحو الانخراط في العمل السياسي من حيث كونه إيجابيا أو سلبيا.

2- التعرف عما إذا كانت هناك اتجاهات سلبية أو إيجابيةلدى الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في الأحزاب السياسية.

3- التعرف عما إذا كانت هناك اتجاهات سلبية أو إيجابيةلدى الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات.

4- التعرف على مدى تأثير المتغيرات الديمغرافية (الجنس، المستوى الدراسي) على اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في العمل السياسي بشقيه (الانخراط في الأحزاب السياسية، المشاركة في الانتخابات).

سادسا:تحديد المفاهيم

تعتبر عملية تحديد المفاهيم إطارا مرجعيا يستند إليها الباحث الاجتماعي من أجل تدقيق وتحديد الهدف الأساسي من دراسته، إذ أنها أداة تحليل ترافق الباحث طيلة مشواره البحثي سواء في مراحل بحثه أو لتوسيع طموحاته لتطوير البحث العلمي، وقد قال في هذا الصدد فولتير: "**إذا أردت أن تناقشني فحدد مصطلحاتك** "وتساعد عملية تحديد المفاهيم في إزالة المسائل الغامضة عن الموضوع والاقتصار على ما هو محدد من أجل الدراسة فقط، وكما أن لكل علم مفاهيمه فلعلم الاجتماع كذلك مفاهيمه التي يتواصل بها مع أفراده. وهذه الدراسة في مجال علم الاجتماع السياسي حاولت تحديد المفاهيم الخاصة بها، حيث شملت شقين المفاهيم الرئيسية والفرعية.

1- المفاهيم الرئيسية:

- الاتجاه :

- التحديد اللغوي لمفهوم الاتجاه:

مصدر اتجه، الإقبال على الشيء بالوجه.(محمد باشا الكافي،1999: 23)

ويقال أقبل عليه، أي له رأي سنح له. (خليل الجر،1987: 16)

ويعرف في قاموس المنهل الاتجاه**Attitude**بأنه:هيئة، وضع، حالة، وقفة، موقف، مظهر متكلف.(سهيل إدريس،2006:108).

وورد في نفس القاموس أيضا الاتجاه TENDENCEبمعنى انتحاء إلى ميل، نزعة، منزع، فئة منظمة من جماعة نقابية أو سياسية. (المرجع نفسه: 118)

كما يعرف الاتجاه بأنه الوجه الذي نقصده، وشيء موجه: إذا جعل على جهة واحدة لا يختلف، الجهة والوجهة تعني:الموضع الذي نتوجه إليه ونقصده. والاتجاه مشتق من الفعل اتجه، ويقال اتجه إليه أي أقبل إليه و له رأي وتوجه إليه أي أقبل وقصد الجهة القصد والنية ما يتوجه إليه الأستاذ من عمل وغيره.(الموقع الإلكتروني: www acofps. com/vb/show,thread. php،جداول الدورات التدريبية الحضورية داخل وخارج السعودية، يوم 12/11/ 2014 على الساعة 15:06 مساء).

ويشار إليه في موضع آخر في ثلاث معاني:

– **الاتجاه:** بمعنى الاستعداد الطبيعي

– **الاتجاه:** التوجه السياسي، الفكري الثقافي، الفني.

– **الاتجاه:** تطور، والتوجه نحو الارتفاع: يميل إلى ويقال يميل الاتجاه إلى: بمعنى الاتجاه نحو التطور.
(Poch Dictionnaire: Hachette: p39)

نلاحظ أن هذا التعريف يركز على أن الاتجاه مرادفللتوجه بحيث يكون في شكل متصاعد.

– **التحديد الاصطلاحي لمفهومالاتجاه:**

يشير إلى الاستعداد أو الميل المكتسب الذي يظهر في سلوك الفرد أو الجماعة عندما تكون بصدد تقييم شيء أو موضوع بطريقة متسقة ومتميزة. (فاروق مداس،2003:21، 22).

والقول باتجاه أو موقف نفسي هي الاستجابة المكتسبة والانفعالية بعض الشيء لمنبه معين، كموقف المرء من الحرب أو من رأي معين أو من مذهب معين... الخ وهي كذلك هي استجابة ثابتة إلى حد ما تشمل على توقع تجربة ما، والاستعداد لاستجابة معينة دوما.

وقد يستخدم هذا المصطلح أحيانا بمعنى أوسع مثل الحديث عن (موقف جمالي) لدى شخص من الأشخاص، بمعنى الميل إلى تقدير الجمال أو إنتاج الجمال.

وقد يستخدم للحديث عن موقف اجتماعي بمعنى التأثر بالعلاقات الاجتماعية والواجبات الاجتماعية ومثل ذلك في الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة وغيرها.

والاتجاه هو انخفاض أو ازدياد نمو الشيء ببطء وسلامة على مدى فترة طويلة من الزمن كالمناحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

وهناك في المصطلحات السياسية (اتجاه اجتماعي) وهو انخفاض أو ازدياد نمو مظهر من المظاهر الاجتماعية عبر فترة طويلة من الزمن ويتأثر ذلك وفق ما للحكم (السلطة) من تأثير على ذلك المجتمع. (وضاح زيتون،2006: 7،6)

وقد ورد في قاموس لاروس باللغة الفرنسية مفهوم الاتجاه بأنه: الفعل والقوة التي تميل إلى التحرك نحو شيء ما،وهو عنصرا أساسيا في الحياة النفسية خاصة العاطفي، ويقال تقسيم منظم من جماعة نقابية، أو اتجاه الدعوة السياسية.(PETIT LA ROUSSE , 1963:2424)

ويعرف محمد عاطف غيث في قاموس علم الاجتماع الاتجاه بأنه: "توجيه نحو موضوعات معينة، أو مواقف ذات صبغة انفعالية واضحة وذات دوام نسبي، وقد يشير إلى الاستعداد أو الميل المكتسب الذي يظهر في سلوك الفرد أو الجماعة عندما تكون بصدد تقييم شيء أو موضوع بطريقة منسقة ومتميزة أو قد ينظر إليه على أنه تعبير محدد عن قيمة أو معتقد. و لهذا يشتمل على نوع من التقييم الإيجابي أو السلبي، والاستعداد نحو الاستجابة لموضوعات أو مواقف بطريقة معروفة ومحددة مسبقا. (محمد عاطف غيث،2004: 30)

كما ورد مفهوم الاتجاه بصورة أخرى بأنه الميل إلى الفعل بأسلوب يشتق من موضوعات بعينها، ومواقف مترابطة محددة وقد ميز بيرت جرين بين الاتجاهات اللفظية المصطنعة وبين الاتجاهات اللفظية التلقائية واستخلص من ذلك أن التأكيد على صدق مقاييس الاتجاه اللفظي وقدرتها على التنبؤ باتجاهات الفعل غالبا ما تزيد من غموض المسألة الأساسية عند بحث الاتجاه، وترجع أصل كلمة اتجاه تاريخيا إلى أصلين:

الأصل الأول: اشتقت من الأصل اللاتينيaptus والذي يشير إلى معنى اللياقة، وقد ظهر هذا الاستخدام شائعا لأول مرة عند هربرت (Herbert spencer) عندما تحدث عن الاستعداد للفعل كأمر ضروري للوصول إلى الحكم الصحيح، وظل هذا الاستخدام شائعا واتخذ مفهومات متعددة مثل الاستعداد العلمي، التقليدي والنظري والتطبيقي.

أما **الأصل الثاني**: فإنه يرتبط باستخدام كلمةposture والتي تعني وضع الجسم عند التصوير وتطور استعمال هذا المصطلح، فأصبح يشير إلى الوضع المناسب للجسم للقيام بأعمال معينة.

ويتضمن مصطلح الاتجاه نظرة خاصة، فاستخدمته مدرسة الجشطالت بهذا المعنى في محاولتها تفسير السلوك في حدود الخصائص التنظيمية للمجال النفسي. ولهذا يتضح الاختلاف بين السلوكيين والجشطالتين لاستخدام مفهوم الاتجاه. فبينما يؤكد أصحاب الاتجاه الأول (السلوكيين) على التعليم، فيكون الاتجاه في هذه الحالة ميلا للاستجابة أو استعداد لها، ويؤكد أصحاب الاتجاه الثاني (الجشطالتيين) على العمليات الإدراكية استخدم المصطلح استخداما اجتماعيا، فإنه يشير إلى الاستجابة عن طريق العلاقات والواجبات والآراء الاجتماعية. (المرجع نفسه: 30).

وهنا يجب الإشارة إلى أن كلمة اتجاه عادة تستعمل للدلالة على الطريق الذي يتخذه الفرد، أو حالة الجسم وهيئته وكذا السلوك الذي يتبعه الفرد في ظروف معينة.

وكما سبق الحديث فإن بدايات استعمال هذا المصطلح كانت من قبل عالم الأحياء هربرت سبنسر، فهو من الأوائل الذين طرحوا مفهوم الاتجاه محددا إياه في كتابه **"المبادئ العامة"** سنة 1862قائلا: "إن وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل مثيرة للجدل يعتمد إلى حد كبير على اتجاهنا الذهني ونحن نصغي إلى هذا الجدل أونشارك فيه." والمدقق في هذه الفكرة يتضح له أهمية وقيمة الاتجاه في الفصل بين القضايا المختلفة، وهو ما أدى بالدارسين للتطرق لتحليله ومحاولة تحديده فكانت البداية في علم النفس التجريبي، فهو " قوة مكتسبة" تدفع الفرد إلى السلوك بشكل معين.(خالد زعاف، 2006/2007: 35)

ومن ثم انتقل استخدام هذا المفهوم إلى علم النفس **الدعاية، الأحزاب السياسية والرأي العام**. (محمد السيد أو النبيل،1985:85).

وسنحاول عرض أهم التعاريف والاجتهادات المقدمة من قبل بعض العلماء لمفهوم الاتجاهكالآتي:

– هو حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي، تنتظم من خلال خبرة الشخص، وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينا مي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثير هذه الاستجابات.

–هو عبارة عن عدد من العمليات الدافعية والانفعالية والإدراكية والمعرفية التي انتظمت في صورة دائمة وأصبحت تحدد استجابة الفرد لجانب من جوانب بيئته.

– هو استجابة مضمرة غير صريحة تتميز بأنها استباقية ومتوسطة بالنسبة لأنماط المثيرات الواضحة الصريحة المختلفة، وبأنهايستثيرها عدد متباين من أنماط المثيرات، فهي ذات دلالة اجتماعية في بيئة الفرد الاجتماعية.

– هو تنظيم لمعارف ذات ارتباطات موجبة وسالبة. (عبد الحافظ سلامة،59:2007).

وفي موضع آخر الاتجاه هو: الطريقة التي يسلكها الشخص حيال وضعية اجتماعية محددة.(محمودإبر اقن، 2007: 70)

كما جاء في الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية لإسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي تعريف الاتجاه على أنه: "حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي، تنتظم من خلاله خبرة الشخص وله أثر توجيهي أو دينا مي على استجابة الفرد لجميعالموضوعات والمواقف، يتسم بالتغيير ويكون إيجابي أو سلبي، ويمكن للاتجاهات أن تكون محافظة أو تقدمية. (إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية،دون سنة: 11).

أما ألبورت جوردون فيعرفه بقوله: أن الاتجاه يعبر عن رأي الإنسانفيما يمر به من أحداث ومواقف رفضا أو قبولا، وهو حالة مكتسبة أو متعلمة تعبر بشكل خاص عن قيمة أو اعتقاد برأي أو موقف يجعل من الإنسان متجها في رأيه سلبا أو إيجابا لتقييم الظاهرة أو الموقف. (عزة شرارة بيضون، محمود شمال وآخرون،2002: 147)

فالاتجاه هو أسلوب منظم ومنسق في التفكير والشعور ورد الفعل اتجاه الناس والأفكار بشكل عام. (بوخريسة بوبكر،دون سنة: 30).

أما**مظفر شريف**(**m. sherif**)فقد استعمل كلمة اتجاه ليشير إلى العنصر الأساسي لما أنشئ اجتماعي في الإنسان، فالاتجاه في تعريفه هو المكونات الأصلية للأنا فهو الإنتاج الأخير لعملية التنشئة الاجتماعية ولعلاقة الإنسان اليومية مع الأشخاص الآخرين وتفاعله داخل الجماعة ونظرته إلى نتاج الثقافة ومكوناتها. كل هذا في رأيه يسهم في النهاية في تشكيل اتجاهات الفرد النهائية.(بوساحة عبلة،2006 /17:2007)

ومن خلال ما تم عرضه من تعاريف نجد أن معظمها تتفق على أن الاتجاه استعداد إنساني مرتبط بانفعال وإدراك الفرد بحيث يكتسب عبر مسار التنشئة الاجتماعية التي يمر بها، حيث يتسم بالثبات النسبيويتجسد بموقف سلبي أو إيجابي وإما قبولا أو رفضا .

ويمكن التركيز على تعريف شامل للاتجاه بأنه استعداد وجداني معرفي سلوكي مكتسب، يتسم بالثبات النسبي وبعده عن الفطرة، يحدد سلوك الفرد وانفعالاته اتجاه ما يحيط به حيث يتخذ الاتجاه شكلا إيجابيا بالقبول والمحبة أو سلبيا (النفور والرفض)،كما يمكن أن ظاهرا صريحا أو ضمنيا سريا.

وهنا لا بد من الإشارة أن معظم الأدبيات النظرية الخاصة بمصطلح الاتجاه تسميه باللغة الإنجليزية**attitude** كما نجد كلمة **tendence** تحمل أيضا معنى الاتجاهحيث يعرف الاتجاه**tendency**بأنه مجموعة أراء تكمن في ذهن الفرد نحو الأشياء ومواقف معينة تحيط به وتؤثر في سلوكه إيجابا أو سلبا، وهذا المعنى يشير إلى أن الاتجاه هو ميل مكتسب بالخبرة والتقاليد والمحاكاة وبالتفاعل مع البيئة الاجتماعية والمادية. أما الاتجاه النفسي فهو استعداد وجداني مكتسب ثابتا نسبيا يحدد شعور الفرد وسلوكه نحو موضوعات معينة ويتضمن حكما عليها بالقبول أو الرفض. (عبد الرحمن عبد الوافي، دون سنة: 6)

في حين أن معجم مصطلحات العلوم الاجتماعيةيعرف كلمة tendencyبالإنجليزيةوtendanceبالفرنسية بمعنى النزعة أو الميل: الذي هو استعداد وجداني مكتسب يحمل الفرد على أن يهتم بنشاط أو بعمل معين. وقد يكون فطريا أو مكتسبا. (أحمد زكي بدوي،1986: 423)

وعليه فهناك تداخل كبير بين المفهومين ومن الصعب التفريق بينهمافمرة يتشابهان في الاستعمال وأحيانا أخرى يختلفان، لكن —على إطلاعنا— حاولت إبراز بعض الفروق، فنجد أن كل من **tendance etattitude**يشتركان في خاصية الثبات النسبي والتعبير عن القبول أو الرفض بالإيجاب أو السلب، أما الاختلاف يكمن من الناحية الاجتماعية فالأول **attitude**دائما له ارتباط بما نفسي شعوري رغم اشتراكهما في المكونات الثلاث (المعرفي، الوجداني، السلوكي) أما الثاني**tendance**فهو ذو ارتباط قوي بتأثير البيئة الاجتماعية للفرد والتي تساهم في اكتساب اتجاه معين.

– التعريف الإجرائي للاتجاه:

هو حالة الاستعداد والميل التي تشير لموقف شخصي من شيء معين، ومحاولة تقييمه لموضوع ما إما بالقبول أو الرفض، ويشمل التقييم الاستجابات الإرادية الوجدانية والمعرفية السلوكية إما سرا أو علانية.

وفي هذه الدراسة الاتجاه لدى الطلبة في جامعة محمد لمين دباغين – سطيف2- نحو الانخراط في العمل السياسي هو كتلة المعارف والأفكار (إيجابية أو سلبية) والعواطف والوجدانات (رفض، قبول، التفضيل أو عدم التفضيل) والرغبة في سلك سلوك (النفور، الاقتراب) نحو ممارسة السياسة من خلال الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات، حيث يساهم هذا الاتجاه في تحديد موقفه من العمل السياسي.

– الطالب الجامعي:

– التحديد اللغوي لمفهوم الطالب:تنوعتالتعاريف المقدمة للطالب نورد البعض منها:

عرف المنجد في اللغة والأعلام بأن:الطالب جمعة طلبة وطلاب وطلب وطُلَّب: أي التلميذ والطالب من يطلب العلم ويطلق على التلميذ في المرحلتين الثانوي والعالية. (المنجد في اللغة والأعلام،1991: 94).

وفي **لسان العرب**لابن منظور: جمع طلبة طلاب ويطلق على من يسعى في التحصيل على شيء جاء في الحديث الشريف مفهومان لا يشبعان طالب العلم وطالب مال.(جمال الدين النصاريابن منظور،2004:239)

كما يعني التلميذ في مراحل التعليم الإعدادي والثانوي والعالي وجمعه طلبة، طلاب، ويطلق الطالب على من يسعى في التحصيل على الشيء.وقال الإمام علي (رضي الله عنه) "اثنان لا يشبعان طالب العلم وطالب المال.(علي بن هادية وآخرون،1991:599)

- التحديد الاصطلاحي لمفهوم الطالب:

الطالب هو ذلك الإنسان المستعد للدراسة يعمل على إعداد نفسه لمهنة ملائمة إذ يمثل محور العملية التعليمية، ويستلزم إعداد وتوفير له البرامج الأكاديمية المناسبة له ليتخصص في مجال معين من مجالات المعرفة، ويكون ناجحا في عمله المستقبلي (محمد عقيل بن علي المهدلي،2004:13)

كما يعرف بأنه ذلك الطالب الذي سمحت له كفاءته العلمية بالمرور من المرحلة الثانوية أو مرحلة التكوين المهني أو الفني العالي إلى الجامعة تبعا لتخصصه الفرعي بواسطة شهادة أو دبلوم يؤهله لذلك. (فضيل دليو، الهاشمي لوكيا وآخرون،2006:95)

كما نجد الأستاذ عبد العالي دبلة يشير إلى أن الطالب الجامعي يمثل مرحلة هامة من مراحل العمر وهي مرحلة الشباب، واعتبر عالم الاجتماع الفرنسي **بيار بورديو** الشباب هي مجرد كلمة، فالشباب بناء عقلي أنتجته بنية اجتماعية أو حقل اجتماعي وليس معطى، فالحد الفاصل بين الشباب والشيخوخة في كل المجتمعات هو رهان صراع، فالشباب يمثلون مرحلة تكيف طويلة ومتواصلة تهدف إلى بناء هوية اجتماعية وإيجاد مكان داخل المجتمع في نفس الوقت الذي تربط فيه هذه المكانة بدبلوم أو موقع مهني ومن خلال هذا التكيف فالشباب ينوعون من خبراتهم الاجتماعية أين يظهر من خلال ذلك توجه يتميز بتناقض واضح لشباب اليوم: الاستقطاب، التجانس.(عبد العالي دبلة،2011: 82، 83).

- التعريف الإجرائي للطالب الجامعي:

هو ذلك الشاب الذي يدرس بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 بعدما أكمل دراسته بالمرحلة الثانوية ليدخل في مجال التخصص الدقيق مع مراعاة المستوى الدراسي ليسانس، ماستر، دكتوراه ونوع التخصص وطبيعة النظام المتبع نظام (ل م د)في هذه الجامعة، وهذا المسار يمكنه من توسيع وتنمية مهاراته واتجاهاته للمشاركة في عمليات صنع القرار السياسي في المجتمع.

- الانخراط:

- التحديد اللغوي لمفهوم الانخراط:

انخرطَ في، ينخرط، انخراطًا، فهو منخرِط، والمفعول منخرَط فيه:

انخرط في البكاء بالغ فيه واشتدّ، شرع فيه: - انخرط الفرسُ في العدو.

انخرط في الأمر: ركب رأسه جهلاً.

انخرط في العمل:التحق به وانتظم فيه، دخل فيه: - انخرط في سِلْك الجنديّة / الجيش، - انخرطتِ الخرزة في السِّلك: انتظمت. (معجم اللغة العربية المعاصرة،أنظرإلى الموقع الإلكتروني:

http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar..

يوم 2015/11/14،على الساعة12:35 مساءا

ومصدر الانخراطِانْخَرَطَ، طَلَبَ الانْخِراطَ فِي الحِزْبِ: الانْضِمامَ إِلَيْهِ، الالْتِحاقَ بِصُفوفِهِ. الانْخِراطُ في الجِهازِ: الاشْتِغالُ فيهِ، الانْخِراطُ في البُكاءِ: الانْدِماجُ، الشُّروعُ فِيهِ.(معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي-أنظرإلى الموقع الإلكتروني:

http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar..

يوم 2015/11/14،على الساعة12:35 مساءا

كما أنهمن الفعل انخرط انخراطا بمعنى انتظم ودخل.

ويحمل معنى المشاركة والانضمام. (قاموس الوافر،دون سنة:91).

– التحديد الاصطلاحي لمفهوم الانخراط:

إن ضرورة التطرق للدلالة المعجمية لمفهوم الانخراط و خصوصا في الصيغة الفرنسية نابعة بالأساس من التعدد الدلالي "La Polysémie " لهذا المفهوم و الإشكالات الناتجة عن ذلك، وهو ما سيتضح لنا بصورة أكبر مع التتبع المعرفي الذي قام به باتريك بومار.

الانخراطL'implicationكما ورد في معجم HACHETTEالموسوعي

(Dictionnaire Hachette encyclopédique) تعطى له دلالة أولية/أساسية مفادها "أي هاته الدلالة" هو كالآتي:

Action d'impliquer, fait d'être impliqué dans, par ex Son implication

1. dans cette affaire a été prouvée » ; «2. Fait de s'impliquer dans une activité, motivation »

مفهوم الانخراط من خلال دراسة باتريك بومارأنظر إلى الموقع الإلكتروني:-http://www.anfasse.org-12-01-2016 , 12: 39pm

من هنا يمكن أن نستشف بأنه يحيل مباشرة على الانخراط والاشتراك في فعل ونشاط ما، أي التدخل الواعي أو الغير واعي مما يدل بالضرورة على تغير الحالة الأولى للموضوع وفاعلية المتدخل. وفي معرض بحث باتريك بومارتم تقصي أهم مراحل تطور معنى مفهوم الانخراط واستعماله، هذا التطور الذي أنتج مجموعة من الإشكالات نسطر على أهمها في علاقة الذات بالموضوع وتداخلهما ومسألة الحيادية في العلم وكذا دور الذات في إنتاج المعرفة باعتبارها منخرطة في الواقع الاجتماعي وليست بمنأى عنه، إن باتريك بوماريشير إلى أن استعمال مفهوم الانخراط يربطنا مباشرة بتيار التحليل المؤسسي/المؤسساتي واشتغاله على هذا المفهوم،فـ"رينيه لورو- René Lourau" أحد أبرز رواد هذا التيار كما يوضح لنا ذلك باتريك بومار، يعيد جذور استعمال مفهوم الانخراط إلى هيجل و بالضبط إلى كتاب المنطق، فهو يعلن "أي لورو" في كتابه "نشأة مفهوم الانخراط- Genèse du conceptd'implication" أن: معرفتنا لا تستحضر فقط الموضوع الذي تعيه بل تستحضر ذاتها في الوقت ذاته"، ونحن إن أردنا ربط كل ذلك بهيجل يمكن القول أن من خصائص الروح التعقل الذاتي "وعي الوعي"، لذا لا عجب أن باتريك بومارمجرد ذكره للجذور

الهيجيلية للتحليل المؤسسي يذكر مباشرة فيمينولوجيا هسرل والتحالف الذي يريد تيار التحليل المؤسسي إقامته معها في شخص سارتر، وكل ذلك في سبيل انتقاد الوضعية العلمية وهم المقاربة الموضوعية و التأكيد على أولوية الذات في بناء المعنى، والانخراط كما يقول باتريك هو الحجة العظمى لنقد هذا الوهم، إن كل هذا ينصب حول عدم إمكانية فصل ما هو ذاتي، غير أن التحليل المؤسسي و باتريك بومار ذاته "فهو الآخرينتمي لهذا التيار" سيذهب إلى أبعد من ذلك بإبراز دور ما هو ذاتي في إنتاج المعرفة، وهو الشيء الذي تم التدليل عليه من خلال " Le contre-transfert freudien"،بحيث أن هذا الأخيريتمثل في العلاقة التي تجمع المحلل النفسي والمحلل نفسانيا و التي يتولد جراءها إحساس لاشعوري في نفس المحلل بتداخل ذاته مع المريض، الشيء الذي يلعب دورا مهما في تشخيص حالة المريض ومعرفتها، من هنا يلعب انخراط الذاتية دورا مهما في بناء المعرفة، و يذهب باتريك إلى أن التيار المؤسساتي الذي يهتم بالحقل الاجتماعي وليس فقط بالمؤسسة المدرسية يفضل البعد المنهجي لسؤال دور الذات في بناء المعنى،وهو السؤال الذي نجده حاضرا في ممارسة التحليل النفسي.لذا سيقوم التيار المؤسسي في شخص رينيه لورو بدفع أبحاثه في الحقل الاجتماعي الكلي، بطرحه للدور الجوهري للذات في بناء المعارف، مما سيجعل مفهوم الانخراط كما ذكر باتريك بومارإلى لعب دور أساسي في الأبحاث الأنثربو–اجتماعية.

وهو ذات الشيء الذي يذهب إليه مفكرمؤسساتي آخرهو "جاك أردوانو–Jack Ardoino"،مسطرا على الاختلاف ما بين الانخراط الواعي والغير واعي.(المرجع نفسه: دون صفحة).

– التعريف الإجرائي لمفهوم الانخراط:

مدى انسجام وتجاوب الطلبة الجامعيين في جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 نحو الانخراط في العمل السياسي من خلال الأحزاب السياسية دون شرط الانتماء إلى الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات.

ويرجع التركيز في الدراسة على الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات بالنسبة للمنتمين وغير المنتمين لأحزاب معينة لعدة أسباب:

– هو أننا نحاول قياس ورصد طبيعة اتجاهات الطلبة الجامعيين بغض النظر عن الانتماء من عدمه لأحزاب.

– كما يرجع السبب أيضا إلى أن الانخراط الذي نقصد به في هذه الدراسة لا يعني بالضرورة امتلاك بطاقة عضوية أو الانضمام لحزب معين فهناك طلبة غير منخرطين ولهم اتجاهات معينة نحو الأحزاب السياسية والانتخابات.

– بالإضافة إلى أنه قصدنا من البحث توخي الموضوعية في قياس هذه الاتجاهات لأننا نعتقد أنه لو اقتصرنا على المنخرطين فقط لكانت هناك صعوبة في قياس طبيعة اتجاههم بشكل دقيق وموضوعي نحو العمل السياسي بشكل عام.والأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات بشكل خاص.

– العمل السياسي:

يتشكل مصطلح العمل السياسي من عبارتين هما:العمل والسياسة، وفي هذا السياق لابد من التوضيح أي العمل يقصد به.

-تحديد مفهوم العمل:

يعرف **العمل**Labour, travail بأنه:ذلك المجهود الإرادي أو العقلي أو البدني، الذي يتضمن التأثير على الأشياء المادية وغير المادية لتحقيق هدف اقتصادي مفيد، ويشار إليه بأنه وظيفة اجتماعية تتضمنفيها شخصية العمل، والعمل من الناحية السياسية هو الهيئات أو التنظيمات التي تكون أغلبية المكونين لها من العمال المأجورين أو التي تخدم مصالح الطبقة العاملة.(أحمد زكي بدوي، مرجع سابق: 236)

أما **العملية**processus**هي** فكرة سياسية مستمدة من الفلسفة البرجماتية، وتعنى بكافة جوانب السلوك الإنساني مثل: الوعي والفكرة والذاتية والتفاعل والتجمع، وتتسم بأنها في حالة حركة مستمرة وديناميكية دائمة. فالعملية ما هي إلا الحركة الدائمة وليس مجرد التوازن أو الاستقرار النسبي. (إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي، إنجليزي)، دون سنة: 303).

ويقصد **بالعملية السياسية processus politique**

مجموعة ظواهر متتابعة تقوم بينها درجة من الوحدة، وتحدث إلى حد ما بانتظام ويفترض الحدوث المتتابع أن العملية هي فعالية دائمة. والفرق بين العملية والظاهرة هو أن العملية فعالية وظيفية مستمرة، والظاهرة هي نتيجة هذه الفعالية... والغاية من إدخال العملية في علم السياسة هي إبراز أهمية فعالية الفئة الاجتماعية في السياسة أو في الدولة، فالدولة ليست المؤسسات التي تتألف منها ولكنها فعالية الفئات الاجتماعية التي تعمل في هذه المؤسسات.(حسين ظاهر،2013: 278،279)

فالعمل يشير إلى ذلك النشاط الإنساني المميز الذي يتضمن عنصر الوعي والتفاعل والديناميكية، ومن الناحية السياسية هو ذلك النشاط الذي يسمح بممارسة السياسة والمساهمة في صنع واتخاذ القرار.

– التحديد الاصطلاحي لمفهوم العمل السياسي:

يرى **سعد إبراهيم جمعة**بأن العمل السياسي يعني في الأساس **توجيه حركة الجماهير التلقائية إلى حركة منظمة واعية في اتجاه تحقيقالأهداف القومية التي ترتبط بالمرحلة التي يمر بها المجتمع**.مما يستلزم **تنظيم هذه الحركة، وتعبئة الطاقات وتوظيف القدرات، وتنمية الموارد البشرية المتاحة في الاتجاه الذي يحقق ذلك الهدف**. **وعلى أن تتوافر للحركة الجماهيرية المنظمة طابع الشرعية** وأن يتم ذلك من خلال **تنظيمات سياسية معترف بها من المجتمع**. (جيملي بوبكر، مرجع سابق: 66).

ويتفق مع هذا التعريف تعريف **عبد الله النفيسي** للعمل السياسي من خلال توضيح العناصر التي تشكل العمل السياسي بقوله:

يتكون مفهوم العمل السياسي من ثلاثة عناصر تنظيم + فكر+ جماهير، حيث أنه لا يكون جادا ومثمرا إلا من خلال عمل تنظيمي وعمل فكري وفي وسط جماهير، وتفاعل هذه المكونات الثلاثة ينتج مركب العمل السياسي، فالعمل السياسي لا ينحصر في مواجهة القضايا ذات الصبغة السياسية المباشرة كالحروب والحركات السياسية والأحزاب وتأييد منظومة سياسية ضد أخرى، بل إنه يتضمن كل مبادرة في اتجاه حل أية مشكلة تعاني منها الجماهير التي هي من صلب العمل السياسي، فشيوع المرض والفقر وعدم وجود شبكة طرق وتخلف الوعي العام كلها مشاكل

تعاني منها الأمة الإسلامية العربية، وأية مبادرة في تخفيض نسبة الأمية وكل خطوة لتدريب الجماهير على المهن والحرف والمهارات كلها جهود من عمق العمل السياسي.(عبد الله فهد النفيسي،1986:15،16)

وفي تحليله لمفهوم العمل السياسي يؤكد أنه بعد توفر هذه المكونات الأساسية تبقى مهمة توجيهها لتقوم بالآتي: تحديد علمي لمشاكل الجماهير وطرح موضوعي للحلول وقدرة علمية على مناقشة الاختيارات المتاحة وقدرة حركية على تنظيم الجماهير (الرأي العام) وتعبئة القوى وتحريكها لتنفيذ الحلول. (المرجع نفسه:نفس الصفحة)

والملاحظ على تعريف كل من **سعد إبراهيم جمعة وعبد الله النفيسي** أنهما يؤكدان على أن عنصر الجماهير شرط أساسي حتيحقق العمل السياسي أهدافه شرط توفر طابع الشرعية على هؤلاء الجماهير حيث يقصد **بالشرعية**Légitimacy: تصرف الأفراد والمؤسسات السياسية والاجتماعية في المجتمع في إطار القواعد التي حددتها السلطات العامة، أي القواعد ذات الصفة العامة والإلزامية.(إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مرجع سابق: 254)

ويؤكد في سياق آخر بقوله العمل السياسي(travail politique):نشاط متخصص يقوم به الممثلون والحكام، ويتضمن بعدا فعليا (قرار) أو بعدا اتصاليا (استعمال الرموز).(فيليب برو، 1998، مرجع سابق: 577)

أما **حنة آرنت** فتعرفه بأنه: كل يلتزم به الفرد مهما كان فضاء هذا الالتزام أخلاقيا أو قضائيا أو سياسيا، بهذا المعنى المفتوح للفعل السياسي يتبين ارتباطه في حقيقة الأمر بمؤسسة تكون حاضرة كفكر وتصور كما يمكن أن يكون حاضرا كإيديولوجية معينة.(أنيس المليتي،2013:144)

نلاحظ أن أرنت في تعريفها قد اعتبرتأن العمل السياسي لا يقتصر على النواحي السياسية بل يتعداه ليرتبط بمؤسسة تملك قاعدة فكرية وايدلوجية شرط توفر الالتزام في هذا العمل، كما أنها نفرق بين الفعل والعمل، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الجانب النظري الخاص بالعمل السياسي.

ويشار إلى العمل السياسي أو ما اصطلح عليه الفعل السياسي بأنه: يتمثل في حقيقته مجموعة من المبادئ والتصورات والرؤى التي تبنى من خلالها الظاهرة السياسية.

(الموقع الإلكترونيhttp//:www.wekipédia.orgيوم25/12/2015علىالساعة13 :18مساءا).

والعمل السياسي باعتباره إحدى الأنشطة الإنسانية هو أرقى أنواع العمل الإنساني، لأنه يقوم على الاجتهاد لمصلحة الوطن، ويخدم النظام السياسي في ملاحظاته، ويعزز من ممارسة صانعي القرار في ممارسته لصلاحياته الإيجابية والحزبية. (غالب الفريجات، التعليم الجامعي والعمل السياسي. (الموقع الإلكتروني:

http:// www.al-moharer.net /moh 284/fraijat

يوم:20/09/2014على الساعة 11:36مساءا.

كما يقصد به كذلك بأنه: أسلوب من أساليب التغيير المطروحة على صعيد العمل الإسلامي المعاصر، ويراد به السعي إلى تكوين أحزاب أو المشاركة فيها أو الاشتراك في البرلمان ومجالس الشورى وغيرها من المؤسسات السياسية للدولة. (مراد بن أحمد القدسي، العمل السياسي والسياسة العمل ن منبر علماء اليمن، أنظرالموقع

الإلكتروني:http://www. asskina.com/barman. /14544يوم:16/10/2014 على الساعة 09: 33صباحا)

فالعمل السياسي يشير إلى: جميع أنشطة الأفراد والمؤسسات التي تصب في المجال السياسي، والتي تهدف إلى تحقيق غايات سياسية، أو التي تستخدم الأساليب السياسية في تحقيق غاياتها. وهو بذلك يكاد يكون مرادفا لمفهوم النشاط السياسي والممارسة السياسية. (جيملي بوبكر، مرجع سابق: 69)

ولا بد من الإشارة هن أنه هناك نقص واضح- على حد إطلاعنا- في الأدبيات النظرية التي تخص تحليل مفهوم العمل السياسي بشكل واضح ودقيق.

- التعريف الإجرائي للعمل السياسي:

هو ذلك النشاط الفعال الذي يشمل الاتجاه السلبي أو الإيجابي للطالب الجامعي في جامعة محمد لمين دباغيننحو العمل السياسي وتصوره الفكري للسياسة في البلاد، والانخراط في الأحزاب السياسية، والمشاركة في اختيار الحكام.

2- المفاهيم الفرعية:

- الجامعة:

- التحديد اللغوي لمفهوم الجامعة:

جاءت كلمة جامعة في اللغة من فعل "جمع يجمع جمعا" تقول:جمع المتفرق أي ضم بعضه إلى بعض، وجمع الله القلوب أي ألفها، وجمع القوم لأعدائهم أي حشدوا لقتالهم. وفي التنزيل العزيز:﴿إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم﴾ (سورة آل عمران، الآية 173)،وجمع أمره أي عزم عليه.(شعبان عبد الهادي عطية وآخرون،135:2004).

وفي قاموس المنجد في اللغة والأعلام:الجامعة مؤنث، اسم يطلق على المؤسسة الثقافية التي تشمل على معاهد التعليم العالي في أهم فروعه كالكنهوت والفلسفة والطب والحقوق... (المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق:101).

واصطلاح جامعةuniversityمأخوذ من كلمة universitas وتعني الاتحاد الذي يضم ويجمع أقوىالأسر نفوذا في مجال السياسة في المدينة من أجل ممارسة السلطة، وقد استخدمت لتدل على تجمع الأساتذة والطلاب من مختلف البلاد والشعوب.(عبد العزيز الغريب صقر،49:2005).

وقد ورد في القاموس القانوني الثلاثي في مصطلح جامعة universityبالإنجليزية و بالفرنسية بأنها مجموعة من المدارس المسماة كليات التي تدرس التعليم العالي وهي تتعلق بوزارة التربية الوطنية، وقد انتشرت في غالبية المدن الكبيرة وهي تتمتع بالشخصية المعنية. (موريس نخلة، روحي البعلبكي وآخرون،2002: 614).

نلاحظأن هذا التعريف قد ركز على أن كلمة جامعة مرادفة لكلمة كلية، وكثيرا ما تطلق هذه التسمية وتسميات من قبيل، معهد، أكاديمية، مجمع، الكليات التقنية... وهو ما يحدث خلطا في الفهم، فكل واحدة لها معاني مختلفة عن الأخرى، فمثلا كلمة كلية بمعنى collegeمأخوذة من الكلمة اللاتينية collegio وتعني القراءة معا، وقد استخدمها الرومان لتدل على مجموعات من الحرفيين والتجار.

أما كلمة كلية بمعنىfacultyفهي مأخوذة عن الكلمة اللاتينية بمعنى القوة،وقد أطلقت أولا على أساتذة الآداب،وكان الأساتذة آنذاك لا ينتمون إلى جامعة واحدة بل ينتقلون من جامعة لأخرى،ثم انضموا في اتحاد واحد عرف هذا الاتحاد باسم الكلية.(عبد العزيز الغريب صقر،مرجع سابق:51).

وعليه فعظم التعريفات اللغوية تؤكد على أن الجامعة تدل على الجمع في الأمور الحسية والمعنوية،والاجتماع بين الأشخاص وتشمل على الكثير من التخصصات.

وقد وردت الجامعة في القرآن الكريم بصيغة الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل والمفعول،وعلى سبيل الذكر قوله تعالى: ﴿**فتولفرعون فجمع كيده ثم أتى**﴾(سورة طه: الآية 60). ﴿**الذي جمع ماله وعدده**﴾ (سورة الهمزة،الآية:02).

– التحديد الاصطلاحي لمفهوم الجامعة:

تعرف الجامعة في الاصطلاح على أنها:مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراساتهم بالمدرسة الثانوية،وهي أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي.(هشام فوزي العبادي وآخرون،62:2009).

ويقصد بها أيضا:مؤسسة لتوفير التعليم العالي في وحدات مختلفة،وتهتم بتدريب الوحدات البحثية،كما تضم جميع المباني التي يعطى فيها هذا التعليم.

Le Grand Dictionnaire Encyclopédique du XXIe siècle, 2001: p1148)

وترجع أصل كلمة (جامعة) إلى القرن الخامس عشر ميلادي،إذا أنها تشير إلى تكتل من الكيانات المندمجة أو المتحدة،ومن ضمنها النقابات. (روجر كنج،2008: 33).

فهذا التعريف اعتبر كل تكتل جامعة بغض النظر عن طبيعته ونوعه،فكل تجمع يمكن اعتباره جامعة عن لو كان ذو صبغة سياسية.

ويعرفها رابح تركي بأنها:عبارة عن جماعة من الناس،يبذلون جهدا مشتركا في البحث عن الحقيقة،وهبوا أنفسهم لطلب العلم دراسة وبحثا والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات،وهذا يعني أن الجامعة ليست مجرد التنظيم مؤسسة مادية تحكمها قوانين معقدة بقدر ما هي جماعة من الناس أهم سماتهم البحث والاستكشاف من أجل حياة أفضل.(رابح تركي،73:1990).

نلاحظ أن هذا التعريف قد أكد على إحدى الوظائف الرئيسية للجامعة ألا وهي وظيفة البحث العلمي،فهي مؤسسة متكاملة المهام المادية والمعنوية كما تعرف على أنها مؤسسة ذات طابع علمي ثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (الموقع الإلكتروني:

http://www.Univ-alger.dzعلى الساعة2015/11/20يوم19: 30 مساءا).

ويعرفها فريديريك هاستن:Fréderic Hustonبالقول:الجامعة نظام معقد من السلوك المنظم الذي يهدف إلى تحقيق جملة من الوظائف في إطار النظام الاجتماعي القائم.(Alain Beautor, 1981: 77).

نلاحظ أن هذا التعريف قد اعتبر الجامعة ليس مجرد مؤسسة تكوينية غرضها البحث والمعرفة والتكوين بقدر ماهي نسق اجتماعي معقد يناط إليه العديد من الوظائف ضمن النسق المجتمعي.

وهناك من يعتبرها مؤسسة اجتماعية تضم مجموعة من الأفراد تقوم بنشر المعرفة والعمل على تقدمها من خلال البحث العلمي وإعداد القوى البشرية ونقل التراث الثقافي. (عبد العزيز الغريب صقر،مرجع سابق:50).

- التعريف الإجرائي للجامعة:

فضاءا لصقل المواهب وإعداد الطلاب جيل المستقبل في مختلف التخصصات، من خلال تكوينهم تكوينا علميا وعمليا وإكسابهم المهارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- الحزب السياسي:

لتحديد مفهوم الحزب السياسي يجب أولا أن نقدم مفهوم الحزب، ثم مفهوم السياسة لنصل في الأخير لهذاالمفهوم المركب وهو الحزب السياسي.

- التحديد اللغوي لمفهوم الحزب party

وردت كلمة حزب في اللغة العربية بعدة معان:

يطلق الحزب ويراد به:جماعة الناس، والجمع أحزاب.

والحزب:نوبة الماء، وما يجعله الرجل على نفسه من قراءة وصلاة.

وفي الحديث طرأ على حزبي من القرآن فكرهت أن أخرج حتى أتمه.

والحزب:الصنف من الناس.

والأحزاب جنود الكفار تألبوا وتظاهروا على حزب النبي، وهم قريش وغطفان وبنو قريظة، حزب الله: أنصاره وفيالحديث "اللهم أهزم الأحزاب وزلزلهم".(مراد محمود حيدر،2012:28،29).

وقد جاء في معجم لسان العرب لابن منظور لفظة حزب بمعنى:جماعة من الناس، وكل قوم تشاطرت قلوبهم وأعمالهم، فهم أحزاب، وإن لم يلق بعضهم بعضا.(لسان العرب لابن منظور نقلا عن:حسن عبد الحميد أحمد رشوان،2008:22).

وورد في مختار الصحاح:حزب الرجل أصحابه، والحرب أيضا يعني الطائفة ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، والأحزاب الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.(ناجي عبد النور، دون سنة:26).

وفي الديمقراطيات الحديثة استخدم اللفظ ليدل على التنظيمات الشعبية التي تعبر عن مصالح وأراء أعداد كبيرة من الناس، أو المواطنين، ففي اللغة الإنجليزية يشتق مصطلح الحزب party منالفعلparti ومن الجزء part والذي يعني في الفرنسية diviserليدل على أن الحزب هو جزء من النظام السياسي الذي يتكون من أجزاء متعددة، وكان المصطلح Partes في اللغة الفرنسية يقصد به في البداية الجماعة المسلحة غير المنظمة والمنفصلة عن الجيش الرسمي، والتي تعمل كفرقة متطوعة، مثل حزب الفرسان الألماني المرتزقة في خدمة فرنسا قديما ومع مرور الوقت أصبح اللفظ يعني عصبة مسلحة منظمة عضويا مثل حزب armagnacs ثم أطلق لفظ حزب عل العصبة السياسية قبل أن يصبح له المفهوم الحالي. (حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق:23).

وفي قاموس لاروس يعرف الحزب على أنه "جماعة من الناس تعتنق وجهة نظر، وتسعد نحو هدف.

(Le petit Larousse Illustré ,2003: 751).

فالحزب في اللغة إذن يعني الجماعة أو الطائفة من الناس تعمل معا للتعبير عن مصالحها ويجمعها هدف واحد. أما كلمة سياسي:مأخوذة من سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد و الهداية.

أما السياسة:

عرف معجم ليتر السياسة 1870 بقوله "السياسة حكم الدول" وعرفها معجم روبير عام 1962 بقوله:"السياسة فن حكم المجتمعات الإنسانية" يلاحظ أن هذين التعريفين يؤكدان على أن الحكم هو موضوع السياسة ويختلفان في أن التعريف الأول يعتبرها علم والتعريف الثاني يعتبرها فنا في حين يذهب البعض الآخر إلى تعريفها:أن السياسة هي علم الدولة من حيث أن الدولة هي السلطة المنظمة في الجماعة القومية".(موريس دوفرجيه، المدخل إلى علم السياسة،دون سنة:08).

وتعرف في مقام آخر باعتبارها تلك السلوكات البشرية المتمركزة في هيئات وممارسات حكومية.

والسياسة كما يقول ما كس فيبر "مجموعة من الجهود التي تبذل لغرض المشاركة في السلطة، أو لغرض التأثير في توزيع السلطة إما بين الدول، أو بين الجماعات المختلفة التي تجد مكانها داخل الدول. لهذا لا تتفق مع الرأي القائل بأن إلحاق كلمة (السياسي) بالحزب ناتج عن هدفه السلطوي فقط، بل إنه يأتي أيضا كنتيجة لامتلاك الحزب برامج وأفكار ورؤى محددة يستطيع من خلالها إما أن يمارس الحكم وفق ما يراه مناسبا أو أن يسلط طيفا من المؤثرات على الحكام، لتغيير مسار بعض القرارات السياسية أو تحفيز إصدارها استنادا لما يطرحه الحزب من برامج وسياسات.(صباح صبحي حيدر،2012: 33).

أما النظرة العلمية لحنة أرنت للسياسة فكانت في قولها: "السياسة تقوم على واقعة واحدة وهي التعدد الإنساني ".

وهي تقصد أن السياسة هي النشاط الوحيد الذي يضع الناس مباشرة جنبا إلى جنب، فلا أحد ممن هو موجود بمفرده وأن يحيا الإنسان هو أن يوجد في قلب أشباهه وفي حضن المدينة (polis) وأن ينقطع عن الناس معناه الموت. وبالتالي موضوع السياسة ليس الإنسان بل وجود الإنسان في العالم، والعالم هو المكان المناسب الذي يولد فيه الفعل السياسي، والفضاء العام الذي يتقاسم فيه الناس مصالحهم وهمومهم وتطلعاتهم طالما هم يعيشون على الأرض ويسكنون الكوكب.(زهير الخويلدي،2013: 101،102)

كما تعرف بأنها طريقة يمكننا من خلالها أن نفهم وننظم شؤوننا الاجتماعية، وهي الوسائل التي يستطيع من خلالها بعض الأفراد والجماعات السيطرة على الوضع أكثر من الآخرين وهو مفهوم نستخدمه كجزء من النماذج والأطر الذهنية التي نفسر من خلالها أو نحاول أن نفهم العالم من حولنا.(إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي، إنجليزي،www.kotob Arabia.com، مرجع سابق:246).

ومن أحدث التعريفات المقدمة للسياسة تعريف راد كليف براون في مقدمة كتابة "الأنساق السياسية في إفريقيا" إذ يرى أن التنظيم السياسي هو "ذلك الجزء من التنظيم الكلي الذي يهتم بحفظ وتوكيد النظام الاجتماعي ضمن

إطار إقليمي محدد، وذلك بفضل الممارسة المنظمة القهر عن طريق اللجوء إلى القوة الفيزيقية. (محمد السويدي،16:1990)

يلاحظ على تعريف راد كليف بروان أنه أطلق على السياسة صبغة التنظيم السياسي، ويجب تحديد وظيفتها لا وسيلتها، وأن ينظر إلى التنظيم السياسي على أنه أكبر من ذلك الجزء من التنظيم الذي يهتم بحفظ وتوكيد النظام الاجتماعي ضمن إطار إقليمي محدد، بفضل الممارسة المنظمة لسلطة القهر. (المرجع نفسه:16).

أما السياسة بمفهومها العام تعني القيام على شؤون المدينة أو الدولة.(الطاهر بن خرف الله،5:2002 ، 6).

غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر، كل ما يتعلق بالسلطة. ويرى مارسيل بريلو:"إن السياسة بالنسبة للعامة، تعني أساس الحياة السياسية فالصراع حول السلطة، إنها ظاهرة بنفسها أما بالنسبة للناحية العلمية السياسة هي معرفة الظاهرة، وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة وقانونها الأساسي ونظام الحكم فيها، وبالتالي توصف الجماعة بأنها سياسية عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة والبقاء فيها، أو الاشتراك فيها".(ناجي عبد النور، مرجع سابق: 26 ، 27).

- التحديد الاصطلاحي لمفهوم الحزب السياسي:

كان الحزب قديما يعني الفرقة، أي رأي مخالف للتقاليد السياسية، الاختلاف أو المعارضة أو قسم من المجتمع ينفصل عن المجتمع في بعض تصوراته السياسية، وهو حاليا أي تنظيم سياسي يسعى للسلطة كي يحقق مبادئه السياسية، في إطار المنظومة الديمقراطية، لأن الديمقراطية في أبسط صورها تعني تعدد الأحزاب فالحزب هو أداة تنظيم الممارسة السياسية والمشاركة بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة.(إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة المسيرة للمصطلحات، السياسية (عربي إنجليزي))،مرجع سابق:174).

وقد وردت كلمة الحزب في القرآن الكريم عشرين مرة، في ثلاث عشرة سورة، في سبع عشرة آية، وهي من حيث العموم لم تخرج عن معناها اللغوي فمن ذلك قوله تعالى: "**ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون**":**حزب الله**:جند الله وأنصاره، وقوله تعالى: "**ومن يكفر به من الأحزاب فالنار موعده**":**الأحزاب** هم من أهل مكة ومن تحزب معهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي السنة المطهرة جاءت كلمة حزب في جملة من الأحاديث الشريفة تدل على ذات المعنى الاصطلاحي الذي أفاده القرآن الكريم. كقوله صلى الله عليه وسلم "**لا إله إلا الله وحده، أعز جنده، ونصر عبده وغلب الأحزاب وحده فلا شيء بعده**:الأحزاب بمعنى قبائل الكفار الذين حزبهم أبو سفيان وقادهم في حصار المدينة سنة 5 هـ.(مراد محمود حيدر، مرجع سابق:30-32).

ويشار إليه في موضع آخر بأنه:الحزب السياسي:عبارة عن جماعة منظمة تشترك في اتجاهات واحدة متصلة بالنشاط السياسي. وتتعدد أسباب تكوين الأحزاب فقد تنشأ بمجهود فرد أو حوله أو بمناسبة تاريخية ولكنها تهدف بنوع خاص إلى تحقيق مثل أعلى أو لمجرد ممارسة السلطة على خير وجه وتقوم الديمقراطية على نظام تعدد الأحزاب.(أحمد زكي بدوي، مرجع سابق: 306).

نلاحظ من هذا التعريف أنه يؤكد على تنوع الأسباب التي تؤدي إلى إنشاء الحزب والهدف منه.

وسنورد بعض الاجتهادات التي حاولت إعطاء تعريفا واضحا للحزب السياسي ومنها:

يعرف "**فريد ريجز**" الحزب بأنه "أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات لدخول الهيئة التشريعية".

أما "**جوزيف شيليرنجر**" فيرى: "أن الحزب هو التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفاعلية في التنافس من أجل المناصب الانتخابية.(أسامة الغزالي حرب،17:1990).

لقد اختزل فريد ريجز الحزب في الفترة الانتخابية، بحيث ضيق مفهوم الحزب بأنه يقتصر على الترشيح للانتخابات فقط. أما جوزيف شليرنجر فقد ضمن في تعريفه عنصر المنافسة في الحزب السياسي بهدف الوصول إلى السلطة.

وفيما يلي نعرض بعض التعريفات التي أوردها حسين عبد الحميد أحمد رشوان في كتابه:"الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط" يتضح لنا وجود اتجاهات اختلفت في تعريف مفهوم الأحزاب السياسية وهما الاتجاهات الاشتراكي والاتجاه الليبرالي وهي كما يلي:

الاتجاه الاشتراكي:ينظر إلى الحزب السياسي من منظور الطبقات الاجتماعية التي يعبر هنا، ويعتبر أن الحزب السياسي هو التنظيم السياسي للطبقة، بما لها من مصالح حيوية، وما يحكم علاقاتها من توجيهات أو موجهات أو موجهات ايدلوجية، وما تبتغيه من أهداف تكتيكية مرحلية أو غايات استراتيجية نهائية، ويهتم هذا الاتجاه بالبعد الاجتماعي للحزب، ويقول أصحابه أن الحزب هو أي طبقة أو طبقات اجتماعية يعبر عنها الحزب في برامجه ومواقفه بغض النظر عما إذا كان قادته وأعضائه ينتمون إلى هذه الطبقة أو الطبقات بالفعل.

الاتجاه الليبرالي:وهو يؤمن بالحرية الفردية، ويعتبرالفرد فيه هو حجر الزاوية في المجتمع والنظام السياسي، كما يركز هذا الاتجاه على برنامج وأفكار الحزب السياسي،وكان أول من عبر هذا الاتجاه الفرنسي بنيامين كونستانت عام 1816 فقد عرف الحزب بأنه:"جماعة من الناس تعتنق مذهبا سياسيا واحدا".

وقد قدم عالم الاجتماع الفرنسي "موريس دوفرجيه تعريفا مؤداه:أن الحزب السياسي جماعة من الناس منظمة في بناء معين، وذات فكر مذهبي وملتزمة بأفكار وبرنامج سياسي محدد، تنتمي بشكل عام إلى طبقة بذاتها، إما انتماءا اقتصاديا اجتماعيا مباشرة، أو انتماء فكريا غير مباشر".

أما "أندريه هوريو" "فقد عرفه" الحزب السياسي تنظيم دائم على مستوى الدولة والمستويات المحلية يسعى للحصول على مساندة شعبية، ويهدف إلى الوصول إلى السلطة، وممارستها، وذلك من أجل تنفيذ سياسات معينة أما إيموند بيرك فعرفه بأنه:اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل لتحقيق الصالح القومي وفقا لمبادئ خاصة متفقين عليها جميعا.(حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق:25 ، 27).

كما قدم سليمان الطماوي أن الحزب هو "مجموعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين".(مراد محمود حيدر، مرجع سابق:43).

أما محمود خيري عيسى يعتبرها:أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمانيه، ويستطيع من خلالها أن يحقق هذه الأماني، وهو في الوقت نفسه يحقق مصلحة خاصة، إذا أن مجموعة الأفراد التي ترتكز أمانيها فيما تهدف إلى تحقيق وزن أكبر لهذه الأماني، وتأمل في تنفيذها عن طريق العمل المشترك الذي يتيحه لها هذا الحزب.(ياسين بوح،20،19:2010).

وقد قدم الكاتبان الأمريكيان "لا بالو مباراو فاينز" منهجا جديدا في تعريف الحزب يرتكز على تحديد عناصر واضحة يتعين توافرها في المؤسسة التي تعتبر حزبا سياسيا وقد لقي هذا التعريف قبولا من عدد كبير من الفقهاء في العالم.

فالحزب السياسي هو تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محددة.

يبين هذا التعريف أنه توجد أربعة شروط في المؤسسة التي تعتبر حزبا.

1- استمرارية التنظيم: استمرارية الحزب معيارا لتمييزه عن التنظيمات الوقتية التي تختفي باختفاء مؤسسها مثل:الجمعية والعصبة...

2- التنظيم على المستوى المحلي وعلى المستوى القومي:وهذا معيار لتمييزه عن الجماعات البرلمانية التي لا توجد على المستوى القومي، ولا تملك تنظيما متكاملا على المستوى المحلي، منتشرا في كل إقليم الدولة.

3- الرغبة في ممارسة السلطة:فالهدف المباشر للحزب هو السيطرة على السلطة لذا تسعى الأحزاب إلى الحصول على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان. بينما جماعات الضغط لا تهدف للوصول إلى السلطة بل التأثير على من يمسكون بالسلطة والضغط عليهم لتحقيق مصالحها.

4- البحث عن مساندة شعبية:تهتم الأحزاب بالحصول على سند شعبي من خلال الانتخابات أو بطرق أخرى.(سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر،2007:200،201)

فالأحزاب السياسية هي تنظيمات اجتماعية تضم عددا من الأفراد لهم نفس التوجهات الايدلوجية السياسية تدفعهم للدفاع عن مبادئ في صورة اجتماعية من خلال تسطير برامج سياسية وخطط تنموية واضحة المعالم وقابلة للتطبيق في الواقع المجتمعي وتخدم مصلحة المواطنين بالدرجة الأولى. (فيروز زرارقة،2014: 25)

أما الأستاذ السعيد بو الشعير فيرى أن الأحزاب السياسية هي تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤيا منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها موضع التنفيذ وتهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد من المواطنين على حساب غيرها وتتولى السلطة أو على الأقل المشاركة في قرارتها.(السعيد بو الشعير،2007:122)

في حين المشرع الجزائري يعرف الحزب السياسي في المادة الثالثة والرابعة من قانون الأحزاب لسنة 2012 على أنه:"تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العامة ويؤسس الحزب السياسي لمدة غير محددة، ويتمتع بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية واستقلالية التسيير، ويعتمد في تنظيم هياكله وتسييرها المبادئ الديمقراطية. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية:العدد 2 المؤرخ في 15 يناير. 2012).

وعليه فالملفت للنظر أنه قد تعددت التعاريف المقدمة للحزب السياسي ويرجع هذا التعدد إلى الاختلاف التوجهات الايدلوجية وبنية ووظائف الأحزاب السياسية باختلاف الزمان والبيئة المحيطة بهم.

وهذا لا ينفي أن للحزب السياسي مجموعة من الأهداف يتكون منها كالبرنامج السياسي، بحيث يسعى الحزب لتجسيدها في أرض الواقع.

وعليه فمن خلال التعاريف السابقة، يمكن لنا أن نقدم المفهوم الإجرائي للحزب السياسي في ضوء ما تهدف إليه الدراسة الحالية:

– التعريف الإجرائي للحزب السياسي:

نقرا أو حشدا من الأفراد يتصف بالصبغة السياسية أي هو تنظيم سياسي يشكله جماعة من الناس تكون لهم أهداف ومبادئ يسيرون عليها في تسيير وهيكلة هذا التنظيم بالاعتماد على أساليب ووسائل لتنفيذ برنامجهم السياسي بغية الوصول إلى الحكم وممارسة السلطة.

– الانتخاب:Eléction

– التحديد اللغوي لمفهوم الانتخاب:

يقال في اللغة نخب، أي انتخب الشيء:اختاره، وانتخب الشيءَ:انتزعهُ، وأخذ نخبته، والنخبة:ما اختاره منه، ونخبة القوم ونخبتهم: خيارهم، قال الأصمعي يقال هم نخبة القوم، ويقال جاء في نخب أصحابه أي في خيارهم، والانتخاب:الاختيار والانتقاء، ومنه النخبة وهم الجماعة تختار من الرجال، فتنتزع منهم.(سعد العبدلي2009:25).

ويقال Eléction بمعنى انتخاب، اختبار، انتقاء، اصطفاء.(جروان السابق، دون سنة: 233).

وEléction de domicile بمعنى اختيار المنزل و "يقصد Electivié بمعنى قابلية الانتخاب. (سهيل إدريس، مرجع سابق:444).

وقد ورد معنى الانتخاب في معجم المعاني الجامع بأن:انتخاب، اسم والجمع انتخابات، والانتخاب الاختيار، إجراء قانوني، يحدد ونظامه ووقته ومكانته في دستور أو لائحة ليختار على مقتضاه شخص أو أكثر لرئاسة مجلس أو ندوة أو لعضويتها، أو نحو ذلك، وانتخب فلانا صوت لصالحه، اختاره بإعطائه صوته في الانتخاب وانتخب الشعب ممثليه، انتخب الشعب نوابه:اختارهم من بين المرشحين على الجمعية، وأن تنتخب كاتبا عاما لها. وانتخب حقه انتزعه. (معجم المعاني الجامع: معجم عربي. عربي، مرجع سابق، دون صفحة)

والمنتخب:من له حق التصويت في الانتخابات، والمنتخب:من أعطي الصوت في الانتخاب من نال أكثر الأصوات فكان هو المختار.(سعد مظلم العبدلي، مرجع سابق:26).

كما ورد في معجم لاروس électionبمعنى الانتخاب وهو اسم مؤنث وvote بمعنى التصويت، وجمعهاانتخابات كالقول بالانتخابات الرئاسية والانتخابات المحلية.(LA Rousse , 2006: 139

- التحديد الاصطلاحي لمفهوم الانتخاب:

يقصد في المعجم السياسي معنى الانتخاب بأنه اختيار مرشح إلى منصب عام في الدولة من قبل الناخبين وهو إجراء قانوني منظم يختار بمقتضاه شخص لرئاسة أو مجلس نيابي أو غيرها.(وضاح زيتون، مرجع سابق:47).

كما يركز البعض الآخر على أنه أحد أشكال الإجراءات التي تقررها قواعد منظمة ويختار بمقتضاه بعض أو جميع الأعضاء شخصا أو عددا من الأشخاص لتولي السلطة في المنظمة . .. وترى النظم السياسية أن الانتخاب "حق" يعتمد على أن كل مواطن يعتبر صاحب جزء من سيادة الشعب ومن ثم له حق الاشتراك في الشؤون العامة. ولا يجوز أن يحرم من هذا الحق أحد إلا عديمي الأهلية ومن في حكمهم.(أحمد زكي بدوي، مرجع سابق:129).

ويعتبره عدد آخر بأنه إحدى أشكال المشاركة السياسية بالقول أن الانتخابات بصيغة الجمع Elections هي المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب لاختيار ممثليهم في المجالس المختلفة عن طريق التصويت، وهي الطريقة الوحيدة لتنفيذ الديمقراطية الليبرالية التمثيلية في ظل تزايد أعداد السكان وعدم إمكانية تطبيق الاجتماع الكامل لأفراد الشعب.(إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية(عربي، إنجليزي)، مرجع سابق:59).

كما ورد بأن الانتخاب هو عملية اختيار وتفويض وتعبير عن رأي يمارس المقترعون، وهم إما المواطنون الذين تتوفر فيهم شروط الانتخاب، أو أعضاء جمعية . .. فالانتخاب هنا يطلق على كل يقوم بها المواطنون المؤهلون للاقتراع باختيار من يرونه مناسبا من بين المرشحين لمثيلهم في منصبا ما.

والانتخاب يعتبر الركيزة الأساسية للديمقراطية، وقد اعتمده المجتمع الأثيني القديم أساسا للحكم الديمقراطي. (موريس نخلة، روحي البعلبكي وآخرون، مرجع سابق:202، 203).

ويعبر **دافيد إيستون**عن الإنتخاب بأنه تعبير يطلقه المواطنون عما ينتظرونه من النظام السياسي، الذي يقوم بترجمة طموحاتهم وأمانيهم في شكل قرارات تطبق على المحكومين، كما يثير النظام السياسي ردود أفعال تترجم هي الأخرى في صورة طموحات وأماني جديدة.(Jean Marie Cotter et Claude Enerie : 1994, P112)

كما عرفه ريمون بودون **Raymond Boudon**:بأنهإجراء وممارسة يتم بفضلها تجميع الاختيارات الفردية إلى قرار جماعي، ويمارسه جميع أفراد الجماعة، فيما يخص إدارة الشؤون المشتركة. وهو سمة الأنظمة الحديثة (Raymond Boudon, François bourricaud 1982: 139)

كما أنه:طريقة لتعيين المضطلعين بالأدوار السياسية تمنح أعضاء المجتمع المعني حق اختيار ممثليهم، ويظهر الانتخاب في هذا المنظور على أنه مبدأ للحكم وتقنية للحكم في وقت واحد.

كمبدأ للحكم، يشكل الانتخاب أساس الديمقراطية التمثيلية، تسليما بأنه لا يمكن للسلطة السياسية أن تكتسب شرعيتها إلا إذا أداها الشعب عبر ممثليه المعنيين بالطريقة السليمة.

وكتقنية للحكم، الانتخاب هو موضوع للجدل والنقاش، فطريقة تعيين الحكام تؤثر تأثيرا حاسما على نتيجة الانتخابات فتشكل بذلك رهانا سياسيا بالنسبة إلى الطبقة السياسية.

(Guy Hermet, Bertrand badie et autres, 2005:82 ،83)

ويستعمل هذا المصطلح أيضا بمعنى، العملية التي يتم من خلالها انتخاب الفرد الذي اختير عن طريق التصويت.

(Le GrandDictionnaire Encyclopédique, du XXIe siècle,ibid: 401)

فيما يذهب غالبية فقهاء القانون الدستوري إلى تعريف الانتخاب تعريفات تنصب كلها حول كونه أداة للتداول على السلطة سلميا وتجسيدا الحق المشاركة في الحياة السياسية.وذلك بالقول: "إن الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة والأساسية لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية ولتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من ناحية أخرى.(سعد مظلوم العبدلي، مرجع سابق:27).

أم موريس دفرجيه فيرى أن الانتخاب هو قاعدة النمط الديمقراطي أي أنه طريقة لتعيين الحكام، وهي متعارضة مع الوارثة والتعيين أو الاستيلاء التي هي من طرق الأوتوقراطية.(الموقع الإلكتروني: منتدى وادي العرب، الاقتراع أو الانتخاب،http://www.wadilarab.com.يوم 2015/11/27على الساعة 36 :01 مساءا)

والانتخاب هو العملية الرسمية لاختيار شخص لتولي منصب رسمي، أو قبول أو رفض اقتراح سياسي بواسطة التصويت.(الموقع الإلكتروني:http://ar.wikipedia. org/wiki يوم 2015/11/26على الساعة 12:13مساءا)

والانتخاب قد يكون مباشرا يختار فيه الناخبون أعضاء المجلس النيابي بأنفسهم، كما قد يكون الانتخاب غير مباشر ويختار فيه الناخبون مندوبين يقومون عنهم باختيار أعضاء المجلس النيابي. (أحمد زكي بدوي،مرجعسابق:129).

وانطلاقا من التعريفات السابقة نستنتج أن كل تعريف حاول التركيز على جانب من جوانب الانتخاب مهملين جوانب أخرى، وهو ما جعل صعوبة الوصول إلى تعريف موحد لهذا المفهوم، وربما راجع هذا الاختلاف إلى الايدلوجية التي يتبناها مقدم التعريف والممارسات الفعلية للانتخاب.

– التعريف الإجرائي للانتخاب:

هو ذلك الانتقاء الذي يمارسه الطالب الجامعي أثناء عملية التصويت من خلال التعبير عن اتجاهه أو الإدلاء بصوته من خلال المشاركة في الاقتراع، أو مقاطعته والغرض منه اختيار القائد الذي يعتقد أنه ممثلا فعالا لتسيير شؤون المواطنين عامة.

–المشاركة السياسية:

لقد تباينت التعريفات المقدمة للمشاركة بشكل عام ما بين العمومية والتحديد، وبين الشمول والضيق، وتختلف النظرة إليها باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها كل باحث، وباختلاف المجال الذي يعمل فيه، والعلم الذي ينتمي إليه، والبيئة التي يوجد فيها، فرجل السياسة يراها من منظور معين، في حين يراها رجل الاجتماع من منظور آخر، ...وتختلف أيضا مسميات المشاركة، فهناك من يطلق عليها:المشاركة الجماهيرية mass participation،وهناك أيضا المشاركة الشعبية public participation... والمشاركة السياسية political participation(طارق محمد عبد الوهاب،2000: 105، 106).

والذي يهمنا في هذه الدراسة الحالية هو النوع الأخير المشاركة السياسية، وما يلفت النظر أن المفهوم هو مفهوم مركب يتكون من قسمين هما المشاركة والسياسة فلا بد من الإشارة إلى دلالات المصطلحين حتى يسهل علينا تحليل وفهم هذا المفهوم المركب وهو المشاركة السياسية على وجه الخصوص.

- المشاركة:participation

- التحديد اللغوي للمفهوم المشاركة:

المشاركة لغة تشتق من الفعل "أشرك" بمعنى "أدخل" ويقال "أشركه في الأمر" أي:أدخله فيه وشاركه أي كان شريكه. ويقابلها في اللغة الإنجليزية (participation) وأصلها (participate) التي تعني شارك أو اشترك أو قاسم.(جيملي بوبكر،2009/ 52:2010).

وكلمة المشاركة (participation)مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية participare،ويتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزئين الأول وهو (pars) بمعنى جزء (part) والثاني هو (compar) ويعني القيام ب "وبالتالي فإن كلمة المشاركة تعني حرفيا (to take part) أي القيام بدور".(طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق:106).

أما في اللغة الفرنسية فالاختلاف بينها وبين الإنجليزية هو في النطق فقط حيث أن المشاركة يقابلها participation ويقصد بها: محاولة إعطاء دور للأفراد في عملية اتخاذ القرار داخل جماعة معينة. أو الفعل الذي من خلاله يتم الاشتراك في نشاط اقتصادي، اجتماعي أو سياسي.(جيملي بوبكر، مرجع سابق:53)

وقد ورد في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية المشاركةparticipation بأنها تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا في موقف الجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة في تحمل المسؤولية. وقد تكون المشاركة رسمية (formal) أو غير رسمية (informal). (أحمد زكي بدوي، مرجع سابق: 305).

وعليه يمكن أن نستنتج من هذا الاشتقاق اللغوي لمصطلح "مشاركة" بأنها تشير إلى ذلك القسم الذي يساهم به الفرد في إطار الجماعة، بحيث تكون هذه المساهمة تمتاز بتفاعل الفرد للقيام بدور أو الاشتراك في نشاط معين بشرط أن يكون للجماعة أهدافا.

- التحديد الاصطلاحي لمفهوم المشاركة:

سنعرض بعض التعريفات التي تناولت مفهوم المشاركة عموما، بحيث تنوعت وتعددت أيدولوجيات واضعي التعريف.

من التعريفات العامة للمشاركة ذلك التعريف الذي يرى بأنها:"تلك العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية والاجتماعية وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة، وانتقاء أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز الأهداف.(الموقع الإلكتروني:، مفاهيم سياسية: يوم 2015/09/20،على الساعة http: www. 14:30wikipidia.com مساءا).

كما يرى البعض الآخر أن المشاركة هي إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومة المركزية والمحلية.

بينما هناك زاوية ضيفة تناولت تعريف المشاركة بالتركيز على بعد واحد فقط، والتي ترى أن المشاركة هي محاولة للتأثير على صانعي القرار ومتخذي القرار في أي منشأة ومنظمة قائمة.(طارق محمد عبد الوهاب،مرجع سابق:106،107).

ولعل من أشهر التعريفات في أدبيات علم اجتماع العمل ذلك الذي وضعه "كيث ديفيس" حيث يقول "بأن المشاركة هي الاندماج الذهني والعاطفي للشخص في وضعية جماعية تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة وتحمل المسؤوليات معهم.

والجدير بالإشارة إلى أن هذا التعريف يشتمل على مجموعة خصائص ومميزات أهمها أن المشاركة بهذا المعنى محدود بأي وضع كما تستند إلى ثلاثة عناصر تمثل جوهر المعاني التي تحمها المشاركة وهي:

- الاندماج العاطفي الذهني للفرد.
- مساهمته في تحقيق أهداف الجماعة.
- استعداد هـ لأقسام والمهام والمسؤوليات.

ويمثل العنصر الأول هو الاندماج العاطفي في صلة الوصل الأساسية بين الفرد والجماعة التي يعد جزءا منها وعضوا فيها، وفي هذا المقام فإن الاندماج الذهني يعتمد أساسا على التفكير العقلي للذهن مما يصفي صبغة عقلانية على الجماعة، وهذان الرابطان أساسيان بحيث يصعب تصور وجود مشاركة ذات معنى حقيقي بدونها.

أما العنصر الثاني يعبر عن انتماء الفرد واندماجه في الجماعة بمساهمته فيها وعنصر المساهمة هذا يضع حدا فاصلا بين المشاركة الإيجابية التي تكون مبنية على الإسهام الفعال للفرد واندماجه في الجماعة من جهة والمشاركة السلبية والتي يبقى الفرد فيها بعيدا من العمل ويكتفي بإعطاء رأيه بالقبول أو الرفض كما يقرره الفريق.

في حين العنصر الثالث يؤكد تحقيق بالنسبة للفرد ووعيه وقناعته بإنجاز المهام الموكلة إليه ضمن الفريق كما يتحمل مسؤولياته أيضا في تحقيق أهداف الجماعة. وبهذا تصبح المشاركة عبارة عن مسؤولية اجتماعية وأخلاقية يمارسها الفرد عن وعي وعن قناعة تامة.(جيملي بوبكر، مرجع سابق:54).

كما يشار إليها على أنها توفير الفرص لأخذ دور في النظام الديمقراطي للدولة، تتاح من خلاله الفرص للمواطنين للتعبير عن أرائهم والتصويت وتشجيع اتجاه سياسيا معينا، وأن يحشدوا المواطنين قواهم حول قضايا سياسية خاصة بهم.(فيروز زرارقة، مرجع سابق:24)

- التحديد العلمي لمفهوم المشاركة السياسية: poli tical participation

تتعدد التعريفات وتتنوع حول المشاركة السياسة، وذلك راجعا إلى وجهات النظر من قبل أصحاب التعريفات من الباحثين المتخصصين من خلال التركيز على عنصر أو مجموعة عناصر وإهمال جوانب أخرى، بتأثير البيئة و الايدلوجية لدى مقدمي التعريف.

تعرف المشاركة السياسية باعتبارها موضوعا محوريا في علم الاجتماع السياسي، بأنها: "إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو التظاهر وما إلى ذلك. (اسماعيل على سعد،1988:169).

وقد أورد طارق محمد عبد الوهاب في دراسته حول سيكولوجية المشاركة السياسية العديد من التعاريف المقدمة لهذا المفهوم منها:

تعريف جرينشتين Greenstein (1975) فإنه يحدد مجال تلك الأنشطة في مجال الانتخاب، حيث يعرفها:بأنها الأنشطة التي تأتي في الفترة ما بين الانتخاب والآخر والتي يحاول المواطنون من خلالها التأثير على القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمهم.

أما محي سليمان فيعرفها بأنها الجهود الاختيارية أو التطوعية التي يبذلها أفراد المجتمع بهدف التأثير على بناء القوة في المجتمع والإسهام في صنع القرارات الخاصة بالمجتمع في ضوء الطبقي الذي يحتله الأفراد في البناء الطبقي وتتم هذه المشاركة في صور متعددة بدءا من الاهتمام بأمور المجتمع والمعرفة السياسية مرورا بالتصويت الانتخابي والترشيح للمؤسسات السياسية والانتماء الحزبي، والانتهاء بالعنف السياسي.

في حين نجد تعريف (كسفير) Kasfir (1976) الذي يمتاز بأنه واسع ولا يستبعد أي عمل سياسي ويعمم مفهوم المشاركة السياسية بقوله:"المشاركة السياسية تعني بالانشغال بالسياسة".(طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق: 108، 109).

ويعرفها هنتجتونHUNTIGTON هي أنشطة الأفراد الهادفة إلى التأثير على صنع القرار الحكومي وهي إما فردية أو جماعية، أو مستمرة، سلبية أو عنيفة".(جيملي بوبكر، مرجع سابق:63).

ويشار إليها أيضا بأنها مجموع النشاطات التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثير عن سير عمل المنظمة السياسية ويقترن هذا المعيار بالنظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة.(فيليب برو،مرجع سابق:301).

كما تعني أيضاتلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون، بغاية التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها وتشمل هذه الأنشطة: التصويت ومتابعة الأمور السياسية والمشاركة في الحملة الانتخابية، الانخراط في الأحزاب والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية.(السيد عليوة منى محمود، 2000: 5)

وتوصف بأنها أرقى تعبيرا للديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في مجتمعهم سواء المجتمع الصغير أوفي بلدهم ككل، وتندرج المشاركة السياسية في إطار التغيير السياسي الشعبي والمشاركة من قبل أطراف المجتمع رجاله ونساءه.(إيمان بييرس،رقم3528: 6)

ومن خلال استعراض هذه التعريفات السابقة نجد أنها اختلفت في تناولها للمشاركة السياسية من زوايا متباينة، فمنها من كان يتسم بالشمول والاتساع لأبعاد هذه المشاركة، والبعض الآخر ضيق زاوية المفهوم، وهناك من تجاهل أشكالا عديدة للمشاركة وإهمال الجانب النفسي في صياغة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد في المشاركة السياسية وعليه تعريفنا الإجرائي لها كالآتي:

– التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية:

هي تلك المساهمة العلمية العملية للفرد والتي تمكنه من أن يلعب دورا في الحياة السياسية بمختلف جوانبها والاشتراك في أنشطتها، مما يساعده ذلك في منحه فرصة المشاركة في صنع الأهداف والقرارات العامة للمجتمع.

سابعا: الدراسات السابقة

إن الدراسات السابقة هي بمثابة المسار الذي ينتهجه الباحث الاجتماعي في سبيل تكوين وبلورة مشكلة بحثه، حيث أن الدراسة الحالية يمكن أن تكون امتدادا لم تم دراسته سابقا، كما يمكن لها أن تعتمد على نتائج دراسات نظرية أو ميدانية سابقة، وبهذا فهي حلقة وصللتكملة و تطوير البحث العلمي، إذ تعرف الدراسات السابقة بأنها" تلك الدراسات التي تحترمالقواعد المنهجية في البحث العلمي، وقد يوجد هذا النوع من الدراسات في الجزائر أوفي المجلات أوفي البحوثأوفي الكتب... أو في الرسائل أو في المذكراتأو في الأطروحات الجامعية، شريطة أن يكون للدراسة موضوع وهدف ونتائج؛ وأما إذا وجدت فرضيات البحث والعينة والمنهج والأدوات فالدراسة تصبح أكثر تفصيلا ودقة.(رشيد زرواتي،مرجع سابق:137)

وقد تكون تلك الدراسات مطابقة للدراسات الحالية أو مشابهة لها أو دراسات نظرية، وسنحاول في هذه الدراسة انتقاء بعض الدراسات ذات الاتصال الوثيق بموضوعنا.

1–الدراسات العربية:

دراسة بعنوان: دور الطلبة في العمل السياسي للدكتور عبد الله النفيسي*وهي عبارة عن كتاب نشرمن قبل الاتحاد الوطني للطلبة الكويت في انتخابات ديسمبر 1984،حاول الباحث أن يبرز في إطار رؤية اجتماعية سياسية أهمية ودور الطلبة في العمل السياسي، وانعكاس ذلك على إحداث تغيير سياسي في الوطن العربي، بالإضافة إلى العوامل التي تحول دون فاعلية الطلبة السياسية، وقد طرح تساؤلات كالتالي:

- ✓ هل يمكن للحركة الطلابية في الوطن العربي أن تتخذ المبادرةفي فرض التغيير السياسي من خلال انخراطها في العمل السياسي؟
- ✓هل يشكل الطلبة فعلا نواة منظمة فعالة وحديثة قادرة على الاستمرار وتحمل رؤية للمستقبل وتعمل في وسط جماهير لتحقيق هذه الرؤية؟
- ✓هل الحركة الطلابية مؤهلة لأن تلعب دورا في إحداث ثورة حقيقية في الوطن العربي؟

كما تضمن هذا الكتاب العناصر الآتية: جزء خاص بالعمل السياسي مفهومه وعناصره من خلال إبراز العناصر المكونة لهذا العمل مؤكدا أن العمل السياسي ليس هو التصدي فقط للقضايا ذات الصبغة السياسية المباشرة كالحروب والحركات السياسية والأحزاب وتأييد منظومة سياسية ضد أخرى بقدر ما هو مبادرة في اتجاه حل أية مشكلة تعاني منها الجماهير فالعمل الصحفي أو الإذاعي على سبيل الذكر يهدف إلى الارتقاء بالوعي العام فهو من

*–**عبد الله النفيسي، دور الطلبة في العمل السياسي**، إصدار الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني للطلبة، الكويت، جمادى الثانية، فبراير 1986 .

صلب العمل السياسي، ومن ثمانتقل إلى التأكيد على أنه لابد من مقومات تضبط التفاعل بين مقومات العمل السياسي محددا إياها في نقطتين أساسيتين هما: ديمقراطية التنظيم وجماهيرية العمل السياسي، كما حاولت هذه الدراسة تشخيص الأسباب التي تجعل الحركة الطلابية كتلة اجتماعية مرشحة لإحداث التغيير الشامل للواقع العربي، والعوائق التي تمنع تجسيد ذلك. وحاولت إبراز بعض النماذج التي أكدت على دور الطلبة في العمل السياسي وكانت رائدة في تشجيع الحركة الطلابية لإحداث التغيير على مستوى العالم، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة التأكيد على دور الطلبة في العمل السياسي والعوائق التي تواجههم في ذلك:

❖ أن الطلاب لعبوا دورا فعالا ومهما خلال القرنين الأخيرين في إطلاق حركات تغييرية عديدة في العالم ثورات عام 1848 في ألمانيا والنمسا، وتجربة طلبة السور بون في فرنسا عامي 1968و1969وأحداث مايو1968عام في كل من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا والبرازيل وإسبانيا. .. وزعزعة حكومة سوكارنو في إندونيسيا عام 1966 . . ..

❖للجامعة دورا فعالا في توجيه الطالب سياسيا من الطبقة الاجتماعية، ويلاحظ أن المظاهرات السياسية تصدرا غالبا عن طلاب كليات الحقوق الذين يميلون إلى المشاركة في الصراع السياسي أكثر من غيرهم، فنسبة عالية من زعماء الأحزاب السياسية في العالم هم من الحقوقيين، لكن حاليا طلاب كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية هم الآن في الجامعات الغربية نواة أي تحرك سياسي.

❖ أهمية الدور الذي يلعبه الأساتذة الجامعيون في التنشئة السياسية للطلاب الجامعيين، فأفلاطون انشأ الأكاديمية في أثينا لتكون مركزا لنقد النظم السياسية والبحث عن النظم الأفضل وجورج هيجل الذي تعلم منه طلابه المنطق الديالتيكي.

❖الطلبة كحركة طلابية ترتبط حيويتها بنوعية القيادة السياسية التي يتعامل معها، فعندما تكون قيادة حركية وخلاقة وسباقة إلى تعهد مشاكل المجتمع الحقيقية، فإنهم يفضلون التفرغ للحركة العلمية لا السياسية أما إذا كانت القيادة سكونية مقلدة فإن الطلبة في هذه الحالة دائما يعبرون عن الضجر في المجتمع ويتحولون من الحركة العلمية إلى الحركة السياسية، لكن رغمهذه الخصائص البنيوية في قطاع الطلبة والتي تساعدهم على الانخراط في العمل السياسي، إلا أنه هناك عوائق تجعلهم غير فاعلين سياسيا:

❖الغالبية العظمى من الطلبة لا تهتم بالقضايا العامة، حيث أن نسبة الطلبة الذين يشتركون في نشاطات سياسية بشكل منتظم ومستمر تتراوح بين 4و 8 % بالمائة فقط، فهذه النسبة تعيق انخراط الطلبة في عمل سياسي كبير وعام.

❖ قسما من الطلبة لا يؤلفون وحدة تسمى حركة، بل أن الطلاب يؤلفون مجموعة من الحركات المتناقضة، حيث تظهر هذه الحقيقة الموضوعية خلال الإضرابات، فالانقسام في المطالب يعود إلى انقسام أساسي في تركيب الحركة الطلابية وخلفية الطلاب واتجاهاتهم.

❖ قسما كبيرا من الطلاب الناشطين يرتبطون بأحزاب وتنظيمات وحركات خارج الجامعات، وليس من خطأ في هذا فتلك طبيعة الروابط السياسية، لكن الخطأ يتولد عندما تكون هذه الروابط على حساب الحركة الطلابية ووحدتها وتلاحمها.

❖النظام التربوي نفسه ومضامينه السياسية يعكس التفسخ الاجتماعي ويزيد من هوة هذا التفسخ، وما يتلقاه الطلبة في المدارس والجامعات لا تحرر الإنسان من الواقع الهزيل بل تعكس هيمنة هذا الواقع على الطالب وتجعله يعلن ولاءه وتبعيته لذلك الواقع المضاد لإنسان.

❖عدم وجود تراث فكري سياسي جذري يشكل نظرية كلية عامة لتحرك طلابي سياسي مرتبط بالأمة ومعتقداتها ويضع للطلاب نظرية للعلاقات الشعبية والعلاقات بين القوى السياسية في المجتمع الواحد.

2- الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى:بعنوان:"الشباب والمشاركة السياسية"*

وتتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

- ما هي مظاهر المشاركة السياسية للشباب في الجزائر، وما هي العوامل التي تؤثر عليها خلال المرحلة الراهنة؟

وتفرعت عنه تساؤلات فرعية:

- ما هي درجة الاهتمام السياسي للشباب في الجزائر في المرحلة الحالية؟
- ما هو مستوى المعرفة السياسية التي يمتلكها الشباب الجزائري؟
- ما هي طبيعة السلوك الانتخابي للشباب في الجزائر؟
- ما مدى مشاركة الشباب الجزائري من خلال النشاط الجمعوي؟
- ما مدى مشاركة الشباب الجزائري من خلال النشاط الحزبي؟

وتهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل واقع المشاركة السياسية للشباب الجزائري، كما يراها هو من خلال التعرف على مظاهرها من جهة والعوامل التي تؤثر على درجتها من ناحية أخرى، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على العينة العشوائية الدورية،(**HAPHAZARD**)،وهي التي تحدد فيها مجموعة من الأماكن الاستراتيجية التي يرتادها أفراد مجتمع الدراسة لتطبيق الاستمارة على من قد يتواجد بها، ثم يختار كل من يصادفه وتطبق عليه، ووقع الاختيار على 4 مجمعات تم انتقاؤها على أساس التباين في التخصصات وتنوعها، وتتواجد بها أقسام وكليات مختلفة، وهذه المجمعات هي: مجمع الجامعة المركزية، مجمع أحمد حماني (زرزارة سابقا)،المدينة الجديدة علي منجلي، مجمع حي الصنوبر، ومن ثم الاعتماد على عينة من الشباب الجامعي بلغ عددهم200 شاب من بين 67869 أي نسبة العينة 3 %،أما مجالات الدراسة فشملت ثلاث مجالات: المجال البشري وشمل كافة الشباب الجامعي المسجلين بجامعة قسنطينة خلال الموسم الجامعي 2010/2009 البالغ عددهم 67869،أما مجالها المكاني

*- **بوبكر جيملي، الشباب والمشاركة السياسية**" دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة قسنطينة، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية، منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2009-2010 .

فكان في جامعة منتوري قسنطينة. واستغرقت لإنجازها فترة زمنيةتمتد من سنة2001 إلى غاية2010، حيث تم تطبيق الاستبيان خلال الفترة الممتدة من بداية شهر أفريل 2009 إلى غاية نهاية جوان.مستخدما في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، والأسلوب الكمي، الأسلوب الكيفي والأسلوب التاريخي كإحدى أساليب التحليل، وتم جمع المعطيات الميدانية بالاعتماد علىالاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات من المبحوثين، بالإضافة إلى الملاحظة والمقابلة كأداتين مساعدتين لاستدراك بعض النقائص. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي تفيد الدراسة الراهنة:

-إن الاهتمام السياسي للشباب هو إحدى صور المشاركة السياسية، والذي يظهر من خلال مدى مطالعتهم للمواضيع السياسية في الجرائد وتفضيلهم البرامج السياسية للقنوات وتناولهم للمواضيع السياسية في نقاشاتهم.

- أن الأحداث السياسية تفرض نفسها على اهتمامات الشباب، لارتباطها بواقعهم ومستقبلهم وهذا ما يجعلهم يميلون للمواضيع السياسية في الجرائد بنسبة عالية، وتفضيل القنوات السياسية بشكل نسبي على باقي القنوات خاصة الرياضية منها، وعلى العكس من هذا نجدهم يستخدمون الأنترنت لأغراض علمية دون الأغراض السياسية إذ تحتل القضايا السياسية البحتة مكانة في أحاديث الطلبة مع بعضهم البعض.

- من عوامل عدم الاهتمام السياسي المقصود لدى الشباب الجامعي هو الإحباط والظروف التي يعيشونها والضغوط التي يتعرضون لها.

- افتقار كبير لدى الشباب الجامعي في المعارف والمعلومات السياسية، وهم أكثر إدراكا للمعرفة السياسية البسيطة ذات الطابع التنظيمي والقانوني من المعرفة السياسية المتعلقة بواقع الممارسة السياسية والانتخابية.

- أغلبية الشباب لا يملك بطاقة انتخاب، وامتلاكها لأغراض أخرى غير المشاركة كما أن عدم مشاركتهم ومقاطعتهم التصويت عملية مقصودة.

- توصلت الدراسة إلى أن الشباب الجامعي يرى أن الأحزاب السياسية لا تعطي لهم المكانة اللائقة بهم في القوائم الانتخابية، واعتبارهم ورقة رابحة ومنعهم من احتلال المكانة المناسبة ما يساهم في زيادة درجة الشك والنظرة السلبية وعدم رغبتهم للترشح.

- توصلت الدراسة إلى أن عزوف الشباب الجامعي عن النشاط الجمعوي راجع لعدة عوامل: لأنه شبيه ولصيق بالعمل السياسي، والانشغال بالدراسة هو من أسباب العزوف و عدم المعرفة بالجمعيات وعدم منفعتها، وترجع ظاهرة العزوف الجمعوي إلى عدم جدية الجمعيات وليس لعدم مشاركة الشباب. حيث أن 24 من مجموع الشباب الجامعي المبحوث بنسبة 12% من أصل 200 شاب صرحوا بانتمائهم إلى جمعية، و188 من هؤلاء الشباب يحتلون مهام قيادية والستة الباقون يؤدون مهام غير قيادية، ما يؤكد الدور القيادي للشباب الجامعي في المشاركة المجتمعية. أما عن أسباب العزوف عن العمل الحزبي فتعود إلى:

- بعض الشباب ليس لديهم ميول نحو كل ما هو سياسي ونقص المعارف والمعلومات في هذا المجال – أي ضعف ونقص الثقافة السياسية عندهم –.

- الانخراط في الأحزاب السياسية يسبب المشاكل.

– العزوف عن العمل الحزبي لأنه لا يولي أهمية لقضايا الشباب حسبهم وعدم وضوح أهدافه وبرامجه من جهة ومن جهة ثانية. –الشباب الجامعي ينضم إلى التيار الوطني أو التيار الإسلامي وعدم ميله للتيار العلماني.

توظيف الدراسة:

اهتمت الدراسة التي قام بها الدكتور بوبكر جيملي بموضوع الشباب والمشاركة السياسية، حيث أنها ركزت على مظاهر المشاركة السياسية للشباب في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها، فقد بينت أن الاهتمام السياسي يمثل إحدى صور المشاركة السياسية وعزوفهم عن هذا الاهتمام يتأثر بالعوامل والإحباط الذي يلقونه في المجتمع، وأن المشاركة السياسية للشباب الجامعي هي متفاوتة الدرجات، إذ أنهم يميلون لاهتمام بالأمور السطحية في السياسة مثلهم مثل المواطن العادي خصوصا فيما يتعلق بالطابع التنظيمي والقانوني، مقابل هذا يفتقرون للمعرفة السياسية العميقة الخاصة بواقع الممارسة السياسية والانتخابية. هذا ما أدى إلى عزوف البعض منهم عن الانخراط في العمل الحزبي. فقد كانت دراسة ذات رصيد علمي قيم وواسع، بحيث ساهمت في الكشف عن طبيعة المشاركة السياسية لدى الشباب الجزائري، وشخصت العوامل التي تؤثر في زيادتها أو نقصانها، وبهذا كانت دراسة متكاملة فمثلت معظم جوانب المشاركة السياسية بشكل أكثر تحليلا وتدقيق. ولقد كانت هذه الدراسة السابقة سندا علميا استفادت منها الباحثة في الدراسة الحالية في عدة جوانب نذكر البعض منها.

– الاستفادة منها في تحديد المفاهيم خاصة مفهوم العمل السياسي والمشاركة السياسية.

– أعانتنا في الجانب النظري الخاص بالعمل السياسي والأحزاب السياسية لدى الطلبة الجزائريين.

أما مواطن الاختلاف فالدراسة الحالية تناولت جزءا كبيرا من المشاركة السياسية وهو الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات. كما أن موضوعها الأساسي هو قياس اتجاهاتهم نحو الانخراط في العمل السياسي من حيث كونه سلبيا أو إيجابيا، في حين الدراسة السابقة كانت أشمل حيث تناولت المشاركة السياسية للشباب في الجزائر، بالإضافة إلى مدى مشاركة الشباب الجزائري من خلال العمل الجمعوي والحزبي، وتكمن نقاط التشابه بين الدراستين الحالية والسابقة في أن كلاهما تعرضا لفئة الشباب الجامعي ومشاركتهم في الأحزاب السياسية والانتخابات، وقد كانت هذه الدراسة بمثابة المنهاج الذي سلكته الباحثة في دراسة موضوعها نظرا لاستفادتها الواسعة من هذه الدراسة السابقة.

الدراسة الثانية: بعنوان: "اتجاهات الناخب نحو العملية الانتخابية "*

وهي دراسة ميدانية مقارنة، تهدف إلى التعرف على أهم العوامل التي تؤثر في اتجاهات الناخب، للاستخلاص أهم الميكانزمات التي تتحكم في اتجاهاته الانتخابية، وهذا ما يسهل محاولة وصف وتفسير هذه الظاهرة السياسية – الانتخابات – التي تهدف إلى استقرار المجتمع، وذلك بربطها بالواقع الاجتماعي الجزائري، ومنه يمكن بناء تصور

*- **خالد زعاف**، :"**اتجاهات الناخب نحو العملية الانتخابية** " دراسة ميدانية مقارنة لاتجاهات الناخب بين الانتخابات التشريعية ل1997والانتخابات التشريعية ل2002، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر،،سنة 2007/2006 .

علمي حول اتجاهات الناخب نحو العملية الانتخابية وكيف يتعامل معها، وهذا من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

1/ ما هي الاتجاهات التي يملكها الناخب نحو العملية الانتخابية خاصة التشريعية منها؟

2/ هل لعبت الأحزاب السياسية دورا في تكوين هذه الاتجاهات؟

3/ هل أصبح الناخب يشعر بإرهاق انتخابي من جرا ء كل هذه الانتخابات؟

4/ هل يؤدي الدين دورا في تكوين ا اتجاهات إيجابية نحو الانتخاب؟ وقد وضع الباحث أربع فرضيات للإجابة على تلك التساؤلات:

1- يملك الناخب اتجاه سلبي نحو العملية الانتخابية ومشاركته في الانتخاب هي مجرد البحث عن الاستقرار وعودة السلم.

2- الخطابات التي تتبناها الأحزاب السياسية جعلت الناخب يملك اتجاه سلبي نحو العملية الانتخابية.

3- كثرة الانتخابات وقلة نتائجها جعلت الناخب يشعر بنوع من الإرهاق الانتخابي مما تولد لديه نظرة سلبية اتجاه الانتخاب.

4- يساهم الدين في تكوين اتجاهات إيجابية نحو العملية الانتخابية لدى المواطن.

وقد اشتمل المحك الميداني لهذه الدراسة على ثلاث مجالات:

المجال البشري: سكان ولاية الجزائر العاصمة، المجال المكاني (الجغرافي):بلديات سكان العاصمة، أمامجالها الزماني: فقد امتدمن 1 جويلية 2005 إلى 5 سبتمبر 2006 وعليهاستغرقت المدة الزمنية لهذا البحث 15 شهرا.

أما عينة البحث فقد بلغ حجمها 200 مبحوث من الجنسين (ذكر، أنثى) تتراوح أعمارهم ما بين 25 إلى 75،أما بالنسبة لعينة البلديات قسمها بالتساوي 50 مبحوث لكل بلدية حتى يمكن له جمع أكبر عدد من الاتجاهات والآراء، وعليه فنوع العينة في هذه الدراسة هو عينة الحصصية. كما استخدم الباحث المقارنة التاريخية، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، المنهج الإحصائي، سالكا في ذلك عدة طرق لجمع البيانات وهي: الملاحظة بالمشاركة، استمارة بالمقابلة. وقد توصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضيات التي افترضها من خلال:

- أن الناخب يملك اتجاها سلبيا نحو الانتخابات الأخيرة، وهذا راجع إلى أنها لم تحقق أيا من أهدافها خاصة مهمة تكفلها بالنمو الاقتصادي باعتبار أن انتخابات 1997 كانت مهمتها القضاء على الإرهاب وعودة السلم.

- توجد علاقة بين الاتجاه والجنس والسن عند المبحوثين، فالإناث يملكن اتجاهات إيجابية نحو العملية الانتخابية، مقارنة بالذكور الذين دائما اتجاههم سلبي ولا يشاركون إلا من أجل الاستقرار فقط، دون الطمع في الحصول على فوائد.

- للمستوى التعليمي أثرا على اتجاه الناخب، وكلما ارتفع المستوى التعليمي كلما كان الاتجاه سلبيا نحو ضرورة المشاركة في الانتخابات.

- إن انتخابات2002 أقل مصداقية وأكثر سلبا مقارنة مع الانتخابات التشريعية لسنة1997،وأن المشاركة في الانتخاب كانت ضرورةلأجل عودة السلم ونهاية الإرهاب.وبهذه النتائج فقد تم إثبات صحة الفرضية الأولى.

– كما أثبتت صحة الفرضية الثانية من خلال أن الإناث يحملن اتجاها سلبيا نحو الانخراط في الأحزاب السياسية أكثر من الذكور، لكن رغم هذا فالناخب يملك اتجاه سلبي نحو التيار الوطني والإسلامي ويميل إلى هويته بانتمائه إليهم، لأنه يعتبرهما إحدى مكونات الهوية الجزائرية.

– إن الناخب يملك وعيا سياسيا فيما يتعلق بنوعية خطابات الأحزاب السياسية وتياراتهم لكن رغم هذا يبقى اتجاه الناخب اتجاها سلبيا نحو الانخراط في الأحزاب، وجنس الذكور أكثر سلبا من جنس الإناث، كما أن الشباب أكثر سلبية من الشيوخ، فهم دائما مشككين ومكذبين لمصداقية خطابات الأحزاب، فالناخب لا يشعر بفرق بين خطابات الأحزاب، ولا يرى تغيير في طريقة عمل الأحزاب بين انتخابات 1997 و2002وهذه الأخيرة – انتخابات 2002- لم تأتي بجديد بل جاء ت لتكرس النظام القديم حاملة نفس الخطابات ونفس الأفكار.

– أما نتائج الفرضية الثالثة والتي مفادها "**كثرة الانتخابات وقلة نتائجها جعلت الناخب يشعر بنوع من الإرهاق الانتخابي مما تولد لديه نظرة سلبية اتجاه الانتخاب** " فقد أثبتت صحتها من خلال أن نسبة مرتفعة من الناخبين يشعرون بالرفض والحرمان الاجتماعي خاصة الفئات الشابة.ما أدى إلى تكوين اتجاها سلبيا نحو المنتخبين وفئات الفلاحين والبطالين أكثر شعورا بالحرمان الاجتماعي والرفض مقارنة مع الفئات الوظيفية.

– كما توصلت إلى أن الجزائر تسير في طريق الخطأ، وأن الأمور كارثية ولا بد من تدارك الأوضاع، كما أبدتالنتائج أن اتجاه الناخب عن مدى رضاه عن تطور الحركة السياسية اتجاها سلبيا وبنسبة 38 % من الناخبين ليسوا راضين على تطور الحركة السياسية، وما يثبت هذا هو فقدان الناخب الثقة في المؤسسات السياسية والاجتماعية واتجاههم نحوها بالسلبية.

– يؤكد الناخب أن عدد الانتخابات في تناقض وأصبحت تأتي في فترات زمنية محددة سلفا وليست فجائية، كما أن اتجاههم نحوها اتجاها إيجابيا فيما يخص المساهمة في تحسين الوضع العام خاصة الأمني منه، لكن ثلث العينة تؤكد أنها وفرت الأمن ولكن لم تحسن الجوانب الأخرى، وتشاؤمهم لمستقبل الجزائر خاصة في ظل التسيير الحالي للأوضاع.

– كما توصلت لإثبات فرضية أن الدين يساهم في تكوين اتجاهات إيجابية نحو العملية الانتخابية لدى المواطن، حيث للدين دور إيجابي في تدعيم دور الانتخاب في تحسين الحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمع، فقد تبين أن نسبة معتبرة من الناخبين يرون أن الانتخابات الحرة والنزيهة تساعد على توفير حرية المعتقد من خلال التأكيد على ذلك من قبل جنس الإناث وفئة المتزوجين والأرامل.

– كما تبين أيضا أن اتجاه الناخب نحو المواقف الدينية كان اتجاها قويا، وهو مازال متمسكا بأهم شعائر الإسلام، وقد ربط بنسبة قوية بين مفهوم الانتخاب والشورى، والانتخابات حسبهم هي صورة حديثة للشورى، كما أن من أهم المشاريع التي اختارها الناخب جاء المشروع الإسلامي في أول الاختيارات ثم يليه المشروع الرأسمالي، وللوظيفة أثرا على اختيار الناخب حيث يميل أصحاب الوظائف الحرة إلى المشروع الرأسمالي، أما الوظائف الأخرى كالفلاح والموظف يميلون أكثر إلى المشروع الإسلامي، موازاة مع هذا تفضل فئة المتقاعدين والبطالين المشروع الاشتراكي.

توظيف الدراسة:

وقد ركزت هذه الدراسة السابقة على اتجاهات الناخب نحو العملية الانتخابية، وهذا من خلال قيامها بدراسة مقارنة لاتجاهات الناخب بين الانتخابات التشريعية لسنة 1997 والانتخابات التشريعية لسنة 2002، حيث بينت فكرة التفاعل الحاصل بين الناخب والعملية الانتخابية ومدى ارتباطهم بقضية تنمية واستقرار الوطن، وهذا من خلال استنادها للمقاربتين البنائية الوظيفية لدراسة الانتخاب كونه وظيفة داخل النسق السياسي، والتفاعلية الرمزية لدراسة اتجاهات الناخب كعملية نفسية اجتماعية.فتوصلت إلى أن الناخب أصبح لا يميل إلى المشاركة في الانتخابات حيث أنها كانت لا تتعدى 0،30% في فترة ما بعد الاستقلال لكن ارتفعت لتصل إلى نسب كبيرة 10،47% في الانتخابات التشريعية لسنة 2002، فهذا يؤكد لنا أن الناخب أنه رغم هذا الارتفاع إلا أنه مازال يملك اتجاها سلبيا نحو الأحزاب والنواب حيث أن التفاعل بين الناخب وبين الأحزاب والنواب أصبح أكثر سلبية وضعفا بسبب انعدام الشفافية والنزاهة في الانتخابات الأخيرة.وقد قصرت هذه الدراسة من ناحية تركيزها على مدينة الجزائر العاصمة فقط لإجراء الدراسة المقارنة وربما كان أفضل لو أخذ الباحث عينة من عدة ولايات وأجرى عليها البحث خصوصا وأنها دراسة مقارنة، حيث يمكن أن يكون عامل المنطقة الجغرافية الواحدة أثرا في تشكيل اتجاهات المواطنين. وهذا كله حتى يسهل عليها تعميم النتائج بشكل أكثر دقة وثباتا ويقينا.وقد استعانت الباحثة بهذه الدراسة من خلال اعتمادها كدراسة سابقة، حيث عززت بها دراستها وساهمت في إثراء الجانب النظري بشكل واسع للدراسة الحالية خاصة الفصل الخاص بالاتجاهات، كما أنها أعانتها على صياغة الفرضيات وأسئلة الاستبيان وصولا إلى الاستناد عليها في تحليل النتائج التي توصلت إليها الباحثة في الدراسة الراهنة. وتكمن نقاط الاختلاف بين الدراستين أولا في عينة الدراسة فهذه الدراسة الحالية عينتها الطلبة الجامعيين أما الدراسة السابقة فعينتها البحثية هي الناخب الجزائري بشكل عام سواء أكان طالبا أو مواطنا، بالإضافة إلى اقتصارها على اتجاه الناخب نحو العملية الانتخابية فقط مقارنة مع الدراسة الحالية التي شملت اتجاه الطلبة نحو الانخراط في العمل السياسي من خلال الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات.أما مواطن الالتقاء بينهما فكلاهما دراستين في مجال علم الاجتماع السياسي وتناولا العملية الانتخابية بشكل من التفصيل والتحليل.

الدراسة الثالثة:بعنوان:**"مصادر اختيار العمل السياسي لدي مناضلي الأحزاب السياسية "** *

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى التحقق من مجموعة من الأهداف التي وضعتها وهذا من خلال:

- إبراز دور مؤسسات التنشئة السياسية في تكوين اختيار العمل والتوجه السياسي بكل ما تحمله من معنى (النضال، الولاء، احترام المبادئ السياسية للحزب).
- إظهار حقيقة استعمال المال السياسي من أجل اعتلاء المناصب بدون تكوين سياسي وتنشئة سياسية صحيحة.

*- **لطرش عبد المالك، "مصادر اختيار العمل السياسي لدي مناضلي الأحزاب السياسية "**، دراسة ميدانية لعينة من مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني بولاية الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، منشورة، 2010- 2011 .

- إبراز ظاهرة التجوال السياسي وعلاقتها بضعف مؤسسات التنشئة السياسية والقيم.
- السعي إلى اكتشاف مظاهر الواقع الجزائري على اختلاف مشاربه وتباين ألوانه وأشكاله، هذا الواقع الذي احتضن جيلا شابا وآخر مخضرما ورسم التقاطع بينهما في ميدان العمل السياسي.

ويتمحور التساؤل الرئيسي للدراسة في:

ما هو دور ومدى كفاءة مؤسسات التنشئة السياسية في إعداد وتشكيل السلوك السياسي لدى الأفراد (المناضلين السياسيين)؟ وتفرعت عنه تساؤلات فرعية.

1- هل الاختلاف في طبيعة ونوعية الأسرة يؤثر في التوجه والعمل السياسي للمناضلين؟

2- هل لجماعة الرفاق دور في العمل والتوجيه والنضال السياسي؟

3- هل تأثير وسائل الإعلام السياسي يساهم في العمل والتوجه السياسي والإقبال على المشاركة؟ واعتمدت عينة قصدية تتمثل في مجموعة من مناضلي حزب جبهة التحرير الوطنيوهذاعلى مستوى ولاية العاصمة من خلال التوجه إلى أربعة إقامات لحزب الآفلان FLN في كل من البلديات الآتية:السحاولة، بئر توتة، بئر خادم، بئر مراد رايس.،ووزعت عليهم استمارة مقابلة وعدد هذه العينة هو 150 مبحوث هذا العدد الأصلي، ثم تقلصت إلى 130 بسبب رفض 20 منهم الإجابة عن الأسئلة. أما **المنهج المتبع**المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة والتي تفيد الدراسة الراهنة:

- تأكيدها على أن عملية التنشئة السياسية هي إحدى فروع التنشئة الاجتماعية، والتي تشير إلى العملية التي يكتسب من خلالها الفرد المعارف والقيم والمعتقدات السياسية، ما يدفعه إلى العمل السياسي والمشاركة السياسية والنضال السياسي.
- إبرازها أهمية عملية التنشئة السياسية، إذا أنها تهتم بالاتجاهات السياسية للفرد وسلوكه ومشاركته السياسية والعمل على اكتساب هذا السلوك السليم.
- توصلت إلى أن هناك هيئات وعوامل تؤثر على عملية التنشئة السياسية وتدفعه إلى العمل السياسي كالأسرة وجماعة الرفاق والأصدقاء وكذا وسائل الإعلام ذات الطبيعة السياسية.
- نوعية وطبيعة الأسرة الجزائرية لها دورا في إقبال أبنائها على العمل السياسي وتشكيل الاتجاهات والقيم، وهو ما أثبتته الإجابات التي قدمها المناضلين السياسيين لحزب جبهة التحرير الوطني الذي يعد حزب ثوري ومرجعية تاريخية للكثير من رجال السياسة والمؤرخين، و أكدت على دور وأهمية جماعة الرفاق والأصدقاء في التأثير على الدخول للعمل السياسي والمشاركة السياسية للمناضلين السياسيين لحزب جبهة التحرير الوطني وتعرفوا عليهم في العمل وتمتد علاقاتهم لأكثر من 10 سنوات هذا ما يدل على أن جماعة الأقران تعتبر من مصادر التعلم السياسي بحيث تعمل على نقل وتعزيز توجيهات سياسية معينة.
- كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أيضا أن لوسائل الإعلام على اختلاف أنواعها (جرائد سياسية وحزبية، برامج تلفزيونية) التي تعنى بالسياسة والنشاطات السياسية دورا وتأثيرا في الولوج إلى العمل السياسي واكتساب قيم وتوجهات سياسية خاصة بحزب جبهة التحرير الوطني خاصة في عهد الحزب الواحد حيث احتكر وسائل الإعلام

الجماهيرية ووظائفها لنشر أفكاره وتوجهاته، فقد بنيت الدراسة الميدانية أن معظم المناضلين يطالعون جرائد ذات طابع سياسي، ونجد أيضا أن البرامج المفضلة للمشاهدة بالنسبة لأولئك المناضلين هي التي تعنى بالسياسة والأحداث السياسية والمتغيرات التي تطرأ في المجتمع عبر وسائل الإعلام والإبحار في فضاء الانترنت، وقد كان هذا التأثير على مستوى عالمي في صناعة المواقف والآراء السياسية ولهذا كله نجد الأنظمة السياسية تسعى لتوجيه وسائل الإعلام لخدمتها حتى تضمن الهيمنة على الرأي العام.

توظيف الدراسة:

اهتمت هذه الدراسة السابقة بموضوع "**مصادر اختيار العمل السياسي لدى مناضلي الأحزاب السياسية**". مركزة على دور كل من الأسرة ونوعها وجماعة الرفاق وكذا وسائل الإعلام على الانخراط في العمل السياسي والأحزاب السياسية، فقد بينت أن لمؤسسة الأسرة من خلال طبيعتها ونوعها تأثيرا على اختيار المناضلين للعمل السياسي، فمعظم النقاشات الأسرية في أسر المناضلين السياسيين هي نقاشات سياسية ما يؤثر في التوجه السياسي لهؤلاء المناضلين وهذا راجع إلى انتمائهم إلى أسر ثورية سواء أبناء شهيد أو مجاهد و هذا يجعل الدعم والسائدة من طرف الأسرة سواء معنويا أو ماديا أو بالتشجيع أو المال عاملا أساسيا إلى التوجه السياسي والانخراط في الأحزاب والمشاركة السياسية وهذا يعود إلى أن جماعة الرفاق لدى المناضلين السياسيين هم من لهم انتماءات ثورية مع بعضهم البعض ويدفع إلى الاقتراح عليهم الانتماء للحزب والتماثل فيه، وهذا من خلال تعودهم على الذهاب إلى اللقاءات والتجمعات السياسية ومتابعة كل ما يتعلق بالحزب عبر مختلف وسائل الإعلام، وعليه فإن هذه الدراسة ذات أهمية باللغة خاصة في مجال علم الاجتماع السياسي فهي تساهم في توسيع دائرة البحث لفهم واقع المجتمع الجزائري السياسي، وما يدل على القيمة الكبيرة لهذه الدراسة هي أنها ساهمت في الكشف عن دور كل من الأسرة ونوعها وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام في التنشئة السياسية للفرد ومنه التنشئة الاجتماعية بصفة عامة، فقد كانت دراسة متكاملة في أهدافها فأبرزت حقيقة اجتماعية من خلال على أن لكل من الأسرة والأصدقاء ووسائل الإعلام تأثيرا فعال في تشكيل سلوك المناضلين السياسيين والانخراط في الأحزاب بشكل أمكنها من تعميم نتائج دراستها على كل مناضلين الأحزاب الأخرى".وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في عدة جوانب منها:

– الاستفادة منها في صياغة إشكالية البحث من ناحية الأفكار. بالإضافة إلى الاستفادة منها في الجانب الميداني من خلال الاستناد إليها في صياغة أسئلة الاستبيان واختيار نوع العينة وخصوصا الاستعانة منها في عملية تحليل النتائج التي تم التوصل إليها.وتمكن أوجه التشابه بين الدراستين (الحالية والسابقة) في أنهما دراستان تصنفان ضمن مجال علم الاجتماع السياسي وكلاهما درستا العمل السياسي.فيما تظهر أوجه الاختلاف في مجال الدراسة والعينة فالدراسة الحالية مجالها هو الجامعة وعينتها هم الطلبة الجامعيين كما أنها محصورة في شقين هما الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات أما الدراسة السابقة فمجالها هو مناضلي الأحزاب السياسية وبالأخص حزب جبهة التحرير الوطني واختلاف أهدافها فهي تبحث عن مصادر اختيار المناضلين السياسيين للعمل والنضال السياسي أما دراستنا فهدفها قياس طبيعة اتجاه الطلبة نحو الانخراط في العمل السياسي من حيث كونه إيجابيا أو سلبيا.

خلاصة:

ما يمكن أن نستخلصه من هذا الفصل أن الباحث الاجتماعي الناجح هو الذي يتمكن من التحكموالإحاطة الشاملة بكل متغيرات بحثه ووفقا لماسطره من أهداف، وقد حاولت الطالبة في البحث تحديد الإشكال الذي تريد إجراء دراسة ميدانية عليه، ووضعه في سياق واضح للقارئ المختص والعادي، وللتحقق من مدى صدق أو بطلان الفرضيات التي قامت بوضعها، مبينة الأسباب الذاتية لها من معالجة هذا الموضوع، والفضول العلمي الذي قادها للقيام بإجراء هذه الدراسة، مشيرة إلى الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع الطلبة الجامعيين والعمل السياسي خاصة في إطار علم الاجتماع السياسي، وأوضحت الأهداف التي تصبو لتجسيدها عبر مسار هذا البحث مستعينة بما قامت به الدراسات السابقة التي أعانتها طيلة مسارها البحثي، والتي تعتبر الكاشف الذي يقود الباحث في مشواره لتطوير وتوسيع دائرة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية.

الفصل الثاني

ماهية الاتجاهات وطرق قياسها

الفصل الثاني: ماهية الاتجاهات وطرق قياسها

تمهيد

أولا: تحديد مفهوم الاتجاه.

ثانيا: الاتجاهات وعلاقتها ببعض المفاهيم.

1- علاقة الاتجاهات بالميول.
2- علاقة الاتجاهات بالقيم
3- علاقة الاتجاهات بالمعتقدات .
4- علاقة الاتجاهات بالرأي.
5- علاقة الاتجاهات بالسلوك والسمة والعاطفة والتعصب.

ثالثا:مكونات الاتجاهات ووظائفها.

رابعا :خصائص الاتجاهات وأنواعها.

خامسا: المقاربات النظرية المفسرة للاتجاهات.

سادسا: بعض مقاييس الاتجاهات وطرق قياسها.

خلاصة

تمهيد:

تعد دراسة الاتجاهات من الدراسات والبحوث ذات المجال الخصب على جميع المستويات، حيث نالت أهمية كبيرة في ميدان علم النفس وعلم الاجتماع بصفة عامة وعلم النفس الاجتماعي بصفة خاصة، وإنه ليس من المبالغة إن قلنا أنها المحور الرئيسي لعلم النفس الاجتماعي، لما لها من دور في تفسير سلوك الأفراد والجماعات والتنبؤ بمستقبل سلوك هؤلاء الجماعات، إذ تساهم في تكوين وبلورة شخصية الأفراد من خلال ما يتلقونه من خبرات وتجارب عبر مراحل التنشئة الاجتماعية لهم، كما أنها تساهم في تكوين اتجاهات إيجابية لدى الأفراد وتساعدهم على التكيف من صعوبات القرن الحالي الذي تحول وتطور فيه المجتمع، واستلزم على الفرد أن يقوي اتجاهاته نحو ما يؤمن به ويعتقده صحيحا، كل هذا ساهم في جعل الاتجاه يكتسي خصوصية واهتمام من الناحية الأكاديمية و التطبيقية.

وسنحاول التطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المقدمة لهذا المصطلح، وارتباطاته ببعض المفاهيم، وخصائصها، وكيف يتكون، والمقاربات النظرية التي فسرت موضوع الاتجاه، إضافة إلى بعض التقنيات لقياس الاتجاهات.

أولا: تحديد مفهوم الاتجاه

لقد تعددت تعاريفه، وذلك بتعدد الأطر المرجعية التي ينطلق منها صاحب كل تعريف لهذا المفهوم، حيث حظي بأهمية في مجال علم النفس وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع وسنحاول سرد بعض الأدبيات التي ساهمت في تحديد مفهوم الاتجاهات.

لقد حظي موضوع الاتجاهات بدراسة واسعة في مجال علم النفس الاجتماعي خاصة منذ سنتي 1909-1910 وقد تنوعت تعاريف الاتجاهات تنوعا كبيرا مع تنوع وتطور ذهنيات الباحثين في علم المصطلحات، وللإشارة فاتساع استخدامه في علم النفس الأنجلوسا كسوني في نحو 80% من الكتب التي تستخدمه هي باللغة الإنجليزية.

وقد أرجع هربت سبنسر تعدد التعاريف وشيوع هذا الاصطلاح إلى العوامل الآتية:

- إن هذا الاصطلاح لا ينتمي إلى أي من المدارس السيكولوجية التي كان يسود بينها النزاع، كالمدرسة السلوكية، المدرسة الجشطالتية، وعليه فمن الطبيعي أن يتناوله غالبية علماء النفس الذين كانوا خارج هذه المدارس.
- إن هذا الاصطلاح يساعد المتبني له، أن يتهرب من مواجهة مشكلة البيئة والوراثة التي كان الجدل حولها حتميا طوال العقدين الثالث والرابع من هذا القرن.
- أن لهذا الاصطلاح قدر من المرونة، يسمح باستخدامه في نطاق الفرد وعلى نطاق الجماعة وقد استخدم فعلا في كل من هاتين الوجهتين، مما جعله نقطة التقاء بين علماء النفس وعلماء الاجتماع، تتيح بينهم المناقشة والتعاون في البحث.
- الرغبة الملحة لدى علماء النفس بوجه عام، وخاصة في أمريكا أن يتمكنوا من استخدام المقاييس في دراستهم، فالقياس في أذهان الكثيرين هو الذي يجعل البحث جديرا بأن يسمى بحثا علميا.(عبد اللطيف محمد خليفة المنعم، شحاتة محمود،دون سنة: 03).

ومن بين التعاريف والتحديدات لمفهوم الاتجاه ما يلي:

يشير تعريف عالم النفس جوردون ألبورت (G.W.Allport) للاتجاه بأنه "حالة من الاستعدادات العقلية والنفسية والعصبية، تتكون لدى الفرد من خلال الخبرة والتجربة التي يمر بها الفرد، وتؤثر هذه الحالة تأثيرا ملحوظا على استجابات الفرد أو سلوكه إزاء جميع الأشياء والمواقف التي تتعلق بهذه الحالة، فالاتجاه إذن هو حالة استعداد للنشاط الجسمي والعقلي تعد الفرد وتهيئه لاستجابات معينة".

وهذا هو تعريف ألبورت بالإنجليزية:

Attitude: A mental and neural state of readiness organized through experience, exerting a directive or dynamic influence upon the individual's response to all objects and. situation with it is related.

(عبد الرحمان عيسوي،1984: 43).

يتضح من خلال هذا التعريف أن الاتجاه هو حالة مكتسبة ليست فطرية أو وراثية، كما أنه يؤثر في سلوك الفرد ويتكون نتيجة لتفاعل الأفراد وخبرتهم. وقد حاول ألبورت جوردون أن يفصل بين الاتجاه والسلوك فالأول هو بمثابة محركا فعالا لسلوك الشخص وليس سلوكا في حد ذاته فالسلوك هو التصرف الواقعي الفعلي المجسد أما الاتجاه فهو الاستعداد الذي يساهم في تكوين هذا التصرف أو السلوك.

كما يشار إلى الاتجاه في موضع آخر بأنه: "هو ميل مؤيد أو مناهض إزاء موضوعات معينة (تميل لاتجاه أشخاص أو الفئات اجتماعية وللأشياء المادية). ومثال على الاتجاهات كأن يكون المرء متجرأ كثيرا أو قليلا أو أن يكون استعماريا أو أن يكون استبداديا كثيرا أو قليلا ". (صلاح محمد مخيمر، عبده ميخائيل رزق، 1968: 147).

أما ثرستونThurstone فيعرفه بقوله: أنه درجة الشعور السلبي أو الإيجابي أو السلبي المرتبط ببعض الموضوعات السيكولوجية.

The degree of positive or negative affect associatedwithapsychological object.

إن الاتجاه يمثل درجة الشعور الإيجابي أو السلبي المتعلقة بموضوع سيكولوجي معين، ويقصد ثرستون بالموضوعات السيكولوجية أي رمز أو نداء أو قضية أو شخص أو مؤسسة أو فكرة، مما يختلف فيه الناس، فالاتجاه لا يكون إزاء الحقائق الثابتة المقررة، وإنما هو دائما اتجاه الموضوعات الجدلية، فالأمور الثابتة لا يختلف فيها الناس، ولا تصلح لأن تكون موضوعا للاتجاه (كالأرض كروية أو أن الشمس تشرق من المشرق).(عبد الرحمان عيسوي،مرجع سابق: 44).

وفي مقام آخر يشار إلى الاتجاه بأنه: "حالة استعداد عقلي انفعالي للسلوك نحو موقف أو شخص أو شيء بطريقة مطابقة لنموذج معين من الاستجابة سبق أن نظمت أو اقترنت بهذا المثير"

والشكل الآتي يوضح تأثير الاتجاه في تحديد السلوك.

الشكل رقم (01)مخطط يوضح الاتجاه وكيفية تأثيره في تحديد السلوك

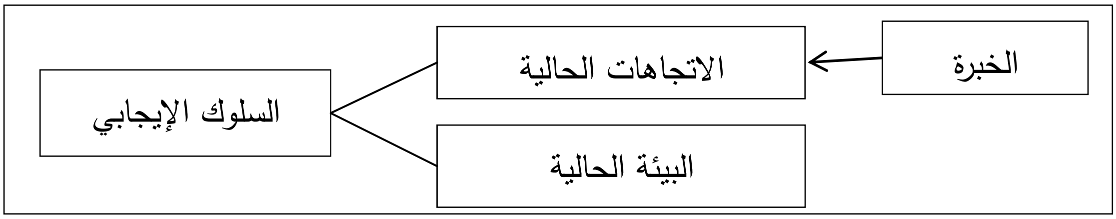

المصدر: (شفيق رضوان، دون سنة: 151).

يوضح لنا هذا التعريف بأن لعاملي البيئة الاجتماعية والخبرة التي يمتلكها الأفراد دورا في تكوين الاتجاهات، حيث كلما كانت البيئة الاجتماعية للفرد والخبرات والتجارب التي يمر بها مشجعة أو مثبطة كلما ساعدته في اكتساب قيم ومفاهيم وعادات وتقاليد، وتقترن بعواطفه ووجدانه ومعتقداته ومنه تكوين اتجاها إما عاما أو خاصا وإما سلبا أو إيجابا.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن العالم كانتريل (Cantril) قد ميز بين نوعين من الاتجاهات، فيرى "أن الاتجاهات العامة General Attitudes تتميز بأنها أكثر استمرارا وديمومة وحتى أكثر وزنا وثقلا من الاتجاهات الخاصة spécifie Attitudes وهي التي تكون منصبة نحو جماعة معينة أو موضوعا خاصا دون غيره من الموضوعات، والاتجاهات العامة يعني بها الاتجاهات الثقافية أو الجمعية التي يكتسبها الفرد من ثقافة المجتمع وتبنى عليها خبراته ومهاراته الاجتماعية كالعلاقات العنصرية والاتجاهات نحو القومية وغير ذلك.

كما انه يمكن أن تكون الاتجاهات إيجابية كما قد تكون سلبية أو قد تكون محايدة بمعنى عدم الانحياز نحو الإيجابية أو السلبية. فالاتجاه الإيجابي يعبر عنه بالقبول والاستجابة، والاتجاه السلبي يصرح عنه بالرفض والنفور.

والاتجاهات الاجتماعية هي اتجاهات سرية أو علنية فيقصد بالأولى– **أي الاتجاهات السرية** –بأنها: "هي التي لا يستطيع إنسان البوح بها صراحة وعلانية أمام الملأ. لأنه يعتبرها من المسائل الخاصة كالإدمان عن المخدرات، والموقف من الحزب الحاكم وغير ذلك وأفضل حل لقياس هذه الاتجاهات هو استخدام الاستمارة (استبيان) والتي تسمح للمبحوث ليجيب عن الأسئلة الواردة في الاستمارة بدون حرج أو خوف أو خجل – **وهذا ما سنحاول تطبيقه في هذه الدراسة (الدراسة الحالية). الانخراط في العمل السياسي**– . والملاحظ أن إشكالية الاتجاهات العامة والخاصة ليست جديدة على أدبيات علم الاجتماع، حيث عرفت في التراث السوسيولوجي كالعلاقات العنصرية ودراسة الاتجاهات نحو القوميات والشعوب كاليهود والشعوب السامية والزنوج وغير ذلك. (عزوزبوساحة، 2006/2005 : 73، 74).

وأما نيوكومب فقد أكد على عنصر الدافع في مفهوم الاتجاه، فحسبه الاتجاه هو "حالة من الاستعداد تثير الدافع، ومن ثم فإن اتجاه الفرد نحو شيء ما يصبح عبارة عن استعداد للعمل، والإدراك، والتفكير، والشعور أي الاستعداد للاستجابة أي كان نوعها، سواء كانت هذه الاستجابة سلوكا علميا أو تفكيرا أو إدراكا أو مجرد حالة شعورية، ولكن الاتجاه ليس هو السلوك ذاته، أو الاستجابة ذاتها ولكنه الدافع الذي يكمن وراء السلوك ... وتستطيع أن تلمس صفة الثبات في الاتجاه إذا ما قورن بحالة الانفعال Émotion الذي هو حالة نفسية طارئة ووقتية. (عبد الرحمان عسيوى، مرجع سابق: 44، 45).

وكذلك هناك من يرى أن الاتجاه هو "مفهوم ثابتا نسبيا يعبر عن درجة استجابة الفرد لموضوع معين استجابة إما بالإيجاب أو الرفض، نتيجة التفاعل بين مجموعة من العوامل المعرفية والوجدانية والاجتماعية والسلوكية تشكل في مجملها خبرات الفرد ومعتقداته وسلوكه نحو الأشياء والأشخاص المحيطة به".

ويقصد **بالثبات النسبي** هنا " ليس أنه جامدا في ثبوته أو متغيرا باستمرار من لحظة إلى أخرى، ولكن الثابت النسبي للاتجاه يعني إمكانية تغييره وتعديله وهو أمرا مهم وحيوي في الدراسات النفسية والاجتماعية.

وكلمة **"درجة"** يقصد بها النسبية والاتجاه يحمل في ثناياه أنه بإمكاننا قياسه وإعطاؤه درجة، وعبارة "استجابة الفرد لموضوع ما إيجابا أو سلبا تعني أن الاتجاه يمثل متصلا يمد بين طرفين متقابلين هما التأييد التام أو الرفض التام لموضوع معين. ويمكن التعبير عن هذا المتصل كما يلي:

الشكل رقم (02) يبين درجات الاتجاه على شكل متصل.

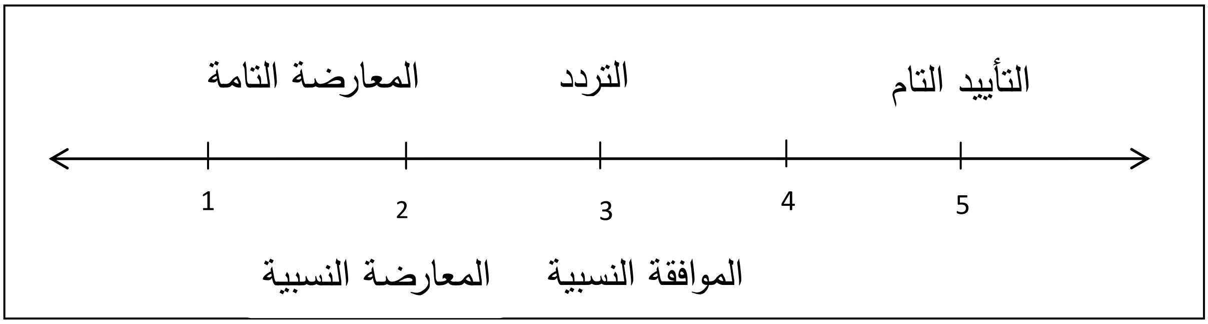

(المصدر:عبد الرحمان عيسوي، مرجع سابق: 47)

وبالنظر إلى الشكل السابق والذييظهر الاتجاه على هيئة متصل تمثل الدرجة 1 المعارضة التامة، والدرجة 5 تدل على الموافقة (التأييد التامة) في حين تمثل الدرجة 3 التردد في الرأي وأما الدرجة 2 و4 فيعبران عن الوسطية بين التأييد التام أو المعارضة التامة وبين التردد، فإذا قمنا بتطبيق اختبار ما، فإنه من الصعب أن نطلب من المستجيب أن يعبر عن رأيه إزاء عبارة أو موضوع ما بواسطة موافق جدا أو رافضا جدا أو متردد، وإنما تكون الإجابة عبارة عن واحد من الخيارات هي "موافق جدا، موافق، متردد، معارض، معارض جدا".

كما أنه كلما تعددت الخيارات، وزادت درجات المتصل فإن ذلك يعطي فرصة أكبر لقياس جوانب دقيقة بطريقة قد يصعب أحيانا تحديدا ما إذا كانت الإجابة تقتصر على موافق أو رافض، لكن هذا التعدد ربما يكون السبب الأساسي في عدم دقة النتائج نظرا للحيرة والمعاناة التي يجدها المفحوص في تحديد الإجابة أو الاختيار الذي يريده نظرا لعملية التشتت الحادث لديه من جراء التعدد في الاختيار عندما يكون بصدد الإجابة على تساؤل ما.

كما تشير عبارة "**التفاعل**" إلى أن العناصر التي يتكون منها الاتجاه وهي لا تعمل منفصلة بعضها عن بعض، ولكنها تعمل في تفاعل دينا مي بين بعضها البعض من جهة وبينها وبين الموضوعات الأخرى التي ترتبط من جهة أخرى.

في حين عبارة "**مجموعة من الجوانب المعرفية والوجدانية والسلوكية**" في التعريف فيقصد بها العناصر التي يتكون منها الاتجاه، فله جانب معرفي وهو الذي يكتسب عن طريق البيئة المحيطة بالفرد ودرجة ثقافته وتعليمه وخبراته والجانب الثاني هو الجانب الوجداني (العاطفي) حيث يتأثر الاتجاه بالتعزيز والتدعيم النفسي للفرد، أما الجانب الثالث هو السلوكي (النزوعي) ويمثل انعكاسا لقيم الفرد واتجاهات وتوقعات الآخرين.

وهناك من يضيف جانبا رابعا لمكونات الاتجاه، وهو الجانب الاجتماعي حيث يعتبر الجانب السلوكي أهم وأشمل من هذا الجانب (الاجتماعي)، فالاتجاه يوجه سلوك الفرد توجيها عقليا (معرفيا) ووجدانيا(شعوريا) ومنه ينشأ الجانب الاجتماعي من خلال التفاعل بين السلوك العقلي والسلوك العاطفي الداخلي (الموجه شعوريا) من الفرد لنفسه فينتج التفاعل الاجتماعي مع المحيطين والذين تدور حولهم لهذه المعارض والمشاعر والأفكار .(سهام إبراهيم كامل محمد، مفهوم الاتجاه Attitude،مركز دارسات وبحوث المعوقين، أطفال الخليج جامعة القاصرة، دون صفحة، على الموقع الإلكتروني : pdfwww.gulfkids.com).

مما سبق يمكن القول أن الاتجاه هو إحدى الآليات الرئيسية لتفسير السلوك الإنساني والتنبؤ به، من خلال مكوناته الثلاث (المعرفية، العاطفية، السلوكية). فهو أسلوب منظم في الأفكار والشعور ورد فعل اتجاه الأفراد والموضوعات، يتشكل عبر الخبرات التي يمر بها الفرد، يمتاز بالمرونة والاكتساب، وهو حالة شعورية مكتسبة بالتقليد والمحاكاة وبالتفاعل مع البيئة الاجتماعية والمادية للأفراد.

ثانيا: الاتجاهات وعلاقتها ببعض المفاهيم

يعتبر مفهوم الاتجاهات من المفاهيم المعقدة والمتشابكة، ذلك أنه يتقاطع مع العديد من المفاهيم كالميل، القيمة، السلوك، الرأي، حيث، نجد أن بعض التعاريف التي يقدمها بعض العلماء لمفهوم الاتجاه تشترك مع مفاهيم أخرى فنجد على سبيل المثال لا الحصر: بورجاردس الاتجاه "هو ميل الفرد الذي ينحو(يتجه) سلوكه تجاه بعض عناصر البيئة أو بعيدا عندها متأثرا في ذلك بالمعايير الموجبة أو السالبة تبعا لقربه من هذه المعايير أو بعده عنها. (المرجع نفسه: دون صفحة.)

نلتمس في هذا التعريف بأن الاتجاه هو الميل، لذلك نتساءل ما الفرق بين الاتجاه، الميل، السلوك، الرأي، القيمة ....؟ وما علاقته بهذه المفاهيم؟ وما متى نستعمل مفهوم اتجاه أو ميل .....

1- علاقة الاتجاهات بالميول:

لا بد قبل تشخيص العلاقة بينهما أن نسرد إحدى التعريف المقدمة لمفهوم الميل وهذه البعض منها الميل هو " شعور لدى الفرد والذي يدفعه إلى الاهتمام ويكون عادة مصحوبا بالارتياح، وهو قوة يشعر الفرد بها، وتدفعه إلى الاهتمام والانتباه أو تدفعه" إلى التفضيل أيضا، ويقصد به أيضا: الميل إلى الاهتمام بنشاط معين، بحيث يجد فيه الفرد دراجته ولذته ويسر لمزاولته، والتحدث عنه عند أي مناسبة". (عبد المنعم عبد القادر الميلادي، 2004: 12).

فالميل هو نشاط ذاتي وناحية انتقالية وهو وثيق الصلة بالانتباه، إذا ينتبه الفرد عادة إلى ما يميل إليه، ويكون ضعيفا كما يكون قويا، وأحيانا أخرى يتسع ليشمل أشياء كثيرة، وقد يكون ضيقا مقتصرا على أشياء محدودة كميل التلميذ لممارسة نشاط معين. (المرجع نفسه: نفس الصفحة).

وقد ورد تعريفه كذلك بأنه شعور يصاحب انتباه الفرد واهتمامه لموضوع ما، أو هو اتجاه يتميز بتركيز الانتباه في موضوع معين. (وفاء محمد البرعي، شبل بدران، 2002 : 316)

وعليه فالفرق بين الميل والاتجاه هو أن الميل استجابات الفرد إزاء موضوع معين من حيث التأييد أو المعارضة، أي الميل لما نحبه أو نفضله، بينما الاتجاه يرتبط بما نعتقده، لأن ليس كل ما نحبه نعتقد به والعكس صحيح أي أن الاتجاه يعبر عن ا لعقيدة بينما الميل يعبر عن الشعور. (الموقع الإلكتروني: www.acofps.com/vb/show,thread.php، جداول الدورات التدريبية الحضورية داخل وخارج السعودية، مرجع سابق: نفس التاريخ)

وعليه رغم أنه كثيرا ما يستعمل مفهومي الاتجاه والميل للدلالة على معنى واحد، وبالرغم من وجود جوانب مشتركة بينهما يتعين علينا إجمال الاختلاف بينهما في النقاط الآتية:

- الميل دائما يكون إيجابيا لأنه يدل على موقف القبول والرضا، أما الاتجاه فقد يكون إما إيجابيا أو سلبيا.

- الميل يقترن عادة بالنشاط الفعلي، بينما الاتجاه يكون على المستوى الفكري، فالاتجاه نحو السباحة مثلا يقود صاحبه إلى حب السباحة وتشجيع الآخرين لممارستها.
- هناك صلة وثيقة بين ميل الفرد واستعداداته الموروثة، لكنها ضعيفة بالنسبة للاتجاه مقارنة مع الميل.
- يمتاز الاتجاه بالعمومية، عكس الميل الذي يقتصر على النشاط الذي يدفع الفرد نحو موضوع معين، مقارنة مع الاتجاه الذي يشمل حالة التهيؤ للنشاط. (جمال حسين الألوسي،1988: 192).

2–علاقة الاتجاهات بالقيم:

ويقصد بالقيم: (les valeurs): هي اعتقاد مكتسب، طويل الأمد نسبيا، بأن نمطا معينا من السلوك، أو غاية محببة ذاتيا أو اجتماعيان بالمقارنة مع سلوك مخالف أو غاية مخالفة، فالقيمة إذا تسويغ وتبرير لطريقة معينة من السلوك أو التفكير، وهي المرئي من الدوافع الداخلية والخبرة (غسان منير سنو، 1997: 15).

وقد ربط الباحث البريطاني أو بنها يم بين مفهومي الاتجاهات والقيم، فالاتجاه حسبه يتكون من مجموع الآراء المتراكمة عبر تاريخ الفرد نحو موضوع أو قضية ما.

وبثبات الاتجاه بعد مدة معينة وبترابط الاتجاهات تتكون قيمة من القيم، ومن مجموع هذه القيم تتكون شخصية الفرد، حيث أن بحوث الاتجاهات كما يؤكد على ذلك – مصطفى سويف– قد نشأت في إطار الدراسات النفسية في حين أن بحوث القيم قد بدأت في إطار الدراسات الفلسفية، والباحث الألماني سبر ينجر(**نظرية أنماط الشخصية**) هو من نقلها (أي القيم) من ميدان الفلسفة إلى مجال علم النفس، من خلال تضيف الناس إلى أنماط بناءا على القيم الأساسية التي تحركهم وتدفعهم في حياتهم اليومية.(مصطفى عشوي،1992: 129، 130).

و قد نصت نظرية سبر ينجر **"أنماط الشخصية "** على تصنيف الناس إلى ستة أنماط للشخصية كما يلي:

1– **النمط النظري**:الناس الذين تغلب على تصوراتهم واتجاهاتهم وسلوكهم الجوانب النظرية كالرغبة في اكتشاف الحق، وتحكم المنطق ومختلف القيم المجردة والنظرية.

2– **النمط الاقتصادي**: تتمثل في سلوك هذه الفئة من الناس مثل القيم النفعية كالربح والخسارة.

3– **النمط الجمالي**: تتحكم في سلوك هذا النمط من الناس القيم المرتبطة بالتناسق والتماثل، وما يرتبط بذلك من صور وأشكال.

4– **النمط الاجتماعي**:العلاقات الاجتماعية وحب الناس أهم القيم التي تسير سلوك هذا النمط.

5– **النمط السياسي**: تتغلب على هذه الفئة قيم حب السلطة والزعامة والقيادة.

6– **النمط الديني**: تتحكم فيهم القيم الدينية التي يؤمن بها الفرد إيمانا قويا ويحكمها في التمييز بين الحق والباطل والمعاملة.

أما على المستوى الوضعي فيظهر الفرق بين القيم والاتجاهات هو الفرق بين العام الذي هو (القيمة) والخاص (الاتجاه)، فالقيم بمثابة محددات لاتجاهات الفرد، فهي تجريدات تظهر من خلال تعبير الأفراد عن اتجاهاتهم تجاه موضوعات محددة فالقيمة غاية مرغوبة عكس الاتجاه يشير إلى موضوع يحبه الفرد أو يكرهه فسمة القيم غايات نهائية وليست وسيلة كالاتجاهات .(عبد الحافظ سلامة،2007: 96، 97).

ومن هنا يمكن توضيح الفرو قات بين الاتجاهات والقيم في الجدول الآتي:

الجدول(رقم 01): جدول يوضح أوجه التداخل والاختلاف بين القيم والاتجاهات

أوجه التداخل	أوجه الاختلاف
• كلا هما من موجهات السلوك. • كلاهما (أي القيم والاتجاهات) مكتسبان. • القيم والاتجاهات قابلة للتعديل والقياس. • يدخلان في تشكيل المعتقدات. • لكل منهما أبعاد معرفية ووجدانية وسلوكية.	• القيم أساس تكوين الاتجاهات. • القيم ثابتة نسبيا والاتجاهات أكثر قابلية للتغيير. • القيم توجه السلوك أكثر من الاتجاهات. • القيم ذات طابع اجتماعي بدرجة أكبر من الاتجاهات. • للقيم جانب تفضيلي أما الاتجاهات يأخذ محاور السلب والإيجاب.

المصدر: (عبد الحافظ سلامة، المرجع نفسه: 97،96)

3-علاقة الاتجاهات بالمعتقدات:

إن الاتجاهات والمعتقدات لها دور كبير في توجيه السلوك الاجتماعي للفرد في كثير من مواقف الحياة الاجتماعية، حيث يعرف (كرتش وكرتشفليد) الاتجاهات بأنها" تنظيم مستمر للعمليات الانفعالية والإدراكية والمعرفية حول بعض النواحي الموجودة في المجال الذي يعيش فيه الفرد، كما تعرف المعتقدات أيضا على أنها التنظيم المستمر للمدركات والمعارف حول هذه النواحي، وهنا نلمس الفرق بين الاتجاهات والمعتقدات، فالاتجاهات تحمل شحنة انفعالية وتمتاز بالثبات، في حين المعتقدات لا تمتاز بالصفة الانفعالية بل تتضمن حقيقة نحو موضوع ما. (أمال أحمد يعقوب، 1989: 175).

ويرى البعض من العلماء أن المعتقد يمثل التجسيد المعرفي للاتجاه وإحدى مكوناته، لكن البعض الآخر يؤكد على ضرورة التمييز بينهما، كون المعتقد يشير إلى الجانب المعرفي ويتمثل في درجات من الترجيح الذاتي (الاعتقاد في الصحة أو الزيف)، ويشير إلى الاتجاه بأنه الجانب التقويمي أو الوجداني الذي يتضمن حب أو كره تجاه موضوع معين.(الموقع الإلكتروني: www.Acofps.com./vb/showthread.php، مرجع سابق: نفس التاريخ).

فالاعتقاد أساس الاتجاه إذ يتوقف اتجاه الشخص إيجابا أو سلبا نحو موضوع على ما إذا كان الاعتقاد المرتبط به يكون إيجابا أو سلبا وعلى قوة هذا الاعتقاد، أيضا الاتجاه كمقياس يركز على تقدير البعد الوجداني.(وفاء محمد البرعي، شبل بدران، مرجع سابق: 317)

4- علاقة الاتجاهات بالرأي:

يرى ثرستون أي الرأي يعبر عن الاتجاه الحقيقي، لكن بعض العلماء لا يأخذون بهذا الرأي ويمكن وضع تميز عملي بين الاتجاه والرأي كالتالي:

فحسب "دوب" أنه لا مجال للتحدث عن الرأي إلا إذا كانت هناك مشكلة قائمة، فمثلا الأمريكيون يحبون القهوة، وهنا الذوق لا يتحول إلى مشكلة رأي إلا إذا حدثت أزمة في البن، حيث يتطلب اتخاذ قرار باستيراد هذا الصنف أو عدم استيراده، ومن ناحية أخرى تنشأ مشكلة رأي مشروع مارشال من حيث أنه كان يجب اتخاذ احتياطات معينة. أي أنه لا يوجد رأي إلا إذا كان هناك صراع ومشكلة تتطلب الحل. (صلاح محمد مخيمر، عبده ميخائيل رزق، مرجع سابق: 150، 151).

فالرأي خالي من الشحنة الانفعالية إلى حد ما والمكون الوجداني الذي يتصف به الاتجاه، مقابل هذا يعتبر المكون المعرفي عنصرا أساسيا في الرأي.

ويمكن تلخيص الفرق بين الاتجاه والرأي كالتالي:

الرأي هو وتنظيم خاص للخبرة المعرفية الإدراكية فقط سواء كانت هذه الخبرة منقولة أو مباشرة، حيث أن الرأي العام هو المحصلة النهائية للاتجاهات النفسية والاجتماعية ذات الدرجة العالية (سالبة كانت أو موجبة) لأفراد جماعة منظمة متمايزة التركيب تجاه مشكلة محددة، ففرصة تكوين الرأي العام تزداد بزيادة شدة الاتجاهات (بوساحة عبلة،مرجع سابق:24).

كما أن الاتجاه في مفهومه يعني الاستعداد العقلي للاستجابة أو الميل العام نحو الاقتراب أو الابتعاد عن موضوع ما، أما الآراء فتشير إلى ما نعتقد أنه الصواب، فالاتجاهات تمتاز بالعمومية والشمول في حين أن الآراء هي وسيلة التعبير عن الاتجاهات.(عبد الرحمان عيسوي، مرجع سابق: 47).

5- علاقة الاتجاه بالسلوك:

كان يعتقد منذ مدة، أن هناك علاقة مباشرة وقوية بين الاتجاه والسلوك، لكن في مرحلة 1970 انهارت تلك القناعات وسبيلها هو الأعمال المنشورة عام 1969 من قبل (Wicher)الذي خلص إلى "أنه من المحتمل أن الاتجاهات ليست قوية أو ضعيفة الارتباط بالسلوك ..."فإذا لم يكن للاتجاه تأثير على السلوك، فما هي فائدة البحوث والدراسات حول التغيير؟ وما الفائدة من مفهوم الاتجاه؟

وهنا نجد ثلاث ردود أفعال تبحث في علاقة الاتجاه بالسلوك هي كالتالي:

- ردة الفعل الأولى هي محاولة تخفيف النتيجة التي توصل إليها (Wicher) بالبحث في الدراسات القديمة عن ارتباطات بين السلوك والاتجاه.
- ردة فعل الثانية من خلال البحث في إجراءات القياس التي تقيم تماثلا قويا بين درجة خصوصية الشيء المدروس (الاتجاه) وما يؤدي له (السلوك).
- وتمثل ردة الفعل الثالثة في البحث عن منذ متى يتنبأ الاتجاه بالسلوك أي إيجاد الظروف التي تقوي أو تضعف قوة الارتباط بينهما.

حسب نظرية الفعل المتعقلة بأن أفضل مؤشر للسلوك هو "نية" الفعل التي تعود في وقت نفسه إلى "اتجاه" الشخص نحو الفعل و"المعيار الشخصي" المتعلق بذلك الفعل.(بوخريسة بوبكر، 2006: 33،34).

ثم إن مفهوم الاتجاه يمكن أن ينطبق على مسالك واقعية ومسالك في حالة القوة، فنجد أن الاتجاه الوجداني ضد الساميين أو السوء، يتجلى في موقف محدد (عراك)ما يجعله واقعيا، فالاتجاه ليس سلوكا لكنه قد يترجم إلى سلوك، وإما أن يبقى في حالة كمون، وهنا تظهر فكرة "القوة" وعلى الرغم من أن مفهوم الاتجاه يبقى عندئذ افتراضيا، إلا أن نفعه يظهر بتحقق التنبؤات التي توضع على أساسه. (صلاح محمد مخيمر، عبد ميخائيل رزق، مرجع سابق: 149).

فالاتجاه ليس هو السلوك لكنه الدافع الذي يمكن وراء السلوك، فمثلا الأمريكي الذي يحمل اتجاها عدوانيا نحو الزنوج، يبقى اتجاهه كامنا خفيا، حتى إن مر على عراك بين رجل أبيض و زنجي، ظهر اتجاهه الكامن بالاندفاع نحو الاعتداء على الزنجي، لكن يجب الانتباه إلى أن السلوك الظاهري لا يعبر بالضرورة عن الاتجاه الحقيقي للفرد، فالعوامل الاجتماعية التي قد تجعل الفرد يخفي اتجاهه الحقيقي إزاء الموضوعات الشائكة، فمثلا رجل السياسة حين مخاطبة جماعة من النساء يحجم عن الكشف عن اتجاهاته الحقيقية نحو حقوق المرأة السياسية. فالسلوك له دوافع لا شعورية خفية، ولا يدل دلالة قاطعة على شخصية الفرد. (عبد الرحمان عيسوي، مرجع سابق: 45).

6- علاقة الاتجاهات بالسمة:

ميز (ستاجنرStagner) بين السمة والاتجاه على أساس أن للاتجاه مرجعا نوعيا محددا خاصا به، بينما السمات لا مرجع لها. فهي توجيهات مهمة للفرد.

وفرق ألبورت (G. Allport)بينهما- أي بين الاتجاه والسمة- قائلا: أن الاتجاه ذو صلة بموضوع معين أو فئة من الموضوعات، بينما السمات عموميتهادائما تكون أكبر من عمومية الاتجاه.(عبد اللطيف محمد خليفة ،عبد المنعم شحاتة ،مرجع سابق:31)

فالسمة هي خاصية السلوك تتصف بالاستمرار ويمكن قياسها وملاحظتها فالشخصية تحتوي على أنواع عديدة من السمات، حيث يشير جيلفورد إلى أن الاتجاهات نوع من هذه السمات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية.الموقع الإلكتروني : www.acofps.com/vb/show,thread.php، جداول الدورات التدريبية الحضورية داخل وخارج السعودية،مرجع سابق:نفس التاريخ).

7- علاقة الاتجاهات بالعاطفة:

لابد من التمييز بين الاتجاه والعاطفة فالعاطفة تتسم بأنها شخصية ذاتية، فعاطفة حب الأم نحو أبنائها ليست كاتجاه الأم نحو عملها مثلا أو نحو القومية العربية، فاتجاه العرب نحو القومية العربية يتضمن جوانب وجدانية عاطفية إلى جانب ذلك هناك عوامل معرفية وإدراكية كالتاريخ العربي المشترك ووحدة اللغة والعادات والتقاليد ... وكل ما لديك من معلومات تاريخية وسلالية عن العرب، وكل ما أنت على استعداد لعمله من أجل وطنك وأبناء أمتك، وكل ما أنت على استعداد لقبوله عنها.

وأساس التفرقة بينها أن الاتجاه يمتاز بالشمول والعمومية فهو يتضمن جوانب معرفية وعقلية وإدراكية وسلوكية متنوعة في حين العاطفة محصورة في الجانب الشعوري الوجداني فقط. (عبد الرحمان عيسوي، مرجع سابق: 45).

8- علاقة الاتجاهات بالتعصب Prejudice:

إن التعصب يتضمن اتجاه سلبي أو إيجابي، وهو قضية لا تستند على أساس منطقي ولا دليل لصحتها، حيث يمتاز التعصب بأنه مشحون بشحنة انفعالية زائدة تجعل التفكير بعيدا عن الموضوعية والمنطق السليم، فتعصب الفرد لجماعة ما يجعله يشعر بالحب نحوها والبغض تجاه كل ما عداها من الجماعات، وبذلك يؤدي التعصب إلى عزل الجماعات المتعارضة وإلى إقامة حدود فاصلة بينها.

ولعل أحسن مثال: أن خصائص قوميتنا العربية أنها لا تقدم على أساس التعصب أو كره الشعوب الأخرى، وإنما تقوم على أساس التعاون مع القوميات الأخرى واحترامها. (المرجع نفسه: 46).

ثالثا: مكونات الاتجاهات ووظائفها

من خلال التعاريف التي ذكرت آنفا يتضح أن الاتجاهات هي حصيلة اجتماعية وثقافية ناجمة عن ما كل ما تلقاه الفرد من تنشئة اجتماعية وتفاعل وخبرات اكتسبها من البيئة المحيطة به، وتحت تأثير الظروف التي يمر بها كل فرد تبعا لطبيعة المجتمع الذي يوجد فيه، وللاتجاه مكونات أو عناصر تؤسسه وهي متمثلة في أربعة مكونات رئيسة كالآتي:

3-1- مكونات الاتجاهات:

3-1-1المكون المعرفي cognitive component: ويتضمن كل المعلومات والخبرات والمعارف التي تتصل بموضوع الاتجاه، والتي انتقلت إلى الفرد عن طريق التلقين أو عن طريق الممارسة المباشرة، والمعتقدات التي يعتنقها الفرد حول موضوع معين، حيث تشمل هذه المعتقدات بعض الأحكام المتعلقة بالمثير، ولمؤسسات التربية والتنشئة التي يتعرض من خلالها الفرد لتلقي للخبرات المباشرة دورا في هذا المكون للمعرفي للاتجاه، مثل المعلومات التي يتلقاها الفرد عن خصائص شعب من الشعوب. فالمكون المعرفي يشمل إذن ما يملكه الفرد من العمليات إدراكية ومعتقدات وقيم وأفكار ذات صلة بموضوع الاتجاه، كما تتجسد في البراهين والحجم التي تقف وراء تمسكه بهذا الاتحاد دون غيره أو رفضه له. (بوساحة عبلة،مرجع سابق: 19).

ويعتبر هذا المكون المرحلة الأولى في تكوين الاتجاه، وهو كل يؤمن به الفرد من أراء ووجهات نظر نحو موقف ما اكتسبها من خبراته السابقة مع مثيرات هذا الموقف مما يسهم في إعداده وتهيئته وتأهبه للاستجابة لها، وتقويمها في المواقف والظروف المتشابهة بنفس التفكير النمطي المبني على معرفته المسبقة لها. (سهام إبراهيم كامل محمد، مرجع سابق:دون صفحة).

ومادام الاتجاه هو عملية تفضيل موضوع على آخر فإن هذه العملية تتطلب بعض العمليات العقلية كالتمييز، الفهم، الاستدلال، الحكم لذلك تتضمن اتجاهات الفرد نحو بعض المشكلات الاجتماعية كتلوث البيئة أو مكافحة الأمية جانبا عقليا يختلف مستواه باختلاف تعقيد المشكلة.(عبد الحافظ سلامة،مرجع سابق: 62).

والشخص الذي يعتنق مذهبا أو مبدأ يتطلب أن يعرف تاريخ ذلك المذهب والأجواء المحيطة به، ليفهمه فهما كاملا. (عبد المنعم عبد القادر الميلادي، مرجع سابق:17).

وقد قسم محمد حسن صالح وآخرون هذا المكون المعرفي كالتالي:

- المدركات والمفاهيم: كل ما يدركه الفرد حسيا ومعنويا.
- المعتقدات: ويعني بها مجموعة المفاهيم الراسخة في عقل الفرد، فالناحية المعرفية للاتجاه تتكون من معتقدات الفرد إزاء موضوع أو شيء معين، وقد تكون هذه المعتقدات مرغوبة أو غير مرغوبة.
- التوقعات: أي ما يمكن أن يتنبأ به الفرد بالنسبة للآخرين أو يتوقع حدوثه منهم. (أحمد محمد حسن صالح وآخرون،دون سنة: 260).

3-1-2المكون الوجداني (الانفعالي، العاطفي) Affective Component

ويتمثل في مشاعر الشخص ورغباته وميولا ته نحو موضوع الاتجاه بالإقبال عليه أو النفور منه ورفضه، أو حبه أو كرهه. (بوساحة عزوز، مرجع سابق: 75).

فالاتجاه يتأثر بالتعزيز والتدعيم النفسي الذي يتمثل في درجة الانشراح أو الانقباض التي تعود على الفرد أثناء تفاعله مع المواقف المختلفة، وهذه الانفعالات تشكل الشحنة الانفعالية التي تصاحب تفكير الفرد النمطي حول موضوع الاتجاه بما يميزه عن غيره. (سهام إبراهيم كامل محمد، مرجع سابق: دون صفحة).

والمكون الانفعالي (الوجداني/ العاطفي) هو الصفة المميزة التي تميز بينه وبين الرأي، فشحنة الانفعال المصاحبة للاتجاه هي ذلك اللون الذي بناءا على عمقه ودرجة كثافته يتميز الاتجاه القوي عن الاتجاه الضعيف، والاتجاه يختلف عن المفاهيم الأخرى كالرأي والعقيدة، والميل والاهتمام. (بوساحة عبلة، مرجع سابق: 19).

فاستجابة الفرد في هذا المكون تكون استجابة إيجابية أو سلبية، وهذا يرجع إلى الجانب الانفعالي لكل إنسان وأحيانا يكون هذا الشعور غير منطقي، حيث أن القبول أو الرفض، والحب أو الكره قد يكون غير واضحا في بعض الأحيان، والانفعالات متفاوتة حسب الشدة والكم من موضوع إلى آخر، إذا ينزع الفرد أن يكون استجابة انفعالية تجاه شخص أو موقف يحبه أو يكرهه، يسعده أو يبغضه.

فهو مجموعة الشحنات والاستعدادات النفسية الانفعالية التي تشمل مشاعر وميول الفرد تجاه موقف معين بالرفض أو القبول، وكلما زاد ميله وقويت انفعالاته كان اتجاه قويا إيجابيا نحو ذلك الموقف، وكلما قلت وتضاءلت مشاعره نحوه كان اتجاهه ضعيفا سلبيا .

وينطوي هذا الجانب على النواحي العاطفية والوجدانية التي تتعلق بالشيء، مما يجعله مسرورا أو غير مسرور لهذا فهو يتضمن الإجابة عن التساؤل التالي، هل هذا الشيء محبوب أو مكروه؟ (عبد المنعم عبد القادر الميلادي، مرجع سابق: 17).

3-1-3-المكون السلوكي: Behavioral component

ويتمثل في استجابة الفرد تجاه موضوع الاتجاه بطريقة ما قد تكون سلبية أو إيجابية، وهذا راجعا لضوابط التنشئة الاجتماعية التي مر الفرد، وتختلف هذه المكونات من حيث درجة قوتها وشدة شيوعها واستقلاليتها، فيمكن

أن يكون للفرد معلومات وحقائق كافية عن مسألة ما (المكون المعرفي) لكنه لا يشعر برغبة أو ميل عاطفي تجاهه (المكون الانفعالي) تؤدي به إلى اتخاذ أي عمل حيالها (المكون السلوكي)، وإذا ما كان العكس فنجد أن هناك إخلاص أو تفان وجداني تجاه موضوع ما (المكون العاطفي) على الرغم من افتقاره للمعلومات الكافية عن الموضوع (المكون المعرفي). (حسن صديق،، 2012 : 306).

فهذا المكون يشمل كل ما يقوم به الفرد من تصرفات وأفعال، خلال استجابته لموضوع الاتجاه بالإيجاب أو السلب والابتعاد أو الحياد كأن يكون للفرد معتقدات سلبية عن أعضاء جمعية ما، فإنه يتجنبهم أو يسلك سلوك عدواني باللفظ أو الاعتداء الجسدي، فهذه كلها أفعال وتصرفات يبديها الشخص تجاه من يعتقد أنهم معارضون له في الاتجاه والقيم والمبادئ. أما في حالة كانت لديه معتقدات إيجابية فهو يصدر سلوكا كالابتسام وإظهار إشارات الاحترام والتقدير، مما يساعد على التعامل مع أعضاء هذه الجماعة. (بوساحة عزوز، مرجع سابق: 76).

والاتجاه يرتبط بالسلوك، فهو المنبئ للسلوك المستقبلي للفرد، فالاتجاهات تنذر بشكل قوي بالسلوك عندما يكون الأفراد لديهم خبرات مباشرة ويعبرون عن اتجاهاتهم بشكل متكرر، مما يحدث ثباتا في الاتجاه.

وعليه يمكن القول أن المكون السلوكي للاتجاه هو نهاية المطاف أي مرحلة التجسيد فعندما تتكامل جوانب الإدراك وأبعاده ويكون الفرد بناءا على ذلك رصيدا من الخبرة والمعرفة والمعلومات التي تساعد في تكوين العاطفة، ويقوم الفرد بالسلوك أو تقديم الاستجابة التي تتناسب مع هذا الانفعال وهذه الإدراك. (سهام إبراهيم كامل محمد، مرجع سابق: دون صفحة).

فالمكون السلوكي هو مجموعة من الأنماط والاستعدادات السلوكية التي تنسق مع المشاعر والانفعالات إيجابيا أو سلبيا وتوجه سلوك الفرد وتدفعه للقيام بسلوك إيجابي حينما تكون له اتجاهات إيجابية نحو بعض المواضيع، وسلوكا سلبيا عندما يملك اتجاهات سلبية نحو موضوع ما.

3-1-4- المكون الإدراكي:

مجموعة المثيرات التي تساعد الفرد على إدراك المواقف الاجتماعية، حيث أن هذا الإدراك قد يكون حسيا حينما تتشكل الاتجاهات نحو الماديات أو ما هو ملموس كرائحة الطعام مثلا وقد يكون اجتماعيا حينما تتكون الاتجاهات نحو المثيرات الاجتماعية والمسائل المعنوية كإدراك الفرد لحسن المعاملة من طرف الآخرين، ويكون اتجاهه يتسم بالمحبة والاحترام والإعجاب نحوهم. (بوساحة عزوز، مرجع سابق: 75).

والجزء الإدراكي يرتبط بالمعتقدات التي يتبناها الفرد تجاه حدث ما وتتكون هذه المعتقدات من الأفكار والمعرفة والمشاهدات والمعلومات الصادرة من الأفراد ووسائل الإعلام، فهناك من الأفراد من يعتمدون على مصادر متنوعة للمعلومات موثوق بها لكن البعض الآخر يعتبرها مصدر شك وريبة، والأفراد يعرضون أنفسهم لمصادر معلومات ذات طبيعة عامة وأخرى ذات طبيعة خاصة تتماشى مع معتقداتهم ووجهات نظرهم.(الموقع الإلكتروني: //:http www.faculty.psc.tanta.ksu.edu.sa يوم11/11/2014على الساعة 16: 02pm)

يتضح أن هذا المكون هو شبيه وذو صلة بالمكون المعرفي حيث أن عملية الإدراك دائما تتطلب وجود معارف عقلية للحكم عن الأشياء وإبداء الرأي فيها .

وهذا المكون هناك من يصنفه ضمن مكونات الاتجاهات والبعض الآخر يحصرها في مكونات ثلاثة فقط والتي تتمثل في: المكون المعرفي، الوجداني و السلوكي.

ولتكوين الاتجاهات ثلاث مراحل أساسية:

أ- **المرحلة الإدراكية أو المعرفية:** فالاتجاه هو ظاهرة إدراكية ففي هذه المرحلة يتعرف الفرد مباشرة على بعض عناصر البيئة الطبيعية والاجتماعية، وهكذا يتبلور الاتجاه في نشأته حول أشياء مادية كالمقعد المريح، ونوع خاص من الأفراد كالإخوة والأصدقاء، وحول نوع محدد من الجماعات كالأسرة وجماعة النادي وحول بعض القيم الاجتماعية كالنخوة والشرف والتضحية.(الموقعالإلكتروني:http://www.minshauer.com يوم2014/12/11علىالساعة : 15 .(20pm

ب- **مرحلة نمو الاتجاه نحو شيء معين:** (المرحلة التقيمية)

حيث يستند نشوء الاتجاه إلى خليط من المنطق الموضوعي والمشاعر والإحساسات الذاتية، (كميل الفرد إلى تناول أصناف معينة من الطعام).

ج- **مرحلة الثبوت أو الاستقرار:** (المرحلة التقريرية)

إن ثبوت الميل على اختلاف أنواعه ودرجاته يستقر ويثبت على شيء ما عندما يتطور إلى اتجاه نفسي، والثبوت في هذه المرحلة الأخيرة في تكوين الاتجاه أي – مرحلة التقرير أو إصدار الحكم- بالنسبة لعلاقة الفرد مع عنصر من عناصر البيئة فإذا كان الاتجاه موجبا كان الاتجاه موجبا كذلك والعكس صحيح. (بوساحة عبلة، مرجع سابق: 20).

والمكونات الأربعة للاتجاهات (المعرفي، الوجداني،الإدراكي، السلوكي) تتأثر بمجموعة من العوامل المختلفة، ومن بين هذه العوامل : العوامل البيئية مثل المدرسة والمجتمع بكل ثقافته (العادات، التقاليد، القيم)، فالاتجاهات نابعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية وكذا السياسية وهي حصيلة عملية التفاعل الاجتماعي، فالمكون المعرفي يتأثر بالبراهين والحجج التي يقدمها أهل الخبرة والبرامج العلمية والدينية والثقافية التي تبثها وسائل الإعلام، أما المكون السلوكي فيتأثر بضوابط الأنا الأعلى والضوابط الاقتصادية والاجتماعية. (المرجع نفسه: 20- 21).

فالاتجاهات هي حصيلة تأثر الفرد بالمثيرات العديدة التي تصدر عن اتصاله بالبيئة وأنماط الثقافة والتراث الحضاري للأجيال السابقة والتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد، لذا فالاتجاهات يمكن اعتبارها مكتسبة وليست فطرية أو موروثة، فالمعايير الاجتماعية هي التي تحدد قواعد سلوك الفرد وسط مجموعة الأقران والفروق في الطبقة الاجتماعية ...) وكذلك المعايير الثقافية هي التي تنظم قواعد وقوانين السلوك والمعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع مسئولة عن خلق درجة من التوحد والاتساق، ولكن الخبرة المباشرة للفرد تنتج طائفة متنوعة من الاتجاهات والآراء، فمثلا تجارب الطفولة المبكرة، وقيم الأسرة، ومستوى التحصيل العلمي، هي عناصر تعمل على خلق الاختلافات بين الأفراد، فآباءنا والأقران والآخرين من حولنا، وسائل الإعلام وجميع الأعراف الثقافية تلعب دورا مهما في تحديد الاتجاهات التي نحملها.(سهام إبراهيم كامل محمد، مرجع سابق: دون صفحة).

وعليه فإن أي مكون من المكونات السابقة للاتجاهات قد يطغى على باقي المكونات الأخرى في الاتجاهات نحو موضوع ما.(الموقع الإلكتروني: الموسوعة الحرةhttp//www.wikipedaia.com: يوم 2015/03/12 على الساعة 14:23مساء).

الشكل رقم(03):مخطط يوضح مكونات الاتجاهات والعوامل المؤثرة في تكوينها

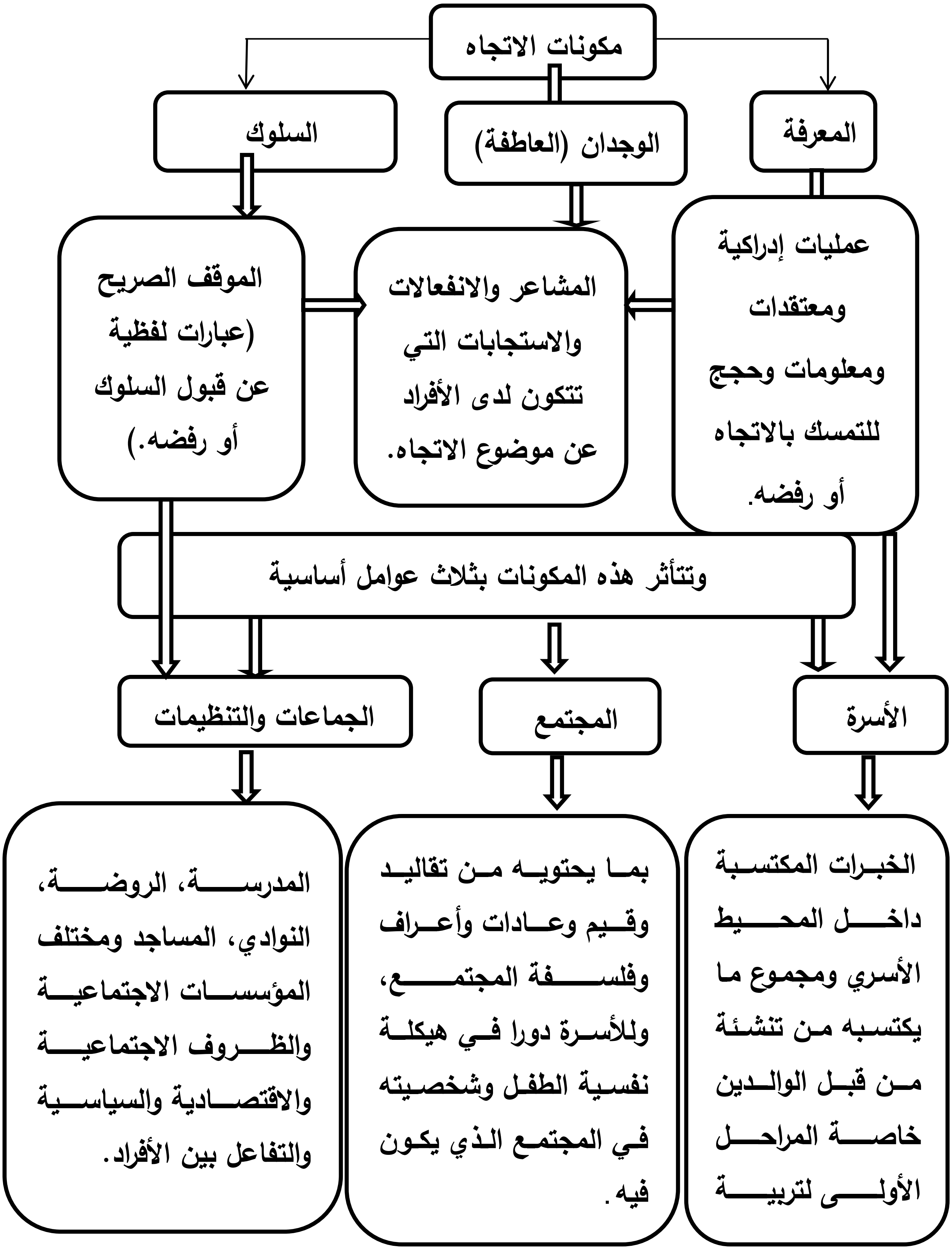

(إعداد شخصي)

من خلال عرض مكونات الاتجاه نجد أنه يتألف من مكونات أربع هي المكون المعرفي، والمكون الوجداني، والمكون الإدراكي والمكون السلوكي.

وإذا ما حاولت الطالبة تطبيق ذلك على اتجاه الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في العمل السياسي سوف نجد أن:

- المكون المعرفي للاتجاه الطلبة نحو الانخراط في العمل السياسي هو المعلومات والخبرات والمعارف والمواقف التي يتعرض لها الطلبة من خلال مؤسسات التنشئة التي تقوم بإعداده بغض النظر عن نوع هذه المؤسسة والتي تهيئه وتؤثر في موقعه من الانخراط في هذا العمل سواء بإقباله على الانخراط في الأحزاب أو المشاركة في الانتخابات.
- والمكون السابق (المكون المعرفي بدوره يقود إلى تشكيل المكون الوجداني الذي يشمل الحالة الشعورية أو الانفعالية التي تبين مدى رغبة وميل الطلبة نحو الانخراط في العمل السياسي بشقيه أو رفضه وعدم تقبله لأسباب تعود لهم.
- والمكون الإدراكي لاتجاه الطلبة نحو الانخراط في العمل السياسي يتضمن جملة المثيرات التي تعزز اتجاه الطلبة نحو ممارسة العمل السياسي أو العزوف عنه، حيث يتأثر ببعض المصادر والأطراف التي ينتمي إليها.
- وكثمرة للمكونات الثلاثة السابقة يتكون المكون السلوكي لاتجاه الطلبة نحو الانخراط في العمل السياسي وهو رغبة وميل الطلبة إلى اختيار هذا العمل والانخراط فيه ما يدفعهم إلى تكوين سلوك إيجابي عن هذا العمل وهو يمثل مرحلة القرار النهائية التي تتجسد بقبول الفعل أي فعل الانخراط أو رفضه وتركه، أو التزام الحياد بالابتعاد عن السلب أو الإيجاب.
- فهذا المكون الأخير هو حصيلة تطبيقية لتضافر وتكامل المكونات الثلاثة التي تسبقه، كما انه يمكن يتوفر مكونا واحدا دون المكونات الأخرى وكتوضيح على ذلك. قد تتوافر لديه معلومات وخبرات في مجال العمل السياسي ولديه إدراك بأنها تساهم في تكوين شخصيته إلا أنه ينقصه ذلك الدافع الوجداني الانفعالي لعدم الانخراط في هذا العمل.

3-2-وظائف الاتجاهات:

للاتجاهات وظائف عدة فهي تمنح للإنسان القدرة على التعامل مع المواقف السيكولوجية المتعددة على نحو مطرد متسق ويجمع ما لديه من خبرات متنوعة في كل واحد منظم .والاتجاهات فضلا عن هذه الوظيفة التنظيمية تعمل على مساعدة الفرد للوصول إلى أهدافه المحددة النوعية، و أن يدافع عن فكرته من هجمات الآخرين وانتقاداتهم.(عبد الحافظ سلامة، مرجع سابق: 59).

وبهذا فالوظائف تكون على المستوى الشخصي والاجتماعي، بحيث تمكن الفرد من معالجة الأوضاع الحياتية المختلفة وفيما يلي أهم هذه الوظائف.

حددها معظم الدارسين في الوظائف الآتية:

3-2-1وظيفة دفاعية:

الاتجاه يعكس ناحية عدوانية عند الفرد نشأت عن إحباط لدوافعه أو يعكس تبريرا نشأ عن إحساس بالفشل والصراع ومعنى هذا أن حاجة الإنسان الدفاعية إلى أن يبرز تصرفاته وأن يجد كل من يلقي عليه اللوم،هذا كله يؤدي إلى تكوين بعض الاتجاهات.(المرجع نفسه: 61).

وهذه الوظيفة الدفاعية تتكون عند ما يكون للفرد اتجاه سلبي، وتبريرا للفشل والعجز عن تحقيق الأهداف،ما يكون لديه اتجاه دفاعي ليتخلص الشخص من الصراع الداخلي.

3-2-2وظيفة نفعية:

حيث تساعد على التنبؤ باستجابة الفرد نحو المواقف أو الموضوعات التي يتعامل معها بما يمكنه من اتخاذ موقف منها، كما تمارس تأثيرها على سرعة وكفاءة تعلمهم، وتعيين الجماعات التي يرتبطون بها (الجماعات المرجعية) أو المهن والنشاطات التي يختارونها وأسلوب ونمط الحياة الذي يفضلونه، وركز الباحثون على ردود الأفعال الجماعات أكثر من ردود أفعال الأفراد . (بوبكر بوخريسة،مرجع سابق: 31).

3-2-3 وظيفة تعبيرية:

تعمل الاتجاهات على توجيه سلوك الفرد، حيث تمنحه فرصة التغيير بفعالية استجابة لمختلف المثيرات البيئية، وهذا يؤدي إلى تحقيق الفرد لذاته من خلالها. (خالد زعاف، مرجع سابق: 52).

3-2-4- وظيفة التأقلم (التكيف، التوافق):

الاتجاهات موجهات سلوكية تمكن الفرد من تحقيق أهدافه وإشباع دوافعه في ضوء المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمعه. كما تساعده على إنشاء علاقات تكيفيه سواء مع الأفراد أو الجماعات داخل مجتمعه وخارجه، وهذا ما يمكنه من التكيف مع عناصر البيئة المحيطة به ... ومنه تتكون لديه اتجاهات إيجابية إذا توفرت له كل ما يشبع حاجاته، واتجاهات سلبية إذا تعرض لما يعوق تحقيق أهدافه.

3-2-5- وظيفة تنظيمية:

تتجمع الاتجاهات والخبرات المتعددة في كل منتظم ما يؤدي إلى اتساق سلوك الأفراد، وثباتها نسبيا في مختلف المواقف، فالاتجاهات تكسب الفرد المعايير والأطر المرجعية لتنظيم خبراته ومعلوماته بشكل يمكنه من فهم العالم من حوله.(عبد الحافظ سلامة،مرجع سابق: 60، 61).

3-2-6-وظيفة المعرفة:

تقوم الاتجاهات بوظيفة المعرفة، من خلال ما تكسبه من معارف وخبرات ومعلومات، والتي تنتقل إلى الفرد عن طريق التلقين والممارسة المباشرة. (بوساحة عزوز، مرجع سابق: 84).

3-2-7- وظيفة تحقيق الذات:

تتيح الاتجاهات الفرصة للفرد للتعبير عن ذاته، وتحديد هويته ومكانته في المجتمع الذي يوجد فيه، كما تدفعه للاستجابة بقوة ونشاط وفعالية للمثيرات البيئية المختلفة، وهذا ما يحقق له هدفه في الحياة وهو تحقيق الذات.(عبد الحافظ سلامة، مرجع سابق: 61).

فالاتجاهات لها دورا أساسيا في تحديد سلوكيات الأفراد، كما تساهم في تحديد الجماعات المرجعية التي ينتمي إليها الفرد، كما تؤثر في زيادة معارفه والسرعة والكفاءة في التعلم من خلال الاحتكاك والتفاعل الاجتماعي مع البيئة المحيطة به، وكل هذا راجعا للميزة الأساسية في الاتجاه وهي أنه ثابت نسبيا أي يمتاز بالمرونة، ويكون عند مستوى الأفراد والجماعات على حد متساوي.

ويمكن تلخيص وظائف الاتجاهات كالآتي:

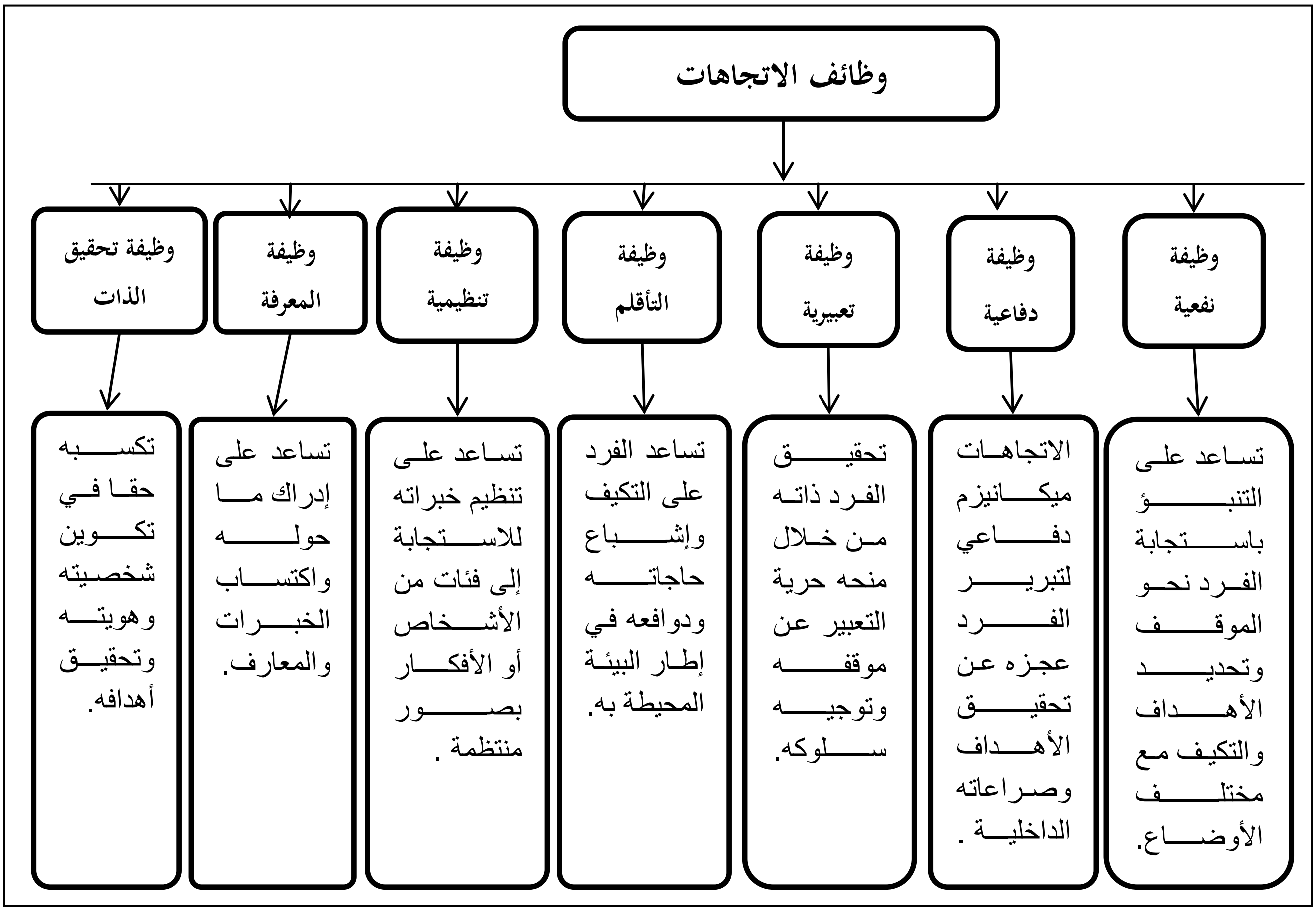

الشكل رقم (04) مخطط يوضح وظائف الاتجاهات

(إعداد شخصي)

رابعا: خصائص الاتجاهات وأنواعها

4-1- خصائص الاتجاهات:

تعتبر الاتجاهات محددات موجهة ضابطة منظمة للسلوك الاجتماعي، وتتكون لدى كل فرد فهو عبر مسار التنشئة الاجتماعية ينمي اتجاهاته نحو الأفراد، والجماعات والمؤسسات، والمواقف، والموضوعات الاجتماعية، وكل ما يقع في المحيط البيئي يمكن أن يكون موضوع اتجاه من اتجاهاته، لذلك نجد أن الاتجاهات تتميز بعدة خصائص:

- الاتجاهات ذات بنية معرفية، تتضمن مناطق رفض ومناطق قبول ومناطق حياد.
- الاتجاهات يمكن أن تكون قوية على مر الزمن وتقاوم التغيير والتعديل إذا كانت ذات قيمة كبيرة في تكوين معتقدات الفرد وشخصيته. (محمد سليم ،2007: 74).
- الاتجاهات لا تتكون من فراغ ولكنها تتضمن دائما علاقة بين الفرد وموضوع الاتجاه حيث أنه يقع بين طرفين متقابلين أحدهما موجب والآخر سالب أي يقع بين التأييد المطلق والمعارضة المطلقة مثال ذلك:فرد قد يؤيد تأييدا كاملا إعطاء المرأة حقوقها السياسية، مقابل هذا ويعارض المركزية في الخدمات. (عبد المنعم عبد القادر الميلادي،مرجع سابق: 17).
- الاتجاهات ليست موروثة بل متعلمة مكتسبة، حيث تخضع في تعلمها واكتسابها لقوانين التعلم، حيث يبدأ اكتسابها من الولادة عن طريق الخبرات المتراكمة للفرد، ومن خلال التفاعل النفسي والاجتماعي التي تساهم في تكوين إطاره التصوري أو أحكامه التقويمية ويمكن أن يضعف أو يقوى مع تغير الخبرات، في إطار البيئة التي يعيش فيها الفرد. (بوساحة عبلة، مرجع سابق: 29).
- أي أن الاتجاهات تختلف من حيث شدتها، فنجد شخصا ما له اتجاها ضعيفا نحو موضوع ما، لكن يكون قويا نحو موضوعا آخر.
- تعتبر الاتجاهات أكثر استقرار من أي استجابة، أي على ثبات نسبي، وتكتسب في السنوات الأولى من حياة الفرد، ويرى بعض المختصين أن الفترة اللازمة لتكوين معظم اتجاهات الفرد تقع بين 12 و30 وتتبلور في الثلاثين بحيث لا تميل إلى التغير بعد هذه السن. وهنا يمكن القول أن الاتجاه موجه للسلوك و يحث الفرد على إصدار استجابات سلوكية نحو أو ضد موضوع الاتجاه.
- تتصف عناصر الاتجاه أو الأجزاء التي تكونه بالتنوع، فنجد المكون المعرفي يتضمن معارف جزئية تميزه عن موضوع اتجاه آخر، وتعدد الانفعالات من تقبل وتفضيل وتقدير... الخ. لكن قد تسيطر أو تهيمن إحدى مكونات الاتجاه على غيره فنجدها متمركزة وبشكل واضح في الاتجاه المعبر عنه، كغلبة المضمون الانفعالي على رؤية الفرد بموضوع الاتجاه. (بوساحة عبلة، مرجع سابق: 29).
- كما أن من أبرز خصائص الاتجاه انه يتصف بالديمومة النسبية، فالفرد الذي يملك اتجاها إيجابيا نحو القيم الدينية لا يتغير سلوكه من موقف إلى آخر. فهو يختلف عن الحالة الانفعالية الطارئة المتغيرة التي هي حالة نفسية وقتية. لكن هذا الثبات النسبي لا يمنعه من أن يكون دينا مي متغيرا، ولكن التغيير يحدث على المدى الطويل، فالاتجاه

يتغير تبعا للمؤثرات التي يتعرض لها الفرد عن طريق تفاعله مع البيئة المادية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها. (عبد الرحمن عيسوي،مرجع سابق: 45).

4-2- أنواع الاتجاهات:

للاتجاهات أنواع عديدة وتصنيفات مختلفة، وهذا تبعا لشخصية الفرد وقيمه وثقافته، والبيئة والجماعة المحيطة به، بالإضافة إلى الهدف من تكوين الاتجاه والأدوار التي يؤديها، وسنحاول عرض أهم التصنيفات لأنواع الاتجاهات كالآتي:

يصنف كل من نزار الطالب وكامل الويس الاتجاهات إلى:

1- **حسب الهدف**:الذي يوجد إليه الاتجاه مثل: **"الاتجاه نحو الأشياء"** كميل الفرد إلى نوع من الملابس ونفوره من النوع الآخر، **"الاتجاه نحو الأشخاص"** قد يحب أحد شخص ما ويكره آخر أيضا قد يتعاطف مع الزنوج أو يكرههم **"اتجاه نحو الأفكار"** قد يميل نحو الديمقراطية أو ينفر منها" **الاتجاه نحو فعالية"** فقد تستهويه فعالية رياضية دون الأخرى.

2- **حسب النوع أو القوة**:يمكن أن يكون الاتجاه موجبا أو سالبا أو محايدا، ويمكن أن يكون قويا أو ضعيفا.

3- **حسب العمومية أو الخصوصية**: الاتجاه الخاص ككره شخص من الأشخاص والاتجاه العام ككره الناس جميعا أو كره حزب من الأحزاب (اتجاه خاص) أو كره السياسة ككل (اتجاه عام). (خالد زعاف، مرجع سابق: 52).

نجد أن التصنيف قد اعتمد على الهدف من وراء الاتجاه بشكل عام وحسب طبيعة الاتجاه من حيث كونه سلبي أو إيجابي ومنه حسب نطاق الاتجاه أي مدى اتساعه العام والخاص.

أما التصنيف الآخر فنجده يقسم الاتجاهات حسب صفة ووظيفة الاتجاه إلى اتجاهات:

1- اتجاهات إيجابية وسلبية، فالقبول يعبر عنه بالإيجابية والرفض بالسلبية، كما أن التأييد يعبر عنه بالإيجابية، بينما المعارضة بالسلبية.

2- اتجاهات عامة ونوعية، ففي حالة الشخص الذي يمتلك اتجاها عاما نحو احترام السلطة نجده يحترم سلطة الوالدين، وسلطة الدين، والسلطة السياسية والعسكرية وهكذا، وهنا نجد أن هذا الصنف تتفرع عنه اتجاهات نوعية وجماعية وفردية، سرية وعلانية واتجاهات ضعيفة وقوية.

3- اتجاهات نوعية وجماعية: فالاتجاه النوعي يكون منصبا على جماعة على جماعة معينة، أو موضوع محدد دون غيره من الجماعات، أما الاتجاه الجماعي فيكون عند كثير من الناس كاتجاه العرب نحو حب القومية العربية، ومقابل هذا الجماعي نجد الاتجاه الفردي كإعجابك بصديق معين أو شخص ما.

بالإضافة إلى هذا نجد الاتجاه سريا، أو علنيا، فالاتجاه السري هو الذي لا يستطيع الفرد أن يعبر عنه علانية أمام الناس بخوف و حرج أما الاتجاه العلني الظاهر فهو الذي يعلنه الفرد أمام الملأ دون حرج أو تحفظ كموقف الشخص من خوصصة قطاع التعليم.

- وتقسم أيضا إلى اتجاهات ضعيفة وقوية، ويتمثل الاتجاه الضعيف في حالة الفرد الذي يملك استنكار للموقف لكنه لا يثور ولا ينفعل، وذلك لعدم الشعور بشدة الاتجاه أما في حالة الفرد الذي يمتلك اتجاها قويا نحو الرذيلة فنجده يثور وينفعل إذا رأى سلوكا منحرفا. (عبد الرحمن عيسوي، مرجع سابق: 50، 51).

وبالإضافة إلى الأنواع السابقة فهناك من يضيف نوعا آخر هو الاتجاه الضمني والاتجاه الصريح، فالأول أي الاتجاه الضمني(attitudeimplicite)هو اتجاه لا يمكن الإحساس به لكنه يظهر في سلوكيات الأفراد مثل:

سلوكيات الطلاب داخل القسم مع الأستاذ بعدم الانتباه للدرس وإحداث الضوضاء فهي سلوكيات توحي بان الطلاب متذمرون من سلوكيات الأستاذ معهم، ما جعلهم يقومون بهذه السلوكيات فالاتجاه الضمني هو اتجاه عدم الرضا عن سلوكيات الأستاذ لكنه ليس سلوكا عدوانيا ضد الأستاذ بل ضمني فقط. أما الاتجاه الصريح (explicit attitude)هو اتجاه معاكس للاتجاه السابق (الاتجاه الضمني) فهو اتجاه واضح علني يلاحظ في سلوكيات الأفراد وله رسالة واضحة يمكن مشاهدتها من خلال السلوك العام للأفراد كاتجاه المناصرين لفريق ما إلى العنف، سببه عدم الرضا عن أداء الفريق وغير ذلك. الموقع الالكتروني: الاتجاهات (http//:www.wikipédia.org/wiki/attitude.(psychologie يوم 2014/07/11على الساعة 15:03 مساءا)

وعليه ما يمكن أن تستخلصه من هذه التصنيفات لأنواع الاتجاهات أنه رغم اختلافها تبعا لأطر المرجعية والأيدلوجية لصاحب التصنيف إلا أنها تتفق فيما بينهما أن الاتجاهات مهما كانت طبيعتها تمتاز بالثبات النسبي والتفاعل مع البيئة الاجتماعية لأفراد والجماعات، فإذن أنواعها هي: اتجاهات سلبية وإيجابية هذا من حيث نوعيتها وطبيعتها، أما من حيث شدتها فتوجد اتجاهات قوية واتجاهات ضعيفة أما من ناحية العمومية والخصوصية فهناك اتجاهات عامة و اتجاهات جماعية واتجاهات خاصة فردية، أما من جهة مدى وضوحها فهي اتجاهات علنية صريحة واتجاهات سرية ضمنية.

ويمكن تلخيص هذه التصنيفات في المخطط الآتي:

الشكل رقم (05) مخـــطط يوضــح تصنيـف الاتجـاه

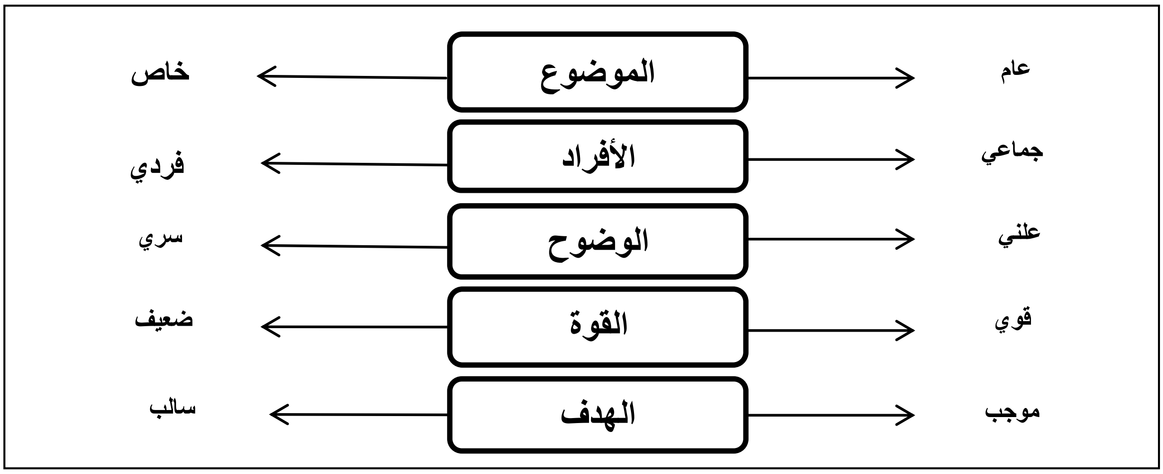

المصدر: بوساحة عبلة، مرجع سابق: 28).

خامسا: المقاربات النظرية المفسرة للاتجاهات

منذ بداية القرن العشرين بدأت تتبلور عدة نظريات في الاتجاه خاصة في علم النفس الاجتماعي، حيث اهتمت بتفسير عملية تكوينالاتجاهات، من بينها ما يلي:

1-النظرية السلوكية:

تعود إلى العالم الروسي الشهير إيفان بافلوف في نظريته الإشراط الكلاسيكي، فقد أكد على دور كل من المثير الشرطي والمثير الطبيعي في إحداث السلوكيات الإيجابية، وذلك من خلال تعزيز وتدعيم المواقف الإيجابية التي تظهر عند الفرد، مقابل هذا نجد نظرية الإشراط الإجرائي للعالم الأمريكي سكينر، مفادها أن اعتماد مبدأ التعزيز في سلوكيات الكائن الحي واستجابته يزيد من احتمال تكرارها،

فالاتجاهات التي يتم تعزيزها يزيد احتمال حدوثها، مقارنة مع الاتجاهات التي لا يتم تعزيزها.(عبد الحافظ سلامة، مرجع سابق: 73).

وهنا يمكن أن نعطي مثالا يتزامن مع موضوع الدراسة، فكلما قامت الدولة بتعزيز حظوظ الشباب في الانخراط في الأحزاب السياسية وعدم تضيق حدود مشاركتهم السياسية كلما أمكنهم من تكوين اتجاهات إيجابية نحو العمل السياسي بشكل خاص ومساعدة الدولة بشكل عام.

والملاحظ أن كلتا النظريتين – **نظرية الإشراط الكلاسيكي ونظرية الإشراط الإجرائي** – يؤكدان على دور التعزيز في تكوين وتقوية الاتجاهات الإيجابية لدى الأفراد والجماعات. كما يعتمدان على عملية الشرط فإذا حضر فعل الشرط استلزم حدوث نتيجة ذلك الشرط عن طريق تطبيقها في سلوكات الأفراد. وفي المثال السابق عن الشباب نجد أن قيام الدولة بفعل التعزيز للانخراط في الأحزاب يؤدي إلى تكوين صورة لدى الشباب بأن الدولة تعطيهم أهمية وأمان ويبدلونها بسلوكيات إيجابية كالعمل على تحقيق الأفضل لها وتشكل صورة حسنة عن الأحزاب وأهمية الانخراط فيها.

2-النظرية المعرفية:

وتقوم على مساعدة الفرد على إعادة تنظيم معلومات حول موضوع الاتجاه وإعادة تنظيم البنى المعرفية المرتبطة به، في ضوء المعلومات والبيانات المستجدة حول موضوع الاتجاه. وهنا نجد النظرية المعرفية تتفرع عنها. (المرجع نفسه: نفس الصفحة).

2-1 نظرية التوازن المعرفي التي يمثلها هيدر (Heider 1958) فكرتها الأساسية هو أن العناصر المتفاعلة في العملية الإدراكية تحاول أن تكون في حالة من التوازن، فهذه النظرية تهتم بالتوازن بين العناصر المدركة حسب الموضوع "التركيب المتوازن" يوجد إذ كانت الاتجاهات نحو الوحدة النسبية متشابهة، والموقف يكون متوازنا بالنسبة للاتجاهات السلبية أو الإيجابية فمثلا "الموقف الذي يكون فيه ممثل فكاهي إذا رشح نفسه للرئيسات، فإن اتجاهاتك يكون متوازنا بين العنصرين، وذلك لأنك تحب الممثل وتقبل ترشحه، ونفس الشيء إن كنت تكره الممثل وترفض ترشحه، فالاتجاه دائما متوازنا، ولكن الخلل يحدث حينما تكون تحب الممثل ولكن تكره ترشحه، وعليك أن تبحث في عمليات عقلية عند سبب عدم قبولك ترشح الممثل، فإن وجدت سلبيات حق لك أن تكون اتجاها سلبيا نحوه".

2-2 نظرية التنافر المعرفي بزعامة العالم فستنجر (L.Festinger) تركز على العلاقة بين العناصر المعرفية، فالأمور التي يعرفها الفرد حول نفسه، سلوكه، محيطه "أمارس الرياضة" "أحب أن مارس الرياضة"، هي عناصر معرفية، والعلاقة بينها تتحدد بفضل ألفاظ تكون متنافرة متسلسلة، ملائمة، وحتى نقول بوجود تلاءم بين العنصرين، لابد من وجود علاقة بينهما في تصور الموضوع، وفي حالة عدم وجود علاقة بين عنصر معرفي وعنصر معرفي آخر فالعلاقة تصبح إذن غير ملائمة.

فالعلاقة التنافرية تكون عندما يكون لدى الفرد معرفتان في وقت واحد (فكرتان، رأيان، اعتقادان). دون وجود توافق بينهما. فالعلاقة تنافرية كقول الفرد "أن التدخين يؤدي إلى مرض السرطان" وبالمثل "يدخن" فهما عنصران متنافران، فهو يدخن بالرغم من أنه يدرك أن التدخين يسبب السرطان، وكذا الأمر ذاته فرد يقوم بممارسة الرياضة ورجله اليمنى مصابة" فهذه المقاربة تؤكد على أنه توجد علاقة تنافرية تؤدي إلى حالة إزعاج، هذا الأخير الذي يحاول أن يقلص من التنافر الموجود بينهما، وتزداد شدة التوتر عند الموضوع كلها ازداد التنافر بين العناصر المعرفية.(خالد زعاف، مرجع سابق: 38، 39).

3- النظرية الاجتماعية (نظرية التعلم):

فسر ألبرت باندورا عملية تكوين الاتجاهات تبعا لعملية التعلم بالملاحظة، فعندما نلاحظه شخصا معين يلتمس مدحا على سلوكه، فاحتمال تكرار السلوك الإيجابي قويا أما إذا قام بسلوك سلبي وقمنا بعقابه دون تحديد له أسباب العقاب، فإن تكرار السلوك السلبي وتقليده هو احتمالا كبير وقوي جدا.

نلاحظ أن باندورا قد أكد على دور المكافأة والعقاب اللذين يتلقاهما الفرد نتيجة قيامه بذلك الاتجاه. ما يؤدي إلى تكرار أو الفروق عن ذلك السلوك.

ويركز على دور الأسرة وجماعات اللعب ووسائل الإعلام، في تكوين الاتجاهات من خلال ما تقدمه من مواقف اجتماعية، وقصص، وتعليم الاتجاهات عن طريق القدوة والمحاكاة والتقاليد من أهم الاستراتيجيات لتكوين وتغيير وتعديل الاتجاهات.(عبد الحافظ سلامة،مرجع سابق: 74). لذلك نجد أنه يقال علموا أولادكم وهم يلعبون فالقصص مثلا تنمي الاتجاه لدى الفرد .

4- نظريات علم الاجتماع:

لقد كانت الدراسات الأولى للاتجاه عند كل من أرسطو و جان جاك روسو، فقد أرجعوا الاتجاه إلى أسباب اجتماعية، ولكن في مجال علم الاجتماع كانت النظرية الماركسية أول من طور هذا المفهوم وركز عليه، فحسب ماركس أن الإنسان حقق إنسانيته بفضل العمل، وحينما يفقد العامل نصيبه من العمل وهي **– ميزة الاقتصاد الرأسمالي–** يبتعد عن ماهيته الإنسانية، فتصبح اتجاهاته مرتبطة بموقفه الاجتماعي الذي يحتله، وتصبح الأفكار المهيمنة هي أفكار الطبيعة الاجتماعية المسيطرة.

أما دور كايم فلم يفرق بين الاتجاهات والتصورات الاجتماعية، بل اعتبرها عنصرا من عناصر الوعي الاجتماعي الخارجة عن الفرد، ونتاج اجتماعي، وإن حدث نفور أو خلل اجتماعي أو نفسي فتعرف بالمرحلة اللامعيارية* .

نلاحظ أن كل منهما قد ركز على جانب واحد في الاتجاه فدور كايم قد ركز على التوازن وانعدامه يؤدي إلى مرض اجتماعي، كما أنه ما يعاب عليه لم يفرق بين الاتجاه والتصور الذي يمكن أن يكون على مستوى الفكري للفرد عكس الاتجاه الذي يمكن أن يتجسد في أفعال الفرد. أما ماركس فانطلق من منظور صراعي وربطا الاتجاه بالعمل فالعمل هو إحدى مقومات تكوين الاتجاه ومنه تحقيق الذات الإنسانية.

وفي مجال علم النفس الاجتماعي ظهر عدة باحثين منهمsherif iMasafer، الذي قام ببناء نظري فحواه أن الأفراد يلجئون لتفسير وتحليل الواقع بناءا على معايير يرجعون إليها عند ظهور الحادثة التي تدخل في محيطهم حتى يمكن لهم قياسها وفهمها والتحرك حسب الظروف، فقد حاول تكوين أطر مرجعية جديدة وإنا في حالة تفاعل مع الآخرين فسيكون هذا الإعداد جماعي.

فقد أكد شريف على أهمية الجماعات المرجعية في تكوين الاتجاهات.(خالد زعاف، مرجع سابق: 40، 41).

وخلاصة لهذه المقاربات نجد أنها كلها نظريات ساهمت في تطوير وتوسيع دائرة البحث في الاتجاهات كلا حسب الأطر الأيدلوجية والمرجعية التي ينتمي إليها فقد أفادت في تحليل وتفسير طبيعة الاتجاهات وأساليب تكوينها بتركيز كل واحدة منها على جانب معين وهذا ما يعاب عليها إلا أنها تبقى نظريات نسبية إلى حين ظهور دراسات أخرى تكمل الجوانب التي أهملتها هذه النظريات .

سادسا: بعض مقاييس الاتجاهات وطرق قياسها

قبل التطرق إلى أهم مقاييس الاتجاهات لابد من الإشارة إلى الشروط الواجب توفرها في بناء المقاييس وهي:

أ- اختيار عبارات المقياس، فتركيب العبارة في حد ذاتها يعتبر أساسا ضروريا ونعني بها انتقاء عبارات وتركيبها بطريقة صحيحة ملائمة لنوعية الاتجاه المراد قياسه وتقديره.

ب- تحليل عبارات المقاييس: وهذا من الناحية الكيفية للحكم على صلاحية كل عبارة من عبارات المقياس لتقدير الاتجاه المطلوب قياسه ولابد من معرفة مدى اتفاق كل عبارة مع الهدف العام للاختبار. (أنظر الموقع الإلكتروني http//:www.wikipedai.org مقاييسالاتجاه، يوم 2014/12/14 على الساعة 09:30 صباحا)

كما أنه يجب أن نتوفر خصائص في مفردات المقياس فليست كل عبارة أو جملة أو قضية يمكن استخدامها في مقاييس الاتجاهات، ومن بين الشروط أيضا نجد صياغة Editing or wording مفردات الاختبار أو القضايا التي يتكون منها الاختبار Statement وتسمى أحيانا وحدات أو فقرات ltems.

نذكر البعض منها على سبيل الذكر لا الحصر:

*اللامعيارية : أو ما يسميه دوركايم "الأنومي" حالة مرضية غير عادية .

1- يجب أن تصاغ الأسئلة في صيغة الحاضر présent، حتى لا يخلط في حالة ما إذا كان الشخص غير اتجاهه عن كما كان عليه في الماضي. وصياغتها في الحاضر تحدد أن المطلوب هو معرفة اتجاهه في الوقت الحاضر- وقت إجراء البحث.

2- يجب أن يعبر كل سؤال أو قضية عن فكرة واحدة، لأن احتواء الجملة على فكرتين يجعل من الصعب الإجابة عليها.

3- أن تكون مصاغة بحيث تدل الموافقة عليها أو عدم الموافقة عليها على شيء متصل بموضوع الاتجاه.

4- ينبغي استخدام القضايا التي يتوقع إجابة أفراد العينة عليها أو يحتمل عدم الإجابة عليها.

5- ينبغي أن تكون واضحة، قصيرة، بسيطة وسهلة.

6- أن تشار إلى أنماط من السلوك وليس إلى وحدات جزئية فردية منه، فما هو جزئي، كأن بسبب الحزن عند شخص ماما قد يسبب الفرح عند الآخر. (عبد الرحمن عيسوي،، مرجع سابق: 72، 73).

1- بعض مقاييس الإتجاهات :

1-1مقياس ثورستون scalesThurstone

قام بوضع هذه الطريقة ثرستونThurstone وزميل له تشيف Chave وذلك لقياس الاتجاه نحو الكنيسة Attitude Towards Church the من خلالعدد من العبارات وبينها فواصل أو مسافات متساوية، ولكل منها كلمة معبرة وضعها بالنسبة للمقياس ككل، ويتم إعداد المقياس بجمع عددا كبيرا من العبارات التي قد تزيد عن المائة، وهذه العبارات تغير عن الاتجاه المراد قياسه، ومنه عرضها على محكمين ليسترشد برأيهم على أن العبارات التي تدل على الوزن العالي هي اتجاه سلبي، والوزن المنخفض على الاتجاه الموجب، حيث استخدام طريقة المقارنة الزوجية لتحديد مواقع العبارات الأخرى بين هذين الطرفين لكن الاستعانة بحكام متحيزين يؤثر في تكوين المقياس وبنائه، وعليه فالعبارات ممكن أن تمكن أن تكون متساوية في نظر المحكمين لكن غير متساوية في الواقع. (أمال أحمد يعقوب،مرجع سابق: 169).

ويقصد بالمقارنات الزوجية من خلال انتخاب عبارات ملائمة لموضوع البحث حسب نظرة وتقسيم البحث، بحيث تكون إحدى عشر(11) درجة في المقياس ذات قيم عددية خاصة بكل فقرة وهدفه هو قياس اتجاه واحد من أراء المبحوثين وعليه يمكن تلخيص هذه الطريقة في:

- جمع عدد كبير من العبارات وعددها 170 عبارة تمثل درجات متفاوتة في الاتجاه.
- عرض هذه العبارات على 300 حكم ثم يطلب منهم أن يضيفوها إلى 11 مجموعة تمثل سلما متدرجا من التأييد أو الرفض.
- يطلب من الحكام وضع القضايا التي يعتبروا مؤيدة جدا للاتجاه في المجموعة الأولى، ويتم وضع جميع القضايا التي تعتبر بأنها تلي المجموعة الأولى في التأييد والمجموعة الأخيرة يضع القضايا المعارضة للاتجاه، والمجموعة السادسة تعتبر محايدة.

الشكل رقم (06) يوضح مقياس ثورستون

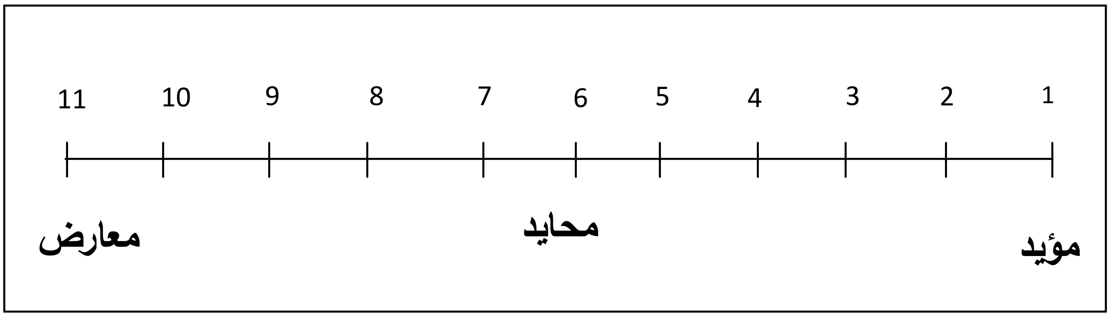

المصدر:(خالد زعاف، مرجع سابق: 48).

1 – 2 مقياس بوجاردس (مقياس البعد الاجتماعي)(Asocial scale)

يعتبر بورجاردس أول من طبق فكرة المقياس (scale) حيث وضعه لقياس الاتجاهات عام 1925، من خلال إجراء دراسة قصد التعرف على مدى تقبل الأمريكيين أو نفورهم من الشعوب الأخرى، فوضع سبع فقرات (عبارات (statement) أو وحدات(ltems) تمثل مقياسا متدرجا وأول عبارة فيه تمثل أقصى درجات القبول وآخر عبارة فيه (السابعة) تمثل أقصى الرفض.

والجدول أسفله يوضح فقرات مقياس بورجاردس

الجدول رقم (02) يوضح فقرات مقياس بورجارس

رقم العبارة	1	2	3	4	5	6	7
العبارة	أقبل أن أتزوج من فرد منهم.	أقبل انضمام فرد منهم إلى النادي الذي أنتمي إليه ليكون صديقي بعد ذلك.	أقبله كجار لي في السكن.	أرضى به كواحد من أبناء مهنتي في وطني.	أرضى به من المواطنين في بلدي.	أرضى به كزائر لبلدي.	أقبل بطرده من بلدي.

المصدر: (عباس محمود عوض، 1986: 33)

وبلغ عدد أفراد العينة في مقياس الذي طبقه "بوجاردس" 1725 أمريكي وقد توصل إلى أن أدنى درجات القبول بالزواج من أبناء الشعب تركي لم تتجاوز 1.4%من مجموع العينة وأعلى درجات القبول كانت مع الشعب السويدي بنسبة 45.3%.

وما يعاب على المقياس أنه لا يشير إلى الحالات المتطرفة تطرفا شديدا كالشخص الذي لا يكتفي بطرد الأجنبي من بلده بل يذهب إلى تصفيته جسديا.(المرجع نفسه: 34).

1- 2مقياس ليكرت: scalesLikerkt

تتميز عن طريقة ثرستون التي يعاب عليها أنه يتطلب من الحكام جهدا ليحدد وزن كل عبارة، وكما أنها يمكن أن تقع في حكام متعصبين متحيزين وهي إذن طريقة تمتاز بالصعوبة والتعقيد، لهذا اقترح ليكرت طريقة أبسط تقوم على اختيار عدد من العبارات تتناول الاتجاه الذي نريد قياسه، فيقوم بالإدلاء بالإجابات عن كل العبارات بالموافقة أو المعارضة مثل أوافق جدا، أوافق متردد، معارضا، معارض جدا وبهذا يحصل المفحوص على درجات على النحو التالي:

موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
5	4	3	2	1

ومن ثم يجمع درجات المفحوص على العبارات في ضوء التقسيم السابق، ويعرف إلى أي حد ترتبط كل عبارة بالدرجة الكلية ثم يحذف العبارات التي لا تظهر قدرا كبيرا من الاتفاق مع الدرجة الكلية للقياس.

فطريقة ليكرت تتيح لنا اختيار عدد أكبر من العبارات التي لها ارتباطا عاليا مع الاختبار ككل. كما أن طريقة ليكرت تتيح للباحث أن يقيس درجات من الاتجاه لكل عبارة عكس طريقة ثرستون إما أن توافق أو لا توافق. (عبد الحافظ سلامة، مرجع سابق: 79، 80).

ولمقياس ليكرت نوعين: **مقياس ليكرت الثلاثي** وله ثلاث درجات موافق، لا أدري، غير موافق، و**مقياس ليكرت الخماسي** يأخذ خمس درجات (5، 4، 3، 2، 1) موافق جدا، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما أو بالعكس حسب خيارات الرأي التي يحددها الباحث للمستجيب (الذي يملأ استمارة الاستبيان)، وتمثل هذه الأرقام مساحة من المقياس كنسبة مئوية.

للرقم 1 تكون 10 أقل من 20%.

للرقم 2 تكون 20 أقل من 40%.

للرقم 3 تكون 40 أقل من 60%.

للرقم 4 تكون 60 أقل من 80%.

للرقم 5 تكون 80 – 100%، ومنه يمكن الحكم على إجابات عينة الدراسة أما مقياس ليكرت الثلاثي: فإنه إذا كانت إحدى الاستجابات هي أحد ثلاث اختيارات مثلا (موافق، محايد، غير موافق) فإنه عندما تدخل القيم (الأوزان) كما هو موضح في الجدول الثاني:

الجدول رقم (03) يوضح درجات الموافقة وازرانها في مقياس ليكرت الثلاثي

درجة المواقفة	الوزن
غير موافق	1
محايد	2
موافق	3

ومن ثم يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح، ثم يحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط الحسابي، كما يلي:(أنظر إلى الموقع الإلكتروني : blige.comwww.awraq.79)مقاييس الاتجاهات ليكرت: يوم 2014/11/11على الساعة، 15:48 صباحا)

الجدول رقم (04) يوضح درجات المتوسط الحسابي ودرجة الموافقة في مقياس ليكرت الثلاثي

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
من 1 إلى 1.66	غير موافق
من 1.67 إلى 2.33	محايد
من 2.34 إلى 3	موافق

وهنا يجب الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى هذه المقاييس توجد مقاييس أخرى كمقياس جتمان ومقياس أدواردز وكلبارتيك.

وفي هذه الدراسة سنحاول استخدام مقياس ليكرت لأنه أكثر المقاييس استخداما في علم الاجتماع على حد اطلاعها.

وعليه يمكن تلخيص الخطوات التي يمر بها مقياس ليكرت كالتالي:

- انتقاء عدد كبير من العبارات والجمل بصورة مباشرة لها علاقة بموضوع الدراسة.
- اختزال هذه العبارات والجمل إلى عدد أصغر شرط أن تكون واضحة ومنتقاة في المعنى والشدة ومكملة لمفردات جمل و عبارات المقياس.
- إعطاء هذه العبارات لعينة الدراسة التي تمثل مجتمع البحث، وتجريبها على عينة اختباريه بوضع علامة أمام العبارات الموافقة لرأيهم واتجاهاهم بالإيجاب أو السلب. (إحسان محمد الحسن،1982: 136).
- تحديد مواقف المبحوثين من خلال إبداء ردود أفعالهم تجاه هذه العبارات بالموافقة أو عدم الموافقة أو الحياد، وقسم ليكرت العبارات إلى خمس فئات هي موافق بشدة، موافق، لا رأي لي، معارض، معارض بشدة.
- حساب درجة كل مبحوث بجمع درجة استجابته على كل العبارات في المقياس، على أن تكون أعلى درجة (5) للاتجاهات الايجابية وأقل وأدنى درجة (1) للاتجاهات السلبية.(بوساحة عزوز، مرجع سابق: 102،103).

وعليه فإنه في هذه الدراسة سيتم اختيار هذا القياس من خلال الاعتماد عليه في قياس اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في العمل السياسي مع إجراء تعديلات لتتناسب مع أهداف هذا البحث وعوامله الإجرائية.

2- طرق قياس الاتجاهات:

تشير البحوث والدراسات النفسية لوجود طرق عديدة لقياس الاتجاهات منها:

2-1 طرق تعتمد على التعبير اللفظي للفرد: وهي أكثر الطرقتقدما لاعتمادها على الاستفتاءات والحصول على الإجابات لعدد كبر من الأفراد في وقت وجيز.

2- 2 طرق تعتمد على الملاحظة، أو المراقبة البصرية السلوك الحركي للفرد:

فعملية ملاحظة السلوك الحركي للفرد تتطلب وقتا طويلا، وتستدعي الملاحظة في ظروف مختلفة كالحكم على اتجاه الفرد من خلال الملاحظة كذهابه إلى الجامعة أو تأدية الصلاة، أو ملاحظة شخص يتردد على نوع معين من المكتبات.

2- 3 طرق تعتمد على قياس التغيرات الانفعالية للفرد: أي دراسة ردود الشخصية الانفعالية على مجموعة من المؤثرات.

(أنظر إلى الموقع الإلكتروني:http://www.djelfa.infi/vb/showhradيوم 2014/09/17 على الساعة 11:45 صباحا)

وتوجد طريقتان لقياس الاتجاهات:

1- **الطريقة المباشرة:** وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي يتم توجيهها للشخص المراد قياس اتجاهاته وهي تشمل:

أ- إيجاد النسبة المئوية للإجابات المؤيدة والمعارضة، هذه الطريقة أهملت لعدم دقتها.

ب- استخدام سلالم الاتجاهات: ويوجد نوعان من السلالم هما:

- **السلالم القبلية:** كسلم المسافة الاجتماعية لبورجاردس، وهي سلالم سابقة على التجربة، لأن الباحث يحدد مسبقا العبارات الخاصة بالقبول أو الرفض وهنا قد لا يتفق الترتيب الذي يقترحه الباحث مع ترتيب المختبرون ومنه أوجد ثرستون السلالم المسامة بالسلالم النفسية الفيزيائية.

- **السلالم النفس فيزيائية:** يعمل السلم النفسفيزيائي على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** وضع اختبار على أساس تجريبي من خلال إجراء بحث على عينة محدودة، مع التحديد بدقة دلالة الاتجاهات المتضمنة في أسئلة السلم عند الأشخاص الذين نسألهم.

- **المرحلة الثانية:** هي تطبيق السلم بعد ضبطه على مجموعة من الأشخاص المقترح اختبارهم.(سهام إبراهيم كامل محمد، مرجع سابق: 15، 16).

2- **الطرق غير المباشرة:**

أ- **المقابلة الإكلينيكية:**

ب- **دراسة تواريخ الحياة:** دراسة التواريخ الذاتية للحياة دراسة مقارنة يوضح بعض الاتجاهات.

ت- **استخدام التكنيكات الاسقاطية:** وهي تمثل نوعا من الإدراك الداخلي للموضوع، حيث قدم بروشاسكي لطلاب أمريكيين صورا مستخرجة من الصحف بها مشاهد تتضمن صراعات اجتماعية كالبطالة والإضراب، وبحيث يكون مدلول الموقف متلبسا، وكان قد قاس مقدما اتجاهاتهم الاجتماعية، فظهر أن أوصاف الطلاب للصور الواحدة مختلفة أشد الاختلاف.

ث- الطريقة القائمة على دراسة سلوك الشخص في المواقف الواقعية: هدف هذه الطريقة هو استبعاد الأخطاء التي قد تنشأ من عدم الصراحة عند الأشخاص في إجاباتهم الشفوية.(المرجع نفسه: 16، 17).

خلاصة:

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أن الاتجاهات هي إحدى الآليات الرئيسية التي يكتسبها الأفراد خلال (مسار التنشئة الاجتماعية لهم، وكذلك من خلال ما يتعرض له من تجارب واحتكاك وتفاعل مع البيئة الاجتماعية، وقد تضمن هذا الفصل مسحا أدبيا لموضوع الاتجاهات من خلال عرض مفهومها ووظائفها وأنواعها، والاجتهادات النظرية التي قامت بتحليل موضوع الاتجاه وأهم التصنيفات التي قدمها الباحثين لطرق قياس الاتجاهات، وقد تم التوصل إلى أن اتجاه الأفراد نحو موضوع معين كاتجاههم نحو قضية سياسية أو اجتماعية بالرفض أو القبول ينعكس على سلوك الأفراد، وطبيعة السلوك (إيجابي، سلبي) وشدته قويا أو ضعيفا، فكلما كانت شدته مرتفعة كلما تجسد ذلك في سلوكه وقد يساهم في تعزيز الاتجاهات وتكوينها جملة من العوامل كالأسرة و المجتمع، جماعات الرفاق وغير ذلك، فقد حاولنا التعرض لبعض العناصر الخاصة بالاتجاهات رغم الموروث النظري الثري والواسع الذي تعرض لموضوع الاتجاهات.

والفصل الآتي سيتناول مفهوم أساسي في هذه الدراسة هو الجامعة و الطالب الجامعي.

الفصل الثالث

الجامعة والطالب الجامعي المسار والواقع

الفصل الثالث: الجامعة والطالب الجامعي المسار والواقع

تمهيد

أولا :ماهية الجامعة – مقاربة سوسيوتاريخية –

1 -الجامعة المفهوم، الأهمية والأهداف .

1- 1 مفهوم الجامعة .

1- 2 أهمية الجامعة وأهدافها.

2- الجامعة الوظائف والأركان.

2-1 وظائف الجامعة .

2-2 أركان الجامعة.

3- السياق التاريخي لتطور مؤسسة الجامعة.

3-1 الجامعات في الوطن العربي .

3-2 الجامعات في أسيا وأفريقيا.

3 -3 الجامعات في الغرب.

4- اتجاهات التنظير السوسيولوجية في دراسة مؤسسة الجامعة.

4- 1 الاتجاهات التقليدية لدراسة مؤسسة الجامعة .

4-2 الاتجاهات النظرية المعاصرة لدراسة مؤسسة الجامعة.

ثانيا :الجامعة الجزائرية مسارات التطور ومشكلاتها

1 –نشأة وتطور الجامعة الجزائرية .

2 –الخريطة التنظيمية والإدارية للجامعة الجزائرية.

3 – عوائق ومشكلات تواجه الجامعة الجزائرية.

ثالثا :الطالب الجامعي وخصائصه

1 – تعريف الطالب الجامعي .

2 – خصائص الطالب الجامعي .

3- عوائق ومشكلات تواجه الطالب الجامعي.

خلاصة

تمهيد:

إن الجامعة كإحدى مؤسسات التعليم في المجتمع الحديث، تحتل أهمية واسعة في دراسات وتحليلات العديد من المفكرين، إذ أنها مؤسسة اجتماعية تعليمية تعمل على تكوين وتدريب الطاقات البشرية من خلال توفير لها ما تحتاجه من آليات ووسائل وإمكانيات مادية وبيداغوجية، بحيث يساعدها ذلك في تحقيق الأهداف التي تصبو الجامعة ككل لتحقيقها وإرساء وظائفها بشكل فعال، ومنه العمل توثيق التواصل بين أفراد المجتمع ليصل إلى تجسيد النمو والازدهار، كما أن التعليم الجامعي يمثل قمة الهرم التعليمي لذلك تصبو الجزائر كغيرها من دول العالم إلى الرفع من مردودية هذا القطاع عن طريق زيادة عدد الجامعات والسعي لتوفير نخب وكوادر علمية محلية تشرف على تكوين أجيال مستقبلية تمتاز بالكفاءة النوعية والكون قادرة على الاعتماد على مورثها العلمي الأكاديمي للدفع بعجلة التنمية في البلاد لتواكب التطور العلمي والحضاري في البلدان المتقدمة، فالجامعة اليوم في عصر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية أصبحت تمثل المقياس الذي تقاس مدى تطور الدول وتقدمها وهذا بحسب نوعية الابتكارات والكفاءات الموجودة بها، وفي هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على هذه المؤسسة من خلال التعرض في مسار تاريخي سوسيولوجي لنشأة هذه المؤسسة والأهداف المرجوة منها والأهمية التي تحتلها في المجتمع، والأركان المؤسسة لها وغيرها من العناصر، ولأن موضوع الدراسة الحالية هو اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في العمل السياسي في الجزائر كان لزاما علينا التعرف على الجامعة الجزائرية مساراتها التطورية والهيكلية والعوائق التي تعترضها، والتعرف على ماهية الطالب الجامعي من حيث خصائصه ومشكلاته.

أولا: الجامعة مقاربة سوسيو تاريخية

1-الجامعة المفهوم، الأهمية والأهداف:

1-1 مفهوم الجامعة:

من خلال التفحص الدقيق لتاريخ الجامعة نجد أن مفهومها مفهوما مرنا، حيث أنه يتغير بحسب المجتمع الذي توجد فيه، بل إنها تختلف من عصر إلى عصر آخر وحتى داخل المجتمع الواحد.

يرى علماء التنظيم التربوي أنه لا يوجد تعريفا شاملا أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة، حيث كل مجتمع يشيد جامعته تبعا لما تمليه عليه مشاكله وطموحه وتوجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي عبارة عن مؤسسة للتكوين لا تضع أهدافها بمفردها، بل تتلقاها من المجتمع الذي يعد الأساس الذي باستطاعته أن يمدها بالحياة والمدلول والواقع، وبدراسة متأنية لمختلف الفروع والأنظمة حتى التجريدية منها. فالجامعة مؤسسة ذات طابع خاص تطمح للاستقلالية لتجسيد أهدافها في إنتاج المعرفة ونشرها. (فضيل دليو، الهاشمي لوكيا وآخرون: 78)

كما أن التعاريف التي تقدم لمفهوم الجامعة تأتي في غالبها تبعا للخلفية الأيدلوجية والعقائدية لصاحب التعريف، وسنحاول عرض بعض النماذج المقدمة من قبل بعض المفكرين لمفهوم الجامعة كالآتي:

يرى تالكوت بارسونز أنها ليست مكانا للتدريس أو الذي يطلق عليه بالتعليم العالي High Learning ، وإنما هي أيضا مجموعة متنوعة من الوظائف القيمة ولها وظائف أخرى مثل وظيفة البحث fonction research أو ما يسمى بتطوير وتقدم المعرفة. (رابح تركي، مرجع سابق: 73)

أما حسن شحاتة فيعرفها: بأنها معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته ومصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية وبعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب العربي، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الخلقية والوطنية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات العربية والأجنبية. (حسن شحاتة، 2001: 13)

في حين يعرفها عبد الفتاح أحمد جلال: أنها القيادة الفكرية والعلمية في المجتمع بما يتوافر لديها من كوادر مؤهلة تأهيلا علميا، وهي بين الخبرة ومعقل الفكر في شتى صوره وأصنافه ورائدة التطور والإبداع، وصاحبة المسؤولية في تنمية أهم ثروة بشرية يمتلكها المجتمع. (عبد الفتاح أحمد جلال، دون سنة:23)

واعتبرها إبراهيم عصمت مطاوع قمة الهرم التعليمي ليس لمجرد كونها آخر مراحل النظام التعليمي، بل لأنها تقوم بمهمة هامة في صياغة الشباب فكرا ووجدانا وفعلا و انتماء من خريجي الجامعات وتخلق قيادات المجتمع في مختلف المجالات العلمية والسياسية والإدارية والثقافية التي من خلالها يتابع المجتمع مسيرته.(رياض ستراك، 2004: 25)

مقابل هذا وصفها Ferdinand baisson "فرديناند باسو" بأنها: مؤسسة اجتماعية ضرورية هدفها ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة من أجل إعداد الأجيال الجديدة ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية.

أما " Ramon macia manso"رامون ماسيا مانسو "فإنه يعرف الجامعة على أنها مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين، تستعمل وسائل وتنسق بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما إلى معرفة عليا.(علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب، دون سنة: 15)

أما المشرع الجزائري فاعتبرها: " مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في نشر المعارف وإعدادها وتطويرها، وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، المرسوم رقم 83 _ 544 المؤرخ في 24 /09 / 1983 م)

وقد وضعها تحت وصاية الدولة وفي خدمة الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية المحددة من طرفها (فضيل دليو، الهاشمي لوكيا وآخرون، مرجع سابق: 80)

وتعرف الجامعة أيضا على أنها تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها من خلال هيئة التدريس والطلبة الباحثين في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا متوخية الارتقاء به في سبيل الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة، كما لا يمكن فهم الجامعة الحديثة ما لم نستطع فهم جوانب المعرفة الثلاثة.

لأن هذه الجوانب الثلاث تنعكس في ثلاث وظائف تؤديها الجامعة، فاكتساب المعرفة يشمل وظيفة البحث، ونقل المعرفة يتمثل في وظيفة التدريس وتطبيق المعرفة هو الخدمة العامة. (مصمودي زين الدين،2004:266)

ويحتوي التعليم العالي في البلدان العربية على ثلاثة أنماط أساسية وهي:

النمط الأول: المعاهد المتخصصة في مختلف الميادين، تكتمل بحصول الطالب على دبلوم يؤهله للعمل في المجتمع، تشمل تخصصات فنية كالصناعية، التجارية، إدارية، وصحية ومعلمين.

النمط الثاني: التعليم في الجامعات والكليات، وتدوم فيها الدراسة من أربع سنوات إلى ست سنوات تبعا لطبيعة الدراسة أو التخصص،ويحصل فيها الطالب على شهادة البكالوريوس أو الليسانس في مختلف التخصصات.

النمط الثالث: يتضمن الحصول على شهادة عليا تعقب التعليم الجامعي، وينال الطالب قي هذا النمط أي . الدراسات العليا- ثلاث أنواع من الشهادات هي: الدبلوم العالي، الماجستير والدكتوراه (رمزي أحمد عبد الحي،دون سنة: 99).

ومن خلال ما تم عرضه من تعار يف للجامعة يمكن لنا تحديد وتلخيص مفهوم الجامعة في الشكل التالي:

الشكل رقم(07): مخطط يوضح مفهوم الجامعة كنسق اجتماعي

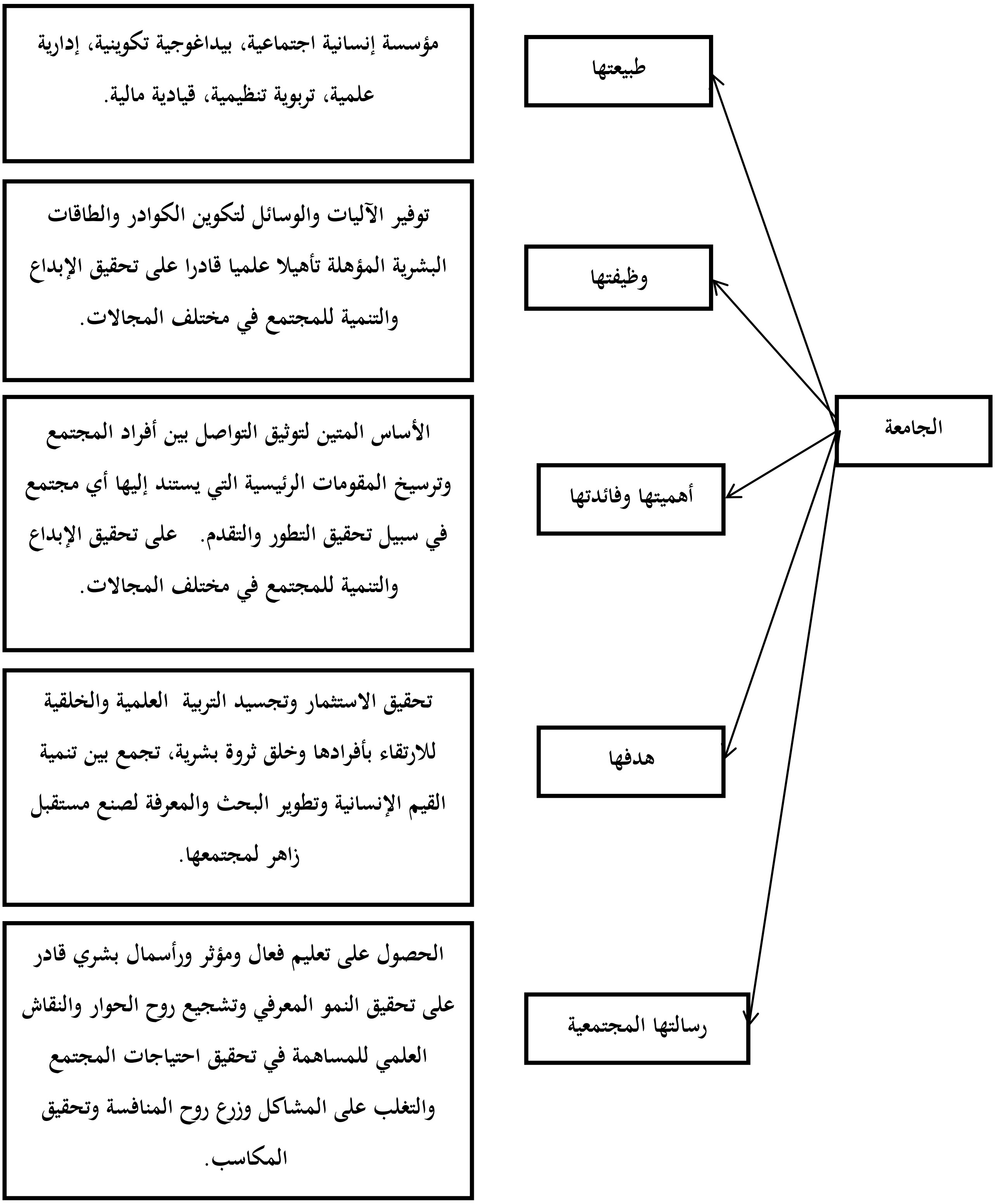

-إعداد شخصي -

1-2 أهمية الجامعة وأهدافها:

إن الجامعة باعتبارها فضاءا لصقل المواهب وإنتاج الطاقات البشرية المؤهلة،للدفع بعجلة التنمية والتقدم إلى الأفضل، كل هذا يمنحها أهمية بالغة، بحيث لا يحي المجتمع من دون وجودها،واستحالة تصور مجتمع في عصر العولمة والتكنولوجيا يفتقد لمؤسسات جامعية مع الاختلاف في المبنى والتنظيم لكن الأهمية والهدف واحد هو بناء تراث اجتماعي يشمل: إنسان مؤهل مدرب ومجتمع متطور ومزدهر وبتكامل هذه الثنائية أي: ثنائية فرد ومجتمع نحقق أمة واحدة متكاملة الوحدات (طاقات بشرية واعية و مؤهلة، نظام تعليمي ناجح وفعال وصولا إلى بناء مجتمع متكاملا حضاريا وعلميا.

كما أن التعليم بصفة عامة يكتسب قيمة عظمى في حياة الأمم وذلك لاتصاله بتكوين النفوس وبناء العقول، ومقابل هذا نجد أن التعليم الجامعي بدوره يكتسي هو أيضا تلك الأهمية البالغة،فالجامعة تمثل الأساس الرئيسي لتطوير أي مجتمع وفي مختلف القطاعات، فهي الركيزة الثابتة التي تستند عليها نهضة الأمم، وما يدل على هذه الأهمية الدور الفعال الذي قامت به الجامعات لتحقيق قدرا كبيرا من التنمية والتقدم على الصعيد العربي بصفة عامة، وما وصلت إليه هذه الأمم من تقدم نسبي في العصر الحديث، يرجع الفضل فيه إلى الجامعات وما بذلته من الجهود الكبيرة التي قامت بها الإطارات الفنية التي تم إعدادها وتأهيلها داخل هذه الجامعات.

ومع تضاعف حجم المعرفة وازدياد معدل نموها وتعاظم أهمية ومكانة الجامعة، إذ يظهر ذلك جليا في عنايتها بالبحث العلمي في مختلف فروع العلم والمعرفة، وبذل الجهود لإعداد الكفاءات البشرية المتخصصة على القطر، والعمل على نشر العلم وحفظ التراث الثقافي وتوارثه عبر الأجيال بالاعتماد على تعليم وتدريب أفراد المجتمع لا الاقتصار على الكتب والوثائق فقط.

فالجامعات اليوم لم تعد تقتصر على الدراسات النظرية وتطوير العلم من أجل العلم والوصول إلى حقائق علمية، بل اتسع نطاقها لتشمل الدراسات التطبيقية والفنون الإنتاجية، هذا ما يجعلها تكتسب أهمية في النهوض بالمجتمع وتطويره في شتى الجوانب، والمشاركة في حل مشاكله وتحقيق الرفاهية والرخاء لأبناء المجتمع.

وسبيل تحقيق الجامعة لأهميتها هو حاجتها لبناء علاقات طيبة وسليمة بمواقع العمل والإنتاج في المجتمع، وخلق قنوات اتصال فعالة تسمح بمرور تيارات متدفقة من التعاون بينهما لحل مشاكل المجتمع وتحقيق أهداف التقدم والتنمية، واعتماد فلسفة تربوية شاملة لجميع مراحل التعليم، والتسليم بحاجة الجامعة لاستقلال، والعمل على إرساء علاقات علمية سليمة بينها وبين الحكومة لتستطيع تحقيق أهدافها. (عبد العزيز الغريب صقر،مرجع سابق: 53،52)

1- 3 أهداف الجامعة:

كما أنه لا يمكن تصور هذه الأهمية البالغة للجامعة والدور والتنظيم الفعال الذي تقوم بهما دون وجود أهدافا تسعى لبلوغها، فتحديد الأهداف ووضوحها هو القاعدة الرئيسية لنجاح أي مؤسسة مهما كاتم طبيعتها، والهدف هو تعبيرا عن حاجات الأفراد ورغباتهم في الوصول إلى غايات محددة من خلال تفاعلهم واشتراكهم في تحقيقه.

فالأهداف هي النقطة الأساس للعمل المتقن البعيد عن العشوائية والارتجالية، حيث تسهم في تحديد بنية النظام التعليمي ومراحله وأنواعه، كما تحدد وسائل وأساليب برامج التعليم ورسم صورة الإنسان التي تهدف إلى إعداده

وتطويره كما أن الأهداف تساعد الأستاذ على تنظيم الموقف التعليمي وترشده أفضل الأساليب المساعدة في تطوير معرفة الطالب واختيار الوسائل واتخاذ الخطوات الموصلة للنتائج المتوقعة، **كما تسهم الأهداف في تحديد اتجاهات الطالب ونشاطاته وجهوده، وتوجيه عملية إعداد رأس المال البشري وفقا لحاجات المجتمع وفلسفته**.(هشام مريزق، فاطمة حسين الفقيه، 2008: 26)

فالجامعة كإحدى مؤسسات التعليم العالي لها من الأهداف ما يجعلها قمة الهرم التعليمي، حيث تنبع مختلف أهداف الجامعة من فلسفتها المستمدة بدورها من فلسفة المجتمع الموجودة فيه، فلكل مجتمع فلسفته الخاصة التي توجهه في الفكر والعمل وتبين له الأهداف والسياسات والوظائف المطلوبة إذ تقترح الخطوط الجديدة للنمو التنظيمي وحل التناقضات والصراعات التي يمكن أن تنشأ داخل العملية التعليمية. (سعيد التل وآخرون ،1997: 99).

ومادامت العملية التعليمية لا تتم من فراغ بل عليها العمل في مجتمع تتأثر به وتؤثر فيه، فمن الطبيعي أن تكون أهداف الجامعة _ أية جامعة _ نابعة من طبيعة المجتمع الذي أوجدت فيه، ومن غير الممكن وضع أهداف موحدة لكل الجامعات، بسبب أن لكل مجتمع أهدافا تخدمه، فما يخدم مجتمعا معينا قد يؤثر سلبا على مجتمع آخر، كما أن الأهداف تتغير من فترة زمنية إلى أخرى..... حيث أن أهداف الجامعة ترتبط بأيدلوجية المجتمع ومرحلته التاريخية والحضارية ومختلف ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لها صلة بما يعتنقه المجتمع والأفراد وبالمدى المتفاوت ومستوى التفاعل بين هذه العناصر. (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق: 55، 56)

وتحكم أهداف التعليم العالي أسس عديدة يمكن ذكرها على سبيل المثال لا الحصر كالآتي:

- **الشمول**: أي إحاطة الأهداف بكل المجالات التي يسعى التعليم العالي إلى تحقيقها.
- **التكامل**: حيث لا تكون هذه الأهداف متعارضة أي متناقضة بل تتكامل وتترابط الأهداف مع بعضها البعض.
- **الواقعية**: يقصد بهاقتراب الأهداف من الواقع.
- **المستقبلية**: أن تكون الأهدافمرنة تتوقع للمستقبل وتتنبأ بما هو آت.
- **القابلية للتطبيق**: أي تكون الأهداف قابلة للتطبيق على ارض الواقع لا شعارات نظرية مثالية. (هشام مريزق، فاطمة حسين الفقيه، مرجع سابق: 27،26)

وأهداف الجامعة لا تخرج عن نطاق توفير الأفضل للطالب والمجتمع ككل. وفيما يأتي بعض هذه الأهداف التي حددتها لجنة كارنيجي للتعليم العالي:

– إتاحة الفرص التعليمية للطلاب وتوفير بيئة تعليمية لمساعدة الطلاب على النمو والتكيف.

– تطوير وتنمية المعرفة وقدرات الأفراد في المجتمع.

– تزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء،وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة للمساهمة في بناء المجتمع وخدمة الإنسانية.

– نقد المعرفة عن طريق الدراسات التحليلية الناقدة في ضوء النظريات الحديثة وفلسفة المجتمع. (حسن شحاتة، مرجع سابق: 13)

– إكساب الطلاب طرق التفكير العلمي، من خلال تكوينهم تكوينا سليما وإكسابهم مرونة فكرية ونظرة موضوعية للأشياء وحبا للعلم مما يجعلهم يقبلون التطور والتجديد.

– إنشاء مدارس علمية ناجحة تستفيد من البحوث المقدمة في الجامعات للتصدي لمشكلات المجتمع، والدفع بحركة التنمية للأفضل.

– توثيق الصلة بين الجامعة والمجتمع، فالجامعة هي الأمة في طريق التعليم وعليها تلبية حاجات المجتمع والعمل على أن يكون التخصص الدقيق في الدراسات العليا. (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق: 56، 57)

– السعي إلى تحقيق التطبيع الاجتماعي والثقافي لأفرادها، مما يحقق لهم التكامل في شخصياتهم وتنمية الوعي الذي يساعدهم على تحقيق التوافق مع ذ واتهم، والمحيطين بهم ومنه المساهمة الإيجابية في البناء الحضري للمجتمع.

– الإعداد لتخصصات مستقبلية تفرضها تطورات العلم، ومطالب المجتمع المستقبلية. (حسن شحاتة، مرجع سابق:13،14)

وإذا ما حاولنا إسقاط هذه الأهداف على الجامعة الجزائرية نجد أنها في الغالب نفسها التي أكدت عليها النصوص التي تناولت موضوع الجامعة الجزائرية، ويمكن تحديد البعض من هذه الأهداف التي تحاول الجامعة الجزائرية تحقيقها،حيث نجد إصلاحات 1971 للتعليم العالي تؤكد ضرورة ربط التعليم العالي بالحقائق الوطنية، وضرورة خدمة هذه الأهداف للمجتمع. (لحسن بوعبد الله، محمد مقداد، 1998: 17) كما يأتي:

– إعداد الإطارات الكفأة القادرة على مواجهة متطلبات المجتمع الراهنة والمستقبلية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، من خلال وضع أهداف واضحة لعملية التكوين والبحث بالجامعة،شرط اشتمالها على الواقعية واقترانها ببيئة الطالب والأستاذ والموظف المستمدة من القيم الثقافية والاجتماعية للمجتمع.

– توفير العدالة في فرص التعليم الجامعي لكل الطلاب الذين أنهوا التعليم الثانوي.

– دعم وتعزيز عمليات الإبداع العقلي والفني.

– تقويم المجتمع بهدف تجديده عن طريق تنمية الفكر الناقد لدى الطلاب ومنح الفرص أمام النابغين للدراسات العليا في التخصصات العلمية.

– تشجيع البحث العلمي الذي يسهم في التقدم العلمي. (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق: 58،59)

كما نجد التعليم الجامعي يسعى إلى إعداد كفاءات متخصصة في مجالات المعرفة والمهن المختلفة في شتى المجالات العلمية والأدبية والفنية والمهنية.....، حيث لابد للجامعة أن تدرك حاجة المجتمع لمثل هذه الكفاءات والقوى البشرية العاملة في مجالات المعرفة والمهن المختلفة (سعيد التل وآخرون، مرجع سابق: 134)

– تطوير الاتجاهات والمعارف والمهارات من أجل استمرار التعلم، وحتى يستطيع الإنسان أن يعمل بكفاءة وقادرا على اتخاذ القرارات السليمة،فعليه بتطوير ما يكتسبه من معارف ومفاهيم ومهارات وعادات وقيم واتجاهات، معتمدا على قدراته ومهاراته الذاتية ليستمر التعليم.

– تطوير الالتزام بالديمقراطية: حيث تشكل الديمقراطية بمبادئها وأخلاقياتها وممارستها ومؤسساتها من أساسيات وأهداف التعليم في الجامعة، حيث أن ديمقراطية التعليم تقوم على الديمقراطية الاجتماعية التي تعمل على توفير فرص

التعليم المتكافئة لأصحاب القدرات والاستعدادات، فمكانة الإنسان الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا المعاصر مرهونة بنوعية التعليم ومستواه، كما تساهم ديمقراطية التعليم في تعزيز المساواة والتقليل من الفوارق الاجتماعية والثقافية بين أفراد المجتمع، هذا ما يضمن التفاهم والثقة بين المواطنين ويسحق الأحقاد والأضغان.

حيث أن الديمقراطية هدفا من أهداف الجامعة، فالجامعة تعمل على توفير الفرص والمواقف لتدريب الطلاب على السلوك الديمقراطي... وتحقيق لرسالتها متوقفا على توفيرها المناخ الذي يسمح بالحوار والنقاش والتفكير الحر والاجتهاد وسيادة إرادة الجامعة ورغبتها. (المرجع نفسه: 140، 143)

وعليه يمكن إجمال أهداف التعليم الجامعي في مختلف المجتمعات في النقاط التالية:

- خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا وترقية الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية.
- ضمان التكوين الكمي والنوعي للإطارات ما يسمح لها بمواجهة التحديات التي تواجه الوطن.
- تكريس مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أبناء الوطن الواحد.

ولا تستطيع الجامعة تحقيق أهدافها بمعزل عما يدور حولها، فالأهداف مرتبطة بمدى نجاعة ومرد ودية أداء الجامعة لوظيفتيها، ورغم التطورات التي شهد تها الجامعة الجزائرية، إلا أن هذه الأهداف بقيت كما هي، فقد أكد عليها دستور 1996، ووزير التعليم آنذاك في قوله:

" الأمر لا يتعلق بضرورة إيجاد أهداف أو مهام جديدة للتعليم بقدر ما يرتبط بضرورة ضبط وتجديد الأهداف القديمة، بما يجعلها أكثر تلائما وتماشيا مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وإذا اعتبرنا الأهداف ضرورية لكل مجالات التسيير في المؤسسات الجامعية: فإن نجاحها إنما يتوقف على الإداريين المكلفين بالسهر على تحقيقها، وعلى الأساتذة الذين يمثلون القوة الأساسية للإنتاج وعلى الطلبة الذين يمثلون نقطة تطبيق أهداف المؤسسة الجامعية فحسنتسيير الجامعة يؤدي بالضرورة إلى تحقيق كل هذه الأهداف في إطار تنظيم جيد."(الموقع الإلكتروني: http:// www.wikepidia.comيوم 2014/12/11 على الساعة 23 :13مساءا)

وعموما يمكن القول أن معظم هذه الأهداف قد أكدت عليها لجنة كارنيجي للتعليم العالي الذي سبق ذكرها،كما أن هذه الأهداف تقوم جل الجامعات العربية والجزائرية بالعمل على تحقيق بعضها، في حين يبقى البعض الآخر أمنيات تطمح إلى تجسيدها، وهذا مرهونا بالعمل على توفير إمكانيات مادية ونخب قيادية وكفاءة تنظيمية وحرية أكاديمية قادرة على تجاوز الصراعات والإختلالات الداخلية فيما بينها، والتفكير في الشأن المجتمعي لأفرادها. ما يضمن لها تجاوز التحديات والتغلب على المشكلات التي تعيقها لمواصلة مسارها المجتمعي في التنمية ومحاولة المزاوجة بين ما هو نظري أكاديمي وما هو واقعي مجتمعي. والشكل التالي يوضح أهداف الجامعة:

الشكل رقم (08) مخطط يوضح أهداف الجامعة

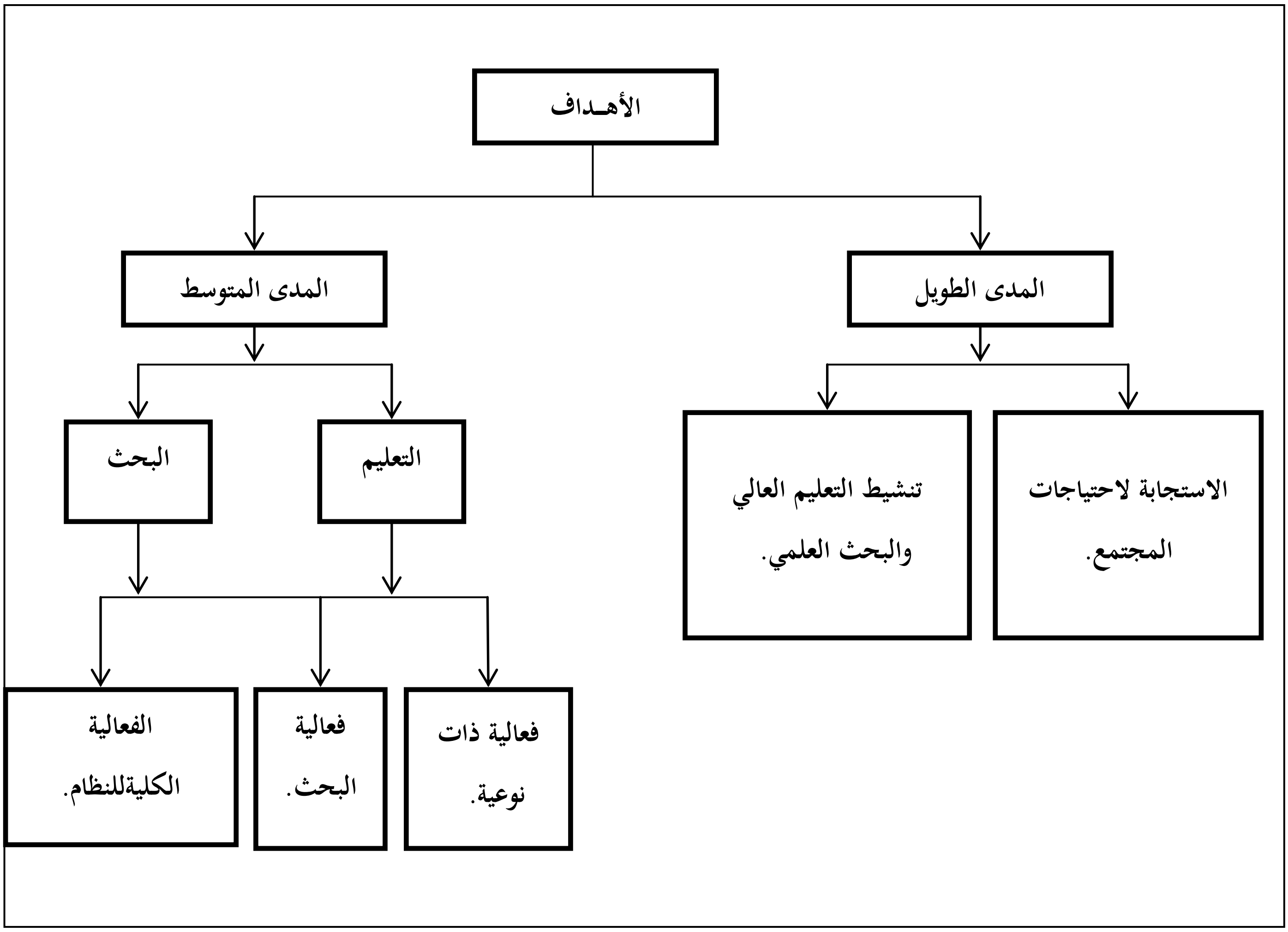

المصدر:(لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد، مرجع سابق: 22)

2- الجامعة الوظائف والأركان:

2-1 وظائف الجامعة:

تعتبر الجامعة مركز لإشعاع الفكري والمعرفي ومنبعا لتطوير وتنمية الملكات والمهارات العلمية والمهنية، إذ أنها القاعدة الرئيسية للتنمية الوطنية... فهي مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي توجد فيه، باعتبارها من صنع هذا المجتمع من جهة وأداته في إنتاج القيادات الفنية والفكرية والمهنية، ونشأت في العصر الحديث لحاجة المجتمع المعاصر لها بهدف توفير الكوادر المؤهلة لإدارة مختلف المؤسسات، بحيث تختلف رسالتها من مجتمع إلى آخر وتتغير وظائفها بتغير وتطور المجتمع علميا وتكنولوجيا.حيث كانت تتمحور مهمتها ولعصور عديدة هي المحافظة على المعرفة ونقلها وتوارثها جيلا بعد جيل ولم يكن من وظائفها البحث العلمي بمفهومه الحديث الذي يسعى لنمو المعرفة وتطويرها، حيث مثل هذه الوظائف لم توجد إلا في أوائل القرن التاسع عشر مع إنشاء جامعة هومليت homlite في برلين. (فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق: 92،91)

ويذهب محمد منير مرسي إلى القول أنه يكاد يكون هناك شبه إجماع إلى أن الوظائف الرئيسية للجامعة المعاصرة تندرج ضمن ثلاث عناوين أساسية:

1- إعداد القوى البشرية

2- البحث العلمي

3- التنشيط الثقافي والفكري العام

2-1-1-وظيفةإعداد القوى البشرية: ارتبطت هذه الوظيفة بالتعليم الجامعي منذ نشأته في العصور الوسطى للإعداد للمهن المختلفة في الآداب والقانون والطب واللاهوت، وبعدها تطورت التخصصات الجامعية مع تطور العلوم وإيجاد تخصصات جديدة. ففي القرن التاسع عشر اهتمت بالإعداد لمهنة التدريس ولم يعد هناك مجالا للهواة من المثقفين، وإلى غاية القرن العشرين مع ظهور منظمات دولية اهتمت الجامعات بدراسة العلاقات السياسية الدولية والاقتصاديات الدولية، ومع التطور العلمي أصبحت الجامعات تتجه نحو التخصص الدقيق الذي تفرضه حاجات المجتمع. (محمد منير مرسي، 2002: 22،23)

ووظيفة إعداد القوى البشرية من القضايا المهمة الواجبة على الجامعة كونها المكلفة بتزويد الإنسان بالمعارف والمعلومات والمهارات والمبادئ التي تدعم قدرته على العمل والإنتاج، والوسيلة التي تمنح له الطرق العلمية والعملية والأساليب المتطورة في الأداء الأمثل، كما تعمل على صقل قدراته وتشكيل سلوكه لتكون له فرصة النظر في مسلكه الوظيفي والاجتماعي. (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق: 59،60)

كما أنه يمكن اعتبار أن من أهم وظائف الجامعة في ظل إعداد القوى البشرية بأنها مؤسسة إنتاجية نظرا لما تنتجه من الكفاءات والعقول المفكرة والقيادات، والاستثمار في رأسمال البشري بما يوفر لهم تحمل المسؤولية في قيادة المجتمع وتنميته. حيث تساهم في تنمية اقتصاد المجتمع واستخدام موارده وتنشيط مؤسساته الصناعية بما توفره من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الإنتاج.

ومن هنا يتضح أن الجامعة من أهم ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية والرخاء للمجتمع الذي تخدمه. (محمد منير مرسي، مرجع سابق: 24، 25)

2-1-2وظيفة البحث العلمي: إن البحث العلمي من الركائز الأساسية التي تقوم عليها عملية التعليم الجامعي المعاصر،وإحدى الوظائف الثلاث له، فمن طريق البحث العلمي يمكن أن تسهم الجامعات في تشخيص المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية والكشف عنها واقتراح الحلول العلمية المناسبة لها، ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتطوير الحياة في المجتمعات التي توجد فيها الجامعات. ومساندة المجتمعات الخارجة عن حدودها القومية التي هي في حاجة إلى خبرتها المتخصصة في ميدان التنمية. (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق: 61)

ولا يمكن لأي جامعة بالمعنى الحديث أن تؤدي دورها إذا هي أهملت البحث العلمي ولم تعطه حقه، ومن الواجب أن يمتلك أساتذتها وطلابها اتجاهات قوية نحو الاهتمام بالبحوث العلمية وتقدمها وتدريب المشتغلين به.

ونجاح هذه الوظيفة يستلزم من الجامعة أن تهيئ المناخ العلمي للبحث بما يتطلبه من معدات وأجهزة وكتب ومراجع ومصادر علمية، وتوفر استخدام كل ذلك بالنسبة للأساتذة والطلاب على حد سواء. وبهذا تعمل الجامعة على التنمية الذاتية والتدريب الذاتي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين الذين تعدهم الجامعة.....

ويجب أن تتركز البحوث على المشكلات العاجلة التي تفرضها مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل التعليم الجامعي ينزل من أبراجه العالية ليهتم إلى جانب البحوث العلمية الأكاديمية بالبحوث الميدانية والتطبيقية (محمد منير مرسي، مرجع سابق: 28)

حيث يصبح التعليم الجامعي منشطا للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. ومن الواجب أن تكون البحوث والدراسات العليا التي تقام بالجامعات أن تستهدف تنشيط نوعين من البحوث:

أ-البحوث والدراسات الأساسية المسماة بالبحوث الأكاديمية أو النظرية تكون من أجل نمو المعرفة وتقدمها.

ب- البحوث والدراسات التطبيقية: تكون بالتنسيق بين الجامعة وبين المؤسسات الصناعية والتجارية والتربوية على المستوى القومي والإقليمي. (المرجع نفسه: 28، 29)

ولتحقق الجامعة هذه الوظيفة لابد لها من الاستقلال الفكري الذي يوفر للباحثين حرية اختيار الموضوعات التي يبحثونها والمشكلات التي يعالجونها ووجهات النظر التي يتعرضون له،حيث أنه دون استقلال إداري الذي يسهل عليها الحصول على المراجع والأجهزة والمعدات وما يلزم البحث العلمي، ودون استقلال مالي الذي يوفر للجامعة موارد مالية تتيح لها توفير هذا المناخ العلمي من الصعب أن ننجح في أداء هذه المهمة بنجاح. (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق: 62)

2-1-3<u>وظيفة التنشيط الثقافي والفكري العام</u>: فالجامعة مصدرا للإشعاع الثقافي في المجتمع وتسعى للتعرف على مشكلاته ومحاولة معالجتها، والتنشيط الثقافي والفكري على المستوى الخارجي وعلى مستوى المجتمع الطلابي عن طريق الجوانب الآتية:

- **تثقيف الطلاب**: من خلال توجيه الطلاب خلقيا ومعنويا وتوجيههم اجتماعيا وفكريا،فدورها هو تربية متكاملة دينيا وخلقيا، من خلال توفير فرص للشباب لممارسة الديمقراطية والحوار البناء والقيام بالأنشطة الثقافية و الاجتماعية والعمل على توثيق علاقاتهم مع المنظمات الطلابية الجامعية في العالم، من خلال زيارة شعوب العالم والتعرف عليها. فالطالب يكتسب من الجامعة المفاهيم السليمة والسلوك الأمثل، ويعد الأساتذة القدوة الحسنة للطلاب في السلوك الخلقي والاجتماعي.

- **تثقيف المجتمع**: هذا من خلال إعداد برنامجا ثقافيا للمجتمع تعالج فيه قضايا اجتماعية،وإعداد برنامجا للمحاضرات خاصة بأفراد المجتمع وبمساعدة وسائل الإعلام المختلفة واستضافة العلماء والأساتذة من الجامعات الأخرى. وتذويب الفوارق الطبقية والحراك الاجتماعي من خلال دورها التربوي في تغيير الأصول الاجتماعية للطلاب، وعلى الجامعة إنشاء مراكز للتعليم المفتوح للطلاب غير النظاميين للاكتساب العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية، ويستلزم على الجامعات أن تستجيب للاحتياجات المجتمع، مما يسهل عليه تنشيط بيئته الاجتماعية والارتفاع بمستواه الفكري والثقافي. (محمد منير مرسي، مرجع سابق: 29، 30)

والوظائف الثلاث للجامعة السابقة الذكر هي وظائف تكمل بعضها البعض حيث أن التدريس الناجح يعتمد على البحث العلمي، وكلا من التدريس والبحث العلمي يساعدان الجامعة على أداء دورها الفعال في تشجيع

الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية... والرقي بالإنسان والمجتمع ككل. (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق: 63)

وللجامعة وظائف أخرى يمكن إجمالها كالآتي:

- المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع، وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات الغير مقبولة.
- توفير البيئة التي تساعد الطلاب على تنمية معلوماتهم التخصصية والثقافية العامة والكشف عن ميولهم وقدراتهم العقلية واتجاهاتهم الروحية والاجتماعية.
- الإسهام في إثراء الثقافة المحلية وتنشيطها وتطويرها.
- تحقيق التعاون العالمي من خلال التعليم والتدريس والتدريب وما تقدمه من معارف ودراسات لطلابها من مختلف الأمم.
- تجسيد الديمقراطية الصحيحة: فالتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل ويوفر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يعتبر من أساسيات العدالة الاجتماعية. (رمزي أحمد عبد الحي، مرجع سابق: 100)
- المساهمة في نشر المعارف وإعدادها وتطويرها، وتلقين الطلاب منافع البحث من خلال العمل على تحسين المستوى، وتجديد المعلومات والتكوين الدائم والقيام بنشر الدراسات ونتائج البحث. (عبد الله بوخلخال،1997: 20)

وقد أضحت الجامعات في الوقت الحاضر تؤدي وظيفة مزدوجة تتمثل في التعليم وإعداد المتخصصين في المهن العالية الذين يحتاجهم المجتمع، وهذا لن يتأتى إلا بتوفير المناخ المناسب للقيام بالبحث العلمي وتوفير الخدمات العامة للمجتمع. (فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق: 92)،ولتقوم الجامعة بأداء وظائفها عليها أن تتوفر على ثلاث عناصر أساسية: الأستاذ، الطالب، الهيكل التنظيمي التي تعد الأركان الأساسية المكونة لهذه المؤسسة التربوية الأكاديمية.

وسنحاول صياغة الوظائف الثلاث المناطة إلى الجامعة في الجدول الآتي:

الجدولرقم (05)يوضح أهم وظائف الجامعة

وظائف الجامعة	**الوظيفة العلمية**	تزويد الطلاب والباحثين بالمعارف والخبرات العلمية والعملية، وإعدادهم وتدريبهم على البحث العلمي الناجح بشقيه(النظري والتطبيقي)لمواجهة التحديات واجتياز العراقيل للتنمية والتطور العلمي وتحقيق الأفضل للمجتمع.
	الوظيفة التربوية البيداغوجية	العمل على إرشاد وتوجيه الشباب نحو تطوير معارفهم وخبراتهم، من خلال تشكيل اتجاهاتهم وسلوكهم نحو التخطيط الأمثل لتطوير المجتمع وتعديل سلوكا تهم السلبية بتوفير لهم الفضاء الملائم لإظهار إبداعاتهم وممارسة ديمقراطية الحوار البناء وتوفير الوسائل اللازمة للمساهمة في بناء الوطن.
	الوظيفة الاقتصادية	الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توجيههم بعد التخرج إلى ميدان الشغل والمؤسسات الإنتاجية التي تحتاج إلى هذه الكفاءات لتطوير وسائل العمل والإنتاج وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
	الوظيفة المجتمعية	المساهمة في تعزيز صلتها بمختلف مؤسسات المجتمع الاقتصادية والسياسية، الثقافية والاجتماعية، الدينية وتوثيقها وذلك توفير المناخ المناسب بما فيه توفير المعدات والأجهزة، والمراكز العلمية للتدريب على العمل الجماعي والتواصل بينهما لمعالجة المشكلات الاجتماعية، وهذا بمساعدة الكفاءات الجامعية مما يحقق التنمية الاجتماعية والارتقاء بالمستوى الفكري والثقافي لكافة أفراد المجتمع.

(إعداد شخصي)

وهذه الوظائف يرتبط تجسيدها على أرض الواقع بالأركان الثلاث التالية:

الشكل رقم(09): مخطط يوضح الأركان الأساسية للجامعة

(إعداد شخصي)

2-2 أركان الجامعة:

من التعاريف المقدمة للجامعة هي: أنها عبارة عن مؤسسة أو هيئة يشارك في تنظيمها وتوجيهها وتصريف أمورها الأساتذة والطلاب والإداريون والسعي من خلال التفاعل هذه الأركان لأجل نشر المعرفة وتنميتها ونقدها وتشجيع الطاقات المبدعة. وهنا نجد أنه من بين الفئات أو الأركان الأساسية لمؤسسة الجامعة: **الأستاذ الجامعي، الطالب،والإداريون ليضمون الإداري والتنظيمي**، وكذلك المناهج و المقررات الدراسية، فالجامعة مجتمع مصغر يضم عددا من الفاعلين.

2-2- 1الأستاذ (هيئة التدريس):

يعتبر أعضاء هيئة التدريس المحور الأساسي للجامعة، والعامل الرئيسي في نجاحها وفي تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت، فلا يمكن قيام جامعة بدون أساتذة ينفذون برامجهم الأكاديمية، ويتكلفون بأداء وظائفها المختلفة، حيث يضطلعون بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، (فاتح باي، 2014/ 2015: 58).

فالأستاذ الجامعي هو حجز الزاوية في العملية التربوية، وهذا من خلاله أنه يعمل على السير الحسن للعملية البيداغوجية في الجامعة، إذ أن مهمته لم تعد محصورة في التدريس ونقل المعرفة وتلقيها بل أصبح موجها لمختلف النشاطات المساعدة على اكتساب المعرفة والمهارات لدى الطلاب ويحظى الأستاذ الجامعي بمهام موكلة إليه على مدار السنة كالتدريس، الإشراف على مذكرات التخرج أو البحوث أو التدريبات الميدانية، وكذا حضور الاجتماعات البيداغوجية والإدارية. (فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق: 93).

والمسؤولية الرئيسية للأستاذ تمتثل في الأداء الكلي لوظائفه الجامعية كونه أستاذ باحثا ولهذا يتطلب منه:

أ- أن يكون جاهزا لتأدية مهام وظيفته وحاضرا بالجامعة لأدائها.

ب- توجيه نشاطات بحثه نحو أعمال من شأنها إثراء تعليمه والمساهمة في تقدم أبحاثه والمشاركة في تألقه العلمي بصفته طارا جامعيا.

ت- المساهمة في احترام الحريات الأكاديمية لأعضاء الأسرة الجامعية والترحيب بالمقابلة النزيهة بين مختلف وجهات النظر.

ث- كما يمتنع عن استغلال السلطة التي تمنحها له وظيفته أن يكون لديه تقدير موضوعي قدر الإمكان لمهارات الطلبة.

ج- يجب أن يتطابق التعليم والدراسة والبحث مع المعايير الأخلاقية والمهنية، بحيث أن هذه المهام تتنافى مع أي شكل من أشكال الدعامة.

ح- يتعين على الأستاذ أن يقدم تعليما ناجعا حسب الإمكانيات الموضوعة تحت تصرفه من قبل الجامعة، في إطار من العدل والإنصاف اتجاه كل الطلبة والطالبات دون تمييز والعمل على تشجيع تبادل الأفكار بينهم وإرشادهم وخدمتهم. (الموقع الالكتروني: www.univ.guelma، مشروع ميثاق أخلاقيات الجامعة 2009 يوم: 14/ 08/ 2015 على الساعة 11:00 صباحا).

فالأستاذ الجامعي هو الذي يدرب طلابه على استخدام الآلة العلمية، ويعمل على مساعدة طلابه لتحقيق نموهم الذاتي الذي يصل إلى أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة.

إذن المؤسسة الجامعية تحتاج لأداء وظيفتها إلى هيئة التدريس بمختلف فئاتها، فهي تصنع الخبرة من خلال الجمع بين الهيكل الإداري والتشريعات، واللقاءات في المخابر والمدرجات التي تتم بين المدرسين الباحثين وطلابهم، حيث أن هذا التفاعل بين هذه العناصر يؤدي إلى اكتشاف المناهج الأمثل لاستخدام المعلومات وتمثيلها وإعادة صياغتها وتطويرها وفق معطيات الواقع الوطني. (فضيل دليو و آخرون، مرجع سابق: 94، 95).

ووفقا لما سبق على أعضاء هيئة التدريس بدءا من الأستاذ الجامعي أن يحترموا أفكار وجهود طلابه في مجال مادته التخصصية، أو في أي مناقشات حرة تتم بينهم داخل الأسر الطلابية أو من خلال الندوات واللقاءات الثقافية، كما أنه يتطلب منهم إدراك متطلبات الطلاب الفكرية واحتياجاتهم العقلية والنفسية والأخلاقية ليسهل عليه إيجاد السبل التي تساعدهم على تنمية تفكيرهم مع الاهتمام الدائم بتصحيح كافة الأفكار والتوجهات التي قد تصل إلى عقولهم عبر القنوات الأخرى للاتصال الاجتماعي. وحتى يتاح للأستاذ الجامعي توفير هذا الجو العلمي لابد من أنه يحتاج إلى منحه الحرية لتجسيد كل ما مطلوب وهي نوعين يجب أن تعطى لهيئة التدريس:

أ-الحرية الأكاديمية: هي غياب (أو الحماية من) القيود والضغوط التي يمكن أن تفرضها السلطات السياسية أو الإدارية أو الدينية وغيرها من السلطات-**خارج الجامعة أو داخلها**- التي تسعى لبث الخوف والقلق في نفوس العاملين في الجامعة من أساتذة وباحثين، بحيث تمنعهم من الدراسة أو البحث بحرية في أي موضوع يثير اهتمامهم أو مناقشته أو تدريسه أو نشر أية نتائج يتوصلون إليها.

ب – الحرية المدنية: تلك الحرية المستمدة من المبادئ الأساسية والاجتماعية، بحيث يتمتع بالحريات المدنية والحقوق كمواطن عليه، وواجبات فوقية دستورية يؤديها وله حقوق يحصل عليها. (وفاء محمد البرعي، شبل بدران، مرجع سابق: 303).

2 –2– 2 الطالب:

يعرف بأنه ذلك الشخص الذي سمحت له كفاءته العلمية بالانتقال من المرحلة الثانوية بشقيها العام والتقني إلى الجامعة وفقا لتخصصه الفرعي بواسطة شهادة أو ديبلوم يؤهله لذلك، وهو أحد العناصر الفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي، ويمثل عدد الغالبة في المؤسسة الجامعية. (فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق: 95). ويتفق الكثير من الباحثين أن تحضير الطلبة في كل إصلاح يعتبر ضروري ذلك لأن مشاركتهم في البرامج العلمية والعملية تقنية أو تعليمية تساعدهم في تكوينهم وتحضيرهم لمسؤوليات تقنية واقتصادية وسياسية، بحيث يصبح يفكرون ويحللون ويقيمون طرق التسيير في المؤسسة، لذا عليهم تسيير الطلبة على نظام بيداغوجي مطابقا لحاجاتهم،ويشجع الاتصال على الواقع المبرمج وجهاز يدعم المسؤولية والاختيار ومعرفة الطالب لردود أفعاله واتجاهاته حول كل ما تعلمه، وكيف تم تحضيره للتعامل مع الواقع الاجتماعي كلها عوامل تمكنه من مواجهة هذا الواقع. (الموقع الالكتروني:http://www.wikibidia.org يوم 312015/01على الساعة14:00. مساءا)

فالطالب بعد تخرجه يسعى لتطبيق ما اكتسبه من مهارات ومعارف ليطبقها في حياته العملية المهنية، فهو يعمل على خدمة مجتمعه بفضل ما حصل عليه من رصيد علمي ومعرفي، ولتفعيل هذا الطالب تعمل الجامعة على:

- الاهتمام بتشجيع الأنشطة الطلابية الثقافية والاجتماعية، بما يحقق الأهداف المنشودة منها، ومساعدة الطلاب على التعبير على أراءهم وتنمية إمكاناتهم وقدرتهم، بما يجعل النشاط الطلابي جزءا أساسيا لا يتجزأ من النشاط الجامعي ككل.
- الاهتمام بالتنمية الثقافية لطلاب الجامعة، من خلال مقررات ثقافية عامة تهدف إلى توعيتهم، بالواقع والمأمول من جهود التنمية التي يشهدها المجتمع.
- الاهتمام بإنشاء القنوات التي تربط الطالب بالأستاذ الجامعي، حتى تحقق للطلبة فرص الاستفادة من خبرات الأستاذة وتوجيهاتهم وإرشاداتهم. (فاتح باي، مرجع سابق: 55).

2 –2– 3–الهيكل الإداري والتنظيمي:

هي تلك المكونات البشرية المتكاملة والمتناسقة النشاطات الإدارية والتنظيمية، وفقا للنظام الهيكلي العام والوظيفي، التي تدبر وتسير المؤسسة الجامعية وتسعى من خلال مخرجاتها إلى الغايات التي أنشئت من اجلها. (فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق: 96).

ويمثل الإداريون المحور والمحرك لسائر عمليات العمل الإداري منهجا وأسلوبا وتسهر على السير الحسن لمختلف الأنشطة الإدارية كالتخطيط والتوجيه والتنسيق و الرقابة، وفقا للنظام الهيكلي العام والوظيفي الذي يدير تسيير المؤسسة الجامعية.... ومن أهم العوامل في المؤسسة الجامعية هو تكوين الإطار الإداري المتخصص وبناء الهيكل

التنظيمي بدون الإخلال بالوحدة العضوية بين الجهازين الإداري التنظيمي والتربوي اللذان يساهمان معا ولكن بطرق مختلفة في تحسين المردود ورفع الإنتاجية في المؤسسة الجامعية. (بططاش راضية، 2006/ 2007: 40).

وفي الدولة الحديثة تسعى الجامعة لدعم جهازها التنظيمي بإداريين يتميزون بالخصائص الآتية:

أ- الإلمام بشؤون التسيير والمعرفة بطبيعة العمل في المعاهد والكليات والخبرة الفنية في كل ما يتعلق بالجوانب المادية والتنظيمية، والقدرة على معالجة المشكلات المادية التي تعترض الأساتذة والطلاب.

ب - إن الجامعات أصبحت مكتظة بالآلاف من الطلاب والمدرسين، فتجديد الجهاز الإداري وتدعيمه وتدريبه مجالا للمبادرة أصبح ضروريا.

ج- أن يعمل الإداريون الخاصون بالتعليم العالي، وفق نظام يصلهم مباشرة بالأجهزة الأخرى المشتركة في العملية التعليمية. (فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق: 96).

2 -2-4المناهج والمقررات الدراسية:

تعتبر المناهج والمقررات الدراسية من الركائز الرئيسية حتى تحقق الجامعة أهدافها، حيث أنه ما يلاحظ ونحن في القرن الواحد والعشرين أنه مازالت جامعتنا تعتمد على مناهج ومقررات دراسية تقليدية تحتل فيها الدراسات النظرية والإنسانية المرتبة الأولى، مع ضعف الارتباط بين المناهج والواقع الاجتماعي ويمكن إجمال هذه الاعتمادات في النقاط التالية:

أ- مازال الأستاذ الجامعي هو الذي يقوم في الغالب بوضع البرامج التدريسية وباءها وتطويرها.

ب- مازالت المناهج مستوردة من الدول الغربية وتصبح بذلك غريبة عن المجتمع وبعيدة عن حاجاته.

ت- فقدان التوازن بين لمناهج الدراسية في المجال النظري والتطبيقي.

ث- الاعتماد المتزايد على الترجمة من المراجع الأجنبية والموسوعات العلمية أو لزام الطلاب بدراستها بلغتها الأجنبية، مما يولد في نفوس الطلاب مواقف سلبية قد تسممت بالتبعية ولاشعور بالعجز.

أما عن طرق التدريس المستعملة في جامعتنا فلا زالت المحاضرة والتلقين أهم الطرق المعتمد عليها، إلا أن ما يعاب عليها أنها قاصرة وعقيمة لكونها بعيدا عن البحث والتطبيق وكذا الموضوعية العلمية في التعليم والتعلم، وقد يبدو استخدمها شائعا كثيرا خاصة في غالبية الكليات النظرية لسهولتها، كما أنها الطريقة الوحيدة التي ألفها الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس في معظم الكليات الجامعية. (وفاء محمد البرعي، شل بدران،مرجع سابق: 202، 203).

وعليه لا بد على القائمين على العملية التعليمة التكوينية في الجامعة أن يعملوا على إحداث تطوير جوهريا في طرق التدريس لتتنوع بين الإلقاء والمناقشة والحوار وإثارة القضايا المتنوعة سواء وطيدة الصلة بمادة التخصص أو القضايا العامة في المجتمع، وعلى الطلاب أن يعملوا جاهدين على عملية البحث العلمي الراقي بين إعداد التقارير، وجمع المادة العلمية، والقيام بالأبحاث المشاركة في التدريس مع تنوع الوسائل التعليمية المرئية والمسموعة لإحداث مواقف مثيرة تعليميا.(المرجع نفسه: 206).

وعليه من خلال ما سبق يمكن إجمال العناصر، المكونة مع إضافة عناصر لم نتناولها في الأركان بشيء من التحليل والتعمق.

فوفقا لما قدمه العلماء والباحثون في التعريفات المقدمة للجامعة، نجد أنها تتكون من عناصر كثيرة وتستلزم عملية إنشائها لتكون جامعة دراسات وبحوث لتكمل الشروط المطلوبة في إنشاء جامعة.

فحسب محمد عقيل بن علي المهدلي العناصر الرئيسية للجامعة كالآتي:

1. هيئة التدريس
2. الطلاب
3. التعليم والتعلم والبحث بناء على المناهج التي تم وضعها.
4. المصادر والمراجع.

أما العناصر المكملة تتكون من الأمور الآتية.

1. الإداريون
2. العاملون
3. الإدارات التي تقوم بتنظيم أمور الجامعة
4. الميزانية
5. المباني المتمثلة في قاعا للمحاضرات والاجتماعات والندوات والإدارات والمكتبات والمعامل وغيرذلك.

(محمد عقيل بن على المهدلي، مرجع سابق: 14، 15).

ومنه رغم اختلاف التصنيفات إلا أنها اشترك في أربع عناصر هما هيئة التدريس، الطلاب، المناهج والمقررات الدراسية، والإداريين فكلها عناصر تعمل كوحدة عضوية اجتماعية من أجل الرفع من مكانة الجامعة والبحث العلمي والسير بها في ركب الدول المتقدمة عالميا.

3-السياق التاريخي لتطور مؤسسة الجامعة:

تعد جامعة اليوم الامتداد الطبيعي لمؤسسات التعليم المتخصصة والتي ظلت تتطور على مر السنين كحاضنة أساسية للمعارف الإنسانية من حيث الإنتاج والتطبيق، وبالرغم من أن الجامعة كمؤسسة تعليمية لإنتاج المعرفة المعقدة التنظيم حديثة النشأة نسبيا، فإن جذورها التاريخية ترجع إلى العديد من الحضارات القديمة في الصين، الهند مصر وبلاد الرافدين وغيرها. (فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق: 73).

إلا أن تاريخ ومكان نشأة أولى الجامعات مثار جدل بين العلماء، حيث في حضارة اليونان القديمة، اشتهر معلمون من أمثال سقراط وأرسطو ممن قاموا بتعليم الفلسفة والعلوم، لكن تعليمهم لم يكن ضمن الإطار الجامعي، فالطلبة في ذلك الوقت لم يكن يحتاجون النجاح في امتحان القبول أو الانتظام في مقررات محددة، ولا يمنحون شهادات أكاديمية، ومثل ذلك ما حدث في الهند القديمة، حيث قام العلماء بتعليم الهنود المعارف الدينية، لكن طريقتهم في التعليم لم تكن تعليما جامعيا بمفهوم العصر الحديث، وقد كان لهذه النماذج الأولى تأثيرا على طبيعة التعليم العالي، وتبدأ جذور الجامعات الحديثة من إنشاء جامعة القرويين (245هـ- 859هـ) وجامعة الزيتونة في شمال إفريقيا وجامعة الأزهر في مصر (370هـ- 970هـ) و هذه هي الثلاث جامعات من أقدم جامعات العا لم، وكان أمرا

طبيعيا بداية تدريس العلوم الإسلامية بحكم خصوصية المجتمع، ولكن تغير الأمر فيما بعد لتصبح معظم المعلوم المعاصرة تدرس فيها. (هشام فوزي العبادي وآخرون،مرجع سابق: 68).

وسنعتمد تقسيم بداية تاريخ الجامعات على النحو التالي:

3- 1 الجامعات في الوطن العربي Universities in the Arabe World

عندما نذكر تأسيس الجامعات لا بد من أن نتطرق إلى المدرسة المستنصرية في بغداد في العهد الأموي، حيث تكونت من مجموعة الاختصاصات العلمية والإنسانية والدينية وكان هناك قسم خاص للترجمة فيها ممكن لجميع اللغات، وقد وصل العلم في هذه المرحلة إلى أوجه- فقد أصبح الكتاب يعادل الذهب وفي هذه الفترة لم يعرف اسم الجامعة وكانت هذه المدرسة هي بمثابة الجامعة وكانت هذه المدرسة هي بمثابة جامعة لكل العلوم، وحتى بنائها يوحي بأنها جامعة متكاملة واستخدم فيها فن العمارة الملائم لإقامة المحاضرات والدروس والتطبيق وكانت هذه المدرسة هي النواة الحقيقة للجامعات العربية خاصة وقد عهد إليها الكثير من طلاب العمل من مختلف البلدان، كما أنها أول مدرسة ضمت أضخم مكتبة عرفت في ذلك العصر وتناولت العديد من العلوم، وتم تأسيس جامعة بغداد في عام (1956)ومن ثم تأسيس جامعة المستنصرية وتليها جامعة الموصل ومن ثم جامعة البصرة وتطورت الجامعات العراقية حتى وصلت إلى (17) جامعة إضافة إلى الكليات الحكومية والمعاهد والكليات الأهلية المتنوعة والتي بلغ عدد الكليات فيها إلى (298) كلية وعدد المعاهد إلى (84) معهدا أما عدد الكليات الأهلية فقد وصل (16) كلية. (المرجع نفسه: 68، 69).

وإذا نظرنا إلى الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة نجد فيها أدلة واضحة تدعو إلى إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات للتعليم والتعلم وإجراء البحوث في جميع التخصصات التي يحتاجها الإنسان في هذه الحياة.

ففي القرآن الكريم نجد آيات كريمة تدعو إلى ذلك منها:

﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق (1) خلق الإنسان من علق (2)اقرأ وربك الأكرم(3) الذي علم بالقلم (4) علم الإنسان ما لم يعلم (5)﴾سورة العلق الآية 1-5

﴿وإذ قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون﴾سورة الأعراف الآية 204

﴿قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ﴾سورة العنكبوت الآية 20

وغير ذلك من الآيات الكريمة التي تدعو إلى الاهتمام بالقراءة والكتابة والبحوث والدراسة في الموضوعات التي تتعلق بالإنسان والحيوانات والأحجار وغيرها من المخلوقات التي خلقها الله في السموات والأرض. (محمد عقيل بن علي المهدلي، مرجع سابق: 23، 24).

أما السنة النبوية الشريفة فهي مليئة بالأحاديث التي تدل على الدعوة المذكورة آنفا منها:

1-**"طلب العلم فريضة على كل مؤمن فاغد أيها العبد عالما أو متعلما ولا خير فيها بين ذلك"** رواه الديلمي.

2 - **"تعلموا القرآن واقرءوه...**"الخ الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حيان عن أبي هريرة.

3-**"تعلموا من النجوم ما تهتدون به في ظلمات البر والبحر ثم انتهوا"** رواه الخطيب وابن مردودية عن ابن عمر.

وحينما وصل الرسول صلى الله عليه وسلم فأول شيء فعله بناء المسجد ليكون مكانا للعبادة المشاورة وتلقي دروس العلم وغيرها،وقد تطورت بعد الرسول صلى الله عليه وسلم فكرة الجامعة في الخلافة العباسية بصورة واضحة، حيث أنه كانت الكتب التي تدرس على مستوى التعليم العالي في القرون الوسطى مترجمة عن اللغة العربية.

فالمدرسة النبوية أكبر مدارس وأعظمها قدرا، ونحن في حاجة إلى معرفة هذه المدرسة بالتفصيل والبحث عن أسرار نجاحها في تخريج الطلاب الذي أصبحوا بعد معلمهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أساتذة البشر وقادتهم، فالجامعة الإسلامية خرجت العلماء والمفكرين في مقدمتهم الخلفاء الراشدين. (المرجع نفسه: 16، 25).

– بذور الجامعة الحديثة: جامع القيروان:

يعد منتصف القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) فاتحة عصر جديد بالنسبة للنظام التعليم في تاريخ الإسلام، فقد كان ذلك بداية احتضان الدولة لفكرة التعليم الجامعي في مكان واحد: المدرسة واتخاذ هذه الأخيرة مركزا لنشر الفكر الإسلامي... ولهذا وجدنا المسئولين السياسيين يأخذون على عاتقهم تهيئة الهياكل القاعدية للتعليم وصرف مرتبات المعلمين والطلاب. ولعل أقرب صيغة لما يعرف اليوم بالجامعة وأقدمها في التاريخ هو جامع القرويين في فاس بالمغرب من حيث الهيكلة والتنظيم ونوعية التكوين وقد شرع في بنائه سنة 245هـ – 875م لتأتي بعده المدرسة النظامية في بغداد التي شرع في بنائها عام 457هـ – 1064م، وقد تزامنت معها مجموعة من المدارس في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، نسجت جامعات أوروبا على منوالها في القرون الوسطى حيث تأسست جامعة بولونيا في إيطاليا سنة 1119 وجامعة أكسفورد في بريطانيا سنة 1227م وجامعة السوربون في باريس بفرنسا سنة 1257م.

والدراسة في القرويين لم تقتصر على علوم الفقه والحديث وعلم اللغة والأدب بل كانت تشمل الكثير من المواد العلمية كالطب والفلك والحساب والهندسة وعلم الموسيقى، وكان ما يقارب المائة (100) كرسي للأساتذة المتخصصين "**تخصصاتعالية** "وكانت القرويين تخضع في التوجيه التربوي لقاضي المدينة الذي كان له الحق في تحويل الكراسي العلمية لمن رآه كفؤا لها من الأساتذة والعلماء بالتعاون مع المجلس العملي المتكون من كبار العلماء، وتحيط القرويين مدارس علمية تابعة لها لتدريس الطلبة في بعض الاختصاصات العملية كالطب والهندسة والفلك وغيرها، وفيها قاعات للمطالعة والدرس... وهي تشبه المعاهد المتخصصة والأحياء الجامعية بالمفهوم المعاصر. (فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق: 74، 75).

ومن بين الجامعات الحديثة في الوطن العربي عام 1908م وهي الجامعة المصرية، وكانت أهلية، ثم أنشئت الجامعة الجزائرية عام 1909م، وإن كان قد صدر مرسوم بتأسيسها عام 1879م، وأنشئت جامعة الإسكندرية عام 1942م، وجامعة عين شمس عام 1950، أما جامعة خرطوم فقد كانت نواتها كلية غوردون التي أنشئت عام 1902م وسميت بجامعة الخرطوم عقب الاستقلال عام 1956، وفي العام ذاته افتتحت الجامعة الليبية، أما المملكة العربية السعودية فأقدم جامعتها جامعة الملك سعود التي أنشئت عام 1957م. (هشام فوزي العبادي وآخرون، مرجع سابق: 69).

وهذه الجامعات في الوطن العربي يشرف على التدريس فيها أساتذة عرب مؤهلون تأهيلا علميا عالميا، وتحرص وزارات التعليم على تمويل الجامعات بكل ما يلزمها من الاعتمادات المالية، حتى تتمكن من تزويد مكتباتها ومعاملها وإجراء التجارب والبحوث وعقد المؤتمرات وإصدار الكتب والمجالات، والإنفاق على مختلف الأنشطة الطلابية وبناء المدن الجامعية لسكنى الطلبة والطالبات وكذلك لسكنى الأساتذة. (المرجع نفسه: 70).

3– 2 الجامعات في آسيا وإفريقيا: Universités in Asia and Africa

قد درجت الجامعات في المستعمرات على الطريقة الأوروبية نفسها وتشمل كلكتا، وبومباي، عام (1857م) في الهند، أو تاقوني (1869م) ومدراس في نيوزيلندا، وكيب تون (1873 م) في جنوب إفريقيا.

وفي الفلبين جامعتان لهما تاريخ طويل وهما سان كارلوس (تأسست في 1595م)، وسانت توماس (1611م)، وتحقق لها المستوى الجامعي في عام 1948م، وتأسست الجامعة التقنية في ماليزيا عام 1925م (وظفرت بالمستوى الجامعي عام 1972م)، وتأسست الجامعة الوطنية في سنغافورة عام 1980م ويرجع أصلها إلى كلية طب الملك إدوارد السابع (1905م).

وفي الوقت الحاضر أنشئت مئات الجامعات في جميع أنحاء العالم، وقد أنشئ معظمها من خلال التوسع في الأكاديميات التي كانت قائمة، لتلبي حاجة الأعداد المتزايدة من المواطنين للتعليم العالي. وفي المناطق المستعمرة سابقا في آسيا وإفريقيا، قامت بعض الدول التي حصلت على استقلالها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945م بإنشاء المدارس لتخدم المجتمع الذيلم تتح له الفرص فيما مضى للتعليم المتقدم. (المرجع نفسه: نفس الصفحة).

3–3 الجامعات في الغرب: Universités in the West

إن الجامعات في أوروبا في فترة العصور الوسطى لم تكن مؤسسات متكاملة، وإنما نمت تدريجيا بوصفها تجميع المدارس فردية، حيث أنه في المرحلة التي كانت فيها الجامعات الإسلامية تجمع بين التعليم الروحي والمادي وتلقن طلابها المعارف الدينية والدنيوية، فالجامعات الأوروبية اضطرت إلى التكيف مع الظروف المغايرة التي كانت سائدة آنذاك للتخلص من هيمنة الكنيسة التي تعارض الاكتشافات العلمية بعد المدة الطويلة التي قضتها الجامعات في أوروبا تهتم بالتكوين الديني، وأصبح الأساتذة والطلبة يمارسون نشاطاتهم الثقافية بكل حرية وخارج إطار آية رقابة... فالجامعات في العصور الوسطى كان لها دورا في صياغة أفكار المجتمع وقيادتها للحركة الثقافية والفكرية... وبينما العالم الإسلامي يتخبط في متاهات الانحطاط والتراجع الحضاري، واصلت الجامعة في أوروبا مسيرتها الحضارية بشيء من التحفظ تجاه الاكتشافات العلمية التي أوجدتها الثورة الصناعية إلى غاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فلم تكن تؤمن بالعلوم التطبيقية الناشئة التي كانت تهتم بها المدارس العليا المتخصصة في فرنسا تعرف " بالمدارس المتعددة التقنيات" Poly techniques "أو المدارس العالية" Ecoles Normales Supérieurs خرجت الكثير من الأسماء في عالم الاختراعات خاصة.(فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق: 70).

ومن أقدم الجامعات في أوروبا هي جامعات بولونيا في إيطاليا وجامعة باريس في فرنسا الملقبة بـ "**أم الجامعات**" وتعرف الآن بجامعة السوربون، ونابولي في إيطاليا، وجامعة "مونتبلية" التي كان غرضها تعليم اللغة العربية ونشرها وتحولت في نهاية القرن الثالث عشر سنة 1329 إلى جامعة الدراسات الطبية وجامعتي "تولوز، وأورليانز"،

وفي انجلترا جامعة أكسفورد، جامعة كمبرديج في اسكتلندا، وجامعة فينا بألمانيا 1365م، وصولا إلى ظهور جامعات في كل من بولندا والمجر والسويد في منتصف القرن الخامس عشر. (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق: 147، 148).

وقد أخذت الجامعات الغربية نظام "الأروقة" في الأزهر فكرة سكن كل مجموعة من نفس البلد، كما اسموا كل مجموعة "أمة"، ولباسهم المميز للمعلمين هو الجلباب، وكذلك أخذوا عن المسلمين فكرة الفصول الدراسية من تنظيم المجموعات في حلقات دراسية وفكرة "رخصة التدريس" أو "الإجازات" أو "الشهادات" كما تسمى اليوم. (محمد عقيل بن علي المهدلي، مرجع سابق: 26).

وظهرت الجامعات في القرن الخامس العشر بصورة تنظيمات كبرى فتحت المجال لتستقبل الطلاب والأساتذة من مناطق متعددة، وكانت تدرس العلوم بها العلوم والآداب واللغات، وفتح المجال للدراسات العليا، حيث كانت إحدى السمات التي تميزت بها جامعات العصور الوسطى وتشترك فيها مع الجامعات الحديثة.

وقد امتازت الجامعات الغربية في العصور الوسطى بالازدهار الكبير والاهتمام بالعلم والعلماء وتنوع مصادر البحث العلمي خارجها حدودها الإقليمية.

كما كانت ميزة هذه الجامعات أنها يغلب عليها الطابع الديني، تحت إشراف الكنسية بصورة إرادية، وكل ما يدرس في الجامعة، منسجما مع غايات الكنيسة بهدف تخرج رجال دين مبشرين، قادرين على الدفاع عنها والوقوف في وجه خصومها من أصحاب النزاعات العلمانية.

وبعد انقضاء فترة العصور الوسطى، شهدت النشأة التطورية للجامعات في أوروبا ما يعرف "بعصر الإصلاح" أو "عصر التنوير" وهي الفترة الممتدة من القرن الثامن عشر، حيث عرفت مؤسسات التعليم الجامعي العديد من التغيرات وتأثرت بالحركة الثقافية والفكرية والسياسية التي عرفتها أوروبا، ونمو الحركات العلمية والاجتماعية والسياسية الكبرى، وانتقال السلطة والسيادة العليا في المجتمع، من السلطة الكنسية الدينية إلى السلطة السياسية الدنيوية.

إلا أن حركية الجامعات وتقدمها لم تعرف معدلا عالي في التطور كما كان في العصور الوسطى، بحيث لم تتغير المناهج التعليمية الجامعية بل بقيت على ما كانت عليه في العصور الوسطى، ماعدا التغير في توجيه السياسات الجامعية

من الطابع العالمي إلى القومي، وذلك نتيجة لظهور الحركات القومية في أوروبا وظهور الدول الأوروبية الحديثة، خاصة نشرة الإصلاح البروتستانتي وتغير لغة التعظيم في الجامعات من اللغة اللاتينية إلى حلول اللغات القومية الخاصة بكل دولة. (فاتح باي، مرجع سابق: 48).

ويمكن اختصار مراحل التي مرت بها الجامعة في أوروبا في:

المرحلة الأولى: كانت تقليدا للمدارس العربية الكبرى وعرفت فيها الجامعة نجاحا كبيرا في قيادة الحركة الفكرية والثقافية للمجتمع.

المرحلة الثانية: ابتداء من القرن السادس بدأت الجامعة تدير ظهرها للمجتمع وأهملت العلوم التجريبية كالطب، وتخلت عن مجالات المعرفة الصانعة للمستقبل وعجزت عن مواكبة المعارف الجديدة التي توسعت بفعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهمشها المجتمع.

المرحلة الثالثة: ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر عرفت الجامعة انبعاثا جديدا تقلدت فيه من جديد مكانتها المتميزة في صياغة أفكار المجتمع، ولعبت دورا في صناعة الإيديولوجية الليبرالية ونشر فلسفة التنوير وأنتجت شريحة ثقافية جديدة ساهمت بقسط وفير في تغيير المجتمع. (فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق: 77، 78).

وعليه فقد اخذ الغربيون أفكار عديدة من المسلمين وطورها وخاصة في إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات، واستمروا في التقدم والمسلمين في نوم عميق، واستيقظوا بعد أن تقدم الغربيون في الدراسات والبحوث، ولم يجد المسلمون طريقا ليتقدموا إلا طريقهم فتعلموا منهم وتأثروا بهم، فقد أصبح المسلمون طلاب لدى الغربيين بعد أن كانوا أساتذة لهم. (محمد عقيل بن علي المهدلي، مرجع سابق: 26).

أما في العصر الحديث فيؤكد عالم الاجتماع تالكوت بارسونز على أن "عملية التوسع الشامل في مجال التعليم العالي في العصر الحديث لم يأت من فراغ بقدر ما جاء نتيجة العديد من مظاهر التغيير الكبرى التي تحدث في طبيعة بناء المجتمعات الحديثة". فمن بين العوامل الفكرية والاجتماعية التي كان لها تأثيرا على الجامعات وتطورها في العصر الحديث: حركة التنوير والثورات السياسية، بدءا بالثورة الفرنسية عام 1789م، وتأثيرها على بقية المجتمعات الأوروبية، والثورة الصناعية وظهور الرأسمالية وتنامي الأفكار الاشتراكية، بالإضافة إلى التقدم العلمي الذي صاحب العلوم الحديثة، فكلها عوامل لها تأثيرا فيما وصلت إليه الجامعات في العصر الحديث، كما ظهرت أدورا جديدة للجامعة فقد أصبحت مؤسسة من مؤسسات البحث العلمي التي تمد المجتمع بآخر الاختراعات والابتكارات وتسعى لحل مشكلاته في إطار ما يسمى بجامعة السبق أو التميز، دلالة على سبق الجامعة وتميزها بالخروج إلى مجتمعها للتعرف على احتياجاته وتلبيتها. (فاتح باي، مرجع سابق: 49).

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن المسار التاريخي لتطور مؤسسة الجامعة لم يكن مسارا ذو منحنى مستمر وثابت بل كانت في شكل صيرورة اجتماعية حافلة بالعديد من العوامل المؤثرة في نشأة وتأسيس وتطور هذه المؤسسة الاجتماعية التعليمية، حيث امتاز هذا المسار بالتغير المستمر على مختلف الأصعدة الدينية، الاجتماعية، الاقتصادية وصولا إلي الصعيد السياسي حيث أصبحت تمتاز الجامعة في الوقت الراهن بنوع من الاستقلال وبعضا من الحرية الأكاديمية.

4- بعض اتجاهات التنظير السوسيولوجية لدراسة الجامعة:

4-1 الاتجاهات التقليدية لدراسة مؤسسة الجامعة:

لم تحظى الجامعات باهتمامات علماء الاجتماع بالقدر الكافي من الدراسة والتحليل، مقارنة مع ما نالته المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالمصانع،الإدارات الحكومية،السجون اهتماما واسعا ومعمقا في تحليلات هؤلاء العلماء،حيث يكشف لنا تحليل التراث العلمي و التاريخي السوسيولوجي لدراسة الجامعات ومؤسسات التعليم وجود العديد من العوامل التي حالت دون إقبال الباحثين من العلوم الاجتماعية بوجه عام،لإجراء الدراسات اللازمة

للمؤسسات الأكاديمية الجامعية التي يشتغلون بها،حيث تشابكت هذه العوامل بين عوامل سياسية،اقتصادية،اجتماعية وصولا إلى عوامل دينية،علمية أكاديمية،والتي توضح العلاقة المتغيرة بين الجامعة والدولة والمجتمع بصفة عامة.وتتجسد بعض هذه العوامل في خضوع العديد من الجامعات للتهديدات المستمرة من قبل السلطة الكنيسة أو السلطة السياسية في فترة العصور الوسطى،فقد وضعت الجامعات خاصة الجامعات الغربية للاستقطاب المستمر من قبل كل من السلطتين (الكنيسة،السلطة السياسية).ونشوء بعض الجامعات في دول العالم الثالث تحقيقا لأغراض استعمارية وسياسية رغم حصول هذه الدول على استقلالها ظلت جامعتها تحت سيطرة النفوذ الاقتصادي والسياسي لحكوماتها واستقطابها للتكتلات السياسية والحزبية والتبعية الثقافية الخارجية.

لكن شهدت العقود الأخيرة إقبالا واسعا نحو دراسة الجامعات،خصوصا من قبل المهتمين بعلم الاجتماع و فروعه المختلفة،مما أضفى طابعا مميزا على التحليلات السوسيولوجية ورؤيتها الواقعية،لفهم مشكلات و قضايا التعليم الجامعي.فظهرت العديد من الدراسات السوسيولوجية المتخصصة بدراسات الجامعات،وأسهم ذلك في تطور النظرية السوسيولوجية التي اهتمت بقضايا التعليم العالي و مؤسساته الجامعية. (عبد الله محمد عبد الرحمان،1991: 89،90).

وسنحاول في هذه الدراسة مقاربة موضوع الجامعة،من خلال عدد من الاتجاهات التنظيرية التي تعرضت لها أو لما له صلة بها،حيث نعتقد أنها ذات أهمية ووزن معرفي أكاديمي للباحثة لتضع موضوعها في سياق نظري منظم ومنهج،وسنركز هنا على اتجاهين أحدهما كلاسيكي ويشمل الاتجاه الماركسي والاتجاه الوظيفي، والثاني يمثل إسهامات بعض المعاصرين التي تبين رؤية معاصرة لبنية و وظيفة الجامعة.

1-1-4الاتجاه الماركسي:

توجد صعوبة في الوصول إلى كتابات ماركس وأتباعه عن المؤسسة بشكل عام، وخاصة عن إحدى مؤسسات المجتمع ألا و هي الجامعة، ما أدى إلى التنقيب عن كل ما له ارتباط بالجامعة كالتعليم والمعرفة،فنجد إحدى إسهامات أو رائد النظرية الماركسية كارل ماركسKarl Marx:

فالنظرية الاجتماعية عند كارل ماركس تتمركز على أربعة قضايا:

1. التصور المادي للمجتمع و التاريخ.
2. الطبقات و الصراع الطبقي.
3. الاغتراب.
4. نظرية المعرفة.

فهذه الأخيرة"نظرية المعرفة" والتي تتمثل في العلاقة بين الوجود الاجتماعي و الوعي الاجتماعي، حيث يقول ماركس:

"أن النشاط الاجتماعي والعقل الاجتماعي يتحدان بشكل واضح بوضعهما اجتماعيين ولذلك فإن النشاط و العقل لا يخرجان إلى حيز الوجود إلا من خلال حقيقة الأخيرين،وهما يتحققان حيثما يقوم هذا

التعبير الاجتماعي المباشر على أساس طبيعة النشاط،أو ما يتطابق مع طبيعة العقل حتى حينما أقوم بإعداد عملي العلمي..."

ولتحليل هذا القول نقول أن عملية تفسير النشاط العقلي والمعرفة في إطار جدلي بينها وبين الواقع، فماركس يرى أن النشاط الاجتماعي و العقل الاجتماعي(الوعي الاجتماعي)يتجددان بوصفهما اجتماعيين، وكل من النشاط أو التغبير أو العقل(الوعي) يوجدان في ظل العلاقة الواضحة بين الأخيرين.

ومن خلال التعبير الاجتماعي المباشر على أساس طبيعة النشاط،أو ما يتماشى مع الوعي(العقل)من خلال قيامه بإعداد البحث العلمي.(محمد عودة،1988: 124، 126)

وقد شغل حيزا كبيرا ما سمي بالإصلاح التربوي في كتابات الماركسيين،حيث يعرفه بأنه ذلك التغيير الشامل في بنية النظام التربوي القومي على المستوى الكبير أو بمعنى آخر تلك التغيرات الشاملة الأساسية في السياسة التعليمية التي تؤدي تغيرات في المجتمع.(شبل بدران،جمال الدهشان،2001: 15).

ويبدو أن كلا المصطلحين رغم الاختلاف إلا أنهما متشابهان و يوجد تطابق في استخدامهما،فالمصطلح في كثير من الأحيان هو يقوم بعملية التجديد و يدعو التغيير و التحقيق الأفضل...إلخ.

4-1-2الاتجاه الوظيفي:

من بين التحليلات والكتابات السوسيولوجية المبكرة التي تناولت قضايا التعليم الجامعي وظاهرة الجامعة نجد إسهامات رواد علم الاجتماع الأوائل أمثال:هربرت سبنسر Herbert spencerو روبرت ماكيفر Robertmaciverو إميل دوركايمEmile Durkheim وماكس فيبرMax weber،وتالكوت بارسونزTalcot Parsons وغيرهم.

4-1-2-1 هربرت سبنسر: Herbert spencer

تمثل فكرة هربرت سبنسر عن المماثلة البيولوجية،من الأفكار السوسيولوجية التي ساهمت في نشأةوتطور علم الاجتماع التربوي في بريطانيا.ورغم الانتقادات التي وجهت لهذه الفكرة و النزعة التطوريةالاجتماعية Social Évolutionnisme،إلا أنها ظلت أي فكرة المماثلة البيولوجية والنزعة التطوريةالاجتماعية توجه كثيرا من الظواهر والنظم الاجتماعية،ومنها النظام التعليمي وكيفية تطوير مفاهيمهوأساليبه المنهجية،ونشأة العديد من المؤسسات التعليمية و الأكاديمية.(عبد الله محمد عبد الرحمان،مرجع سابق:91).

ركز سبنسر في كتاباته على طبيعة المجتمع الغربي بصفة عامة والبريطاني بشكل خاص،وتحليل كل النظم الاجتماعية المختلفة،ومدى تأثيرها على تطوير المجتمع،فكانت كتاباته تعبر بصورة غير مباشرة عن أهمية المؤسسات العلمية والأكاديمية والجامعات ودورها الحقيقي في المجتمع.حيث كانت غايته من تحليله للبناءات الاجتماعية ومؤسسات الدولة وأجهزتها الإدارية والبيروقراطية والسياسية هو التعرف على العمليات الداخلية في هذه المؤسسات وكيفية تطويرها وتحديثها،فاستخدم تصوراته المنهجية المقارنة لدراسة النظم الاجتماعية والمؤسسات العامة،وذلك من خلال التعرف على السيرورة التطورية للنظام الرأسمالي الليبرالي الغربي واتضحت في تحليلاته المقارنة لنوعية المؤسسات التي كانت في المجتمعات العسكرية وتحولت إلى المجتمعات الصناعية الحديثة.وعليه فقد جاءت إسهامات(سبنسر)

مركزة على أهمية التعليم والمؤسسات التعليمية ودورها في تطوير المجتمع الصناعي الحديث،والعلاقة التبادلية بين النظام التعليمي والنظم الاجتماعية الأخرى،معتمدا في ذلك على فكرته التطورية وتفسيره لعمليات نشأة المجتمعات الصناعية الرأسمالية الحديثة.

والجدير بالذكر أن إسهامات سبنسر لم توجه شكل مباشر لدراسة الجامعات حقيقة،إلا أنه يؤكد الباحثين أن عملية النشأة الأولى للجامعات البريطانية لم تكن من فراغ،بل جاءت نتيجة التأثر بالنموذج الألماني للجامعات،...فنشأة وتطور الجامعات البريطانية حدثت نتيجة المماثلة بالجامعات الألمانية في القرن التاسع عشر.(المرجع نفسه: 92).

2-2-1-4روبرت ماكيفر:Robert maciver

برزت تحليلات(ماكيفر)للجامعة، من خلال تركيزه على دراسة مشكلات الجامعات في العصر الحديث في ظل تفسيراته للجامعات والمؤسسات الأكاديمية ووظيفتها في المجتمع.

حيث قام بدراسة وتحليل مشكلة الحرية الأكاديمية academic freedomوتحديد مكونات قضية الحرية الأكاديمية بالجامعات، فميز بين ثلاث أبعاد رئيسية لها وهي:

أولا: البعد الوظيفي FUNCATIONL DIMENSION

الذي يهدف للتعرف على مدى حرية الجامعات وأعضاء الهيئة الأكاديمية في أداء دورهم المهني والأكاديمي، وتحديد مختلف العمليات التدريسية والبحثية، لضمان سير العملية الأكاديمية وقيامها بدورها بشكل فعال وكفئ ولابد من انتقاء أحسن الطرق والوسائل لممارستها.

ثانيا: البعد الأكاديمي PROFESSIONAL ACADEMIC DIMENSION

يتمثل في تبيان مدى اهتمام الجامعة وأعضائها باستمرارية واتصال المعرفة، كونها الوظيفة التي تأتي من المجتمع المحلي ومنه المجتمع الأكبر والحضارة والجنس البشري.

ثالثا:البعد النظامي INSTITIONNAL DIMENSION

يركز على حق الجامعة وهيئتها الأكاديمية في ضمان حق المساواة الليبرالية لقضية الحرية، ولا يقل هذا الحق أهمية عن وظائف الجامعة في البحث عن المعرفة واستمرارية تجديدها.

من خلال الأبعاد الثلاثة للحرية الأكاديمية بالجامعات، يتضح أن تحليلات (ماكيفر) اتسمت بالواقعية وعمق تصوراته في دراسته لمشكلة الحرية الأكاديمية داخل الجامعات، حيث يرجع السبب الأساسي الذي جعله يركز على هذه القضية وجعلها محور تفكيره عند دراسته لمشاكل الجامعات، هو تأكيده على أهمية حقوق الجامعات وأعضائها الأكاديميين، وتوفير الجو العلمي والأكاديمي المناسب الذي يزيد من فاعلية الجامعات وأدائها لوظائفها في المجتمع. وبرز هذا في تأكيده الدائم على حق الأستاذ الجامعي في نيل الحرية الأكاديمية لتحمل مسؤوليته نحو المجتمع وواجبه الحضاري في تحقيق الأفضل له. (المرجع نفسه: 93،94)

4-1-2- 3 ايميل دوركايم: EMILE DURKHEIM

تعتبر تحليلات دوركايم لمشكلة التعليم، من أهم الإسهامات السوسيولوجية المهمة، حيث لم يركز على التعليم بصفة خاصة بقدر ما ركز على النظام التعليمي ودوره في تشكيل مكونات عملية التنشئة الفردية individuelle socializtion في المجتمع، وتحقيقها لعملية التضامن الاجتماعي التي هي محور نظريته السوسيولوجية العامة.

كما اهتم بتحليلات مكونات العملية التعليمية educational process وفلسفتها وأهدافها العامة نحو المجتمع أو الفرد، حيث برز ذلك في مؤلفه **التربية الأخلاقية moral éducation**، فقد عالج فيه مسألة أهمية التعليم في المجتمع معالجة سوسيولوجية متخصصة، وأكد على العلاقة الترابطية بين التعليم والدين، والأخلاق والمجتمع. ووضح العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع مركزا على دور المؤسسة في المجتمع، كونها تنظيما هاما يشكل السلوك الفردي ومدى امتثاله للنظام الاجتماعي والأخلاقي، ومن بين هذه المؤسسات المدرسة.

فقد حظيت المدرسة باهتمام كبيرا في تحليلات دوركايم، حيث بين أهمية هذه المؤسسة في المجتمع وركز على بشكل خاصا على بيئة المدرسة school environments ودورها في التعليم الأخلاقي، فمثلا الطفل عندما يذهب إلى المدرسة يكون سلوكه مشكلا عن طريق الأسرة أو ما يسميه دوركايم**–الروابط القرابية–** وبدخوله للمدرسة يتأثر هذا السلوك ببيئة المدرسة عن طريق الروابط الأخلاقية التي تظهر في عمليات تنشئته علميا واجتماعيا وأخلاقيا في المدرسة. فمؤسسة المدرسة من العناصر الأساسية التي تساهم في تكوين الشخصية الفردية، وتدعم روح التضامن الاجتماعي من خلال خلق الفعل الجمعي collective action(المرجع نفسه: 95، 96)

اعتمد دوركايم في تحليلاته السوسيولوجية للعملية التعليمية على المدخل التاريخي المقارن في دراسته لنشأة وتطور المنهج الدراسي في فرنسا، وأهمية تحديد المقررات الدراسية للطلاب، من خلال عقد مقارنات بين محتوى المادة العلمية الأكاديمية المطبقة في فرنسا، مع غيرها من الدول الأوروبية التي تعرف تقدما علميا وتعليميا خاصة ألمانيا. فالعملية التعليمية التي تطبق ألمانيا تساهم خلق الفعل الجمعي الذي يعزز روح التضامن الاجتماعي خصوصا في المراحل الأولى للتنشئة الاجتماعية للفرد، ومساعدته على الاندماج في الحياة العملية والمهنية بعد تخرجه. (المرجع نفسه: 96)

كشف لنا دوركايم من خلال هذا التحليل واقعية الحياة المدرسية والأكاديمية، وتركيز إستراتجيتها على خلق الوعي الجمعي بين الطلاب، حيث حاول تعديل وتقييم السياسة التعليمية الفرنسية التي في نظره تعمل على خلق حيلة العزلة الاجتماعية، وقد حث على تغيير استراتيجية السياسة التعليمية في فرنسا، لتركز على العلاقات الاجتماعية التي تخلق روح التضامن الاجتماعي وتكون الحياة الجمعية. وهذه الاستراتيجية لا تتطلب تشريعات قضائية بقدر ما تحتاج إلى ترسيخها في أفكار المشرفين على عمليات الإصلاح التعليمي للدولة وعلى المسئولين رسم سياستها التعليمية... كما أكد أن عملية خلق الروح الجمعية لن تتأتى عن طريق الأفراد فقط، بل من خلال ما تركه الجيل السابق للجيل الحاضر والذي يستفيد منه المجتمع ككل.لذلك نجده يعرف التربية بقوله: " **التربية ليست إعداد للحياة فحسب بل هي الحياة نفسها** ".

وفي مؤلفه "**تقسيم العمل في المجتمع**" ركز على أهمية التعليم ودوره في خلق التخصصات العلمية والأكاديمية والمهنية التي تتطلبها عملية بناء المجتمع الحديث، – فالمجتمع الحديث حسبه يعتمد على تقسيم العمل

والتخصص والخبرات العلمية والتعليمية – وقد بين دوركايم العلاقة بين نشأة الحضارات والدول العريقة التي تركت أمجادا تاريخية واجتماعية لاعتمادها على أساليب تقسيم العمل الاجتماعي.

يتضح من خلال إسهامات دوركايم أنه مازالت كثيرا من المناقشات العلمية التي تؤكد على أهمية تحليلاته للنظام التعليمي ودوره في المجتمع، والوظائف الاجتماعية المتعددة التي تقوم بها المؤسسات التعليمية. من خلال اهتمامه بالعملية التعليمية و محاولته الربط بين التعليم والدين، والأخلاق والمجتمع. ومدى تأثيرها في عملية تنشئة الفرد اجتماعيا. (المرجع نفسه:97، 98) وعليه فقد ركزت تحليلات دوركايم على الوحدات الكبرى **macro sociologie** من خلال تصوراته للنظام التعليمي وعلاقته بالبناء الاجتماعي الأكبر. وبهذا ساهم تحليله للبناء الاجتماعي في معرفة الاختلالات التي تحدث فيه، وتصوره لطبيعة المجتمع المتوازنة التي تقوم على فكرة التكامل أو مايسمى بالتوازن الاجتماعيsocial equilibriam ،والتي امتدت إلى الكثير من علماء الاجتماع المعاصرين والمحدثين في دراساتهم حول الأنساق الاجتماعية.

4-1-2-4 ماكس فيبر: MAX WEBER

لقد تناول فيبر العديد من القضايا الخاصة بمعالجته للجامعات ودراسة مشكلات التعليم الجامعي في ألمانيا، ومن بين القضايا العلمية والأكاديمية الجامعية التي طرحها فيبر في مجال علم الاجتماع السياسي نجد مشكلة الحرية الأكاديمية ومشكلة العلاقة بين الجامعة والدولة، ودور الأستاذ الجامعي وما يسمى بتسييس الجامعة THE Politicalization وغيرها من القضايا.وسنحاول في هذه الدراسة الاقتصار على ما له صلة بموضوع الدراسة الحالية.

- **مشكلة الحرية الأكاديمية:** حيث يرى أن لها ارتباط بالمشكلات التي تحدد طبيعة ووظائف الجامعة وأدوارها الأساسية في المجتمع، فعالج هذه القضية وفق منظور سوسيولوجي مقارن من خلال طرح العديد من الأسئلة من قبيل: ما طبيعة اهتمامات أساتذة الجامعات ؟ وما نوعية التفسيرات المطروحة بشأن اهتماماتهم المهنية والأكاديمية، حيث يؤكد أن قضية الحرية الأكاديمية لا تكمن في اختلاف الآراء والمعتقدات السياسية والدينية لأساتذة الجامعة أو نوعيتها راديكالية أو محافظة، والتي تحد من الحرية الأكاديمية، بل يجب التركيز على مدى واقعية مشكلة الحرية الأكاديمية وعلى الأستاذ الجامعي أن يكون دائما ذو كفاءة وفطرة، ويفرض أرائه واتجاهاته في العديد من القضايا دون الاقتصار على تدريس الطلاب والاهتمام بموضوعات التدريس والمسؤولية المهنية والأكاديمية.

وبهذا كانت معالجة فيبر لمشكلة الحرية الأكاديمية معالجة شاملة، ولم تغلب جانبا على آخر بل أكدت على ضرورة استقلال الجامعات عن كافة السلطات ومنح حق التعبير وعدم السيطرة على الأستاذ الجامعي وآرائه، وتوفير الضمانات للأكاديميين فلا وجود لحرية العلم والأستاذية والعملية التدريسية في ظل العديد من التدخلات في الكثير من القضايا... وهذا لأنه حاول أن يعطي للأساتذة صلاحيات للإدلاء بآرائهم وانتقاداتهم للوضع الاجتماعي والسياسي في المجتمع في إطار الشرعية legitime.وقد تناول فيبر مشكلة الحرية الأكاديمية في إطار تصوراته عن دور الجامعة وعلاقتها بالدولة ككل. فلا بد حسب فيبر أن لا تسعى الجامعات لتكريس موقف عدائي مع الدولة، ذلك لأنها ليست بالتنظيمات التي تقحم نفسها في مثل هذه المواقف، ولكن على الجامعات أن تعلم طلابها كيفية

معارفهم، وتطوير قدراتهم الفكرية مع الاهتمام بالآراء الفردية والمعتقدات الشخصية، فالجامعة عليها مساعدة الطلاب تأهيلهم للحياة العلمية والعملية المستقبلية، فهذا من أولى واجباتها والعمل على تحقيق الأهداف وكيفية مواجهة الطلاب لمشكلات الحياة. كما يؤكد على طبيعة العلاقة بين الجامعة والدولة من خلال أن الأساتذة في الجامعات تفرض عليهم قيود تجعلهم تحت الإجراءات السياسية البوليسية خصوصا في عهد الامبريالية الألمانية، وبهذا أكد فيبر أنه من الصعوبة فهم طبيعة النظام التعليمي والحياة الأكاديمية وطبيعة الجامعات الألمانية دون ربطها بالظروف الاجتماعية والتاريخية والدينية والسياسية التي أحاطته بها.

كما عقد مقارنة بين الجامعات الألمانية والجامعات الأكاديمية من منظور سوسيولوجي مقارن، وما تتميز به الجامعات الأمريكية والأوروبية من تحديث العملية التعليمية، وضرورة الاقتداء بها خصوصا في النواحي الأكاديمية والحرية العلمية وطرق التدريس.

وبهذا نجد أن ماكس فيبر،قد أبدى نوعا من التشاؤم من جهة لما تعانيه الجامعات الألمانية من نقائص مقارنة مع الجامعات الأمريكية التي تمتاز بوجود الاختلافات النوعية لهذه الجامعات، ومن جهة ثانية أخذته الغيرة الأكاديمية والعلمية للإشادة بهذه الجامعات والحث على أن تقتدي الجامعات الألمانية بها.والتخلي عن البيروقراطية والصراع بين إدارة الجامعات التقليدية والحديثة. (المرجع نفسه: 101، 106).

4-1-2- 5تالكوت بارسونز: TALEKOT PRESONS

ظهرت إسهامات تالكوت بارسونز في إحدى إسهاماته السوسيولوجية وهو مؤلفه "**النسق الاجتماعي**" **the social system**، فقد اهتم بتحليل الجماعات المهنية the professional groups التي تعمل في الجامعات، من خلال تركيزه على أهمية التدريس المهني والفني لهذه الفئة الأكاديمية باعتبار هذا التدريب جوهر المعرفة الطبيعية والمهنية أو ما أسماه بتطوير الكفاءة المعرفية cognitive compétence .

فتحليلات بارسونز أكدت اهتمامه بمعالجتها وفقا لنظرية النسق الاجتماعي عنده لمعرفة دورها في المجتمع باعتبارها مركبا تنظيميا للمعرفة، ولأنها تغذي جميع المؤسسات والتنظيمات الأخرى بالكوادر الفنية والمهنية وفهم أدوارها الوظيفية والبنائية، ويرتبط بوضعها في سياقاتها الاجتماعية والثقافية وصلتها بالأنساق الفرعية لتحدد وتشكل النسق الاجتماعي الأكبر وهو المجتمع. (المرجع نفسه: 111)

لقد اهتم بارسونز بدراسة التخصص الأكاديمي للجامعيين، من خلال تأكيده على العلاقة المتبادلة بين العملية التعليمية وأنشطة البحث العلمي. كما أنه أثار طبيعة النمو أو التحول البنائي للنمط البيروقراطي في الجامعة، والتفريق بين الجامعات والتنظيمات الأخرى كالتنظيمات الاقتصادية والتنظيمات السياسية. فالجامعة هي ذلك التنظيم الأكاديمي الذي يعتبر كمجتمع محلي متماسك، عليه تأدية وظائفه في المجتمع.

وعليه يمكن القول أن إسهامات بارسونز وتصوراته عن سوسيولوجية الجامعات، تظهر من خلال تأكيده على الدور الوظيفي والبنائي للجامعات في سياق نظريته عن الفعل والنسق الاجتماعي. كما أن إسهامات بارسونز من الصعوبة تصنيفها ضمن كتابات الرواد الأوائل لعلم الاجتماع لسببين هما:

1- تميز الرؤية التحليلية لكتابات عن تلك الكتابات الكلاسيكية.

2-معاصرة ومعايشة بارسونز لكثير من المشكلات الاجتماعية، باعتباره من أهم العلماء المعاصرين، بالرغم من وفاته في نهاية السبعينات من هذا القرن. وبهذا فتح المجال أمام إسهامات بعض الرواد المعاصرين حول الجامعة. (المرجع نفسه: 75)

نستخلص من خلال تحليلات كلا من الاتجاه الماركسي والاتجاه الوظيفي لأهمية ودور إحدى أهم المؤسسات الاجتماعية ألا وهي الجامعة بأنها عبارة عن نسق اجتماعي متكامل الأجزاء يؤثر ويتأثر بالظروف التي توجد في المجتمعات، إذ هي إحدى مؤسسات وأدوات التنمية الشاملة للمجتمع، والهيكل الأساسي الذي يؤثر على العديد من المؤسسات التنموية الأخرى في مختلف القطاعات الاقتصادية والتعليمية والتكنولوجية وحتى السياسية، وتتباين أدوات وطرق التأثير وفقا لما يتوفر لها من ضمانات تساعد الجامعة على تكريس أهدافها ووظائفها، وهذا ما لمسناه من خلال تحليلات هؤلاء الرواد، إلا انه ورغم إسهاماتهم الواسعة خاصة في المجال السوسيولوجي إلا أنه نجد أن خصائص كل فترة تاريخية يعيش فيها رائد من الرواد تعكس مدى التأثير الذي يظهر في كتابات هؤلاء الرواد، ووفقا لما رآه عبد الرحمان بن خلدون أن الإنسان بن بيئته، ويمكن استنباط من هذا أيضا تأثير الاتجاه الإيديولوجي لكل رائد، فحينا نجد التيار الماركسي يقر بالطبيعة التنافسية الصراعية والتغير المستمر في الأبنية والعلاقات الاجتماعية، يذهب التيار الوظيفي ليؤكد على أن الأهم لهذا النسق هو السعي لحفظ التوازن وتكريس ميكانزمات التكامل، وعليه لا يمكن لأي متطلع لهذا التراث السوسيولوجي لهذه الاتجاهات التقليدية أن ينكر الفضل الكبير لها لأنها كانت الإطار المرجعي الأول للكثير من التيارات السوسيولوجية الحديثة والموجه الأساسي للرواد المحدثين هذا ما سنراه في إسهامات الرواد المعاصرين.

4-2 - الاتجاهات النظرية المعاصرة لدراسة مؤسسة الجامعة:

وسنحاول هنا التركيز على إسهامات بعض الرواد المعاصرين الذين كانت اهتماماتهم تحليل الجامعات كونها المؤسسات العلمية الأكاديمية التي تناط بها العديد من الوظائف والأدوار وتحمل من الأهداف ما يجعلها ضرورة اجتماعية في المجتمع الحديث، حيث أنه لابد من التأكيد أيضا على أن ما نستعرضه هنا ما هو إلا امتداد منطقي للإسهامات السوسيولوجية السالفة الذكر التي اهتمت بدراسة وتحليل مؤسسة الجامعة وتأثيراتها المتنوعة، حيث استعان بعض المحللين الاجتماعين من أمثال ايرك أشبي وأميري وترسيت بتحليلات الرواد الأوائل للاستفادة منها في دراساتهم النظرية والامبريقية عن الجامعات. وهنا سنعرض إسهامات البعض منهم.

4-2-1 ايرك اشبي:إحدى المحللين الاجتماعين الذين درسوا طبيعة التصورات الاجتماعية والتاريخية لظاهرة الجامعات في المجتمعات الحديثة أو من خلال تبينه الأفكار التصورية لنظرية المماثلة البيولوجية لهربرت سبنسر ومحاولته لإسقاطها في تفسيره لطبيعة التطورات البنائية التي حدثت في المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات، حيث أنه وصف الجامعة بأنها ميكانيزم لنقل تراث وأسلوب الحضارة الغربية والاحتفاظ بها، وتطور التعليم، فهي تنمو مثلها مثل الحيوانات والنباتات وتتحدد وتتميز كل جامعة حسب تراثها وبيئتها، حيث وضح طبيعة النشأة التاريخية التطورية للجامعات الألمانية وحدوث تعديلات عند نقل النماذج الجامعية من ألمانيا إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية

هذا كله راجعا إلى اختلاف البيئة والمجتمع الجديد لهذه النماذج فحسبه هناك عمليات تقليد ومحاكاة من جانب الجامعات الحديثة التي تصعب عليها منافسة الجامعات التقليدية كجامعي أكسفرد وكمبرديح.

كما أشار إلى عمليات تكيف الجامعات في الوقت الحالي مع طبيعة التغيرات البيئية المستمرة، فهي ميكانيزمات لنقل التراث الثقافي ويماثلها الأنساق الوراثية، وعلى الجامعات أن تتكيف مع المجتمع الذي توجد فيه، كون أن التكيف يعزز من بقائها. مع الحفاظ على الهوية والأساس المتكامل، وغياب التكيف يصعب تجسيد أدوارها الوظيفية في المجتمع، فعليها إعداد ميكانيزمات الدفاع لمقاومة القوى التي تهدد تقدمها وتطورها بصفة دائمة. (المرجع نفسه: 140، 143).

وعليه فقد ركز ايرك أشبي على دراسة الجامعات الغربية بناء على خبرته العلمية والأكاديمية في هذا المجال منذ الخمسينيات كون الجامعات بناءا عضويا، وما يعاب عليه هو نظرته البيولوجية البحتة أثناء دراسته وتحليله لبناء وتطورا الجامعة، مغلفا الاختلاف الأساسي هو أن الجامعة مؤسسة اجتماعية يدخل في تكوينها العنصر البشري الذي لديه تصورات واتجاهات وميولات تتسم بنوعا من التغير النسبي بتبدل الظروف التي يتواجد فيها.

2-4 – 2 ريموند جولانج: Rymond.Jobling

يؤكد على أن هناك تغيرات حديثة حدثت على نظام الجامعات، خصوصا في البيئة الخارجية لنظام التعليم الجامعي أو ما أسماه بالضبط البيئي Environnental pressures، فقد ظهرت أنماط أكاديمية وجامعية جديدة أو ما يسمى بالمعاهد التقنية Poly techniques ومن بين الاختلافات التي تميز الجامعات عن المعاهد التقنية، أن الجامعات لها قدرة على المحافظة على استقلالها أكثر من الثانية (المعاهد التقنية)، ووصف أن السياسة الحكومية تجاه مؤسسات التعليم العالي بأنها سياسة مزودجة Binary Policy تهدف لتوسيع الضبط الاجتماعي Social control في أيدي الحكومة وهذا الضبط كان من اهتمام دوركايم الذي اعتبره من أهداف العملية التعليمية الحديثة.

ومن مظاهر التعليم الحالي الحديث حسبه الجامعات التكنولوجية TechnologicalUniversitaires التي تتميز باستقلاليتها وتحديد مسؤولياتها والقيام بالبحوث التطبقية ومنح الدرجات العلمية. (المرجع نفسه: 144، 145).

2-4 – 3 إميري F.Emery وتريست E. TRIST: في الستينيات ومع تطور نظرية التنظيم، اتخذا من نظرية النسق العام في إطار تحليل البيئة الخارجية، وعلاقتها بالجامعات من خلال عرض أربع أنواع من البيئات. (المرجع نفسه :145).

1- البيئة العشوائية المستقرة Placid Randomized Eniveroment

مجموعة القوى والعوامل الإيجابية والسلبية التي تتوفر بها على الجامعات، موزعة بصورة عشوائية في بيئة تتسم بالاستقرار النسبي.

2- البيئة المتداخلة المستقرة Placid Clustered Eniveroment

تتضمن قوى سلبية وإيجابية مستقرة ومتداخلة مع التنظيمات والأنساق الإجتماعية الفرعية. تخضع لنوعية المنافسة الموجودة في البيئة الخارجية.

3- البيئة المجددة الموزعة Disturbed Reactive Eniveroment

هي البيئة التنظيمية التي يماثلها بيئات تنظيمية أخرى، فالجامعات تعمل فيما بينها على زيادة التعاون والاتصال مع وجود عناصر الصراع والتنافس بينهم،والتحالف والتعاون فيما بينها في ظل التعرض لتهديد خارجي.

4- البيئة غير المستقرة Turbulent Environnent

تظهر في الوقت الحالي نتيجة لزيادة معدلات التعقيد والتدخل التي تزيد من كفاءة التنظيمات للتنبؤ بالمشكلات المتوقعة في المستقبل، كما تزيد من القدرات التنظيمية نحو زيادة معدلات الضبط والسيطرة على جميع عملياتها وأنشطتها المتنوعة. (المرجع نفسه:183).

فمحاولتهم جاءت لدراسة نوعية البيئة التنظيمية المحيطة بالجامعات رغم اعترافهم بأن هذه الأنماط هي أنماط مثالية، وبهذا فقد اعتمدوا على مدخل البيئة التنظيمية Organizational Envirnoment approche لتحليل البيئة الخارجية وعلاقتها بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وكيفية تكيف الجامعات مع هذه البيئة بصفة دائمة.

وعليه فرغم إسهامات بعض المحدثين كاهتمام بالمداخل السوسيولوجية وتوظيفها لدراسة الجامعات مع إعطاء نوع من الاهتمام للمداخل الأخرى في العلوم الاجتماعية، حيث أن تحليل ودراسة الجامعات لا ينفرد بها علم واحد كما أن إسهامات هؤلاء المحدثين رغم معالجتها للعديد من المشكلات الواقعية والاقتران الوظيفي للجامعة بالمجتمع ككل، إلا أنها هذه الإسهامات ينقصها الطابع التكاملي المتعدد الجوانب لدراسة طبيعة الجامعة ودورها في المجتمع.

ثانيا: الجامعة الجزائرية مسارات التطور ومشكلاتها

1-نشأة وتطور الجامعة الجزائرية:

حرصت الجزائر غداة الاستقلال مباشرة على خوض معركة التعليم والتكوين بجدية من أجل القضاء على الجهل والأمية والحرمان التي سايرت المرحلة الاستعمارية، بهدف التحكم في المعارف والعلوم والتكنولوجيا الحديثة في جميع ميادينها النظرية منها أو التطبيقية.

وقد يكون من الصعب تحديد الإطار الزمني والمكاني لظهور الجامعة الجزائرية عبر التاريخ وذلك لقلة البحوث في الموضوع، فإن الاعتماد على بعض المعطيات كتاريخ الجزائر في القرون الوسطى (القرن الحادي عشر ميلادي) مكنتنا من التوصل إلى أن بجاية الناصرية عاصمة الدولة الحمادية آنذاك كانت منارة إشعاع وعلم بفضل جامعة سيدي تواتي التي كانت ذات سمعة في كل البحر الأبيض المتوسط نظرا لنوعية التدريس فيها وخاصة علم الرياضيات رغم هذا فإن الفكرة الشائعة أن فرنسا الكونيالية كانت وراء ظهور النواة الأولى للجامعة في الجزائر في العصر الحديث. (اسماعيل بوخاوة، فوزي عبد الرزاق، 2004: 123).

كما كان في العهد الاستعماري جامعة في الجزائر، وبالضبط في سنة 1909 (قانون 30 ديسمبر)،نتيجة تطور كانت لبنته الأولى سنة 1879 قانون 20 ديسمبر)، حيث تعتبر الجامعة الجزائرية بمفهومها الغربي من أقدم

الجامعات في الوطن العربي حيث تأسست عام 1877 وبقيت وحيدة حتى الاستقلال عام 1962، وقد مرت بعدة مراحل في إطاره لسيرورة التطور ومسايرة للتحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي. (فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق: 162). حيث تم إنشاء أربع (4) مدارس كبرى الأولى سنة 1857 (مرسوم 04 أوت) لإنشاء المدرسة التحضيرية للطب والصيدلة، وبعد الاستقلال كانت الجزائر تملك جامعة واحدة هي جامعة الجزائر التي كانت نسخة طبق الأصل للجامعة الفرنسية من حيث تسييرها وإدارتها، وكذلك من حيث البرامج واللغة والنشاط العلمي،وإطاراتها الإدارية و العلمية للجامعات الفرنسية التقليدية المنضوية على التعليم النظري دون الاستجابة لمشاكل المجتمع الجزائري آنذاك، واليوم نحصي 57 مؤسسة للتعليم والتكوين العاليين منها (27) جامعة بالإضافة إلى الجامعة الافتراضية الجزائرية التي هي في طور الانجاز.

حيث بلغ عدد الطلبة للسنة الجامعية 2003، 2004 أكثر من 647371 طالبا (من التدرج وما بعد التدرج الأول) يؤطرون من طرف 23205 أستاذ مدرس دائم بمعدل تأطير متوسط يقدر بمدرس واحد لكل 200 طالبا، وهذا يعني بمعدل 2000 طالب لمائة ألف (10000) ما كان بمجموع عدد سكان يتدرب بـ 30 مليون نسمة. (نور الدين موزالي، 2004/ 2005: 04).

وقد كان تنظيم الجامعة الوحيدة في الجزائر هو نفسه الموجود في الجامعات الفرنسية، سواء من حيث التنظيم الهيكلي، محتوى البرامج، اللغة كما سبق الذكر، حيث استمر هذا الموروث الفرنسي القائم على نظام الكليات إلى ما بعد الاستقلال، وكان يهدف إلى الجمع بين عدة تخصصات داخل الكلية الواحدة، وعرف هذا التنظيم نهايته مع بداية الإصلاح الأول للتعليم العالي في سنة 1971، أين تم إلغاء نظام الكليات وحل محله نظام المعاهد، القائم على أساس التخصص الواحد، وقد جاء هذا الإصلاح بجملة من الأهداف والمبادئ، حيث أعطى مهام وأدوار جديدة للجامعة الجزائرية لتكون أكثر ارتباطا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحداث القطيعة مع التنظيم الموروث الذي كان معدا لخدمة النخبة، وكان تنظيم وإدارة المؤسسة الجامعية في تلك الفترة يخضع لقانون إنشائها، غير أنها ابتداء من سنة 1983 صدر أول مرسوم، يبين كيفية إدارة وتنظيم الجامعة الجزائرية، وهو المرسوم رقم 83- 544 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 ديسمبر 1983 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، حيث أكد على مبدأ الفصل بين الهياكل المركزية واللامركزية للجامعة. (المرجع نفسه: 08).

وفي إطار صيرورة التطور، ومسايرة التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي عكفت الجزائر المستقلة على اهتمام بقطاع التعليم العالي،حيث نشأ وتطور هذا القطاع العام ومرّ بعدة مراحل يمكن إيجازها كالتالي:

<u>المرحلة الأولى</u>: وتمتد من الاستقلال سنة 1962 إلى سنة 1970، تاريخ إنشاء أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تميزت بفتح جامعات المدن الرئيسية بالجزائر، بعد ما كانت جامعة الجزائر بالعاصمة الجامعة الوحيدة، المختصة بتكوين أبناء المعمرين بالدرجة الأولى.

فتحت جامعات كجامعة وهران سنة 1966، جامعة قسنطينة سنة 1967 وغيرها وقد كان النظام البيداغوجي السائد هو الموروث عن الفرنسيين الذي كانت فيه الجامعة مقسمة إلى كليات وهي:

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

- كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.
- كلية الطب.
- كلية العلوم الدقيقة. (بوفلجة غيات، 2006: 76).

كما كانت الكليات مقسمة بدورها إلى عدد من الأقسام، تهتم بتدريس التخصصات المختلفة، وكانت مراحل النظام البيداغوجي كما يلي:

- **مرحلة الليسانس:** وتدوم ثلاث سنوات بغالبية التخصصات.
- **شهادة الدراسات المعمقة:** وتدوم 3 سنوات، يتم فيها التركيز على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.
- **شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة:** وتدوم سنتان على الأقل من البحث إلى إنجاز أطروحة علمية.
- **شهادة دكتوراه دولة:** وتصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي حسب تخصصات الباحثين واهتماماهم. وهذه المرحلة سعت لتوسيع التعليم العالي والتعريب الجزئي والجزأرة مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة.

المرحلة الثانية: وتبتدئ من سنة 1970 سنة استحداث وزارة متخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي، تلاها مباشرة إصلاح التعليم العالي 1971، ويتمثل هذا الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة، واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية وأجريت تعديلات على مراحل الدراسة الجامعية كالآتي:

أ- مرحلة الليسانس: أو تسمى مرحلة التدرج، ومدتها أربع سنوات أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية.

ب - مرحلة الماجستير: أو مرحلة ما بعد التدرج الأولى، مدتها سنتين على الأقل، وتضم جزأين: الجزء الأول: مجموعة من المقاييس النظرية الخاصة بالتعمق في دراسة منهجية البحث، والجزء الثاني، إنجاز بحث يقدم في صورة أطروحة.

ت - مرحلة دكتوراه علوم: تسمى مرحلة ما بعد التدرج الثانية، وتدوم خمس سنوات من البحث العلمي. فتميزت هذه المرحلة بفتح مجموعة من المراكز الجامعية في مختلف ولايات الوطن لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي، كما تم وضع في هذه المرحلة الخريطة الجامعية (1984) التي تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2000 معتمدة على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة. وقد أفادت هذه الخريطة الجامعية وتحضيرها في إعادة النظر في البرامج والتخصصات المدروسة، وتقييم التجارب التي مرت بها الجامعة الجزائرية. (المرجع نفسه: 77، 78).

المرحلة الثالثة: وتبتدئ من 1998 إلى يومنا هذا، وتتميز بالتوسع التشريعي والهيكلي والإصلاح الجزئي، وقد عرفت هذه المرحلة إجراءات متمثلة في:

أ- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي، الذي وافق عليه مجلس الحكومة في سبتمبر 1998.

ب – قرار بإعادة تنظيم الجامعة في صورة كليات.

ت – إنشاء 6 جذوع مشتركة، يتم توجيه الطلبة الجدد إليها.

ث – إنشاء 6 مراكز جامعية في كل من ورقلة، الأغواط، أم البواقي،.... سكيكدة، جيجل وسعيدة، نتيجة تحويل المدارس العليا للأساتذة بتلك المدن.

ج – تحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية، مستغانم إلى جامعات وإنشاء جامعة بومرداس.

(المرجع نفسه: 77، 78).

وفي إطار العولمة، ووعيا من الدولة الجزائرية بالمهام المنوطة بها على المستوى الداخلي ومن أجل التطور والتحكم في العلم والمعرفة، وعلى المستوى الخارجي من أجل ضمان تواجدها، وبغية تطوير التبادلات الثقافية والحركية البشرية، انخرطت الجزائر منذ سبتمبر 2004 في السياق العالمي الخاص بإصلاح التعليم العالي،... فتبعا للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبنى من طرف مجلس الوزراء في العشرين (20) من شهر أفريل من سنة 2002، تم تحديد إستراتيجية على المدى القصير و المتوسط والطويل لتطوير القطاع في مرحلة 2004- 2013 تطويرا عاما وعميقا تتمثل **المرحلة الأولى** في وضع هيكلة جديدة للتعليم ذات ثلاث أطوار تكوينية، ليسانس، ماستر، دكتوراه، أي هيكلة تستجيب للمعايير الدولية، مصحوبة بتحيين وتأهيل البرامج التعليمية، واعتماد تسيير جديد لشأن البيداغوجي.

وتتمثل الهيكلة التنظيمية لنظام LMD في ثلاث مراحل تكوينية تتوج بشهادة جامعية كما يلي:

المرحلة الأولى: دورة ليسانس وتدرس خلال ستة سداسيات مصادق عليها بـ 180 رصيد وهناك نوعين من الليسانس:

أ –ليسانس أكاديمي: الذي يسمح بالتحضير للماستر.

ب –ليسانس مهني: للاختصاصات الأكثر طلبا في سوق العمل، تسمح للطالب بدخول عالم الشغل.

المرحلة الثانية: الماستر (م1. م2) محدد بأربع سداسيات بعد الليسانس وبوتيرة ثلاثون رصيدا، لكل سداسي وللحصول على الماستر يجب إذن زيادة 120 رصيدا إضافيا إلى الليسانس وهناك نوعين منه.

أ– ماستر مهني: الذي يعطي الكفاءة للدخول إلى الحياة العلمية.

ب –ماستر البحث (أكاديمي): الذي يؤشر إلى متابعة الدراسات نحو البحث ويؤدي إلى الدكتوراه.

ت –الدكتوراه: مذكرة تحضر في فترة ستة سداسيات على الأقل بعد الحصول على ماستر البحث.

فنظام LMD يسعى لتلبية احتياجات الجامعة وتحسين التعليم والتكوين بالجامعة الجزائرية، وذلك بتشجيع العمل الفردي للطالب الجامعي وتسهيل تنقله وتوجيهه،واقتراح دورات تدريبية متنوعة، وتسهيل توظيف الطلاب من خلال انفتاح الجامعة على المحيط الخارجي، وهذا جزءا من الأهداف النظرية التي يطمح هذا النظام إلى تجسيدها في الواقع. (فاتح باي، مرجع سابق: 76، 77).

الشكل رقم (10)مخطط يوضح هيكلة النظام الجديد (ل م د)

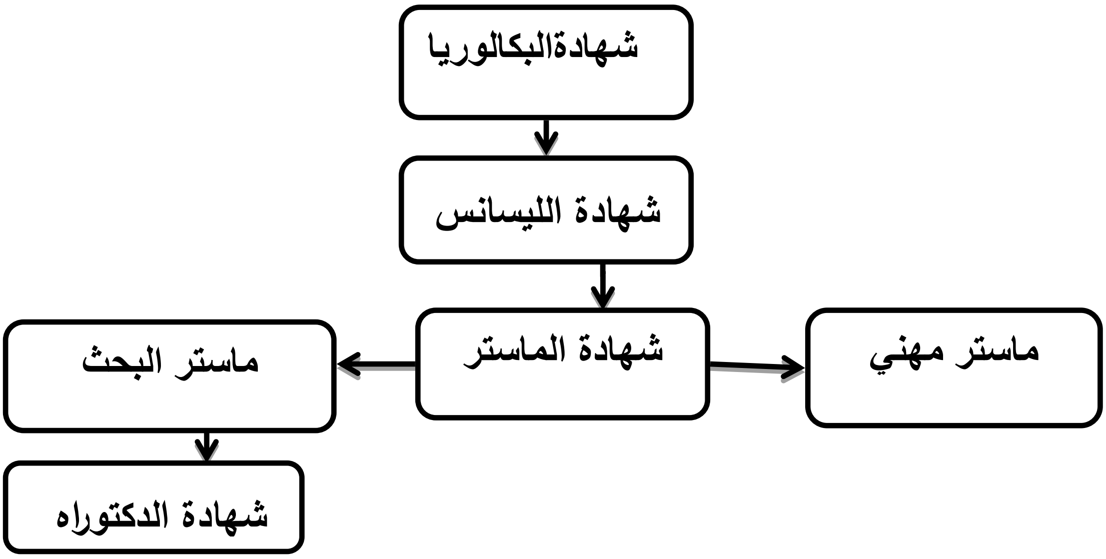

المصدر: فضيل ديلو وآخرون، مرجع سابق: 167.

2-الخريطة التنظيمية*والإدارية للجامعة الجزائرية:

يوصف المجتمع المعاصر بأنه مجتمع التنظيمات على مختلف أشكالها، والتنظيم كما يعرفه علي محمد عبد الوهاب يعني شيئين **وظيفة وشكلا:**

التنظيم وظيفة: فهو عبارة عن عملية جمع الناس في منظمة وتقسيم العمل فيما بينهم، وتوزيع الأدوار عليهم حسب قدارتهم والتنسيق بين جهودهم.

التنظيم شكلا:يشير إلى هيكل التنظيم الذي يعني به الجماعات والإدارات التي تعمل بها الناس والعلاقات التي تنظم أعمالهم بطريقة متعاونة منقسمة ليصلوا إلى هدف محدد، وعليه فالهيكل التنظيمي هو الذي يحدد لكل فرد دور محدد والعمل الذي يقوم به، والعلاقات التي تربط بين مختلف العناصر المكونة للجامعة ويمكن التميز بين نوعين من الهيكل:

- **الهيكل الأكاديمي**: يتمثل في الأجهزة الأكاديمية، الجهة المشرفة على تحقيق المعرفة العليا، أو ما يسمى بـ **"أجهزة التنظيم الأكاديمي"**.

- **الهيكل الإداري**:يتمثل في الأجهزة الإدارية المكلفة بإدارة الشؤون الإدارية للجامعة وهي أساس التنظيم في الجامعة، وتسمى أيضا ب **"أجهزة التنظيم الإداري"**.(بطاطاش راضية،مرجع سابق: 55، 56).

والجامعة باعتبارها تنظيم اجتماعي، لها ما يسمى بخريطة التنظيم التي تحدد المواقع الرئيسية داخل الجامعة. ويرسم لشاغلي تلك المواقع حدودا اختصاصهم والمهام الموكلة إليهم وترسم لهم علاقاتهم مع الآخرين، مع وجود تسلسل هرمي يرتب المسؤوليات ويبني عليها ووفقها مستوى ونوعية الواجبات والجزاءات في إطار تكاملي لضمان تحقيق الأهداف النهائية للجامعة. (فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق: 81).

لكن قبل التطرق إلى الهياكل التنظيمية لابد من الإشارة إلى بعض المبادئ العامة في هذا المجال:

أولا: إن الجامعة كتنظيم له هدف خاص يحدد طبيعتها الخاصة ويميزها عن غيرها فهي بحاجة لتنظيم وهيكلة مناسبين لهذا الهدف.

ثانيا: إذا كانت الجامعة تسمح بتعدد أشكال تنظيمها وطرق هيكلتها، فإن طبيعة هدفها تضبط هذا التعدد، فطبيعة الجامعة تفرض هيكلة هرمية.

ثالثا: إذا كان تسيير الجامعة يتطلب هيكلة تنظيمية هرمية، ما يعني استحالة جمع طاقمها البشري في تصنيف واحد، بل تصنيفهم في فئات مختلفة نوعيا تبعا لنسبة علاقاتها بهدف التنظيم. (المرجع نفسه: 86).

وقد مر تنظيم الجامعة الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات الجزئية، رغبة في الوصول إلى تنظيم مناسب وفعال، يلبي الحاجات الإدارية البيداغوجية لجامعة عصرية مسايرة للواقع. (بوفلجة غيات، مرجع سابق: 91).

ومن بين التغيرات التي عرفها تنظيم الجامعة الجزائرية، نجد أن النظام الذي كان سائدا منذ وجود وتأسيس الجامعة الجزائرية سنة 1877 هو نظام الكليات التي شملت أربع كليات:

أ–كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

---

* **الخريطة التنظيمية**: هي رسم الهيكل التنظيمي على شكل مخطط، يوضح فيه حجم هذا الهيكل التنظيمي على شكل مخطط، يوضح فيه حجم هذا الهيكل والتبعية ونطاق الإشراف لكل جزء وعدد المستويات الإدارية والمناصب المختلفة الموجودة في هذا الجامعة.

ب–كلية الحقوق والعلوم الإدارية.

ت –كلية العلوم الفيزيائية.

ث –كلية الطب والصيدلة.

لكن ابتداء من عام 1973 عملت السلطات الوصية على تغيير نظام الكلية، وإقامة جامعة تعمل طبقا لمبادئ تمكنها من أن تصبح المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية الموجهة، كما كانت عليه في الأنظمة ذات التوجه الاشتراكي ولكن وبعد تجربة ما يقارب عن عشرين(20) سنة أفرزت عدة مشاكل مرتبطة بالتنظيم الجديد البديل لنظام الكليات،لذا فكرت السلطات الوصية وبعض ممثلي أعضاء المنظومة الجامعية في العودة لنظام الكليات القديم، وقد تم فعلا عام 1998 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98- 253 حيث أصبحت الجامعة تتكون من عدد من الكليات والتي أوكلت لها المهام الآتية:

أ – التعليم على مستوى التدرج وما بعد التدرج.

ب – نشاطات البحث العلمي.

ت – أعمال التكوين المتواصل وتحسين المستوى وتجديد المعارف. (فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق: 165).

والشكل الآتي رقم (11) يوضح الهيكل التنظيمي للكلية:

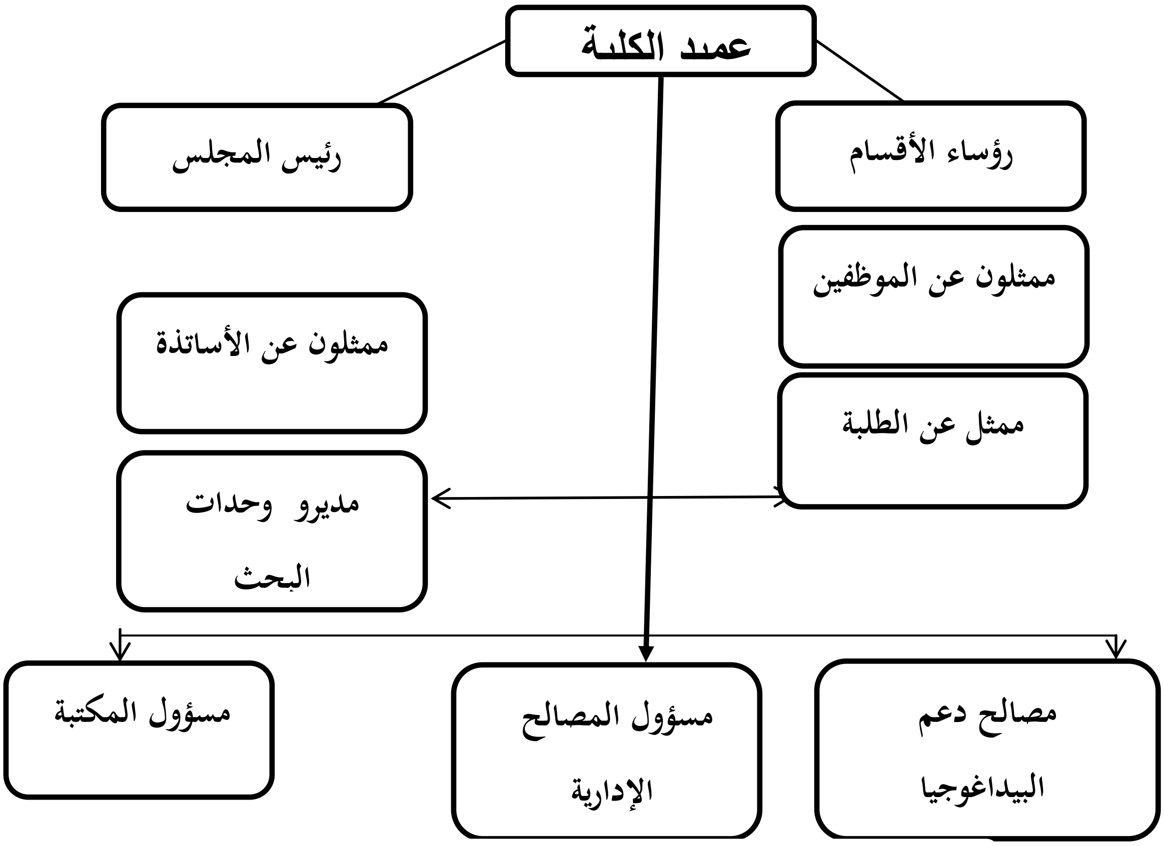

المصدر: (فضيل دليو، الهاشمي لوكيا وآخرون، المرجع نفسه: 166)

وقد أكد على نظام الكليات المرسوم التنفيذي رقم 98- 253 المعدل للمرسوم رقم 83- 544 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، حيث أكد على عناصر جديدة يمكن حصرها فيما يلي:

يمكن تصنيف هياكل تعليم الجامعة إلى ثلاث مصالح:

- ✓ مصالح رئاسة الجامعة.
- ✓ المصالح العامة.
- ✓ الكليات.

3-مصالح رئاسة الجامعة: وتتمثل في رئيس الجامعة ونوابه.

رئيس الجامعة: يطلق عليه في النصوص القانونية **"رئيس الجامعة"** وهو مدير وله نواب وعمداء الكليات، فعميد الجامعة هو المسئول عنها ويمثلهم أمام السلطات الوصية والسلطات المحلية، ويضم أربع نواب:

أ. نائب العميد المكلف بالقضايا البيداغوجية والتطوير و الرسكلة.

ب. نائب العميد المكلف بالترقية العلمية والتقنية والعلاقات مع الخارج.

ت. نائب العميد المكلف بالتخطيط والتوجيه والإعلام.

ث. الأمين العام للجامعة.

1- المصالح العامة للجامعة: وتتمثل:

أ – المكتبة الجامعية.

ب – مركز التعليم المكثف للغات.

ت – مركز الطبع والوسائل السمعية البصرية.

ث – مركز حساب الجامعة.

2- مجالس الجامعة: ويضمن مجلسين:

أ – مجلس توجيه الجامعة

ب – المجلس العلمي للجامعة.

3- مصالح الكليات: وتصنف الجامعة إلى كليات، ويختلف عددها من جامعة إلى أخرى حسب حجمها وعدد طلبتها والاختصاصات المفتوحة بها، وتشمل المصالح التي تخدم الكلية والأقسام.

عميد الكلية: المسئول الأول عن التسيير الإداري والبيداغوجي للكلية ويساعده رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح التالية:

- نائب العميد المكلف بالبيداغوجيا.
- نائب العميد المكلف بالبحث العلمي وما بعد التدرج.
- المسئول عن المصالح الإدارية والمالية.
- المسئول عن مصالح الدعم للبيداغوجيا والبحث.
- المسئول عن مكتبة الكلية.

بالإضافة إلى هذه المصالح يوجد مجلسان يساعدان العميد على اتخاذ القرارات المهمة في الكلية هما المجلس الإداري والمجلس العلمي للكلية.

رؤساء الأقسام: ويشرفون على الأقسام التابعة للكلية تضم:

رئيس القسم.

اللجنة العلمية.(بوفلجة غيات، مرجع سابق: 91، 96).

3 – عوائق ومشكلات تواجه الجامعة الجزائرية:

نظرا للدور الهام والفعال الذي تلعبه المؤسسة الجامعية، فقد سعت الجزائر وعلى غرار مثيلاتها من دول العالم إلى تنمية وتطوير هذه المؤسسة الحيوية، وهذا بالاهتمام بالجانبين **المادي** والمتمثل في الوسائل والتجهيزات **والبيداغوجي** المتمثل في إعداد البرامج والمناهج، ولكن رغم الانجازات التي حققتها الجامعة الجزائرية إلا أنها تعاني العديد من المشاكل والتي تقف كعثرة أمام فعالية هذا القطاع، خاصة مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي طرأت على الساحة العالمية، والتي تمثل بدورها أكبر التحديات للمؤسسة الجامعية. (حفحوف فتيحة، 2008 /2009: 72، 73)

والمتأمل لواقع الجامعة الجزائرية، يجد أنها تحت وطأة العديد من العوائق المادية والهيكلية والتنظيمية والتربوية يمكن تلخيصها كما يلي:

3 – 1 العوائق السياسية والإستراتيجية:

إن التعليم العالي في الجزائر يعاني من عدم اعتباره ذو أهمية إستراتيجية، وهذا من خلال انحطاطا المكانة الاجتماعية للأستاذ الباحث وتداخل السياسي بالبيداغوجي.

حيث أن المتبع لقضايا الجامعة يلاحظ تداخل التربوي بالسياسي، فمعظم الأمور التربوية يقررها السياسيون والنقابات العمالية والطلابية، ما يجعل الوزير المسئول عن قطاع التعليم العالي عاجزا عن تطبيق الكثير من القرارات التي اتخذتها الوزارة، فقد تأزم الوضع وأدى إلى شن إضرابات عن العمل، وفكان ردّ السلطات سلبيا، ولم يقدم شيئا للمضربين، ما أدى إلى هجرة الباحثين والأساتذة إلى كل من أمريكا وأوروبا دول الخليج العربي، مما أفقد الجزائر شلة من أكف الأساتذة والباحثين هذا في فترة التسعينات من القرن العشرين، إلا أنها بدلا من إقامة لجان للبحث عن أسباب هجرة الأدمغة والعمل على تحسين وضعيتهم، عملت على تكثيف اجتماعات اللجنة الوطنية الجامعية من أجل تعويض الذين غادروا الجامعات الجزائرية، وبعد انقضاء عشر سنوات مازالت الجزائر في حاجة إلى إعادة هيكلة جديدة من القاعدة، للتخلص من فائض عمالها وطلباتها، وحتى بعض الأساتذة الذين هم عالة عليها.(بوفلجة غيات، مرجع سابق: 82، 83).

3 – 2 العوائق المادية: لقد أدى التوسع الكبير في أعداد الطلبة الغير متماشي مع الإمكانيات المادية المحدودة إلى عدة مشاكل أهمها:

- **نقص وعدم مناسبة الهياكل والبناءات:** فقد أصبحت لهياكل والبناءات المتخصصة للجامعات غير كافية، ما أدى إلى استعمال هياكل إضافية حولت من نشاطها الأصلي إلى التعليم العالي، كما تعاني نقص المدرجات وقاعات الدراسة ومكاتب الأساتذة، ما اضطر طلبة بعض الجامعات إلى تلقي محاضراتهم واقفين لكثرة عدد الطلبة وضيق القاعات وقلة الكراسي.
- **ضعف المكتبات الجامعية:** نقص المراجع العلمية عموما وخاصة باللغة الوطنية، وهو ما يؤثر سلبا على أداء الجامعة ككل.
- **نقص الوسائل البيداغوجية:** فهناك ضعف في تجهيز غالبية مخابر الجامعات في المواد الكيميائية وقطع غيار بعض الأجهزة العلمية وعدم صيانتها وغيرها.
- عدم تعميم استعمال شبكة الاتصال الالكتروني Internet في الوقت الذي تعرف فيه المعلوماتية توسعا كبيرا. (المرجع نفسه: 83، 84).

3–3العوائق تنظيمية: تتمثل في:

- **عدم الاستقرار التنظيمي:** فالجامعة الجزائرية تعاني من عدم الاستقرار الهيكلي، فقد مرت بجملة من الإصلاحات، أهمها إصلاح 1971 الذي هيكل الجامعة في صورة معاهد، ومنه إصلاح 1998 المعاكس للذي قبله

فقد أعاد تنظيم الجامعة في صورة كليات، كما أنشئت أكاديميات التعليم العالي ثم ألغيت لعدم فعاليتها وبهذا تميز التنظيم الحالي للجامعة بعدم تجانس تنظيم الكليات بين جامعة و أخرى، وانحراف مهام المجالس العلمية.

- طغيان الدور الإداري على البيداغوجي لمسئولين: فقد أصبح يقضون أكثر أوقاتهم في المهام البيروقراطية أكثر من اهتمامهم بالجانب البيداغوجي وسبل تحسين المستوى التعليمي للطلبة. (المرجع نفسه: 85).

بالإضافة إلى هذه العوائق توجد **مشكلات** أخرى تتمثل في:

أ. ضعف التخطيط في رسم إستراتيجية فعالة لمواجهة التحديات:

فالجامعة اليوم تعاني من إخفاقات في تحقيق أهدافها وتواجه صعوبات لجعل التعليم يمتاز بالجودة العالية، فربما لا تستطيع إلى يومنا هذا التحكم في وبشكل دقيق في عملية التخطيط التي تفرض عليها تبني استراتيجية محكمة وواضحة تمكنها من تحديد المقاصد والإنجازات المنتظرة تحديدا شفافا يسمح لها بالاستجابة إلى المتطلبات الآتية والمستقبلية التي يتطلع إليها المجتمع..... ولتحقيق فعالية في التعليم الجامعي لابد من الاستعانة بالعقول النيرة والمبدعة القادرة على تبني رؤى مستقبلية لاقتراح استراتيجية في التخطيط والتنفيذ تأخذ في الحسبان كل العوامل والمتغيرات المؤثرة من قريب أو من بعيد في الفعل التربوي.

والجامعة تبقى قاصرة عن بلوغ أهدافها وتحقيق المأمول إذا بقيت تعتمد على العشوائية المضللة دون الاعتماد على النظرة المدروسة التي تستعين بالبحث العلمي الذي يكشف خبايا الواقع ويسهم باقتراحاته الناجعة في التغلب على التحديات المتعددة. (حفيظة مخنفر، 2012/ 2013: 179).

ب. مشكلات الطالب:

بسبب سوء التوجيه أثناء المرحلة الثانوية أو التوجيه الإجباري يواجه كثير من الطلبة ضياعا للوقت وإهدار للجهد ويفتقرون للحافز الذي يرغب في الدراسة فينعكس ذلك على تحصيلهم الدراسي، وقد تتعرض نسبة كبيرة منهم جراء ذلك إلى الفشل أو التوقف في منتصف الطريق قبل التخرج النهائي إما لأنهم لم يستطيعوا أن يكملوا تعليمهم أو لأنهم غيروا الفرع الذي اختاروه في بداية الأمر أو لأنهم يشعرون بقلق تجاه مستقبلهم فينفرون من التعليم والتعلم.... بالإضافة إلى هذه المشكلات يعاني الطالب مشكلة نقص المراجع الذي تعاني منه المكتبة الجامعية، ويواجه كذلك ضعف التحصيل والقلق المخيف من الامتحانات والخوف من الفشل الدراسي إما لفقد المهارات الدراسية الخاصة باستيعاب المحاضرة وإما الاستخدام السيئ للمكتبة ومحدودية القراءة أو عدم إتقان اللغات الأجنبية، كلها تكون لديه نظرة سلبية عن الذات تفقده قيمة تقدير العلم والتعلم وتبعده عن التركيز في الدراسة وغيرها من الحالات.

ت – عدم التوافق بين ما تنتج الجامعة واحتياجات المجتمع:

إن الجامعة اليوم تنتج بكثرة وبشكل عفوي وكذلك بدون فائدة، ومادام كذلك فإن البحث العلميلم يجد بعد طريقه في المجتمع عموما وباتجاه المؤسسات الاقتصادية على وجه الدقة، هذا التكوين بدون توظيف مرتبط، قبل أي حديث عن استيعاب أو عدم استيعابه سوق العمل المتخرجين بطبيعة التكوين ذاته، والتشتت الحاصل به، والضعف في لغات التدريس والوسائل المادية، وفي المحتوى، وفي المناهج المتبعة(تقليدية ووصفية عموما)، وفي نظام الانتقال، وفي

نظام التميز بين التخصصات الذي أدى إلى الفصل التعسفي بين التخصصات في العلوم الإنسانية بشكل عام، وتلك التخصصات المفتوحة على المهن الحرة (القانون الخاص، الصيدلة، التجارة...) وفي نوعية الأساتذة ونظام الترقيات الخاص بهم، وارتباط نظام التعليم إلى حد معين، بنظام التعليم العالي الفرنسي (من حيث الشكل خاصة).

فكان من الطبيعي إذن أن يتعثر نظام التعليم العالي في خلق الكوادر المنتجة المؤهلة، والقادرة على الاشتراك في مواجهة أزمات المجتمع، والدفاع عند الحاجة... والسبب يقتصر فقط- كما يقال عادة- على الآتين من التعليم الثانوي ومستواهم الضعيف فهنا ليست قاعدة، فبعض الطلبة يأتون ولهم تكوين معقول ومتشبعين بحماس للتعليم والبحث عن المعرفة ولكن عند التحاقهم بالجامعة يصدمون بواقع غير الذي في أذهانهم، ما يسهم في القضاء على ذلك التحصيل والحماس الذي كان لديهم. (المرجع نفسه: 184).

ث- التلاعب بالاتحادات الطلابية النقابية:

.... تحرس مختلف الإدارات الجامعية على ضم قياداتها إلى جانبها بشتى الوسائل حتى تتصرف إلى ما تريد القيام به هناك بكل حرية... وقد نجد اليوم شبه اتفاق بالنسبة للملاحظين أن مثل هذه المنظمات أصبحت في الغالب تؤيد الرداءة وأساليب التسيير غير الشفاف والتلاعب بميزانيات الجامعات في أمور بعيدة كل البعد عن رسالة الجامعة فتحصل الصفقات التجارية والرشاوي باسم العلم والمعرفة. ويكفي الإشارة إلى استعمال أموال الخدمات الاجتماعية بالجامعات لإبراز هذا التلاعب بأموال العمال والأساتذة يتورط العديد من العناصر النقابية التي من المفروض أن تمثلهم أحسن تمثيل، في حين أن مهمتها الأساسية هي الدفاع عن حقوق الجهات التي تمثلها.

أما الاتحادات الطلابية والشبانية فيتم التركيز عليها أملا في توجيهها واستعمالها عند الحاجة من خلال جعل القيادات صديقا للإدارة وشريكا لها في التسيير، وقد تشمل الإعفاء من الحضور إلى المدرجات.... ولكن هذا لا يعني أن نعمم هذا الواقع، فهناك من الاتحادات الطلابية والنقابية التي لعبت دورا في إدانة العديد من العناصر الإدارية، والكشف عن الرداءة المسؤولية عن التسيير والتعليم وما إلى ذلك.

ولو تكن لدينا الشجاعة الكافية لترك هذه الاتحادات تقوم بنشاطها وفقا لما يحدده القانون الجامعي والقوانين الوطنية لأمكن الاعتماد عليها- كطرف مساهم لإصلاح الجامعة والبحث العلمي والإعداد للمستقبل بشكل فعال، لاسيما إذا ضمنا انتخابات حرة ونزيهة تؤهلها للمشاركة الفعلية في هذه العملية وغيرها. (المرجع نفسه: 184، 185).

ح - بالإضافة إلى فشل السياسة الجامعية في الجزائر:

حيث تدنى مستوى الفاعلين، راجعا ذلك إلى التركيز على الجانب الكمي بدلا من الأداء النوعي، ما نتج عنه تبعية وانخفاض في المستوى وضعف التحكم في المبادئ الأولى للمعارف، فالمناهج الدراسية وأهدافها، كان من المفروض أن تخدم متطلبات التنمية، ولكن لإهمالها لهذه المناهج التعليمية بخصوصيات المجتمع الجزائري فإن النتيجة كانت اضطرابا كميا ونوعيا في التعليم والتنمية.... لكن لأجل تحقيق إصلاح شامل للجامعة الجزائرية لابد من:

- ضرورة ترسيخ فكرة استخدام الجامعة كوسيلة للتغيير الاجتماعي، أو كأداة لبناء أنماط اجتماعية جديدة وحياة واعية بالتغييرات التي تحدث من حولها، وعندما تستخدم هذه الأخيرة بناءا على الإدراك جنبا إلى جنب مع

المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، التي وجهت كذلك وارتبطت بالتغيير، فإنها ستكون ذات فعالية ملحوظة في خلق القدرات الاجتماعية وفي أحداث النقلة النوعية للمجتمع.

التنسيق بين متطلبات التنمية من القوى العاملة الماهرة في مختلف التخصصات والسياسات التعليمية، وذلك من خلال تطوير المناهج التعليمية والدراسية وتوجيه سياسية القبول في المعاهد الفنية والجامعات من أجل تحقيق أهداف التنمية، والابتعاد عن سياسة التركيز على الجانب الكمي، بتخريج أعداد متزايدة لنوعيات هامشية، وفي تخصصات لا تحظى بأولوية ولا تنسجم مع متطلبات التنمية وحاجات السوق، مما يعمل على زيادة نسبة البطالة بين الخريجين في هذه التخصصات والذين أنفقت عليهم الدولة موارد مالية كبيرة كان يمكن استغلالها في مرافق حيوية أكثر جدوى. (عمار عماري ، 2004: 111، 113).

وعليه يمكن أن نستخلص أن الجامعة الجزائرية تعاني العديد من المشاكل وعلى مختلف المجالات، سواء من حيث أداء الأساتذة والطلبة، أو من ناحية تنظيم الجامعة وهيكلتها ومواردها المادية، والمحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتأزم كلها عوائق تؤثر على الأداء العام والصورة الكلية للجامعة الجزائرية، لكن ليس مستحيل أو أمر مستعصي محاولة معالجة هذه العوائق شرط توفر إرادة مجتمعية سياسية تتكافل من أجل الرفع من مستوى الجامعة الجزائرية، لتأخذ بها في ركب الجامعات العالمية المتقدمة.

ثالثا: الطالب الجامعي وخصائصه

1-تعريف الطالب الجامعي:

يعتبر مفهوم الطالب الجامعي من المفاهيم المركزية في هذه الدراسة، إذ أنه يندرج ضمن فترة الشباب لذا من الواجب الإشارة إلى الأصل قبل الفرع كالآتي:

أ- الشباب لغة:

لفظ شباب من الفعل شب والجمع شباب "وشبان" و"شبيبة" و"المؤنث" شابة والجمع شابات وشواب وشوائب من كان في سن الشباب وهو من البلوغ إلى الثلاثين تقريبا كما يحددها اللغويين. (أحمد محمد موسى، 2009: 15).

كما ورد في قاموس la Rousseباللغة الفرنسية أن الشباب يعني:

أ- فترة من حياة الإنسان تتوسط مرحلة الطفولة والكهولة.

ب- صفة الشباب في مرحلة من مراحل حياته، أي عندما يكون شابا.

ت- مرحلة يتطور فيها الإنسان في سلوكياته وحالته، يكتشف فيها الأشياء الجديدة حوله مادية كانت أو معنوية (Le Petite La Rousse Illustrée: 562Sans écrivains,).

فالشباب تعني تلك الفترة التي تكون بين مرحلة الطفولة والمراهقة تمتاز بحب التطلع والاكتشاف والتساؤل المستمر عن كل ما يحدث حوله.

ب- الشباب اصطلاحا:

يعتبر التحديد الزمني لمرحلة أو فترة الشباب أمر صعب فيما يتعلق ببداية المرحلة ونهايتها لأسباب أوردها علماء النفس والصحة النفسية في النقاط الآتية.

السبب الأول: أن تقسيم نمو الكائن البشري إلى مراحل في الواقع، أمر اصطلاحي فقط لأن واقع الحياة لا يمكن أن يخضع لتقسيم زمني محدد خال من التداخل، ذلك لأن حياة الإنسان وحدة متصلة لا يمكن تجزئتها إل قطاعات ومراحل منفصلة عن بعضها. فالطالب الجامعي لا يبني شخصية منذ دخوله الجامعة، بل يبدأها في حدود العائلة التي تعمل على تنشئته دينيا واجتماعيا وأخلاقيا، ثم طفلا في مرحلة التعليم الأساسي يتلقى أسس التعليم المبدئية،وينتقل للاختبار في مرحلة التعليم الثانوي ومحاولة إثبات الذات والدخول في عا لم الناضجين، متأثرا بمن حوله من أفراد عائلته وأصدقائه، ثم معلميه أو مدربيه في المراكز الرياضية، ومحاولا في كافة المراحل أن ينمي قدراته ومواهبه العقلية والانفعالية والجسمانية والروحية في حدود ما يقدم إليه من مناهج دراسية وثقافات عامة ونشاطات تربوية وتعليمية مقصودة وغير مقصودة.

السبب الثاني: وجود فروق فردية واضحة بين الأفراد في بدء أية مرحلة من مراحل النمو وفي نهايتها. ومعدل ودرجة النمو، وهذه الفروق تعود إلى عوامل بعضها وراثية أو بيئية أو لما له علاقة بالنمط السياسي والاجتماعي السائد في المجتمع.

السبب الثالث: طول فترة المراهقة وفترة الشباب وقصرهما يختلف باختلافات الثقافات و المناخات، والمستوى الاقتصادي والحضاري والاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد. (وفاء محمد البرعي، شبل بدران، مرجع سابق: 309، 310).

فالشباب هو مرحلة انتقالية من الطفولة المبكرة إلى الرشد لها مقوماتها السوسيولوجية والنفسية والاجتماعية، وتبدأ مرحلة الشباب بتخطي مرحلة بلوغ الحلم أو الاكتمال والنضج الجنسي ويحدث ذلك عند سن الخامسة أو قبلها بقليل، وتغطي مرحلة الشباب مدة عشر سنوات تقريبا، وتنتهي في سن الخامسة والعشرين أو ما حولها. (عزت حجازي، 1990: 27).

ففترة الشباب هي تلك الفترة التي تبدأ من تخطي مرحلة الطفولة والاكتمال البيولوجي والنفسي للإنسان ويرتقي فيها إلى مرحلة أكثر حيوية يصبح عضوا مؤثرا ومتأثرا بالأحداث الموجودة في الوسط الاجتماعي ويشارك بأدواره المختلفة في بناء المجتمع.

وعلى حد قول بيار بورديو أن "التقسيم بين الأعمار هو عمل تحكمي. وهنا نجد مفارقة باريتو عندما قال بأننا لا نعلم ماهو العمر الذي تبدأ فيه الشيخوخة كما لانعلم أين هي النقطة التي تبدأ فيها الثورة. وعلى أي حال، الحدود بين الشباب والشيخوخة هي موضوع صراع في كل مكان:"(Pierre Bourdieu,1984143

والتحديد المقبول لفترة الشباب في مرحلة التعليم الجامعي هو تحديدها بالفترة الزمنية التي يجتاز فيها الفرد مرحلة الطفولة ومرحلة الرشد ويتحقق النضج الجسمي والعقلي والانفعالي والاجتماعي وتبدأ من بداية البلوغ وظهور علاماته الأولية والثانوية إلى زواجه وتحمله مسؤوليات كرجل راشد ناضج ولو أن هذا التحديد لا يعني نزعة الشباب

وروحه ينتهيان بانتهاء هذه الفترة، بل هما يستمران طيلة حياته. (وفاء محمد البرعي، شبل بدران، مرجع سابق: 113).

ث-الطالب الجامعي:

إن أي تعريف لشيء ما أو أمر ما يتوقف بدرجة كبيرة على أبعاد وجود بهذا الشيء أو ذلك والطالب الجامعي نستطيع تحيد أبعاد وجوده كالتالي:

- **البعد الأول:**

الطالب الجامعي كإنسان له عواطف ومشاعر واستعدادات عقلية معينة و ميولات تحدث وفق المحيط الأسري الذي ينشأ فيه والذي يحدد بعد ذلك مواقفه واتجاهاته نحو كثير من الأمور.

- **البعد الثاني:**

الطالب الجامعي كعنصر من المجتمع يتأثر بأوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية، وهو ما يساهم في تكوين الطابع العام لشخصيته.

- **البعد الثالث:**

هذا البعد يشير إلى المحيط الجامعي ومدى مساهمته في تحويل شخصية الطالب من خلال ما يضفيه من خبرات، ثقافية وكذا تربوية تنشأ عن التفاعل بين الطلبة وكذا الأساتذة وبقية الفاعلين في المؤسسة الجامعية.

- **البعد الرابع:**

وهذا البعد يتحدث عن الطالب الجامعي كشاب يتأثر بمرحلة الشباب، فالشباب مرحلة انتقالية لها مقوماتها النفسية، الاجتماعية، البيولوجية والتاريخية سواء أكانت هذه المرحلة الانتقالية هادئة أم عاصفة. (عيمروش نجوى، 2005/2004: 76، 77).

من خلال هاته الأبعاد يمكن إعطاء تعريف إجرائي للطالب كالتالي:

الطالب الجامعي هو ذلك الفرد التي انتقل من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية، وقد أثر هذا الانتقال في بناء شخصيته من خلال بلوغه الاكتمال البيولوجي والنفسي، كما توسعت خبراته من الناحية العلمية والعقلية وأصبح يمتاز بنوع من التوازن الانفعالي الوجداني واحتكاكه بالأقران ومجتمع الجامعة من أساتذة، إداريين،... كلها بفضل التفاعل الاجتماعي، وكل هذه الخصائص البيولوجية والنفسية والوجدانية والاجتماعية تساعده على تبني اتجاهات وأفكار معينة حول العديد من الموضوعات.

2- خصائص الطالب الجامعي:

تعتبر مرحلة الشباب من أكثر المراحل العمرية حيوية بحيث تزداد فيه طاقة الشباب وتجعلهم يمتازون بعدد من السمات والخصائص التي تميزهم عن باقي الفئات، حيث تختلف الآراء حول مفهوم مرحلة الشباب، فمنهم من يرى أنها مرحلة عمرية محددة من مراحل العمر بالرغم من أن التحديد الزمني لفترة الشباب لا يعد أن يكون أمرا تقريبا، في حين يرى البعض الآخر أن الشباب حالة نفسية مصاحبة تمر بالإنسان وتتسم بالحيوية والنشاط، وأكثر مراحل العمر عرضة للتغير والتطور، فمن وجهة نظر علماء السكان الشباب من يتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر إلى سن

الخامس والعشرين أو من يقفون بين سن الخامسة عشر وسن الثلاثين". (نورهان منير حسن فهمي، 1999: 243، 244).

والطالب الجامعي كإحدى فئات الشباب يمتاز بعدد من الخصائص الجسمية والنفسية والاجتماعية كالآتي:

2-1الخصائص الفسيولوجية والجسمية:

تتصف هذه المرحلة بظهور معالم جسمية وفسيولوجية سواء عند الإناث أو الذكور" فمن الناحية الجسمية تتميز بالاستمرار في النمو نحو النضوج الكامل مع التخلص من الاختلال في التوافق العضلي العصبي، كما أن المناعة ضد الأمراض العضوية الخطيرة تكون في هذه الفترة أقوى منها في المراحل السابقة. (المرجع نفسه: 244، 245).

كما تبدو عليه مظاهر النمو الجسمي في النمو الغذائي والوظيفي ونمو الأعضاء الداخلية واكتمال الجهاز العظمي والقوة العضلية، ويزداد في الوزن والطول وتتغير العلاقات ونسبها بين أجزاء الجسم المختلفة سواء عند البنين أو البنات. (أحمد محمد موسى، 2009: 17).

أما من الناحية الفسيولوجية فتظهر بعض الخصائص الجنسية الأولوية والثانوية ويصبح الشباب قادرا على التناسل، وتغيرات في الشكل والصوت وتتلاشي الرهافة ودقة القسمات المميزة للطفولة وتحل محلها الفظاظة النسبية الناتجة عن اختلاف نسب أعضاء الجسم وأطرافه. (محمد سيد فهمي، 2008: 94).

وتتأثر التغيرات والتطورات العامة المميزة للنمو الجسمي بالعديد من العوامل الوراثية والبيئة منها: انتقال الصفات الوراثية عبر الأجيال، الإفرازات الغددية وجنس الفرد، نوع التغذية ودرجة صحته، وكذلك تأثير البيئة التي يعيش فيها والأحوال النفسية التي تسيطر عليه، فالبيئة الجغرافية يظهر تأثيرها في لون البشرة ونوع الشعر، تشكل هيئة الوجوه والمعالم الخارجية، أما البيئة والأحوال النفسية فتوثر على نمو الغدد وظيفيا ومقدار الإفرازات والهرمونات التي تفرزها الغدد، لهذا يختلف الشباب عن بعضهم في درجة النمو الجسمي، ما ينتج عليها تكوين شخصية الفرد الاجتماعية، وهي مرتبطة بالتغيرات الفسيولوجية الداخلية. (وفاء محمد البرعي، شبل بدران، مرجع سابق: 211، 212).

2-2- الخصائص النفسية والانفعالية:

تتميز مرحلة الشباب بالتوتر والقلق ويشوبها الكثير من المشكلات سواء بالنسبة للشباب أو أهله او المجتمع، فبعد فترة طويلة، نسبيا من النمو الهادئ غير الملحوظ والاستقرار الانفعالي، يصبح الفرد غير متزن وغير مستقر، ولا يمكن التنبؤ باتجاهات تصرفاته، فهو غير قابل للانصياع، متمردا وغير متأكد من حقيقة ذاته، ويتعامل مع الكبار بشيء من الحساسية والعناد. (محمد سيد فهمي، مرجع سابق: 95، 96).

كما أنه النمو النفسي في هذه المرحلة يكون متسم باضطراب نفسي نتيجة الخصائص الجنسية التي تتميز بها هذه المرحلة، فيحتاج إلى إعادة التكيف وتحقيق التوازن بين دوافعه النفسية وبين ما يجب أن يفعله لإشباع هذه الدوافع. (أحمد محمد موسى، مرجع سابق: 19).

وتتعقد العلاقة بين القيم المحددة اجتماعيا والشباب، وتستمر بالنفور والصراع، وعدم قبول الواقع الاجتماعي في كثير من الأحيان، ويكافح الشاب لكي يحدد ماهيته وتنتابه مشاعر العزلة وعدم الواقعية والسخط وعدم الارتباط

بالعالم الظاهري والاجتماعي والشخصي. وهي ناتجة عن الإحساس النفسي بعدم التوافق بين الذات والعالم، وترجع مشاعر القلق والتوتر في هذه المرحلة التي يتخطاها بين الإعداد للدور والقيام به، وما ينتج عن ذلك من اختيارات قد تفرض عليه ولا تلاؤمه أو يطلبها وقد لا تواتيه.(نورهان منير حسن فهمي، مرجع سابق: 248،249)

كما يغلب على الشباب تقلب الحالة المزاجية، وأخطر أزمة يواجهها في بداية الشباب ما يعرف **بأزمة الهوية Identité crisis** التي تنشأ من عدم قدرة الشباب على ذاته الجديدة وتقلبها والتعامل مع هذه الأزمة يتوقد على استمرار نضج الشخص. (محمد سيد فهمي، مرجع سابق: 96).

أما **الخصائص الانفعالية** فمن بينها:

- اهتمامه بمظهره وشعبيته ومستقبله وميله للجنس الآخر، ويحس بأهمية المجتمع الذي يعيش فيه، حيث يسعى إلى الاشتراك في تقديم الخدمات العامة التي يحتاجها المجتمع، والميل إلى اكتشاف البيئة والمخاطرة ولهذا فهو يهوى الرحلات والمعسكرات أو التنظيمات الاجتماعية والرياضية المختلفة.(المرجعنفسه: 99).
- الرفاهة التي تعني شدة حساسية الشاب الانفعالية وشدة تأثره بالميزات الانفعالية وذلك نتيجة للتغيرات الجسمية السريعة التي يمر بها. في أول هذه المرحلة.
- الكآبة والانطواء والحيرة، محاولا بذلك كتم مشاعره وانفعالاته عن المحيطين به، حتى لا يثير نقدهم ولومهم.
- التهور والانطلاق، حيث يندفع الشاب وراء انفعالاته بسلوكيات شديدة التهور والسرعة، وتبدو علامة من علامات السذاجة في المواقف العصبية التي لم يألفها.
- الحدة والعنف حيث يثور لأتفه السباب، ويلجأ لاستخدام العنف ولا يستطيع التحكم في المظاهر الخارجية لحالته الانفعالية.
- التقلب والتذبذب ويظهر عندما يقع الشاب في موقف اختيار، نجده في مدى قصير يتقلب في انفعالاته بين الغضب والاستسلام، وبين السخط والرضا والإيثار والأنانية، وبين التهور والجبن وهي كلها مظاهر لقلقه وعدم استقراره النفسي، وما يصاحبها من تغيرات في النواحي الفسيولوجية. (وفاء محمد البرعي، شبل بدران، مرجع سابق: 212، 213).

2-3 الخصائص العقلية والاجتماعية:

وتتميز هذه المرحلة من الناحية العقلية بيقظة عقلية كبيرة فالشباب يحتاج إلى حرية عقلية، وهو يميل إلى المعلومات الدقيقة التي يحاول الحصول عليها من المصادر الموثوق بها، ويبدأ في التساؤل والتشكك وبوصوله إلى ما يحتاجه من معلومات يكون ويشكل فلسفة حياته. (أحمد محمد موسى، مرجع سابق: 19).

وهذا ما يوجهه إلى التثقيف إذ يرغب في القراءة وخاصة المجلات والصحف اليومية، والاستماع إلى برامج الإذاعة والقصص المثيرة والخيالية، وبرامج التلفاز، فهو يملك القدرة على اختيار ما يتناسب من برامجها مع ما يريده، كما يمتاز بالقدرة على وضع الخطط وتنفيذها معتمدا على نفسه مع استعداده لتقبل توجيه الآخرين. (محمد سيد فهمي، مرجع سابق: 98، 100).

والنمو العقلي في هذه المرحلة هو نتاج التجارب والتفاعل والنمو السابق في المراحل الأولى مع المؤثرات المختلفة المحيطة بالأفراد، فلهذا تتميز هذه المرحلة بالاختلاف الكبير بين الأفراد في درجات نموهم النفسي والعقلي والبدني.

فمرحلة الشباب تتميز بخصائص مميزة تتشكل أثناءها قيم الشباب ومعتقداته وتتضح شخصيته من خلال تحديد معظم ميوله واتجاهاته في الحياة. (نورهان منير حسن فهمي، مرجع سابق: 249، 250).

أما **الخصائص الاجتماعية** للشباب الجامعي، تمتاز بأنهم يميلون إلى الارتباط بالشباب الآخر المنتمي إلى كيانات اجتماعية وثقافية مغايرة لهم، ومن الخطأ النظر إلى الشباب بوصفه مرحلة تطورية وارتباطها بأية جماعة اجتماعية أو دور أو تنظيم معين، فالواقع أن فترة الشباب مرحلة عمرية تزيد من خلالها أهمية التضامن في الجماعات والمنظمات الشبانية الأخرى سواء أكان التضامن محققا في جماعات صغيرة أم تنظيمات رسمية. (أحمد محمد موسى، مرجع سابق: 19).

كما يحس الشاب في مرحلة الشباب بذاتيته ولا يميل إلى الأخذ بالتوجيه إلا إذا اقتنع بعد مناقشة غير قصيرة، كما أنه يحتاج إلى تكوين صداقات مع من يختارهم هو ويحس معهم بالراحة، والاتصال معهم يشعره بأنه مرغوب فيه معهم ويوجه عام، ويتميز سلوكه نحو الجماعة بالولاء لها والتضحية في سبيلها كما ينصرف بعض الشيء عن أسؤته لازدياد ولائه لجماعة التي يشعر أنها أداة هامة لتحقيق أغلب رغباته عن طريقها. (محمد سيد فهمي، مرجع سابق: 98).

ويتصف الشباب بالقابلية والقدرة الكبيرة على التغير والنمو والرغبة في التحرر، وأكثر تجاوبا مع مستلزمات التغير، وأكثر فئات المجتمع قدرة على العطاء السخي بهدف تحقيق الذات وإثبات القدرة على تحمل المسؤولية، ويرى كولز coles أن الشباب يواجه الكثير من صور الحراك حتى يصبح مواطنا مندمجا في مجتمعه، حيث ينتقل من حالة للاعتماد على الغير إلى حالة الاستقلال النسبي فالشباب ينتقلون من مرحلة التعليم إلى سوق العمل، وينتقلون من المنزل إلى البيئة الخارجية وتكوين أسرة مستقلة، والشباب الجامعي طموح للتغير وقادر على الحركة والتظاهر ويرغب في التميز، ويواصل النقد ويبحث له عن مكان مناسب على خريطة الدولة. (نورهان منير حسن فهمي، مرجع سابق: 245).

وعليه فمرحلة الشباب هي مرحلة تمتاز بأنها فترة التحول الكبرى في حياة الإنسان، إذ هي مرحلة ليست مفاجئة بقدر ما هي مرحلة انتقالية ذات مراحل متدرجة من مرحلة الطفولة التي تؤثر فيها من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومرحلة البلوغ والمراهقة وصولا إلى النضج المتكامل الجسمي والنفسي والاجتماعي للشباب. ولهذا لابد من مختلف النظم الموجودة في المجتمع أن تولي عناية واسعة باحتياجات وشؤون الشباب. والتعليم الجامعي لا يقتصر على تزويد الطلاب بالمعارف والتكوين الأكاديمي بل عليه أن يساهم في تزويدهم بالقيم والاتجاهات الايجابية وهذا بالتعاون بين الإدارة الجامعية والأسنان السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3-عوائق ومشكلات تواجه الطالب الجامعي:

إن العوائق والمشكلات التي تواجه الطلبة لا يجب أن يغفل عنها أي باحث في موضوع الحياة الجامعية والطلبة، حيث لو لا هؤلاء الطلبة لما وجدت الجامعات، كما أن هذه مرحلة انتقال الطلبة من المدرسة إلى الجامعة هي من

أصعب الفترات الانتقالية في حياتهم، إذ ينتقلون من فضاء يمتاز بنوع من الحصار والضغط إلى فضاء حرا مفتوح، وهذا يجعلنا نؤكد أنه في هذه المرحلة تعترضه العديد من العوائق من أبرزها ما يأتي ذكره.

ومشكلات الشباب عديدة فمنها ما يتصل بصحته أو نفسيته، أو ما يتصل بموقفه في أسرته أو مدرسته وبيئته، ومنها مشكلاته الاجتماعية والثقافية والمادية ومنها ما يتعلق بظروف تحصيله وعمله ووقته الحر ومنها مشكلات قيادته وتوجيهه والنقص في ذلك. (محمد سيد فهمي، مرجع سابق: 108).

ففي الجانب الاجتماعي قد يتجه الشباب نتيجة للتربية الخاطئة إلى الانخراط مع جماعات السوء، وهذا الانخراط يقوده إلى ظهور مشكلة الانحرافات السلوكية كالسرقة وارتكاب الجرائم، والغش في الامتحان وسوء التكيف الأسري والاجتماعي، كما يميل الشباب إلى الجنس الآخر ويؤثر على سلوكه ونشاطه، كما أنه يحاول أن يؤكد اعتزازه بشخصيته ويشعر بمكانته، ويرغم المحيطين به على الاعتراف له بذلك. (نورهان منير حسن فهمي، مرجع سابق: 265).

ومن خيوط النسيج الاجتماعي التي تفسخ الارتباط بينها هي تشوه العلاقة بين الدولة والفرد، ما أدى إلى أن تتعرض قيمة الانتماء الوطني لأعراض الضمور و الهزال فكرا وفعلا وتوجها، والدولة هنا كمؤسسة مجتمعية بصرف النظر عن صورتها السياسية والحزبية، وقد أبرزت معطيات الواقع أن أخذ المجتمع يتحول إلى تجمعات وفئات يسعى كل منها إلى الوفاء بحاجاته وحل مشكلاته، وتحقيق تطلعاته بطرقه ومؤسساته الخاصة، بل وأحيانا بقوانينه الخاصة. ومن خلال هذا الاضطراب في هذه العلاقة– بين الفرد والدولة–.

وتشوه مضامين الاحتماء واهتزاز الاقتران بين الحقوق والوجبات، وعليه لابد من تصحيح الخريطة المثالية المسطحة التي ترسمها الكتب المدرسية والجامعية والأجهزة الإعلامية من أجل تكوين وعي ثقافي رشيد لدى الشباب. (عمار حامد ، 2001: 12، 13).

كما يظهر تمرد الشباب وسخريته من بعض النظم القائمة حيث يعصى ويتمرد ويتحدى السلطة القائمة ويتطور إيمانه بالمثل العليا بشكل يؤدي يه إلى السخرية الواقعية المحيطة به لبعدها عما يؤمن به، كما يتجلى التعصب في النقد اللاذع والنشاط الجامح ويزداد تعصب لأرائه متأثرا بعوامل كعلاقته بالوالدين وأنماط الثقافة والطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها، كما يعاني من انخفاض مستوى الدخل، وعدم وجود السكن الملائم والمواصلات والخدمات الصحية وغيرها من الأمور التي تسبب المعاناة والانحرافات بأشكالها المختلفة. (نورهان منير حسن فهمي، مرجع سابق: 262، 263).

أما في الجانب النفسي فالشباب الجامعي يعاني من صراعات نفسية متباينة مثل بين الحاجة إلى الإشباع الجنسي وبين التقاليد الدينية والاجتماعية وصراع القيم مثل الصراع بين ما يعتنقه الشباب من مبادئ وقيم وبين ما يمارسه الآخرون من حوله. وكذلك صراع المستقبل واختيار العمل أو الوظيفة لهذا يتسم بميله إلى التطرف وكثرة الاندفاع المتحمس، والعمل على تحقيق القبول له من جماعات الأقران والاهتمام بعضوية الجماعات والتجمعات. (المرجع نفسه: 256، 257).

ويرى عباس محجوب أن أسباب هذه العوائق لدى الشباب في عالمنا ترجع إلى الآتي:

- التناقض بين القيم والمجتمع، أي بين ما يجب أن يكون وين الممارسة الفعلية.
- التعليم والثقافة والتخلف العلمي.
- مشكلة الجنس وصعوبة التكيف مع هذه المشكلة، وعدم وجود التربية الجنسية الصحيحة، وتعود إلى الغزو المرتبط بالاحتلال والمفهومات المغلوطة عن الجنس ووظيفته في الحياة والمثيرات الخارجية، والفراغ الفكري والعقلي والعاطفي وتوفر أسباب الانحراف لدى الشباب، وعجز منتديات الشباب عن أداء دورها.
- افتقاد الهوية الذاتية وسبب ذلك البعد عن ثقافة الأمة وتراثها وتقاليدها وعقيدتها. (محمد سيد فهمي، مرجع سابق: 102، 109).

وتقوم فكرة افتقاد الهوية أو الاغتراب (Aliénation) على أساس التميز بين وجود الإنسان وجوهره، وعلى أن وجود الإنسان وجوهره، وعلى أن وجود الإنسان بصورته التي نراه عليها في المجتمع الحديث لا يتفق مع جوهره وحقيقته، وإنما هو، يختلف عنها بل ويتعارض معها. أما الإنسان المغترب (Alienated) هو الإنسان الذي لا يحس بفاعليته وأهميته في الحياة، وإنما يشعر أن العالم (الطبيعة والآخرين، والذات)غريبة عنه. وفي نشاطاته الاجتماعية لا يحقق الإنسان المغترب ذاته وإنما يفتقدها. (عزت حجازي، مرجع سابق: 72، 73).

ويرجع اغتراب الشباب إلى أن شبكة العلاقات والتنظيمات الاجتماعية التي يرتبط بها الشباب لا تقوم على أساس موضوعي يتناسب مع ظروفهم واهتمامهم وإمكانياتهم، حيث لا يقتصر على الأجهزة التي لا يلعب فيها الشباب دورا حاسما، بل يمتد إلى التي تقوم من أجلهم. (المرجع نفسه: 94، 95).

أما من الناحية التعليمية فيعاني الشباب الجامعي من عوائق عديدة ترتبط بمجال دراسته سواء ما يرتبط بالشباب أنفسهم أو بالمقررات الدراسة أو العملية التعليمية، فكلها معوقات نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

- إن الشباب الجامعي لا يشعر بأن الجامعة تقدم به أكثر من مجرد "كم" من المعلومات دون أن تقوم بوظيفتها الإرشادية والتثقيفية التي تزوده بما يحتاجه من ثقافة عامة.(نورهان منير حسن فهمي، مرجع سابق: 265).

وعدم ملائمة العمليات التعليمية لميول الشباب وحاجاتهم وعجزها عن متابعة ميول الطلاب، يجعلها تفشل في ترسيخ المعلومات وفهم الموضوعات ومتابعة القضايا، وقصور دورها التقويمي في الكشف عن استعداداته ومهاراته وقدراته. وتشمل نقاط الضعف في العمليات التعليمية، الكتاب الجامعي واعتماده على الأفكار النظرية، والأستاذ الجامعي وأدائه التربوي والتعليمي ومشكلاته، التكدس الطلابي في الكليات مع تعارضها الشديد مع رغبات الطلاب الحقيقة، وقصور الأنشطة الطلابية في القيام بوظائفها التربوية والثقافية. (أحمد محمد موسى، مرجع سابق: 33، 34)

وعلاقة المدرس بطلابه، حيث أن لهيئة التدريس دورا هاما في توجيه الطلاب من خلال مساعدتهم على التغلب على بعض المشكلات الدراسية وغرض بعض القيم الدينية التي توجه سلوك الشباب الجامعي توجيها سليما بعيدا عن التيارات والثقافات السائدة والتي تؤدي بالشباب إلى الانحرافات. ويقول بروك Brook أن عدم الاتصال الكافي بين الأستاذ والطالب يمكن أن يعتبر عاملا هاما في فشل بعض الطلاب في الحصول على مؤهلاتهم. (نورهان منير حسن فهمي، مرجع سابق: 266، 267).

وكذلك مشكلة عزوف الشباب عن المشاركة السياسية بشكل خاص كامتداد لأزمة الثقة بين المؤسسات الرسمية والشباب. والتي خلقت في إطار التناقضات الاجتماعية، رغم أن صفحات التاريخ السياسي والاجتماعي تشهد بإسهامات الشباب ومشاركتهم الفعالية في صنع الأحداث، ورغم سعي الدول وجهودها في تحقيق هذه المشاركة من خلال تكوين منظمات اجتماعية وسياسية للشباب. كالتنظيمات السياسية والاتحادات الطلابية، إلا أن هذه التنظيمات بحسب الدراسات الحديثة حول مشاركة الشباب تكون فوقية دائما، وعلاقتها بالشباب سطحية، وقد تكون توجهات سلبية من الشباب أحيانا، وتمتاز بتبعيتها للعديد من الجهات منها ما يرتبط بجهاز الدولة ويرى الشباب أن هذه التنظيمات تعاني من عدم الاستقرار، لهذا نجد التنظيمات الشبانية تنشأ وقد بدأ معظمها ضعيفا لا يقوى على الانجاز ولا يجتذب، الشباب ولا يستثمر جهدهم، وقد تفرز العديد من المشكلات لدى الشباب كانتشار المخدرات التي تلقى رواجا بين الشباب. (محمد سيد فهمي، مرجع سابق: 114).

بالإضافة إلى هذا إلى فقدان الأمن النفسي والخوف من المستقبل المجهول في هذا العالم الذي يسوده التوتر والحروب واضطراب القيم والفراغ الروحي وضعف الوازع الديني والخلقي، وطغيان المادة والقيم المادية في الحياة، وشعور الشباب بالظلم والاستغلال وعدم تكافؤ الفرص وكبت الحريات الفردية والاعتداء على الحريات الأساسية. (نورهان منير حسن فهمي، مرجع سابق: 269).

خلاصة:

ما يمكن أن نصل إليه من هذا الفصل أن الجامعة كانت وما زالت مركزا للإشعاع العلمي والحضاري وموطنا لإنتاج النخب والإطارات الأكاديمية، كما أن الحديث عن الأهداف والوظائف المنوطة بالجامعة فعنا إلى بذل جهودا أكثر من طرف الدولة والمسئولين وكذلك من طرف القائمين على العملية التكوينية في الجامعة بما فيها الطلبة لتجسيدها بشكل أكثر وضوحا وتأثيرا على الكفاءة الإنتاجية لأفرادها، وقد سعت الجزائر منذ استقلالها إلى بناء جامعة تستطيع طبع التكفل باحتياجات أفرادها وتحقق للبلاد التطور والتنمية إلا أنها لم تستطيع إلى يومنا هذا أن تجاوز العوائق والضعف الموجود في مختلف مؤسساتها والسبب ربما راجع إلى أنها لم تعالج الأصل بقدر ما عالجت الفرع خاصة من ناحية الصراعات الفكرية والإيديولوجية وحتى السياسية التي يتخبط فيها مجتمعنا الجزائري، وصعوبة إيجاد مناهج تكوينية يتماشى وخصوصية المجتمع الجزائري، كلها هذا كان له انعكاسا سلبيا على القرارات والاستراتيجيات في الجامعة، ضف إلى هذا عدم إعطاء أولوية واهتماما خاصا باحتياجات الإطارات التي تكونها ومعالجة المشكل التي يتعرضون لها وإتباع سياسة التهميش، كل هذا ربما نعكس على اتجاهات الطالب الجامعي وانخفاض مستواه ومنه تراجع مستوى البحث العلمي، وغياب المحفزات والفضاءات التي تشجع بصدق العطاء الفكري والإبداعي لهم، لهذا فالجامعة بحاجة إلى إعادة هيكلة جذرية تراعي خصوصيا المجتمع وخصوصية الطالب الجزائري الموجود فيها.

الفصل الرابع

الخلفية النظرية للعمل السياسي، الأحزاب السياسية والانتخابات

الفصل الرابع: الخلفية النظرية للعمل السياسي، الأحزاب السياسية والانتخابات

تمهيد

أولا: ماهية العمل السياسي ومستويات المشاركة السياسية

1- مفهوم العمل السياسي.

2- أوجه العمل السياسي.

3- مستويات المشاركة السياسية وأشكالها .

3-1 مستويات المشاركة السياسية .

3-2 أشكال المشاركة السياسية.

4- الجامعة والعمل السياسي.

4-1صلة الجامعة بالعمل السياسي .

4-2 طلاب الجامعة والعمل السياسي.

ثانيا: الأحزاب السياسية تقسيماتها ووظائفها وأساليب تمويلها.

1- إطلالة تاريخية على مفهوم الأحزاب السياسية وعوامل نشأتها.

2- أسس قيام الأحزاب السياسية وأساليب تمويلها.

3- دور ووظائف الأحزاب السياسية.

4- تقسيمات الأحزاب السياسية وتصنيفات النظم الحزبية.

ثالثا:إطلالة تاريخية لمسيرة الأحزاب السياسية في الجزائر.

1- مسار الحركة الوطنية (1900-1939)

1-1التنظيمات السياسية في مسيرة الحركة الوطنية

1-2 التيارات السياسية البارزة داخل الحركة الوطنية

2- مسار الحركة الوطنية (1939-1954)

3- مرحلة الثورة (1954-1962)

4- سياسة انتهاج الحزب الواحد (1962-1989)

5- التحول نحو التعددية السياسية (1989)

6- الخريطة الحزبية في الجزائر وتصنيفاتها.

رابعا: الانتخابات تفسيرها ، أشكالها و النماذج النظرية المفسرة لها.

1-طبيعة الانتخاب وشروطه.

2-أنواع النظم الانتخابية وأشكالها.

3-النماذج النظرية المفسرة للانتخابات.

خامسا:المنظومة الانتخابية في الجزائر بين الأحادية والتعددية السياسية.

1- المنظومة الانتخابية في ظل نظام الحزب الواحد(1962، 1988).

2-المنظومة الانتخابية بعد فتح المجال نحو التعددية السياسية(1989.....

خلاصة

تمهيد:

تعتبر السياسة من الخصائص الأساسية التي تلازم الإنسان، حيث أنه هو الكائن الوحيد من بين الكائنات الحية التي تعمل ضمن تنظيمات وتجمعات بشرية، فمنذ بداية الإنسان البدائي وهو يسعى لتنظيم وإصلاح شؤونه بشتى الطرق والأساليب، وكما يرى ابن خلدون "أن الإنسان مدني بطبعه " فهو يمارس السياسة في إطار المجتمع الذي يكون فيه أو هي فن حكم المدينة، ويعتبر العمل السياسي إحدى الطرق التي يمارس بها الإنسان السياسة ويدخل في معترك التنافس لأجل الوصول إلى السلطة والاشتغال بها من خلال تحديد الطرق والوسائل والأهداف التي يسير عليها هذا العمل لتحقيق ما يصبو إليه، فالعمل السياسي هو ذلك الجزء من الفكر السياسي الذي يحاول من خلاله الأفراد تطبيق مجموعة من الأفكار على التجمعات البشرية التي يكونون فيها، وفي هذا الفصل سيتم عرض بشكل تحليلي مفصل لهذا الجزء من خلال التطرق للمفاهيم المعطاة له، والتعرف على أوجه أو أشكاله المتعددة، ومن ثم تناول المشاركة السياسية من حيث المستويات والأشكال، وبما أن الدراسة الحالية تهدف للتعرف على اتجاه الطلبة الجامعيين نحو هذا العمل كان لابد من عرض الصلة الرابطة بين طلاب الجامعة والعمل السياسي، وبعدها يتم الانتقال إلى الجزء الثاني من هذا الفصل الذي يتناول إحدى أوجه العمل السياسي وهي الأحزاب من خلال إطلالة تاريخية لنشأتها، وظائفها ودورها، والأسس التي قامت عليها من ثم أهم التصنيفات المعطاة للنظم السياسية والحزبية ثم يتم نتعرض في شكل تحليلي لمسيرة الأحزاب السياسية في الجزائر لدى الحركة الوطنية مرورا بعهد الحزب الواحد ثم التحول نحو التعددية، وأخيرا التعرف على طبيعة الانتخاب من حيث الشروط القانونية، الأنواع والأشكال، ومختلف النماذج النظرية المفسرة للانتخابات بشكل عام،ليتم عرض المنظومة الانتخابية في الجزائر بشكل أكثر تفصيلي.

أولا :ماهية العمل السياسي ومستويات المشاركة السياسية

1-مفهوم العمل السياسي:

1- 1مفهوم العمل الواجبات العينية والكفائية:

يعتبر مفهوم العمل من المفاهيم القرآنية الأساسية، فقد ارتبط في الاستخدام القرآني بمنظومة المفاهيم الإسلامية خاصة مفاهيم الإيمان- التقوى- الاستخلاف- الابتلاء- الشكر، فالله جعله شرطا من شروط الإسلام وسببا في الحياة الطيبة في الدنيا والآخرة، كما قرنه بمفهوم الجزاء، واعتبر أساس التفضيل بين العباد والتفاوت في المنزلة على أساس العمل لا على الجنس والنسب. (هبة رءوف عزت، دون سنة : 87).

وأوجد لله للأفعال الإنسانية أحكاما في الشريعة، فكان الحكم الشرعي في اصطلاح الأصوليين هو "خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين طلبا أو تخييرا أو وضعا"، وأصطلح الأصوليين على تسمية الحكم المتعلق بفعل المكلف على جهة الطلب أو التخيير بالحكم التكليفي، وعلى تسمية الحكم المتعلق بفعل المكلف على جهة الوضع بالحكم الوضعي، ويقصد بالحكم التكليفي طلب فعل من المكلف، أو كفه عن فعله، أو تخييره بين فعل شيء والكف عنه، وأما الحكم الوضعي يعني به بيان كون الشيء سببا أو شرطا أو مانعا للحكم، والحكم التكليفي يقسم إلى خمسة أقسام: الواجب، المندوب، الحرام، المكروه، المباح، **فالواجب** هو طلب الفعل على وجه الإلزام، وإذا كان اقتضاؤه ليس على وجه التحتيم والإلزام كان **مندوبا**، وإذا اقتضى كفا عن فعل فإن كان اقتضاء وليس على وجه الإلزام كان **حراما**، وإن لم يكن على وجه الإلزام كان **مكروها**، وإذا خير الشارع المكلف بين الفعل والترك كان **مباحا**.

كما أن الواجب بدوره يصنف إلى نوعين: الواجب العيني وهو ما طلب الشارع فعله من فرد من الأفراد المكلفين ولا يجزئ قيام مكلف به عن آخر.

والصنف الثاني: الواجب الكفائي هو ما طلب الشارع فعله من مجموع المكلفين لا من كل فرد منهم، وإذا قام به بعض المكلفين فقد أدى الواجب وسقط الإثم والحرج على الباقي، وإن لم يقم به أي فرد من المكلفين أثموا جميعا بإهمال الواجب ....

ونجد الجهاد والقضاء والتفقه في الدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإيجاد الصناعات هي من أمثلة الواجب الكفائي الذي يهدف إلى مصلحة عامة للأمة ....

والعمل السياسي يدخل في إطار الواجبات، فيكون إما فرض عين كالبيعة العامة والشورى العامة، أو فرض كفاية كالجهاد والولايات العامة. (المرجع نفسه: 90).

أما حنة آرنت فقد ميزت بين العمل والفعل والكدح والحرفة حيث أنها اعتبرت الحياة تنقسم إلى قسمين:

-الحياة التأملية :أو التفكيرية (حياة النظر)(**vita contemplativa**) ، و تتضمن حياة الفكر أو العقل أو لنقل الحياة التي تشغل بتأمل الوجود و ما هو دائم أو أبدي .

-الحياة النشطة : أو حياة العمل (**vita activa**)وهي الحياة الفعلية التي تتعلق بما نزواله ونمارسه مع الأشياء او الآخرين .

والحياة النشطة تنقسم بدورها إلى **الكدح(labor) والعمل( ) work والفعل(action)** وهذا التمييز يهدف إلى تحديد نشاطات الإنسان وما يقابلها من أوضاع بشرية وما ينتج عنها .

وتقصد آرنت من **الكدح (labor)** :كل نشاط يتوافق مع العمليات البيولوجية، أو ما يتطلبه الجسد الإنساني من عمليات النمو والتمثيل الغذائي، و المتمثل في الاستهلاك لديمومة الحياة .

أما **العمل**(work) يمثل :النشاط اللاطبيعي،الصنائعي في الوجود الإنساني .فهو يوفر عالما من الأشياء المصطنعة، وذو امد طويل نسبيا في الاستهلاك، فهو يقدم أدوات لتبقى فترة أطول غير ملتصقة مباشرة.أما **الفعل** (action) يشير إلى الفاعلية الوحيدة التي من شأنها أن تذهب مباشرة إلى مابين الأشخاص،أو مابين الإنساني، الذي نقطنه بشكل تعددي أو جماعي، ولا تتوسطه الأشياء والمواد كم هو في الكدح والعمل .(زهير خويلدي،مرجع سابق :18، 19)

أما تعبير **الحرفة** الذي ترجم **بـ(work)في اللسان الإنجليزي وبـ (oeuvre) في اللسان الفرنسي**، ويمكن ترجمته بالأثر والتأليف في لغة الضاد، ولكن وقع الاختيار على الشغل لقربه من المعنى الذي تقصده آرنت.وهنا لابد من الإشارة إلى أن الشغل من الناحية الاصطلاحية لا نجد له تعريفا واحدًا. فقد عرفه أو غيست كونت Conte بقوله: "هو التغيير النّافع للمحيط الخارجي من طرف الإنسان" وعرفه برودون Proudhon بقوله هو: "الفعل الإنساني المسلط على المادة.(الموقع الإلكتروني
http://www.wekipedia .org:يوم 2016/1 0/ 12على الساعة 23: 12 مساءا)

فالحرفة حسب أرنت هي النشاط الذي يطابق لا طبيعية **(non –naturalité)** الوجود الإنساني والتي هي منزلة من الفضاء، فالحرفة تمنح عالما صناعيا من الأشياء مختلفة بشكل تام عن كل وسط طبيعي .وفي هذا الصدد تقول حنة آرنت :" لما أصبح اليوم مألوفا هو تعريف العمل على انه نشاط خاضع إلى ضرورات الحياة ويعتني بالمحافظة على الحياة الفردية والنوعية .والحرفة على أنها صنع عالم من البراعات المشيدة بواسطة الإنسان .الشيء نفسه أيضا مع تعريف الفعل على أنه الوضع غير القابل للاختزال لكل حياة سياسية مخصوصة". Hannah Arendt, Condition de l'homme moderne :p15) نقلا : زهير خويلدي، مرجع سابق : 90، 91)

إذن الفعل السياسي عند أرنت هو ما يمارس خارج هذه الانهماكات في الحياة وصنعها، إنه لا يتعلق بماديات العالم وأشيائه بل بالأشخاص الذين يسكنون هذا العالم،إنه ما يتعلق بالأنوجاد مع الآخر والتفاعل معه، إنه الحرية، وهي بدورها السلطة ....فالفعل والقول كلاهما الشرط الأساسي للنشاط السياسي، وذلك بدوره يقوم على مبدأي المساواة والتميز.(حنة آرنت، 2013 : 20) والجدول الآتي يوضح خيوط هذا النسيج في الحياة النشطة :

جدول رقم (06) يوضح خيوط النسيج في الحياة النشطة

الحياة النشطة / الفاعلة (**vita activa**)		
حيث الأنشطة الإنسانية منقسمة على ما نزاوله وما نمارسه في حياتنا الفعلية .		
نشاط عام **نشاط خاص**		
فعل (action)	**عمل (work)**	**كدح(labor)**
ممارسة / نظام تفاعلي(praxis)	مزاولة / نظام صنائعي أو إنتاجي(poiesis)	
يتجسد في السلطة حيث الحرية.	يتجسد في العالم حيث السوقومنطق الغايات والوسائل	يتجسد في مطالب الجسد والجنس والصحة وما يتعلق بنظام العائلة – قديما –
يقابله الإنسان الفاعلالحر(free actor)	يقابله الإنسان الصانعأو المنتج(homo faber)	يقابله الكادح الحيواني (animal laborans)

المصدر : (حنة آرنت، المرجع نفسه : 28)

ونجد أن مفهوم "السياسة" يختلف بين النظرة الغربية والنظرة الإسلامية فالأولى تقرنه دائما بمفاهيم كالشعب، القانون، السلطة، المصلحة العامة والدولة أما النظرة الإسلامية التوحيدية ترى أن مفهوم السياسة، هو القيام على الشيء بما يصلحه،وإصلاح الخلق من خلال توجيههم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة، وهنا يرتبط هذا المفهوم، –**السياسة**– بالتوحيد والاستخلاف والمصلحة الشرعية والأمة، حيث أن تكامل العمل السياسي يكون من خلال الواجب والعدل اللذان هما من المفاهيم المستنبطة من القيم الإسلامية. ويتميز هذا المفهوم عند استخدامه في التنظير والتحليل السياسي بما يلي:

– **انضباط المفهوم:** لارتباطه بالمفاهيم الشرعية وأحكام الشريعة وما وضعته من حدود للعمل السياسي وقواعد لقياس المصالح عند تعارضها، ... واقترانه بالمفاهيم الإسلامية حقق له نوعا من الاستقرار والانضباط، ما جعله يختلف عن مفهوم السياسة الوضعية لارتباطه بالمصلحة وفصله بين السياسة والأخلاق.

– **ربط العمل السياسي بالمسؤولية الفردية:** إذ يعتبر العمل السياسي واجبا شرعيا على كل الناس،فالعمل السياسي ليس سنة ولا نافلة ولا تطوعا بل فريضة تتأسس على مفهوم الاستخلاف الذي يعد مصدر للالتزامات الايجابية والسلبية التي تقع على عاتق المسلم، .... والعمل السياسي بالإضافة إلى أنه مسؤولية فردية: هو أيضا مسؤولية جماعية تضامنية، فعلى الأفراد مساعدة القائمين بفروض الكفايات،وإعانة الدولة التي يناط بها القيام ببعض الفروض كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،حيث أن واجب الأمة هو مراقبة الحكومة والقيام بواجباتها الكفائية وتوفير الأسباب لأدائها.

ويختلف مفهوم **الواجب** عن مفهوم الحق الذي يمكن التنازل عنه،ما ينتج عدم المشاركة أو مشاركة سياسة سلبية،أما الواجب بما يحمله من قيم الأمانة والمسؤولية يختلف عن الحق في الفلسفة الوضعية،ففي الواقع تظهر مشكلة ما يطلق عليه **بالتعسف السلبي*** في استخدام الحق، بإعراض الأفراد عن المشاركة السياسية في الكثير من الدول الإسلامية في ظل حكومات تعاني من أزمة الشرعية،لذا فمفهوم الواجب لا يعبر عن رؤية إسلامية نظرية بل يصلح أساسا حركيا تعبويا لنهضة تنموية وحضارية.(هبة رؤوف عزت، مرجع سابق: 92،93).

1- 2مفهوم العمل السياسي:

ويشير فيليب برو أن العمل السياسي بقوله: أن كل منظومة حكم،لكي تدوم أبدا،لابد لتعبئة دعامات،الأمر لا يفترض أنها تُشْبع حدا أدنى من التوقعات أو المتطلبات.فقادة النظام الدكتاتوري البروليتاري (أو نظام الحكم الطغياني الخالص وفق النموذج القديم)،على سبيل المثال، عليهم على الأقل أن يُشبعوا القوى القمعية التي تستند عليها سلطتهم،من خلال منح مادية (رواتب مرتفعة، امتيازات ...)وأرباح رمزية (وضع معتبر في المجتمع،أو قضية كبرى رفيعة القيمة من الممكن تقمصها)في آن معا .أما في النظام الديمقراطي الذي يعرف على أنه " حكم من أجل الشعب "، فإن العمل السياسي لا يهدف إلى تعبئة الدعامات التي لابد منها، لكن يتجه مباشرة، من حيث المبدأ، نحو منح إشباعات لصالح الجماعة بأسرها، وزُمر السكان التي تتألف منها.فالعمل السياسي كله يتجه نحو هذا الهدف أي تقديم إشباعات لمجموعات محصورة تقريبا، أو (و) لمجموع المنظومة الاجتماعية.(فيليب برو،مرجع سابق: 466)

وإذا ما حاولنا تحليل مفهوم العمل السياسي من خلال المنظور الإسلامي نجده يقترن بمفهوم الواجب، حيث أن ممارسته هي من الضروريات الأساسية على المواطنين لتحقيق خلافة الله في الأرض وتسيير شؤون المسلمين،كما أنه من الضروريات التي حث عليها الإسلام في إطار ما يتوافق مع ما سنه الشرع،والملاحظ أن المقصود به هو: **قيام جماعة من أهل الخبرة بإدارة شؤون الناس وتسييرها في إطار مراعاة المصلحة العامة للمجتمع،كما نجده يرتبط بمفهوم الفعل حيث أنه فعلا مكلفا يناط إلى الأفراد لمساعدة الدولة على أداء وظائفها،وعليه فهو مسؤولية فردية جماعية تتضافر لتحقيق الحياة المستقرة لأفراد المجتمع**.(هبة رؤوف عزت، مرجع سابق: 95)

كما يقصد بالعمل السياسي: "التنافس السلمي الرسمي والعلني للوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات من أجل تدبير شؤون الأمة ورعاية مصالحها وحفظ حقوق وحريات الأفراد والجماعات وفقا لبرنامج الحزب الفائز،او وفقا لبرنامج مشترك تضعه الأحزاب الفائزة إذ لم يحصل واحد منها على الأغلبية". (عبد الله جاب الله، مرجع سابق : 103).

والعمل السياسي بهذا المعنى منهج من مناهج التغيير،تبنى وسيلة الانتخابات للوصول إلى السلطة لممارسة التغيير أو الإصلاح من داخل مؤسساتها، هذا المنهج هو اليوم أعلى ثمرة من ثمار الفكر السياسي والقانوني الغربي

* التعسف في استخدام الحق، استعماله لهدف غير مشروع يضر الآخرين ومنع الآخرين بموجب الحق من تحقيق منفعة لا تضر بمصلحة صاحب الحق، وهي أشكال مرتبطة للفعل، أما التعسف السلبي مرتبطا في الممارسة السياسية بالامتناع عن القيام بالوجبات بما يضر بمجمل المصالح الشرعية للأمة سواء أكان هذا الواجب عينيا أم كفائيا.

الذي أرساه كنظام في الحكم وتنظيم السلطة،وبيان صلاحيات وحقوق الحاكم والمحكومين،وكيفية أداء كل طرف لصلاحياته وضمانات حماية ذلك من التعسفات المختلفة،يطلق على هذه الأنظمة التي تعتمد هذا المنهج بالأنظمة الديمقراطية وتقوم على كون السلطة ملكا للشعب يمارسها عن طريق من يختارهم من النواب والممثلين في الانتخابات.والشكل الأتي يوضح معنى العمل السياسي من خلال هذه النظرة:

الشكل رقم (12) مخطط يوضح مفهوم العمل السياسي وغاياته

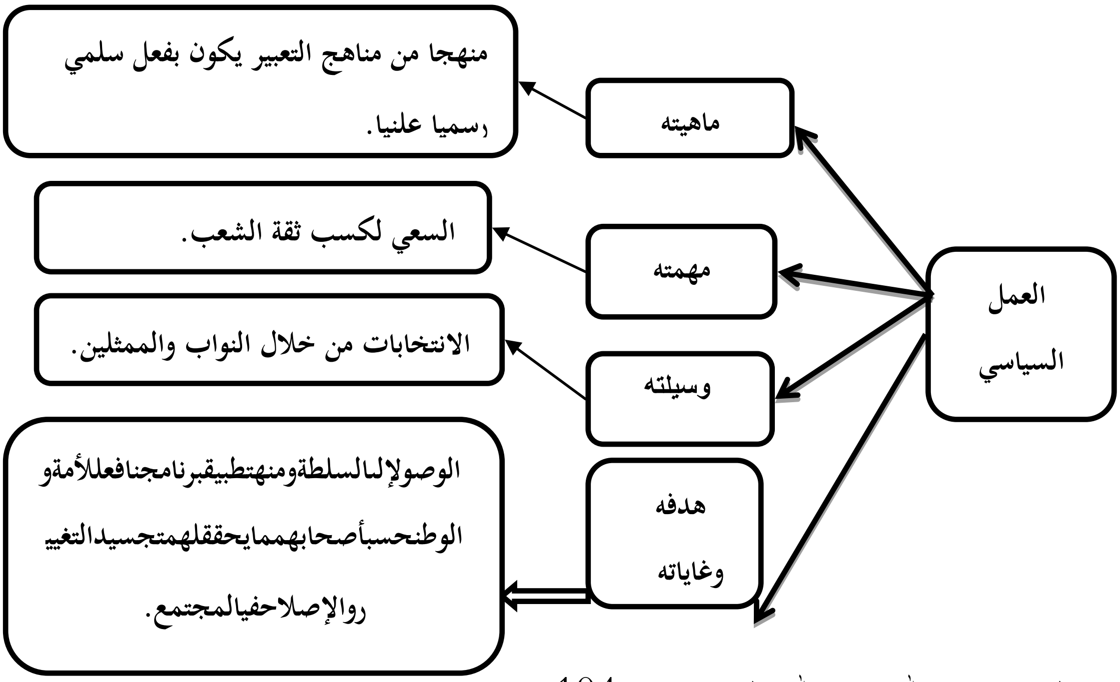

المصدر :عبد الله جاب الله، المرجع نفسه: 104)

ويخلص صاحب هذا التعريف إلى أن العمل السياسي صورة من صور العمل الموضوعة بين يدي الأمة لأداء واجبها المقدس في اختيار حكامها وممثليها ومراقبتهم ومحاسبتهم وعزلهم عند الاقتضاء.(المرجع نفسه: 105)

كما أن العمل السياسي ما هو إلا انعكاس واضح للظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، وظروف المجتمعات تتغاير وفقا للنظم السياسية السائدة فيها ...والعمل السياسي الإيجابي لا يتم إلا من خلال تنظيم يقوم على إطار نظري وبرنامج عمل واضح يحدد الحقوق والواجبات.فالعمل السياسي في المقام الأول هو تحديد لمشكلات الجماهير وتشخيص علمي واضح لها،ثم العمل الجمعي لحل وعلاج هذه المشكلات.ويسبق هذا كله تعبئة لقوى الجماهير لدفعها للمشاركة الفعالة في التغلب على المشكلات التي تواجهها انطلاقا من الإطار النظري أو النظرية التي يتبناها النظام سياسيا.(إسماعيل علي سعد، مرجع سابق :329).

وهنا نجد أن هذا التعريف يؤكد على أن لكل مجتمع عمل سياسي خاص تبعا لطبيعة وظروف المجتمع، ويتوقف سير وحركية هذا العمل على مدى فهم المجتمع لمشاكل أفراده ومحاولة التكتل والمساهمة في معالجتها من الأصلمع تأكيده على شرط تبني النظام السياسي لسندا نظري لمواجهة تلك المشاكل.

2-أوجه العمل السياسي:

إن العمل السياسييتجه نحو هدف هو: تقديم إشباعات لمجموعات محصورة تقريبا،ولمجموع المنظومة الاجتماعية ككل، ....ولإيضاح ذلك نأتي ببعض الصيغ من نمط: "الحكومة لا تفعل شيئا ضد البطالة"، أو: "أعباء المشاريع ثقيلة جدا" من خلال هذه الصيغ نكتشف ثلاثا أنماط من الرسائل:

1- المتكلم يقول أنه معني ويوجد من جانبه تماثل،مع المجموعة التي تعتبر ضحية للبطالة وللضريبة...
2- المتكلم يمثل وضعا يؤمن بأنه غير طبيعي،أي يستدعي من جانبه أحكام تقدير سلبية.
3- المتكلم يُعَبِّرْ، ولو بطريقة ضمنية،عن توقع يراه شرعيا ويستلزم معالجته.

موازاة مع هذا نجد أن التعبير: "البطالة لا تحتمل، لكن الحكومة تفعل ما تستطيع" نجد أن هذا العنصر الذي يعمل على قلب عدم الإشباع إلى انتظار عمل ما من السلطات العامة.

ويؤدي تطبيق سياسة تقوم على "إشباعات" إلى تقليص الفجوة بين الادراكات السلبية لوضع معين، وآمال التحسين المدركة كآمال شرعية، ولتنفيذها وجدت إستراتيجيتان معا أمام السياسات:

الأولى: القيام مباشرة بإثارة تراجع في الإدراكات السلبية،وتقدم في الإشباع.

الثانية: تسعى للتأثير على تمثلات الواقع والمعتقدات التي تقوم عليها،مما تؤدي إلى تقليص المسافة الفاصلة بين إدراكات ما هو كائن،وما يجب أن يكون.

وهاتين هما ثنائية النموذج- المثالي: السياسة الإدارة السياسية الرمزية وكلتاهما يترابطانفي الممارسة بشكل وثيق. (فيليب برو، مرجع سابق: 466، 467).

2- 1 العمل السياسي بصفته عملا يتناول أوضاعا ملموسة: وله خصائص بارزة:

الخاصية01:

الاتجاه لإلغاء الفصل بين الأقوال والأفعال (الأولى يقال بأنها عقيمة عكس الثانية تشتهر بأنها مثمرة)، فرجال السياسة عادة يختبرون في ممارستهم لمسؤولياتهم أو لاختصاصاتهم القانونية هشاشة التمييز.

إن التمايز القوي للمهام الحكومية المرتبط بتكلف سيرورات التقرير والتنفيذ على مستوى مجموعة كبيرة، يؤدي للتقريب بين عدة مستويات من العمليات:

- عمليات فكرية (في مرحلة تصور العمل).
- عمليات اتصالية (في مرحلة المفاوضات والتبني).
- عمليات مادية (في مرحلة التنفيذ الميداني).

ويظهر تدخل السلطة السياسية بشكل بارز في المستوى الاتصالي.

الخاصية 02:

هي وزن الاكراهات من كل الأنواع، التي تقلل من القدرة على التأثير في الميدان بطريقة محددة بشكل محسوس وخصوصا إذا أردنا تحديد موقعنا في مجال الظاهرات الاجتماعية الكبيرة وعلى المدى الطويل... وتتجلى آثار السياسة

الشاملة والمجددة بشكل صحيح في إثارة تدريجيا موجة،اضطرابات في النظام الاجتماعيورفع مستوى الأشياء،أما فوائد "الجديد" تظهر متأخر،مقابل هذا لا تستغرق تكاليف تهديم "القديم" الوقت الكبير. (المرجع نفسه: 468).

وهنا تؤكد أرنت أن **العمل السياسي ليس ردة فعل**: هذا يعني أن كل فعل لا يعني بالضرورة ظاهرة سلوكية نفسية اجتماعية () Habitus psycho- socialبل أن الفعل السياسي هو سكنى الحرية وهو ما يحدد كل فعل سياسي،والذي تؤكده أرنت أفق كل فعل سياسي هو طلب الحرية بقولها: « البشر أحرار إلى أبعد حد،فكون البشر أحرار أو يفعلون فذلك هدف واحد »... وترى أن هرم الوجود حرية فإنسان فقيم هي الضامن لكل فعل سياسي مدني .وتفهم الحرية من هذا المنظور على أنها تجربة مواطنة حيوية وهو ما يرسخ فكرة الانتماء إلى شكل من هوية اجتماعية أو فكرية أو سياسية ... فهدف كل فعل سياسي هو اللقاء والالتقاء فكرا وتجربة وتشاركا في الشأن العام فلا معنى للفرد خارج صلب هذا الكل ولا معنى لسلطة فردية خارج هذا النسيج العام .إذن السلطة هي خاصية المجموعة في تفاعل ووحدة في الأهداف بين الأفراد . وتطلق آرنت على هذا الفعل تسمية **"المنشأ"** أو **" الحاضنة "** وهنا وجب إقصاء كل سلوك فردي أو جماعي يتعارض مع هذه الحريات الطبيعية،ولأن الحرية ليست إلا هدف المجموعة فإنها تظل قيمة ومطلبا مدنيا يقصي كل إرادة فردية يزعم أفرادها أنهم قادرون على توجيه دفة المجتمع المدني .**والفعل المجسد لهذه الحرية هو فعل الانتخاب**،فالفرد حينما يقوم بواجبه فهو يظل جزءا من حشود تقوم بالعمل نفسه،وما يعطي الفعل السياسي دلالته ويبرر حقيقة وطبيعة كل فعل سياسي على أنه يتوجه إلى الكلي.فالمشاركة في الفعل السياسي وإن كانت فردية وفعلا ذاتيا فإنها تحركه في إطار الكل والمجموعة يتحول إلى أساس تجربة بامتياز تشرع العلاقة بين الحاكم والمواطن على أساس عقد يجذر الحس المدني ويجدد دلالة سياسية .(أنيس المليتي،مرجع سابق: 145،146)

وهنا ترى أرنت أن الفعل السياسي ليس فعلا عفويا عشوائيا،بل هو فعلا هادفا وهو عنوان الإنسان الحر،وهو أساسا لتحقيق هويته السياسية .

الخاصية 03:

تتمثل في صعوبة استباق آثار العمل الملموس في الميدان والسيطرة عليها افي النهاية،فهنا يكون تقويم الإشباعات التي باستطاعته توليدها أمرا مشكوك فيه. فتدابير النضال ضد البطالة مثلا، تفتح إمكانيات كثيرة أمام أصحاب المشاريع للاستثمار في شروط مالية ملائمة، وأمام العاطلين عن العمل للسماح باكتساب التأهيل،لكن الكثير من الشكوك يثقل على ردود الأشخاص المرسلة لهم. (فليب برو، مرجع سابق: 469).

وعلى حد تعبير ريمون بودون أن كل سياسة عمل ملموس تثير "آثارا بارزة" تنتج عن ردود فعل فردية مضافة، ينجم عنها نتيجة لا يمكن لأي شخص السيطرة عليها.... وبعبارات الاشباعات المقدمة، يصنف عمل الحكام الملموس، المشروع سيسيف (Sisyphe) وصخرته، إنها مشكلة الكبت النسبي في مجتمع الاتصال الكثيف وفيها مجالا للمقارنة بين الإشباعات التي حصل عليها هؤلاء وأولئك مكنة دائما. (المرجع نفسه: نفس الصفحة).

وللكبت النسبي واجهتان:

الواجهة الأولى: أن المزايا لا يمكن إنكارها،التي قدمت لفئة اجتماعية أو منطقة تثير لدى الفئات والمناطق الأخرى بالشعور بأنها محرومة أو منسية بشكل ظالم.

الواجهة الثانية: تحيل إلى الاهتمام "بالتمييز" ينظر له أنه الانشغال بعدمالانمحاء وبالحفاظ على المسافة التي تعطي القيمة،فالسياسة الإجمالية للرفع من مستوى الأجور الأدنى تثير عدم الرضا لدى الفئات التي "اللحاق بها" وتؤدي لإطلاق متطلبات جديدة، فعلى سبيل المثال في الوظيفة العامة يؤدي تحسين معطى لهيئة ما، لإطلاق كتلة من المطالب المشابهة، ويؤدي إلى إثارة تصلب في التسلسلات الهرمية القياسية، تعوضه عند الاقتضاء مكافآت غيرمرئية. وعليه فهذه السياسةإجمالية هادفة لتقديم إشباعات"تنتج دائما "لاإشباعات "ما ينشئ عن التفاوت بين الإنجازات المادية للسلطات العامة يمكن إنكارها، وبقاء استياء عام موجه ضدهم. (المرجع نفسه : 470).

2- 2 العمل السياسي بصفته عملا يتناول تمثلات الواقع:

لا يرتبط نجاح العمل السياسي الذي يقوم بعبارات إشباع الموطنين بتدابير مواتية بشكل ملموس فقط،وإنما بمقدار،التمثلات الايجابية التي ينجح الحكام في إثارتها وهذا العمل يرتبط أيضابالأبعاد الرمزية التي ترتبط بالعمل الملموس.

فنجد أن الإطلاق الناجح لصواريخ إيريان الأولى يؤكد الرغبة بتأكيد الذات القومية في الفضاء،وكان افتتاح ورشة لبناء طريق سريع يشير للجهد والاهتمام لصالح منطقة معينة،فالنشاط الإداري يهدف لإنتاج نتائج حاسمة في الميدان،مما يهدف تشجيع انبثاق هذه التمثلاتالايجابية التي تُولد الإشباع،ففي قطاع العمل الاجتماعي الذي يجد فيه إعادة الدمج حدوده الملموسة سريعا،لكنه يكتسب قيمته مع ذلك من خلال البرهان المرئي على التضامن،خاصة للذين لهم معرفة مُبهمة بقضايا من هذا النموذج اسماه أدلمان مواري "قابلية السياسات غير الناجحة للحياة السياسية .(المرجع نفسه: 471).

من خلال المثالين التاليين يمكن ضبط العقبات التي تواجه القادة السياسين ففي خطاب مشهور مذاع ومتلفز، ألقاه غداة استلام العراق (بداية آذار 1991) قدم صدام حسين كشف حساب ختامي للحرب،واعتبره ايجابيا لبلاده.معلنا "كم أن النصر حلوا" في هذا النظام الديكتاتوري لا يستطيع أحد أن يحتج علنا على هذا التفسير،وموازة مع هذا فالتجربة المباشرة للجنود المسحوقين تحت القنابل،وسكان المدن المحرومين من الخدمات الأولية بسبب تدمير البنية التحتية، تمثل كوابح قوية أمام الاستيطان الشامل لهذا الإدراك الإيجابي للحرب.

أما المثال الثاني: سعى رئيس الولايات المتحدة:جورج بوش في كانون الثاني 1992،تقديم رحلته إلى اليابانكنجاح كبير على الصعيد الاقتصادي.ووجد مساندة من القادة اليابانيين لكن المواطنين الأمريكين البسطاء لم يدركوا أثرها الواقعي،من خلال أن الصحافة وأرباب عمل المجموعات الأمريكية الكبرى الثلاث المصنعة للسيارات،ندد،وا بالاتفاق المعقود باعتباره غير كاف.

يتضح من خلال هذين المثالين أن العقبات التي يصطدم بها العمل السياسي حول تمثلات الواقع،فالمقاومة قوية عند الأفراد الذين يختبرون مباشرة التفاوت بين ما يدركونه،وما هم مدعون لإدراكه،ومن جهة ثانية قوية هذه

المقاومة لمن يعتبرون أن الإدراكات المتفاوتة تأتي من مصدر شرعي،بشكل خاص في أنظارهم:ناخبون متعاطفون من حزب معرض،مواطنون ينظرون لوجهة نظر أحد علماء الاقتصاد،أو أحد أصحاب المشاريع كونها ملائمة خاصة للقطاع المتطور له.

إن آليات بناء التمثلات الايجابية للواقع تنجو في النظام الديمقراطي التعددي من احتكار القادة السياسين المتواجدين في الساحة إلا أنهم عندما يصطدمون بتوريطات حرية التعبير. ولهذا السبب تسيطر على المجادلات والصراعات السياسية المنافسة الدائمة من أجل فرض الحس الشرعي الذي ينبغي إعطاؤه للعمل الذي ينجز.(المرجع نفسه:472،473)

ف**العمل السياسي ليس فعلا وهميا** : فحسب أرنت يعد الفعل السياسي هو ما يميز كل سياسي معاصر،حيث اعتبرته المفهوم النواة في أعمالها السياسية،فقامت بتحليل مطول لمفهوم (vita activa) بمعنى المهارات الإنسانية الخلاقة والتي تتمحور حول ثلاثة أبعاد، العمل، والإبداع والفعل، فإذا ما كان العمل طاقة منتجة للمنافع الاستهلاكية وفضائها في المجال الاقتصادي فإن الإبداع كقدرة على البناء مجاله الثقافي والاجتماعي،أما الفعل فإن حقل اشتغاله هو الفضاء السياسي .

وقد ميزت أرنت بين الفعل وإرادة الفعل، بين الفعل الحقيقي وبين التنظيم للفعل، وهذه الملكات هي ما وجب على السياسي أن يتمثلها حتى يستطيع أن يميز بين الفعل السياسي وغاياته العملية وبين العمل كقدرة إنتاجية.وكل فعل موجه إلى الجمهور أينما يظهر الأفراد كملتزمين بمبادئ تنظم حياتهم وواقعهم وهو ما يسعى السياسي إلى تجديده في سلوكه،هذا الفضاء الجماهيري يعد ضروريا لأنه يشرع الديمقراطية ....فالوحدة الجماهيرية تكتسب دلالتها ومكانتها من الفعل المشترك الذي يزاوله داخل أمة معينة .(أنيس المليتي، مرجع سابق : 146).

وهنا نجد عبد الله النفيسي يؤكد أن العمل السياسي يتكون من ثلاثة عناصر هي : عمل تنظيمي وعمل فكري ويكونان في وسط جماهير،حيث تتفاعل هذه المكونات لتكون مركب العمل السياسي،ومنه يتم توجيهها وذلك من خلال تحديد علمي لمشاكل الجماهير وطرح موضوعي للحلول وقدرة علمية على مناقشة الاختيارات المتاحة وقدرة حركية على تنظيم الجماهير وتعبئة القوى وتحريكها لتنفيذ الحلول،حيث أن هذه المكونات يصعب الاتفاق على أسبقية إحداها على أخرى، حيث أن البعض ترتفع عنده القدرة التنظيمية لدرجة تدفعه للاعتقاد بأن التنظيم هو القضية.والبعض الآخر تغلب عليه النزعة التجريدية ما يجعله يعتقد بأن المعضلة تكمن أساسا في الفكر السياسي، ومنهم من يغلب مركب الجماهير ويعتبرها سيدة الموقف،والحقيقة أن التنظيم بلا فكر ولا جماهير هي إجراءات تجريدية وفكر بلا تنظيم ولا جماهير هي تخمينات لا ترقى لأن تكون واقعية بقدر ما هي افتراضات وقتية،وعليه استلزم هنا توفر مقومات لأجل ضبط تفاعل هذه المكونات الثلاثة للعمل السياسي،حيث أن تواجد هذه المقومات للتأكد من توظيف كل من التنظيم والفكر والجماهير توظيفا سياسيا مدروسا وسليما .(عبد الله النفيسي، مرجع سابق : 15،17)

وتشمل هذه المقومات في نقطتين رئيستين : **ديمقراطية التنظيم** و**جماهيرية العمل السياسي** المزمع القيام به .فديمقراطية التنظيم يقصد بها الوصول إلى صيغة تنظيمية ديمقراطية تضمن اختيارا ديمقراطيا لمستويات التنظيم واحترام الأقلية لرأي الأغلبية،وممارسة النقد والنقد الذاتي،ويرتبط كذلك بمفاهيم تهدف إلى تحقيق المصالح العليا للجماهير.وتقاس ديمقراطية التنظيم أيضا ونجاحه سياسيا بقدرة التنظيم على التعبير الأمين عن المصالح الحقيقية للقواعد العريضة للجماهير وهو ما يسمى **بجماهيرية العمل السياسي** ،فمن خلال هذه المقومات (ديمقراطية التنظيم، وجماهيرية العمل السياسي) تتمكن مكونات العمل السياسي من أن تتفاعل وبشكل إيجابي .

أما مسالة تحديد الخط السياسي للعمل السياسي،فلا بد لأي عمل سياسي من خط سياسي تتحد بموجبه الإستراتيجية والمتمثلة في عملية تحديد الأهداف البعيدة والحيوية،وهي عبارة عن خطة بعيدة المدى وتحديد القوى الاجتماعية المختلفة وموقفها .أما التكتيك يتمثل في تحديد المهام اللازمة في كل مرحلة وعملية تحريك القوى المختلفة في مرحلة محددة،وكذلك الخطط والأشكال التنظيمية اللازمة لكل مرحلة من المراحل تبعا للظروف السائدة وطبيعة المرحلة . (المرجع نفسه : 18،19)

فالفعل السياسي جوهر لوحدة وطنية ودعامة لكثرة خلاقة،كثرة قادرة على خلق قيم تعايشية،فالأمة السياسية ليست أمة أساسها الانتماء إلى فضاء اجتماعي وثقافي واقتصادي فحسب،بل إنها الانتماء إلى إطار أخلاقي روحي يكون محددا للمواطنة،وخلافا لغيرها من المفكرين من أمثال صامويل هنتنغتون، فآرنت تفصل بين السياسي والثقافي وترى أنهما ليس وجهين يدفعان للصدام،وتعتبر أن لكل تطور ثقافي وجهة لا ترسم ضرورة معالم الفعل السياسي .فكلاهما له تصوره عن العلاقات بين الثقافة والسياسة،إذ ليس من الضروري حسبها أن تكون أمة ثقافية مزدهرة ومتقدمة حتى تكون لها وجهة سياسية متقدمة . (حنة أرنت،مرجع سابق : 147)

كما تؤكد أن **الفعل السياسي ليس إستراتجية** :فإذا كانت كل عملية إستراتيجية تهدف إلى تحقيق منافع وأهداف،فإنه على العكس من ذلك أرنت ترى أن كل فعل سياسي لا يجعل من الوضعيات الاجتماعية مشيئة وأداتية،بل أن هدفه جعل المسائل ظاهرة،بهذا المعنى تفهم القرارات السياسية والتوجهات السياسية والحزبية.فكل عملية في الفضاء السياسي لا تتطلب نتائج ولا تحقق أفعالا والتفكير وفق منطق المنفعة والمصلحة والتشيئة يفقدانها طابعها السياسي .... والسياسة ليس من واجبها إنتاج المساواة بقدر ما تقوم على إظهار تعاطفنا وإعجابنا بفكرة المساواة .

وإن هدف التمييز بين الفعل السياسي في ظاهره كوسيلة والفعل السياسي كفن هو إقرار بأن السياسي الحقيقي هو من يكيف قدراته العقلية والنظرية حتى ينظم بها واقعه الاجتماعي من أجل أن تتخذ العدالة طابعها العمليلا كوسيلة وإنما كقيمة تقصي كل أشكال الطبقية الاجتماعية،وحتى لا يتحول الواقع الاجتماعي إلى فضاء لديكتاتورية تطلب العدالة في خوض الصراع الاجتماعي،مثلما قامت به البروليتاريا،فهي بمقتضى تحقيق مطلب العدالة يمكنها أن تحطم العدالة ذاتها كفكرة وكقيمة.وحينما تؤسس لفضاء جماهيري مدني يطلب الحرية ضمن الفعل السياسي يكون في أساسه المواطن فاعلا حقيقيا وليس أداة طيعة في يد السياسي .(المرجع نفسه: 147،149)

وعليه ما قدمته أرنت عن أوجه العمل السياسي كان في سياق فكرها السياسي النابع من تقاليد الفكر الغربي السياسي ما هو إلا محاولة أركيولوجية حفرية تترصد فيها النسق السياسي وفعل السياسيين،بهدف التأسيس لمنظور جديد في عالم السياسة .

3- مستويات المشاركة السياسية وأشكالها:

3-1- مستويات المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية من أكثر المفاهيم التي تمتاز بالغموض وتعدد التعاريف المعطاة لها،حيث برز هذا المفهوم لأول مرة إبان الثورة الفرنسية (1789) وما نتج عنها من إعادة ترتيب وصياغة البناء الاجتماعي بمختلف نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،وأصبح أصحاب السلطة السياسية يحاولون ادماج طبقة الشعب في بعض أوجه النشاط السياسي ضمن الحياة السياسية للمجتمع،لذلك ارتبط مفهوم المشاركة السياسية باكتساب قطاع من الجماهير لبعض الحقوق السياسية،ويعني ذلك تحديدا المشاركة بعمليات الانتخابات فقط.(مولود زايد الطيب85:2007).

وقد عرّفها " هنتجتون" و" ويلسون" بأنها: ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي،معنى ذلك أن المشاركة تستهدف تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد الدين يقدمون على المشاركة السياسية.(المرجع نفسه: 87).

وللمشاركة السياسية مستويات أو درجات تختلف بحسب اختلاف المصنفين لها،كما أنها بصفة عامة تختلف حتى في المجتمع الواحد وتتباين من نظام إلى آخر فالمشاركة السياسية قد تكون في قمة الهرم بتقلد مناصب سياسية عليا،كما يمكن لها أن تبقى في قاعدة الهرم بالتصويت في الانتخابات فقط،وسنوضح فيما يلي مستويات المشاركة السياسية والتقسيمات المعطاة لها.

من خلال الاطلاع على الأدبيات الخاصة بالمشاركة السياسية والدراسات المختلفة وجدنا أن معظم الدارسين يقسمون المشاركة السياسية إلى نوعين:

أ. **المشاركة السياسية الرسمية:**وتتم من خلال أجهزة السلطة ومراكز صنع القرار السياسي ومؤسسات الحكم والإدارة والمشاركون يقومون هنا بأداء أدوارهم للحفاظ على مصالحهم أو تحقيق الاستقرار واستمرارية النظام السياسي الموجودأو تحقيق مطالب أفراد المجتمع. (إيمان بيبرس، مرجع سابق: 10)،فالمعروف أن الرسمين وأصحاب المناصب هم الذين يقومون بها من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستمرار والاستقرار الذي يهيمنون عليه،وهم يواجهون مصاعب أوصراعات مع ذوي المصالح الآخرين من أعضاء المجتمع،الذين يتكونون عادة من الأحزاب السياسية خارج السلطة وجماعات الضغط أو المصلحة والأقليات وهكذا. (إسماعيل علي سعد،مرجع سابق: 176).

ب. المشاركة السياسية غير الرسمية: وهي المشاركة في العملية السياسية من خلال التنظيمات الحزبية وجماعات الضغط والمصالح فضلا عن مباشرة حق التصويت،والإسهام في الحملات الانتخابية بممارسة حق إبداء الرأي عن طريق وسائل الاتصال أو إدخال الاجتماعات والمؤتمرات العامة. (إيمان بيبرس، مرجع سابق: 10).

فهؤلاء يمثلون أعضاء المجتمع المشاركين سياسيا بالطريق غير الرسمي ومنه فالمعارضة في أي نسق سياسي تعتبر مشاركة سياسية غير رسمية. (إسماعيل علي سعد، مرجع سابق: 186).

وللمشاركة السياسية أربعة مستوياتوهي على التوالي:

–المستوى الأول: **(الأعلى)**: ممارسو النشاط السياسي وهم النشطاء في العمل السياسي،ولابد من أن تتوفر فيهم شروط للانتماء إلى هذه الفئة :عضوية منظمة سياسية،التبرع لمنظمة أو مرشح وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر،والمشاركة في الحملات الانتخابية وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ولذوي المناصب السياسية. (ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق : 123).

– المستوى الثاني: **المهتمون بالنشاط السياسي**

ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتعاملون بشكل عام مع ما يحدث في الساحة السياسية.

– المستوى الثالث: **الهامشيون في العمل السياسي**

ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم مهددة أو ظروف حياتهم معرضة للتدهور. (أحمد سعيد تاج الدين،دون سنة: 12).

–المستوى الرابع: **المتطرفون سياسيا**

وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ويلجئون إلى أساليب العنف،والفرد الذي يشعر بعداء اتجاه المجتمع بصفة عامة،أو اتجاه النظام السياسي بصفة خاصة إما أن ينسحب من كل المشاركة وينظم إلى صفوف المبالين وإما أن يتجه إلى استخدام صور المشاركة تتسم بالحدة والعنف. (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 124).

وقد حصرها كارل دويتشKARL DUTCH في ثلاثة مستويات حينما أجرى دراسته في بداية الستينيات في ثلاث مستويات فقط:

النشطاء في العمل السياسي،المهتمين بالنشاط السياسي،والذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي أو اضطراريا.وهذه المستوياتفي الحياة العامة تتباين بتباين الظروف الملائمة لتجسيد المشاركة السياسية وقد تعددت التقسيمات المصنفة لها وهي كالتالي على سبيل المثال لا الحصر:

– نموذج "ميلبراث" Milhrath ثمة فئات ثلاث يمكن تمييزهم- وهم يمثلون مواقف ثلاث بالنسبة للمشاركة السياسية الاعتيادية وهم:

أ. **اللامبالون**: وهم أولئك الذين لا يشاركون،أو الذين انسحبوا من العملية السياسية.

ب. **المتفرجون**: وهم الأشخاص قليلو التفاعل مع العمليات السياسية.

ت. المنازلون: وهم الإيجابيون أو المقاتلون في السياسة.

ويرى أن الشريحة الثانية يشكل أفرادها أغلبية المواطنين،أما الشريحة الثالثة فتمثل النسبة الأقل. (مولود زايد الطبيب، مرجع سابق:88).

نموذج فيربا (Verba) وناي (Nie) وكيم (Kim) قاموا بوضع نموذج لمستويات المشاركة السياسية في دارستهم (Partipcipation and politicalEquality) سنة 1978 بصورة أكثر دقة وتعقيدا بحيث قسموا العينة في البحث إلى ستة مجموعات وهي كالآتي:

1- السلبيون كلية: ويمثلون نسبة 22%وهم لا يكترثون نهائيا بالقضايا السياسية.
2- من يكون نشاطهم واهتمامهم منصبا على عملية التصويت في الانتخاباتفقط ويمثلون نسبة 21%.
3- المحليون: وهم الأشخاص المولعون بالقضايا المحلية ونسبتهم 20% .
4- محدودي الأفق: أصحاب المصلحة الخاصة وهم يهتمون بالقضايا التي لها علاقة بهم شخصيا وتقدر نسبتهم بـ 4%.
5- المشاركون في الحملات السياسية فقط ولا يهتمون بأي نشاط سياسي آخر ونسبتهم 15%.
6- المشاركون الفعالون: وهم الأشخاص المشاركون في المجالات السياسية ولا يقتصر نشاطهم على مجال محدد بعينه ونسبتهم 18%. (طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق: 21).

يلاحظ على هذا التصنيف أن أعلى نسبة أعطيت للسلبية التامة نحو النشاط السياسي،وأدنى نسبة للمشاركة الفعالة في مختلف النشاطات كأرقى مستوى للمشاركة.

نموذج الباحثين "ميشيل رش" "M. rush" و"فيليب آلتوف" "Philip althoff"

قام بوضح تدرج يغطي مستويات المشاركة السياسية،حيث يذكر المؤلفان أن هذا التدرج ملائم لمختلف أنماط الأنساق السياسية وتكمن أهمية هذا التدرج في شموله وإمكانية تطبيقه على أنساق سياسية مختلفة،ومنه يمكن أن نجد مستوى على درجة كبيرة من الأهمية في نسق ما، بينما نجد في نسق آخر له الأهمية نفسها،أو ذات أهمية أقل أو لا أهمية له في نسق آخر وتدرج مستويات المشاركة السياسية لهما هو كالآتي:

الشكل رقم (13) هرم يوضح مستويات المشاركة السياسية عند "ميشيل رش" و"فيليب آلتوف"

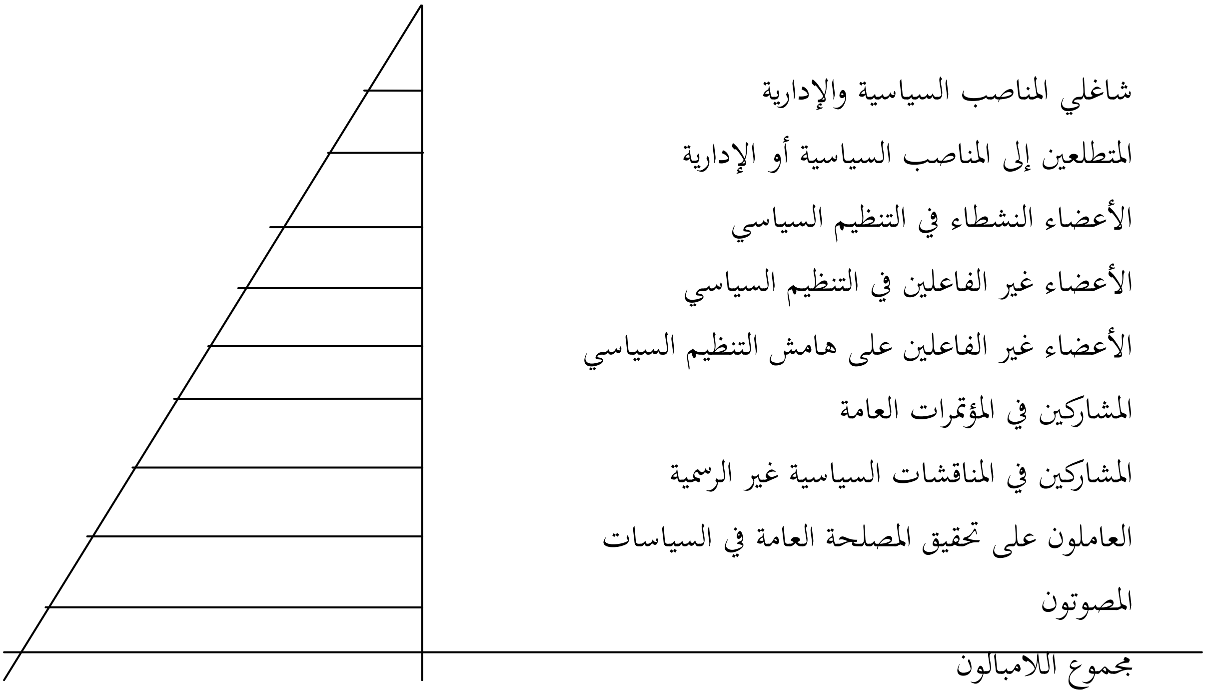

المصدر:(إسماعيل على سعد، مرجع سابق : 174).

ويضعان المؤلفين على قمة هذا التدرج للمشاركة السياسية هؤلاء الذين يشغلون المناصب السياسية وأولئك البيروقراطيين على مختلف المستويات،ويميز المؤلفين بين نوعين من المشاركين على أساس أن هؤلاء يمارسون القوة السياسية الرسمية،ولكن في الواقع لا يمارسون القوة،والنفوذ لأن القوة لا تمكن في شاغلي المناصب،بالرغم أنهم ذو أهمية باعتبارهم يمثلون القوة الرسمية.ثم يليها المتطلعين إلى شغل المناصب السياسية في النسق السياسي وهم يضمون مختلف أنماط التنظيمات السياسية الهامشية كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط أو المصلحة ومن خلال هذه التنظيمات قد يشارك أعضاء المجتمع في نشاطات معينة تتضمن الدفاع عن أفكار معينة أو عن موقع،أو حتى عن المصلحة العامة في النسق السياسي. (المرجع نفسه: 178).

والمشاركة السياسية لدى الشبابمستويات عديدة:

كما سبق الإشارة إليه أن مستويات المشاركة السياسية متعددة،إذا تأمنت أتاحت الانتقال من الانخراط السلبي للشباب في الحياة العامة إلى دور أكثر فاعلية في الأحزاب والحياة السياسية. **وتعرف والمشاركة السياسية للشباب** على أنها: "حق الشباب في التأثير على صانعي القرار والمساهمة في عملية صنع القرار،وتمكن المشاركة السياسية في أن يكون الشباب ممثلا وفاعلا في السياسات العامة والعمل الحزبي والنشاط المدني والعملية التشريعية".

وتشير منظمة اليونسيف إلى أن المشاركة هي الوسيلة التي بواسطتها تبنى الديمقراطية،وهي المعيار الذي يجب أن تقاس الديمقراطيات على أساسه.ويمكن تصنيف المشاركة ضمن فئتين رئيستين:

- مشاركة سلبية: يبقى الشباب من خلالها على هامش عملية صنع القرار السياسي.
- مشاركة فاعلة: يؤثر الشباب من خلالها على صنع القرار السياسي.

جدول رقم (07) يوضح تصنيفات المشاركة السياسية بين المشاركة الفاعلة والمشاركة السلبية

- مستوى المشاركة. - قرارات يطلقها الشباب. - قرارات يوجهها الشباب. - القرارات المشتركة. - استشارة الشباب بعد اطلاعهم على المعلومات .	**المشاركة الفاعلة**
- تكليف الشباب من دون اطلاعهم على المعلومات. - المشاركة الصورية. - المشاركة الشكلية. - التلاعب بحقوق الشباب.	**المشاركة السلبية**

المصدر: (كارمن جحا، 2013 :13).

تعد الشراكة المستوى الأعلى من المشاركة الإيجابية وتعني أن يصبح الشباب جزءا من عملية: تحديد الأولويات السياسية،اتخاذ القرارات السياسية،اختيار القيادة السياسية ومحاسبتها.

وتقدم هذه الدراسة لكارمن جحا مستويات لقياس المشاركة السياسية ومجموعة من المعايير يمكن من خلال تقييم مدى مشاركة الشباب والمقارنة بين الأحزاب وهذه المستويات هي:

المستوى الأول: البيئة الناظمة الحياة السياسية

تتألف البيئة الناظمة للحياة السياسية من الأعراف السياسية والقوانين والممارساتالتي تمكن الشباب من المشاركة في صنع القرار السياسي،ومن شأن البيئة الناظمة أن تتيح أو أن تحول دون دخول الشباب بفعالية إلى معترك الحياة السياسية والتأثير فيها،ولكي تكون البيئة الناظمة للحياة السياسية ملائمة يجب أن تضمن مبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة بين المواطنين.

- معايير تقييم البيئة الناظمة للحياة السياسية:

- النظام الانتخابي مدى الحرية والعدالة الديمقراطية الخاصة بتمثيل الشباب في القوانين الانتخابية التي تدعمها الأحزاب.

– الإطار القانوني للأحزاب السياسية: توفر القوانين التي تسهل تأسيس الأحزاب وتنظم أدائها وطرق مشاركة الشباب فيها.

– الثقافة السياسية: معرفة الشباب وسلوكهم وقدراتهم فبي صنع القرار السياسي وهي أمور تتأثر بالتربية المدنية والإعلام والسلوك السياسي العام.

المستوى الثاني: النظام الداخلي للأحزاب السياسية

تؤدي الأحزاب السياسية دورا أساسيا في التنشئة السياسية للشباب وإعدادهم لتبوؤ مناصب قيادية في الشأن العام.ويعرف الحزب السياسي في الأنظمة الديمقراطية على أنه مجموعة منظمة تضم أفرادا تجمعهم على الأقل أراء وأهداف متشابهة بشكل عام.وتسعى إلى التأثير على السياسيات العامة.من خلال العمل على إيصال مرشحيها لتولي مناصب عامة وتشكل الأحزاب صلة الوصل بين المؤسسات الحكومية والمواطنين والمجتمع المدني في مجتمع حروعادل، وتعتبر ضرورية في أي نظام ديمقراطي حديث.

–معايير تقييم النظام الداخلي للأحزاب السياسية: على ضوء هذا التعريف السابق للحزب السياسي،تستخدم المعايير التالية لتقييم الأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية ودورها في تمكين المشاركة الشبانية في العمل السياسي:

– **آليات التأثير على أجندة الحزب:**وجود الآليات الرامية إلى بلورة مطالب الأعضاء والمناصرين من الشباب في برنامج الحزب السياسي ومستوى شفافيتها.

– **تمثيل الشباب داخل الأطر القيادية للحزب:**إجراء انتخابات داخلية وتمثيل للشباب ضمن الأطر القيادية وأجهزة صنع القرار داخل الحزب السياسي.

– **التنشئة السياسية تماشيا مع المبادئ الديمقراطية:**توفر التوعية السياسية حول المبادئ الديمقراطية المتمثلة بالحرية والمساواة والعدالة والتعددية والمحاسبة وجودة هذه النوعية.

المستوىالثالث: آليات مشاركة الشباب في عملية صنع القرار السياسي :

المشاركة السياسية هي"المشاركة في عملية صنع القرار"،وهي أيضا عملية التأثير على النشاط السياسيسواء مباشرة عبر التأثير على صنع السياسات العامة أو تنفيذها،أم بشكل غير مباشر من خلال التأثير على عملية اختيار الأشخاص الذين يضعون هذه السياسات،بإمكان المواطن أن يشارك سياسيا من خلال الانتساب إلى حزب سياسي أو إلى منظمة مدنية،أو عبر طرح الهواجس والحاجات والحقوق وإيصالها إلى السلطة التشريعية،أو بالضغط لتطوير السياسيات من قبل السلطة التنفيذية وتنفيذها،أو عبر تبوء أدوار سياسية قيادية أو مساءلة الممثلين عنه في البرلمان أو اللجوء إلى القضاء لاتخاذ التدابير اللازمة.

– معايير تقييم آليات مشاركة الشباب في عملية صنع القرار:

– المشاركة في أعمال الحزب ضمن السلطة التشريعية: توفر قنوات رسمية وغير رسمية تتيح مشاركة الشباب في العمل التشريعي داخل الحزب وإمكانية وصول الشباب للوزراء المنتمين إلى الحزب والتأثير عليهم.

- **المشاركة في اختيار المرشحين لتولي المناصب العامة:** وجود آليات ضرورية تجيز مشاركة الشباب في عملية الترشح أو اختيار المرشحين وممثلي الحزب في المناصب العامة وتشمل اختيار النواب والوزراء. (المرجع نفسه: 14، 15).

3-2أشكال المشاركة السياسية:

لوحظ مما سبق أن مستويات المشاركة السياسيةقد تميزت بالتسلسل الهرمي من أعلى مستوى إلى أدنى مستوفي المشاركة،حيث نجد أن تقلد منصب سياسي أو إداري يقع على رأس أوجه المشاركة السياسية بمعنى أنه يمثل أقصى درجات المشاركة ثم يأخذ مستوى المشاركة في الهبوطوالتناقص على أن يصل إلى أسفل القاعدة وهو التصويت،هذا من ناحية المشاركة السياسية الإيجابية كما تتمثل السلبية السياسية في اللامبالاة ثم الشك السياسي خاصة في قياداته والنظر إلى العمل السياسي على أنه عمل ردئ وأن الثقة في رجال السياسة أمر مستحيل والغربة السياسية حيث تعني شعور الفرد بالغربة عن العملالسياسي والحكومة وما يدور في المجتمع من أنشطة سياسية واقتصادية (محمد السويدي، مرجع سابق: 160، 161).وعليه فبتعدد المستويات تتعدد الأشكال وتتنوع ويمكن تصنيفها على النحو التالي: يرى فيليب برو أن المشاركة السياسية لا تقتصر في الديمقراطيات المعاصرة على النشاط الانتخابي،وإن كان هذا النشاط هو الذي يلتزم به أكبر عدد من الأفراد.فهي تعبر عن نفسها بأشكال أخرى،مندمجة تماما باللعبةالسياسية أو بالعكس معارضة لها بشكل غير قابل للاختزال. (فيليببرو، مرجع سابق: 336).

- **المشاركة عن طريق التصويت في الانتخابات:**

تعتبر الانتخابات بالنسبة لكل نظام ديمقراطي تمثل جانبا بالغ الأهمية في الحياة السياسية،حيث أن فعل الانتخاب هو فعل يقوم الشعب بمقتضاه بصورة مباشرة أو غير مباشرة بإسناد السلطة السياسية،ولاشك بأن عملية الإسناد هذه أعقد مما تبدو عليه لما تطرحه من أسئلة جدية تتعلق بهوية المرشحين،وبطريقة اختيارهم. (جان بياركوت، جان بيارموني، 1985: 15).

وإذا يقرر النظام الديمقراطي أهمية هذا الإجراء (الانتخاب) فإنه يرفض الفكرة الفاعلة بأن الانتخابات هي (حق) يستمد مشروعيته من أن كل مواطن يعتبر جزء من السيادة (سيادة الشعب) ومن ثمة له الحق في الحياة العامة، ولا يجوز حرمان أحد من هذا الحق، ونجد من بين أنظمة الانتخابات مايلي:

أ.**الاقتراع العام**:وهو نظام لا يقيد بمقتضاه حق الانتخاب بنصاب مالي أو أهلية ما مع جواز تقييده بما عدا ذلك من شروط لأن الاقتراع العام لا يعني أن يكون الانتخاب حتما واجبا أو حقا لكل الأفراد دون قيد أو شرط.

ب. الاقتراع المقيد: يكون مقيدا إذا لم يخول حق الانتخاب لمن تتوفر فيهم شروط مالية أو أهلية ما،ويسمى بالاقتراع المشروط،كما قد يكون مباشرا،أو غير مباشر،ويتضمن كذلك الاستفتاء بأنواعه الاستفتاء الإجباري، الاستفتاء الاختياري،والاستفتاء الشعبي،وسنحاول التفصيل بشكل دقيقفي هذه الأنظمة في الفصل الخاص بالانتخابات. (شريفة مشاطي، 2010: 143).

-الاهتمامبالحياة السياسية:

ويعد مؤشرا دالا على المشاركة السياسية والذي يعتبر مستوى أعلى من التصويت في الانتخابات،حيث يمكن أن يكون الإدلاء بالصوت لدى المصوتون دون الاطلاع على الإعلانات والملصقات والدعايةالتي يقوم بها المرشحون، ومنه فالاهتمام بالأمور والقضايا السياسية بالبحث عن الإعلام والمعلومات حول هذا الميدان وهو مؤشرا إيجابي للمشاركة السياسية والسلوك المشارك وذلك لما يكون الفرد لديه من الاطلاع الكافي حول الأداء السياسي والذي يكسبه وعيا سياسيا من خلال الاهتمام بالمعلومات من وسائل الإعلام سواء المكتوبة والمرئية أو المسموعة هذه الوسائل الاعلامية التي تكون غالبا ممثلة لتيار سياسي معينا أو مواقف سياسية حول قضايا معينة والتي تجعل المستهلك لها في موقف المتأثر سواء بتكوين نفس الاتجاهات أو عكسها أو إهمالها طبقا للاستعدادات والمصالح المتوخاة من ذلك ..... (لطرش عبد المالك، مرجع سابق: 62).

- المعرفة السياسية:

ويقصد بها المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء المجلس وأعضاء مجلس الشعبوالشورى بالدائرة والشخصيات القومية كالوزراء.(أحمد سعد تاج الدين،مرجع سابق:13).

- تكوين الجمعيات والأحزاب والانضمام إليها:

وقد جاء في المادة (20)من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه "يحق لكل شخص حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية،كما حددت المادة (22) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية على أنه من حق كل فرد الحرية في تكوين الجمعيات مع الآخرين،بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمامإليها من أجل حماية مصالحه. (وزراة العدل،1992: 69).

أما الأحزاب السياسية فهي منظمات، ثابتة نسبيا، تعبئ دعامات بهدف المشاركة مباشرة في ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي أو المحلي حتى تسعى لفرض نفسها كممثلة للسكان،أو لمشروع مجتمعي أو لقضية كبرى،حيث أن اختيار المرشحين،والسعي لتأمين انتخابهم،ودعم عملهم وتنسيقه هي من الوظائف الخاصة والواضحة للأحزاب. (فيليب برو، مرجع سابق:335).

والإعلامإحدى أشكال المشاركة السياسية:الإعلام أحد أنواع المشاركة المؤثرة بشكل غير مباشر،فقراءة الصحف ومتابعة المادة الخبرية في الوسائل الإعلامية تمنح الأفراد آفاقا واسعة لاتخاذ القرار بالمشاركة،فهو يمارس وظيفة تأثيرية،بالإضافة إلى وظيفته الإخبارية،هذا ما يجعله يستطيع جعل الأفراد أفراد أكثر ميلا للمشاركة السياسية، ومساعدتهم على اتخاذ القرار و تبني القيم الجديدة،وهذا من خلالالعمل على مضاعفة المعلومات لدى الأفراد وزيادة تدفقها.ويؤدي هذا إلى أن لوسائل الإعلامالقدرة على تغيير هيكل القوة في المجتمع،وتدعيم الهوية الوطنية وتقوية الإحساس بالانتماء والشعور بالاعتزاز بهذه الهوية وضرورة العمل للمحافظة عليها. (شريفة ماشطي، مرجع سابق:156، 157).

وقد صنفها فيليبرو إلى شكلين وهي الأشكال الاتفاقية للمشاركة السياسية والمتمثلة في الممارسات المدنية والمظاهرات، والأشكال غير الاتفاقية الممثلة في العنف السياسي. وسنوجز هذا التصنيف كالتالي:

3-2-1الأشكال الاتفاقية للمشاركة السياسية:

في النظام القديم كانت الأقنية المؤسساتية فيه قليلة للتعبير عن النمو،كان بإمكان المشاركة السياسية أن تأخذ أشكالا لا تتجه علنا نحو التأثير على السلطة فعلى مستوى النبلاء كان العيش في البلاد طريقة للتعبير عن الولاء لشخص الملك...أما على مستوى الجماهير الشعبية،فإن المشاركة كانت تكتسي أشكالا أكثر تعرجا ذات طابع رفضي أحيانا،واحتفالات دينية بمناسبة حداد سياسي.وإذا إقتصرنا على الأساليب المعاصرة للمشاركة السياسية، فيمكنالتمييز بين فئتين كبيرتين:

أ. **الممارسات المدنية**:سعت تحقيقات متنوعة جاهدة للتعرف على أشكال السلوك الطوعي المقرون بممارسة مهنة المواطن في النظم الديمقراطية،وقياسها وهي كما يلي:

- التسجيل في القوائم الانتخابية.
- البحث عن الإعلام السياسي (خاصة الصحافة المكتوبة أو المبثوثة بواسطة الكلام).
- مناقشات مع الحوار.
- الانتساب إلى منظمة تعالج قضية اجتماعية (نقابية، جمعية، مجموعة مصالح.
- الانتساب إلى حزب.
- حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية.
- المشاركة النشطة في الحملات الانتخابية.

وبين هذه الممارسات يوجد نوع من التسلسل الهرمي،بحيث أن انجاز الأكثر تشددا منها يتطلب عادة إنجاز الأقل تشدد، فالفرد الذي ينتسب إلى حزب،ينتمي على الأرجح إلى منظمة أخرى،ويشارك في المناقشات السياسية، ويبحث عن حد أدنى من المعلومات كما ترتبط الممارسات المدنية بمثال أعلى سلوك يعترف به كأمر مرغوب به بقوة بالنسبة للنظم الديمقراطية وهو سلوك المواطن الصالح الذي يظهر بمظهر المواطن النشيط في كل هذه المستويات. وعليه فإن قياس المشاركة يعتبر اختيارا لترسيخ النظام السياسي،وإن عدم التسجيل في القوائم الانتخابية هو ظاهرة مهمة فهي تعد إحدى خصائص اللامبالاة المدنية. (فيليب برو، مرجع سابق: 337، 338).

ب. المظاهرات:

يشير المصطلحإلى تأكيد جماعي لوجود سياسي،متحرر بشكل أو بآخر من مراقبة سلطة الدولة، وهي تهدد سواءكانت عفوية أو منظمة، الأقنية المؤسساتية وهدوء النظام العام.

وفيهذا السياق يؤكد فيليب برو أنه إذا كان هذا البعد "البركاني" للمظاهرة لم ينْسَ كليافي أيامنا الحاضرة، لكن هناك تبدلا عميقا قد جرى مع مجيئ الديمقراطية التعددية في القرن التاسع عشر،حيث تميز عن التمرد العصياني، فهي بالمعنى الحديث أسلوب التعبير الشرعي عن التوقعات الاجتماعية المكونة لشكل من أشكال المشاركة السياسية

المعترف بها. وهي تشهد على اقتحامالجماهير للحياة السياسية الروتينية،على غرار الانتخاب العام والشامل الذي يؤسسهوالأحزاب التي توجهه. (المرجع نفسه: 342).

3-2-2 الأشكال غير الاتفاقية للمشاركة السياسية:

– **العنف السياسي**: قد يبدو غريبا النظر إلى هذه الظاهرة من زاوية المشاركة السياسية فاللجوء إلى الطرق العنيفة في النظم الديمقراطية على الأقل يشكل اعترافا بالفشل أو الرفض،ومع ذلك فإن استعمال العنف يعد عمليا وسيلة للولوج إلى الوجود السياسي من خلال فرض النفس كطرف مقابل على مختلف الفاعلين السياسيين على المستوى المؤسساتي أي الحكام،وكذلك على الأحزاب والقوى الاجتماعية الأخرى.والعنف مشهور أوليا بأنه غير شرعي،فتعريف حدوده هو رهانا سياسيا كبيرا في بعض الظروف،وما يشهد على ذلك بوضوح الصلة،الثابتة أولا بين عنف الدولة والعنف ضد الدولة، والاستعمال المتواتر،ففي الحالة الرمزية الأولى تلميح: القهر، الإكراه المادي،فهو يبرز الحرص على حماية النظام العام ضد مثيري الاضطرابات:الاستفزاز يثير القمع،والثاني بالعكس يعطي لنفسه عذرا مبرئا يتمثل في واجب النضال ضد الاستبعاد وعليه فقضية وضع الحدود التي تفصله عن العمل السلمي صعبة جدا. (المرجع نفسه: 343، 344).

وتنشط مظاهر العنف السياسي في غياب الممارسات الديمقراطية،من حوار ونقاش وتعبير عن الرأي والرأي الآخر، وعندها تظهر في الممارسات العنيفة في شكل انقلابات عسكرية تستهدف الاستيلاء على الحكم بالقوة،وفي مستويات أقل توجد الاحتجاجات كوسيلة للحصول على مختلف المطالب والمظاهرات والتجمعات تكون عادة في الأنظمة غير الديمقراطية سلوكاتعنيفة وغير مقبولة تصاحبها أعمال عنف تؤدي إلخروقات وانتهاكات لمجموعة من الحقوق الإنسانية وإن كانت تختلف النظرة للتجمعات والاحتجاجات والإضرابات ففي الأنظمة الديمقراطية هي وسيلة للتعبير والتبليغ،أما في الأنظمة غير الديمقراطية ما هي إلا وسائل عنف تستعمل لإثارة الفوضى والمساس بالأمن والاستقرار العامين. (شريفة ماشطي، مرجع سابق: 165).

كما نجد آليات مستحدثة للمشاركة السياسية التي تستهدف تطوير فكر أفراد المجتمع وتكوين الاتجاهات الايجابية نحو برامج التنمية للوصول إلى سلوكيات تترجم السياسات،حيث أصبحت مفردات المدوناتbloggs والفيس بوك faceboohواليوتيوبyoutuhe من الألفاظ الشائعة في مجال العمل السياسي في الكثير من الدول. من خلال أن:

- الأنترنت مصدر مهم لدى الشباب للحصول على المعلومات السياسية.
- سعي الحكومات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحث والأفرادلإنشاء مواقع الكترونية تقدم معلومات لمستخدمي الأنترنت.
- أداة وفرصة للتعبير عن وجهات نظرهم والحوار بينهم حول القضايا المختلفة ما يساهم في الحد من الإغتراب واللامبالاة السياسة للشباب.

- أداة للتعبئة السياسية وتسهيل تنظيم جهود الشباب لتحقيق هدف سياسي معين كتحفيز الشباب لتسجيلفي قوائم الناخبين أو تنظيم حملات تأخذ شكل التأييد أو الاحتجاج على سياسات أو تصرفات معينة.
- المدونات والفيس بوك أداة لحشد الشباب وتوعيتهم للمشاركة في الحياة السياسية،ونجد حملة 2010 للمدونين المصريين على موقع الفيس بوك لاستخراج البطاقات الانتخابية وعنوان الحملة **"خلي عندك صوت"**.(أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق: 35، 36).

فالملاحظ أنه قد تعددت أشكالها واختلفت مظاهرها وتقسيماتها ويمكن إجمالها في مجموعتين هما:

المجموعة الأولى: وهي عبارة عن أنشطة تقليدية أو عادية من أبرز ملامحها التصويت في الانتخابات والاشتراك في الندوات والانضمام إلى الأحزاب السياسية والمؤتمرات،والدخول ضمن جماعات المصالح والتقدم في الترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية،وهنا لا بد من الاشارة أن التصويت يكون على رأس هذه الأنشطة فهو موجود في الأنظمة الديمقراطية والغير ديمقراطية.

المجموعة الثانية: يقصد بها الأنشطة غير التقليدية والتي يلجأ إليها المواطنون للتعبير عن مطالبهم أو للاحتجاج على سياسة،الحكومة عند ما تسد أمامهم الطرق وتتفرق بهم السبل ويرون أن دور الدولة بالنسبة لهم سلبي ومن أمثلتها:المظاهرات وتخريب الممتلكات والتطرف والحروب الأهلية والانقلابات وهذه الأنشطة توجد غالبا في الدول المتخلفة التي تعاني غياب قنوات التعبير الشرعي كانعدام الأحزاب وضعف دور النقابات العمالية ... إلخ. (المرجع نفسه: 13، 14).

فهذا العرض الموجز لمستويات وأشكال المشاركة السياسية يبرز ذلك التداخل الكبير بين المستويات والتصنيفات المقترحة من قبلالباحثين والدراسيين والأشكال التي تتمظهر فيها المشاركة السياسية، هذا يسوقنا إلى القول أن تعدد المصادر والاجتهادات المقدمة لمفهوم المشاركة السياسية انعكست على هذه التصنيفات المقدمة،وعليه فالمشاركة السياسية هي مساهمة المواطن أو الفرد في مختلف الأنشطة السياسية المباشرة أو غير المباشرة وعلى مختلف مستويات النسق السياسي .

4 – الجامعة والعمل السياسي :

4– 1 صلة الجامعة بالعمل السياسي:

يهتم المفكرون السياسيون،والسياسيون،وبصورة خاصة الحزبيون منهم، بموضوع علاقة الجامعة بالسياسة،هذا ولا يقل اهتمام هؤلاء عن اهتمام أعضاء هيئات التدريس في الجامعات وطلبة هذه الجامعات. وعلاوة على ذلك، فإن هنالك نسبة غير قليلة من المفكرين على اختلاف اختصاصاتهم،ومن المثقفين على اختلاف توجهاتهم تهتم بموضوع علاقة الجامعة بالسياسة.ويعود كل هذا الاهتمام بهذا الموضوع إلى الأهمية الخاصة لكل من الجامعة والسياسة في حياة المجتمع السياسية وبالتالي في استقراره وأمنه وتطوره.(الموقع الإلكتروني : سعيد التل، http://www.addustour.com:2009 يوم 25/01/2016 على الساعة 38م : 12

كما تعد السياسة المجال الذي يشغل العديد من المثقفين،والجامعة لا تخرج عن هذا النطاق إذ أنها تهتم بالمسائل السياسية إلى درجة أنها أصبحت فضاءا لمختلف التيارات والقوى،وما من حدث سياسي يكون داخل المجتمع إلا واهتزت له الجامعة،كما لا يخفى على الكثير أن الصلة بين الجامعة والعمل السياسي ليست جديدة،بل قديمة قدم المجتمع الإنساني نفسه،حيث اقترن تشييد المؤسسات التربوية في الحضارات القديمة بالنظام السياسي،ولابد لسياسة الدولة واتجاهاتها المختلفة أن تجد أثرا لها في فضاء الجامعة،وغير هذا تصبح هذه المؤسسة بعيدة كل البعد عن الأهداف التي قامت عليها .

كما يظهر التأثير الفعال للجامعة في الدولة من خلال ما تقدمه لأبنائها،وما تزودهم به من أراء وأفكارا، حيث تمارس الجامعة عن طريق التربية السياسية تهيئة الأفراد لممارسة العمل السياسي،وإمداده بالحد من المواطنة، ومقومات المواطن الصالح ما يساهم في تشكيل الوعي السياسي لديهم، و يظهر ذلك الدور الفعال للجامعة من خلال إنتاجها للقيادات مؤهلة لقيادة المجتمع وتحمل المسؤولية في مختلف المجالات.

ولقيام الجامعة بدورها الفعال والمؤثر في التنمية السياسية وإعداد النخب للعمل السياسي عليها مراعاة عدد من العناصر :

- طبيعة التغيرات والتصورات والإصلاحات التي تطرحها الجامعة .
- موقف السلطة من هذه التغيرات والتصورات والإصلاحات .

لذلك فاستقلال الجامعة ضرورة ملحة لا يمكن للجامعة إهماله لتتمكن من ممارسة دورها في العمل السياسي بشكل فعال . (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق : 64)

ومشاركة الجامعة في العمل السياسي يمكن القول بصورة عامة،أن هنالك اتفاقاً يكاد يكون شاملاً بضرورة وأهمية هذه المشاركة، أي بضرورة وأهمية مشاركة الجامعة وأساتذتها وطلبتها في هذا العمل.

فالجامعة إحدى مؤسسات الدولة، التي وبحكم رسالتها ووظائفها،ذات موقع خاص ومتميز،وبالتالي فإن مشاركتها في العمل السياسي العام يضفي على هذا العمل قيمة ومكانة يستحقه ويتطلبه كذلك، فإن مشاركة الجامعة وأساتذتها وطلبتها في العمل السياسي يساهم في تأدية الجامعة لجوانب مهمة في وظيفتها التعليمية،وخاصة فيما يتعلق بالتربية السياسية والتربية الديمقراطية لطلبتها.(الموقع الإلكتروني : سعيد التل، 2009، مرجع سابق: يوم 2016/01/25 على الساعة 12:40 مساءا)

وهناك اجتهادات متباينة حول مشاركة الجامعة في العمل السياسي الحزبي. فلأساتذة الجامعة وللمفكرين السياسيين وللسياسيين آراء مختلفة كثيرة حول مشاركة الجامعة بالعمل السياسي الحزبي. هذا ويمكن إجمال هذه الآراء بثلاثة اجتهادات (أشكال) رئيسية. أول هذه الاجتهادات يقبل بمشاركة الجامعة بالعمل السياسي الحزبي ويؤكد بإصرار على أن تكون هذه المشاركة كاملة .وثانيها يرفض مشاركة الجامعة بالعمل السياسي ويندد بها، أما ثالثها فيقبل بمشاركة الجامعة في العمل السياسي الحزبي وذلك وفق شروط محددة. ويمكن تلخيص العلاقة بين الجامعة والعمل السياسي في ثلاثة أشكال :

الشكل الأول :

وتنخرط فيه الجامعة بالعمل السياسي المنظم بشكل كلي،حيث يكون للحزب أو الأحزاب السياسية المقامة في المجتمع تنظيمات سياسية في صفوف أعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعات، وتتجلى إيجابية هذا الشكل في جعل الجامعة على ارتباط دائم بالواقع السياسي الذي يمكن أن تؤثر فيه بشكل إيجابي، ومن سلبياته الخوف من أن يكون انشغال الجامعة بالأنشطة السياسية على حساب العمل الأكاديمي داخلها .(عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق : 64، 65)

فهذا الشكل يؤكد أهمية وضرورة مشاركة الجامعة مؤسسة وأساتذة وطلبة في العمل السياسي الحزبي، بجميع أشكاله وأنواعه، وفي مختلف نشاطاته وفعالياته، ودون أية قيود أو شروط، فهم يقرون بحق أساتذة الجامعة وطلبتها بالانتساب للأحزاب السياسية، كما يحق لهم تولي المسؤوليات فيها، ويحق لهم أيضاً المشاركة في جميع نشاطات الحزب وفعالياته من اجتماعات وندوات ومحاضرات ومظاهرات وانتخابات وغيرها.(الموقع الإلكتروني: سعيد التل، 2009، مرجع سابق: يوم25/ 01/ 2015 على الساعة40: 12مساءا)

الشكل الثاني :

يظهر هذا الشكل انفصال أو انعدام العلاقة بين الجامعة والعمل السياسي، حيث لا تتدخل التنظيمات السياسية في شؤون الجامعة .وتظهر سلبية هذا الشكل في حرمان العمل السياسي المنظم في المجتمع من مشاركة أهم القيادات الفكرية – أعضاء هيئة التدريس بالجامعة – وأكثر العناصر فعالية ونشاطا وتأثيرا في هذا العمل وهم – طلاب الجامعة — (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق : 66،67) .

فهذا الاجتهاد يؤكد على عدم مشاركة الجامعة: مؤسسة وطلبة وجامعة، في العمل السياسي الحزبي، بجميع أشكاله وأنواعه وبكل نشاطاته وفعاليته، وحجة أصحاب هذا الشكل أو الاجتهاد أن العمل السياسي الحزبي يرتكز على الخداع والكذب والدجل والتهريج، وأنه مدعاة إلى الخلاف والخصام، وأنه لا يولد إلا الحقد والضغينة، ولا ينشر إلا الانقسام والتمزق، والجامعة التي تؤدي رسالتها وتقوم بوظائفها على أساس العقل والخلق يجب أن تكون بعيدة عن هذا العمل السياسي الحزبي وبعيدة أيضاً عن مشاكله(الموقع الإلكتروني: سعيد التل، 2009، مرجع سابق: يوم 25/01/2016 على الساعة 40: 12مساءا)

الشكل الثالث:

يتمثل في وقوف الجامعة موقف الحياد الإيجابي تجاه العمل السياسي، ويقصد بالحياد الايجابي أن تدرس الجامعة مبادئ الأحزاب وتناقش برامجها وتقيم قدراتها وانجازاتها،وبقاءها بعيدة عن نشاطاتها العلمية، ومنع أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب من الانضمام إلى هذه الأحزاب أو المشاركة في تنظيماتها. (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق : 65)

فالمشاركة في العمل السياسي الحزبي وفق هذا الشكل تكون مشروطة من خلال الجمع بين ايجابيات الاجتهاد الداعي إلى مشاركة الجامعة في العمل السياسي الحزبي بصورة كاملة وإيجابيات الاجتهاد الداعي إلى عدم المشاركة

بصورة كاملة، وتجنب سلبياتهما. وعليه يقصد به أن تتابع الجامعة العمل السياسي الحزبي فكرياً بجميع مجالاته ونشاطاته ولكنها لا تشارك فيه بصورة مباشرة. فالجامعة تدرس أنظمة الأحزاب والفلسفات التي تقوم عليها وتحلل برامجها وتراقب نشاطاتها وتقيم أعمالها بأمانة وجرأة ومسؤولية ولكنها تبقى كمؤسسة وأساتذة وطلبة بعيدة عن الدخول في نشاطاته وفعالياته.

ويوفر هذا الشكل الجو السليم لأعضاء هيئة التدريس القيام بمسؤولياتهم الأكاديمية وبحوثهم العلمية وتركيز الطلاب على دراساتهم فقط .لكن ما يعاب على هذا الشكل هو حرمان أعضاء هيئة التدريس والطلاب من خبرة الممارسة العملية للنشاطات السياسية للمجتمع الذي يعيشون فيه، باعتبارهم يمثلون القيادة الفكرية التي يعول عليها المجتمع . (المرجع نفسه: 65)

وإذا ما حاولنا أن نميز أي من الأشكال الثلاث هو النمط الأفضل لقيام الجامعة بدورها الفعال في العمل السياسي بحيث تؤثر فيه وتتأثر به، يمكن أن نقول هو إيجاد شكل جديد يجمع بين الشكل الأول والثاني حيث يكون هناك برامج ومناهج يقدمها أعضاء هيئة التدريس للطلبة تحثهم على الانخراط في التنظيمات السياسية الموجودة في المجتمع بما يخدم مسارهم الجامعي ويساعد على تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية الفعالة والهادفة، مقابل هذا تطلب الأحزاب السياسية من هيئة التدريس وطلاب الجامعة تزويدها بالكفاءات التي تمتاز بالحنكة السياسية والميول السياسي لمساعدتها على تحسين مشروع التنمية في المجتمع.

لكنا نجد أن عنصر الحرية الأكاديمية في التعليم الجامعي مفقودة للطرفين، الطالب بحكم الأنظمة والقوانين المقيدة، ومراقبة الأجهزة، وعضو هيئة التدريس الذي لا يمكن له أن يعمل كعضو هيئة تدريس أياً كانت مؤهلاته، إلا إذا وافقت الأجهزة الأمنية على التعيين، مما يتطلب وبشدة فك الارتباط بين التعيين والموافقة الأمنية، وخاصة لمن ينتمون للأحزاب السياسية التي تعمل في العلن، وفي ضوء الدستور والقوانين المرعية، لكي يمكن لعضو هيئة التدريس أن يمارس دوره بكل حرية، وأن يتعامل مع طلابه بكل موضوعية، بعيداً عن الرعب والخوف وكتابة التقارير.(غالبالفريجات، التعليم الجامعي والعمل السياسي، أنظر إلى الموقع الإلكتروني:

http //www.al-moharer.net: /moh 284/fraijat

يوم 20/09/2014 على الساعة3911: صباحا)

4 – 2 طلاب الجامعة والعمل السياسي :

وهنا عندما نتحدث عن الجامعة والعمل السياسي لا بد من الحديث عن طلاب الجامعة وارتباطهم بالعمل السياسي من خلال الحركات الطلابية،وهذا باعتبارهم أهم مدخلات ومخرجات العملية التعليمية الجامعية، والجدير بالذكر أن هذه الحركات ليست حديثة النشأة بل تمتد جذورها عبر القرون الوسطى، حيث يمثل اتحاد جامعة بولونيا أهم الاتحادات المسيطرة على جامعات العصور الوسطى،فكانت تدار من الناحية العلمية والأكاديمية والمالية والإدارية من قبل الطلاب، فهم من يشرفون على تعيين الأساتذة ويدفعون أجورهم ورواتبهم فقد استمرت لفترات طويلة، مقابل هذا نجد نقيضها في جامعة باريس التي كانت تدار إدارة طبيعية بواسطة الأساتذة، فالحركات الطلابية لها تأثيرا كبيرا يستمد من قوة الفئة التي تشرف عليها وهم طلاب الجامعة، ويوضح لنا التراث النظري تطورا الحركات الطلابية الحالية يتسم بالهدوء النسبي بين مختلف الجامعات، فنجد بعض الاتحادات كالاتحادات الطلابية القومية وبشكل خاص في جامعات دول أمريكا اللاتينية، التي كان لها نفوذا قوي في إدارة جامعتها في 1918،كما ساعدت الظروف في زيادة فاعلية الحركات الطلابية خاصة بعد فترات الركود الاقتصادي والأزمات الاقتصادية في الأسواق المالية الأمريكية عام1929 وخروج أكبر المظاهرات الطلابية من الجامعات الأمريكية في 1964، كلها هذا يساهم في خطورة الاتحادات الطلابية وتعددها وما زاد من قوتها هو جملة الأحداث السياسية والاجتماعية التي حدثت في أواخر الستينات(60) وبداية السبعينيات (70) كالحرب الفيتنامية التي وسعت الحركات الطلابية في الولايات المتحدة والتي كانت مصدرا لإظهار النظم السياسية ذات الأيديولوجيات المشتركة خاصة ألمانيا الغربية، بريطانيا وفرنسا واليابان.

فقد ساهمت طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وظهور الاتجاهات الراديكالية في توسع القوة العددية للطلاب، وبهذا أصبحت قوة مؤثرة على العديد من الحكومات والإدارات الجامعية.....، فأصبح للطلاب حق التفاوض والمشاركة، والاعتراض عن القرارات الأكاديمية خاصة مشاركتهم في الحياة اليومية الأكاديمية لكن تم التصدي من قبل الجامعات لهذه التدخلات التي بها الاتحادات الطلابية في الحياة الأكاديمية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية، ولهذا أصبحت نشاطات هذه الاتحادات محدودة.

وأما الحركات الطلابية في فرنسا فهي تتميز بميزة واقعية التعليم الجامعي ومشكلاته وسياساتها الإصلاحية ونوعية التغيرات التي كانت سائدة آنذاك (التغيرات الاجتماعية والطبقية والأيدلوجية والسياسية والاقتصادية). (عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق: 255، 258).

فأحداث الطلاب عام 1968، لم تأتي من فراغ بل عكست الواقع الفعلي في فرنسا التي يتمثل في الأيديولوجيات المتصارعة،والتي كانت لها آثارا عميقة على سياسيات التعليم الجامعي،لأنه قبل هذا التاريخ كانت فرنسا تعيش الهدوء والاستقرار في مؤسساتها الجامعية، حيث يوصف النظام في فرنسا قبل أحداث أكتوبر 1968 بالنظام النابليوني، فقد حدد سياسة التعليم بين نوعين رئيسين هما:

الأول: يتمثل في الجامعات، والثاني في المدارس العليا (Grand Ecole) والتعليم الجامعي يتضمن أربعة مبادئ.

1. مبدأ عالمية التعليم الجامعي والاهتمام بالأصول العريقة.
2. مبدأ التسلسل المرمي الذي يحكم العلاقات الاجتماعية في نظام التعليم الجامعي.
3. مبدأ المركزية.
4. مبدأ حرية الجامعة.

فهو نظاما يتسم بالهدوء النسبي ويعكس نوعا من التكامل الاجتماعي الذي يركز على الطبقات العليا البرجوازية فقط.لكن ما لبث أن زال هذا الهدوء النسبي لثوران الطبقة الدنيا والمتوسطة للمطالبة بالعدالة الاجتماعية، فاستمرار هذا النظام أصبح أمرا مستحيلا، ذلك لأنه لم يعد يتجاوب مع التغيرات العالمية والاقتصادية الجديدة ولم يعد قادرا على مواكبة الاحتياجات الطبقية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الفرنسي،وعليه فقد جاءت هذه الحركات كنتيجة طبيعية للتغيرات العالمية والمحلية. (المرجع نفسه: 259، 260).

ومن أهم ما أفرزته الحركات الطلابية الأوربية والأمريكية بعض القيادات الطلابية البارزة في عالم الرفض والتمرد منهم :

- فبيتسر براندت ثار على النظام الديمقراطي الألماني المتأرجح بين الليبرالية والاشتراكية.
- دانيال بنديت أكثر القادة بروزا في قيادة الطلاب الفرنسيين تحدث عن ضرورة قلب المجتمع البرجوازي واستعمال القوة ضد مراكز الاستغلال ورفض الديجولية والشيوعية معا .
- دافيد أرلشتاين أحد قادة الحركة الطلابية في جامعة لندن يؤكد على أهمية التآخي بين الطلاب والعمل في كل كتاباته ويرفض فكرة الطليعة تقود، وفضل العمل السياسي العفوي الذي يهيج القاعدة الطلابية والذي يؤدي إلى المزيد من التحريك العفوي .
- رودي دوتشكيه رفض فكرة الالتحاق والتجنيد العسكري والإلزامي،لأنها تعطي النظام السياسي المعاصر الاعتراف الشعبي التي لا يجب أن يتمتع بها،حيث حرك الطلبة في ألمانيا وصنع حركة طلابية لها وزنها السياسي في ألمانيا .
- تجربة طلبة السوربون عام 1968، 1969 الرائدة في العالم، الذين احتلوا الجامعة واعتصموا بها وتقدموا بمطالبهم التعليمية والسياسية ومن بين مطالبهم :
  - استقلال المنظمات الطلابية استقلالا تاما عن إدارة الجامعة .
  - تمثيل الطلاب في جميع اللجان الجامعية المسئولة .
  - تخفيض سن الانتخاب إلى 18 سنة .
  - تعديل المنهج الدراسي جذريا ليتناسب مع حاجات المجتمع .(عبد الله النفيسي، مرجع سابق : 28،27)

كما أن من أبرز ما حرك الساحة الطلابية على مستوى العالم وعمقت من توغل الطلبة في العمل السياسي هي الحرب الفيتنامية،فالطلاب الأمريكيون أكثر القوى الاجتماعية الأمريكية فعالية في معارضة التدخل العسكري الأمريكي في الفيتنام، من خلال إجبار الطلاب الأمريكيون الرئيس جونسون فتح مفاوضات السلام مع فيتنام

الشمالية .وهذا بعد أن حشدوا صفوفهم في انتخابات الرئاسة الأولية في نيوها مبشاير في مارس 1968 ونصروا خصمه الشيخ يوجيز مكارثي الذي اعتمد اعتمادا سياسياكبيرا على الطلبة مما أدى إلى انسحاب جونسون من الترشيح للرئاسة . وهربرت ماركيوز الذي يؤكد أن الطلبة هم مادة وآلة التغيير المطلوب اليوم في العالم أجمع، ومنه كان ماركيوز ملهم الحركة الطلابية العلمية، ويحرضها على الفعل السياسي من أجل تصحيح مسار الحضارة الغربية .(المرجع نفسه : 29،31)

أما الحركات الطلابية في العالم الثالث فهي تختلف كثيرا عن الدول الغربية نظرا للاختلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأبنية الثقافية بين هذه الدول، فاهتمامات وقضايا الطلاب في هذه الدول (دول العالم الثالث) تختلف عن طلاب جامعات الدول المتقدمة، فالطلاب في العالم الثالث ما زالوا في مشاكلهم وهمومهم ... فهم يطالبون باهتمام السلطات المحلية والقومية بقضاياهم وحل مشكلاتهم وتوجيه طاقاتهم من أجل الاستفادة منهم في عمليات التنمية الشاملة.

ومن بين مشاكلهم المطالبة بإشباع الحاجات الأساسية كالسكن والمواصلات والخدمات الصحية، ومشكلات تتعلق بالمجال التعليمي كاغتراب المقررات الدراسية عن حياة الطلاب الأكاديمية والعلمية والاجتماعية، والهوة بين الطلاب وأساتذتهم على جميع المراحل التعليمية خاصة الجامعية، وعدم شعور والطلاب بأهمية ودور الجامعة ووظيفتها الأساسية لتوجيههم نحو مواجهة حياتهم العملية، ووجود الفراغ الفكري والعقائدي نظرا لقصور عمليات التنشئة الاجتماعية والدينية والسياسية لهم، هذا ما يؤثر على ضعف انتماءاتهم القومية والوطنية، فهذه الفئة تعاني القلق والحيرة حول مستقبلهم المهني وعدم اهتمام السياسات التعليمية الجامعية بعمليات الإعداد والتوجيه المهني والمستقبلي الملائم للطلاب ،وشباب الجامعات خاصة والشباب عامة يعيش مرحلة متناقضة بها صراع مستمر بين المفاهيم والتقاليد القديمة،وبين التصورات والأفكار والمفاهيم الحديثة،التي تعكسها طبيعة التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشهدها الساحة العربية في الوقت الراهن والتيارات المعادية للأمة العربية والإسلامية وعموما من بين الحركات الطلابية التي ظهرت في الجامعات العربية نجد الحركات الطلابية في مصر، التي سعت إلى تحرير الوطن من الاستعمار ومن سياسيات الاستغلال،كما خلقت العديد من القيادات التي ساهمت في عمليات التحرير والحفاظ على المكاسب الاجتماعية والمطالبة بالكثير من الحقوق والواجبات، والتعبير عن وجهات نظرها في العديد من القضايا والمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ظهرت في سلسلة من الأحداث التاريخية والسياسية التي مرت بها البلاد خلال الفترة الماضية. (عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق: 264، 266).

كما توجد حركات طلابية نادت بسياسات الإصلاح الاجتماعي والتعليمي والسياسي في العديد من دول العلم العربي،لكن ميزة الحركات الطلابية العربية بأنها غير منظمة ولا تدوم فترات طويلة،كما لا تعبر بوضوح عن الغالبية من فئات طلاب الجامعات،فبعض الحركات الطلابية تقيس طبيعة الوضع الاجتماعي والفكري والثقافي والديني، الذي يأخذ حالات التعصب والسلوك غير العقلاني نتيجة ضعف عناصر الاتصال الفكري والحوار السليم

بين جيل الشباب من طلاب وأساتذة الجامعات وضعف عناصر الاتصال بين المسئولين من القيادات الفكرية والثقافية التي توجد في المجتمع العربي. (المرجع نفسه: 267).

إن من المؤشرات المهمة لسلامة عملية التربية في أي مجتمع هو عدم انفصالها عن الواقع وتعبيرها عن التحولات الحاصلة في المجتمع،وهذا يظهر جليا في الحركات الطلابية،من خلال الاهتمام الواضح لكل من الأكاديميين ورجال السياسة بأهمية العلاقة بين طلاب الجامعة والسلطة من خلال أن:

- طلاب الجامعة هم قوة سياسية لها الحق الشرعي في استخدام سلطاتها في الصراع الطبقي،ولها الحق في التدخل المباشر في **تنظيم العمل السياسي**.
- طلاب الجامعة جزء من شباب المجتمع، وهم طليعته المثقفة، ووقود التغيير والتقدم،فطلاب الجامعة كيان اجتماعي لا يمثل طبقة معينة بل يمتد إلى جميع الطبقات.
- يتطلب التكوين العلمي السليم لطلاب الجامعة، وإعداد التربوي الصحيح أن تعمل الجامعة على بناء شخصيته وتنمية قدرته على التصرف، وهذا يستلزم إعطاء هؤلاء الطلاب الفرصة الكافية للتعبير عن رأيهم والمشاركة بصفة إيجابية في تنظيم شؤونه داخل الجامعة وخارجها. (عبد العزيز الغريب صقر، مرجع سابق: 123، 124).
- كما أن على الجامعة فسح المجال الطلاب الجامعة الممارسة واجباتهم والإشراف على حياتهم مع شيء من التوجيه والإرشاد والنصح.

ولاستكمال هذه الرسالة على الجامعة اليوم أن تعمل على تزويد طلابها على اختلاف تخصصاتهم وميولهم بقدر مناسب من الثقافة السياسية، كما يجب أن يكون المقصود واضحا ليس لتبرير أعمال وتصرفاتها، إنما لأجل تثقيف الأجيال الصاعدة سياسيا وتزويدها بدراسات صادقة عن الاتجاهات والمذاهب السياسية السائدة. (المرجع نفسه: 125، 126).

ثانيا: الأحزاب السياسية تقسيماتها ووظائفها وأساليب تمويلها

1- إطلالة تاريخية على مفهوم الأحزاب السياسية وعوامل نشأتها:

1-1مفهوم الحزب السياسي:

لقد تنوعت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية، فمنها من ينطلق من خلفية ايديولجية، ومنها من يقتصر على البناء الشكلي والهيكلي فقط،بالإضافة إلى خلفيات أخرى، فالحزب السياسي يواجه إشكالية وضع تعريف شامل فمثلا موريس دوفرجيه وجيوفاني سارتوري لم يقدموا إطلاقا تعريفات للحزب السياسي، وقد ساهمت المتغيرات الدولية بصورة أساسية في إبراز التنوع والاختلاف الحاصل لهذا المفهوم، وقبل أن ندرج بعض التعريفات المقدمة لابد أن نفرق بين مصطلحين هما الحزب السياسي وجماعات الضغط أو المصلحة هل هي مرادفة لمفهوم الحزب السياسي أم تختلف عنه؟

تختلف الأحزاب السياسية عن جماعات المصلحة وكذلك عن النقابات المهنية والعمالية،حيث أن هذه الأخيرة تعبر عن رغبات أو احتياجات أو مطالب قطاعات معينة من السكان، وهي هيئات لها اهتمام واحد، فهي تقوم

بدور الوسيط بين هذه القطاعات وصانعي القرار السياسي،أما الأحزاب فهي بناء في النسق السياسي متعدد الاهتمامات، وتقوم بوظيفة تجميع وتمثيل جماعات المصالح.(حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق: 21).

كما أن الأحزاب تسعى إلى الدفاع عن مصلحة الجماعة الوطنية ككل وترتكز على التضامنالعام، أما جماعات الضغط فلا تهتم بالمصلحة العامة وإنما تدافع عن مصالح خاصة،كأن تهتم بمصلحة العمال أو مصلحة أصحاب الأعمال أو مصلحة الزراع.... الخ . (سعاد الشرقاوي،2005: 13).

وسنورد في عرض مختصر أشهر التعريفات للأحزاب السياسية:

لقد حاول الدكتور النوي الجمعي في دراسته حول: "**المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية**" أن يبرز العديد من المسائل الخاصة بتنوع وثراء التراث النظري الخاص بموضوع الأحزاب السياسية بقوله:

- التنوع والثراء النظري حول مفهوم الأحزاب،هو محصلة بحوث ميدانية أجريت على عينات مشكلة من فئات اجتماعية أو قيادات حزبية تعرف بالنخب،كما تعدتها في دراساتها للمتعاطفين والمناضلين،ورغم ثراء هذه الدراسات وإسهاماتها الكبيرة،إلا أنها لم تزيل الكثير من الإنشغالات البحثية التي يمكن حصرها في المسائل التالية:
- استحالة تعميم نتائج هذه البحوث على جميع المجتمعات وعلى الأشكال التي تتخذها الأحزاب بنائيا ووظيفيا.
- لا تمنح هذه الدراسات الإجابات الوافية للعلاقة القائمة أو الممكنة لعلاقة الأحزاب بمشروع بناء الدولة ومؤسساتها، وعلاقات هذه الأخيرة بمختلف القوى الاجتماعية الأخرى المشكلة لمفهوم المجتمع، وللخصائص التي تميزه عن المجتمع السياسي أين تفضل بعض الدراسات إدراج دراسات الأحزاب السياسية،في حين تذهب دراسات أخرى، في ضوء "نماذج مثالية" تتحدد استنادا للتجارب السياسية الغربية التي تحكمها رؤى اثنو مركزية* .
- موضوع الأحزاب السياسية تتجاذبه العديد من التخصصات،ما يجعل محاولة انفراد أي تخصص في فهمه مسألة نسبية لذا وجب تناول المفهوم في ضوء كل الأبعاد السياسية و السوسيولوجية والنفسية وحتى الأنثروبولوجية منها، قصد الإحاطة بالموضوع.

وهي نفسي الملاحظة التي توصل إليها "**موريس دوفرجيه**" في مؤلفه الأحزاب السياسية الصادر عام 1951 حيث أوضح أنه "ربما يمكن تحديد الوظائف الحقيقية للأحزاب خلال الخمسون سنة القادمة .(النوي الجمعي، 2009/2010: 23، 24).

ونجد المنظور البنائي الوظيفي ينظر إلى الأحزاب بوصفها مؤسسات اجتماعية تضطلع بوظيفة ترقية العمل السياسي في المجتمع من خلال ما تثيره من تفاعلات بين النظام السياسي والمجتمع على اعتبارها وسائط.

* **الاثنومركزية**: نزعة يتقيد بها الباحثون في تخصصات عديدة في العلوم الاجتماعية، حينما يتعاطون مع موضوعات بحثية كالأحزاب أو الدولة، تجعلهم يحكمون على تجارب الكثير من المجتمعات انطلاقا من مجتمعاتهم التي بلغت درجة من التقدم، أو حيال مجتمعاتهم متأثرين برؤى ثقافوية غربية تجعل دراساتهم حاملة لتعميمات لاستقراء الشواهد والمبررات الأمبريقية لمجتمعاتها، وينطلقون في دراساتهم وكأن المجتمعات تعيش في نفس التاريخانية.

-مفهوم الحزب من المنظور الوظيفي:

عرف "ماركل" الأحزاب السياسية انطلاقا من جرد أهم وظائفها، وقد حددها في أربعة وظائف أساسية مصرحا أن "الأحزاب السياسية تضطلع بوظيفة اختيار المسيرين للمناصب الحكومية،كما أنه تتكفل بصياغة وإعداد برامج سياسية يتم في ضوئها تكييف المصالح الفردية لتتقاطع مع مصالح أكبر عددمن المواطنين،ولتحقيق ذلك وجب توضيح العلاقة بين المواطن والمنتخب.

أما "ريمون أرون" فيرى أن الأحزاب السياسية تكمن أدوارها الرئيسية في حث الأفراد على دخول المعترك السياسي ضد أطراف أخرى،لذا فالأحزاب يجب أن تعمل على إقناع أكبر عدد ممكن من المواطنين لتبليغ مطالبهم للسلطة.

ويقول **"دانيال لويس سالر"** بأن الأحزاب السياسية هي تلك الوسائط بين المجتمع والسلطة تقترح مشاريع سياسية تتخذ شكل المقترحات الدقيقة، التي تحدد بصفة آلية وظيفة السلطة السياسية. (المرجع نفسه: 26،28)

كما عرف **بول مارابيتو** "Paul Marapito" الأحزاب: "بأنها جمعيات تمارس العمل السياسي ولكنها تبرز خصوصيات معينة".

وقد ورد في قوانين الأحزاب السياسية في الجزائر تعريفها في القانون الصادر بتاريخ 6 مارس 1997 في مادته الثانية بقولها "يهدف الحزب السياسي إلى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف يدر ربحا".(علي زغدود، 2007: 10، 11).

وعلى حد تعبير الأستاذ الهواري عدي "تسعى لإقناع السلطة بتواجدها أكثر من سعيها لإقناع الرأي العام، كما أنها لا تمتلك برامج سياسية أو اجتماعية ولا تصورات اقتصادية بل تقوم أنشطتها على خطاب سياسي شعبوي". الهواري عدي، .(Addi lahourai, 2006 :11نقلا عن :النوي الجمعي، مرجع سابق: 29)

كما يشير جورج بيردو إلى أن الحزب السياسي هو: ذلك التجمع للأفراد والجماعات التي تتقاسم وتدافع عن معتقدات وأفكار سياسية تشكل قاعدة لعملهم السياسي،لجلب أكبر عدد ممكن من الأفراد بغرض الوصول إلى السلطة.

فهذا التعريف يركز على معيار المشروع السياسي الذي يميز الحزب السياسي وقد وضع الأستاذ فرانسوا بوريلا "**François Borella**"ثلاثة عناصر لابد من توفرها في كل حزب سياسي وهي:

- مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم.
- وجود اقتراحات تمس سياسة الحكومة.
- وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها. (ناجي عبد النور،2007 : 136).

وقد ورد في مقال حول الحاكيمية السياسية la Gouvernementalisation في العالم الغربي لبيار باديال "**Pierre Robert Baduel**" أن: "الأحزاب تستعمل مدونات العمل السياسيلأحزاب المجتمعات الغربية في الفعل السياسي،غير أن خطابتها وبرامجها ترفض شرعية تعدد وتنوع المجتمع ثقافيا وسياسيا، وتلجأ

للخطابالايدلوجي الذي يحدد وظائف طوباوية تخفي المصالح الشخصية وتجعل من العمل السياسي إلا وسيلة لتقاسم الامتيازات. (الجمعي النوي، مرجع سابق: 29).ونجد هنا أن الايدلوجية هي المحرك الأساسي للعمل السياسي ومحددا لطبيعة التنافس والصراعات السياسية.

-مفهوم الأحزاب من منظور بنائي:

تؤكد الدراسات في هذا الصدد أن بنيات الأحزاب تؤثر سلبا أو إيجابا على العمل السياسي للأحزاب، حيث كلما كان الحزب منظم وتتضح بداخله توزيع الوظائف وامتلاكه لمؤسسات فرعية تتكفل كل منها بوظيفة محددة، تسهل من الاتصال داخل الحزب وتساعد على استقراره وتسهم في تجانسه، لكن الأحزاب ضعيفة التنظيم تكون عرضة للاهتزازات والانقسامات الداخلية التي ترهن استمرارها كتنظيمات وتؤثر على عملية التفكير والأداء سياسي بداخلها من هذا المنظور نجد التعريفات التالية:

أكد "ميشال أفرلي" عند تعاطيه مع المفهوم الفيبري* في الأحزاب على قضية بنائية جوهرية مفادها أن الأحزاب كتنظيمات لا تؤدي وظائفها إلا إذا توفر شرطان أساسيان:

- لا تنجح الأحزاب ولا تستمر،إلا إذا تم تقسيم العمل بداخلها وتكييف الأهداف وجعلها منسجمة مع تطلعات مختلف أعضائها.
- السعي الدائم إلى إبراز أهمية الحزب وإمكانية نجاحه بغرض تجنيب المناضل والمنخرط والمتعاطف طرح التساؤلات حول جدوى أهمية الانضمام للأحزاب.

في حين يعتبر **دانيال غاكسي** "**Daniel Gaxie**" الأحزاب بمثابة مؤسسات تعمل بموجب العرض السياسي،طالما أن الأفراد داخل الحزب يتطلعون إلى تحقيق فوائد سياسيةكالوصول إلى مناصب سياسية أو الحصول على مناصب عمل أو مكانه اجتماعية.(المرجع نفسه: 32).

فالأحزاب إذن كمؤسسات تعمل على ترقية الثقافة السياسية وتنمي الاندماجية السياسية للفرد طالما أن المجتمع في الأصل هو مجتمع سياسي.

وفي هذا الصدد يرى روبرت ماكيفر أن "الحزب السياسي هو عبارة عن هيئة منظمة تسعى إلى مساندة بعض المبادئ أو تدعيمها، أو هيئة سياسية تحاول من خلال القنوات والوسائل الدستورية الشرعية أن يكون لها دور مؤثر وفعال في النشاط الحكومي وبناءا على ذلك، فإنه بدون التنظيم الحزبي لن يتحقق وجود مجموعة المبادئ المتكاملة ولن يتحقق تطور السياسة بصورة منظمة ..."

*الحزب عند ماكس فيبر :الأحزاب مؤسسات هدفها السلطة وتصبح السياسة بمثابة الربح بالنسبة للاقتصاد.... غير أن هذه الأحزاب بوصفها تنظيمات، نجدها خاضعة ومسيطر عليها من قبل إدارتها، مما يجعل من المناضلين أدوات في خدمة الزعيم في اللعبة السياسية. (محمد السويدي،مرجع سابق :89).

-مفهوم الحزب السياسي من منظور عربي:

نجد لدى الفقهاء العرب وعلماء السياسة اجتهادات مختلفة،حول الإتيان بتعريف شامل وجامع للأحزاب السياسية إلا أنهم اختلفوا من حيث الشكل والموضوع ونورد البعض من هذه التعاريف كالآتي:

يعرف الدكتور **رمزي طه الشاعر** الحزب السياسي بأنه "جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها.

أما **إيهاب زكي سلام** فيركز في تعريفه للحزب على الوظائف فيعرف الحزب السياسي بأنه" مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة. (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 140).

ويقول الدكتور **ابراهيم أبو الفار** أن "الحزب هو جماعة منظمة يشتركون في مجموعة من المبادئ والمصالح وتسعى الجماعة الوصول للسلطة بهدف المشاركة في الحكم وتحقيق هذه المصالح والمبادئ المختلفة".

ما يلاحظ على التعريفات السابقة رغم اختلافها حول مفهوم الحزب السياسي إلا أنها تشترك فيما بينها بأن من أهم أهداف الأحزاب الرئيسية هو بلوغ السلطة أو المشاركة في تولي الحكم والسلطة في المجتمع.

1- 2 عوامل نشأة الأحزاب السياسية:

قبل التعرف إلى السيرورة التاريخية لنشأة الأحزاب السياسية لا بد أن نعرض الدوافع (العوامل) التي أدت إلى بروز هذا التنظيم سياسي منها:

- اختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم وتباين فئاتهم من حيث المصالح الاقتصادية والاجتماعية.
- الاختلاف والتمايز في المبادئ والأفكار والتقاليد والتمايز الديني والعنصري.
- التعسف والظلم الاجتماعي، والاستبداد بالسلطة واحتكار الامتيازات وحصرها في فئة محدودة العدد.
- عدم مراعاة المصالح والاهتمامات العريضة للمواطنين.كل هذا يؤدي إلى نشأة الأحزاب السياسية التي تهدف إلى تغيير نظام الحكم القائم.(محمد السويدي، مرجع سابق: 93).
- ظهور الأيدلوجيات الديمقراطية،التي ساهمت في قيام البرلمانات واتساع حق الاقتراع، بحيث أصبح الحزب يمثل أداة لمواجهة النظم الدكتاتورية والأوتوقراطية.
- **عامل تنموي** مرتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نتجت عنها عمليات التحديث والتحضر في المجتمع وانعكاساتها السياسية.
- تعرض النظام السياسي للعديد من الأزماتكأزمة المشاركة في العملية السياسية وأزمة الشرعية،وأزمة التكامل القومي في الدولة ..... (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 34).

وفي البداية استخدم لفظ الأحزاب لوصف تلك الجماعات التي وجدت في الجمهوريات الرومانية القديمة،كما أطلقت على الفرسان في عهد النهضة في إيطاليا وأطلقت اللفظة كذلك على أعضاء الجمعيات الثورية واللجان الانتخابية في

الملكيات الدستورية، ولقد لعبت الحكومات المتسلطة دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، مما أعاق المشاركة السياسية الجماهيرية، خاصة ومع زيادة التقدم التكنولوجي، ونمو وسائل الاتصال الجماهيري ... ما زاد الرغبة في مشاركة الجماهير في النواحي السياسية، مما أشعر الحكومة المتسلطة في زيادة نفوذها،بقيام أول حكومة حزبية له دلالة خاصة على مقدرة الأفراد لممارسة السلطة السياسية لمهارتهم فيها. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق: 41).

ويرجع بعض المفكرين السياسيين النشأة التاريخية للأحزاب إلى سنة (1832) في بريطانيا،غير أن موريس دوفرجيه في كتابه المشهور عن الأحزاب السياسية يرجع هذه النشأة إلى سنة (1850)، ولكن قبل هذا التاريخ كانت هناك بعض الجمعيات والجماعات القائمة في إيطاليا في عصر النهضة- كما سبق الذكر- بالإضافة إلى وجود أندية يتلقى فيها أعضاء الجمعيات الثورية،وكذلك المجالس التي تقدم بالإعداد للانتخابات وفقا لامتيازات الملكية،وهي جمعيات وأندية تشبه إلى حد كبير التنظيمات الشعبية التي تهتم باتجاهات الرأي العام ومدى تأثيره في الديمقراطية الحديثة.

كما ظهرت أيضا في بريطانيا بموجب لائحة الإصلاح (Reforme bill) سنة 1832، وكانت أول حكومة حزبية قد تكونت برئاسة "بت الثاني" في عهد جورج الثالث".(محمد السويدي،مرجع سابق: 6، 9).

ويقول دوفرجيه أنه حتى عام 1900نشأ عدد من الأحزاب السياسية في إطار البرلمان وهذا ما يطابق الصورة القديمة لتكوين الأحزاب. أما في الديمقراطيات الحديثة فقد ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بتطور النظام الديمقراطي، فلقد كان التوسع التدريجي الذي حدث في حق الاقتراع أي حق المواطن في التصويت عاملا أساسيا في ظهور الأحزاب السياسية، وبات تكوين الأحزاب السياسية خارج البرلمان أمرا ضروريا. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق: 42).

ولقد حددت كثير من الدساتير في الدول العربية شروط إنشاء الأحزاب السياسية ومنها التي شددت على حرية إنشائها واشترطت شروط مختلفة،كما جاء في دستور الجزائر الصادر سنة 1996 في مادته 42 التي أضافت شروط للمادة 40 من دستور 1989 حيث نصت "أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات السياسية للهوية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة". (علي زغدود، مرجع سابق: 18).

يتضح لنا أن السيرورة التاريخية للأحزاب السياسية ارتبطت بالانتخابات أي اللجان الانتخابية والعمل البرلماني، ويصطلح عليها النشأة الداخلية للأحزاب، وأحزابا أخرى قد نشأت خارج هذا النطاق ويطلق عليها بعض الباحثين بالنشأة الخارجية للأحزاب وسنتطرق لهاتين النشأتين (الداخلية والخارجية) فيما يلي:

أ. الأحزاب ذات النشأة الداخلية:

يقصد بها تلك الأحزاب السياسية التي ظهرت تدريجيا من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها، وعندما بدأ الأخذ بالانتخابات كوسيلة لتشكيل المجالس النيابية،والتوسع في إدلاء المواطنين بأصواتهم في الانتخابات في العالم العربي.

كما أشار دوفرجيه إلى أن ظهور الأحزاب يرتبط بتطور البرلمانات القومية، ونمو حجم الانتخابات والأحزاب، حيث أنه في – أغلب بلاد أوروبا،نشأت الأحزاب من خلال نشوء علاقة عملية ومتصلة بين اللجان الانتخابية، وبين الجماعات البرلمانية.لكن ربما لا يكون هذا الترتيب موجود في الواقع إذ تقوم اللجان الانتخابية قبل الجماعات البرلمانية– كما قد يكون العكس، وقد يمثل المذهب السياسي، أو مجموعة الآراء والأفكار لجماعة ما دافعا قويا لتكوين الجماعات البرلمانية، تكون بداية مكونة من جماعات محلية لتتطور وتأخذ بأيدلوجية معينة.(حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق: 43، 44).

أما اللجان الانتخابية، فقد تكونت بقصد تعريف الناخبين بالمرشحين وتوجيه الناخبين نحو مرشح معين، فقد ارتبطت فكرة اللجان الانتخابية بتقرير مبدأ الاقتراع العام، وبالتفاعل والاتصال بين الجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية والارتباط بين التنظيمين لتكوين الحزب السياسي.(المرجع نفسه: 44).

ب – الأحزاب ذات النشأة الخارجية:

ويقصد بها تلك الأحزاب التي تقوم خارج إطار البرلمان أو الجماعة البرلمانية، غير أن الشكل النهائي يأخذ وضعه النهائي بتأثير مؤسسة سابقة عليه في الوجود، وتمارس نشاطها السياسي خارج البرلمان وخارج نطاق العمليات الانتخابية،ولهذا نلاحظ تعدد الجماعات والاتحادات أو النقابات أو الجمعيات ذات النشاط النوعي أو الجماهيري، وهي أنواع من التنظيمات التي تؤدي أو تسهم في نشأة الأحزاب السياسية ... ففي فرنسا مثلا قامت منظمة الشباب المسيحي الكاثوليكي سنة 1945 بفروعها المختلفة (شباب الطلبة المسيحيون، شباب العمال المسيحيون، شباب الفلاحين المسيحيون) بتقديم القادة للحزب.

والملاحظ أن الأحزاب ذات النشأة الداخلية تبدأ من القمة، في حين الأحزاب ذات النشأة الخارجية تبدأ من القاعدة، فهذا النوع من الأحزاب نشأ وفقا لقاعدة سابقة وثابتة، لهذا يتسم هذا النوع من الأحزاب السياسية بأنه أكثر تنظيما من النوع الأول (الأحزاب ذات النشأة الداخلية).(محمد السويدي، مرجع سابق: 95، 96).

2–أسس قيام الأحزاب السياسية وأساليب تمويلها:

2–1 أسس قيام الأحزاب السياسية:

بعد التطرق لمختلف التعاريف المقدمة للحزب السياسي والعوامل التي أدت إلى بروزها في حقبة تاريخية تعرض نشأتها، يمكن لنا تحديد الأسس التي يستند إليها قيام أي حزب سياسي وتتلخص فيما يلي:

– **وجود مجموعة من الناس ينضمون بصورة طوعية أو اختيارية إلى الحزب**، يؤمنون بمبادئه ويعملون على نشرها والدفاع عنها، ويلاحظ أن عدد الأعضاء لا يؤثر في تكوين الحزب من حيث القلة أو الكثرة، وإن كانت الكثرة العددية تعطيه كسبا ماديا ومعنويا ما يمكنه من الوصول إلى السلطة وممارسة الضغط على النظام السياسي.

–**وحدة المبادئ**، فكل حزب سياسي ينبغي أن يكون لديه منهج يمثل المبادئ التي يؤمن بها ويعمل جاهدا من أجل الدعوة لها ونشرها والدفاع عنها، وللإيديولوجية دورا مهما في جذب الناس، إذ لا بد لمن يريد الانضمام إلى الحزب أو لمن يريد تأييد نظام السياسي معين أن يكون على دارية كاملة بالمبادئ التي يقوم عليها منذ البداية، ولا يتم الانضمام إليه إلا بعد اقتناع كامل بمبادئه الأساسية، ليتسنى للعضو العمل على نشرها والدفاع عنها.

–**وحدة التنظيم**: فمن الضروري أن يخضع الحزب السياسي لتنظيم دقيق يحكم أعضاءه، لذلك ينبغي أن يكون الحزب قادرا على التصدي لكل حالات الهجوم والتنافس التي يتعرض لها من الآخرين.

– **وحدة القيادة**: المعروف أن كل حزب ناجح قيادة ناجحة، قادرة على توجيه أعضائه الوجهة السليمة، التي أنشئ من أجلها،ولكي يكون الحزب منظما تنظيما جيدا لا بد له من قيادة قادرة على توجيهه، ولهذا فالقيادة تعتبر ضرورية لأنمهمتها تنظيم وتوزيع السلطة داخل الجماعة الحزبية.

– **الوصول إلى السلطة**: فكل حزب يتطلع إلى مركز السلطة، لأن هذه السلطة تمده بالمساعدة والقوة في تحقيق برامجه ومبادئه التي نادى بها، ووعد الشعب بتحقيقها، ولهذا فوصول أي حزب سياسي إلى مركز السلطة ومباشرة شؤون الحكم، وهذا يعتبر الدليل القاطع على مدى قدرته للوفاء والتزاماته وتعهداته النظرية التي آمن بها ونادى بها لتحقيقها، وهو بعيد عن السلطة.(المرجع نفسه: 92، 93).

2– 2أساليب تمويل الأحزاب السياسية: توجد فئات عديدة تقوم بتمويل الأحزاب السياسية وهي:

- **اشتراكات الأعضاء**: وهي الفئة الأكثر شرعية، ومن الناحية الديمقراطية تمثل تعلق المواطنين بالتعبير عن أرائهم السياسية، والواقع أن الوزن النسبي لهذه الاشتراكات يكون في أغلب الأحيان معدل اشتراك منخفض إلى حد ما في الأحزاب الجماهيرية،كما يضاف إلى هذه الفئة الاقتطاعات التي تأخذها الأحزاب من أجور وتعويضات المنتخبين، بحيث تكون مرتفعة جدا في الأحزاب الشيوعية، ومتفاوتة في الأحزاب الأخرى.
- **تبرعات الأفراد والمشاريع**: إن مبدأ حرية الأحزاب في العمل يمنع استبعاد مصدر الدخل هذا، لكن مبدأ المساواة في التنافس السياسي يجبر على إيلاء انتباه خاص للتفاوتات الخطيرة التي يمكن أن تنجم عنها. بحيث تتدخل اعتبارات الشفافية السياسية وأمن الدولة الجماعية من التلاعبات الخارجية الممكنة، وإجراء التمييز بين المنح التي يقدمها الأشخاص الطبيعيين والاعتباريون فالأولى تقبل بطواعية ودون تردد أكثر من الثانية. فمثلا التشريع الفرنسي ينص على تحديد سقف المنح/ 50/ ألف فرنك للشخص الطبيعي الواحد، و/ 500/ ألف فرنك للشخص الاعتباري (قانون 15 كانون الثاني 1990).
- **التمويلات الخفية**: تشكل الدفعات نقدا أو في حسابات موجودة في الخارج،وكذلك المنح المغفلة من الاسم، وهي ممارسات شائعة تتجه التشريعات الحديثة لحظرها باسم شفافية حسابات الأحزاب،بالإضافة إلى أساليب تمويل

أخرى كوضع المقرات،وأجهزة السكريتاريا،وفئات أخرى كفواتير الأعمال الوهمية أو المبالغ في قيمتها،ودورات التأهيل المهني التي تنظمها جمعيات قريبة من الحزب وفواتير الطابعة ونفقات الدعاية الانتخابية والعمولات المقترحة بمناسبة عقد الصفقات العامة وغيرها. (فيليب برو،مرجع سابق: 391، 392).

- **المساعدات العامة**: تمنح الدولة مساعدة للمرشحين بشكل مساهمات مجانية،كما تمنح تسهيلات للمجموعات البرلمانية، بحيث تشكل هذه الأشكال من الدعم مساعدة غير مباشرة للأحزاب، وتقسم مجموع المساعدات العامة إلى:

- تعويض مجاني للنفقات الانتخابية (بناء ا على مستندات وفواتير).
- التسهيلات الممنوحة للمجموعات البرلمانية (الاستفادة من المكاتب،الإعفاءات البريدية،تعويضات لملحقين برلمانيين، أوقات بث مجانية في محطات الإذاعة والتلفزيون خاصة في الفترات الانتخابية وغيرها من التسهيلات).
- المساعدة المباشرة الأحزاب: ويمنحها قانون 1988 و1990 للأحزاب و المجموعات الممثلة في البرلمان بنسبة عدد المنتخبين من جهة أولى، وللأحزاب والمجموعات التي قدمت مرشحين في عدد معين من الدوائر الانتخابية. (المرجع نفسه: 393، 394).

3- دور ووظائف الأحزاب السياسية:

3- 1 دور الأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بدور كبير في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد، بهدف توجيه الأفراد وجهة سياسية معينة تتفق مع توجيهات هذه الأحزاب،ويتجلى دور الأحزاب من خلال ما تقدمه من معلومات وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية للجماهير، باستعمال ما تملكه من وسائل الاتصال بالجماهير، سواء أكانت وسائل جماهيرية كالراديو والتلفزيون والصحف والمجالات والكتيبات، وغيرها أم وسائل اتصال مباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات التي ينظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير (هناء حسني محمد النابلسي، 2009: 71، 72).

وتختلف أدوار الأحزاب السياسية حسب النظام الحزبي القائم ومنها كذلك:

- العمل على توفير قنوات للمشاركة الشعبية للوصول بها إلى درجة من الرقي والتنظيم الفاعل، بشكل يسهل للأفراد طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل السياسي، والعمل على سد الفراغ الناشب عن إحساس الهيئة الناخبة بالحاجة للاتصال مع الهيئة الحاكمة.
- الحصول على تأييد الجماعات والأفراد، لتسهيل هدف الحزب المركزي الذي هو الوصول إلى السلطة والاستيلاء على حكم بالوسائل السلمية، وتقوم الأحزاب باختيار مرشحين لها في الانتخابات لتمثيلها وتحقيق مبادئ محددة، وتشريع ما تريده من قوانين، لأن الأفراد لا يمكنهم بمفردهم القيام بهذا العمل ومنه العمل على تنظيم إرادة قطاعات من الشعب وبلورتها .(الموقع الإلكتروني: الأحزاب السياسية (نشأتها، مهامها، تصنيفها، ووظائفها)

(http://www.eaddla.org/nashat.20/sias.doc. يوم 2015/01/08 على الساعة 14:30 مساءا).

ويجب الإشارة إلى أن دور الأحزاب السياسية يختلف حسب نوعيتها فإذا كانت حاكمة أي في السلطة أو بعيدة عنها، فحينما تكون في السلطة تظهر بأنها تبذل جهودها وتعمل على تحقيق المصالح الاجتماعية للجماهير الشعبية وبقدر ما تحققه من إنجازات، وتلبية رغباتهم بقدر ما تتمكن من البقاء في السلطة، حيث تقوم الأحزاب التي تتولى الحكم بالتأييد لمشاريع الحكم بالتأكيد لمشاريع الحكومة ومنع سقوطها وتلعب دورا مكملا لنشاط الحكومة، من خلال توعية المواطنين بالقضايا التي تخدم مصالحهم أو بتنشيط الأعمال والتعبئة لإنجاح برنامج الحكومة الذي هو نفس برنامج الحزب والعمل على إضفاء الشرعية على أعمال الحكومة وجلب التأييد الشعبي، أما إن كانت الأحزاب السياسية ليست في السلطة ولا تمارس الحكم فدورها يقتصر على المعارضة ومراقبة أعمال الأحزاب أو الحزب الذي يمارس السلطة بواسطة الحكومة وكشف أخطائه وانتقاد تصرفاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاسبتها، ومساءلتها سياسيا أمام الهيئة التي تتكلف بالمراقبة والعمل على تشجيع المواطنين على الممارسة السياسية والإدلاء بآرائهم والانضمام إلى الحزب المعارض وتأييده لكسب أنصار مؤيدين لكي يصل عند إجراء الانتخابات من خلال أصواتهم إلى السلطة والمشاركة فيها.

وكل الأحزاب السياسية سواء في الأنظمة الرأسمالية أو الشيوعية أو الإسلامية دورها الرئيسي هو حماية المواطن من طغيان السلطة الحاكمة ومنع استبدادها ومنع قيام حكومة الأقلية، وتولي الحكم أو المشاركة فيه أو في المعارضة التي تخدم مصالح الفرد المواطن. (علي زغدود،مرجع سابق: 19، 20).

وفيما يخص هدف الأحزاب السياسية فهي تتعدد بتعدد الأحزاب نفسها، فكل حزب أهدافا محددة في برنامجه ولوائحه، وقد تكون هذه الأهداف سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، يفرض من خلالها توجهاته ورأيه حول القضايا المطروحة، ويمكن أن تكون هذه الأهداف استجابة لمطلب فئات معينة من أفراد الشعب. (المرجع نفسه: 20).

3- 2وظائف الأحزاب السياسية: Fonction of parties

تعتبر مسألة دراسة وتحليل وظائف الأحزاب السياسية وتحديدها على المستوى الضيق أمرا صعب بسبب الطابع المرن الذي تمتاز به الأحزاب بشكل أساسي نظرا لاختلاف طبيعة الأحزاب والبيئة والظروف المحيطة بها، كما من أسس تقييم الأحزاب السياسية، هو مدى قيامها بتحقيق الوظائف المنوطة بالحزب.

ولكن قبل التطرق للوظائف الأساسية للأحزاب لابد من الأخذ بعين الاعتبارات بعض الملاحظات الخاصة بتلك الوظائف حيث:

-تتأثر وظائف الأحزاب السياسية بالمحيط الاجتماعي والسياسي التي تتواجد فيه، وكذلك بأنواع الأحزاب القائمة بها في تلك المجتمعات.

-يتفق بعض الفقهاء على أن للأحزاب السياسية وظيفة واحدة يتوق كل حزب إلى تحقيقها، وهي أن يتولى مقاليد الحكم في البلاد. أما الوظائف الأخرى التي تباشرها الأحزاب السياسية المعارضة فتعتبر بالنسبة لهذه الأحزاب الوسائل التي تمكنها من تحقيق تلك الوظيفة الأساسية.

-تعكس كل وظيفة في حد ذاتها ضرورة لوجود الأحزاب السياسية في المجتمعات السياسية.(حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق :107).

-إن وظائف الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة تختلف عن مثيلاتها في الدول النامية (العالم الثالث)، فالعالم الثالث يمتاز بظاهرة التخلف، وتنبثق عن البعد السياسي لهذه الظاهرة أخطر المشاكل، وهي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، ولهذا السبب فإنها تتطلب أحزابا سياسية،توكل إليها مهام معينة تتوافق مع ما تعانيه تلك الدول وكوسائل للمعالجة. فعملية الإنماء السياسي تتطلب أحزاب سياسية منظمة تعمل على وضع استراتيجيات التنمية والتخطيط لتطوير مجتمعات البلدان النامية.

-تختلف وظائف السياسية باختلاف المواقع الذي تتمركز فيه، ذلك أن الأحزاب الحاكمة تسعى لإضفاء المشروعية على البرامج والأفكار التي يحملها الحزب ... أما الأحزاب المعارضة تسعى إلى كشف مساوئ وأخطاء الحزب الحاكم وتجسيدها ومراقبة أعمال الحكومة وطرح أفكار وبرامج بديلة. (صباح صبحي حيدر،مرجع سابق: 46، 47).

3-2-1وظيفة التعليم السياسي: إن دور الحزب السياسي لا يتوقف عند لحظة الانتخابات، بل على الأحزاب أن تقوم بتحضير المقترعين لممارسة مسؤولياتهم، مقترحة عليهم العديد من المفاهيم للعلاقات السياسية، والأحزاب لا تبني علاقات سياسية فقط مع مقتر عيها بل يجب أن تكون مع الذين لم يصبحوا بعد من مناصري الحزب. كما هو الحال لدى الكثير من الشباب التي تسعاالأحزاب السياسية لجذبهم إليها. (عبد الحليم السيد الزيات، 2002: 67).

3-2 – 2وظيفة التعبئة: تعني التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي، من قبل المواطنين وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها وظيفة أحادية الاتجاه، أي أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين، وليس العكس والأحزاب تلعب دور الوسيط. (مراد محمود حيدر،مرجع سابق : 109)،حيث تسعى الأحزاب للتعبئة لفرض نفسها كممثلة للسكان أو لمشروع مجتمعي ولهذا عليها أن تعمل لجعل الناس يشاطرونها صحة نظراتها، ولإقناعهم بقيمة أهدافها أو برنامجها، بحيث تدخل في تنافس مع بعضها البعض ... وتصطدم بمنافسة أشكال أخرى من المنظمات النقابية، والدينية والثقافية ... الخ.(فيليب برو، مرجع سابق: 355).

كما أن وظيفة تعبئة الدعم تهدف لمواجهة المعركة الانتخابية في أفضل الشروط، وتمتلك الأحزاب القوية التنظيم أوراق خاصة للنجاح، فهي تضع تحت تصرف مرشحيها قوة جهازها،ويعني هذا الأمر موارد مالية مستقلة عن الإعانات المالية الاستثنائية التي تجمع الحملة .كما يعني بشكل خاصترويض النشاطات الدعائية الذي تكتسب

بالتجربة: توزيع المنشورات والصحف، إلصاق الملصقات، تنظيم زيارات منزلية للناجحين، الاستدلال على مختلف المجموعات المستهدفة في داخل الدائرة الانتخابية. (المرجع نفسه: 377).

3-2 - 3وظيفة تفعيل الحياة السياسية:تشكل الأحزاب السياسية الأداة التي تساعد الأفراد الذين ينتمون إليها على التعبير عن اتجاهاتهم وتصوراتهم وميولهم السياسية، ولذلك فهي إحدى العوامل التي تعمل على تفعيل الحياة السياسية وتوسيع نطاق المشاركة الجماهيرية وتحفيز سلوك أعضاء المجتمع سياسيا. حيث يرى جورج بردو أن الحزب "هو الأداة التي لا غنى عنها في ممارسة الفرد تأثيرا ملموسا في إدارة الشؤون العامة، فالإنسان المفرد، ... سيبدو عاجزا إذ لم يستطيع أن ينسق جهوده مع أولئك الذين يفكرون على شاكلته". دون التنازل عن الميول والرؤى الشخصية مع الاشتراك مع الجماعة بالأفكار والتصورات السياسية للحزب. (صباح صبحي حيدر، مرجع سابق: 50).

3-2-4وظيفة المشاركة السياسية: تساهم الأحزاب السياسية في تشجيع التجمع الإنساني بكل صوره لتحقيق أهداف مشتركة مثل: التجمع الإنساني، وتدريب المواطنين على العمل السياسي، تشجيع المشاركة السياسية في شؤون بلادهم وزيادة الشعور بشرعية الحكومة من خلال عمليات الحملات والحوار ونمو الشعور بالتكامل الوطني، مما يعمل على شعور الأفراد بالأمن السياسي ويحقق توفر الشجاعة في إبداء الرأي في المسائل العامة، ومن الأنشطة التي تمارسها الأحزاب السياسية وتخص المشاركة السياسية هي:

- أنشطة تقليدية كالتصويت، حضور الندوات والمشاركة في الحملات الانتخابية بالمال أو الدعاية، الاشتراك في عضوية الأحزاب السياسية....
- أنشطة غير تقليدية وتمثل الأنشطة القانونية كتقديم الشكاوي والأنشطة غير قانونية مثل الاغتيال، والثورة.
- فالأحزاب السياسية هي من أهم الأدوات التي تمكن الموطنين من المشاركة في الحياة السياسية... والرغبة في الميل إلى المشاركة السياسية يزداد مع التحضر ونمو وسائل الاتصال الجماهيري وانتشار التعليم .(حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق: 118، 119).

3-2 - 5وظيفة القيام بالترشيحات وخوض المعارك الانتخابية:

.... يتولى الحزب على الصعيد الداخلي تعيين أو انتخاب جهازه الإداري الذي يعد بمثابة الواجهة أمام الناخبين لإقرار تصويتهم وبالتالي فإنه يعتبر أحد أهم الشروط الأولية لنجاح الحزب في الانتخابات، أما على الصعيد الخارجي فالأحزاب السياسية تلعب دورا بارزا في انتقاء المرشحين لاعتلاء المراكز القيادية والمناصب الحكومية داخل سلطات الدولة، وتأتي أهمية هذا النوع من الترشيح في كونه يؤطر مدى نجاح الحزب السياسي في تولي تلك المناصب وبالتالي يحدد قابليته على البقاء في السلطة. (صباح صبحي حيدر، مرجع سابق: 48).

وانتقاء المرشحين للانتخابات المحلية والوطنية،هو دخولها في المعركة لتمييزها عن مجموعات المصالح، وقد يحصل استثنائيا أن تدافع بعض المجموعات أمام الناخبين عن مصالح خاصة. وهذا ما حصل في فرنسا في عامي 1989 و1994 عندما قدمت منظمات الصيادين مرشحين للانتخابات الأوروبية. ... ويبقى المسعى معزولا إذا ما تعلق

الأمر بانتظام عن استياء دائم بطريقة استعراضية بشكل خاص، أما إذا تعلق الأمر بتغيير دائم بالإستراتيجية فهنا تحول المنظمة إلى حزب حقيقي، وهذا ما حدث في عام 1956 بالنسبة لمجموعات الدفاع عن التجار الحرفيين التي تحولت إلى "اتحاد الدفاع عن التجار الحرفيين UDCA بقادة بيار بوجاد. (فيليب برو، مرجع سابق: 376).

وبعد قيام الأحزاب السياسية بعملية الترشيحات، تشرع في خوض المعارك الانتخابية عن طريق الدعم المادي والمعنوي لهؤلاء المرشحين، فالمرشح الذي يخوض الانتخابات على أساس شخصي قلما يفوز فيها، ولهذا الحملة الانتخابية تعتبر عند أغلب الأحزاب السياسية أبرز مظهر من مظاهر نشاطها التي تستثير بها اهتمام الجماهير بالانتخابات وتحفز المواطنين على الإدلاء بأصواتهم.(صباح صبحي حيدر، مرجع سابق: 48، 49).

3-2-6الوظيفة التنموية: وتشمل في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، ما يدعم العملية الديمقراطية، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة، وقد طرحت العديد من الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسية، مسألة وجود الأحزاب، وكيف أنها تلعب دورا فاعلا في عملية التداول السلمي من خلال الانتخابات، وأيضا دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني ممثلا في مؤسسات عديدة كالنقابات المهنية والعمالية، وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم ناهيك عن قيام الأحزاب بدور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات خاصة في عمليتي التشريع والرقابة. (مراد محمود حيدر، مرجع سابق: 111).

ومما سبق بيانه أن تحقيق الوظائف السالفة الذكر مقرونا بمكانة الحزب في النظام السياسي ودرجة نفوذه بين المواطنين وقدرته على التعبئة ومستوى التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في بلد ما.كما أن وظائف الأحزاب السياسية متعددة وقد تم الإشارة إلى بعض منها على سبيل الذكر لا الحصر والأحزاب لا تكتشف في غالب الأحيان عن وظائفها وأهدافها حتى لا تكون لها انعكاسات سلبية على قناعات الأفراد ومواقفهم إزاء الحزب، ولتجنب تأثيرها على نتائج الانتخابات الخاصة بالحزب.

وعليه فالأحزاب السياسية هي آلات انتخابية حيث أن الإستحقاقات الانتخابية تفعل الحياة الداخلية للحزب.

4- تقسيمات الأحزاب السياسية وتصنيفات النظم الحزبية:

4-1- تقسيمات الأحزاب السياسية:

لابد قبل التعرض لأهم التقسيمات للأحزاب السياسية، أن نضع حدودا فاصلة بين تصنيف الأحزاب وبين تضيف النظم الحزبية، ففي الأول ينظر إلى الأحزاب من الداخل، أي حسب المعيار المستعمل (الحجم أو التنظيم أو الايديولوجية أودرجة المرونة أو الديمقراطية....)، في حين تصنيف النظم الحزبية ينظر إلى الأحزاب من الخارج ويقصد بها هيكل هذا النظام المتكون من عدد من الأحزاب وإلى التفاعلات بين هذه الوحدات حسب المعيار المستخدم (عدد الأحزاب المشكلة للنظام أو درجة النظام فيما بينها).(ياسين ربوح،مرجع سابق : 40).

ولقد تعددت أشكال الأحزاب السياسية، واختلف العلماء في تصنيفاتهم لتلك الأشكال فنجد منها:

1. تصنيف الفقيه الفرنسي موريس دوفرجيه الذي قسمها إلى ثلاث أنماط:

- نظام الحزب الواحد.
- نظام الحزبين.
- نظام تعدد الأحزاب.
- أحزاب الإطارات (الكوادر).
- الأحزاب الجماهيرية.

2. تصنيف على أساس حجم الأحزاب: أحزاب كبيرة، أحزاب صغيرة.
3. تصنيف حسب ايدلوجية الحزب إلى: أحزاب اليمين وأحزاب اليسار.وهي تقوم على الإيمان بأديولوجية معينة وتعمل على وضعها موضع التنفيذ كالأحزاب الليبرالية أو الأحزاب الشيوعية ،ويقابل هذا النوع أحزاب البرامج والتي تعمل مرتبطة بأيدلوجية مجتمعها مع غيرها من الأحزاب.(حسن عيد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق: 55).
4. طرح بعض الفقهاء الأمريكيين معيار التنافس، فقد قدم سارتوري تصنيفا ثنائيا للنظم الحزبية هو:

- النظم التنافسية.
- النظم الغير التنافسية.

5. واقتراح عالم السياسة الفرنسي (جون شارلو) استبدال التصنيف التقليدي الذي وضعه (موريس دوفرجيه) بتصنيف يأخذ بعين الاعتبار، ليس الايدلوجية والتنظيم الظاهري للحزب، ولكن أهداف الحزب وإستراتيجيته،ما يجعلنا نميز بين :

- **أحزاب الأعيان**: الحزب يتألف من شخصيات مرموقة في الحياة الاجتماعية لها ثروة تسمح لها بتمويل المعركة الانتخابية لمرشحي الحزب.
- **أحزاب المناضلين**: تقوم بإعطاء اهتمام أكبر للمنتسبين في صفوفها، والذين يدفعون اشتراكا، ويبذلون نشاط شخصيا لمصلحة الحزب، لمواصلة عمله وهم (أعضاء المناضلين) يمارسون تأثيرا كبيرا في نجاح الحزب واتخاذ قراراته.
- **أحزاب التجمع**: تهتم بالناخبين المواطنين الذين يقترعون للحزب ويناصرونه في معاركه الانتخابية.(محمد السويدي، مرجع سابق: 103، 104).

ونجد أنواعا أخرى لتقسيمات الأحزاب السياسية تصنف تبعا لأهداف وطبيعة الحزب، من بينها:

- **أحزاب إيديولوجية أو أحزاب البرامج**: هي تلك الأحزاب التي تتمسك بمبادئ أو إيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة، ويعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب، مثل الأحزاب الاشتراكية.
- **أحزاب براغماتية**: يتصف هذا النوع بوجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج أو تغيير الخط العام للحزب، وفقا لتطور الظروف.
- **أحزاب الأشخاص** :ترتبط بالزعيم الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغيره دون خشية من نقص الولاء لدى بعض الأعضاء له، وهذا الانتماء للزعيم مرده قدرته الكارزيمية أو الطابع القبلي الذي يمثله الزعيم. وتظهر تلك الأحزاب في بعض بلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ..... (مراد محمود حيدر، مرجع سابق: 43).

يمكن القول أن التصنيفات التي تم عرضها لم تتفق على إيجاد شكل موحد للأحزاب السياسية،حيث نجد أن هناك معايير عديدة لكل تصنيف مقدم:

الايدلوجية الخاصة بكل حزب، معيار الهيكلة التنظيمية للحزب، معيار اشتراك المواطنين في الحزب، طبيعة الحزب وأهدافه،معيار التنافس.وكل هذا التعدد راجعا إلى اختلافات في الأنظمة السياسية المتنوعة والمعيار الأخير الذي هو التنافس سنعتمده في تصنيفات النظم الحزبية.

4-2- تصنيفات النظم الحزبية:

بالرغم من شيوع مصطلح النظام الحزبي في الدراسات السياسية إلا أن البعض في كثير من الأحيان يجعلونه مرادفا للحزب السياسي، فهذا الأخير هو جزء من النظام الحزبي الذي يمثل الكل، أي الإطار والهيكل الذي يتكون من حزب واحد أو حزبين أو مجموعة من أحزاب المتفاعلة فيما بينها، أو بينها وبين الحكومة،... فالنظم الحزبية يقصد بها النظم التي يتمتع مواطنوها بحرية تكوين الأحزاب، أما الأنظمة التي تحرم المواطنين من حرية تكوين الأحزاب سواء كان ذلك بنص دستوري أو بنص قانوني، أو المنع يفهم من سياق نظام الحكم، كما هو موجود في دول العالم الثالث كالجماهيرية الليبية والعربية السعودية فهي نظم غير حزبية. (ياسين ربوح، مرجع سابق: 44).

وتتعدد التصنيفات للنظم الحزبية، ولعل أكثرها شيوعا هي:

النظم الحزبية التنافسية والنظم الحزبية اللاتنافسية وفيما يأتي تفصيل لهذين النوعين.

4-2 – 1 النظم الحزبية التنافسية:

إن النظم التنافسية تتدرج في درجة التنافس المسموح بها للأحزاب وفي ومدى الحرية المتروكة لتكوين الأحزاب، وفي نوع العلاقات المتبادلة بين الأحزاب، ولذلك يحسن القيام بعملية تصنيف داخلية بالنسبة للنظم التنافسية التي تعتمد على درجة التنافس المتاحة للأحزاب، وعلى هذا الأساس ترتب الأحزاب التنافسية في شكل منحنى تنازلي يتدرج فيه التنافس من أعلى إلى الأسفل. (سعاد الشرقاوي، مرجع سابق :40).

4-2 – 1- 1 نظم تعدد الأحزاب:

يتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها، مما يؤدي إلى استقطاب حزبي ينعكس على الرأي العام. (مراد محمود حيدر، مرجع سابق: 108)،بحيث يوجد في دولة ما أكثر من حزبين تتنافس فيما بينها على استمالة المواطنين لاكتساب عضويتها من أكبر عدد منهم وجلب المناصرين والمؤيدين إلى صفوفها وتتنافس فيما بينها من أجل الوصول إلى الحكم والمشاركة مع غيرها من الأحزاب لتنفيذ برنامجها، والجزائر قد أخذت بهذا النمط من تعدد الأحزاب أو كما يسميها البعض التعددية الحزبية السياسية المفتوحة. (علي زغدود، مرجع سابق: 21).

ويوجد نوعان من النمط التعددي نمط تعدد الأحزاب الكامل أو التام ،ونمط التعدد المعتدل هذا الأخير الذي يعتبر مرحلة وسطى بين نظام تعدد الأحزاب التام ونظام الحزبين السياسيين. (سعاد الشروقاي،مرجع سابق: 44)

ونجد تقسيم سارتوري قد أقر بنمط النظم التعددية المعتدلة، ويتضح التقسيم الرباعي الذي قدمه جيوفاني سارتوري في كتابه عن "الأحزاب والنظم الحزبية" للنظم التنافسية، وطبقا لهذا التقسيم الرباعي أقر بأنه توجد داخل النظم

التنافسية: نظم تعددية مستقطبة أو متطرفة ونظم تعددية معتدلة أو محدودة ونظم الثنائية الحزبية ثم أخيرا نظم الحزب الغالب.

- **نظم تعددية مستقطبة أو متطرفة:** يتميز بوجود أحزاب مناقضة للنظام، إن هذا الحزب المعارض ليس بالضرورة ثوري بل يعمل وفقا للنظام وقواعده.
- **نظم التعدية المعتدلة:** تلك النظم التي يقع النظام الحزبي فيها بين نظام الثنائية الحزبية من جهة، ونظام التعدية المستقطبة من جهة أخرى أي النظم التي تشتمل على عدد من الأحزاب بين ثلاثة وخمسة أحزاب.
- **نظم الثنائية الحزبية:** موجودة في بريطانيا والولايات المتحدة ونيوزيلاندا. يتسم بوجود حزبين في موقع يمكنهما من التنافس للحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد، ورغبة الحزب الذي ينجح في أن يحكم بمفرده. (سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث،: 122).
- **نظم الحزب الغالب:** يقوم على وجود نظام تعددي يضم حزبا كبيرا، وأحزابا أخرى أصغر تتمتع بحق منافسته بصورة قانونية ومشروعة، حتى وإن كانت هذه المنافسة محدودة الفاعلية. بالإضافة إلى نوعين آخرين هما:
- **الحزب المهيمن:** التحالف الذي يسيطر عليه الحزب الكبير على الحكم لفترة زمنية طويلة في ظل نظام تعدد حزبي يسمح بوجود أحزاب أخرى.
- **الحزب المسيطر:** هو الذي يسيطر على الحياة السياسية في بلد ما وذلك باستمرار حصوله على أغلبية كبيرة من الأصوات في الانتخابات العامة مقارنة مع الأحزاب الأخرى. (ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق: 154).

وعليه يتضح لنا أن رغم وجود نظام تعدد حزبي، فلا يعني وجود تنافس بين الأحزاب، خاصة في ظل الأنظمة التعددية السياسية المقيدة، كما أن نظام الثنائية الحزبية قد وصفه ساتوري ضمن نظم تعدد الأحزاب وهناك البعض الآخر من يخرجه خارج هذا النوع، كما أن النوع الأخير في تصنيف سارتوري- الحزب الغالب- نجده مفهوم كثيرا ما يختلط من ناحية المفهوم مع الحزب المسيطر، والحزب المهيمن وعليه فالتعدد هو سلاح ذو حدين له طابعه إيجابي يجعل الأنظمة غير مستقرة ولا متماسكة، بل فوضوية.

4-2 – 1- 2نظام الحزبين (الثنائية الحزبية):

يذهب الفقهاء إلى اعتبار نظام الحزبين السياسيين نظاما تفرضه الطبيعة ويحتمه التاريخ وفي هذا المقام يقول موريس دوفرجيه " أن نظام الحزبيين السياسيين يبدو نظاما طبيعيا نقصد بذلك أن الشعوب دائما تكون أمام الاختيار بين سياستين فكل سياسة تحتم الاختيار بين حلين ... (سعاد شرقاوي، الأحزاب السياسية أهميتها، نشأتها، نشاطها، مرجع سابق: 45).

فهو ذلك النظام الحزبي الذي يتناوب فيه حزبان بمفردهما على الحكم لفترة طويلة من الزمن،وأن يشاركهما حزب ثالث، وفي حالة فقد أحدهما شعبيته يحل حزب آخر محله، بحيث يتضاءل أمله في الحصول على الأغلبية مرة أخرى في المدى القريب.

والأحزاب الصغيرة التي توجد في ظل نظام الحزبين تكون غالبا ذات مبادئ وأفكار واضحة ما يجعلها متمايزة عن بعضها وعن الأحزاب الكبيرة في سياساتها وأهدافها، وهذه الأخيرة –الأحزاب الكبيرة- هي أحزاب مساومة وليست أحزاب عقائدية لأنها لا تعتمد في نشاطها وفوزها في الانتخابات على مساندة فئة أو طبقة بل تعمل على الاعتدال في برامجها وسياساتها ،ونظام الحزبين له تصنيفات عديدة نظام الحزبين الجامد، نظام الحزبين المرن، ونظام الحزبين التام ،ونظام الحزبين الناقص بالإضافة إلى نظام الحزبين المتوازن ونظام الحزبين الغير متوازن ... (ياسين ربوح، مرجع سابق: 46، 47)

4-2-2النظم الغير التنافسية:

- نظام الحزب الواحد:

النظام الحزبي غير التنافسي هو ذلك النظام الذي تنتفي فيه إمكانية التنافس بين الأحزاب رسميا أو فعليا إما لوجود حزب واحد فقط ولا يسمح بوجود حزب آخر أو لوجود حزب واحد ويسمح شكليا بوجود أحزاب أخرى ولكنها ليس لها إمكانية المنافسة الحقيقية .(المرجع نفسه: 50)

ونظام الحزب الواحد يقتضي وجود حزب واحد يحتكر العمل السياسي في الدولة لوحده ويكون عادة هو المسيطر على شؤون الحكم بمفرده ولا يسمح لجماعات أو أحزاب سياسية أخرى بالتواجد وممارسة العمل السياسي أو المشاركة في الحكم.(علي زغدود، مرجع سابق: 23)

وقد اكتسب تصنيف الحزب الواحد أهميته منذ الثورة البلشفية في روسيا عام 1917م، حيث أقامت تلك الثورة حزبا ملهما للعمال ليس فقط في الاتحاد السوفيتي بل في كل ربوع أوروبا الشرقية فيما بعد، وظهر في دول العالم الثالث كمفهوم موحد لفئات المجتمع المختلفة، بهدف الحد من الصراع الاجتماعي.(مراد محمود حيدر،مرجع سابق: 109).

ويتميز هذا الحزب بالشمولية والمركزية الشديدة والطاعة الكاملة، وتصدر معظم قراراته من القمة، وتلتزم بها القاعدة، ولا أثر للمنظمات البرلمانية عمليا في ظل نظام الحزب الواحد، وهي لا تهتم بالانتخاب كثيرا، إذا تعتمد على الثورة والعنف أكثر من التطور السلمي... ويقبل الحزب الواحد الايديولوجية الشيوعية التي نشرها ماركس وانجلز، فهو يضم صفوة الطبقة العاملة وطليعتها، ويقوم بتثقيف أعضائه سياسيا، فكريا، جسديا عبر كافة تنظيماته الأساسية المساعدة كمنظمات الشباب، والنقابات... وقيادات الحزب هي التي تضع القرارات السياسية، وتضطلع بمهمة تنفيذ هذه السياسات بمراقبة موظفي الحكومة والبيروقراطيين والجماهير.(حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق: 57، 59)،وقد كان هذا النوع من النظم سائدا في الجزائر فترة الاستقلال 1962حتى 1989 وبعد أحداث أكتوبر تم التخلي عنه لتبدأ عهدا جديدا وهو عهد التعددية السياسية.

ثالثا:إطلالة تاريخية لمسيرة الأحزاب السياسية في الجزائر

كان للحرب العالمية الأولى تأثير ملموس في تفتح الذهنية الوطنية الجزائرية وترقية مستوى الشعب السياسي، حيث يوجد عاملان مهمان لهما دورا كبيرا في استعادة الشعب الجزائري ثقته،وتطور رؤيته السياسية هما:

العامل الأول:كان ذاتيا،حيث برز عندما طلبت فرنسا مساعدة الشعب الجزائري في حربها ضد الألمان، وقدمت الوعود على لسان بعض المسئولين بتحسين وضع الجزائر بعد الحرب،ومن خلال هذا تمكنوا من الاطلاع على الوضع السياسي والفكري في الخارج،وتأثر البعض منهم (المغتربين) بالأفكار الليبرالية التي كانت سائدة في فرنسا، ومعرفة أخبار المشرق العربي الثورية كل هذا جعلهم معبئين بالثقة الذاتية وهذا ما وجد في حزب الشعب الجزائري التي من بينها حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها.

العامل الثاني: عاملا خارجيا تمثل في مبادئ ولسون الأربعة عشرة،وفي بعض الأحداث العربية والعالمية التي كان لها تأثير في يقظة الشعب من ذلك تحرير بلاد البلقان،وقيام الثورة الشيوعية في روسيا،النهضة السياسية في مصر... (أحمد الخطيب، 1986 :52،53).

ويرتبط ظهور الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية بأمرين الأول يرتبط بوجود أزمة مر بها المجتمع، وتتطلب تنظيم الأفراد سياسيا لمواجهة تلك الأزمة مع طرح الحلول، والثاني يرتبط بالإحساس بأنه يمكن التصدي للأزمة وحلها عن طريق العمل الجماعي،وقد توفر هذين الأمرين في المجتمع الجزائري من خلال تعرضها لأبشع أنواع الاستغلال، ... فمثلا على المستوى السياسي كانت سياسة التمييز العنصري مرفوضة من قبل النخبة الوطنية،فالسياسة الاستعمارية قد أوجدت شروط نشأة الحركة الوطنية وتطورها وحولت مطالبها من إصلاحات اقتصادية واجتماعية إلى المطالبة بالاستقلال الكامل ... فالفكر السياسي التنظيمي الجزائري كان موجودا قبل الاحتلال ... والتأثر كان من خلال الأحزاب وطرق تنظيمها وأساليب نشاطها ووضع برامج سياسية، فبعد الحزب العالمية الأولى والعاملين التي تم ذكرهما سابقا شجع على بداية ظهور الأحزاب السياسية بشكل بارز ومتطور ببرامجها السياسية ومطالبها الوطنية. (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 56، 57).

وقد تعددت مواقف وأراء الباحثين بخصوص نشأة الحركة الوطنية الجزائرية، فالمؤرخين يجمعون تقريبا على إرجاع نشأة الحركة الوطنية الجزائرية إلى بداية القرن التاسع عشر سواء الأجانب منهم أو الجزائريين ومن هؤلاء "**جون كلود فانين**" الذي يرى أن الحركة بدأت تظهر في شكلها الحديث مع نهاية القرن الماضي، في حين يزعم "**شارل روبير آجيرون**" أن النزعة القومية الجزائرية بدأت تظهر خلال الثلاثينات، وتقريبا نفس الرأي عند "**روجي لوتو رونو**" الذي كتب أن الجزائر لم تأت إلى الحياة السياسية العصرية إلا حوالي سنة 1936 لأسباب منها :أنها تجهل الشعور الوطني لكونها بدون تقاليد،حيث لا وجود لدولة جزائرية قبل الأتراك، ثم إن دولة الأتراك لم تكن دولتهم.

أما المؤرخون الجزائريون فكثيرا ما يعتبرون سنة 1919 كبداية لنشأة الحركة الوطنية الجزائرية أخذا بعين الاعتبار لنشاط الأمير خالد،حيث يراه محفوظ قداش ومحمد العلوي تعبيرا أوليا عن الوطنية الجزائرية. (أمين شريط، 1998: 1، 2).

وقبل التطرق إلى تقسيم الأحزاب السياسية، لابد من الإشارة أن الأستاذ الهواري عدي يرى أن أحزاب الحركة الوطنية لا يمكن اعتبارها أحزابا، وذلك لكونهم ينطلقون من فكرة تمثيل كل الجزائريين...،لكن الحزب مثلما هو متعارف عليه هو تعبير سياسي لجماعة اجتماعية معينة تعبر عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية وطنيا وفق تصورات

مختلفة... وينظم الحياة الاجتماعية والتنافس،حول المشاريع السياسية المختلفة من أجل الوصول إلى السلطة.ومحاولة إسقاط مفهوم الحزب كما في التعريف السابق على أحزاب الحركة الوطنية،يفقد معناه بكونه لا يتماثل ومشروطيات الحزب الحداثي، لكنه يجد مبرراته التفسيرية في سعيهم لتمثيل كل الجزائريين آنذاك. نذكر منها ما يأتي:

- طبيعة النظام الكولونيالي الذي عمق من التفاوت الاجتماعي بين الجزائريين والفرنسيين (قانون الأهالي)، عدم السماح لكل الجزائريين بالانتخاب وغيرها من الممارسات التميزية الأخرى.
- كل الأحزاب طالبت بالاستقلال أو شاركت في تجسيده كونها حملت وتقاسمت الإيديولوجية الوطنية والسياسية المستمدة من المعاناة التي أملتها طبيعة وممارسات الاستعمار الكولونيالي. (النوي الجمعي، مرجع سابق: 139، 140).

كما يرجع البعض الآخر من أمثال مصطفى الأشرف أن نشأة الحركة الوطنية إلى تاريخ تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا مثل محمد حربي الذي يعتبر زعيم هذه الحركة، ومصالي الحاج **"مؤسس الوطنية الجزائرية"**. وعليه فقد كانت نشأة نجم شمال إفريقيا بداية ظهور الوطنية الجزائرية التي تجلت بشكل واضح خلال سنة 1933. (أمين شريط، مرجع سابق: 2).

إن التطورات السياسية والفكرية التي عرفها العالم العربي، ودرجة الوعي الوطني الذي بدأ ينمو في شكل تنظيمات سياسية متعددة ذات طابع إصلاحي، نادت بتغيير أساليب القهر التي تعاملت بها الإدارة الاستعمارية مع أهل البلاد فطالبت بإدخال مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، وقد تأسست هذه التنظيمات بعد فشل المقاومة المسلحة، إلا أن هناك تنظيم ظهر بد الغزو مباشرة، ويعتبر أول حزب سياسي نظمه الجزائريين كان بزعامة حمدان خوجةعام1830. (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 51). ونجد هذه الحركات (التنظيمات) كالتالي:

1- مسار الحركة الوطنية (1900- 1939)

1-1 التنظيمات السياسية في مسيرة الحركة الوطنية :

1-1-1 لجنة المغاربة:

تشكل هذا التنظيم مباشرة بعد اتفاق 5 جويلية 1830 الذي وقعه "الداي حسين" باسم حكومته مع قائد الحملة الفرنسية الكونت "دوبر مونت" Duber mont وتزعم هذا التنظيم المفكر السياسي **"حمدان خوجة"** وهو عبارة عن تجمع يضم أعيان وتجار وعلماء مدينة الجزائر العاصمة، يملكون وعيا بدورهم السياسي والوطني، ونادوا بالمعارضة المفتوحة ورفعوا الشكاوي إلى السلطات الفرنسية داخل الجزائر وفي فرنسا.(المرجع نفسه: 51، 52).

وناضلوا من أجل الدفاع عن الجزائر للتفاوض مع السلطات الفرنسية للمطالبة بأن "يحكم الشعب الجزائري نفسه بنفسه وإعادة القومية الجزائرية من جديد وإقامة حكومة حرة، وتحرير دستور يتفق وتقاليدهم وعاداتهم".(أبو القاسم سعد الله،1992: 146).

كما قسم أبو القاسم سعد الله الحركات السياسية في الجزائر إلى نوعين: تيار المحافظون، تيار النخبة.

1-1-2 التيار المحافظ (المحافظون): تشكل عام 1900

ويتكون من العائلات الإقطاعية القديمة، وهم في الغالب من رجال الدين، ومن المحاربين القدماء، وزعماء الطرق الصوفية، والمرابطين وبعض الاقطاعين حيث لم يكن تنظيما معينا، وإن كانت نشاطاتهم وأفكارهم واضحة، فقد طالبوا بالمساواة في التمثيل النيابي وفي الضرائب، ودعوا إلى الاندماج في الجامعة الإسلامية التي كانت يتزعم الدعوة إليها السلطان عبد الحميد الثاني العثماني، وعارضوا التجنس والتجنيد الإجباري، وطالبوا بإلغاء قانون "الأهالي" والعودة إلى نظام القضاء الإسلامي، واحترام التقاليد الجزائرية، ومن أشهر العلماء والمثقفين: عبد القادر المجاوي، سعيد بن زكري، ابن سماية، مولود ابن الموهوب. (أحمد الخطيب،حزب الشعب الجزائري،مرجع سابق: 50). ولم يكن للمحافظين برنامج خاص بهم لأنهم لم يكونوا يملكون زمام المبادرة بل أنهم يعملون وفقا لما يطلبه منهم الفرنسيون وسمي أحيانا حزب الإقطاعيين أو بني وي، وي كما أطلقها عليهم الأمير خالد الهاشمي ذلك لأنهم كانوا يردون على كل مطلب للسلطة في المجالس الانتخابية وغيرها بعبارة **"نعم، نعم"** حيث أنهم اختيروا لولائهم المطلق لفرنسا وجهلهم بأحوال العالم، وعدم اهتمامهم بالمشاكل المحلية، ولا يعتبر حزبا سياسيا، فهم لم يعاملوا ككيان سياسي. (أبو القاسم سعد الله،مرجع سابق: 289، 293). وكانت النخبة على نقيض سياسي واجتماعي في أغلب المواقف مع المحافظين.

1-1-3النخبة:وتركزت مطالب النخبة على المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين، وإلغاء قانون الأهالي، وإدماج الجزائر بفرنسا، بحيث اشترط بعضهم لإتمام الدمج عدم التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية بينما تساهل البعض الآخر في ذلك ما أدى إلى انقسام النخبة.(أحمد الخطيب، مرجع سابق: 51). ومن أبرز رواد هذه الحركة ابن التهامي ولد عيسى ،وقد تم تشكيلها في سنة 1907.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من التصنيفات التي صنفت نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر نذكر البعض منها:

أ- تقسيم أوغسطين بيرنار كما يلي:

- الحزب المحافظ: المكون من العائلات الإقطاعية.
- الحزب الليبرالي: يقوده جماعة النخبة الاندماجية.
- الحزب الوطني: يسيطر عليه جماعة النخبة المنادون بالمساواة مع فرنسا.

ب - تقسيم الكاتب الانجليزي وورثام:سنة 1922 أقر بوجود حزبين سياسيين جزائريين:

- الحزب الأول: حزب الفتيان الجزائريين المعتدلين.
- الحزب الثاني: الحزب الجديد وهو حسبه حزب وطني.

وقد أفرزت الانتخابات البلدية في ديسمبر 1919 انقسام النخبة إلى اندماجيين ومعادين للاندماج أو ما يطلق عليه حزب الإصلاح تحت قيادة الأمير خالد. وعلى حد رأي الكاتب الانجليزي ورثام أن حزب الإصلاح كان

تحت قيادة إقطاعيين جزائريين أغنياء، وأعضاء الطبقة الوسطى المثقفة ....(أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق: 289، 291).

1- 1-4 حركة الشباب الجزائريين les jeunes Algérien (حزب الفتاة)

ظهرت هذه الحركة عام 1912 كجماعة ضغط سياسي على يد مجموعة من الشباب الجزائري، لهم تكوين ثقافي فرنسي، وشغلوا مناصب في ميدان الترجمة والتعليم والسياسة، كان لديهم إطلاع سياسي لمناقشة مسائل الرأي العام، وتبنت الحركة وسائل وطرق شرعية سياسية سلمية. (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 53)،ولم يكونوا هؤلاء الشبان الجزائريين في بداية الظهور منتظمين في حزب سياسي واضح،وقد أطلق عليهم عام 1901 اسم حزب **"الشباب التركي"** وكانوا هم والنخبة من لحمة اجتماعية واحدة هي الطبقة الوسطى، وقد تميز الشبان الجزائريين بنشاطات اجتماعية وثقافية، كما أنشئوا النوادي والجمعيات قبيل الحرب العالمية الأولى مثل: جمعية الرشيدية ونادي صالح باي ،أما نشاطهم الإعلامي والثقافي فظهر من خلال إصدارهم جرائد مثل المصباح، الهلال، كوكب إفريقيا ...

وتمثلت مطالب هذه الحركة في حق المشاركة في الانتخاب، والمساواة بين الجزائرين والأوروبيين وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي وغيرها. (أحمد الخطيب، مرجع سابق: 55، 56).

ولم تأت الحركة بالجديد، بل أنها جددت المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تنادي بها النخبة.

1-1-5الحزب الإصلاحي: (الحركة الإصلاحية السياسية):

تأسس هذا الحزب سنة 1919 بقيادة الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، حيث برز في المجال السياسي كواجهة سياسية والعقل المفكر لحركة الشباب الجزائري، حيث أطلق عليه الكاتب الانجليزي وورثام بأنه **"حزب وطني قطعا"** وضم إقطاعيين جزائريين أغنياء الطبقة الوسطى المثقفة والمحامين والأطباء وبعض الموظفين في الإدارة الفرنسية ،وقد تبعه الجماهير ذلك أن نداءه كان موجه إلى الطبقات الجزائرية ويعمل لخدمة مصالحها الوطنية والاقتصادية والسياسية. (أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق: 291).

ظهرت هذه الحركة نتيجة لإصلاحات قانون فيفري 1919*المقدم للإدارة الفرنسية، ولكن لعدم استجابتها لمطالبهم الإصلاحية انقسمت حركة الشبان الجزائريين إلى اتجاهين:

الأول: ينادي بالتجنس مع التخلي عن نظام الأحوال الشخصية الإسلامية.

***قانون فيفري 1919**: إصلاحات معلنة بموجب القانون الصادر بتاريخ 4 و6 فيفري 1919 ومن بين بنوده:

- يشترط القانون على الأهالي الجزائريين l'indigène لكي يحصل على الجنسية الفرنسية أن يتقدموا بطلب يعلنون فيه رغبتهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية.

- منح حق التمثيل للأهالي الجزائريين في المجالس الاستشارية في الجزائر بأعضاء منتخبين وقد طالب الجزائريين السلطات الفرنسية بتخفيض الضرائب، وإلغاء قانون الأهالي وزيادة فعالية التمثيل النيابي

الثاني: ينادي بحق المواطنة والتمثيل في البرلمان مع بقاء نظام الأحوال الشخصية تأثرا بإرادة الجماهير في الحفاظ على معتقداتها ومقومات شخصيتها الإسلامية. (أمين شريط،مرجع سابق: 7)،أي انقسموا إلى اندماجيين ومعادين للاندماج هذا الأخير الذي عبر عنه الأمير خالد أحسن تعبير وانتصاره في انتخابات ديسمبر 1919 التي كشفت حقيقة الرأي العام الجزائري الذي كان ضد الاندماج وفاز الأمير خالد بحصوله على 940 صوتا، مقابل 340 صوت فقط للدكتور ابن التهامي، وبهذا أظهر حزب الإصلاح أو الحركة الإصلاحية ذات الطابع السياسي برئاسة الأمير خالدالجزائري، وقد كتب ورثام قائل: **"أن الجزائريين قد برهنوا على أنهم مناورون شجعان في صناديق الانتخابات وأنهم متخصصون في فن الديماغوجية"**.(أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق: 290، 291).

ولقد جاء هذا البرنامج على مرحلتين الأولى في إطار جمعية الإخوة الجزائرية، أو كما يسميه البعض حزب الإخاء الجزائري، La fraternité Algérien أسسه الأمير خالد الجزائري في جانفي عام 1922 عوضا عن حزب الشبان الجزائري حيث كان هدفهم ليس فقط المطالبة بالإصلاحات الاجتماعية والمادية والاقتصادية والسياسية للشعب الجزائري وإنما يجب أن يكونوا نضاليين أي لهم برنامج سياسي. (أحمد الخطيب، مرجع سابق: 78). وضرورة تنظيم الشعب وتوحيده، والمطالبة بحق تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، ورفع نسبة المسلمين المنتخبة إلى الخمسين والمساواة أمام القانون، ونشر التعليم وإدماج الجزائريين دون شرط.(أمين شريط، مرجع سابق: 7).

وقد اكتمل البرنامج في المرحلة الثانية من خلال الرسالة التي بعث بها الأمير خالد إلى الرئيس الفرنسي آنذاك "هيريو" في جويلية 1927 أكد فيها على المطالب الآتية:

- مساواة التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي بين الجزائريين والأوروبيين.
- إلغاء القوانين والإجراءات الاستثنائية الخاصة بالجزائريين .
- إبطال الرقابة الإدارية.
- التمتع بنفس الحقوق والواجبات مع الأوروبيين في الخدمة العسكرية.
- حرية الصحافة والجمعيات وإقامة الشعائر الدينية.
- فصل الدين عن الدولة. (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 55).

ولذا كان الأمير خالد ينظر إلى المسألة الجزائرية في إطار القومية العربية الإسلامية ككل، فبرنامجه مستوحى من القرآن الكريم والسنة النبوية، واهتم بمسألة الخلافة الإسلامية، وتصوره لحل مشكلة السلطة وكيفية تنظيمها، .... إلا أن مختلف التشكيلات السياسية، رغم انتمائها للأمير خالد وأخذ كل منها من برنامجه المتنوع، إلا أنها اختلفت عنه بخصوص موضوع تنظيم السلطة التي سنتناولها في عرضنا للاتجاهات أو التيارات التي ظهرت فيها مختلف الأحزاب السياسية. (أمين شريط، مرجع سابق: 8).

1- 1-6 الحزب الليبرالي:

وقد ترأسه الدكتور بن التهامي الذي انشق عن حركة انقسام النخبة إلى قسمين: النخبة الداعية إلى الاندماج، وكان هذا الحزب يدعى "فيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين" وتأسس في 11 سبتمبر 1927 بالجزائر العاصمة، ولم يكن

هناك منظمة رسمية تمثل مصالح هذه الجماعة في الفترة ما بين 1919 إلى 1927 بل كانت هناك جماعة النخبة من الذين اختارتهم الإدارة الفرنسية، وتمثل برنامج هذا الحزب في التعاون مع فرنسا وتأييد الاندماج بالثقافة الفرنسية عن طريق التجنيس الجماعي،وخسر هذا الحزب انتخابات سنة 1919 بسبب موقفهم الموالي للفرنسيين.

وأصدر الدكتور ابن التهامي جريدة التقدم، وسنحت لهم سنة 1923 فرصة البروز من جديد حينما نفي الأمير خالد وبعض الزعماء من حزبه، وبذلك ألغوا جميع قائمة الإصلاحيين لصالح الليبراليين، وقد ضم الليبراليون أيضا بعض المثقفين مثل: الزناتي، بلحاج، الفاسي وفرحات عباس.

وقد كان برنامج الحزب الليبرالي برنامج معتدلا في مطالبه السياسية والاجتماعية وغلب عليه طابع المساواة .(أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق: 351، 354)

1- 1-7 الفيدرالية الشيوعية الجزائرية:

ظهرت في عام 1924 في الوقت الذي كان الصراع فيه دائرا بين الشيوعيين وهم أغلبهم فرنسيون وبين السلطة بسبب تأييد الحزب الشيوعي لثورة "عبد الكريم الخطابي "في الريف المغربي، ولقد ادعى الشيوعيون أن الوسيلة الأفضل لمساندة الحركات الاستقلالية لن تكون بالتخلي عن المستعمرة بل بالعمل من أجل الحزب الشيوعي، وبمضاعفة الدعوة للاشتراك في العمل النقابي والتعاون. (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 56).

هكذا كانت هذه الحركات أو التنظيمات التي برزت في شكل اتجاهات لكل منها مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،إلا أن الملاحظ رغم اختلاف التوجهات وكيفية التعبير عنها إلا أنها تهدف إلى المناداة بالاستقلال الكامل لأجل تحرير الشعب الجزائري من السيطرة الاستعمارية.

وقد تمخض عن هذه التشكيلات أو عبر مسيرة النضال السياسي ثلاث اتجاهات(تيارات) سياسية بارزة.

- التيار الاستقلالي الوطني.
- التيار الإصلاحي الديني.
- التيار الإصلاحي الاندماجي.

وفي الحقيقة يعود أصل هذه التيارات إلى مطلع القرن العشرين،حيث يعود بالضبط إلى بداية احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 مع المقاومة السياسية والمدنية للاستعمار، وهذا وفقا لما يذهب إليه أبو القاسم سعد الله في كتابه الحركة الوطنية الجزائرية، فهو يؤكد على أن بداية الاحتلال أفرزت ثلاث تيارات هي الحزب الوطني الهادف إلى توحيد الصفوف وتحرير الوطن، الحزب العثماني الموالي للسلطان، والحزب الفرنسي الذي ارتبطت مصالحه بمصالح فرنسا.كما سبق الحديث عنه.(أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق:112).

وقد تعددت الصور والأشكال التصنيفية للأحزاب كتيارات سياسية لدى المؤرخين والباحثين، ولذلك طبقا لطبيعة الدراسات والمنطلقات الفكرية والإيديولوجية للباحثين كما تحكمت فيها أيضا المصادر التاريخية التي اعتمدت الكتابات الفرنسية والمواثيق الرسمية للدولة الكولونيالية وتقاريرها أو الدراسات الجزائرية التي اعتمدت شهادات الذين عاشوا فترات متقطعة من الفترات التاريخية لمسار الحركة الوطنية ... إلا أنه رغم بروز ثلاث تيارات إلا أنها عملت

كلها وفق مبدأ سياسي تمثل في السعي نحو تنشئة سياسية وتعبوية للمجموعة الجزائرية. (النوي الجمعي، مرجع سابق: 138، 139).

1-2 التيارات السياسية البارزة داخل الحركة الوطنية:

1-2-1 التيار الاستقلالي الوطني: هو التيار الذي يفضل المواجهة مع الاستعمار الفرنسي ويسلك أسلوب الاتهام والتحدي أكثر من أسلوب الحوار، وقد مثله نجم شمال إفريقيا الذي تحول فيما بعد إلى حزب الشعب الجزائري ومن ثم إلى حزب (حركة) انتصار للحريات الديمقراطية. وهو تيار استقلالي منذ بدايته.(أمين شريط، مرجع سابق: 6).

1-2-1-1 نجم شمال إفريقيا:

بدأ نجم شمال إفريقيا كجمعية تعمل للدفاع عن مصالح مهاجري المغرب العربي في سنة 1924، ولم يظهر إلى الوجود رسميا إلا في مارس 1926، تزعمه في بداية الأمر الحاج علي عبد القادر، كما ترأسه شرفيا الأمير خالد الذي أدى دورا كبيرا في نشأته عن طريق توعيته وتجنيد العمال المهاجرين بالمحاضرات والخطب.

وابتداء من جوان 1926 ترأسه مصالي الحاج الذي طبع هذا التيار حتى بداية الثورة،بشخصيته القوية واسماتته في النضال، فتميز تاريخه بصراع عنيف مع السلطات الفرنسية وقضى معظم حياته النضالية في السجن أو المنفى وكذلك كثير من قادة النجم الذي حل في نوفمبر 1929، فأعيد تشكيله تحت اسم "نجم شمال إفريقيا المجيد" الذي حل بدوره في سنة 1935 لكن شكل مرة أخرى تحت اسم "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا".(أمين شريط، مرجع سابق: 9).

والجدير بالذكر أن مصالي الحاج قد أسس في أوائل سنة 1925 جمعية دينية تحت اسم الأخوة الإسلامية مع جماعة من الجزائريين،حيث تهدف إلى تكوين مسلمي الشمال الإفريقي اجتماعيا وسياسيا وجعلهم يتكيفون مع البيئة الجديدة لفرنسا والظروف السياسية المتعلقة بحياتهم،وقد كانت هذه الجمعية بذرة إنشاء حركة سياسية فتأسست حركة نجم شمال إفريقيا في 20 جوان 1926. (إدريس خضير،دون سنة: 313، 318).

وقد عرض النجم برنامجه ومطالبه في مؤتمر بروكسل المنعقد في 10 و15 فبراير 1927 وحضره ممثلان عن حركة نجم شمال إفريقيا هما: مصالي الحاج الأمين العام للحركة، والشاذلي خير الله من تونس.

كما لجأ زعماء النجم إلى النشاطات السرية وهذا من خلال إيجاد "جريدة الأمة" سنة 1930 ،وفي سنة 1932 أعادوا تكوين الحزب تحت اسم جديد هو "نجم إفريقيا الشمالية المجيد". (أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق: 383).

وقد اكتمل برنامج نجم شمال إفريقيا بشكل نهائي في ماي 1933 على اثر جمعية عامة تقررت فيها عدم إمكانية ازدواجية الانتماء إلى النجم وإلى الحزب الشيوعي الفرنسي،ولهذا أصبح النجم حزبا سياسيا بصفة فعلية، حيث كان من الناحية القانونية مجرد جمعية،كما أنه أصبح تنظيما سياسيا جزائريا بعد التحاق المهاجرين المغاربة والتونسيين بأحزابهم الوطنية منذ 1930 وتضمن البرنامج الجديد الأفكار الرئيسية التالية:

- انتخاب مجلس تأسيس عن طريق الاقتراع العام.

- تطبيق مبدأ الاقتراع العام على كل المستويات وقابلية كل سكان الجزائر للترشح لكل المجالس وممارسة حق الانتخاب.
- تكوين جيش وطني وحكومة وطنية ثورية.
- اللغة العربية هي اللغة الرسمية. (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 59).

1-2-1-2 حزب الشعب الجزائري:

بعد نهاية الصراع بين السلطات الفرنسية والنجم أدى إلى حله في 26 يناير 1937 وقد عوضه مصالي الحاج وقادة النجم بتأسيس حزب الشعب الجزائري في 11 مارس سنة 1937 تحت رئاسة مصالي الحاج، وقد بقيت مبادئ النجم وفلسفته سائدة عند المناضلين وحافظوا على التنظيم الهيكلي لكن في هذه المرحلة مع وجود أوضاع جديدة اقتضت تقييما جديدا وخطة تتناسب والأوضاع الجديدة والمعطيات السياسية العالمية.(إدريس خضير، مرجع سابق: 355، 356).

وقد رفض النجم فكرة الإلحاق والتمثيل البرلماني ومشروع بلوم فيوليت من خلال خطاب ألقاه مصالي الحاج أمام تجمع جماهيري ضخم نظمه المؤتمر الإسلامي في 2 أوت 1936 بالجزائر ،وقد مر هذا الحزب في تاريخه بمرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الشرعية: تميزت بسياسة انتخابية معتدلة ذات طابع إصلاحي.
- المرحلة السرية: لم يبقى عاجزا بعد حله لنجم شمال افريقيا ولم يجعله يتشتت، بل استمر في نشاطه ودعم تنظيمه وصفوفه وازداد قوة وفعالية خلال فترة الحرب وبعدها، والنضال لأجل إقناع الجماهير بحتمية تحقيق الاستقلال كغاية في حد ذاتها، كما حاول حزب الشعب الجزائري أن يظهر بمظهر المعبر والمترجم الحقيقي والفعلي الوحيد لإرادة كل الشعب الجزائري بمختلف فئاته وشرائحه بعكس النجم الذي كان ذا طبيعة بروليتارية.

وبهذا بدا يظهر الميل إلى الوحدوية السياسية واستصغار القوى السياسية الأخرى، وهو اتجاه استمر في التطور تدريجيا إلى أن أصبح أحد الخصائص، بل الخاصية الرئيسية في الشعبوية التي ميزت الفكر السياسي والدستوري الجزائري خلال كامل مراحل تطوره. (أمين شريط، مرجع سابق: 14، 15).

1- 2-2التيار الإصلاحي الديني:

1- 2 -2-1جمعية العلماء المسلمين:

جمعية العلماء المسلمين تعتبر محصلة الفكر القومي العربي والإسلامي المرافق للنهضة العربية الإسلامية، حيث أنها عبارة عن نخبة باللغة العربية وخاصة الذين نالوا قسطا من العلم في الجامعات كجامعة القرويين وجامعة الزيتونة وجامع الأزهر. (إدريس خضير، مرجع سابق: 354).

وتعود فكرة إنشائها مبدئيا إلى عبد الحميد بن باديس الذي نادى بتكوين **"حزب ديني محض"** منذ نوفمبر 1925 بعد إنشائه لمجلة "المنتقد" سنة 1924 ويرجع السبب في إنشائها بشكل مباشر هو احتفال فرنسا بالذكرى المئوية للاحتلال وما صاحبه ذلك من مظاهر الإهانة للمقومات الإسلامية كطمس المساجد وإنكار للأمة الجزائرية

وتاريخها وانتمائها العربي الإسلامي، وقد أعلنت الجمعية طابعها غير السياسي حيث نصت المادة الثالثة من قانونها الأساسي على امتناعها عن آية ممارسة سياسية.(أمين شريط، مرجع سابق:24، 25).

وفي رواية الإبراهيمي أن ابن باديس أخبره بخطته في خلق جمعية للعلماء في قسنطينة تحت اسم "جمعية الإخاء العلمي" هدفها توحيد جهود العلماء الجزائريين وطلابهم. (أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق: 387).

وتأسست جمعية العلماء المسلمين في 05 ماي 1931 بمبادرة نادي الترقي بحضور 72 من علماء الجزائر المشهود لهم بالعلم والإصلاح من بينهم العربي التبسي والطيب العقبي ومبارك الميلي وغيرهم من العلماء واتفقوا على تعيين الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيسا للجمعية والبشير الإبراهيمي نائبا له. وبهذا كانت تسعى هذه الجمعية الفكرية ذات الطابع الديني وذات النهج الإصلاحي إلى إحياء الدين وتطهيره من البدع والخرافات ومحاربة الطرقية والإلحاد والتبشير وبعث دراسة القرآن وإحياء الروح القومية والهوية الوطنية التي سعى الاستعمار إلى طمسها. (إدريس خضير، مرجع سابق: 354).

وبهذا أدرك الشيخ عبد الحميد بن باديس بعد استقرائه لتاريخ الجزائر الحديث أن الشعب الجزائري يواجه قوة كبيرة لا يستطيع أن يقاومها بالمعارك والقتال فحسب، بل يجب أن تتهيأ الأمة من جديد عبر إعادة تكوينها الثقافي والقومي والنهوض نهضة علمية لإزالة الانحرافات في المجتمع وتناقضاته، من خلال انتهاج المسلك الإصلاحي الثقافي كونه الوسيلة المثلى لتجنيد الرأي العام ضد الايدولوجيا الاستعمارية.(ناجي عبد النور،مرجع سابق: 61). وتمثل برنامج هذه الجمعية على المستوى الاجتماعي والثقافي والسياسي والتعليمي في الركائز الآتية:

- إنشاء وتأسيس المدارس العربية الحرة.
- إنشاء النوادي القافية والمجلات الأدبية كالشهاب والبصائر محاربة الأمراض والخرافات.
- الدعوة إلى القومية العربية والجامعة الإسلامية.
- رفض التجنيس ودمج الجزائر في فرنسا.
- مبدأها الرئيسي الذي علمته لطلابها وأتباعها هو "الجزائر وطني و الإسلام ديني والعربية لغتي".

(أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق: 396).

وبهذا شكلت مطالبها برنامجا دينيا وثقافيا وسياسيا، رمي بها إلى أحضان العمل السياسي النشط، وأصبحت تشكل بعثا فاعلا للروح الوطنية الجزائرية ومنه عملا سياسيا أشد فعالية وأثرا من غيره، وأعظم خطرا على الوجود الفرنسي لكن رغم الطابع الإصلاحي الديني للجمعية إلا أنها تصرفت كحزب سياسي بأتم معنى الكلمة عندما دعت إلى عقد المؤتمر الإسلامي ثم شاركت فيه، ورافق ابن باديس قادة التشكيلات الأخرى في الوفد الذي أرسل لعرض الميثاق، حيث طالبت الجمعية بتطبيق مشروع، "بلوم، فيوليت" لمنح حق المواطنة لفئة من الجزائريين. وقد تضمن ميثاق المطالب المنبثق عن المؤتمر، برنامجا إصلاحيا مطولا في مختلف المجالات، وما يهم الجمعية هو إلحاق الجزائر بفرنسا، وفصل الدين عن الدولة والحفاظ على الحالة الشخصية الإسلامية.(أمين شريط، مرجع سابق: 25).

وعليه يمكن القول أنه رغم الاختلاف الفكرية والأيدلوجية بين أعضاء الجمعية وتعارضها مع مواقعهم ونشاطاتهم السياسية، إلا أن جمعية علماء المسلمين لاقت ترحيبا من قبل الأهالي ذلك أنها مست معاناة الشعب الجزائري والفراغ الروحي والفكري الذي يعيشونه في ظل الحرب،وهذا كان عكس بقية أحزاب الحركة الوطنية كنجم شمال إفريقيا اللذين كانوا يخاطبون الأقلية مهملين عامة الشعب الذي يفتقر للتعليم والثقافة وغير واعي سياسيا.

1-2-3 التيار الإصلاحي الاندماجي:

يعتبر هذا التيار امتداد طبيعي لحركة الشبان الجزائريين،حيث بدأت تظهر بوادر هذا التيار في بداية القرن العشرين على يد مجموعة من الجزائريين المتشبعين بالثقافة الفرنسية،وهم نتاج جهاز التعليم الفرنسي والفكر اللائكي والجمهوري بمعناه السياسي والدستوري،فكانوا معلمين وأطباء وصيادلة ومحامون ينتمون إلى الطبقة الوسطى المتوسطة التي ارتبطت بالمهن الحرة أو بالعمل في الوظائف البيروقراطية المدنية أو العسكرية الفرنسية،بدأ تأثير هذه الطبقة التي تحمل أفكارا عربية وتؤمن بقيم فرنسية على الخريطة السياسية أثناء إثارة قضية التجنيد الإجباري (1912).(ناجي عبد النور، مرجع سابق: 63). وبعكس الشبان أنشأؤا النواب المسلمون أو المنتخبون كما يسمونهم "كونفدرالية المنتخبين الجزائريين المسلمين"، وذلك لأن هذه الحركة تميزت بالتصميم على العمل في إطار الشرعية الفرنسية عن طريق الانتخابات لأنها (الانتخابات) تعني بالنسبة لهم، ضمان مراكزهم الخاصة عن طريق ضمان حلقة من الزبائن الدائمين يطالبون لهم ببعض الامتيازات ..... وكان على رأس هذا التيار فرحات عباس المعبر عن لسان النواب وحقيقة هذا التيار من خلال كتابته مقالا صحفيا سنة 1936 بعنوان: "فرنسا هي أنا"، وحينما أدرك فرحات عباس دور وأهمية الجماهير قام في سنة 1937 بإنشاء حزب سياسي جماهيري يتجاوز من خلاله شكل النضال عن طريق الجمعيات، وهدفه الدفاع عن فكرة إدماج الجزائر في فرنسا فأوجده فعليا في جويلية1938 تحت اسم "الاتحاد الشعبي الجزائري للكفاح من أجل حقوق الإنسان والمواطن"ويشكل ظهور هذا الحزب نقطة تحول مهمة في تفكير الاندماجين، وعلى رأسهم فرحات عباس الذي دعا إلى ضرورة حصول الجزائر على "دستور ديمقراطي إنساني" وصرح أن ارتباط الجزائر بالجمهورية الفرنسية لا يعني الامتزاج فيها بل يجب الحفاظ على معالم شخصياتها الخاصة.

وبرز هذا التحول بعد الحزب العالمية الثانية حينما بدأت تظهر معالم الفيدرالية التي دعى إليها فرحات عباس والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي جاء كتعبير عن رغبة هذا التيار في الاستقلال بعد أحداث 8 ماي 1945. (أمين شريط، مرجع سابق: 21، 22)، ولم يقدم هذا التيار شيئا مميزا للجزائر فيما يخص تنظيم السلطة لكن معتقداتهم الفكرية الليبرالية وتعلقهم بالدستور والمبادئ الفرنسية والإيمان الشديد بفرنسا عصر النور ومبادئ 1789، سيكون له تأثير مهم في التطور الدستوري بالجزائر سواء قبل الثورة أو أثنائها أو بعدها.

1-2-4 الحزب الشيوعي الجزائري:

ظهر الحزب الشيوعي الجزائري بصفة رسمية في أكتوبر 1936، إلا أن الحركة الشيوعية في الجزائر أقدم من ذلك بكثير، حيث تجلت بشكل منظم في إطار الحزب الشيوعي الذي أنشئ سنة 1920. (المرجع نفسه: 37).

ونتيجة للانتقادات التي تعرض لها الحزب الشيوعي الفرنسي ومشكلته المذهبية بخصوص موقفه من الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، وتراجعه عن مساندة المستعمرات بعد التحالف الفرنسي السوفياتي سنة 1935 ضد الفاشية والنازية، ورفضه تأييد حزب نجم شمال إفريقيا في دعوته إلى الاستقلال، مما حتم على نجم شمال إفريقيا إلى قطع علاقاته مع الحزب الشيوعي الفرنسي ولجأ إلى تأسيس فرع له في الجزائر وقد لاقى الشيوعيين معارضة من الحزب الشيوعي الفرنسي رغم موافقة الكومنترن على ذلك، وقد شرع في دعوة الجزائريين للانضمام إلى صفوفه. (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 63).

أنشئ الحزب الشيوعي الجزائري الذي هو في الأصل امتداد للحزب الفرنسي رغم استقلاله ظاهريا وشكليا ومنعه من تحقيق استقلال موضوعي، وكان من الناحية الخفية خاضعا إلى الإستراتيجية الشيوعية العالمية والحزب الفرنسي خاصة، فهو مجرد صدى للحزب الشيوعي الفرنسي،تضمنت سياسته في الدعوة إلى الاتحاد والانضمام إلى فرنسا من أجل مواجهة العدو المشترك الخارجي، أي النازية والفاشية، حيث كان أيضا عضوا في المؤتمر الإسلامي من أجل إلحاق الجزائر بفرنسا، وعضوا في الجبهة الشعبية الحاكمة بفرنسا آنذاك، فبرنامجه تمثل في الدعوة إلى الاندماج والامتزاج بفرنسا والمطالبة بربط مصير الشعب الجزائري بمصير الشعب الفرنسي، فقد بني سياساته على فكرة أن "الجزائر أمة في طور التكوين"، بالإضافة إلى المطالب الاقتصادية والاجتماعية التقليدية المعروفة عند الأمير خالد والتشكيلات الأخرى. (أمين شريط، مرجع سابق: 38، 39).

ويمكن تحليل أيديولوجية الحزب وتصوراته السياسية من خلال مشروع القانون الأساسي للجزائر الذي قدمه عام 1947، حيث اقترح اتحاد الجزائر مع فرنسا وتطبيق المساواة بين الجزائريين والأوروبيين وحرية العبادة ... فأيدلوجية الحزب الشيوعي الجزائري تدافع عن مصالح فرنسا وتحميها بالجزائر، ومطالبه الإصلاحية ما هي إلا إصلاحات شكلية بعيدة عن المطلب الرئيسي الذي هو الاستقلال وتحرير الجزائر والشعب الجزائري من استغلال فرنسا. (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 64).

الملاحظ على هذا الحزب أنه لم يأت بجديد ملفت للانتباه بل حاول تجسيد الأفكار الشيوعية والسوفيتية بشكل خاص، فهو لم يؤمن بأن الجزائر تسعى لتكوين دولة مستقلة من كافة الجوانب لا مقاطعة تابعة للجمهورية الفرنسية، كما أن نظرته المزدوجة للمجتمع الجزائري بأنه ذو صنفين حضريين و ريفيين، وما هم إلا خليط من 20 عرقا يحتاجون إلى نضوج بمساعدة الجمهورية الفرنسية، جعله لم يعطي اهتماما لمشاكل الشعب الجزائري ومعاناته والمطالبة بالاستقلال.

2- مسار الحركة الوطنية (1939- 1954):

كانت الحركة الوطنية خلال 1940- 1942 تفتقر إلى القيادة فقد مات ابن باديس الذي كان محل تقدير الجميع، ودخول مصالي الحاج إلى السجن ونفيه،ثم فقد الناس الثقة في ابن جلول الذي كان غامضا ومذبذبا خلال الثلاثينات وتطوع فرحات عباس في الجيش الفرنسي وهو لم يكن قد صعد إلى منصة المسؤولية، ومن ثم لم يكن معروفا على المستوى الوطني، وكان معروفا شخصيا ولكنه لم يدخل امتحان القيادة، ولذلك كان الجزائريين في حاجة

إلى من يقودهم ويعبر عن رغباتهم حيث كان هناك نوع من الفراغ السياسي والاجتماعي حيث لم تكن في هذه الفترة جمعيات ولا أحزاب ولا قادة لأن معظمهم قد مات أو تعرض للنفي، وانعدام الجرائد والمجلات، وبهذا بدأت الجزائر تدخل في مرحلة جديدة من حياتها السياسية خلال الحرب العالمية الثانية.

الموقع الإلكتروني : 40.net/shonthred.php. http://www.forum.educ

يوم 2015/06/16 على الساعة 14:35 مساءا)

خلال الحرب العالمية الثانية كان فرحات عباس أهم رجل سياسي جزائري نشط، حيث أنه بالإضافة إلى التقرير الذي أرسله إلى الماريشال بيتان في أفريل 1941 حول الأوضاع التي عاشتها وتعيشها الجزائر المسلمة مطالبا القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، لكن لم يكن له أي أثر، فاتفق مع مجموعة من النواب في 20 ديسمبر 1942 بالمطالبة بعقد ندوة وطنية لوضع نظام أساسي لتحديد المركز السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائريين، وفي ظل هذه التطورات والصراع الدولي كان ذلك تمهيدا لميلاد "بيان الشعب الجزائري" وميلاد "تجمع" أصدقاء البيان ومنه إنشاء "**الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**". (أمين شريط، مرجع سابق:42).

2-1بيان 10 فيفري 1943 - بيان الشعب -

هو ميثاق الحركة الوطنية من أجل تجاوز الإدارة الاستعمارية،كما يعبر عن زيادة انتشار الوعي الوطني وبداية المبادرة الوطنية، فقد قررت الطبقة السياسية في الجزائر ضرورة وضع برنامج سياسي يطرح مشكلة النظام المقبل ،وقام فرحات عباس بتحريره بعد الاتفاق مع قادة التشكيلات السياسية على خطوطه العريضة في 10 فيفري 1943، وقدم منه نسخا إلى الحاكم العام الفرنسي آنذاك مارشال بيتان والجنرال ديغول والحلفاء، وبهذا عبر هذا البيان بشكل واضح عن عمق الوعي الوطني لدى الحركة الوطنية وإدراك التطورات السياسية الحاصلة في العالم أثناء الحرب العالمية الثانية وتضمن إصلاحات سياسية من بينها: (تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1918_ 1954) الموقع الالكتروني:
http //:ar.wikipedia.org/index.php14/12/2015 يوم 06/12 /2015

- منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن :
- الحرية والمساواة بين جميع سكانها بدون تمييز في العرق أو الدين.
- حرية الصحافة وحق إنشاء الجمعيات.
- حرية العبادة وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة.
- مشاركة الجزائريين المسلمين الحالية والفعلية في حكومة بلدهم. (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 65).
- إدانة الاستعمار وإنهائه.
- تطبيق حق الشعوب في تقرير المصير.
- تسريح كل المعتقلين السياسيين.
- الاعتراف بالغة العربية كلغة رسمية والتعليم المجاني والإلزامي للجنسين.(أمين شريط، مرجع سابق: 44).

وبعد ردود أفعال الوالي الفرنسي والجنرال ديغول والحلفاء، قام فرحات عباس بإنشاء "حركة أصدقاء أحباب البيان والحرية" في 14 مارس 1944 ضمت العناصر التي أعدت البيان والنواب والمثقفين والعلماء وحزب الشعب لمواجهة المناورات الفرنسية الرافضة للإصلاحات السياسية في بيان 1943، ومنه تحولت إلى حركة أو التجمع إلى قوة سياسية بعد انضمام الطلبة والكشافة إليها. مع هيمنة التيار الثوري لأعضاء حزب الشعب الجزائري، وتضمنت مطالبهم سن وإقرار دستور جزائري ديمقراطي جمهوري، وإنشاء برلمان جزائري وتشكيل حكومة جزائرية ذات سيادة تختار طواعية لا قصرا. (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 66).

2-2 الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

لقد شكل أصدقاء أحباب البيان والحرية لقاءا أساسيا حول الحد الأدنى من المطالب على غرار ما حدث في المؤتمر الإسلامي 1936،وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحدوث مجازر 8 ماي 1945 في العديد من المدن الجزائرية، لم تسمح هذه الأوضاع من بروز أي عمل سياسي يذكر،لكن بعد صدور قانون العفو المقدم في عام 1946، الذي كان هدفه احتواء التطورات السياسية التي قد تكون كرد فعل قوي جراء ارتكاب الإدارة الاستعمارية لمجازر في حق الأهالي، عادت الحركة الوطنية بتياراتها السياسية للواجهة وذلك بغرض المشاركة في الانتخابات التي تعتزم الإدارة الكولونيالية إجراءها في 1948. (الجمعي النوي، مرجع سابق: 159).

وبهذا دعى فرحات عباس في 17 أفريل 1946 إلى تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والذي جاء كتعبير عن رغبة التيار الإصلاحي الإدماجي في الاستقلال خاصة بعد أحداث 8 ماي 1945، وقد أسسه بعد الإفراج عنه في 16 مارس 1946، وقد ركز الاتحاد الديمقراطي على محتوى البيان الجزائري، وأكد أنه يعمل على تحقيق المساواة والحرية وأنه يرفض الإدماج دون قطع الصلة بفرنسا .

وقد حدد زعيم هذا الحزب فرحات عباس السياسة الجديدة بقوله: لا اندماج لا أسياد لا انفصال" حيث قدم نوابه في 9 أوت 1946 مشروع دستور الجمهورية الجزائرية للمجلس التأسيسي الفرنسي تضمن تأسيس جمهورية ذات حكم ذاتي لها مؤسساتها السياسية .(السلطة التشريعية، التنفيذية، القضائية).

والملاحظ لمسار هذا الحزب يجد أنه يسير في نفس الخط الأيدلوجي الذي سار عليه الشباب والنواب المنتخبين، كما أن تأثرهم بالقيم التي نادت بها الثورة الفرنسية كالمساواة، الحرية، الأخوة، انعكس على الممارسات السياسية داخل هذا الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وقدم فرحات عباس استقالته من رئاسة الجمعية التأسيسية الجزائرية بسبب رفضه لشكل تنظيم السلطة في دستور 1963 خاصة مسألة الحزب الواحد ودسترة هذا الحزب. (أمين شريط، مرجع سابق: 54).

2-3 جمعية العلماء المسلمين: عادت بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أحداث 08 ماي 1945 إلى نشاطها الدين والثقافي والتعليمي بعد مشاركتها في صياغة (بيان 3 فيفري 1943) ومساهمتها في تأسيس جبهة "أحباب البيان والحرية سنة 1944، ظهرت الجمعية برئاسة جديدة ترسها "الشيخ البشير الإبراهيمي" الذي بعث بمذكرة إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية التي أنشأتها السلطات الفرنسية للنظر في مطالب البيان تدعو فيها الجمعية إلى إنشاء

حكومة جزائرية تكون مستقلة أمام برلمان جزائري وإنشاء المواطنة الجزائرية فانحصرت في صبغة دينية مساندة للاتحاد الديمقراطي إلى غاية أكتوبر 1955 حيث دعت إلى استقلال ذاتي محدود ومن أهم انجازاتها إنشاء معهد ابن باديس بقسنطينة 1947. (المرجع نفسه: 55).

2-4 حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية:لقد كان حزب الشعب الجزائري الحزب الوحيد الذي كان محضورا عن العمل السياسي لكن بعد إطلاق سراح مصالي الحاج تقرر المشاركة تحت اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وهي التسمية الجديدة لحزب الشعب حيث عقد أول مؤتمر سري له في فيفري 1947 لوضع برنامجه الجديد، وقد وقع خلافا شديد بين دعاة السرية والإعداد للكفاح المسلح، وبين مواصلة النشاط السري العلني والمشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 1947، ولتفادي الخلاف، أقر المؤتمر على النهجين أي النشاط السياسي العلني أما جناحه السري، فيكلف بالتحضير للعمل المسلح ويبقى تابعا للتسمية القديمة (حزب الشعب).(من تبلور الوعي الوطني إلى الثورة التحريرية، الموقع الالكتروني: يوم 2015/06/17 على الساعة 12:34 http://www.onefd.edu.

ولقد كان حزب الشعب هو الحزب الوحيد الذي عرف بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد من نهاية الأربعينات للقرن العشرين (1947)، والتأكيد على ضرورة التفكير في العمل المزدوج(أي الاستمرار في العمل السياسي كحزب مطلبي وفي ذات الوقت التحضير للعمل المسلح، وهم ما تم تجسيده ميدانيا في ظهور المنظمة السرية عام 1947 من قبل الناشطين les activistes،وجسدت في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وبعدها جبهة التحرير الوطني في عام 1954). (النوي الجمعي، مرجع سابق:159).

وقد تعرضت هذه الحركة إلى أزمة "أزمة حركة انتصار الحريات" الديمقراطية" حينما انعقد المؤتمر الثاني في أفريل 1953، أشرف على الجلسة "أحمد مزغنة" لغياب مصالي الحاج وقد أعدت اللجنة المركزية تقريرا يتضمن تحليلا معمقا لواقع الحزب ولأساليب عمله وقيادته، حيث احتلت مسألة الديمقراطية ورفض تقديس الزعيم، وكان تنامي التيار الرافض لتمركز السلطات في يد "مصالي الحاج". باعتباره المصدر الوحيد للقرار في تنظيم وتسيير الحزب. أما اللجنة المركزية طالبت بديمقراطية التسيير وخضوع الأقلية للأغلبية. وأمام معارضة مصالي الحاج" لهذا الطرح نظم مؤتمر في بلجيكا في جويلية 1954 وقرر عن طريقه فصل أعضاء اللجنة المركزية الذين عارضوه، وطالب بالتفويض المطلق في تسيير الحزب. وكرد فعل على ذلك نظمت اللجنة المركزية مؤتمرا استثنائيا بالجزائر خلال شهر أوت 1954، نتج عنه عزل مصالي الحاج ومساعديه من مناصبهم، ومنه انقسم الحزب بشكل رسمي إلى تيارين متصارعين: تيار "مصالي الحاج" يسمونهم المصاليين نسبة إليه وتيار المركزيين نسبة إلى اللجنة المركزية،وبهدف التوفيق بين التيارين ظهر **تيار ثالث** يتجاوزهم على حد سواء حيث حصر اهتمامه في ضرورة المبادرة بقيام عمل ثوري عسكري وفوري، وضم هذا التيار شبابا اكتسبوا تجربة من العمل السري داخل المنظمة الخاصة شبه العسكرية، وسارع بإنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل. في 23 فيفري 1954 هدفها حل الخلافات داخل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية قبل الشروع في أي عمل مسلح، واجتمعت شخصيات سياسية من القدامى في المنظمة السرية فيما يسمى اجتماع 22 واتفقوا على الشروع في الثورة المسلحة وإعطاء اسم جديد للتنظيم يتضمن مصطلح جبهة، وبهذا كان هذا الاجتماع النواة

الأولى لجبهة التحرير الوطني. (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 71، 74)،لكن رغم هذا الصراع في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وتأثرها بالفكر الجمهوري الفرنسي ونظامه، إلا أنها دائما كانت تسعى عبر مسارها من حزب نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب الجزائري ووصولا إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية فهذه التشكيلة السياسية منذ وجودها في 1926 وهي تكافح من أجل رفض الاستعمار بشكل صريح والسعي لتأسيس مؤسسات سياسية جزائرية مستقلة عن الجمهورية الفرنسية، هذا ما جعلها تلقى تأييدا من الجماهير والسبيل لتحقيق طموحاتهم في الرغبة في الاستقلال رغم العيوب والانتقادات الموجهة لها.

ما يمكن أن نخلص إليه من خلال هذا العرض الموجز عن مسار الأحزاب ونشأتها لدى الحركة الوطنية الجزائرية، يكشف لنا أن أحزاب الحركة الوطنية حملت مشاريع وتصورات اختلفت في العديد من المسائل المرتبطة بطبيعة المشروع السياسي، ليس من حيث الهدف الذي ظل ضمنيا واحد وهو الحد من معاناة الشعب الجزائري والحفاظ وحدته ومكوناته الثقافية إلى حد المطالبة بالاستقلال. وهذا ما جعلها تنصهر هذه الأحزاب في حزب واحد جبهة التحرير الوطني 1954 لكن الاختلاف ظل قائما حول إستراتجية العمل السياسي لتجسيد المشروع السياسي لكل حزب، حيث برزت استراتجيين أساسيتين أدت إلى بروز تيارين أساسين: التيار الإصلاحي والمتمثل في جمعية لعلماء المسلمين، وفيدرالية المنتخبين المسلمين، والتيار الراديكالي الذي تجسد في حركة انتصار الحريات الديمقراطية كوريث لنجم شمال إفريقيا وحزب الشعب. (النوي الجمعي، مرجع سابق: 160).

كما أن أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية قد توفرت فيها بعض شروط تأسيس الحزب السياسي، حيث نجد أن شرط استمرارية التنظيم، حيث الملاحظ لهذه الأحزاب أن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية مثلا قد عرف استمرارية منذ نشأته فبدأ مع الأمير خالد مرورا بنجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري وصولا حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومنه ثم تكتله في جبهة واجدة رغم الاختلافات وهي جبهة التحرير الوطني وبذلك فهو لم يكن وقتيا فرغم نفي بعض أعضائه إلا أن تأثير أفكار الحزب بصفة عامة بقيت تؤثر على باقي أعضائه فنجد أنه رغم حل نجم شمال إفريقيا إلا أنه تم تأسيس حزب الشعب الجزائري ومنه حركة انتصار الحريات الديمقراطية كامتدادات له. ورغبتهم في الوصول إلى السلطة وممارستهم من خلال الاشتراك في الانتخابات، واللافت للانتباه أن الأحزاب رغم اختلافها ظلت تعتمد الحوار السياسي فيما بينها وتتأثر ببعضها البعض، بمعنى أنها وصلت إلى درجة من **التحكم في آليات العمل السياسي**، أي عدم تفويت أية فرصة لتمرير مشاريعها والحفاظ على صورتها التمثيلية أمام المجتمع، وذلك رغم اختلافاتها العميقة حول مسألتي التعامل مع الاستعمار كالاندماجية والاستقلال.

ورغم أن أحزاب الحركة الوطنية قد عرفت نوعا من التعددية الحزبية على اختلاف أيدلوجيتها إلا أن ما يعاب على أصحابها خاصة المتأثرين بالفكر الجمهوري الفرنسي أنهم حاولوا أن ينقلوا ما تعلموه في المدارس الفرنسية من ثقافة وتعليم على البيئة الجزائرية، غافلين خاصية أن لكل بيئة نظاما خاصا بها وثقافة خاصة وظروفا تختلف من مجتمع إلى مجتمع، وربما هذا ما نجد له صدى في أفكار بعض أعضاء النخبة المتشبعين بالثقافة الفرنسية، والذين كانوا نتاج للتعليم الفرنسي اللائكي والجمهوري، فهذا فرحات عباس يقول: "لن أموت دفاعا عن الوطن الجزائري لأن هذا

الوطن غير موجود ولم أستطع أن أكتشفه وقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات، وزرت المقابر فلم يحدثني أحد عن هذا الموطن.(أمين شريط، مرجع سابق: 21). وهذا راجع لأنه لم يعش حقا معاناة الشعب الجزائري الغير متعلم.

3- مرحلة الثورة (1954_ 1962) :

- الصيغة التاريخية والسياسية لحزب جبهة التحرير الوطني (1954_ 1962):

ترجع الجذور البعيدة لحزب جبهة التحرير الوطني إلى بداية القرن العشرين حيث اتخذت أشكالا متعددة أهمها حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946 على يد مصالي الحاج بعد حل حزب الشعب الجزائري والذي سبقه حزب نجم شمال إفريقيا في 1926، وقد ساعدت جملة من المؤثرات البيئية الخارجية منها على الصعيد الدولي حيث خرجت فرنسا ضعيفة من الحرب العالمية الثانية سياسيا وعسكريا وبروز منظمات دولية عملت على مساندة الحركات التحريرية، أما المؤثرات الخارجية فتتمثل في فشل المقاومة السياسية في تحقيق أهدافها الوطنية إضافة إلى الصراعات التي كانت بين تياراتها وقادتها. (ناجي عبد النور،مرجع سابق: 70، 71). أما السبب المباشر الذي أدى إلى تأسيس جبهة التحرير الوطني، فيكمن في الصراع العنيف الذي شهدته حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وقد نجم عنها أزمة انقسام حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى ثلاث تيارات: المصاليون، والمركزين، وتيار ثالث يمثلون اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 وعليه كانت هذه الأزمة على إثر انعقاد المؤتمر الثاني في أفريل 1953 أشرف عليه أحمد مزغنة في "ظل غياب مصالي الحاج"، وفي النصف الثاني من شهر جوان 1954 اجتمع اثنان وعشرين شخصية سياسية ممن كانوا مناضلين قدامى في المنظمة الخاصة، وبحثوا إمكانية الشروع في الكفاح المسلح، وقد انبثقت عنها لجنة مكونة من ستة أعضاء قرروا تحديد تاريخ اندلا ع الثورة في الأول من شهر نوفمبر 1954 حيث يعتبر اجتماع لـ 22 النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني حيث تم الاتفاق على الشروع في الثورة المسلحة وإعطاء اسم جديد للتنظيم يتضمن مصطلح جبهة لأن جميع الجزائريين مهما كان انتمائهم السياسي يستطيعون الانضمام إليها. وأن الأحزاب الأخرى يجب أن تحل نفسها. (المرجع نفسه:72، 74).

وبالاستناد إلى بيان أول نوفمبر 1954 انطلقت جبهة التحرير الوطني لتقود الثورة إلى التحرر من الاحتلال الفرنسي لمنظمة ثورية جديدة هدفها القطيعة مع الوضع السياسي الذي كان سائدا، والتحول مباشرة إلى الكفاح المسلح قصد تحرير الجزائر، وتمثلت أيدلوجية جبهة التحرير الوطني وطنية شعبية، وكانت جبهة التحرير الوطني عبارة حزب وطني نادى كل الجزائريين من مختلف الاتجاهات السياسية والشرائح الاجتماعية للمشاركة في الثورة التحريرية مستندة على الإسلام باعتباره دين أغلبية المجتمع.(إسماعيل قيرة وآخرون ،2002:156)وقد نجم عن انعقاد مؤتمر الصومام 1956 ثلاثة مبادئ أساسية: أولوية الداخل على الخارج، أولوية السياسي على العسكري، اتخاذ القرار جماعيا وبخاصة المصيرية منها.(ناجي عبد النور ،مرجع سابق : 74)

كما نجم عن مؤتمر الصومام على الصعيد التنظيمي مؤسستين هما: المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي ضم 37 عضوا وهو بمثابة سلطة تشريعية، حيث عكس الطابع المفتوح والمتنوع لجبهة التحرير الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ

وهي الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية تقود وتوجه جميع فروع الثورة سياسيا وعسكريا دبلوماسيا، ومنه تم تشكيل الحكومة المؤقتة في 19/ 09/ 1958 خلافا للجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت بمثابة السلطة المنفذة لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقد تمثلت تركيبة الحكومة المؤقتة في ضمنها كل الأحزاب والتيارات التي انصهرت في جبهة التحرير الوطني. وكانت بقيادة الزعيم السابق للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فرحات عباس.(المرجع نفسه: 79، 80).

وقد طرح مؤتمر الصومام قضية جديدة أثارت جدل كبير وهي أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري،وبإفراز مؤسسات دستورية تطورت تاريخيا لتنشأ الحكومة المؤقتة، فإن مسألة السلطة بقيت مطروحة والصراع قائم بين القادة العسكريين والسياسيين ورغم المحاولات القانونية التي أرادت أن تفصل بين الدولة والسلطة من جهة، والحزب والجيش من جهة ثانية قصد توفير الظروف الملائمة لبروز السلطة سلطة مدنية، فإن الواقع السياسي أكد عدم حصول ذلك، حيث ظل الخلط بين هذه التنظيمات في حين ان السلطة الحقيقية كانت بيد الجيش، وظل الصراع بين قادة جبهة التحرير الوطني قائم حول مسألة النهج الذي ينبغي إتباعه بعد الاستقلال ؟؟؟ في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انتهى دون اتفاق على كيفية تنظيم السلطة في 1962/06/30، وفي جويلية 1962 أعلن المكتب السياسي أهليته لقيادة البلاد وإعادة تنظيم الجبهة وجيش التحرير وبناء الدولة وإقراره إعادة تنظيم الجيش وفصل السلطة السياسية عن السلطة العسكرية وقد نجم عنه عنف مادي فيما يسمى أزمة صيف 1962 .(توازي خالد، 2005 /2006: 82، 85)،ويرجعسبب أزمة صيف 1962 إلى الصراع على السلطة بين قادة أعضاء المجلس الوطني للثورة في مؤتمر طرابلس حول كيفية تشكيل مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني، وكانت الأزمة بين أعضاء الحكومة المؤقتة برئاسة السيد "يوسف بن خدة" وبين هيئة الأركان بقيادة "هواري بومدين "وحسم الخلاف لصالح السيد "أحمد بن بلة "بمساندة هيئة الأركان .(حسين مرزود ،2012/2011: 30)

كما أن جذورها الأولى ترجع للتناقضات الداخلية في أحزاب الحركة الوطنية بسبب الاختلاف والتباين في أساليب التفكير والتنظيم والمعارضة.كما تضرب حيثيات هذه الأزمة إلى أزمة التيار الاستقلالي أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية والصراع بين المصاليين والمركزيين وتمخض عنه تيار ثالث: اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تبنت العمل المسلح.

حيث ظهرت هذه الأزمة السياسية على مستوى هياكل الجبهة السياسية والعسكرية في مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في طرابلس في أواخر ماي وبداية جوان 1962 على أساس برنامج سياسي ومؤسساتي لما بعد الاستقلال... ورغم المصادقة على برنامج طرابلس إلا أن الصراع اشتد بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان حول من يظفر بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية.

فحسب ناجي عبد النور أن أزمة 1962 هي أزمة سلطة شرعية لأن كل طرف من أطراف الصراع كان يرى في شخصية الشرعية، فالاتجاه الذي يؤمن بالخيار العسكري لطرد الاستعمار حسب "عدي الهواري" لم يكن له

مشروعا سياسيا وطرحوا أنفسهم على أساس أنهم أصحاب الشرعية في ممارسة السلطة. (ناجي عبد النور، مرجع سابق: 83).

4- سياسة انتهاج الحزب الواحد من 1962- 1989: هيمنة جبهة التحرير الوطني

لقد أقر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في سنة (1962) تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب وطني بغرض التخلص من النعرات الحزبية، ونص في برنامج طرابلس على الأحادية الحزبية، وبعد الاستقلال مباشرة ومخافة من الفراغ التشريعي صدر قانون تحت رقم 62/ 157 مؤرخ في 31/ 12/ 1962 مضمونه سريان التشريع الفرنسي إلى غاية 31/ 12/ 1962 إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية، بمعنى أن النصوص السارية المفعول آنذاك تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية التي كانت موجودة حتى قبل الاستقلال كجمعية العلماء المسلمين، الحزب الشيوعي، ولوضع حد لذلك وللمحافظة على جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي ووحيد لقيادة الحياة السياسية في الجزائر، على أساس أنها فجرت الثورة وقادتها إلى الاستقلال، صدر مرسوما تحت رقم 63/ 297 مؤرخ في 14 أوت 1963 تضمن منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي. (أحمد سويقات، 2006: 123،يوم 2015/10/15 على الساعة 13:32 مساءhttp:revues.univ.ouargla dz/php)

كما نص دستور 1963 في مادته 23 "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر" وهو الأمر الذي أكده ميثاق الجزائر 1964 الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه مستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمان مواصلة الثورة.(ناجي عبد النور،مرجع سابق: 86).

أما المادة 24 لدستور10 سبتمبر 1963 نصت على أن جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة ... كما أن بيان الانقلاب الذي حدث في 19 جوان 1965 تبنى ما جاء في برنامج طرابلس وميثاق الجزائر،وهذا يدل على أن تشكيل الجمعيات أو الأحزاب ذات الصبغة السياسية ممنوع عبر كامل التراب الوطني. (أحمد سويقات،مرجع سابق، 122).

وأكد دستور 1976 على مبدأ الأحادية الحزبية كذلك مميزا مكانة حزب جبهة التحرير الوطني كقائد للمجتمع بالاستناد إلى الشرعية التاريخية في النضال ضد المستعمر. (حسين مرزود،مرجع سابق :29) وبقيت الأمور على حالها حيث بقي حزب جبهة التحرير الوطني هو الذي يوجه السياسة العامة للبلاد ويعمل جاهدا على التعبئة العامة لها. إلا أنه مع بداية الثمانينات شهد المناخ السياسي نوعا من الانتعاش وبدأت بعض التيارات تظهر للوجود وتزامنت مع انتهاج سياسة اقتصادية من أهم معاملها إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية وظهور شعارات جديدة من بينها من أجل حياة أفضل. (أحمد سويقات، مرجع سابق: 124).

ولقد عمل النظام السياسي الذي أقيم عشية الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري ونفي الصراع السياسي، مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطها في السرية وتمثلت في جبهة القوى الاشتراكية بقيادة "آيت أحمد" الذي عارض نظام الحزب الأحادي وسعى إلى إقامة نظام برلماني يعتمد التعددية

الحزبية، والحزب الشيوعي وكذلك الحزب الثوري الاشتراكي الذي أسسه "محمد بوضياف" الذي طالب بحل الجبهة وفتح المجال للتعددية الحزبية. (ناجي عبد النور،مرجع سابق: 87).

ويقول عبد الحميد مهري أن هناك مجموعة من المؤثرات التي جعلت جبهة التحرير الوطني الحزب الواحد بعد الاستقلال أولها المد القومي العربي الناصري الذي كان يؤمن بأن الحزب والتنظيم هو الطريق الواحد المؤدي إلى التنمية ومقاومة الامبريالية، والمؤثر الثاني هو التأثير اليساري الماركسي الذي يدعو إلى حزب واحد ،أما العامل الثالث تمثل في التأثير الإسلامي الذي يرى أن التعددية السياسية مرادف للفتنة وهي نقيض التوجه الإسلامي الذي لا يأخذ بالحسبان إلا حزب واحد هو حزب بالله. (الطاهر سعود، 2009/ 2010: 210).

ويرى علي زغدود أن حزب جبهة التحرير الوطني كان قائدا للبلاد بمفرده لمدة تجاوزت 28 سنة، وبعد استعادة الجزائر سيادتها وحريتها سنة 1962 كان الحزب الوحيد في البلاد، هذا ما مكنه من التغلغل في أوساط الشعب وكان كل شيء يصدر باسمه وعلى حسابه.(علي زغدود، مرجع سابق: 28).

ورغم بقاء جبهة التحرير الوطني وحيدة ومسيطرة على الساحة السياسية إلا أن ظهور هذه الأحزاب والمنظمات السياسية لم يمنعها دستور 1962 الذي ينص على حضر كل تجمع أو تشكيلة ذات طابع سياسي من المناداة بمطالبها التي من بينها: وضع حد للأحادية الحزبية، وانتخاب برلمان، وتمكين الشعب الجزائري من تقرير أموره بكل سيادة. (إسماعيل قيرة وآخرون، 2002: 155).

فبالإضافة إلى الأحزاب التي ذكرت سابقا. (جبهة القوى الاشتراكية، حزب الطليعة الاشتراكية، الحزب الشيوعي، حزب الثورة الاشتراكي)، نجد أيضا الجمعيات مثل: جمعية القيم سنة 1963 برئاسة السيد "الهاشمي تيجاني" وحلت سنة 1966، جماعة الموحدين تأسست سنة 1963 بقيادة السيد "محفوظ نحناح"، الإخوان المحليين بقيادة السيد "عبد الله جاب الله" وجماعة الجزأرة بقيادة السيد" بوجلخة محمد التيجاني"، المنظمة الاشتراكية للعمال في السبعينات وبداية الثمانينات، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر بقيادة السيد "أحمد بن بلة" بعد إطلاق سراحه.(المرجع نفسه: 105).

وقد بين الأستاذ عبد الناصر جابي النهج الذي انتهجته الجزائر بعد الاستقلال، فدشنت الجزائر مرحلة ما بعد الاستقلال بفرض الأحادية الحزبية القريبة من النمط السائد في بعض التجارب العربية (مصر الناصرية، وتجربة البعث)، وفي دول المعسكر الاشتراكي، بحيث لم يكن واردا تماما لدى النخب المسيطرة، داخل مؤسسات الثورة، تقليد التجربة الفرنسية الليبرالية في ميدان تنظيم الأحزاب أو التعددية، لكن في المقابل قلدت بشكل شبه كامل نموذج الدولةاليعقوبية الفرنسية، بكل المركزية التي عرفت بها، فقد فرضت الأحادية الحزبية التي احتل فيها الحزب رغم ذلكموقعا ثانويا جدا داخل مؤسسات الدولة الأخرى التي سيطرت فيها الأجهزة الأمنية والعسكرية في الواقع، لتترك للإدارة حق التسيير العلني والشكلي في مواجهة المجتمع، بواسطة الحكومة والجهاز الإداري بمختلف مستوياته. (عبد الناصر جابي، الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب بين إرث الماضي وتحديات المستقبل 2010: 195).

ويمكن القول أن فترة الحزب الواحد (1963_ 1965) شهدت سيطرة كاملة من طرف الرئيس" أحمد بن بلة" الذي حسم الخلاف لصالحه في الأزمة 1962 بين أعضاء الحكومة المؤقتة برئاسة السيد "يوسف بن خدة" وبين هيئة الأركان بقيادة العقيد "هواري بومدين" وقد لجأ الرئيس أحمد بن بلة إلى مبدأ سيادة الحزب الواحد، ممثلا في شخصه بالإطاحة بكل من يعارضه في الحكم. (إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق: 156).

وبعد أن تم اعتماد دستور 1963 دون مشاركة ولا مناقشة وبعد (13) يوم أعلن السيد "أحمد بن بلة "الحالة الاستثنائية مركزا السلطات بيده وإنفراده بالحكم واتخاذ القرارات المصيرية ،(حسين مرزود،مرجع سابق: 30، 31)وقد قام السيد "أحمد بن بلة" بتجميد العمل بالدستور في 23/ 10/ 1962 بحجة المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد الجزائر الفتية، وأصدر تبعا لذلك مرسوما يوم 1963/08/14 يمنع بموجبه إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.(المرجع نفسه :105)

واستمر حكم بن بلة إلى أن تدخل الجيش علنا في 19 يونيو 1965 بزعامة العقيد هواري بومدين الذي تعهد باسم مجلس الثورة على تصحيح الأوضاع داخل الحزب، بالعمل على تحويله إلى حزب ديناميكي. ومن أهم الإصلاحات التي تمت في هذه الفترة هي تحويل المكتب السياسي إلى الأمانة التنفيذية التي شرعت في وضع برنامج إصلاحي شامل "لحزب جبهة التحرير" تحت شعار العودة إلى المنابع التي كرستها الثورة في الماضي... ولكن كانت الركيزة الأساسية للنظام القائم لم يكن حزب "جبهة التحرير" بل "جيش التحرير والوطني".(المرجع نفسه: 156)،واتجه بومدين خلال فترة حكمه إلى إضفاء طابع الشرعية الدستورية على نظام الحكم، من خلال التصويت على الميثاق الوطني في جوان 1976 الذي يعكس المشروع السياسي والأيدولوجي للدولة، وأكد هذا الميثاق على وحدودية الحزب الذي يتولى توجيه ومراقبة سياسة البلاد، وتبعية المنظمات الجماهيرية لجبهة التحرير الوطني وسيطرتها،

فالهدف من تأسيس هذه المنظمات هو إعادة إنتاج النظام وتأييد توجهاته وأفكاره.حيث جاء في الميثاق: المنظمات الجماهيرية بإشراف ومراقبة الحزب تعتبر مدرسة للتربية والانضباط الوطني، ولتلقين الديمقراطية الاشتراكية ويتحتم أن يتولى مناضلون في الحزب المسؤولية داخل هذه المنظمات...(ناجي عبد النور، مرجع سابق: 92).

وقد تلى هذا الميثاق 1976 دستور 22 نوفمبر 1976 الذي بموجبه عاد النظام الجزائري إلى الممارسة الدستورية حيث أعطى هذا الدستور وظائف وليس سلطات اعتمد فيها على توزيع السلطة وهي: الوظيفة التنفيذية، الوظيفة التشريعية، الوظيفة السياسية، الوظيفة القضائية والوظيفة التأسيسية، ووظيفة المراقبة وبوفاة الرئيسي هواري بومدين وتولي الجيش السلطة ظهر صراع على السلطة ظاهريا بين عضوين لمجلس الثورة سابقا هما محمد الصالح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة حيث كان كل منهما يمثل تيارا سياسيا داخل حزب جبهة التحرير الوطني، فالأول ذو توجه اشتراكي وقريب من الإسلاميين والثاني كان توجهه يميل إلى الليبرالية. (السعيد بو الشعير،، 2013: 10).

ومع نهاية شهر كانون الثاني/ يناير 1989، انعقد مؤتمر استثنائي لمناقشة اختيار خليفة الرئيس هواري بومدين، وتشكيل لجنة قيادية للحزب، وعلى إثر ذلك تمت تزكية مرشح الجيش، الشاذلي بن جديد لمنصبي رئيس الجمهورية والأمانة العامة للحزب، الذي أصبح يتمتع بحضور معتبر في مختلف المجالات، وبما أمده من هياكل حزبية

قاعدية ومركزية، حيث أصبح يملك ولأول مرة جهازا تنظيميا وسياسيا مكتمل الأركان. وظهرت خلال هذه الفترة على الساحة السياسية بوادر الصراع داخل الهياكل الحزبية القاعدية التي اتسمت بسيطرة البيروقراطية، ومحاولة تحويل الحزب إلى حزب فئة مصالح مادية وأغراض عامة. وقد عجز الحزب في فرض نفسه كقوة مسيرة للمجتمع الجزائري. وتراكمت الأخطاء وهو ما شجع المعارضة وحتى عناصر الجيش على توجيه النقمة ضد جبهة التحرير بعد أحداث أكتوبر 1988.(إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق: 156، 157).

وفي هذا السياق فقد شهدت فترة الثمانيات في المجال السياسي تصدعات ناجمة عن الأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار البترول مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى الحياة المعيشية للمواطن،كماظهرت تنظيمات مناهضة للسلطة منها الحركة الإسلامية بفرعيها السياسي في الجامعة من جهة والمسلح بقيادة بويا بن علي من جهة ثانية وكذلك الحركة الثقافية البربرية (mcb) المساندة من طرف الحزب الثوري الاشتراكي (PRS) فضلا عن التنظيم الشيوعي المتمثل في حزب الطليعة الاشتراكي (PAGS) غير المعترف به الذي كان كذلك ينشط في القطاعات الحيوية كالحزب ومنظماته الجماهيرية والجامعة والإدارة بموافقة السلطة ضمنيا لأنها كانت تعتمد عليها لضرب التوجه المحافظ والديني في تلك التنظيمات والمؤسسات، وسادت انعدام الحرية في التعبير والمشاركة في الحياة السياسية وتبني السلطة لمنطق المواجهة بالعنف. فإن العلاقة بين السلطة والشعب لاسيما التنظيمات الإسلامية البربرية والطلابية والشيوعية ازدادت تأزما خاصة وأن الخلاف الذي نشب بين الاصلاحيين والمحافظين خلال إثراء الميثاق الوطني 1976 ومواجهة التيار الإصلاحي الليبرالي المتمسكين بالخيارات الاشتراكية المكرسة في هذا الميثاق، فقد تحول إلى الصراع على السلطة تحضيرا للمؤتمر السادس المزمع عقده سنة 1988 لتعيين المرشح لرئاسة الجمهورية. (السعيد بو الشعير، مرجع سابق: 17، 18).

وفي 19 سبتمبر 1988 ألقى رئيس الجمهورية خطابا أمام مكاتب التنسيق الولائية بمناسبة إعلان افتتاح مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر وليبيا. فقد وجه انتقادات كبيرة للجهاز الحكومي ولأداء أجهزة الحزب في معالجتها للصعوبات والأوضاع المزرية التي يعرفها الشعب والتسيب واللامبالاة التي أصبح يتصف بها إطارات الدولة وأفراد المجتمع بصفة عامة. والدعوة لانتهاج سياسة التقشف لمواجهة أخطار الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الدولة الجزائرية. فهذا الخطاب حسب رأي كثير من المحللين كان له وقع سيئ على نفوس المواطنين مما زاد في حركة الاحتجاجات أدت في النهاية إلى أحداث 5 أكتوبر 1988 وما ترتب عنها فيما بعد سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية. (أحمد سويقات، مرجع سابق: 124).

وقد اعتبر المكتب السياسي مظاهرات 05 أكتوبر 1988 بأنها أعمال شغب قامت بها مجموعة لا تتمتع بالحس المدني مدفوعة بأيدي خارجية خفية، مقررا أن سياسة الحكومة المعتمدة هي السبيل الوحيد للخروج من أزمة التي تعيشها البلاد،وطبقا للمادة 119 من الدستور قرر رئيس الجمهورية إعلان حالة حصار بتاريخ 6 أكتوبر 1988، والحقيقة أن أحداث أكتوبر عبرت عن عمق أزمة الهوية من خلال بروز مظاهر الانشقاق والاختلاف في أسس المجتمع والطابع الجهوي الذي يطبع العلاقات بين أفراد المجتمع في المؤسسات وفي غيرها.

كما أن تلك الأحداث يعود سببها إلى فشل تطبيق السياسة الاشتراكية وفرض الرأي الواحد ورفض الحوار والمشاركة السياسية واعتماد الشعبوية العقيمة. مما دفع الأطراف إلى اللجوء إلى العنف كوسيلة للتعبير عن الذات وعن وجودها. (السعيد بو الشعير، مرجع سابق:19، 22).

5- التحول نحو التعددية السياسية: 1989......

الدولة الجزائرية أول دولة من دول العالم الثالث استطاعت أن تبتعد عن النظام الاشتراكي السوفيتي،بعد أحداث أكتوبر 1988،بدأت الجزائر بإصلاحات اقتصادية وسياسية، (Mohamed boussoumah,2005 :7,8)وبسبب الأوضاع التي كانت تعيشها،وشخصنة السلطة ووجود نظام الحزب الواحد لم تعود تتماشيان مع روح العصر،ولهذا أصبحت مسألة التغيير في طبيعة النظام السياسي ضرورة ملحة،فالحل السياسي الذي اتبعته السلطة لحل الأزمة آنذاك هو تغيير النظام السياسي من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية.(إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق: 157).

ويرى عبد الناصر جابي أن الجزائر من الدول التي دخلت مرحلة التعددية من أبوابها الواسعة وعكست بذلك مختلف التناقضات الموجودة داخل المجتمع الجزائري "ففي التجربة الحزبية الجزائرية يرجع المشرعون ظهور التعددية الحزبية في الساحة السياسية إلى دستور 23 فيفري 1989، في حين أن المتمعن في الفترة ما بعد الاستقلال يجد عكس ذلك، فالتعددية لم تكن موجودة بصفة غير رسمية ولكن كانت هناك أحزاب تنشط وتعارض رغم المقاومة التي كانت تتعرض لها من طرف نظام الحزب الحاكم،فالخيار الأحادي الذي تم فرضه بعد الاستقلال مباشرة كواقع سياسي وقانوني لم يمنع من ظهور أحزاب سياسية تمكنت من احتلال بعض المواقع السياسية المتفاوتة القوة خلال العقود الثلاثة للأحادية (1962- 1988)، فقد استمر الحزب الشيوعي في العمل السياسي تحت تسمية حزب الطليعة الاشتراكية رغم منعه مباشرة بعد الاستقلال، بل استطاع في بعض الأحيان من تكوين قواعد اجتماعية لدى بعض الفئات الحضرية القريبة من الأوساط العمالية والجامعية بشكل خاص، وبادرت بعض القيادات السياسية بتكوين أحزاب سياسية سرية جديدة مثل "حسين آيت أحمد" كون جبهة القوى الاشتراكية، وقام محمد بوضياف بتكوين حزب الثورة الاشتراكي الذي كان أقصر عمرا نتيجة لقرار الحل الذي قررته قيادته في الثمانينات، عكس حزب آيت أحمد الذي هو متواجد حتى الآن كأحد الأحزاب السياسية المعارضة القوية نسبيا داخل وخارج البرلمان ... ".(عبد الناصر جابي، الجزائر الدولة والنخب، 2008: 64).

وقد لاحظنا أن الجزائر عرفت نوعا من التعددية من خلال أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية منذ بدايتها من حزب نجم شمال افريقيا وصولا إلى جبهة التحرير الوطني ،وتبني الجزائر للتعددية الحزبية يعود سببه عجز نظام الحزب الواحد عن تحقيق مطامح الشعب وتمكينه من تسيير شؤونه العامة بصفة فعالة وديمقراطية. (السعيد بو الشعير، مرجع سابق: 105). وفشله في تحقيق تنمية سياسية واقتصادية، والتعثر في إحداث وفاق وطني يمكنه من الاستمرار، فالأحزاب التي جاءت بعد مشروع التعديل الدستوري الثاني في 1989/11/23 الذي صادق عليه الشعب بأغلبية مطلقة من أهم ما تضمنته مبدأ التعددية الحزبية. حيث نصت المادة "40" حق إنشاء الجمعيات ذات طابع سياسي

معترف ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستغلال البلاد وسيادة الشعب. (أحمد سويقات، مرجع سابق: 124).

وقد شكلت (المادة 39) من دستور 1989 قاعدة في إقرار حق المواطن في الاجتماع مع من يريد من الأفراد، وكذلك الحق في تكوين وإنشاء الجمعيات ذات الأغراض المختلفة حيث نصت على أن حرية إنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن وقد جاءت (المادة : 40 و53) لتفسير ذلك، وبموجب هذه النصوص تم إقرار حق الممارسة النقابية وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وإطلاق العمل التطوعي من خلال الجمعيات وقد عرضت الجزائر تغيرا اجتماعيا وسياسيا ملحوظا تجلى من خلال ظاهرة الانتشار الواسع للحركات ومنظمات المجتمع المدني والتشكيلات السياسية والتي كانت لها تداعيات كبيرة على تركيبة النخب السياسية وكذلك المعارضة. (محمد بوضياف، 2010: 48، 49).

ولتكريس ما جاء في دستور 1989 صدر قانون 11/89/ المؤرخ في 1989/07/05 يتعلق بالجمعيات السياسية حيث جاء في المادة الثانية "تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار المادة 40 من الدستور جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي، ابتغاء هدف لا يدر ربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية".

ويرى بعض الأساتذة أن استعمال مصطلح الجمعية بدلا من حزب يرمي إلى 3 أمور:

1. تضيق مجال ونفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة والمؤثرة.
2. استبعاد انتعاش أو قيام أحزاب معينة.
3. افتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة وقادرة على خوض معركة المنافسة السياسية. (أحمد سويقات، مرجع سابق: 124).

وبصدور دستور 1989 دخلت الجزائر في 2006 مرحلة جديدة تتميز بالديمقراطية التعددية تحترم فيها الحريات لدى الأفراد وحماية حقوقهم،ومشاركتهم في الحكم،والسماح بإنشاء الأحزاب السياسية،حيث تسمح هذه الأحزاب بديمقراطية الحكم وعدم السماح بالوصول إلى ديكتاتورية الحكم والسلطة. (ياسين ربوح، مرجع سابق: 61).

والملاحظ على القانون المنظم للجمعيات السياسية أنه لم يشترط على من يرغب في تأسيس جمعية التزام باحترام الدستور والسيادة الوطنية والديمقراطية وحماية النظام الجمهوري،عدا هذا فقد يكفي أن يجتمع 15 شخصا يتمتعون بالجنسية الجزائرية والحقوق المدنية والسياسية ويؤسسوا جمعية ذات طابع سياسي وبناءا على أحكام دستور 1989ظهرت إلى الوجود العديد من الجمعيات ذات الطابع السياسي، ورغم كثرتها فإنها توزعت على ثلاث تيارات رئيسية عكست التوجهات الأيدلوجية الأساسية داخل المجتمع الجزائري هي:

5- 1 التيار الإسلامي: وتعود جذور هذا التيار ومشروعيته ووجوده إلى الإسلام، بوصفه عماد الهوية للمجتمع الجزائري عبر مختلف مراحل تطوره وصولا إلى ثورة نوفمبر 1954، ونظرا لأهمية هذا البعد في حياة الجزائريين عمدت

جبهة التحرير الوطني في توظيفه لمواجهة الاستعمار الفرنسي، وعزل الأحزاب السياسية التي ترددت أو رفضت الالتحاق بالثورة، فمثل الإسلام الإطار العام لبيان نوفمبر ... وتتنوع تشكيلة التيار الإسلامي وفقا لطيف من التوجهات الفكرية والتنظيمية فهو يضم أصحاب النظرة السلفية، وأصحاب النظرة القطرية أو ما يعرف بالجزأرة وقد ظهرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأول حزب يشارك في الحياة السياسية الجزائرية المبنية على أسس ديمقراطية وشارك في انتخابات محلية 1992 ثم تلته حركة النهضة الإسلامية بقيادة عبد الله جاب الله، ثم حركة المجتمع الإسلامي بقيادة محفوظ نحناح.

5– 2 التيار الوطني: ضم جبهة التحرير الوطني، بعد أن سمحت لكل التيارات التي كانت تنشط بداخلها أن تتحول إلى جمعيات سياسية. وواصلت بعد الانفتاح السياسي نشاطها،حيث تحولت إلى تنظيم كباقي الأحزاب بالرغم من احتفاظها بكل إمكانياتها ومكتسباتها كحزب حاكم للبلاد لأكثر من ثلاثة عقود.

5–3 التيار الديمقراطي: أو ما يسمى بالتيار الديمقراطي اللائكي الذي ضم كل من جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب الطليعة الاشتراكي (الحزب الشيوعي الجزائري) وحزب العمال. (محمد بوضياف، مرجع سابق: 49، 51).

وقد قدم كل تيار برنامجه لحل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكسب أكبر قدر من عدد الناخبين عن طريق المشاركة السياسية وباستعمال الوسائل الديمقراطية.(حسين مرزود،مرجع سابق :78)

ولتمكين الأحزاب الجديدة من المشاركة السياسية صدر قانون الانتخابات بموجب القانون 13/89 المؤرخ في 7 أوت 1989 الذي تبنى طريقة الاقتراع النسبي مع أفضلية الأغلبية إذ نصت المادة 62 قبل تعديلها على: "إن تحصلت القائمة على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها فإنها تحوز على جميع المقاعد" أما في حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها فإن القائمة الحائزة على الأغلبية البسيطة على (1750) من المقاعد ويحسب الكسر لصالح هذه القائمة كمقعد كامل .... وقد طالبت معظم الأحزاب بتأجيل الانتخابات مما أدى برئيس الجمهورية للتدخل، وتم تأجيلها بتصويت النواب على ذلك يوم 15/ 12/ 1989، وطالبت الحكومة بتعديل بعض مواد قانون الانتخابات فيما يتعلق بطريقة توزيع المقاعد على القوائم وصدر القانون المعد بموجب القانون 90/ 06 المؤرخ في 1990/03/27،وبعد هذا التعديل جرت أول انتخابات تعددية محلية بتاريخ 12 جوان 1990 (أحمد سويقات، مرجع سابق: 125).

إن التعددية الحزبية فتحت الأبواب إلى كل الاتجاهات والحساسيات بما فيها الإسلامية حرية ممارسة العمل السياسي، ودخلت مختلف القوى الساحة السياسية بقوة بشرية وحماسية كبيرة وشاركت في الانتخابات التشريعية المحلية السابقة الذكر سنة 1991 التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول، الأمر الذي لم يرق للبعض فألغيت نتائج الانتخابات وتوقف المسار الانتخابي في هذا الدور. وفي خضم الدور الثاني لهذه للانتخابات تم حل المجلس الشعبي الوطني وقدم رئيس الجمهورية السيد شاذلي بن جديد استقالته بتاريخ 11 جانفي 1992 وأعلن

المجلس الأعلى للأمن على إنشاء المجلس الأعلى للدولة والمتكون من رئيس وأربعة أعضاء وتولى رئاسته المجاهد السيد محمد بوضياف.(علي زغدود، مرجع سابق: 29).

واثبت المجلس الدستوري الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية والتصريح باقترانها بشغور البرلمان عن طريق الحل مما تسبب في أزمة دستورية، وبذلك تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة وإنشاء مجلس استشاري بدلا من البرلمان في 4 فيفري 1992، وقام وزير الداخلية برفع دعوى أمام الغرفة الإدارية للمطالبة بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي أصدرت في النهاية قررا بالحل في 04 مارس 1992، والذي أيدته المحكمة العليا بقرارها الصادر في 29/ 04/ 1992، وعلى إثر ذلك صدرت عدة مراسيم لحل المجالس الشعبية البلدية و الولائية التابعة للجبهة السلامية للإنقاذ. (أحمد سويقات، مرجع سابق:125).

وبدأت الأوضاع الأمنية في التدهور متزامنة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، ومن أعمال العنف تم اغتيال الرئيس "محمد بوضياف في 29 جوان 1992، وعوض السيد علي كافي الذي شكل حكومة جديدة بقيادة السيد" بلعيد عبد السلام في جويلية 1992 واستمرار الرئيس "علي كافي" في نهج أسلوب الحوار، ومع ذلك ازدادت أعمال العنف وتشكلت الحركات الإسلامية المسلحة التي كانت أهدافها زعزعة استقرار النظام، ومنه فشلت حكومة السيد "بلعيد عبد السلام" في إيجاد نوع من الاستقرار بحكومة السيد" رضا مالك"، ولكن الصعوبات استمرت مما دفع بالرئيس "علي كافي" إلى إطلاق مبادرة الحوار الوطني لمناقشة المشروع التمهيدي للندوة الوطنية التي عقدت 24 و25 جانفي 1994. (حسين مرزود ،مرجع سابق : 140، 141).

وسميت ندوة الوفاق الوطني حيث حضرتها الأحزاب والجمعيات والشخصيات الوطنية وممثل الإدارة والجيش الوطني الشعبي، وأصدرت هذه الندوة أرضية وفاق وطني وقعها رئيس اللجنة الوطنية السيد يوسف خطيب بتاريخ 26 جانفي1994 ونشرت في الجريدة الرسمية بموجب مرسوم رئاسي وقعه رئيس المجلس الأعلى للدولة السيد علي كافي بتاريخ 29 جانفي 1994 التي أسست منصب رئيس الدولة بدل المجلس الأعلى الدولة. (علي زغدود، مرجع سابق: 30)، وعين السيد اليمين زروال وزير الدفاع الوطني في منصب رئاسة الدولة في 31 جانفي 1994 وقال أن الحوار والتشاورمكننا من تكريس مبدأ التناوب على الحكم، وأعلن فيما بعد على إحداث المجلس الوطني الانتقالي الذي تضمنته أرضية الوفاق الوطني بموجب الأمر الذي صدر بتاريخ 10 أوت 1994 المتضمن تنظيم المجلس الانتقالي. (المرجع نفسه: 30).

وتوجه الرئيس السيد اليمين زروال في 1995/10/31 بخطاب للأمة أعلن فيه فشل الحوار مع الأحزاب ووجه دعوة لهذه الأحزاب أن تستعد للحوار مباشرة مع الشعب من خلال انتخابات رئاسية تعددية ،وذلك لإضفاء الشرعية على المؤسسة الرئاسية وحدد يوم 1996/11/16 كتاريخ لها. ونجاح هذه الانتخابات يمكن النظام السياسي من القيام بإصلاحات جديدة، وقد تم نتج عنها ندوة الوفاق الوطني الثانية. (حسين مرزود، مرجع سابق: 183).

وفي سنة 1996 عقدت ندوة الوفاق الوطني يومي 14، 15 سبتمبر 1996 وتمخضت عنها أرضية تضمنت رزنامة المواعيد الانتخابية وهي كالتالي:

- الاستفتاء حول مراجعة الدستور قبل نهاية 1996.
- الانتخابات التشريعية خلال السداسي الأول من 1997.
- الانتخابات المحلية خلال السداسي الثاني من 1997. (أحمد سويقات، مرجع سابق: 125).

وخلافا للدساتير الثلاثة السابقة اعتمد دستور 1996 في مجال تنظيم السلطة التشريعية على نظام ازدواجية المجلسين، ليس اقتداء بالأنظمة الديمقراطية ذات المجلسين الضامنة للتوازن بين التمثيل الشعبي والحكومة والتبصر وتمثيل الكيانات الممثلة للدولة أساسا، وإنما لضمان الإشراف على الاقتراع العام ونتائجه وحماية النظام الجمهوري، وذلك من خلال الإبقاء على المجلس الشعبي الوطني الذي ينتخب بواسطة الاقتراع العام المباشر والسري تحت رقابة السلطة من جهة، وإنشاء بجانبه مجلس أمة حارس معبد النظام الجمهوري بعد اعادة النظر في نصوص القانونين المتعلقين بالانتخابات والأحزاب السياسية بما يتطابقوأحكام الدستور من جهة ثانية. (السعيد بو الشعير، مرجع سابق: 399).

وبعد الاستفتاء على دستور 26 نوفمبر 1996 الذي نال ثقة أغلبية المصوتين،حيث تضمن هذا الدستور بصفة صريحة عبارة إنشاء الأحزاب السياسية بدلا من جمعيات سياسية كما هو الحال في دستور 1989 إذا نص في المادة 42"حق انشاء الأحزاب السياسية به مضمون، ولا يمكن التنازع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة". (أحمد سويقات، مرجع سابق: 126).

وقامت السلطة بالفعل بتنفيذ قراراها بتعديل الدستور لوضع القيود والميكانيزمات اللازمة لضمان مراقبة الأحزاب السياسية من الانحرافات التي قد تسبب مجددا في عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل 11 جانفي 1992 من جهة، وضمان عدم المساس بالنظام الجمهوري القائم باستحداث هيئة مكلفة بهذه المهمة من جهة ثانية. (السعيد بوالشعير، مرجع سابق: 400).

وتجسيدا لذلك صدر أمر 07/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات، والمرسوم 09/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ... (المرجع نفسه: 126).

وإضافة إلى قانون الأحزاب صدر قانون الانتخابات 07/97 المؤرخ في 02 1997/07 المتمم لقانون الانتخابات 1989 حيث عدل طريقة نمط الانتخابات إذا نصت المادة 78 من قانون الانتخابات "تتحصل كل قائمة على عدد المقاعد بقدر عدد المرات التي حصلت فيها على المعامل الانتخابي..." وعلى ضوء هذا القانون الجديد للانتخابات وتجسيد لما جاء في ندوة الوفاق الوطني تم تنظيم الانتخابات التشريعية في 05 جوان 1997،وتلتها انتخابات محلية في 23 أكتوبر 1997 أين تحصل فيها حزب التجمع الوطني الديمقراطي على أغلبية

المقاعد. أما انتخابات 2002 فتحصلت جبهة التحرير الوطني على أغلبية الأصوات،ويليها التجمع الوطني الديمقراطي ثم بقية الأحزاب. (المرجع نفسه:126، 127).

وخلاصة لهذا المسار في النظام السياسي الجزائري يمكن القول سواء في فترة الأحادية الحزبية أو بعد إقرار التعددية الحزبية التي عرفت فيها الجزائر أحداث سياسية وأزمة سياسية عميقة من مظاهرها العنف السياسي والمادي الذي طبع الحياة السياسية الجزائرية منذ توقيف المسار الانتخابي سنة 1992.

– إن الجيش كان ومازال هو القوة الفعلية الحقيقية والمسير الفعلي في الجزائر ويرفض أن تنافسه آية قوة أخرى، لاعتقاده بعدم وجود قوة سياسية أخرى يمكن أن تقود البلاد.

– إن الحزب أثناء فترة الأحادية الحزبية فشل في تأطير المجتمع، فمنذ البداية كان حزبا تابعا وقد رضي بهذا الدور السلبي طوال فترة السبعينات وفي فترة الثمانينات حاول أن يتلغغضب المجتمع من خلال السيطرة على جميع المجالات بدءا بهياكل الدولة وانتهاءا بالتنظيمات المختلفة. (عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة، 224:2004).

– الأحزاب السياسية التي جاءت بعد التعديل الدستوري سنة 1989 وبمقتضى المادة 40 منه والتي تسمح بالحق في إنشاء الجمعيات ذات طابع سياسي، ظهرت أحزاب عديدة،وفي الحقيقة أنها أحزاب لا تحمل مشاريع سياسية ملموسة تعبر عن تجذر الأفكار السياسية، بقدر ما هي نتاج لإنهاء مرحلة الحزب الواحد، وحركات مناهضة لسياسة الحزب الواحد،ومشاريعه الفاشلة والاضطهاد الذي رافق العهد الأحادي،كما أنها تعبر عن صراعات اجتماعية مكبوتة منذ الاستقلال. هذا ما يفسر العدد الهائل من الأحزاب السياسية، ويضع الظاهرة الحزبية الجزائرية في مرحلة تكوينية.(توازي خالد، مرجع سابق: 105).

– ويرى عبد العالي دبلة أن دخول الجزائر إلى عهد الديمقراطية والتعددية الحزبية كان بطريقة عشوائية ولم يكن بطريقة طبيعية لنضج سياسي أو مناخ سياسي وفكري واجتماعي واقتصادي وتربوي وقانوني، وهذا لا يمكن تحقيقه في سنة أو سنتين بل يتطلب ذلك سنوات من الإعداد والتحضير لمختلف أشكالها. وبالتالي فإن الأحزاب السياسية الجزائرية ليست أحزابا احترافية بل هي أحزاب هدفها مصالح شخصية آنية وليس لها الممارسة السياسية الحقيقية،أحزاب ضعيفة ليس بمقدورها مواجهة السلطةبحيث تفتقد الانسجام وتفتقد إلى أيديولوجية سياسية واضحة بالإضافة إلى هذا تفتقد البديل السياسي برامج سياسية واقتصادية واضحة،لهذا لا تجد السلطة صعوبة في تجاوزها واستعمال البعض منها لتحقيق أهدافها.

– وفي ظل غياب مجتمع مدني متبلور حيث عملت السلطة السياسية السابقة على طمسه والحيلولة دون ظهوره وتعويضه بجمعيات تدور في فلك السلطة مقابل امتيازات مادية معينة لم يكن بالإمكان ظهور قوة منافسة للسلطة.(عبد العالي، دبلة، مرجع سابق:225).

6- الخريطة الحزبية في الجزائر وتصنيفاتها:

إنه لمن الصعوبة تصنيف ستون حزبا سياسيا ودراستها كاملة، لذا سنحاول التركيز على الأحزاب التي حازت على نتائج كبيرة، نسبيا في الانتخابات، بالإضافة إلى الأحزاب التي تمكنت على مدار التجربة التعددية إلى حد اللحظة،من البقاء في الخارطة السياسية على غرار الامتثال لقانون 1997،وقد تم اعتمادها مجددا استنادا لهذا الإجراء،وتتوزع الأحزاب وفق التصنيفات المتاحة حول التيارات السياسية التالية: الأحزاب الدينية، الأحزاب الوطنية، والأحزاب الغير الدينية، ويصنفها البعض بالأحزاب الديمقراطية.(الجمعي النوي، مرجع سابق: 309).

ويشير في هذا المقام الأستاذ عدي الهواري إلى أن تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر، يطرح إشكالات كبيرة في تصنيفها من منظور الأنمذجة التي تعتد بها الدراسات الغربية،كونها بعيدة عن واقع المجتمع الجزائري غير أن التصنيف حينما يتم من قبل الجزائريين أنفسهم فإنه يطرح مسألة التحيز أو التظليل،وهو ما يستشف حينما صنفت أحزاب التيار الوطني كونها أحزاب الإدارة فبالرغم مما يحمله هذا التصنيف من واقعية،إلا أنه حينما تتعاطى معه إمبريقيا نجد صعوبة في استعماله،أما التصنيفات التي تسعى إلى إضفاء الرؤية الأكاديمية فتصنف مثلا بعض الأحزاب إلى أحزاب التيار الديمقراطي وهو ما يعترض عليه بعض الأكاديميين وبالتالي يتم تصنيفهم كأحزاب لا دينية فقط لمعارضتهم أحزاب التيار الديني وكذا لغياب الديمقراطية داخلها كتنظيمات سياسية.

Addilahouari, les partis politique en Algérie, 102- 125.

نقلا عن: النوي الجمعي، مرجع سابق :308، 309)

وهناك تصنيف لمحمد بوضياف يعتمد على مقياس القرب والبعد عن الإدارة الحكومية، فيقدم ثلاث أصناف من الأحزاب شكلت الخارطة السياسية في مرحلة الأزمة:

- **أحزاب السلطة**: وتضم جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي.
- **أحزاب موالية للسلطة**: تضم حركة مجتمع السلم، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.
- **أحزاب المعارضة**: وتشمل جبهة القوى الاشتراكية حزب العمال حركة النهضة. (محمد بوضياف، مرجع سابق:58، 66).

6 - 1أحزاب التيار الديني (الإسلامي)*:

ويشمل التيار الإسلامي الأحزاب ذات التوجه الإسلامي البارز والتي تتميز بعناوين إسلامية هدفها هو بناء الدولة على قواعد إسلامية،ويمثل هذا الاتجاه كل من حركة النهضة وحركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح الوطني،أهم ما يميزها المطالبة بالعودة إلى مبادئ الإسلام من منطق أنه منهج حياة شامل،ودفاعها القوي والراسخ عن ثوابت المجتمع الجزائري وقيمه الأصيلة وتبينها مواقف تناهض دعوات التغريب واللائكية،واعتقادها أن مبادئ أول نوفمبر هي في صميمها إسلامية غير أنها تعرضت للتحريف والمصادرة.(عيسى جرادي،2007: 48)،والإضافة إلى الجبهة

*أنظر إلى: مبحث التحول نحو التعددية السياسية 1989:ص 199.

الإسلامية للإنقاذ التي كانت امتدادا لسلسة من الحركات الإسلامية التي ظهرت قبل الاستقلال بداية من جمعية العلماء المسلمين بقيادة عبد الحميد بن باديس التي تدعو إلى الإصلاح وجمعية القيم وبباقي الحركات الإسلامية السرية المعارضة.

6-1- 1حركة النهضة: (MN)

في عام 1974 اجتمعت في جامعة قسنطينة مجموعة من طلبة القانون بمبادرة من عبد الله جاب الله بغية تأسيس جماعة إسلامية حملت لاحقا اسم "حركة النهضة" وكانت تستند في مرجعياتها إلى منهج جماعة الإخوان المسلمين العالمية إلى غاية منتصف الثمانيات. حيث حسمت جماعة الإخوان المسلمين في قضية تمثيلها في الجزائر بين زعيمي فصيلة الإخوان المسلمين في الجزائر: عبد الله جاب الله ومحفوظ نحناح لصالح هذا الأخير، حينها أضاف عبد الله جاب الله إلى أدبيات الحركة مصطلحا جديدا وهو الإخوان المحليين مقابل الإخوان العالميين. (إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق: 169)، وتم الإعلان عنها رسميا في آذار 1989 بزعامة الشيخ "عبد الله جاب الله، التي كانت سابقا تعرف باسم "الجماعة الإسلامية" حيث كانت على علاقة كما سبق الحديث بتنظيم "الإخوان المسلمين" وتحولت الجماعة الاسلامية في عهد التعددية السياسية إلى "حركة النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي".(مهدي أنيس جرادات، 2002: 101).

وقررت الحركة على غرار حركة محفوظ نحناح تأسيس حزب سياسي يحمل اسم "حركة النهضة الإسلامية" مع نهاية 1990 وبمقتضى دستور عام 1996 وطبقا للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر يوم 1997/03/06 تغير اسم الحركة ليصبح "حركة النهضة"(MN)كما غيبت أية إشارة منفردة لمرجعتيها الإسلامية في مشروع برنامجها الجديد الذي قدم في فيفري 1998 لتعوض بـ "مضمون بيان الأول من نوفمبر وأرضية الوفاق الوطني والثوابت الوطنية " وعلى رأسها الإسلام كمرجعية فكرية لها ،ولقد انفصل مؤخرا (بداية 1999) رئيس الحركة ليؤسس حزبا جديدا باسم ""حركة الإصلاح الوطني".(إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق: 169، 170).

وتصر حركة النهضة بقيادة السيد عبد الله جاب الله على أن تكون في المعارضة،حيث شاركت في اجتماع روما ودعت إلى المصالحة الوطنية والحوار وحصلت على 34 مقعدا برلمانيا في تشريعات 1997، قاعدتها النضالية تتشكل من شباب الصحوة الإسلامية خاصة في المنطقة الشرقية من البلاد. (محمد بوضياف، مرجع سابق: 66).ومن برنامج حركة النهضة:

- اتخاذ الإسلام كعقيدة ومنهج حياة والعمل على الارتقاء بالمجتمع بطريقة مرنة ومتدرجة نحو المشروع الإسلامي الشامل،واعتبار الشورى بديلا للديمقراطية الغربية.كما ترى أن الحرية فريضة تتأرجح بين الحق والواجب،فلا يجوز المساس بها أو التضييق عليها.
- أسلمة البرامج التعليمية وإضفاء الطابع الإسلامي على الحياة العلمية وتعريب الإدارة والمحيط واللسان داخل مؤسساتها. (إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق: 170).
- إحياء دور الجامع كمركز للتوجيه والإصلاح.

- محاربة الغزو الثقافي والتغريب.
- تطوير الخدمات الاجتماعية لصالح الفئات الأكثر فقرا .
- مساعدة المهاجرين على الاحتفاظ بهويتهم الوطنية.
- تركز الحركة على دور المثقفين أو ما يمكن تسميته "بالأنتجلسيا الإسلامية" التي يجب أن تكون القائد الحقيق لنشاط الإسلاميين السياسي. (مهدي أنيس،جرادات، مرجع سابق: 102).

6-1- 2حركة مجتمع السلم: HMS

إن أول إطار قانوني للحركة كان تحت راية "جمعية الإرشاد والإصلاح التي تأسست في 1988/11/1 وذلك بعد ما انتقلت الحركة من مرحلة العمل السري الذي بدأ في عام 1963.–حسب تقديرات الحركة –وتقوى في 70 مستندا في مرجعيته إلى منهج جماعة الإخوان المسلمين العالمية. ولقد ظهر للعلن في منتصف السبعينات بمعارضته الصريحة والعملية لنظام هواري بومدين باسم تنظيم "جماعة الموحدين" بقيادة محفوظ نحناح.(إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق: 168)،وتم الإعلان عن تأسيسها يوم 11 ديسمبر 1990، ولم يتم اعتمادها رسميا إلا يوم 29 أفريل 1990، كونه لم يقدم أوراق اعتماده رسميا إلا يوم 26 مارس 1990،وبالرغم من المعارضة لفكرة تأسيس حزب سياسي من قبل محفوظ نحناح الشخصية الأكثر تأثيرا في الحزب آنذاك لكن بعد ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ تراجع عن الفكرة وشكل حزبا سياسيا شارك في كل الاستحقاقات منذ بداية التعددية السياسية.(الجمعي النوي،مرجع سابق:251).

وسميت هذه الحركة في 1990 بحركة المجتمع الإسلامي ثم غيرت اسمها إلى حركة مجتمع السلم (حمس). (نسيمة مسالي،الحكم الراشد والتنمية المستدامة في المغرب العربي: 21).

وتعبر حركة حمس حركة إسلامية ظهرت من عمق الشعب لتدعو إلى الالتزام بالإسلام كمرجعية مشتركة في إطار منهج الاعتدال والوسطية،أسسها الشيخ محفوظ نحناح رحمة الله ليصون الإسلام بمصادره ومقاصده باعتباره قوة جمع وتوحيد وضبط لتوجهات الأمة وتطلعاتها، ومصدر إلهام وتجديد وعنصر تفاعل للشعب ورعاية مصالحه عبر الاجتهاد الجماعي. (مهدي أنيس جرادات، مرجع سابق: 96).

شكلت في الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية جانفي 2012 مع حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني ما كان يسمى بالتحالف الرئاسي،وتكتل مؤخرا مع حركة النهضة الجزائرية وحركة الإصلاح الوطني فيما يسمى بتكتل الجزائر الخضراء .(الموقع الإلكتروني:

www://Wikipedia/org/wki يوم 2015/03/03 على الساعة 21:32 مساءا)

تمارس الحركة اللعبة السياسية في إطار الشرعية وبوسائل سلمية وتتخذ من المشاركة إستراتيجية ثابتة،وحاضرة في كل المواعيد الانتخابية... حيث أنها من خلال مشاركتها كل مسارات السلطة وقبلت بتولي مناصب وزارية وحكومية في هيئات انتقالية ... وتحاول الحركة التمكين للمشروع الإسلامي في إطار احترام موازين القوى واحترام قواعد اللعبة

السياسية في الجزائر، مركزة جهودها على الثوابت الوطنية: الإسلام واللغة العربية والأمازيغية. (محمد بوضياف، مرجع سابق: 62).

وتتمثل المرجعية المعتمدة في هذه الحركة في تراث الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين والزوايا بكل ما قدمته للشعب خلال عقود من الزمن ...بالإضافة إلى بيان أول نوفمبر 1954 ببنوده وأهدافه وما يشكله من نظرة شاملة ومتوازنة للدولة الجزائرية المنشودة ودورها في بعث قيم حضارية يتم استثمارها في إطار مقوماتنا وثوابتنا لإسعاد البشرية وتحقيق استقرارها .(مهدي أنيس جرادات، مرجع سابق :96).

ومن سياسات الحركة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

- العمل على طرح البدائل الإسلامية في مجال التشريع والحياة العامة.
- المشاركة الفعالة في مؤسسات الدولة ضمن مبادئ الحركة في إطار حماية مكتسباتها.
- العمل على تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات.
- ترسيخ الحوار كقيمة حضارية لتحقيق التعايش والتواصل.
- ترشيد دور المنتخب وتدعيم صلاحياته.
- ترقية دور المعارضة السياسية السلمية كأداة تطور واستقرار في المجتمع.
- تفعيل المجتمع المدني للمساهمة في تنمية المجتمع وترقيته .(الموقع الإلكتروني :يوم 2016/02/05 على الساعة21:59 مساءا hms //:algeria.net/portal/staut/htmlhttp)

6-1- 3 حركة الإصلاح الوطني: (النهضة سابقا):

حركة الإصلاح ترتبط ارتباطا وثيقا بشخصية رئيسها عبد الله جاب الله الذي أسس في البداية حركة النهضة كحركة غير سياسية، لكن بعد دستور 1989 ثم اعتمادها في صيف 1990 على غرار التيارات الإسلامية الأخرى وبعد الصراع الذي تخللها عام 2001 ظهرت الحركة تحت تسمية جديدة عرفت بـ "حركة الإصلاح الوطني"،وتم اعتمادها رسميا من قبل السلطات العمومية وبقيت حركة النهضة في النشاط الحزبي لكن بقيادة شخصية سياسية أخرى.من منظور الامتداد الأيدلوجي للحركة، فهي تستمد كذلك أصولها من الإسلامية العالمية وبالأخص الإخوان المسلمين في مصر، رغم نفي زعيمها لكل علاقة بها.

كما تقر الحركة بأحقية التعدد والاختلاف داخل الحركة الإسلامية بالرغم من كونه ظل معارضا لوجود أحزاب إسلامية في الجزائر قبل التعددية السياسية التي أقرها دستور 1989،وهي نقطة تقاطع يتقاسمها مع حركة حمس، ساندت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (fis) في الانتخابات المحلية لعام 1990. (الجمعي النوي، مرجع سابق: 254).

تأسست هذه الحركة من أجل القيام بإعادة بناء هيكلة التيار الإسلامي الوطني النزيه على رؤية سياسية تقوم على إخضاع المصالح للمبادئ أو تعتبر السياسة مصالح يحميها الحق، تطرح رأيها وترغب فيه وتعمل على الإقناع به بالوسائل السلمية والعلنية الواضحة، كما تعمل على إحياء مجد الإسلام والعروبة بالدعوة إلى إقامة الإسلام كما أمر

الله تعالى ورسول الله (صلى اله عليه وسلم) وإحياء مجد العربية التي هي لسان الإسلام، ومن مبادئها نذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الالتزام بالشورى.
- الوضوح في الرؤية السياسية والتنظيمية.
- التمايز والاستقلال.
- الفهم الصحيح لحقيقة الانتخابات في منظومتها الفكرية الإسلامية.
- التقيد بدستور الإسلام في الأخلاق.
- لزوم منطق العدل والحق، أساس في علاقتها المختلفة مع الهيئات والمنظمات والشخصيات. (مهدي أنيس جرادات، مرجع سابق: 94، 95).

6-2أحزاب التيار الوطني:

ويجمع كل الأحزاب التي ترى نفسها وريثة قيم الحركة الوطنية وقيم ثورة نوفمبر، وهي لا تمنع عن الاقتراب من التيار الإسلامي بل نلمس لديها استعدادات واضحة لترسيخ القيم الإسلامية التي تراها من صميم قيم الحركة الوطنية.

و يضم هذا التيار كل من جبهة التحرير الوطني،والتجمع الوطني الديمقراطي. (عيسى جرادي، مرجع سابق: 48).

ويوصفان بأنهما أحزاب للسلطة،للدفاع على السياسات الحكومية وتهيئة الجماهير حول خياراتها،ويقومان بإعداد وتقديم قوائم المترشحين لمختلف المواعيد الانتخابية،ويخضع الحزبان إلى قرارات الحكومة بغض النظر عن التجاذب الحاصل داخلها في إطار التنافس وصراع الأجنحة والكتل على قيادة الحزبين.وفي مقابل هذه المهام يستفيد الحزبين من عدة امتيازات تتمثل أساسا في الفوز بمناصب سياسية وإدارية عالية،وذلك في إطار المنطق الريعي الذي يطبع كل الممارسات السياسية في الجزائر. (محمد بوضياف، مرجع سابق: 58).

6-2- 1جبهة التحرير الوطني: FLN

في أول نوفمبر 1954 انطلقت جبهة التحرير الوطني لتقود الثورة إلى التحرر من الاحتلال الفرنسي،بعدها حاولت خط ثورة مكملة عرفت باسم ثورة البناء الذاتي لتتخلص من مخلفات الاستثمار الفرنسي. واستلزمت هذه النظرة الجديدة للجبهة لاستكمال ثورة البناء من جديد ،وكانت الوسيلة لتحقيق ذلكهي تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب حاكم، وإقناع الأغلبية من قادة الحزب بأن الطريقة الأحادية في الحكم هي الأنسب للوضعية وتماشيا مع مرحلة تطور البلاد خاصة بعد مرحلة الاستقلال. (إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق: 156).

وهي الطليعة المؤلفة من المواطنين الأكثر وعيا،من بينهم العمال والفلاحين والشباب يصبون إلى تحقيق هدف واحد وإلى مواصلة عمل واحد غايته القصوى انتصار الاشتراكية،والجدير بالذكر أنها ليست اشتراكية علمية (مقيدة بالفلسفة الماركسية)،إنما تستمد جذورها من فكرتين كانت تمثلان خمير الثورة،التقدم والعدالة الاجتماعية،من بين مبادئها:

- الجماعية في المناقشة.

- الأغلبية في اتخاذ القرار.
- الوحدة في التنفيذ.
- الوحدة في العقيدة والإدارة. (مهدي أنيس جرادات، مرجع سابق: 93، 94).

وهي جبهة استوعبت في صفوفها جميع العناصر التي ساهمت بصورة من الصور في الثورة التحريرية، فقد انطوت منذ البداية على التعددية والاختلاف، لكل داخل إطار الحزبي أثناء الجلسات والمؤتمرات، وهذا الاختلاف والتعدد من شأنه أن يحتوي على الطرفونقيضه،الإسلامي المناهض أصلا للوطني، والمناهض للفرانكو- لائكي،والمتمثل للنموذج الفرنسي في الجزائر المناقض للعروبي الذي يولي وجهة نحو المشرق العربي وتياراته البعثية والقومية والعروبية. (نور الدين ثنيو، 2004، 224).

وقد كانت سنوات الثورة ثم الاستقلال،كافية لكي تستولي جبهة التحرير الوطني على الأداة(الحزب)،ثم المؤسسات (الدولة) والكيان (الأمة) (المرجع نفسه: 202).

ويعتبر حزب جبهة التحرير الوطني حزب وسطي لا يميني ولا يساوي ويركز أصحابه على الثورة الجزائرية،ويقوم على ايدلوجية واحدة تقوم على الإسلام المتفتح والعروبة السياسية والثقافية والأرض لها امتداد وطني على امتداد الأرض الجزائرية. (خالد زعاف، مرجع سابق: 101).

6-2 – 2 حزب التجمع الوطني الديمقراطي: RND

مثل التجمع الوطني الديمقراطي بديل السلطة السياسي لما حادت جبهة التحرير الوطني عن المسار المرسوم لها، وقد تكفل بإنشاء التجمع عناصر منسحبة من الجبهة وبعض إطارات المنظمات والاتحادات والنقابات، وكان الهدف منه بداية الأمر هو توفير أرضية سياسية للرئيس (اليمين زروال) لخوض انتخابات جوان 1997 التشريعية التي فاز بها بالأغلبية وبحوالي 155 مقعد وأصبح بذلك قوة سياسية في البلاد.

ونظرا للطريقة التي وصل بها إلى الحكم ونظرا لطبيعة التشكيلة المكونة له والتي تتميز بكونها بعيدة عن كل قناعة سياسية وايدلوجية ولا تتوفر على برنامج سياسي واضح على الأقل في المراحل الأولى،فإن نواب المجتمع لم يجدواأنفسهم ملزمين بمسؤولية التمثيل أولا مطالبين بتقديم حصيلة نشاطهم النيابي،بل على العكس فقد كانوا في خدمة من أوصلوهم إلى التحكم في المجالس المنتخبة والمجموعات المحلية ... وهناك من يعتبرون التجمع الوطني الديمقراطي هوتجسيداللإرادة الدولة في كونها أساس الأمة والضامن الوحيد للأمن العام. (محمد بوضياف، مرجع سابق:61).

إن التجمع الوطني الديمقراطي مؤسس على مبادئ وأهداف بيان الفاتح من نوفمبر 1954،وهو تنظيم سياسي يناضل من اجل الحداثة والعصرنة ومنطلقاته الأساسية ومرجعتيه الفكرية هو الرصيد التاريخي للحركة،بحيث انه يؤمن بالتعددية السياسية و بالتناوب على السلطة بالطرق السلمية، يدافع عن الحرية ويعتبر التجمع الوطني الديمقراطي تجمع وطني في منطلقاته وأهدافه، ديمقراطي في منهجه وممارسته، من خلال سعيه لتحقيق التطور الاقتصادي،

المتكامل، المتزن والشامل بما يكفل تنمية متوازنة تجعل من البعد الاجتماعي عاملا جوهريا في تحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي. (الموقع الإلكتروني:

(http://www.rnd-dz.com/view-histo-fond-ar.php?newsid.05/03/2016.15:10PM)

6- 3التيار الديمقراطي اللائكي:

وهو يجمع التيارات اليسارية والعلمانية والفرانكوفونية والليبرالية ويمثلها حزب جبهة القوى الاشتراكية، وهو حزب يساري يتمركز أساسا في منطقة القبائل،كما نجد حزب العمال وهو حزب يساري معارض يتبنى المبادئ التروتسكية،فيعلن عن تضامنه مع العمال والطبقات الاجتماعية الأكثر عرضه للاستغلال ووقوفه في وجه الخوصصة ....

كما أنه يضم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية،وهو حزب علماني يتبنى أفكار لائكية،كما نجد حزب الحركة الاجتماعية الديمقراطية والتي يقودها الهاشمي شريف،وهو حزب ينتسب إلى اقصى اليسار ويرفض الحوار مع الإسلامي ويدعوا إلى القضاء عليهم، وكذا حزب رضا مالك وهو ما يسمى بالتحالف الوطني الجمهوري،ويرفض أي شكل من أشكال التقارب مع الإسلاميين. (خالد زعاف، مرجع سابق: 102).

وسنركز على جبهة القوى الاشتراكية، وحزب العمال، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية التي كان لها صدى في الانتخابات في الجزائر بعد الاستقلال خاصة 1997.

6- 3 - 1جبهة القوى الاشتراكية FFS

إن فكرة إنشاء جبهة القوى الاشتراكية تعود إلى تداعيات أزمة صيف 1962، عندما أخفق آيت أحمد في معارضته داخل المجلس التأسيسي فبعد تعيينه كنائب عن سطيف في المجلس التأسيسي،ورغم تحفظاته على ظروف تشكيله غير الديمقراطية (1962/09/20)، لاقى نشاطه في داخله معارضة شديدة،بالإضافة طبعا إلى إقصائه رسميا عن بعض الوظائف السامية في الدولة،مما جعله يفكر جديا في معارضة من خارج النظام، فعمد إلى تكوين حزب معارض في 29 سبتمبر 1963 حيث طرح فكرة مقاومة السلطة بجميع الوسائل السياسية والعسكرية.وبعد فترة من الركود ظهر على الساحة في عام 1989 في منطقة القبائل من خلال (تحالفه مع الحركة الثقافية البربرية). وقام بعدها مناضلوه بتأسيس رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان برئاسة المحامي المعروف علي يحي عبد النور. وبعد ما جاء عهد التعددية السياسية حصلت جبهة القوى الاشتراكية في 1989/11/20 على الاعتماد القانوني للحزب، وبهذا يدخل الحزب السري الثاني عهد الشرعية. (إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق: 159).

بعد نتائج الدور الأول من تشريعات 1991 دعت جبهة القوى الاشتراكية كل القوى المعارضة للمشروع الإسلامي إلى التكتل في قطب ديمقراطي واحد لمواجهة زحف الجبهة الإسلامية للإنقاذ على مؤسسات الدولة.لكن عارضت قرار النخبة العسكرية بإلغاء الانتخابات واعتبرته انقلابا على الإرادة الشعبية(محمد بوضياف،مرجع سابق: 65). ومن برنامج جبهة القوى الاشتراكية:

-إقامة ديمقراطية سياسية وتجسيد دولة القانون من خلال دستور يعكس روح الأمة والذي يتصوره ويعده مجلس تأسيسي منتخب.

- لا جمهورية دينية متطرفة ولا دولة بوليسية.
- السعي من أجل تحقيق مدرسة تقوم على أسس ديمقراطية.
- الانفتاح التنافسيللجزائر داخل اقتصاد دولي منفتح،لأن اقتصاد السوق وحده هو الكفيل بخلق التنافس. (إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق: 159، 160).

6- 3 - 2حزب العمال الشيوعي:

لقد ناضل التروتسكيون الجزائريين سرا منذ بداية السبعينات ضد النظام البومديني الحاكم والستالينية الشيوعية، ومن أجل الديمقراطية والسيادة الوطنية عبر الانتخابات الحرة والديمقراطية لمجلس تأسيس سيد، وذلك بخلاف (فقائهم من الشيوعيين الجزائريين (PAGS) الذين تحالفوا مع الحكم العسكري،وبعد المصادقة على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 1989/07/05 تم إيداع ملف التصريح بتأسيس حزب المنظمة الاشتراكية العمالية (OST) في 1989/12/26 والذي تحول لاحقا إلى حزب العمال (PT) وذلك بعد انعقاد مؤتمره يومي 28جوان 1990. وهو يعتبر نفسه مندمجا في الكفاح الدولي داخل إطار عالمي منظم للتروتسكيين وذلك من أجل حرية الصحافة والتعبير والرأي، والمساواة القانونية بين كل الأفراد وفصل الدين عن الدولة. (المرجع نفسه: 171).

تترأسه لويزة حنون وهي أول امرأة ترشحت في تاريخ الجزائر لمنصب رئاسة الجمهورية، وأول امرأة عربية تقود حزبا سياسيا في العالم العربي قاطع هذا الحزب الانتخابات التشريعية عام 1995 و1999،وفي الانتخابات لعام 1988 حصل الحزب على (4) مقاعد ،وفي الانتخابات التشريعية في 05/30/ 2002 نال الحزب (21) مقعدا في المجلس الشعبي الوطني. (مهدي أنيس جرادات، مرجع سابق: 101).

يدعو حزب العمال الحكومة إلى اتخاذ التدابير من أجل إعادة بعث الإنتاج الوطني وحمايته،معتبرا أن دعم الحكومة لبعض أسعار المواد الأساسية يبقى إجراء غير كاف، وشدد على أن للجزائر من الإمكانات ما يسمح لها بالوصول إلى الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات. (الموقع الإلكتروني:

(https://www.ar.wikipedai.org/wki.15:23pm.10/03/2016)

6-3- 3 التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: RCD

يسعى حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من أجل إحياء الثقافة واللغة الأمازيغية والمحافظة على اللغة الفرنسية والتضييق عمليا على اللغة العربية ،ويرجع أصحاب هذا الحزب أصوله إلى انعقاد ملتقى وطني نظمه أعضاء من الثقافة البربرية تيزي وزو يومي: 9 و10 فيفري 1989 حيث تم الإعلام عن ميلاد دستور الحزب الذي تم اعتماده في 13 سبتمبر 1989. (إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق: 164).

تأسس هذا الحزب على يد السيد (سعيد سعدي) بعد انسحابه من جبهة القوى الاشتراكية وتأكيده على البعد السياسي للقضية الأمازيغية،وشارك الحزب فيرئاسيات 1995 في محاولة منه لإضفاء البعد الوطني على التنظيم.(محمد بوضياف، مرجع سابق: 63).

ويعتبر أول حزب دعا إلى مقاطعة الانتخابات،كان التجمع يريد في البداية بناء جبهة واسعة لرفض الانتخابات بواسطة التناسق مع الأحزاب وبعض الجماعات المعروفة بمعارضتها للرئيس بوتفليقة مثل الحركة الاجتماعية الديمقراطية (الحزب الشيوعي) وحركة المواطنين من أجل الدفاع عن الجمهورية. (الموقع الإلكتروني: (https://www.wikipedia.org./wiki.23/02/2016.15:47pm)

من بين أهداف التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

- استقرار الوطن وترسيخ النظام الجمهوري، باعتبارهما دوافع كفيلة لضمان التماسك والوحدة الوطنية.
- الممارسة الفعلية للديمقراطية والتعددية السياسية والنقابية كصورة من صور تعبير وتحقيق السيادة الشعبية في ظل دولة القانون.
- ضمان العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنات والمواطنون أمام القانون.
- احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان.
- الفصل بين المجال السياسي والديني وضمان حرية المعتقد والعبادة.
- التداول السياسي على السلطة عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري ورفض كل أشكال العنف أو البقاء في السلطة . (http://drifex.com/rcd/tout /sur le parti /documents/217 25/01/2016 على الساعة 15:15مساءا)

ما يمكن قوله حول تجربة الأحزاب السياسية في الجزائر وبرامجها هو أنها:

- تمكنت من استقطاب العديد من المنخرطين لكونها تحوي على برنامج سياسي قوي، مقابل هذا توجد أحزاب أخرى ليست لها برامج سياسية نهائية.
- معظم الأحزاب السياسية في الجزائر حديثة العهد والنشأة أي أنها في طور التكوين باستثناء التي كانت تنشط سريا.
- كل الأحزاب السياسية في الجزائر سواء أكانت علمانية، وطنية أو دينية، نشطت في السرية أو في العلن، باستثناء حزبين متطرفين سياسيا واثنيا: الحزب الشيوعي الجزائري (الديمقراطي الاجتماعي حاليا)، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية،لا تدعو إلى محاربة البعد الحضاري الإسلامي للجزائر.بل إن معظمها ضمت نصوصه الرسمية هذا البعد،واستمر ذلك بعد الاستقلال وحتى ربيع عام 1997 بفعل القانون العضوي للأحزاب.
- إعادة هيكلة مستمرة للساحة السياسية على أسس ثابتة محورها ثلاث تيارات سياسية: التيار الإسلامي (بجناحيه: الراد يكالي والمعتدل المعارض والمشارك في السلطة ،والتيار العلماني(بجناحيه: الديمقراطي والاستبدادي/ المعارض والمشارك في السلطة.

- كان دافعها الأساسي لهذه التغييرات قلة الانضباط الحزبي والصراعات السياسية الداخلية والخارجية ،والخوف من فقدان السلطة والسيطرة الكاملة على الأحزاب من الداخل أو من الخارج. (إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق: 174).

رابعا: الانتخابات تفسيرها،أشكالها والنماذج النظرية المفسرة لها:

1-طبيعة الانتخاب وشروطه:

1-1-طبيعة الانتخاب:

اختلف الفقهاء حول الطبيعة القانونية للانتخاب، فظهرت اتجاهات متعددة في تحديد هذه الطبيعة، فهناك من يرى أن الانتخاب هو حق من الحقوق الفردية، وهناك من يرى أن الانتخاب يعتبر وظيفة والبعض الآخر جمع بين الاتجاهين معا وقرر بأن الانتخاب حق ووظيفة، وأخيرا ذهب اتجاه رابع إلى اعتبار أن الانتخاب هو عبارة عن سلطة قانونية. (سعد العبدلي، مرجع سابق : 37).

1-1-1الانتخاب حق شخصي: droit individual

ذهب بعض الفقهاء في القرن الثامن عشر إلى القول بأن الانتخاب حق شخصي، ووجوب الاعتراف بهذا الحق للأفراد بوصفه حقا طبيعيا لصيقا بشخصيتهم وآدميتهم،ومن هؤلاء الفقهاء روسو وروبسبير و بيثيون، ويثبت حق الانتخاب على رأي هؤلاء لكل فرد على أرض الدولة وله صفة المواطن على أساس المساواة بين المواطنين، ويعد حقا طبيعيا لا يمكن انتزاعه من أي فرد،وما دام كذلك فإنه يكون أسبق على وجود المشرع ولا ترقى إليه سلطة التشريع المنظمة للانتخاب. (المرجع نفسه : 40).

وترتبط هذه النظرية بفكرة السيادة الشعبية*، والتي تعتبر السيادة هي مجموعة السيادات والسلطات الفردية، وعلى ذلك فإن الانتخاب حق لكل مواطن له أن يستعمله أو لا يستعمله.(سعاد الشرقاوي، مرجع سابق: 148).

ويقول الفقيه السياسي جون جاك روسو في هذا المجال أن التصويت حق لا يمكن انتزاعه من المواطنين. (الموقع الالكتروني: thesis univ- biskra.dz، ماهية النظام الانتخابي والتعددية الحزبية، جامعة بسكرة، ص15، يوم 2016/01/12 على الساعة 15:08: 18مساءا).

وما دام الانتخاب حق وملكية طبيعية يمتلكها كل شخص، يجب الأخذ بالاقتراع العام،حتى يمارس كل شخص حقه الانتخابي ولا تفرض عليه أية شروط من قبل الطبقة التي ينتمي إليها أو الثروة التي يمتلكها.وينتج من خلال هذا الرأي كون الانتخاب حق شخصيا:

* تذهب **نظرية السيادة الشعبية** إلى أن السيادة ملك لمجموع الأفراد على أرض الدولة، وسيادة الشعب ما هي إلا مجموع الأجزاء من السيادة التي تخص كل فرد من أبناء هذا الشعب وكل فرد يحصل على جزء من السيادة، فإذاكان مجموع أفراد الشعب (100) نسمة فإن لكل فرد (1/ 100) من السيادة. أنظر: سعد العبدلي، مرجع سابق: 39.

- تقرير حق الاقتراع العام،وعدم جواز تدخل المشرع لحرمان الأفراد من ممارسة حقهم في الانتخاب أو تقييد هذا الحق على أساس طبقي أو مالي أو علمي،إلا بصورة استثنائية ومحدودة.

- اعتماد مبدأ التصويت الاختياري،فما دام الانتخاب حقا فلا يجوز عندها إجبار المواطنين على ممارسته،كما لا يجوز فرض عقوبة كجزاء للامتناع عن التصويت.

- يترتب على اعتبار الانتخاب حقا شخصيا،أن تسري عليه جميع أعمال التصرف كالبيع و الهبة والتنازل. (سعد العبدلي، مرجع سابق: 41، 42).

1-1- 2 الانتخاب وظيفة اجتماعية:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الانتخاب وظيفة اجتماعية،فسبب تبني زعماء الثورة الفرنسية لمبدأ سيادة الأمة*،أنه هذا المبدأ يعتبر السيادة للأمة كمجموع قانوني متميز عن الأفراد المكونين لها،ويترتب على ذلك أن سلطة الانتخاب لا تمنح للأفراد لأنهم أصحاب سيادة،ولكن بصفتهم ملزمين باختيار ممثلين عن الأمة ليعبروا عن سيادتها،وهم إذ يمارسون عملية الاختيار هذه،لا يمارسون حقا شخصيا لهم،وإنما يمارسون وظيفة،وبالتالي لا تعطي هذه الوظيفة إلا للأجدر والأكثر كفاءة،فينحصر ذلك في فئات قليلة من الناس،ولا بد عندها من توافر شروط معينة في الناخبين لضمان حسن أداءهم لوظيفتهم.(المرجع نفسه: 42).

والأخذ بهذه النظرية يترتب عنها النتائج الآتية:

- حرية الأمة في تحديد من يباشرون الانتخاب إذا كان الانتخاب وظيفة وأن السيادة للأمة فإن ذلك يعني أن الأمة حرة في تحديد الأفراد الذين يجوز لهم المشاركة في الانتخاب،وذلك من خلال تحديد الشروط التي ترى وجوب توافرها في من يباشر هذه الوظيفة ومن ثم فهي حرة في أن توسع أو تضيق قاعدة هيئة الناخبين من خلال تحكمها في تلك الشروط.

-إلزام المواطن بالتصويت: حيث يجوز للأمة أن تجبر الأفراد على المشاركة في الانتخاب،بما أنه وظيفة ولها أن تفرض الجزاء المناسب على من يمتنع عن التصويت،ومعنى ذلك أن التصويت إجباري وليس اختياريا كما يراها أصحاب نظرية الحق،ولقد لاقت هذه النظرية قبولا في الجمعية التأسيسية الفرنسية سنة 1791 والجمعية الوطنية التي وضعت دستور فرنسا لسنة 1792. (الموقع الإلكتروني :الانتخاب تكييفه القانوني والإعداد له وصوره المختلفة،Elenning.Uokerbala.edu.iq/mode/ressource/visis.php يوم2016/07/04،على الساعة 44: 22 مساءا)

1-1-3 الانتخاب حق ووظيفة:

---

*نظرية سيادة الأمة: يذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن السيادة ملك للأمة وحدها كشخص معنوي متميز عن مجموع الأفراد الذين تتألف منهم، فالأمة ليست هي فقط مجموع المواطنين الذين يعيشون في زمن معين على أرض الدولة، بل أنها تشمل في الوقت نفسه الماضي والحاضر والمستقبل، فالسيادة في هذاالوصف لا تقبل التجزئة، ولا يجوز للأمة التصرف في سيادتها بالتنازل عنها. (أنظر، سعد العبدلي، مرجع سابق: 38).

يجمع أصحاب هذا الاتجاه بين الفكرتين السابقتين على أساس تكييف الانتخاب بأن له صفتين: صفة الحق وصفة الوظيفة معا،ويفسر بعض أنصار هذا الاتجاه سبب الجمع بين الفكرتين،فكرة الانتخاب حق وفكرة الانتخاب وظيفة،بأن الانتخاب حق فردي ولكنه يعتبر وظيفة واجبة الأداء في نفس الوقت. (الموقع الالكتروني: حماية حقوق الإنسان زمن الصراعات المسلحة، الأسبوع الخامس، إسناد السلطة في النظام الديمقراطيsite.iugaza.edu.ps،يوم07/ 2016/03 على الساعة03: 23مساء ا).

ويذهب بعض أنصار هذا الرأي إلى أن الجمع بين هاتين الفكريتين المتعارضتين لا يعني في لحظة واحدة،وإنما يعني أن الانتخاب هو حق ووظيفة على التتابع فذهب الفقيه كاريه دي مالبيرج إلى أن الانتخاب يعتبر حقا شخصيا تحميه الدعوى القضائية في البداية عندما يقوم الناخب بقيد اسمه في الجداول الانتخابية،غير أنه يتحول إلى وظيفة بعد ذلك أثناء ممارسة الناخب لعملية التصويت والمساهمة في تكوين الهيئات العامة في الدولة أي أن هناك تتابعا بالأخذ بالصفتين فأولهما كونه حقا وثانيا كونه وظيفة. (سعد العبدلي، مرجع سابق: 44).

ورأي الفقه المصري أن الانتخاب يجمع بين فكرتي الحق والوظيفة مع ترجيح كفة الوظيفة كي يتمكن المشرع من تنظيم هذا الحق ووضع الضوابط والشروط التي تتفق وظروف الدولة.(بلال أمين زين الدين،2011: 22).

4-1-1 الانتخاب سلطة قانونية:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى تكييف الانتخاب باعتباره سلطة أو آلية قانونية مقررة للناخب لا لمصلحته الشخصية،ولكن لمصلحة المجموع،وهذه السلطة يتحدد مضمونها وشروط استعمالها بالقانون،وبطريقة واحدة بالنسبة لجميع الناخبين،ويترتب على هذا المنطق أنه من حق المشرع التدخل بالتنظيم والتعديل في أي وقت شاء،لأن الانتخاب ليس حقا شخصيا مولدا لمركز ذاتي،ولكنه سلطة قانونية لا يعترف بها لكل شخص،وإنما يعترف بها للأفراد الذين يحددهم القانون،وفقا للشروط التي يقررها،وللمشرع أن يعدل فيها لكونها تولد مراكز عامة مجردة،لا مراكز شخصية،ومن مؤدي هذا الاتجاه من الكتاب العرب،الدكتور **(ثروت بدوي)** والدكتور **(محمد أنس جعفر)** والباحث **(علي محمد الدباس)** وآخرون.

كما يقول الفقيه الفرنسي (بارتملي)أن المشاركة الانتخابية تستمد شرعيتها من قانون الانتخاب الذي يقررها ويحدد كيفية ممارستها. (سعد العبدلي، مرجع سابق: 45).

ويمكن أن نعتبر أن الطبيعة القانونية الصحيحة في نظرنا هي الأقرب للانتخاب لأنها تبتعد عن الأهواء الشخصية ولا تغلب رأي الأقلية بل تأخذ بعين الاعتبار كل من توفرت فيه شروط الانتخاب دون تمييز لا في الجنس ولا في الطبقة الاجتماعية.

والرأي الراجح الذي يأخذ به في الفقه المعاصر،أن الانتخاب ما هو إلا سلطة قانونية pouvoir légal يستمدها الأفراد من قانون الانتخاب لتحقيق المصلحة العامة.فالقانون هو الذي ينظم عملية الانتخاب أو كيفية أدائها،وللمشرع الحق أن يحدد الشروط اللازمة للقيام بذلك،أو أن يعدل فيها سواء بالتقييد أو التسيير طبقا لما يتطلبه الصالح العام،وللمشرع أن يجعل الانتخاب مقصورا على البعض دون الآخر،وله أن يجبر الأفراد على القيام به وإن كان

من الضروري أن يكون الانتخاب معترف به لأكبر عدد ممكن من أفراد الشعب ولا يجوز تقييده إلا لاعتبارات الصالح العام.(ربيع أنور فتح الباب متولي،2013: 319).

1- 2 الشروط القانونية الانتخاب:

اتفقت معظم الأدبيات على أنه لكل يمارس أي شخص حق الانتخاب لابد من أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط،وقد وضع القانون الجزائري شروطا قانونية يتمكن من خلالها أي فرد من المشاركة في الانتخابات:

1-2-1 الجنسية:

تأخذ كل الدساتير الحديثة أو النظم القانونية القائمة بقاعدة حرمان الأجانب من مباشرة الحقوق السياسية وعلى رأسها حق الانتخاب،وذلك استنادا إلى أن هذا الحق يكون مقصورا على المواطنين وحدهم باعتبارهم أصحاب المصلحة بما لديهم من ولاء لوطنهم،حيث هناك دولا تشترط على المتجنسين إمضاء فترة معينة على تجنسهم أي اكتسابهم جنسية البلد حتى يمكنهم التمتع بالحقوق السياسية ومنها الانتخاب والترشيح للمناصب العامة،وهذا لأن هذه الدول تفرق بين الوطني الأصيل والوطني المتوطن أو المتجنس الذي اكتسب الجنسية في حياته وليس منذ مولده. (المرجع نفسه : 323).

والمشرع الجزائري قد منح للمتجنس حق الانتخاب بمجرد حصوله على الجنسية الجزائرية.

(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الجنسية الجزائرية: المادة 15 من القانون 70/ 86 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970 والمتضمن قانون الجنسية الجزائرية : 04):ويحق له التمتع بجميع الحقوق المتعلقة بالصفة الجزائرية ابتداء من تاريخ اكتسابها.

1-2-2 السن:

تتضمن التشريعات والدساتير الحديثة تحديد سن معين،يتمتع ببلوغه المواطن بحق الانتخاب،وقد يكون هذا السن هو نفسه المتعلق بالأهلية المدنية،أو قد يكون سنا أقل أو أصغر من ذلك،تشجيعها وتوسيعها لهيئة الناخبين. (ربيع أنور فتح الباب متولي، مرجع سابق:325).

وفي الجزائر حدد القانون سن الانتخاب بثماني عشر (18) سنة،حيث جاء في المادة 03 من قانون الانتخابات 2012" يعد كل ناخب جزائري وجزائرية بلغ من العمر ثماني عشر (18) سنة كاملة يوم الاقتراع وكان متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية،ولم يوجد في إحدى حالات فقدان الأهلية في التشريع المعمول به.(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 03 من القانون العضوي رقم 12- 01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات: 01).

أما المادة 03 من قانون 13/1989 فقد أكدت على الشروط المتطلبة في الناخب حيث قرر أن يكون سن الرشد الانتخابي 18 سنة وهذا التخفيض للسن من أجل توسيع مجال المشاركة للشباب،وبالتالي زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات،وكلما خفض السن كان أمام قانون متحرر.(أقوجيل نبيلة، حبة عفاف، دون سنة:368).

وهنا لا بد أن نشير أي سن يقصد به هل بلوغ سن الرشد السياسي أم سن الرشد المدني،فيتوافق سن الرشد السياسي مع السن المدني عادة،إلا أن هذا التوافق لم يكن هو القاعدة دائما،ففي بادئ الأمر كان سن الرشد السياسي يزيد عن سن الرشد المدني،فدستور 1814 الفرنسي كان لا يمنح الحق الانتخابي إلا لمن بلغ من المواطنين سن ثلاثين عاما ثم أنقص القانون الصادر في 5 أفريل سنة 1884 إلى إحدى وعشرين عاما،وقد أخذت كثير من الدول هذا السنكالولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وبولندا وانجلترا منذ عام 1918..... في حين تركيا حددته بثماني عشر ثم ارتفع سنة 1934 إلى اثنين وعشرين،وفي مصر حدد الدستور المصري الصادر سنة 1923 بثلاثة وعشرين سنة بالنسبة لانتخاب أعضاء مجلس النواب وخمس وعشرين سنة لانتخاب مجلس الشيوخ.... إلى حين انقص سن السن الرشد السياسي في مصر إلى 18 سنة بمقتضى دستور 1956 بينما حدد سن الرشد المدني 21 عاما.وهكذا نجد أن التشريعات تختلف فيما بينها لتحديد سن الرشد السياسي الذي يصير عنده المواطن أهلا لاكتساب حق الانتخاب فمنها من يوحد سن الحصول على الأهلية المدنية والتمتع بالحقوق السياسية وغالبا ما تكون إحدى وعشرين سنة، في حين نجد بعضا آخر يحدد سنا أصغر لبلوغ سن الرشد المدني من تلك السن اللازمة لبلوغ سن الرشد السياسي،وذلك بقصد تأخير ممارسة المواطنين الشباب لحق الانتخاب،وهناك دول تسعى لتوسيع هيئة الناخبين لتحقيق المزيد من الديمقراطية،فإنها تخفض سن مباشرة حق الانتخاب عن سن التمتع بالأهلية المدنية بحيث تحدده ثماني عشر عاما (18). (بلال أمين زين الدين، مرجع سابق : 42، 43)

1-2-3 الجنس:

تأخذ بعض القوانين والنظم السياسية بحرمان الإناث من حق الانتخاب وبالتالي يكون الانتخاب مقصورا على الذكور وحدهم،وهذا ما كان سائدا في القرن التاسع عشر،وكان دستور 1923 ودستور سنة 1930 يأخذ كل منهما بهذه القاعدة حيث اشترطا أن يكون الناخب من الذكور.

وقد بدأت الدول الأوربية منذ نهاية القرن التاسع عشر في العدول عن هذه القاعدة وإعطاء المرأة حق الانتخاب مثلها في ذلك مثل الرجل ....، وكان هذا هو اتجاه الدول الديمقراطية، بحيث ظهر جليا في بداية القرن العشرين، فأخذت دساتيرها بقاعدة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق السياسية.

فأقرت الدانمارك هذا الحق للمرأة سنة 1915، وهولندا سنة 1919. (ربيع أنور فتح الباب متولي، مرجع سابق: 323، 324).

أما المشرع الجزائري فلم يمنع المرأة من المشاركة في الانتخابات، بل أعطاها الحق مثلها مثل الرجل، ماعدا أنه لا يمكن التسجيل في أكثر من قائمة انتخابية واحدة. (المادة 08 من القانون العضوي رقم 12- 01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخاب: 02). ولم يحدد القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات 2012 الجنس كشرط للانتخاب.

أما دستور 1963 فقد حدد حق التصويت للمواطن البالغ من العمر التسع عشر سنة،وهذا طبقا لما جاء في المادة 13 من هذا الدستور، ومضمونها المادة 13 هو :"لكل مواطن استكمل 19 عاما من عمره حق التصويت".

(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 1963، المادة 13، المرسوم رقم 63، 306، المؤرخ في 20 أوت 1963، المتعلق بقانون الانتخابات: 05).

1-2-4 الأهلية العقلية:

الانتخاب يقوم على أساس قدرة الناخب على الاختيار، وافتراض نضجه العقلي والنفسي حتى يمكنه ممارسة هذا الحق بصورة صحيحة أو صحية، فإذا كان المشرع قد حرم الأطفال أو صغار السن لعلة إدراكهم، فمن باب أولى أن ينطبق ذلك على المجنون والمعتوه، أو المصاب بتخلف عقلي بصفة دائمة. فيحرم من حق الانتخاب من يكون بالغا سن الانتخاب ولكن طرأ عليه جنون أو فقد قواه العقلية،بشرط أن يكون ذلك ثابتاعلى أن يعاد إليه حقه عند شفائه. (ربيع أنور فتح الباب متولي، مرجع سابق: 325).

ولكن لا يمكن أبدا أن تخول السلطة تحديد السلامة العقلية إلى الجهات الإدارية إذ يمكن أن تعمد السلطات الإدارية إلى اتهام خصومها بالجنون بغية استبعادهم من العملية الانتخابية سواء كناخبين أو مترشحين،وتعتبر هذه مهمة القاضي. (خالد زعاف، مرجع سابق : 63).

وقد ورد هذا لدى المشرع الجزائري على خلاف القوانين الانتخابية في الفقرة الأخيرة من المادة 07 من القانون العضوي المتضمن نظام الانتخابات رقم 07/79 يمثل أغلب الشرائح الأخرى.

1-2- 5 الأهلية الأدبية:

تشترط القوانين الانتخابية لإعطاء المواطن حق الانتخاب، ألا يكون قد صدر عليه حكم قضائي في جريمة تمس الشرف والاعتبار، مثل جرائم، السرقة والرشوة والاختلاس، والإفلاس والتزوير، وخيانة الأمانة.

وتفرق هذه التشريعات بين أنواع الجرائم المرتكبة، فالأحكام التي تتضمن عقوبة جنائية، يترتب عليها حرمان دائم من الحقوق السياسية وذلك كقاعدة عامة، ويترتب عليها الحرمان بالجنح، فإن الحرمان بشأنها يكون مؤقتا لمدة محددة. (ربيع أنور فتح الباب متولي، مرجع سابق: 326).

وهنا يمكن أن ندرج أن المشرع الجزائري قد حدد الجرائم التي تحرم الناخب من حق التصويت، وعدم قابليتهم للتسجيل على القوائم الانتخابية حيث يمنع كل من حكم عليه في جناية أو جنحة، ووفقا لما نصت عليه المادة 07من الأمر رقم 07/07 والمؤرخ في 1997/03/06 وهي موافقة مع قانون 13/89 أن هناك استثناءات تمنع من التسجيل في القوائم الانتخابية كل من:

1- المحكوم عليه بجناية.

2- المحكوم عليه في الجنح التي تحكم فيها بالحرمان من ممارسة الانتخاب وفقا للمواد 9 و9 مكرر 1 و14 من قانون العقوبات.

3- من سلك سلوكا أثناء الثورة التحريرية مضادا للمصالح الوطن.

4- من أشهر إفلاسه ولم يرد اعتباره.

5- المحجوز عليه.(الموقع الإلكتروني :(منتديات الجلفة:يوم2016/03/05 على الساعة22:58مساءا.http://www.djelfa.info/vb/show thread.php)

ولكن لابد من أن نفرق بين أنواع الجرائم المرتبة إذا أن الأحكام الصادرة في الجنايات يترتب عليها حرمان أبدي من الحقوق السياسية كقاعدة عامة ،وذلك بعكس الأحكام المتعلقة بالجنح إذا يكون الحرمان بشأنها مؤقتا لمدة محددة أما المخالفات فإن الأحكام الصادرة فيها لا يترتب عليها حرمان من مباشرة الحقوق السياسية،وقد ينتهي الحرمان الناتج عن صدور هذه الأحكام برد الاعتبار لمن حكم عليهم في هذه الجرائم عن طريق العفو الشامل عن الجريمة أو بواسطة إجراء تلقائي يرد الاعتبار لهم. (بلال أمين زين الدين، مرجع سابق: 43)

2- أنواع النظم الانتخابية وأشكالها:

2-1- أنواع النظم الانتخابية:

توجد أنظمة متعددة للانتخابات وأشكال مختلفة للاقتراع مما يحتم ضرورة الاكتفاء بدراسة النظم الرئيسية، ويعود مصدر هذا التعدد هو أن الإنسان يميل إلى التجدد والاختراع والإبداع،كما يعود السبب وراء هذا التعدد هو أن اختيار نظام معين من بين الأنظمة يعني تفضيل واحد من الاعتبارات المتعددة والعمل على تحقيقه من وراء عملية الانتخاب،وكل نظام انتخابي يهدف إلى تحقيق البساطة والعدالة والفعالية التي تمثل في تكوين حكومة أغلبية متجانسة ومستقرة.ولكن هذه الأهداف الثلاثة متعارضة ولا يمكن تحقيقها كلها في آن واحد،فالنظام الذي يسعى إلى أغلبية متجانسة مستقرة،يتعين عليه أن يوسع الاختيار أمام هيئة الناخبين،ويتبنى نظما بسيطة ولكنها لا تحقق العدالة بينما يؤدي تحقيق العدالة الملحقة،وهو ما يوفر التمثيل النسبي إلى تقليل فرصة تكوين حكومة متجانسة مستقرة.

من هنا يتعين القيام بعلمية الاختيار،وهذا ما يفسر أن الدول المختلفة تختلف نظمها الانتخابية تبعا لاختلاف الأهداف التي تسعى إليها. (سعاد الشرقاوي، النظم السياسية المعاصر، مرجع سابق: 150).

وفي إحدى التعريفات المقدمة لنظم الانتخاب ترى بأنها هذه النظم هي الآليات المتبعة لتحويل أصوات الناخبين إلى ما يقابلها من المقاعد في الهيئات المنتخبة،عبر إتباع طرق حسابية معينة،متأثرة في ذلكبالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في ذلك البلد. (سعد العبدلي، مرجع سابق: 61).

كما يرجع أيضا إلى مدى تغلغل الروح الديمقراطية في نظامها السياسي وطبيعة التكوين الاجتماعي والتقدم الحضاري والثقافي لشعوبها. (بلال أمين زين الدين، مرجع سابق: 46).

كما نجد تعريف آخر للنمط الانتخابي يعكس الأهداف المقصودة من وراء اختياره، حيث يشير إلى استعمال قواعد فنية قصد الترجيح بين المرشحين في الانتخاب،وعادة ما تعرف بالأساليب والطرق لعرض المرشحين على الناخبين،فرز النتائج وتحديدها،وإن اختيار السلطة لنظام انتخابي معين يعكس غرضها السياسي بالدرجة الأولى، فقد تسعى إلى قيام برلمان تعددي لتشجيع قيام حكومة ائتلافية مستقرة وفعالة،فاختيار نظام انتخابي أمر ليس حيادي فهو أمر يتعلق بالاختيار السياسي. (أقوجيل نبيلة، عفاف حبة ، مرجع سابق: 367).

2-1-1 الانتخاب المباشر والانتخاب الغير مباشر: Le suffrage direct et le suffrage indirect

2-1-1- 1 نظام الانتخاب المباشر Le suffrage direct

ويقصد بنظام الانتخاب المباشر قيام الناخبين باختيار النواب أو الحكام (البرلمان،رئاسة الدولة) من بين المرشحين مباشرة ودون وساطة وفق الأصول والإجراءات التي يحددها القانون. (الموقع الالكتروني: thesis univ-bishra.dz، مرجع سابق : 18).

ويطلق على هذا النوع من نظام الانتخاب-نظام الانتخاب المباشر -بنظام الانتخاب على درجة واحدة لأنه يتم مرحلة لأنه يتم على مرحلة واحدة فقط ،حيث أنه في أغلب الأحيان يكون الانتخاب مباشر بالنسبة للانتخابات العامة: وهي انتخابات المجلس الأدنى الذي يمثل مجموع أفراد الشعب، مثل مجلس العلوم والجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الشعب المصري. (بلال أمين زين الدين، مرجع سابق: 48).

والانتخاب المباشر يؤدي إلى أن يباشر الشعب أو الناخب حقه أو سلطته مباشرة في اختيار من يديرون شؤونه، فيزيد هذا من اهتمام الناخبين،ومن شعورهم بالمسؤولية،مما يساعد على رفع درجة إدراكهم وفهمهم للأمور العامة،ويصعب على السلطة التأثير على الناخبين بجعلهم يتخذون اتجاها معينا. ولهذا نجد الدولة الحديثة اتجهت إلى أخذ بنظام الانتخاب المباشر. (ربيع أنورفتح الباب متولي، مرجع سابق: 329).

ويعتبر نظام الانتخاب المباشر نتيجة منطقية للأخذ بنظرية السيادة الشعبية،إذا يتيح لغالبية الأفراد انتخاب الحكام بأنفسهم فإنه يزيد من اهتمام الشعب ويشعره بالمسؤولية،لذلك يعد نظام الانتخاب المباشر الأقرب إلى الديمقراطية.(الموقع الإلكتروني :thesis.univ-bishra.dz مرجع سابق:18).

وإذ كان هذا النظام أقرب إلى تحقيق الديمقراطية فإنه يجب أن لا يغرب من الذهن أن إتباع هذا النظام يتطلب أن يكون الناخبين على درجة معينة من الوعي والتربية السياسية،وأن يكونوا على قدر من الثقافة التي تمكنهم من حسن اختيار ممثليهم في السلطة. (المرجع نفسه: نفس الصفحة).

وفي الجزائر،اتخذ المشرع الجزائري بنظام الانتخاب المباشر في انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية، وكذلك انتخابات المجلس في القوائم الانتخابية، ممثيلهم في الهيئات مباشرة.

2-1-1- 2نظام الانتخاب الغير مباشر: le suffrage indirect

يقصد به أن يقوم الناخبون باختيار مندوبين عنهم،يتولون بدورهم اختيار أعضاء البرلمان من بين المرشحين أو باختيار المرشحين لتولي السلطة،وهذا الانتخاب يتم درجتين أما الانتخاب على ثلاث درجات فإن المندوبين الذين تم اختيارهم في أول درجة يقومون بانتخاب مندوبينعنهم، وهم الذين يقومون بدورهم باختيار أعضاء البرلمان بعد ذلك. (ربيع أنور فتح الباب متولي،مرجع سابق: 327).

ويكون الانتخاب الغير مباشر من خلال أن يقوم ناخب الدرجة الأولى باختيار الناخب المندوب (ناخب الدرجة الثانية) ويقوم بدوره بانتخاب الحاكم أو النائب،وقد نصت على هذا النظام المادة 101 من الدستور 1996

الجزائري ينتخب ثلثا (2/3) أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع الغير مباشر والسري من طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية، المجلس الشعبي الولائي.(نبيلة أقوجيل ، عفاف حبة ، مرجع سابق: 367).

ونجد فرنسا قد أخذت بنظام الانتخاب الغير المباشر حتى عام 1814 حيث عدلت عنه قوانينها الانتخابية وانتهجت نظام الانتخاب المباشر،باستثناء انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ الذي يتم عن طريق الانتخاب الغير مباشر.(الموقع الإلكتروني : thèses univ-bishra.dz، مرجع سابق:18)

اقترن هذا النوع من نظام الانتخاب الغير مباشر بالنظم المرجعية،حيث تلجأ بعض الدساتير إلى هذه الوسيلة في اختيار الحكام بحيث تجعل سلطة الاختيار الحقيقي في يد فئة خاصة يسهل التأثير عليها،ويرى الفقه الأمريكي أن هذه القلة المختارة تملك المعلومات الكافية عن المرشحين بما يمكنه من اختيار الصالح والأصلح، وقيل بأنه يمتاز بأنه يقلل من ضرر الاقتراع العام وذلك لأن المواطن العادي كثيرا ما يجهل كفاءة المرشحين،على عكس الانتخاب الغير مباشر فإنه يجعل بيد فئة مختارة تعرف كفاءة المرشحين. (غنية شليغم ، ولد عامر نعيمة، 2011: 180).

ويصلح الانتخاب الغير مباشر في البلاد النامية، أو البلاد حديثة العهد بالديمقراطية النيابية،لأنه يسمح للطبقة العظمى أو للقاعدة الشعبية باختيار من يمثلهم في انتخاب أولي الأمر،أو أعضاء البرلمان،وتؤدي علمية اختيار المندوبين، والذين يكون عددهم أكثر من عدد أعضاء البرلمان إلى اختيار عدد كبير من بين العناصر الأصلح والذين يعهد إليهم بعد ذلك باختيار النواب أو الاختيار من بين المرشحين لتوليد السلطة العامة. (ربيع أنورفتح الباب متولي، مرجع سابق: 328).

والقول بأنه يصلح هذا النوع من النظم الانتخابية في الدول المتخلفة سياسيا وثقافيا واجتماعيا، لأن هذه الدول تعرف ضعف الوعي السياسي لدى أغلبية أفراد الشعب، غير أن الواقع يثبت عدم جدوى الانتخاب الغير المباشر فالمجالس النيابية التي تم انتخابها على درجتين لم تكن دائما أكثر كفاءة من تلك التي تم انتخابها بالطريقة المباشر أي على درجة واحدة.كما أن القول بأن الانتخاب الغيرالمباشر يقلل من التأثر بالأهواء السياسية والدعاية الحزبية المغرضة، فهو قول مردود عليه حيث أثبت الواقع أن قلة عدد المندوبين تؤدي إلى سهولة التأثير عليهم والضغط عليهم من جانب الحكومة والمرشحين. (الموقع الإلكتروني: thèses univ-bishra.dz، مرجع سابق: 19).

بالإضافة إلى ما تم ذكره من عيوب هناك من يعتبره- نظام الانتخاب الغير مباشر- وسيلة غير ديمقراطية لاختيار الحكام،وربما لأنها تحمل بعض الشك في ملكات الشعب ووعيه السياسي أو لأن الانتخاب الغير المباشر يقترن غالبا بالاقتراع المقيد،إذا يشترط القانون في الناخب المندوب شرط النصاب المالي أو الكفاءة أو الانتماء الأسري، هذا بالإضافة إلى أن الانتخاب غير المباشر يفسح المجال أمام الحكومة للتلاعب بنتائج الانتخابات،إذا أرادت تزييف الانتخابات عن طريق تزييف إدارة الناخبين، من خلالالضغط على المندوبين وهم قلة يمكن التأثير عليهم. (غنية شليغم ، ولد عامر نعيمة، مرجع سابق: 180).

وإن كان لهذا النظام عيوبا لهذا لا يعني أنه خالي من مزايا فله مزايا يتمتع بها عن نظام الانتخاب المباشر منها:

- أن الناخب ناخب الدرجة الأولى على الأخص- لا يكون قادرا على القيام باختيار مرشحي العملية الانتخابية بشكل موضوعي على خلاف ناخبي الدرجة الثانية الذين يكونون محدودين في العدد على نحو يؤديإلى إمكانية التواصل بينهم وبين المرشحين بشكل مباشر مما يمكنهم من القيام بدورهم بصورة مستنيرة.

- يتيح الانتخاب الغير مباشر لناخب الدرجة الأولى اختيار ممثلين يكونون أكثر إلماما ومعرفة ودراية بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال اختيار فئة قادرة على قيادة هؤلاء نحو التنمية والنهوض بهم ومتطلباتهم نحو تحقيق التقدم والرفاهية في شتى النواحي. (بلال أمين زين الدين، مرجع سابق: 52).

- ومن أمثلة الانتخاب الغير المباشر: انتخابرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يقوم شعب الولايات المتحدة في ثاني يوم اثنين من شهر نوفمبر في كل سنة باختيار الناخبين الرئاسيين les électeurs présidential الذين يكونون ما يسمى بالمجتمع الانتخابي le collège électoral ويعلن المرشحون للمجمع الانتخابي منذ البداية عن الشخص الذين يصوتون لصالحه في الانتخابات الرئاسية ،ولهذا يكون رئيس الجمهورية معروفا بمجرد إنتهاء عملية إختيار الناخبين الرئيسيين ،ثم يتم إجراء إنتخاب لإختيار رئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية بواسطة المجمع الانتخابي في ثاني يوم اثنين من شهر يناير التالي لانتخاب الرئاسيين. (سعاد الشرقاوي،مرجع سابق: 151).

2-1-2 نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة:

Le scrutin nominal et le scrutin de liste

2-1-2- 1نظام الانتخاب الفردي (الاسمي): le scrutin nominal

يقصد به أن الناخبين في دائرة انتخابية معينة يقومون بانتخاب شخص أو نائب واحد يمثلهم في البرلمان ،ويعنى هذا أن الدولة تقسم إلى عدة دوائر انتخابية غير كبيرة بحيث يقوم كل ناخب بالتصويت لمرشح واحد فقط لا أكثر، وبالتالي يكون لكل دائرة من الدوائر الانتخابية نائب واحد أو اثنان، كما هو حال الانتخابات المصرية في ظل دستور سنة 1971 على أن يكون أحدهما على الأقل من العمال أو الفلاحين. (ربيع أنور فتح الباب متولي، مرجع سابق: 329).

أما إذا كان الانتخاب الفردي لا يتم إلا وفق نظام الأغلبية فإنه يجري إما على دور واحد وإما على دورين يكتفي في النظام الأول بالأغلبية البسيطة أو النسبية بينما يتطلب في النظام الثاني بالأغلبية المطلقة.(الموقع الإلكتروني: thesis univ-bishra.dz.pdf ، مرجع سابق: 20).

والانتخاب الفردي يقوم فيه الناخب باختيار فرد واحد من المرشحينفي العملية الانتخابية في دائرته،في حين أن الانتخاب بالقائمة هو الانتخاب الذي يقوم فيه الناخب باختيار قائمة تضم أكثر من فرد من بين القوائم المرشحة في الدائرة الانتخابية،وسيترتب على ذلك أن عدد الدوائر الانتخابية سيكون كبيرا في الانتخاب الفردي،لأنه سيطابق عدد النواب المنتخبين في كل دولة ولكن هذا العدد سيكون قليلا بكثير في الانتخاب القائمة،وهذا التقسيم ضرورة لضمان جدية الانتخاب وتحقيق الديمقراطية، فلو كانت الدولة كلها دائرة واحدة كما كان الحال في ايطاليا الفاشية وفي البرتغال في ظل دستور سنة 1933 المعدل سنة 1959 لاستحال على الناخبين التعرف على جميع المرشحين بل أن

اعتبار الدولة كلها دائرة واحدة لا يجعلنا في الواقع أمام انتخاب وإنما أمام استفتاءخاصة إذاكان النظام يأخذ القائمة الواحدة. (بلال أمين زين الدين، مرجع سابق: 55، 56).

ومن أمثلة النظام الانتخابي الفردي النموذج الذي تم تطبيقه لنظام الانتخاب الفردي على دور واحد، أما فيما يخص نظام الانتخاب الفردي على دورين نجد النموذج الفرنسي، فالنموذج البريطاني يقوم على ثلاثة نقاط:

1. أن الاقتراع في انجلترا يجري في دوائر صغيرة ويخصص لكل دائرة انتخابية منها مقعد نيابي واحد.
2. المرشح يفوز في المعركة الانتخابية بحصوله على أغلبية الأصوات أيا كان قدر هذا العدد أي دون اشتراط حصول المرشح على أغلبية من الأصوات تفوق ما حصل عليه بقية المرشحين مجتمعين في الدائرة.
3. يفوز المرشح بالتزكية في الحالة التي لا يتقدم فيها مرشحون آخرون في ذات الدائرة الانتخابية ودون حاجة لإجراء الانتخابات فيها.

وقد أدى نظام الانتخاب الفردي في بريطانيا إلى نظام الحزبين السياسيين (ثنائية حزبية)، يتزاحم كل منها للوصول إلى السلطة ويجاورهماتعايش أحزاب صغيرة تشارك في العمل السياسي دون وصولها إلى السلطة لأن اللعبة السياسية في يد الحزبين الكبيرين.(الموقع الإلكتروني، Thesisuniv.bishre.dz،مرجع سابق:20، 21).

وهذا النوع من النظم الانتخابية يتناسب مع الدول النامية،وذلك لأن من شأنه تسهيل وتبسيط العملية، وتقوية مراكز الاقتراع بالنسبة للناخبين، ويسهل للناخب معرفة المرشحين معرفة شخصية.

ويمكن القول أن الانتخاب الفردي له مزايا وعيوب من أهمها:

- يسهل على الناخب القيام بعملية الاختيار التي ينصب على شخص واحد فقط يسهل معرفته من بين المرشحين.
- ينطوي الانتخاب الفردي على تشجيع المنافسة،وتحفيز الناخبين في القيام بعملية الاختيار، مما يشكل علاجا لحالة السلبية التي تنتشر في هذه الدول. (ربيع أنور فتح الباب متولي، مرجع سابق: 331).أما عيوبه هي كالتالي:
- إن هذا النظام يجعل من النائب أسيرا لطلبات ورغبات ناخبي الدائرة الانتخابية التي انتخب عليها، وهذا يدفع كل نائب من النواب إلى الدفاع عن مصالح دائرته الانتخابية دون سواها، ما يؤدي إلى غياب دافع المصلحة الوطنية العليا في أعمال النواب المختلفة.
- هذا النظام لا يساعد على تمثيل الأقليات العرقيةوالايدلوجية داخل المجالس النيابية،حيث تكون هناك أقليات موزعة على مختلف الدوائر الانتخابية،ولكنها لا تتمكن من إيصال ممثليها إلى البرلمان لأنها لا تشكل أغلبية في مختلف الدوائر، رغم أن نسبتها المئوية من مجموع ناخبي الدولة تكون مرتفعة. (سعد العبدلي، مرجع سابق:73، 74).

2-1-2- 2نظام الانتخاب بالقائمة: le scrutin de liste

وفيه تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية واسعة النطاق، بحيث كل ناخب يقدم قائمة أسماء المطلوب انتخابهم من المرشحين، ويطبق نظام الانتخاب بالقائمة في صور عدة،كالقائمة المغلقة القوائم المغلقة مع التفضيل للقوائم مع المزج. (نبيلة أقوجيل ، عفاف حبة ، مرجع سابق: 367). ويمكن تناولها كالتالي:

- **القوائم المغلقة:**هي قوائم لا يستطيع الناخب أن يعدل فيها شيئا في ترتيب المترشحين أو الزيادة أو حذف أسمائهم،فيختار القائمة المقدمة بأكملها،هذا النوع من القوائم يسلب حرية الناخب إذ نجده مقيدا بالترتيب الذي وضعه الحزب الذي يفضله.
- **القوائم المغلقة مع التفصيل**: تعتبر هذه صورة أخرى لنظام القوائم المغلقة إلا أن الناخب يمكنه أن يختار قائمة واحدة مع إمكانية إعادة ترتيب الأسماء الواردة بها دون إضافة أو حذف.
- **نظام القوائم مع المزج**: من خلال نظام القوائم مع المزج يمكن للناخب أن يقدم قائمة من عنده مكونة بأسماء المرشحين الذين يختارهم من مجموعة القوائم المقدمة. رغم أن هذا النظام يعطي للناخب الحرية التامة في التعبير عن إرادته إلا أنتطبيقيه على ارض الواقع يتطلب إمكانيات ووسائل لا تتوفر في جميع الدول ذلك لصعوبة فرز الأصوات وتحديد النتائج الانتخابية. (الموقع الإلكتروني Thesisuniv-bishra.dzمرجع سابق: 22، 23).

ولا بد من أن لنظام الانتخاب بالقائمةمزايا عديدة إلا أنه من غير المنطقي المبالغة في اتجاه الإيجاب لأنه كغيره من نظم له عيوب لا يمكن الإغلاق عنها.

- من شأن هذا النظام التقليل من التأثير الذي يصدر من المرشحين نحو الناخبين مما يكون بالغ الأثر في قيام الناخبين باختيار مرشحهم على أسس موضوعية.
- يمتاز هذا النظام بالموضوعية والاستقلال الكبيرين في الادلاء بالأصوات حيث يتيح هذا النظام للناخبين إجراء عملية مفاضلة حرة بين برامج عمل سياسي،وبالتالي الحكم على المرشح من خلال برنامجه السياسي وليس من خلال سلوكهالشخصي العام وانه يحول دون تدخل رأس المال في العملية الانتخابية،وذلك بسبب اتساع الدوائر الانتخابية. (بلال أمين زين الدين، مرجع سابق: 59).
- الانتخاب بالقائمة يجعل التنافس بين البرامج والآراء لا بين الأشخاص،حيث تنتمي إلى أراء معينة ومناهج سياسية واجتماعية معروفة للناخب مما يجعل المفاضلة أكثر فعالية عنها بالنسبة للانتخاب الفردي حيث تستند المفاضلة إلى اعتبارات شخصية.
- يساعد الانتخاب بالقائمة على زيادة عدد الكفاءات في المجلس النيابي،وذلك بإتاحةالفرصة أمام أكثر من مرشح للترشيح في المجلس النيابي واختيارأكثر من واحد من بينهم. (ربيع أنور فتح الباب متولي، مرجع سابق: 332). أما عيوبه فهي أنه:
- يؤدي نظام الانتخاب بالقائمة إلى التقليل من حرية الناخبين في الاختيار.
- يؤدي إلى طغيان واستبداد الأحزاب السياسية حيث يقتضي هذا النظام أن يترك أمر ترشيح أعضاء المجالس النيابية لإرادة قادة الأحزاب الذين ينفردون بالقرار في شان أسماء المرشحين الذين توضع أولا في القائمة الانتخابية وبالتالي لا يجد الناخب أمامه سوى اختيار إحدى هذه القوائم مما يؤدي إلى إضعاف دور الناخبين وشل حريتهم، في حين أن الأحزاب السياسية لها ريادة في اختيار نواب البرلمان.

- يؤدي هذا النظام إلى خداع الناخبين إذ تلجأ الأحزاب السياسية إلى وضع اسم شخص بارز له ثقل سياسي ووضع مرموق في صدر القائمة، ثم تملأ القائمة بعد ذلك بأسماء أشخاص غير معروفين. (بلال أمين زين الدين، مرجع سابق: 60).

ويمكن القول أن هذين النظامين نظام الانتخاب الفردي و الانتخاب بالقائمة يرتبط فعالية كل منهما بالظروف الخاصة بكل دولة على حدى وقد يرجع تفضيل دولة ما لنظام انتخاب معين ،كأن تأخذ بالانتخاب الفردي أو تفضل الانتخاب بالقائمة فهذا يرجع لأسباب سياسية أو اجتماعية أو طائفية.(ربيع أنور فتح الباب متولي، مرجع سابق: 332).

2– 1 – 3نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي:

2– 1 – 3 – 1نظام الانتخاب بالأغلبية: scrutin majoritaire

يقال عن الانتخاب إنه انتخاب بالأغلبية إذا اعتبر النظام أن المرشح قد نجح في الانتخابات بمجرد حصوله على أغلبية الأصوات المعطاة،ولكن الأغلبية المشترطة قد تكون الأغلبية المطلقة كما قد يكتفي بالأغلبية النسبية.

واختيار أي من الأغلبيتين المطلقة أو النسبية يؤدي إلى الاكتفاء بدور واحد لتعرف نتيجة الانتخاب أو يستلزم إعادة الانتخاب.(سعاد الشرقاوي، مرجع سابق: 153).

ويمكن تصور هذا النظام في الانتخاب الفردي إذ تنتخب الدائرة نائبا واحد،كما يمكن تصوره في الانتخاب عن طريق القائمة،فتفوز القائمة التي نالت أغلبية الأصوات بجميع المقاعد أو أغلبها. (الموقع الإلكتروني : thesis univ- bishra.dz، مرجع سابق: 24).

ويتخذ الانتخاب بالأغلبية إحدى الصورتين الآتيتين:

- **نظام الأغلبية المطلقة: le scrutin magoritaire absolue**

ومعناها أن النتيجة تتمثل في نجاح أو فوز من يحصل على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة (1/2) وعلى سبيل المثال لو أن عدد الأصوات الصحيحة مائة، فإن الأغلبية المطلقة تكون 51 صوتا. وإذا كانت عدد الأصوات 99صوتا،فإن الأغلبية المطلقة تكون 50 صوتاولس 51 صوتا، مما يتضح أن الأغلبية المطلقة هي أكثر من نصف الأصوات وليس كما هو شائع نصف الأصوات زائد صوت واحد. أي أن المرشح أو القائمة التي تفوز هي التي تحصل على عدد أصوات يزيد على نصف الأصوات الصحيحة. (ربيع أنور فتح الباب متولي، مرجع سابق: 333).

ويطلق على نظام الأغلبية المطلقة أيضا نظام الأغلبية على دورين le scrutin majoritaire àdeuxtours وهذا النوع لا يعتبر المرشح فائزا في الانتخابات إلا إذا حصل على الأغلبية المطلقة للأصوات المعطاة، ويشترط أن يحصل على أصوات ربع عدد الناخبين بجداول الانتخاب. فإذا لم يحصل أي من الناخبين على الأغلبية المطلقة من الدور الأول تعاد الانتخابات بين اثنين من المرشحين هما المرشحان اللذان حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الدور الأول ويكفي أن يحصل أي من المرشحين على أكبر عدد من الأصوات لكي يعد فائزا في الانتخابات،ولا يشترط في الدور الثاني أن يحصل على الأغلبية المطلقة. ومن أمثلة هذه الانتخابات النظام المطلق في الانتخابات الفرنسية، وانتخابات مجلس الشعب المصري . (سعاد الشرقاوي، مرجع سابق:154).

والمشرع الجزائري طبق هذا النظام– نظام الأغلبية المطلقة–،حيث نصت المادة 134 من القانون العضوي 12- 01 المتضمن نظام الانتخابات،على أنه يجري انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع على اسم واحد في دورين بالأغلبية المطلقة،كما أكدت المادة 135 ومن القانون نفسه 12- 01 على أنه يحوز أي مترشح على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها في الدور الأول،وينظم دور ثان،لا يشارك فيه سوى المرشحين الاثنين اللذين أحرز أكبر عدد من الأصوات خلال الدور الأول. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:قانون الانتخابات،المادة 134، 135

من القانون العضوي 12- 01 المتعلق بنظام الانتخابات المؤرخ في 18 صفر1433 الموافق لـ 12 جانفي 2012).

- **نظام الأغلبية النسبية أو أكثرية الأصوات**: **la majouité rélative** يعني فوز المرشح في العملية الانتخابية إذ حصل على أكثر الأصوات الصحيحة بالمقارنة بباقي المرشحين حتى ولو كانت هذه الأغلبية اقل من الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة أولا تصل إلى 30% فقد يكون هناك ستة مرشحون فحصل الأول على 25% من الأصوات وحصل الثاني على 22% والثالث حصل على 20% والرابع على 14% وحصل الخامس على 11% والسادس على 8% من مجموع الأصوات فإن الأول هو الفائز في الانتخابات وفي عضوية المجالس النيابية على الرغم من أنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة. وهو يقضي إلى نظام الحزبين السياسين (ثنائية حزبية) إذ كان الشعب متجانسا بقدر كاف. (بلال أمين زين الدين، مرجع سابق: 75).

ويطلق على هذا النوع من الانتخاب بالانتخاب بالأغلبية البسيطة الذي يتم على دور واحد le scrutin majoritaire à un seul tour، ويتم في دور واحد ويعتبر المرشح ناجحا في الانتخابات إذا حصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين بالمقارنة بالأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون. ولا يشترط أن يحصل على الأغلبية المطلقة من مجموع الأصوات المعطاة، ونظام الأغلبية النسبية الذي يتم فيه الانتخاب وتعرف نتيجته من الدور الأول هو النظام المطبق في الدول الأنجلوسكسونية وعلى رأسها انجلترا والولايات المتحدة وكندا، (سعاد الشرقاوي، مرجع سابق: 153، 154).

وقد قرر المشرع الجزائري اعتماد نظام الأغلبية البسيطة في انتخابات مجلس الأمة وهي الانتخابات الغير مباشرة التي تجرى مرة كل ثلاث سنوات، يقوم من خلالها أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية المنتخبون مباشرة من طرف الناخبين، بانتخاب عضو واحد عن كل ولاية من ولايات الجمهورية، وتسمى كذلك بانتخابات التجديد النصفي حيث يتم تجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة 126 من القانون العضوي 12- 01 المتعلق بنظام الانتخابات على أنه: "يعلن منتخبا فائزا، المترشح الحاصل على أكثر عدد من الأصوات وفقا لعدد المقاعد المطلوب شغلها". (المادة 126 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، مرجع سابق: دون صفحة).

ومن مزايا هذا النظام أي نظام الأغلبية بنوعيه (المطلق والنسبي):

- البساطة والوضوح والقدرة على تكوين أغلبية برلمانية متماسكة، مما يؤدي في النهاية إلى استقرار الحكومات.
- يجعل هذا النظام الناخب على معرفة بجميع المرشحين المتنافسين في الانتخابات، هذا من شأنه أن يقلص تأثير الأحزاب السياسية على أراء واتجاهات الناخبين.

أما ما يؤخذ على نظام الأغلبية هو أنه قد يتناقض مع الديمقراطية الحقة، كما أن نتائجه قد لا تتسم بالعدالة كونه يضع القوة السياسية في يد الطبقة التي نظهر بها، ويترتب على ذلك إهمال ما عداها من الطبقات التي قد يكون بعضها ذات أهمية كبيرة مما يجعل المجلس النيابي المنتخب بعيدا عن أن يكون ممثلا لجميع طبقات الأمة، وبهذا لا تكون

حكومة ديمقراطية قائمة على مبدأ المساواة بل حكومة طبقة ممتازة تفرض سلطاتها على كل من خالفها في الرأي. (غنية شليغم ، ولد عامر نعيمة، مرجع سابق: 82).

2- 1 – 3 – 2- نظام التمثيل النسبي la représentation proportiomelle

تقوم الفكرة الأساسية لنظامالتمثيل النسبي على تقليص الفارق النسبي بين حصة الحزب المشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين على المستوى الوطني وحصته من مقاعد الهيئة التشريعية (البرلمان) التي يتم انتخابها، فلوفاز حزب كبير بنسبة 40 بالمائة من الأصوات، يجب أن يحصل على ذات النسبة تقريبا من مقاعد البرلمان، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الصغير الذي يفوز بنسبة 10% من الأصوات يجب أن يحصل كذلك إلى حوالي 10% من تلك المقاعد، وكثيرا ما يعتقد بأن اللجوء إلى استخدام القوائم الحزبية يزيد من فرص تحقيق النسبة في التمثيل حيث تقوم الأحزاب السياسية بتقديم قوائم من خلال نظم الانتخاب التفضيلية أيضا فنظام الصوت الواحد المتحول،حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع بالتسلسل حسب الأفضلية في الدوائر الانتخابية التعددية ويعتبرنظاما نسبيا آخر أثبت فعاليته في هذا الاتجاه. (أندرورينولدز وآخرون،ت أيمن أيوب،45:2010).

ابتكر هذا النظام الانتخابي منذ أكثر من قرن من الزمان حيث تبنته تدريجيا أغلب دول أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر ،بينما نجد أن فرنسا وانجلترا فقط الدولتان الوحيدتان اللتان قاومتا هذا النظام ولم تطبقاه والهدف منه هو ضمان أن تمنح كل قائمة أو كل حزب عدد من المقاعد في البرلمان يتناسب مع نسبة الأصوات التي حصل عليها في الانتخاب. (بلال أمين زين الدين، مرجع سابق: 78).

ويأخذ نظام التمثيل النسبي عدة صور من أهمها:

-التمثيل النسبي العادي:

يتضمن هذا النظام توزيع المقاعد النيابية في كل دائرة طبقا لنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة من القوائم المتنافسة ونجد فيه:

- **التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة liste bloquée** يلتزم فيه الناخب باختيار قائمة كما هي دون تغيير فيها أو تعديل فهو مقيد بترتيب الأسماء التي تحتوي عليها القائمة.
- **التمثيل النسبي مع التفضيل:votepreferentiel** وفيها يستطيع الناخب أن يغير أو يفاضل بين المرشحين وأن يختار حسب رغبته الشخصية إزاء المرشحين وليس طبقا للترتيب الذي وضعه الحزب صاحب القائمة.

– التمثيل مع المزج بين القوائم:

وفقا لهذه الطريقة يستطيع الناخب المزج بين القوائم المختلفة، بحيث يمكن تكوين قائمة جديدة خاصة به، واختيار أسماء من بين قوائم متعددة، وبالترتيب الذي يطلق على هذه الطريقة حق الناخب في المزج بين القوائمالمختلفة لتكوين قائمة جديدة تعبر عن رأيه الشخصي.

وفيما يتعلق بكيفية حساب الأصوات وتوزيع عدد النواب عليها، في حالة التمثيل النسبي، القاعدة الحسابية التي يتم توزيعها على أساسها، فتوجدثلاث طرق:

1- طريقة المتوسط الانتخابي le quotont éléctrol
2- طريقة المتوسط القومي le quotient nationial
3- طريقة العدد الموحد nombre uniforme

بالإضافة إلى هذه الطرق الثلاث توجد طرقا أخرى هي كالتالي: طريقة الباقي الكبير، طريقة المعدل، طريقة هوندت Hondt

- توزيع المقاعد على المستوى القومي:

إذا كانتالنظم الانتخابية المقررة تأخذ بعدد الأصوات على مستوى الدولة ككل وهو ما يسمى بالتمثيل النسبي الكامل أو القومي ،فبعد ان يستفيد كل حزب من الأصوات التي حصل عليها سواء بتطبيق نظام الباقي الأكبر، أو نظام المتوسط الأكبر، يتبقى له عدة أصوات لم يستفيد منها، فيتم جمع الأصوات المتبقية التي حصل عليها كل حزب في جميع أنحاء الدولة، ويكون له عدد آخر من النواب بقدر ما في هذه الأصوات المتبق من الرقم الموحد وهذ الأخير هو رقم يحدده القانون مقدما ويتضمن عدد الأصوات التي تلزم الحصول على مقعد واحد وهو رقم يطبق بالنسبة لكل المناطق بالنسبة لكل المناطق في الدولة.(ربيع أنور فتح الباب متولي، مرجع سابق: 334، 344).

ولنظام المثيل النسبي مميزات يتميز بها عن غيره من النظم يمكن أن نلخصها كالتالي:

- تعمل هذه النظم على ترجمة الأصوات إلى مقاعد بشكل دقيق، متفادية بذلك بعض النتائج المترتبة على نظم الأغلبية، حيث تعمل على هذه النظم على الحد من حصول الأحزاب الكبيرة على مقاعد إضافية تفوق نسبتها من أصوات الناخبين، في الوقت الذي تسمح فيه للأحزاب الصغيرة الوصول إلى البرلمان من خلال الحصول على أعداد محدودة من أصوات الناخبين.
- تحفز نظم التمثيل النسبي على قيام الأحزاب السياسية أو تشكيل الاتجاهات الانتخابية من قبل المرشحين المتقاربين فكريا لتقديم قوائم من المرشحين للانتخاب،ما يؤدي إلى إيضاح السياسات والاختلافات الايدلوجية والقيادية القائمة ضمن مجتمع ما.
- تسهم هذه النظم في تجذير مبدأ الشراكة في الحكم بين الأحزاب والمجموعات ذاتالاهتمامات المختلفة.
- تقود نظم التمثيل النسبي إلى تحقيق مستويات أعلى من الاستمرارية واستقرار السياسات
- تحد هذه النظم من نمو ما يعرف بظاهرة الاكتساح الانتخابي، لكونها تمنح الأحزاب الصغيرة فرصة الحصول علي بضعة مقاعد،ما يقلل من إمكانية حصول الحزب الواحد علي كافة مقاعد الدائرة الانتخابية الواحدة .(أندرورينولدر وآخرون،مرجع سابق:46)

ورغم هذه الإيجابيات إلا أنه لنظم التمثيل النسبي مساوئ كذلك وأهمها:

- إجراءات التمثيل النسبي شديدة التعقيد،و هناك صعوبة كبيرة في إجراء التوزيع النسبي للمقاعد و عملية تحديد النتائج و فرزالأصوات، كذلك هي عملية معقدة من الناحية لحسابية بحيث تؤدي إلى تأجير النتيجة الانتخابية مما قد يعرضها لعملية التزوير. (الموقع الإلكتروني:thesis.univ-bishra.dz مرجع سابق: 29).

- هذا النظام يشتت مقاعد البرلمان بين عدة أحزاب وهو أمر غير مرغوب فيه كونه لا يهيئ السبيل لأي حزب للحصول على الأغلبية المطلقة في المجلس النيابي.
- يجعل بعض القيادات الحزبية تحتفظ بعضوية دائمة أو طويلة في البرلمان بغض النظر عن الشعبية التي يتمتع بها الحزب ارتفاعا وهبوطا.(غنية شليغم ، عامر ولد نعيمة، مرجع سابق: 183).
- وفي هذا السياق هناك من يعتبر نظام الانتخاب بالأغلبية والتمثيل النسبي ليست أنواعا للأنظمة بقدر ما هي إحدى الأساليب لكيفية استعمال الانتخابات.

2– 1 – 4 نظام التمثيل المختلط:

تقوم هذه النظم على أساس الاستفادة من ميزات كل من نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي، وعليه يتركب النظام المختلط من نظامين انتخابين مختلفين عن بعضهما البعض ويعملان بشكل متوازي، ويتم الاقتراع بموجب النظامين من قبل الناخبين حيث تجمع نتائج النظامين لانتخاب الممثلين في الهيئة التي يتم انتخابها ويستخدم في ظل النظام المختلط أحد نظم الأغلبية، والذي عادة ما يقوم إستنادا إلى دوائر انتخابية فردية، بالإضافة إلى نظام القائمةالنسبية، وهناك شكلين للنظم الانتخابية المختلطة: فعندما ترتبط نتائج الانتخاب في ظل كلا النظامين الانتخابين ببعضها البعض، بحيث يستند توزيع المقاعد في ظل النظام النسبي على نتائج النظام الآخر، وذلك لتعويض ما قد ينتج عن ذلك النظام من خلل في نسبية النتائج، ويطلق على النظام المختلط اسم نظام النسبية المختلطة (MMP) أما عندما ينفصل النظامان عن بعضهما البعض بشكل كلي ويعملان بشكل مستقل تماما، حيث لا يستند توزيع المقاعد في ظل أي منها على ما يحدث في النظام الآخر، يطلق على ذالك النظام اسم النظام الانتخابي المتوازي (par allel) وبينما يسفر نظام النسبية المختلطة عن نتائج نسبية بشكل عام، عادة ما يسفر النظام المتوازي عن نتائج لا تحقق سوى نسبية متوسطة المدى،بينما ينتج عن نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي بشكل عام.(أندرور ينولدز وآخرون، مرجع سابق:115).

ويمكن القول أن هذه النظم المختلطةتمزج بين التمثيل النسبي والتمثيل بالأغلبية تكون عادة هي أقرب إلى التمثيل النسبي، والمثلان الذي يوضحان ذلك هما: النظام الفرنسي من سنة 1951 إلى سنة 1956، والنظام الألماني المعمول به في جمهورية ألمانيا الفيدرالية من سنة 1949 حتى اتحاد ألمانيا الغربية مع ألمانيا الشرقية.(بلال أمين زين الدين، مرجع سابق: 98).

2- 1 - 5 نظام تمثيل المصالح المهن: le représentation professionnelle ou des intérêts

طبق نظام تمثيل المصالح والمهن في كثير من الأنظمة السياسية القديمة فمعظم المجالس النيابية القديمة نشأت لتمثيل الطبقات الممتازة ثم انظم إليها ممثلو عامة الشعب، وقد أخذت فرنسا قبل الثورة بهذا النظام، نظام تمثيل المصالح والمهن وكان البرلمان آنذاك يتكون من ممثلين عن الإشراف ورجال الدين والعامة، وكانت كل طبقة تنتخب نوابها لتمثيلهم، كذلك في إنجلترا مجلس اللوردات لا يدخله إلا الأشخاص الذين يستوفون شروط معينة: كالنسب الثقافة ،الطبقة الاجتماعية.

وفي الوقت الحاضر لم يعد نظام تمثيل المصالح والمهن يقتصر على إعطاء تمثيل للطبقات فقط بل أصبح هناك تمثيل لمصالح اقتصادية واجتماعية ومهنية، فأخذا هذا النظام منحى ديمقراطي يختلف عن منحاه القديم، ويتم تمثيل المصالح والحرف بالمجالس النيابية بإحدى الطرق:

1- يتم تمثيل المصالح في أحد المجلسين إذا كان البرلمان يتكون من مجلسين مجلس الشيوخ، ومجلس النواب.

2- قد يتم تكوين أحد المجلسين بكامله على أساس تمثيل المصالح المختلفة، بحيث يكون هناك مجلسا حرفيا ويمثل الآخر الأحزاب السياسية. (الموقع الإلكتروني:thesis,univ- biskra-org، مرجع سابق: 29، 30).

ويرى أنصار نظام التمثيل المهني إلى أن هذا الوضع من شأنه:

- تحقيق تمثيل الشعب تمثيلا صادقا،أن هذه الفئاتوالمصالح تعتبر عناصر أساسية فيه،لا بد من أخذها بعين الاعتبار.
- يتيح الفرصة أمام العناصر ذات الكفاءات العالية والخبرة المتخصصة في مختلف المهن للدخول في البرلمان أو التعبير عن المصالح الهامة في حياة المجتمع بشكل واضح.
- يساعد على وجود مجلس نيابي كفء وقادر على مناقشة مختلف الأمور والأنشطة.
- يخفف من سيطرة الأحزاب على الحياة السياسية،وجعل الاتحادات والنقابات والمنظمات المهنية والمصلحية أن يكون دورا إلى جانب الأحزاب هذاما يمنع استبداد الأحزاب واستغلالها لمراكزها السياسية في فرض اتجاهات معينة.

أما مساوئه والتي تظهر في أن كل مهنة أو مصلحة ستحاول الدفاع عن مصالحها الخاصة الضيقة، بغض النظر عن المصالح الأخرى،ما يؤدي إلى وجود المتناقضات والصراع بين هذه المصالح.

- تمثيل هذه المهن والمصالح لن يقوم دائما على أساس العامل الفني والذي يتمثل في أن نواب كل طائفة أو مهنة يجب أن يكونوا من أفراد هذه المهنة أو المصلحة الذين ينتمون إليها، وتغليب المصالح الشخصية وقد ينتهي بالنقابة أو المصلحة إلى الدخول في حزب سياسي أو تبني أفكاره لأسباب غير نقابية.(ربيعأنو ر فتح الباب متولي، مرجع سابق:349، 350).

1-1- أشكال النظم الانتخابية: (أساليب النظم الانتخابية)

إن الانتخابات تتنوع وتتأرجح بينأشكال مختلفة نذكر منها:

2- 2-1أسلوب الانتخاب المقيد: Suffrage restreint

هو النظام الذي يشترط أن يتوفر في الناخب قسط من المال أو قسط من التعليم ومحصورا في نوع الرجال فقط. (غنية شليغم ، ولد عامر نعيمة، مرجع سابق: 180).

وقد ساد نظام الانتخاب المقيد بعد الثورة الفرنسية، يفتم تقسيم المواطنين إلى طائفتين، طائفة المواطنين الايجابيين أو العاملين citoyens actifs، وهم الذين لهم حق مباشر, الحقوق السياسية،خاصة حق الانتخاب، حيث تطبق عليهم الشروطخاصة تلك التي تتعلق بالنصاب المالي،أما طائفة المواطنين السلبيين citoyens passifs وهم الذي لا يتمتعون بالحقوق السياسية، ولا يكون لهم حق الإدلاءبأصواتهم في الانتخابات حيث لا يتوافر فيهم النصاب المالي أو الكفاءة العلمية المطلوبة.

كما ساد هذا النوع من الانتخابات، حيث أخذ به دستور الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من دساتير الدول الأوروبية،و كانت تقيد حق الانتخاب بشرط النصاب المالي أو الكفاءة أو الشرطين معا، واستمر فترة طويلة ومنه تم إلغاؤه نهائيا في سنة 1964.(ربيع أنور فتح الباب متولي، مرجع سابق:320).

وللانتخاب المقيد شرطين كما سبق وذكرنا أنه نقيد حق الانتخاب بشرط الكفاءة أو بشترط النصاب المالي وسنحاول تناول هذين الشرطين بشيء من التفصيل.

-شرط النصاب المالي (تقيد الاقتراع بنصاب مالي)

إن سلطة الانتخاب لا تمنح إلا لمن كان مستوفيا لنصاب مالي معين، وبأن يكون مالكا لقدر معين من الثروة، أو أن يكون حائزا لعقار لا يقل دخله السنوي قيمة معينة ويدفع ضريبة، وقد تم تبرير هذا التقييد في أن المعدمين له يهتمون بالقضايا السياسية، وأن الثروة هي التي تربط مالكيها بالبلد فتجعله مهتما بقضاياه، وأن الأغنياء هم الذين يتحملون النفقات العامة، وهم الذين تنعكس عليهم آثار السياسات الحكومية، وأن الثروة قرينة على كفاءة صاحبها وتساعده على الحصول على التعليم اللازم لتفهم الأمور العامة والمشاركة في الحياة السياسية.

ومن الدساتير التي فرضت شرط النصاب المالي كان دستور فرنسا لعام 1830 وعام 1791 و1814 والدستور المصري لعام 1934، وقانون انتخاب مجلس النواب العراقي لعام 1924.(علي هادي حميدي الشكراوي،2001/ 2012: دون صفحة)

– شرط الكفاءة (تقيد الاقتراع بالكفاءة)

تلجأ بعض الدساتير إلى وضع اشتراط تمتع الناخب بكفاءة معينة،كأن يكون قد بلغ درجة معينة من التعليم، والإلمام بالقراءة والكتابة، أو الحصول على شهادة دراسية معينة وعلى سبيل المثال حدد الدستور المصري لعام 1930 شرط الكفاءة الخاصة بالحصول على شهادة الابتدائية.

وكان الهدف من اللجوء إلى هذا القيد من قبل الدول لتحقيق أهداف منها: التخفيف من غلاء اشترط القيد المتمثل في النصاب المالي وذلك عن طريق إعطاء الحق في الاقتراع لأي مواطن إذا كان حائزا على مؤهل علمي معين بصرف النظر عن وضعه المالي ،أو ما إذا كان من دافعي الضرائب أم لا.

كما أن له هدف غير نبيل من جراء اشتراط شرط الكفاءة وهو إخفاء نوايا الساسة أو الطبقة الحاكمة تجاه طبقة من طبقات المجتمع فيحرماهم من الإدلاء بأصواتهم في العملية الانتخابية نظرا لافتقادهم عنصر الكفاءة المتطلبة وكان هذا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث استخدم هذا القيدبقصد إخفاء سياسة التميز العنصري ضد الزنوج بقناع من الشرعية الزائفة. (بلال أمين زين الدين، مرجع سابق: 29، 30).

والحقيقة أن هذا النظام يمكن أن يفيد في الدول النامية حيث تنتشر الأمية والسلبية على أن يوسع من إمكانيات القيد في جداول الانتخابات وتلك على أساس اشتراط نصاب مالي معين، أو كفاءة علمية أو مساهمة في الشؤون العامة والسياسية أو دفع مبلغ مالي أو رسوم أو سبق القيد في حزب من الأحزاب بهدف مقاومة السلبية وإعطاء جدية للانتخابات. (ربيع أنور فتح الباب متولي، مرجع سابق: 321).

2-2- 2أسلوب الاقتراع العام:

إن الاقتراع العام هو الذي لا يحده أي شرط أو قيد أو ثروة أو أهلية،ولكنه يؤدي أحيانا إلى إبعاد بعض الأشخاص ،وكان تقرير مبدأ الاقتراع العام هدفا ديمقراطيا عزيزا تسابقت معظم الدول الأوربية إلى الأخذ به وتطبيقه خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وبصفة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وذلك من أجل اشتراك أكبر عدد من المواطنين في عملية إسناد السلطة في هذه الدول الديمقراطية حيث أخذت به فرنسا سنة 1848 وألمانيا سنة 1871 وإسبانيا سنة 1890وهولندا سنة 1896 والنمسا سنة 1908 والدانمارك سنة 1915 كما أخذت به مصر في أول دستور لها بعد الاستقلال سنة 1923 فمع شيوع مبادئ النظام الديمقراطي النيابي واستقراره بان من غير المقبول الاستمرار في تطبيق سياسات الاقتراع المقيد. (بلال أمين زين الدين، مرجع سابق: 36).

وفي الجزائر تضمن أول دستور للجمهورية الجزائرية المستقلة الصادر في سبتمبر 1963 في مادته 27 مبدأ الاقتراع العام المباشر والسري، في انتخابات المجلس الوطني، على أن يوكل أمر اقتراح المرشحين إلى جبهة التحرير الوطني.

وقد أكد عليه أول نص قانوني تطبيقا لأحكام ذلك الدستور، ويتعلق الأمر بالمرسوم رقم 63- 306 المؤرخ في 20 أوت 1963 المتضمن قانون الانتخابات مقرر مبدأ الاقتراع العام والمباشر في المادة الأولى والثانية منه ،وهو سابق في تاريخ صدوره للدستور، وهو أول نص يؤرخ للنظام الانتخابي الجزائري.(مفتاح عبد الجليل،دون سنة :170).

ويرجع السبب في لجوء تشريعات الدول ودساتيرها نحو النص على الاقتراع العام في طيات نصوصها إلى تميز هذا النوع الانتخاب بأنه يسمح لأكبر عدد من المواطنين بالاشتراك في الشؤون العامة، ولكنه من ناحية أخرى يضمن مساواة جميع المواطنين في الحياة السياسية. فالاقتراع العام هو سبيل لوقاية الأمة من ثوارت الحقد التي يولدها الاقتراع المقيد. (بلال أمين زين الدين، مرجع سابق:36).

لكن لا يعني الأخذ بنظام الاقتراع العم أنه لا توجد شروط أو قيود، فالمشرع قرر شروط يجب توفرها في الناخبين حتى يتمكنوا من مباشرة حقوقهم الانتخابية فكل حق ينظمه المشرع ويضع له الضوابط والقواعد الخاصة

باستهلاله،حتى حق الملكية لا يتركه مطلقا، وإنما يقوم بتنظيمه وذلك على أساس ضوابط يراعي فيها الصالح العام، فالمشرع قد يشترط شروطا تتعلق بالمواطنة أو الجنسية أو بالجنس ذكر أو أنثى أو بالسن أو بالنزاهة والشرف كل هذه الشروط لا تتعارض وحق الاقتراع العام. (ربيع أنور فتح الباب متولي، مرجع سابق: 322).

3-النماذج النظرية المفسرة للانتخابات:

إن الانتخابات بالنسبة لكل نظام ديمقراطي تمثل جانبا بالغ الأهمية في الحياةالسياسية، إن أنه فعل يقوم الشعب بمقتضاه، بصورة مباشرة أوغير مباشرة بإسناد السلطة السياسية، ولا شك بأن عملية الإسناد هذه أعقد مما تبدو عليهلما تطرحه من أسئلة جريئة تتعلق بهوية المترشحين وبطريقة اختيارهم.(جان بياركوت، جان بيارمونبي، مرجع سابق :159).

ويعتبر موضوع الانتخابات من المواضيع الشائكة والمعقدة نظرا لأهميتها ودورها في إرساء وترسيخ الديمقراطية الحديثة وتمكين أغلب المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية من خلالها، ولذلك اتجهت الأبحاث صوبها محاولة لفهم هذه العملية وتحليل متغيراتها خاصة مع مجيء الهندسة الديمقراطية كآلية يمكن أن تتحكم في سيرا العملية الانتخابيةوبنائها، أي في التأثير على الأنماط الانتخابية للمواطنين، هذه الأنماط التي تتعدد وتختلف ويستلزم لتفسيرهاالارتكاز على أسس علمية ،وعليه ظهرت مجموعة من النماذج الانتخابية لتحليل وتفسير الأنماط الانتخابية التي يتقمصها المواطنين من موعد انتخابي لآخر، ولا شك بأن هذه النماذج قد ساهمت بشكل كبير في تبيان ظهور نمط انتخابي دون آخر،كما أنها مكنت الباحثين من ترجمة للأنماط الانتخابية إلى عوامل محددة تمكن التحكم فيها من خلال الهندسة الانتخابية ومن ثم إمكانية التحكم في الأنماط الانتخابية. (سمير بارة ، سلمى ليمام ، 2011: 190).

وقبل الحديث عن الاتجاهات والتفسيرات والنماذج التي فسرت السلوك الانتخابي لابد أن نشير إلى المقصود بالسلوك الانتخابي والنموذج.

مفهوم السلوك الانتخابي:

يعرفه لازار سفليد Lazarsfeld 1959 بأنه "وحدة سلوك متسلسل متعاقب، موجه نحو هدف ينتهي بشكل متكامل لمصلحة حزب أو مرشح ما".

كما يعرف أيضا بأنه: جميع الأفكار، والممارسات والوجدانات الموجبة والسالبة،التي تصدر عن الفرد عند اختياره من يمثله في المجتمع، وله شكلين سلوك انتخابي ناضج وسلوك انتخابي غير ناضج. (ابراهيم مرتضى ابراهيم الأعرجي، 2010: 536).

أما المقصود بالنموذج: ضرورة منطقية ووسيلة تفسيرية تساعد على استخلاص النتائج الصحيحة، تصغيرا للحقيقة في صورة بسيطة متلاحمة تستمد أصولها من الحقيقة، تمثيل مبسط للظاهرة وشامل لها في آن واحد. (سمير بارة ، مرجع سابق:191).

ومن بين اتجاهات تفسير السلوكات الانتخابية نذكر مايلي:

- **الاتجاهات البنائية السوسيولوجية:** التي تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردي والبناء الاجتماعي، والتي تضع الصوت الانتخابي في سياقه الاجتماعي وتحاولأن تكشف عن تأثير بعض المتغيرات على التصويت، كالطبقة الاجتماعية واللغة القومية والدين، والفروق الريفية والحضرية والقبلية.
- **الاتجاهات الايكولوجية:** والتي تربط أنماط التصويت ببعض السمات الأساسية المميزة للمناطق الجغرافية كالدائرة الانتخابية.
- **اتجاهات منتمية إلى علم النفس الاجتماعي:** والتي تربط الاختيارات الانتخابية بالميول أو الاتجاهات النفسية للناخب، مثل الانتماء الحزبي، واتجاهاته من المرشحين وما إلى ذلك.
- **اتجاهات الاختيار النفعي:** والتي تحاول تفسير السلوك الانتخابي كمحصلةلمجموعة من حسابات الربح والخسارة، والتي يقوم بها الفرد بشكل نفعي،وهي الحساباتالتي تحبذ درجة الميل إلى اختيارات انتخابية معينة من واقع القضايا المطروحة والسياسات التي نؤمن بها الأحزاب السياسية المختلفة أو المرشحون المختلفون.(سمير بارة،سلمى ليمام ، مرجع سابق :192).

وسنحاول تناول بعضا من هذه الاتجاهات مقتصرين في ذلك على النموذج الايكولوجي (التفسير الجغرافي، التفسير التاريخي) ونموذج التفسير بالاتجاهات، ونموذج التفسير الاجتماعي والاقتصادي.

3 – 1النموذج الايكولوجي (البيئي):

تشير كلمة بيئة إلى دراسات العلوم الطبيعية وعلم الأحياء وعلم المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية، فالبيئة هي المكان الذي يعيش فيه الانسان وتمثل محيط الانسان الحيوي ويقصد بها في العلوم الاجتماعية الأنظمةالمختلفة التي يعيش فيها الانسان، مثل النظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي ونظام القيم، وشبكة التفاعلات في مختلف جوانب البيئة الاجتماعية، أي أنها جزء من المحيط الاجتماعي والثقافي والمادي الموجود خارج النظام السياسي.

فهذا النموذج يقوم بدراسة العلاقات التفاعلية والترابطية بين المحيط البيئي بكل أجزائه والسلوك الاجتماعية والسياسية للمواطنين استنادا إلى الحصيلة المعرفية التي يوفرها المحيط سواء من جانب مادي أو معنوي، ويعتبر من أول النماذج المستعملة في تفسير السلوك الانتخابي عن طريق المفكر الفرنسي "سيغفريد" الذي يرى بأن الأنموذج الجغرافي الانساني يمكنه من خلال الحصول والتوصل إلى جذور السلوك الانتخابي للمواطن وانتمائه إلى التجمعات الانتخابية والأبنية الاجتماعية والوحدة الاقليمية، فقد أوضح عدة علاقات ترابطية بين المزاج السياسي والجغرافيا الانسانية والتي تؤثر بطبيعة الحال على نوع النمط الانتخابي. (المرجع نفسه:192).

فقد اهتم الباحث قبل الحزب العالمية الأولى بالكشف عن الآثار السياسية للجغرافيا البشرية ليقترحمقابل المعارف التقريبية للجغرافيا السياسية الألمانية وجوب التحديد الصارم للعوامل المفسرة للسلوك الانتخابي، وقد انطلق من اعتماد فرضية الاستقرار أو التغير التدريجي للهيئة الانتخابية ومن الأمثلة التي يوردها سيغفريد عن هيئة انتخابية من الغرانيت (الصوان) أو من الكلس الذي يشدها إلى الأرض لتعبر عن الاتجاه الجغرافي الذي لم يزل بعد من هذا العلم ،ونجد "سيغفريد" نفسه يقر بإخلاص بالفشل الذي عرفته أبحاثه، غير أن الجغرافيا لازالت إلى حد الآن تؤثر في

علم الاجتماع السياسي بسبب التطور الذي نالته الطرق الخرائطية. (جان بياركوت وجان بيار موني، مرجع سابق: 161).

ومن خلال مؤلفهالكلاسيكي في ميدان علم الاجتماع الانتخابات "الجدول السياسي لغرب فرنسا" يتضح ملدى الارتباط بين "جغرافية الانتخابات والجغرافيا البشرية" لاحظ سيجفريد أن آراء الناخبين تخضع إلى توزيع جغرافي معين، أو بمعنى "يوجد المناخ السياسي كما يوجد المناخ الطبيعي" كما حدد العوامل المفسرةللسلوك الانتخابي وضعفها في ثلاثة عوامل رئيسية العامل العقاري والعامل الديني والعامل التاريخي. (محمد السويدي، مرجع سابق: 149).

وفي هذا السياق يرى عدد من الباحثين أن أبوة علم الاجتماع الانتخابات ونشأته ترجع إلى أندريه سيجفريد*، حيث أنه حاول تفسير هذا السلوك الانتخابي وفهم العوامل المتحكمة فيه، وينقسم النموذج أو التفسير الايكولوجي إلى تفسيرين: التفسير الجغرافي والتفسير التاريخي.

3-1-1 التفسير الجغرافي:

يقوم على إنشاء علاقات ترابطية بين المعطيات الانتخابية مع متغيرات الوضع أن يظهر السلوك، كما يضع بوضوح وجود (معاهدة) ترابط بين الهيئة الانتخابية، ونسبة العمال في مختلف المناطق الاداريةولهذا فإن عملية التفسير ترتبط بمكان الاقامة والتضاريس والجيلوجيا التي يتميز بها المكان، ومن خلال هذا الأنموذج يتضح تأثير طبيعة تقسيم الدوائر الانتخابية على السلوك الانتخابي ،ويتبين من هذا الأنموذج أن السلوك الانتخابي لسكان الجبال يختلف عن سلوكالهضاب وسكان السهول. ولقد تطور هذا الأنموذج بفضل "فرنسوا جوجيل F.Gogull) في بداية الثمانيات في كتابه"التواريخ الانتخابية chroniques electorales" في ثلاثة أجزاء، وقد بدأت الأبحاث بقيادته حول جغرافيا انتخابات 1945 الفرنسية إذا أوضح من خلالها العلاقة بين الاختلافات الجغرافية للمقاطعات الكبرى مع القانون المدني وكذا الأبنية الاجتماعية للاتصالات الانتخابية (أجهزة الاتصالات) ،هذه العلاقة التي أنتجت سلوك الناخبين ولم ينفيتأثير هذه السلوكيات بالثقافة المحلية والثقافة العائلية (التنشئة الاجتماعية الأسرية) وردود الأفعال الناتجة عن شروط الانتخابات إلا أنه يؤكد ضعف العوامل الثقافية القديمة، على فهم وتوحيد آثار الأجهزة الاتصالات الاجتماعية، وعجزهاعن تفسير ردود الأفعال الانتخابية أمام الفواصل المصادفة. (سمير بارة ،سلمى ليمام،مرجع سابق: 193).

3- 1- 2 التفسير التاريخي Paul Bois "بول بوا"

انطلق المؤرخ الفرنسي Paul Bois من نفس المناطق التي درسها "أندريه سيغفريد" لكنه فسر بالاعتماد على العامل التاريخي منطلقا من فكرة أن دراسة الماضي صرورة لفهم الحاضر، محاولا تصحيح الأخطاء الي تعرض لهاسيغفريد، مقتصرا في ذلك على منطقة السرط كعينة نموذجية، معوضا العينات الأربع عشرة التي تناولها سيغفريد،

*أندريه سيغفريد :عالم إجتماع وجغرافي فرنسي ،من مواليد 1875 شمال غربي فرنسا ،واصل دراسته في باريس مدرسة العلوم السياسية ،وكان كاتبا إقتصاديا وإنطلاقا من سنة 1934 صار يكتب بشكل منظم في جريدة figaro الفرنسية ،له العديد من الدراسات حول الدول الأنجلو ساكسونية ،من أشهر مؤلفاته :الجدول السياسي ،وجداول الأحزاب السياسية ،توفي في مارس 1959 بباريس .

ذلك لأنها هذه المنطقة تبدو متجانسة في نمط معيشها ويتواجد بها مجموعتان من السكان الريفين والحضريين، والسلوك السياسي لأحدهما المعادي لسلوك الأخرى، ويظهر هذا العداء في الانتخابات، سواء تعلق لأمر بالنظام الانتخابي، أو بالمسائل الدينية أو فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصاديةسنة 1936، ويرى "بول بوا" أنه ينبغي الرجوع إلى فترة الثورة الفرنسية لفهم الأسباب العميقة لهذا الانقسام، وتعود حسبه إلى عاملي "التجانس الاجتماعي والوضعية المادية".

فبالنسبة لفرنسا، كانت تعرف تجانسا اجتماعيا بين السكان 1785، فكانوا كلهم من طبقة المزارعين وفئة قليلة من الحرفين وهذا التجانس يعود لخصوبة المنطقة،حيث انعدم الفقر وهذا ما جعلهم غير مضطرين للخضوع لبرجوازية المدن عكس المنطقة الشرقية، فإن الفلاحين كانوا يتعاملون مع أصحاب المدن بسبب عوزهم للقيام بنشاط إضافي "النسيج" وهذا التعامل جعلهم يتأثرون بأفكارهم الثورية فيما بعد، وظهر العداء بين الفئتين، الفلاحين وأصحاب المدن، في الحرب الأهلية بين الشرق الممثل للقانون والغرب المتمرد عليه والذين كانوا يطلق عليهم "الشوان" بمعنى (متمرد) وبقيت الكلمة لمدة أكثر من قرن عنوان اللعنة عند البعض، وبمثابة بطولة بالنسبة للبعض الآخر، ونتج بعد ذلك ايدلوجية مليئة بالحقد قوية ومتصلبة، لكن حسب "بول بوا" بقيت هذه الايدلوجية والسبب يعود إلى أن المناطق الريفية بقيت محافظة على طابعها الخاص بالنسبة لبعضها البعضخلال القرن التاسع عشر، لكن في القرن العشرين بدأت تظهر الفروق بشكل جد بطئ. (جان بيار كوت، جان بيارموني، مرجع سابق: 165، 166).

ونلاحظ أن التفسير التاريخي يربط الحدث بنتائجه بعد أن يتمعن في أسبابه، مما يسمح من الاستفادة من المعطيات التاريخية في تفسير الأحداث المعاصرة وتقويمها لذا عند دراسة الانتخابات لابد من التمعن في تطورهاالتاريخي،سواء من حيث التنظيم أو العملية أو النتائج أو السلوكات،وعليه فإن التحليل التاريخي يسمح بالمقارنة بين مجمل السلوكات التي تشهدها العمليات الانتخابية وهي عملية توضح أهم المتغيرات المؤثرة في السلوك الانتخابي، عبر محطات انتخابية مختلفة. (محمد تمامي، السلوك الانتخابي المفهوم والتفسير موقع الحوار المتمدن،-http://www.m.ahenar.org/s.aspbad:370023r:0يوم 2016/04/09 على الساعة 16:38 مساءا) .

غير أن وزن التاريخ لا يفسر كل شيء وأن علاقة العلية التاريخية ليست دائما بينة بصورة تنفي كل شك، وإن الإنزلاق نحو التفسير القائم على الحدس وغيره قد نتج عنه رد فعل لدى بعض الباحثين الذين عادوا وللمرة ثانية إلى سيغفريد ليعتمدوا العنصر الجغرافي في التفسير من خلال رسم الخرائط الانتخابية(جان بياركوت، جان بيارموني،مرجع سابق:167).

3– 2 نموذج التفسير بالاتجاهات:

يعرف هذا النموذج النمط الانتخابي كمحصلة لاتجاهات الفرد المعرفية والعاطفية نحو السياسة والأحزاب و المرشحين،ويصنف هذا النموذج إلى نوعين أساسين هما: نموذج بعد المرشحين عن المرشح المثالي ونموذج الإلغاء والاختيار المثالي.

3 – 2 – 1 نموذج بعد المرشحين عن المرشح المثالي:

يقوم هذا النموذج على مبدا اختيار المستهلك لمنتجات معينة دون أخرى، وينطلق من فرضية أساسية مؤداها أن لكل مواطن في كل مناسبة انتخابية صورة كاملة وواضحة في ذهنه عن مرشحه المثالي، ويسعى يوم الاقتراع إلى اختيار المرشح الذي يقترب كثيرا من رأيه ،أي من تلك الصورة الموجودة في ذهنه ويمكن اكتشاف هاته الصورة من خلال تحقيق ميداني يتم التساؤل فيه عن الصفات التي يرغب الناخبون وجودها لدى ممثليهم أو من سيتم انتخابه، ثم ترتيب هذه الصفات حسب الأهمية،يليها تقييم الناخب للمرشحين حسب ما سبق عندها سيكون اختيار الناخب هو المرشح الذي يحوز على أكبر علامة بعد إجراء محصلة العلامات الخاصة بكل الصفات والأهمية المولاة لكل صفة .

إن المرشح الفائز حسب هذا النموذج هو نتاج عملية رياضية حسابية تربط بين الأوصاف المثالية التي يرغب فيها الناخب بين امتلاك أو اقتراب المرشحين من تلك الأوصاف، وهذا النموذج هو تصور ذهني لا أكثر إذا لم تثبت صحته، كما أنه في حالة ما إذا لم يقترب من الصورة المثالية (لأي مرشح لدى الناخب، فمن يختار منهم؟ (سميربارة،سلمى ليمام ، مرجع سابق: 200).

3–2 – 2 نموذج الإلغاء والاختيار المثالي:

ينظر هذا النموذج للسلوك الانتخابي على أنه سلسلة من العمليات الذهنية المتتالية تلغي كل منها بعض المترشحين لتصل في الأخير إلى الاختيار النهائي للمرشح المتبقي.

وقد اقترح كل من well و lindin عام 1974 نموذجا مشابها يفترض أن المرشح يعقد مقارنات مختلفة المعايير ومتتالية بين مختلف المرشحين ،وقد تتعلق معايير المقارنة تلك بالتشابه في المزاج السياسيي بين الناخب والمرشح، أو بقدرة المرشحين على حل بعض المشاكل، أو بمزايا ومساوئ أولئك المرشحين وفي مقارنته يقوم الناخب في البداية بالأخذ بعين الاعتبار الأكثر سلبية من تلك المعايير،كالمساوئ الفادحة لبعض المرشحين،فيقوم الناخب بالإلغاء المباشر لهؤلاءليبدأ مرحلة جديدة من المقارنات المبنية في هذه المرة على الجوانب الأكثر إيجابية من المعايير السابقة، يصوت في آخر المطاف على المرشح الذي يكون تلك المعايير لصالحه بشكل واضح وأكيد، أما إذا لم يستطيع تفضيل أي مرشح فإنه يستهدف هذه المعايير وتفاصيل جديدة تمكنه من المقارنة والحسم .إن هذا النموذج قد أظهر فعالية تجريبا من خلال مدى التطابق بين الخيار النظري للناخب، أي الخيار الذي ينتج عن تطبيق هذا النموذج عليه وبين خياره الفعلي أو نيته الانتخابية التي يعلن عنها.

ويوضح الشكل الآتي النموذج المثالي لتفسير الأنماط الانتخابية والمتغيرات التي تتفاعل في إطاره.

فالسلوك الانتخابي بالنسبة إلى dennis lindon ينتج عن تفاعل الاتجاهات السياسية من جهة والعرض الذي تقدمه العملية الانتخابية.(خالد زعاف، مرجع سابق:69، 70) والشكل الآتي يشرح هذا:

الشكل رقم (14) مخطط يوضح النموذج المثالي لتفسير السلوك الإنتخابي حسب pennis lindon

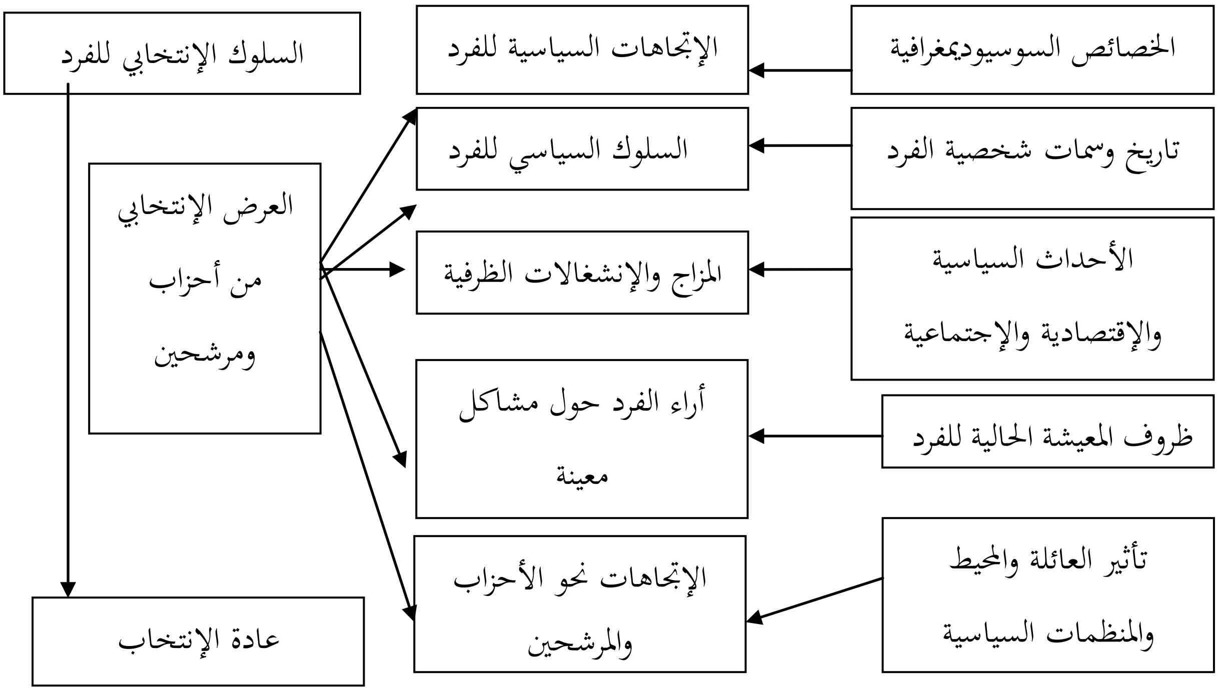

المصدر :(خالد زعاف، المرجع نفسه :70)

3 -3 نموذج التفسير الاجتماعي والاقتصادي:

ظهر هذا النموذج في سنوات الأربعينات في أعمال مركز أبحاث جامعة "ميشغن" michigan ويعتبر المفكر بوللازار سفيلد paul lazarfeld أحد أهم رواد هذا النموذج والذي رأى بأن كل حزب يمثل من خلال طبقة أو مجموعة اجتماعية معينة والتصويت هنا محدد بالوضع الاجتماعي للناخب وكذلك دينه ومكان سكنه، وبالتالي يعطي إشارة لاستعداد سياسي لدى الناخب يمكن توقعه ولذلك يعتبر الجماعات التي ينتمي إليها الناخب،عاملا حاسما في تحديد سلوكه الانتخابي،كما أن هناك متغيرات سوسيو اقتصادية،تتعلق بإشكالية العمل والانتماءات المهنية ومستوى الأجور في حين تركز المتغيرات الثقافية على مستوى التعليم والانتماءات الطائفية والعرقية والولاءات الدينية.(أنظر الموقع الالكتروني: http://www.ahrewar.org).محمد تمامي، السلوك الانتخابي المفهوم والتفسير، مرجع سابق:نفس التاريخ).

كما نجد متغيرات سوسيوديمرافية كالجنس والسن والاقامة والكثافة السكنية، والتي يتأثر بها النمط الانتخابي، إذا تختلف اتجاهات الرجال عن اتجاهات النساء مثلا وكذلك نسبة المشاركة لديهما.كما تختلف ميولات الشباب عن ميولات الشيوخ والأمر نفسه بين سكان المدن والأرياف.

ويمكن القول أن هدف الأنواع المختلفة من الانتماءات الاجتماعية، وإن كانت تعتبر عناصر مرضية نسبيالتفسير الأنماطالانتخابية فإن الطريقة التي تفسر بها تختلف من مجتمع لآخر بحسب التقسيمات الاجتماعية

السائدة فيه،اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ودينيا واقتصاديا ومهنيا، بالإضافة إلى الثقافة السياسية والقيم والمعايير السائدة في المجتمع.

فالانتخاب وفقا لهذا النموذج هو سلوك فردي، ولكنه محدود ومؤطر وموجه بمتغيرات وأطروعوامل اجتماعية مثل:الأدوار الاجتماعية والعائلة والآراء الاجتماعية والمجموعات الاجتماعية والفكر السياسي لدى اللجان الاجتماعية والوضعية الاجتماعية.

والملاحظ على هذا النموذج أنه ركزا على العوامل الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، ناسيا العوامل الأخرى التي لا يمكن استثناءها عند التعرض للأنماط الانتخابية وتفسيرها،ورغم أهمية العوامل السوسيو اقتصادية والسوسيو ثقافية والسوسيو ديمغرافية،فإنه لابد أن لا نغفل دور البيئة السياسية وتأثير العوامل التنظيمية المتعلقة بالبنية الانتخابية،كما أنه همش دور الناخب وقناعاته وإدراكه لفعالية العوامل التي يقدمها هذا الأنموذج بالدرجة الأولى ولذا يجب الاهتمام بهذه العوامل مجتمعة،ما يؤدي إلى الانتقال بالنمط الانتخابي من سلوك فردي إلى سلوك جماعي،في الشكل يحكم تأثره بعوامل خارجة عن نطاق الفرد، وفي التأثير على أساس أن النتائج التي تسفر عنه في النهاية سوف تعزل أشخاصا ما أو أحزابا معينة عن الحكم وتولي أشخاص بدلا منهم وأحزابا جدد. (سمير بارة ،سلمسليمام،مرجع سابق: 195، 196).

خامسا: المنظومة الانتخابية في الجزائر بين الأحادية والتعددية السياسية

سنحاول التعرض في هذا العنصر إلى أهم الانتخابات التي عرفتها الجزائر في ظل انتهاجها سياسة الحزب الواحد 1962،حيث كانت جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر حسب ما أقره دستور 1963 في المواد التالية 23، 24، 25، 26، حيث جاء في المادة 24 من دستور 1963 بأن جبهة التحرير الوطني هي التي تحدد سياسة الأمة، وتوحي بعمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة، أما المادة 26 فنصت على انتهاج النظام الاشتراكي لتسيير دولة الجزائر وإليك نص المادة 26: "جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الجزائرية الشعبية،وتشيد الاشتراكية في الجزائر". (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963 www.algeriedroil.fb.bz: 06). وبعدها سيتم التطرق إلى المنظومة الانتخابية في ظل التعددية السياسية 1989.

1- المنظومة الانتخابية في ظل نظام الحزب الواحد (1962- 1988)

لقد نظمت الدولة الجزائرية عدة انتخابات سياسية في مختلف المراحل الكبرى التي عرفها النظام السياسي منذ الاستقلال وفي وضعيات اقتصادية مختلفة لكن ورغم هذا التنوع السياسي والاختلاف في الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن تقسيم هذه الانتخابات إلى نوعين رئيسين، الانتخابات التي جرت في ظل النظام السياسي الأحادي والتي ميزت الفترة ما بين الستينيات وحتى نهاية الثمانينات،والمرحلة الثانيةوهي فترة التعددية والتي عرفت إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية في دورها الأول قبل إلغائها وحل المجالس الشعبية البلدية والولائية،وقد تميزت

المرحلة الأولى بالأحادية السياسيةوالنمو الاقتصادي المرتكز على الدور الأساسي للدولة الريعية، سياسيا واقتصاديا والمعارضة المحدودة سياسيا. (عبد الناصر جابي،الانتخابات والدولة والمجتمع،دون سنة :75).

1-1- **انتخابات 1 جويلية 1962**: تعتبر أولى الانتخابات التي يشارك فيها الناخب الجزائري،حيثكان الاستفتاء يدور حول قبول أو رفض استقلال الجزائر عن فرنسا وفق اتفاقية أيفيان،وقدكانت نسبة المشاركة قوية جدا مما يدل على أهمية هذه الانتخابات.والجدول الآتييوضح لنا مؤشرات هذه الانتخابات 1 جويلية 1962.

جدول رقم (08) يمثل عدد المشاركة في انتخابات 01 جويلية 1962

عدد الأصوات المسجلة	الناخبون	الممتنعون	الأصوات المعبر عنها	الأصوات الملغاة
6.549.736	6.017.680 **%91.88**	532056 **%8.12**	5992115 **%99.78**	52.565 **%0.87**

المصدر:(خالد زعاف، مرجع سابق :76)

وقد بلغ عدد الناخبون "بنعم": 5.581.975.5 بنسبة 99.72%والناخبون ب "لا" 534.16 بنسبة 28% وقد قسمت الجزائر إلى 15 دائرة انتخابية. (المرجع نفسه:76).ويمكن لنا إعطاء قراءة لهذه النتائج كما يلي:

- هذه الانتخابات قد كانت ذات أثرا ايجابيا على أوضاع الجزائر بحيث كانت هذه الانتخابات مصيرية لذلك بلغت نسبة الناخبون 91.88% مقارنة مع المقاطعين لها الذين بلغت نسبتهم ب 8.12 % بالموازاة مع هذا نجد أن الأصوات الملغاة تكاد تنعدم بحيث لم تتعد 0.87%هذا إن دّل إنما يدل على أن الشعب الجزائري في هذه المرحلة كان هدفه هو الاستقلال ورفض الخضوع لفرنسا.

1- 2 انتخابات سبتمبر 1963:

لقد ظهر أول نص قانوني يؤرخ للنظام الانتخابي الجزائري في سبتمبر 1963 في شكل أمر تمثل الأمر بالمرسوم رقم 63-306 المؤرخ في 20 أوت 1963 المتضمن قانون الانتخابات مقررا مبدأ الاقتراع العام والمباشر في المادة الأولى والثانية منه.وقد تضمن في مادته 27 مبدأ الاقتراع العام المباشر والسري، في انتخابات المجلس الوطني على أن يوكل أمر اقتراح المرشحين إلى جبهة التحرير الوطني. (مفتاح عبد الجليل، دون سنة: 170). وقد كانت نتائج الانتخاب 10 سبتمبر 1963 كما يلي:

جدول رقم (09)يمثل عدد المشاركة في انتخابات 10 سبتمبر 1963

عدد المسجلين	عدد الناخبين	عدد الممتنعين	عدد الأصوات المعبر عنها	عدد الأصوات الملغاة
6.391.818	5.287.229 **%82.71**	1.104.598 **%17.29**	5.271.056 **%99.70**	16.173 **%0،30**

المصدر: (خالد زعاف، مرجع سابق: 77).وقد أسفرت هذه الانتخابات عن النسب الآتية:الناخبون بـ "نعم" نسبتهم 98.01%،الناخبون بـ "لا" نسبتهم 99.1%.

والملاحظ أن هناك تراجع في نسبة المشاركة في الانتخابات في دستور 1963 مقارنة مع استفتاء 1962، رغم هذا إلا أنها بقيت مرتفعة،ما يسفر أن الناخب الجزائري كان يملك وعيا سياسيا في تلك الفترة فيما يخص المشاركة في الانتخابات،بالموازاة مع هذا نجد أن نسبة الممتنعين قد ارتفعت قليلا مقارنة مع الأصوات الملغاة التي انخفضت إلى 0.30 %مما يؤكد أنه رغم العزوف وارتفاع نسبة الممتنعين إلى أنه هناك اتجاه ايجابي نحو المشاركة الانتخابية والتصويت لدى الناخب الجزائري.

وقد انتخب أول مجلس نيابي في تاريخ الجزائر المستقلة في 20 سبتمبر 1964 لمدة أربع سنوات،وتميز باحتكار جبهة التحرير الوطني للعضوية فيه إذا اشترط في المرشح للنيابة في البرلمان،بالانتماء إلى الحزب الواحد،حيث كانت قائمة الترشح قائمة واحدة وضعت من قبل جبهة التحرير الوطني. (المرجع نفسه:نفس الصفحة)

1-3 انتخابات دستور 1976

لقد نص دستور 22 نوفمبر 1976 في مادته رقم 105 على أنه ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري،ويتم انتخاب المرشح بالأغلبية المطلقة من الناخبين المسجلين،ويقترحه مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني ووفقا لقانونه الأساسي،على أن يحدد القانون الإجراءات الأخرى للانتخابات الرئاسية.

أما الانتخابات التشريعية فقد حددت أركانها المادة 128 بنصها على أنه: "ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بناء اعلى ترشيح من قيادة الحزب عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري.

أما فيما يخص الانتخابات المحلية،فبعد الاستقلال عانت الوحدات المحلية وخاصة البلديات من فراغ تام من العنصر البشري وبصدور قانون البلدية في 18 جانفي 1967 تحت رقم 67-24، وقبله صدر ميثاق البلدية في أكتوبر 1966،حيث ينتخب أعضاء المجالس الشعبية البلدية من قوائم المترشحين الذين يقدمهم الحزب،ويكون عددهم مساويا لضعف عدد المقاعد المطلوب شغلها،ويكون الانتخاب مباشرا عاما وسريا،وتم إجراء أول انتخابات بلدية في 05 فيفري 1967.(مفتاح عبد الجليل، مرجع سابق:170).

أما بخصوص الولاية فقد صدرت النصوص المنظمة لها "ميثاق الولاية في 1969/03/26 وتبعه قانون الولاية بالأمر رقم 69-38 الصادر سنة 1969"،حيث كان انتقاء الأعضاء واختيارهم بواسطة الاقتراع العام المباشر

والسري،وتطبيقا لأحكام الدستور صدر القانون رقم 80-08 في 25 أكتوبر 1980 المتضمن قانون الانتخابات، وقد نص في مادته 66 بأن تكون هناك قائمة وحيدة للمرشحين للانتخابات التشريعية والمحلية يقدمها حزب جبهة التحريرالوطني تشتمل هذه القائمة على عدد من المرشحين يساوي ضعف المقاعد المطلوب شغلها بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية والولائية،وعدد المرشحين يساوي ثلاثة أضعاف المقاعد المطلوب شغلها بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني لأنه شامل لكل أنواعها،وقد عدل هذا القانون ثلاث مراتفي 13 جوان 1981 بموجب القانون 81-06و09 نوفمبر 1984 بموجب القانون 84-20،وفي 11أكتوبر 1988 بموجب الأمر 88-01 (المرجع نفسه: 170، 171).

ما يمكن استخلاصه من مميزات لهذه المرحلة أنها اتسمت بعدة خصائص:

- لقد تميزت انتخابات الأحادية الحزبية بالبساطة وعدم التعقيد.
- ارتفاع نسب المشاركة في الانتخابات.
- حزب الطليعة هو الذي يقترح المرشحين ويسير أمور الانتخابات.
- سيادة نمط الاقتراع العام المباشر والسري ومدةالعهدة الانتخابية 5 سنوات لأعضاء المجلس الوطني أو الولائي أو البلدي.
- حق المواطن في التصويت إذا استكمل 19 عاما.
- ترشيح ضعف المقاعد في انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية.
- ترشيح ثلاثة أضعاف العدد المطلوب بالنسبة للانتخابات التشريعية.

2- المنظومة الانتخابية بعد فتح المجال نحو التعددية السياسية 1989....

تميزت هذه المرحلة بالتفكك والانهيار وتعقد الأوضاع منذ انتفاضة أكتوبر 1989،ومشروع الإصلاح السياسي الجزائري في استفتاء على دستور جديد في فيفري 1989،وتزايدت المحاولات للإسراع بالإصلاحات السياسية،ومشروع إعادة هيكلة المنشآت الاقتصادية الكبرى التابعة للقطاع العمومي،ومن أبرز ملامح هذا الانهيار والتأزم: وجود تباين اجتماعي صارخ،العجرفة السياسية للنخبة الحاكمة،تهميش وإقصاء غالبية المجتمع،خاصة الشباب الذين يمثلون 75 % من السكان، عن كل القرارات الحاسمة في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع،وقد شهدت أيضا هذه الفترة بعض الإجراءات الشكلية التي مست التحولات الديمقراطية في الوطن العربي المتمثلة في مراجعة نظام الانتخابات (مراجعة أسلوب الاقتراع، وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية). (العياشي عنصر، 1996: 02).

2- 1 انتخابات دستور فيفري 1989:

وقد بدأت هذه المرحلة بدستور 23 فيفري 1989 الذي نص في المادة 68 على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر والسري،ويتم الفوز في الانتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها.

أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني فقد خصصت لها المادة 95 التي نصت على أن ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بالاقتراع العام المباشر والسري.

وقد صدر أول قانون انتخابات تعددي في الجزائر في 07 أوت 1989،وهو القانون رقم 89-13 الذي حافظ على نظام الاقتراع العام المباشر والسري،وفق نظام الاقتراع النسبي على القائمة،مع أفضلية الأغلبية في دور واحد،فالقائمة التي تحوز على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها تحوز على جميع المقاعد وعند عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة،فإن القائمة الحائزة على الأغلبية البسيطة تحصل على 50 % من المقاعد + مقعد (50+1) وهذا في الانتخابات التشريعية والمحلية،وقد تعرض هذا القانون للنقاش والصراع السياسي في الجزائر مباشرة بعد التعددية السياسية.(مفتاح عبد الجليل، مرجع سابق:171، 172).

2- 2 انتخابات 12 جوان 1990 أو "جنس النبض":

مثلت الانتخابات المحلية في 12 جوان 1990 أول انتخابات تعددية عرفتها البلاد منذ الاستقلال فقد وجد الناخب الجزائري نفسه ولأول مرة أمام صندوق الاقتراع ليختار من يشاء بكل حرية وشفافية من يمثله في المجالس البلدية والولائية،وفيما يتعلق بالنصوص القانونية المنظمة لهذه الانتخابات فإن القانون 29-13 الصادر في 07 أوت 1989 قد نظم سير العملية الانتخابية وذلك من خلال المواد (25)، (26)، (27)، (32) و(37) نظمت كيفية إجراء العملية،والأحكام العامة المتعلقة بها،والقوائم الانتخابية،وكيفية مراجعتها وعملية التصويت فيها. (محمد بوضياف، النظام السياسي الجزائري،2007/ 137:2008).

إن الإعلان عنقرار تنظيم الانتخابات المحلية بتاريخ 12 جوان 1990،وتعديل قانون الانتخابات السابق الصادر في أوت 1989 بقانون 27 مارس 1990،حيث نصت المادة 61 منه على انتخاب أعضاء المجالس البلدية و الولائية لمدة خمس سنوات بواسطة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد،وإصدار قانوني البلدية والولاية بتاريخ 07 أفريل 1990 تمهيدا للمرحلة الجديدة التي ميزتها ظروف سياسية اتسمت ببداية ظهور الأحزاب وعدم اكتمالها،وظروف اقتصادية واجتماعية صعبة نتيجة شح الموارد المالية.

وما يلاحظ إصدار قانون الانتخابات قبل إصدار قانون البلدية والولاية يعني إصدار الفرع قبل الأصل فيه تناقض ولا يخدم الديمقراطية.(حسين مرزود ،مرجع سابق: 152).

وقد جرت هذه الانتخابات في ظروف سياسية تميزت بالهدوء والأمن مع مشاركة متوسطة للمواطنين بلغت حدود 64.15% وبلغ عدد الأحزاب المشاركة فيها حوالي 11 حزبا من بين خمسة وعشرون حزبا معتمدا آنذاك،بالإضافةإلى المترشحين الأحرار وتعود أسباب عزوف أكثر من 35% من المواطنين في المشاركة إلى ضعف الأحزاب السياسية وحداثة نشأتها مما انعكس على قدرتها في التعبئة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الشعب الجزائري اعتاد أن يشارك في الحياة السياسية،حيث انه لا يؤمن بجدوى الانتخابات في تغيير الأوضاعبالإضافةإلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي كان يعيشها في تلك الفترة كما انه لم يكن يمتلك الثقة الكافية في نفسه ولا في النظام لإحداثأي تغيير فكان يعيش بحق تجربة سياسية واجتماعية في وطنه.

وقد زاد تخوف المواطنين من جدوى الانتخابات،دعوةبعض الأحزابإلى المقاطعة متذرعة في ذلك بضرورة تأجيلها حتى يتسنى لها تنظيم مؤسساتها التأسيسية وتستعد بشكل جيد لهذه المنافسة التي تجري تحت إشراف الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني أو على الأقل، كما تغلب هذه الأحزابإجراء انتخابات تشريعية أو رئاسية أولا،وقد أصرت السلطة السياسية على إجراء الانتخابات في موعدها وتقدم لها ما يقارب عن 36 ألفمرشح منهم 120 ألف في إطار المجالس البلدية و16 ألف في إطار المجالس الولائية علماأن عدد البلديات قدر بـ 1541 بلدية موزعين على 48 ولاية وقد بلغ عدد المسجلين حوالي 12.871.769 ناخبا شارك فيهم حوالي سبعة مليون.(محمد بوضياف، مرجع سابق: 137،138).

لقد كانت انتخابات جوان 1990 انتخابات محلية لتعيين مجالس البلديات والولايات لهياكل السلطة المحلية وقد حملت معها عددا من المفاجئات الكبرى حيث لم تكن النتائج التي أسفرت عنها متوقعة من كل المتنافسين :

- كانت نسبة الارتفاع عالية جدا حيث قدرت بحوالي 35 **%** من الناخبين وساد اعتقاد خاطئ مفاده آن نداء المقاطعة الذي وجهه كل من جبهة القوى الاشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية وراء ذلك، بيد أن نتائج التشريعات في سنة 1991 فقد ذلك حيث كانت نسبة الامتناع على رغم عدم وجود أية دعوة للمقاطعة.

- فوز الجبهة الإسلاميةلإنقاذ بغالبية المقاعد في معظم جهات الوطن إذ حصلت على أكثر من 4.5 مليون صوت بمعدل 35.2 **%** من المسجلين في الانتخابات وبنسبة 54.2**%** من المصوتين.

- عرفت جبهة التحرير الوطني، الحزب الحاكم منذ الاستقلال سقوطا حرا بالرغم من كل الوسائل التي وضعت تحت تصرفها، ولم تحصل سوى على 17% من أصوات الناخبين أوأكثر قليلا من 25% من المصوتين فعلا.

- أما عشرات الأحزاب الصغيرة التي ظهرت كالفطر فقد عبر المجتمع عن رفضه لها وللمواقف التي عبرت عنها خلال المرحلة الانتخابية وهكذا لم يحقق التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية سوى 184 ألف صوت وحزب التجديد الجزائري 100 ألف صوت،والحزب الاجتماعي الديمقراطي 122 ألف صوت،والحزب الوطني للتضامن والتنمية 165 ألف صوت،وقد كانت النتائج هزيلة جدا مقارنة بالمزاعم التي روجتها تلك الأحزاب عن نفسها والصورة التي أظهرتها بها وسائل الإعلام. (العياشي عنصر، مرجع سابق: 2،3).

ويفسر الأستاذ جابيعبد الناصر أن النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات البلدية والتشريعية التي حصلت في الجزائر في بداية التسعينات،فحصول الجبهة الإسلاميةللإنقاذ على النتائج التي تحصلت عليها في الانتخابات (تحصلت الجبهة الإسلاميةللإنقاذ على 853 مجلس بلدي من مجموع 1541 (55.42%) وعلى 32 مجلس شعبي ولائي من مجموع 48 (66.66%) ضمن الانتخابات المحلية وعلى 188 مقعدا في الدور الأول من التشريعيات الملغاة لا يمكن تفسيره إلا بهذا **اللقاء*** الذي فشلت التيارات الدينية الأكثر نخبوية (حماس/النهضة) في الإلمام به مع الحركة الشعبية التي ظهرت في الجزائر بقوة ابتداءا من نصف عقد الثمانينات .(عبد الناصر جابي،مرجع سابق: 73).

*- اللقاء الذي ظهر ببروز الحركة الاجتماعية الشعبية بقيمها الثقافية القيمية ،وقد تم بين التيار الديني السياسي السلفي بخصائصه المعروفة أو الحركة الاجتماعية الشعبية من خلال تبني التيار الديني –الحركة الاجتماعية الشعبية– لكل قيم الثقافة السياسية (الجذرية/المساواتية/معاداة الدولة ... الخ) وإعطائها

وعليه يمكن القول أن انتخابات جوان 1990 كانت الاختبار الأول لتجربة الجزائر في التحول نحو التعددية رغم اعتراض بعض الأحزاب التي قاطعت الانتخابات البلدية منها جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين آيت احمد والحركة من اجل الديمقراطية بقيادة احمد بن بلة حيث استطاعت الجبهة الإسلاميةللإنقاذأن تفرض نفسها على الساحة السياسية كأكبر قوة معارضة في الجزائر في الانتخابات البلدية في 12 جوان 1990،هذا فضلا عن سيطرتها على غالبية المدن الجزائرية الكبرى،مما يبين أن التيار الإسلامي في تنظيمه الأكثر جذرية استطاع أن يهزم القوى السياسية الأخرى بما فيها جبهة التحرير الوطني في مجالها الاجتماعي وذلك عبر مستويين الأول: المدينة والثاني الأجيال الشابة حيث استطاعت السيطرة على القوى الأكثر شبابا كناخبين وكمرشحين61.9% من مرشحيالإنقاذ الناخبين كانت أعمارهم تقل عن 36 سنة ولم تخلوا العملية الديمقراطية التي حصلت في الجزائر من اعتراضات القوى السياسية التي أشارت وكالة الأنباء الجزائرية التي هي أصلا تابعة لجبهة التحرير الوطني بأنه ثمة ما أسمته انتهاكات مارستها الجبهة الإسلاميةللإنقاذ وقدأرجع بعض المراقبين انخفاض نسبة الإقبال على الانتخابات في بعض الدوائر إلى قرار مقاطعة الانتخابات الذي اتخذه 14 حزبا سياسيا في مقدمتهم جبهة القوى الاشتراكية التي تزعمها آيت احمد،كذلك جرت المقاطعة في مناطق الريف عموما ومناطق البربر خصوصا (سعد توفيق عبد الله البزاز،2011: 97، 98).

2- 3 انتخابات 26 ديسمبر 1991 أو امتحان التداول على السلطة:

في أجواء تميزت بالفوضى وشدة الانفعال تم تمرير القانون 06-91 المؤرخ في 02 أفريل 1991 المعدل والمتمم للقانون 89-13 المتعلق بالانتخابات وكذا القانون 07-91 المؤرخ في 05 أفريل 1991 والمتعلق بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية،وكان الهدف من هذا الإجراء القانوني محاولة كبح الجبهة الإسلاميةللإنقاذ وإعطاء فرصة اكبر لجبهة التحرير الوطني وباقي الأحزاب الأخرى وقد قوبل هذا الإجراء بمعارضة شديدة من طرف الأحزاب السياسية ووصفته الجبهة الإسلاميةللإنقاذ بالخيانة العظمى واتهم زعيمها عباسي مدني الرئيس الشاذلي بن جديد بالإخلال بالاتفاقية التي أبرمت بينهما واعتبر أن حزبه هو المستهدف من هذا الإجراء فأعلن إضرابه السياسي في 25 ماي 1991. (محمد بوضياف، مرجع سابق: 142).

والقانون الذي قدمته الحكومة في أفريل 1991 هومشروع قانون أقرته الجمعية العمومية يمثل مسودة مشروع تقسيم المناطق الانتخابية، وقد زاد هذا القانون الجديد من عدد المقاعد البرلمانية فيما عاد توزيعها ليحقق أعلى تمثيل للمناطق الريفية حيث ارتفع عدد المقاعد في البرلمان من 295 مقعدا إلى 542 مقعداأغلبها – هذه الدوائر- في الجنوب معقل النفوذ التاريخي لجبهة التحرير وقد احدث القانون المشار إليه، نظام الاقتراع ذي الجولتين الذي ينافس فيه أعلى المرشحين فقط في الجولة الثانية إذ لم يتحقق فوز الأغلبية في الجولة الأولى،وهذا يؤكد حتمية الصراع بين

زخم جديد لم تكن تملكه سابقا –وقد عبرت عن نفسها قبل هذه الفترة في شكل انتفاضات الاجتماعية عرفتها بعض المدن الجزائرية (العاصمة، قسنطينة، سطيف، وهران .. الخ).

الجبهة الإسلامية وجبهة التحرير أما بقية أحزاب المعارضة فرغم إمكانية فوزها بمقاعد برلمانية في مناطق نفوذها إلا أنها تضل هامشية .(سعد توفيق عبد الله البزاز، مرجع سابق: 102).

وقد كانت الجبهة الإسلاميةللإنقاذ تطالب منذ فوزها في الانتخابات المحلية بحل البرلمان وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة (حسين مرزود، مرجع سابق:162)،بحيث اعتبرت هذا الفوز بمثابة بداية النهاية للنظام القائم فأرادت الوصول إلى الحكم بأقصر الطرق مطالبة بإجراء هذه الانتخابات.(العياشي عنصر، مرجع سابق:03).

وضمن هذا السياق طالبت تشكيلات أخرى بضرورة تأجيل الانتخابات حتى تنظم نفسها لتجاوز نتائج الانتخابات المحلية، وفي ظل التأبين بين مواقف التشكيلات السياسية تدخل رئيس الجمهورية ووعد بإجراء انتخابات تشريعية خلال الثلاثي الأول من سنة 1991 لكن المؤثر الخارجي المتمثل في حرب الخليج ساهم بقسط وافر في تأجيلها إلى موعد 27 جوان 1991 نتيجة توفر الأموال لتؤجل مرة ثانية إلى موعد 26 ديسمبر 1991 الدور الأول، (حسين مرزود ،مرجع سابق: 163)في جزائر التعددية واتسمت بالتنافس الحاد والخطاب السياسي العنيف المخالف في غالبيته لقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي خاصة الجبهة الإسلاميةللإنقاذ التي كانت تشعر بالظلم وكذلك جبهة القوى الاشتراكية التي كانت تعاني عقدة القهر منذ عشرينات طوال،وقد أفرزت نتائج انتخابات 26 ديسمبر 1991 فوز الجبهة الإسلاميةللإنقاذ بـ 188 دائرة من مجموع 429 فيها وبـ 3260222 مصوت لصالحها متبوعة بجبهة القوى الاشتراكية بـ 25 مقعد من مجموع 317 دائرة تقدمت فيها وصوت لصالحها بما يقارب نصف مليون ناخب وجاءت جبهة التحرير الوطني في المرتبة الثالثة ب 16 مقعد وصوت لصالحها 309264 ناخب.(محمد بوضياف، مرجع سابق:142، 143).

ولقد أثار الفوز الثاني للجبهة الإسلاميةللإنقاذ ردود أفعال وطنية ودولية وتوالت الحملات الإعلامية على الشعب الجزائري لأنها ترى أن الذي اختاره هو بمثابة الكارثة التي ستمتد إلى خارج حدودها فنجد مثلا تونس التي بادرت بغلق حدودها مع الجزائر وبعض الأوساط المالية والاقتصادية تراجعت حساباتها مع الجزائر....وتصاعدت الأوضاع أكثر عندما قام رئيس الجمهورية بحل البرلمان وتقديم استقالته في 11 جانفي 1992 ففقدت الجزائر أهم مؤسساتها الدستورية رئاسة الجمهورية والمؤسسة التشريعية فوجدت بذلك الجزائر نفسها في فراغ دستوري خاصة وان الدستور لم يتضمن حالة اقتران شغور المجلس الشعبي الوطني عن طريق الإعلام بحالة شغور منصب رئاسة الجمهورية بالاستقالة، فكان من المستحيل مواصلة الدور الثاني من الانتخابات التشريعية فأوقف المسار الانتخابي.(نبيلةأقوجيل ، عفاف حبة ، مرجع سابق: 374).

وللتذكير فقد تم إجراء الدور الثاني للانتخابات في 16 جانفي 1992 التي أجلت بسبب أحداث جوان 1991 وإقالة حكومة حمروش وإعلان حالة الحصار نتيجة إضراب الجبهة الإسلاميةللإنقاذ تعبيرا عن رفضها لتعديل قانوني الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية وأهم التعديلات التي لقيت بالرفض ما يلي:

- اعتماد طريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد بموجب المادة 61 من القانون الصادر في 2 أفريل 1991 المتضمن قانون الانتخابات ونصت المادة 62 منه إذا حازت القائمة على الأغلبية

المطلقة للأصوات المعبرة فإنها تفوز بجميع المقاعد،تحديد الوكالة بواحدة وإعفاء الزوجين من التوكيل،تحديد السن 30 سنة للترشح للمجلس الشعبي الوطني الذي يحد من مشاركة فئة الشباب مع العلم أن سن الانضمام إلى الأحزاب وحق تأسيسها حدد ب 18 سنة .(حسين مرزود ،مرجع سابق:163).

وهذا التعديل في القانونيين أثار غضب الجمعيات ذات الطابع السياسي حيث أعلنت مجموعة منها التي سميت بمجموعة 7+1 عن نيتها في الدعوة إلى إضراب احتجاجا على تعديل النصين وساندت تلك الدعوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بل ودعت الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر ومهد إلى تنظيم انتخابات رئاسية بعد التشريعية المسبقة وقد اتسمت التعديلات التي أدخلت على القانونين بالطابع السياسي،بحيث تهدف من جهة إلى تمكين حزب جبهة التحرير الوطني الذي ينتمي إلى النواب المنتخبون في ظل الأحادية من الحصول على أغلبية تضمن له التأثير إذ لم يكن الاستهتار بالسلطة التشريعية وبالتالي الحكومة لضمان بقاء جزء من السلطة في يد هذه الأخيرة برئاسة مولود حمروش،وتقليص حظوظ الجبهة الإسلاميةللإنقاذ للفوز بالانتخابات التشريعية المسبقة المزمع تنظيمها في 1991/06/27.(السعيد بو الشعير، مرجع سابق: 144،145).

وقد كانت النتائج مخيبةللآمال وغير متوقعة،ولعل ما يمكن استخلاصه من النتائج الأولى للانتخابات التشريعية التعددية في تاريخ الجزائر المستقلة هو انقسام المجتمع إلى ثلاث مجموعات كبرى:

تمثل المجموعة الأولى الغالبية الرافضة للتعددية الحزبية والالتزام سياسيا بقواعد اللعبة الديمقراطية 41% ومن الأسباب المفسرة لمثل هذا الموقف وجود انشغالات أخرى ملحة لدى هذه الفئات،إضافة إلى المحلي والجهوي لكثير من الأحزاب.

المجموعة الثانية: تتمثل في أولئك الذين يسعون إلى تحقيق التداول على الحكم بطريقة ديمقراطية وتقدر نسبتهم ب 30.5 %من الناخبين وهي مجموعة مشتتة بين عدة تيارات وتشكيلات متعارضة ومتناحرة ولا يجمع بينهما سوى عداؤها لجبهتي التحرير والإنقاذ.

أما المجموعة الثالثة: فتتكون من أقلية28.5%من الناخبين الذين يعتبرون النظام السياسي السائد بسبب كل المآسي والآفات لذلك ينبغي تحطيم الدولة ومؤسساتها واستبدالها بدولة دينية تقوم على رؤية مخالفة تماما للسلطة، ولمصدر الشرعية وطبيعة الحكم معتمدة في ذلك على تفسير سلفي للإسلام ولمسألة الحكم،والعلاقة بين المجتمع والدولة.(العياشي عنصر، مرجع سابق: 4).

2- 4 توقيف المسار الانتخابي ونهاية الحلم الديمقراطي: (1992-1995):

وعلى اثر توقيف المسار الانتخابي الذي كيفناه بالانقلاب واستحداثأجهزة مؤقتة لتسيير البلاد بناء على اجتماع غير دستوري،لهيئة استشارية أدخلت البلاد في أزمة متعددة الأشكال حيث جمدت المؤسسات الدستورية الأساسية (رئيس الجمهورية والبرلمان) وامتد ذلك إلى نشاط الأحزاب السياسية الكبيرة التمثيلية التي منعت من ممارسة النشاط السياسي نتيجة مواقفها المعارضة للانقلاب ومطالبتها بإشراك جميع القوى السياسية في تسيير المرحلة الانتقالية دون جدوى،بدأت الحركة المسلحة المنتمية لذلك الحزب بعد أن ظهرت بوادرها سابقا،في القيام باغتيالات مست

بمرور الوقت مختلف شرائح المجتمع وأصبحت المواجهة المسلحة بين الدولة وتلك الحركة السمة التي تطبع حياة المجتمع رغم الاتصالات بين ممثلي الدولة والجبهة الإسلامية للإنقاذ بل التوصل إلى اتفاق مع الجيش الإسلامي للإنقاذ (الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ) للتخلي عن العمل المسلح بإعلان هدنة ابتداءمن أول أكتوبر 1997 .(السعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزء الثالث،2013: 6).

ولقد شهدت الجزائر في هذه السنوات أبشع الجرائم،ودخلت في دوامة من العنف والعنف المضاد دامت لأكثر من 10 سنوات وراح ضحيتها عشرات الآلاف بحسب الإحصائيات الحكومية الجزائرية،وعصفت بالتجربة الديمقراطية من أساسها ولقد أكد هذا السلوك فشل النخب الحاكمة في امتحان التداول على السلطة وحسب "العقيد سمراوي "أحد مسؤولي جهاز المخابرات الجزائرية فإن النتائج على عكس توقعات القيادة العسكرية التي كانت تضطلع من خلال اعتقال قيادات الجبهة عباسي مدني وعلي بلحاج إلى إحداث اضطرابات داخلية في صفوف الحزب، ومن ثم التأثير على أدائهم الانتخابي إلا أن ذلك لم يحصل الشيء الذي وضع هذه النخب أمام ثلاث خيارات:

– الاستمرار في لعبة الانتخابات إلى غاية الدور الثاني ومحاولة التلاعب بعدد المقاعد المتبقية لإحداثشيء من التوازن مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

– اعتبار الطعون المقدمة إلى المجلس الدستوري والتي وصلت إلى 300 طعن من طرف الأحزاب ،ومن ثم إلغاء بعض النتائج التي تحصلت عليها الجبهة لإحداث التوازن.

– العمل على إلغاء النتائج كلية وحضر الجبهة الإسلاميةللإنقاذ وإنهاء المأزق من أصله بحجة أن الجبهة تيار متطرف يسعى إلى إنهاء المسار الديمقراطي ويجب استئصاله .(محمد بوضياف، مرجع سابق: 146).

وما يمكن استنتاجه من هذه المرحلة عدد من النتائج:

– اتسمت بتوقيف المسار الانتخابي وتعطيل المؤسسات الشرعية وإقامة المؤسسات البديلة وتصاعد أعمال العنف وتدهور الوضع وفرض حالة الطوارئ وحل بعض الأحزاب، وتقليص نشاط وعدد الأحزاب.

– تعرض الأحزاب إلى التهميش والاعتماد على الجمعيات لتبرير الشرعية .

– كل المؤسسات السياسية ابتعدت عن الانتخابات واعتمدت على التعيين .

– جل الأحزاب السياسية طالبت بتوقيف المسار الانتخابي لكنها رفضت إنشاء المؤسسات الجديدة بحجة عدم شرعيتها .

– انقسام المعارضة إلى تيارين تيار إصلاحي وتيار استئصالي لكنهما لم يستطيعا التأثير في خطوات النظام الحاكم وتغييره والعودة إلى الشرعية رغم اعتماده على المنظمات والجمعيات.

– كانت العلاقة بين الأحزاب المعارضة والسلطة الحاكمة تتسم بنوع من المواجهة السياسية.

– بروز سمة التحالف والتنسيق في حل الأزمات في توقيف المسار الانتخابي وفي ندوة روما .(حسين مرزود ،مرجع سابق: 220).

2- 5 الانتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995:

جاءت هذه الانتخاباتكإعلان رسمي عن انتهاء ما يسمى بالمرحلة الانتقالية التي انطلقت رسميا في جانفي 1994 بعد تعيين رئيس الدولة من قبل ندوة الوفاق الوطني التي حددت مدة المرحلة الانتقالية بثلاث سنوات وبنيت أهدافها ومؤسساتها كالمجلس الوطني الانتقالي الذي عين أعضائه للقيام بالمهام التشريعية.

وقد جرت هذه الانتخابات في ظل الجو الأمني والسياسي الصعب الذي كانت تواجهه الدولة الجزائرية في مواجهة القوى السياسية الرافضة لها، والتي كانت ترى أنها لا بد من أن تأتي كتتويج لاتفاقسياسي بين مختلف القوى السياسية.(عبد الناصر جابي، مرجع سابق: 158).

وكانت العودة إلى المسار الانتخابي بتنظيم هذه الانتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995 كونها أحد الحلول التي تخرج البلاد من الأزمة وبهدف بناء ديمقراطية أساسها الانتخابات التي تضمن المشاركة والتداول على السلطة وتحقيق الشرعية.(حسين مرزود، مرجع سابق: 223)، كما أنها ساهمت في إعادة تشكيل الخارطة السياسية الجزائرية بعد التجربة التي عاشتها الجزائر من جراء فشل الانتخابات التشريعية ديسمبر 1992 وكل هذا بهدف الاستمرار في العملية الانتقالية التي دشنها النظام السياسي بعد أحداث أكتوبر 1888 في ظرف جديد وميزان قوة سياسي مختلف عن ذلك الذي سائدا في بداية التسعينات لصالح النظام هذه المرة .(عبد الناصر جابي، مرجع سابق: نفس الصفحة).

لقد كان لقرار رئيس الدولة تنظيم انتخابات رئاسية على اثر فشل الحوارمع الأحزاب التمثيلية أين بادرت هذه الأخيرة بالإعلان عن موقفها المعارض لكونه اتخذ بصفة انفرادية دون إجماع الطبقة السياسية، وفي غياب حرية الرأي والتعبير والاختيار،وقد ضاعف من حدة الخلاف بين السلطة والمعارضة لجوء بعض التنظيمات إلى المبادرة بمطالبة رئيس الدولة اليامين زروال بالترشح لرئاسة الجمهورية، حيث اعتبر حزب جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية ذلك ضربة للديمقراطية والإعلان عن نتائج مسبقة لصالح ممثل السلطة،بل لقد ذهب الأمين العام لجبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري إلى القول بأن الانتخابات هي من صنع وتنظيم القوى التي أيدت إيقاف المسار الانتخابي.(السعيد بوالشعير، مرجع سابق:346)،وعكس ما قد توحي به بعض المؤشرات الأمنية أو السياسية فقد استطاع النظام من فرض مراقبة أكثر وضوحا على العملية الانتقالية عن طريق النصوص القانونية التي استطاع تمريرها مثل المتعلقة بالأحزاب السياسية والانتخاب والتعديل الدستوري وتحييد القوى السياسية المعارضة لها وعلى رأسها الإسلام السياسي الذي لجأإلى الإرهاب في أسوء الحالات،وتكوين حزب سياسي جديد وهو التجمع الوطني الديمقراطي الذي تمكن من فرض هيمنته على الساحة السياسية الجديدة .(عبد الناصر جابي، مرجع سابق: 159).

وقد كانت للسلطة اعتبارات عديدة لتنظيم هذه الانتخابات منها:

- إن الانتخابات كانت هدف استراتيجي في سياسة السلطة وعلى رأسها اليامين زروال الذي كان يرى في تنظيم سلسلة من الانتخابات المتتالية يعد مخرجا للأزمة وبإمكانها تحقيق نوع من الشرعية وخاصة الانتخابات الرئاسية هرم السلطة ومحور النظام السياسي.

– اعتبار الانتخابات الحل للأزمة ولمسألة الشرعية لأن جل المؤسسات تفتقر إلى أسلوب المشاركة وغير منتخبة بطريقة ديمقراطية وان ميزان القوة سيكون لصالح النظام .(حسين مرزود ، مرجع سابق: 224).

ويمكن القول أن تنظيم هذه الانتخابات الرئاسية في هذه المرحلة يهدف إلى زيادة العودة إلى شرعية مؤسسات الدولة كالرئاسة والمجلس الوطني والمجالس الشعبية المحلية إلى إشراك بعض القوى السياسية في التسيير حسب مقاييس وقواعد السلطة وليس التداول على السلطة .(عبد الناصر جابي، مرجع سابق: 160)

وقد ترشح رسميا لهذه الانتخابات ثلاث مرشحين حزبيين بالإضافة إلياليمين زروال وهم محفوظ نحناح رئيس حركة مجتمع السلم، وسعيد سعدي أمين عام حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، وأخيرا نور الدين بوكروح عن حزب التجديد الجزائري. (المرجع نفسه: 162).

وبهذا انطلقت هذه الحملة الانتخابية تحت اشراف اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات الرئاسية التي دامت 21 يوما تلاها اقتراع يوم 16 نوفمبر الذي عرف مشاركة واسعة من المواطنين في داخل وخارجه،رغم تهديد الجماعات المسلحة ومقاطعة بعض الأحزاب تعبيرا عن رفضهم لأوضاع البلاد في مختلف المجالات. (السعيد بو الشعير،الجزء الثاني: 348).

حيث كما كان متوقعا من المعارضة فوز اليامين زروال على منافسيه الشكليين وهو ما حدث بالفعل،وقد كانت النتائج النهائية الرسمية التي أعلن عنها المجلس الدستوري على النحو الآتي:

جدول رقم (10) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 1995

المرشحين	عدد الأصوات المتحصلين عليها	النسبة المئوية
اليامين زروال مرشح حر	7.088618	%61.29
محفوظ نحناح حرك مجتمع السلم	2.971914	%25
سعيد سعدي (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية).	1.115796	%09
نور الدين بوكروح (حزب التجديد الجزائري)	443.144	%04

المصدر: (حسين مرزود ، مرجع سابق: 227).

ومن خلال الجدول نلاحظ أنه رغم الجو الأمني الصعب الذي عاشته الجزائر في هذه المرحلة،ورغم تهديدات الجماعات المسلحة فقد شارك الشعب الجزائري بقوة لتعرف نسبة هذه الانتخابات نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة،كما أنه حصل المرشح الحر اليامين زروال على أغلبية الأصوات بنسبة 61% هذا ما يفسر لنا سعي النظام

لإضفاء الشرعية وإثبات عجز الأحزاب ،وهذا بهدف جعل السلطة دائما هي المسيطرة على الساحة السياسية، وتجنب الانتفاضات و المواجهة مع القوى المعارضة.

2- 6انتخابات دستور 1996

شهدت بداية 1996 سياسيا تعيين أول حكومة ائتلافية في 31 ديسمبر 1995 بقيادة أحمد أو يحي، ومشاركة حركة حماس وحزب التجديد الجزائري ولكن بالتعيين وليس على أساس نتائج الانتخابات لاستدراجهم وضمهم لمساندة خطوات السلطة،كما أنه تم اللجوء من جديد إلى بعث الحوار مع الأحزاب السياسية والمنظمات للبحث عن حل للأزمة الجزائرية.(حسين مرزود،مرجع سابق: 231).

وأكد رئيس الجمهورية على تمسكه بما ورد في برنامجه الانتخابي حول الاستمرار في المسار الانتخابي مركزيا ومحليا من جهة،وكذا تعزيز الحوار بما يضمن توفير الشروط الضرورية لإجراء تلك الانتخابات في جو ديمقراطي تعددي،وقد دعا رسميا الرئيس اليامين زروال الأحزاب التي قاطعت الانتخابات الرئاسية للمشاركة في الحوار الوطني رسميا في اجتماع لمجلس الوزراء، وأعلن 7 جانفي 1996 لتنظيم الانتخابات التشريعية والمحلية. (السعيد بو الشعير، مرجع سابق: 353).

وقد شرع في شهر أفريل 1996 في جولة جديدة من الحوار مع المعارضة تركزت حول قانون الأحزاب والانتخابات وتعديل الدستور وهي استمرار لسياسة الحوار منذ 1994،وكان في 11 ماي 1996 وإعداد مذكرة رئاسية تتكون من 22 صفحة تضمنت الاقتراحات المتعلقة بالمسائل المطروحة للأحزاب والمنظمات والجمعيات، وبعض الشخصيات لتبادل وجهات النظر حول المحاور الكبرى للإصلاح السياسي القادم.. كما وجهت دعوة إلى 12 حزبا سياسيا منها جبهة التحرير الوطني، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، حزب التجديد الجزائري ... وبعد تلتها عقد عدة لقاءات في شهري جويلية وأوت تحضيرا لعقد ندوة الوفاق الوطني الثانية في 13 و14 سبتمبر 1996 لأجل تعزيز المسار الديمقراطي التعددي وتحقيق الشرعية وإخراج البلاد من أنظمتها لتكون بديلا للعقد الوطني التي وقعته أحزاب روما. (حسين مزرود ، مرجع سابق: 232).

وتكمن أهمية هذه الانتخابات في أنها عدلت قانون الأحزاب وكذا قانون الانتخابات،وكذا عدلت عهدة رئيس الجمهورية إلى عهدتين فقط. رغم أن الأوضاع الأمنية كانت جد خطيرة وقد نص بيان اجتماع مجلس الوزراء على أنه لا بد من توفير الظروف اللازمة من أجل إعادة النظر في النصين القانونيين المتعلقين بالانتخابات والأحزاب السياسية وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية، وكذا النصوص ذات الصلة بالانتخابات. (السعيد بوالشعير، مرجع سابق: 351).

وقد حدد دستور 1996 في المادة 42 منه بإنشاء الأحزاب السياسية بشروط هي:

1- حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون.
2- ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية،والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامة واستقلال البلاد، وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.

3- وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور،لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.
4- ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبنية في الفترة السابقة.
5- يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية.
6- لا يجوز أن يلجأ أي حزب سايسي إلى استعمال العنف أو الاكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما.
7- تحديد التزامات وواجبات أخرى بموجب القانون. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 1996:8)

وقد أسفرت هذه الانتخابات النتائج الآتية:

جدول رقم (11) يمثل عدد المشاركة في انتخابات دستور 1996.

عدد الناخبين المصوتين	عدد المصوتين		عدد الممتنعين		عدد الأصوات المعبر عنها		عدد الأصوات الملغاة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
16434574	13111514	79.78	3323060	20.22	12750027	97.24	361487	2.76

المصدر: (خالد عاف، مرجع سابق: 83)وكانت الإحصائيات كالتالي:

نعم: 10.785.919 صوت بنسبة 84.60%

لا: 1.964.108 صوت بنسبة 15.40%

وقد أكد دستور 28 نوفمبر 1996 على مبدأ الاقتراع العام السري والمباشر وجعل موضوع الانتخابات من المواضيع المحجوزة للبرلمان بمقتضى قانون عضوي .كما قام بمقتضى المادة 71 بتحديدكيفيات الانتخابات الرئاسية محافظا على نفس المبدأ السابق (مبدأ الاقتراع العام المباشر والسري) وتم إجراء أول انتخابات رئاسية لكن مع عجزه عن وقف أعمال العنف دعا إلى انتخابات رئاسية مبكرة عام 1999 أسفرت عن فوز عبد العزيز بوتفليقة.

أما الانتخاباتالتشريعية فقد تناولتها المادة 101 بالتنظيم بنصها على أن ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بالاقتراع العام المباشر والسري، وينتخب ثلثا أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسريمن بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية والبلدية.

وبعدها صدر القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات بمقتضى الأمر 97-07 في 06 مارس 1997 مقررا مبدأ الاقتراع العام المباشر والسري وقد عدل بموجب القانون العضوي (رقم 04-01 المؤرخ في 07 فبراير 2004) والى جانبه الأمر 97-08 المحدد للدوائر الانتخابية وعد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان في 06 مارس 1997 .(مفتاح عبد الجليل، مرجع سابق: 17).

2- 7الانتخابات التشريعية 5 حزيران 1997:

جاءت هذه الانتخابات بعد أن رتبت السلطة الجزائرية عددا من الأوراق منها:

-إعادة ترتيب أوضاع جبهة التحرير الوطني و إخراجها من المعارضة بعد أن أدخلها فيها عبد الحميد مهري و إبعاد هذا الأخير ومن معه بعد الانقلاب العلمي الذي تحدثت عنه وسائل الإعلام كثيرا.

-تأسيس حزب جديد بديلا لجبهة التحرير الوطني (التجمع الوطني الديمقراطي) و منافسا له على التموقع داخل مؤسسات الدولة.

-تعديل الدستور و تغيير قانوني الأحزاب والانتخابات لمنع تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو عرقي وطلب من الأحزاب التكيف وفق ذلك.(عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر Boule makahel.yolasite.comيوم 21/05 /2016، على الساعة 21:26 مساءا)

والجدير بالذكر أنه في هذه الانتخابات التشريعية لعام 1997 عمدت الجزائر على استحداث هيئة جديدة تتكفل بالسهر على حسن سير العملية الانتخابية منذ بدايتها إلى نهايتها وهي اللجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات،بحيث نصت المادة02 من المرسوم الرئاسي رقم 97-58 على أنه تؤسس اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التشريعية،واللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات هي عبارة عن هيئة خاصة ذاتفروع محلية تتمتعب صلاحيات مراقبة قانونية للعمليات الانتخابية في إطار احترام الدستور والقوانين الجمهورية عبر مختلف مراحلها من يوم تنصيبها إلى غاية الإعلان الرسمي والنهائي للنتائج لما يضمن القانون ويحقق حياد الهيئات الرسمية المشرفة على العملية الانتخابية ويجسد إرادة الناخبين.(سليماني السعيد،دون سنة :10 الموقع الإلكتروني:سليماني السعيد ، http://slimaniessaid.com/file/admin%202pdf يوم 21/02/ 2016على الساعة 13:34 مساءا).

وقد كانت نتائج هذه الانتخابات سنة 1997 كالآتي:

عدد الناخبين المسجلين:16.737.309.

عدد المصوتين:10 199 139.

نسبة المشاركة:65.6%.

عدد الأصوات الملغاة:787 502.

والجدول الآتي يوضح لنا بشكل مفصل نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1997.

جدول رقم(12) يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1997:

الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد
التجمع الوطني الديمقراطي	3.533434	%32.12	156
حركةمجتمع السلم	1.553154	%14.12	69
حزب جبهة التحرير	1 497 285	%13.61	62
حركة النهضة	915 446	%8.32	34
جبهة القوى الاشتراكية	527 848	%4.8	19
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	442 271	%4.03	19
المنتخبون الأحرار	459 233	%4.17	11
حزب العمال	194 493	%1.77	4
الحزب الجمهوري التقدمي	65 374	%0.06	3
الحزب الاجتماعي الليبرالي	36 374	%0.03	1
الاتحاد من أجل الديمقراطية و الحريات	50 000	%0.04	1

المصدر:(عبد الرزاق مقري، مرجع سابق:15).

وقد مثلت الانتخابات التشريعية لسنة 1997 تواصلا لنتائج الانتخابات الرئاسية السابقة،بحيث أنها عبرت هذه الانتخابات عن تواصل مشروع السلطة الذي تبلور في الانتخابات الرئاسية السابقة،والملاحظ من خلال الجدول أنالحزب الجديد حزب التجمع الوطني الديمقراطي حقق نجاحا باهرا فقد تأسس قبيل إجراء الانتخابات ببضعة أشهر،كما أنها هذه الانتخابات عبرت عن قبول السلطة بالتعايش مع ما تسميه بالإسلام المعتدل، فحصلت كل من حركتي حماس والنهضة مجتمعتين 103 مقعد كما نجحت السلطة من إكساب الانتخابات مصداقية من خلال مشاركة ثلاثة أطراف على عقد روما في الانتخابات.(رياض الصيداوي، 2009:دون صفحة)،ورغم طعن الأحزاب في نتائج هذه الانتخابات إلا أن المجلس الشعبي الوطني التعددي الأول الذي انبثق عنها عرف حيوية كبيرة من خلال النقاش الصريح الذي كان يبث على التلفزيون مباشرة،والتنوع الكبير في الأفكار و المواقف و الرؤى وحالة التعايش الملفتة للنظر بين النواب و الأحزاب التي يمثلونها،والحركة الدبلوماسية البرلمانية غير المعهودة.التي أطلقها،وكما ذكر سابقا من أهم العمليات التي قام بها المجلس في عهدته الأولى اللجان التي أسسها للتحقيق في عمليات التزوير الشامل الذي عرفته الانتخابات المحلية في سنة 1997.(عبد الرزاق مقري،مرجع سابق:14،15).

2- 8 الانتخابات الرئاسية1999/04/14 وقانون الوئام المدني:

فتحت استقالة الرئيس اليامين زروال المجال أما ترشيح عدد من الشخصيات السياسية لمنصب الرئاسة،وأقر المجلس الدستوري في 11مارس1999 سبعة ترشيحات لكل من عبد العزيز بوتفليقة،حسين آيت أحمد،مولود حمروش،يوسف الخطيب،عبد الله جاب الله،مقداد سيفي وأحمد طالب الإبراهيمي و رفض ثلاثة منهم لعدم إيفائهم

بأحد شروط المادة 159من القانون الانتخابي التي تقتضي بجمع 75000 توقيع عن 25 ولاية وهم: لويزة حنون،سيد أحمد الغزالي،نور الدين بوكروح. (مصطفى بلعور، 2011 :170).

وقد بدت الشخصيات السياسية المرشحة شبه متفقة على الخطوط العامة في برامجها فهي تدعو إلى العدالة الاجتماعية وإزالة مفهوم الحقرة،وتأكيد حرية الصحافة والالتزام بمواصلة العملية الديمقراطية و تدعيمها، أما الاختلاف فيكمن في درجة الانفتاح ومدى إعادة الاعتبار للجبهة الإسلامية للإنقاذ.ولا يوجد من بين المرشحين السبعة استئصالي واحد،وعمل جميعهم في حملتهم الانتخابية على التقارب من الخطاب الإسلامي والابتعاد عن المفاهيم العلمانية،والاتجاه العام بين هؤلاء المترشحين هو البحث عن مخرج للعنف المستمر منذ حوالي ست سنوات.وقد أسفرت هذه الانتخابات عن النتائج الآتية:

المسجلين:17494736.

المقترعين:10539751.

الأصوات الملغاة:454474.

الأصوات المعبر عنها:10085277.

الغياب عن التصويت:6954385.

نسبة المشاركة: 60.25%.

جدول رقم(13)يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية1999:

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	7442139	%73.79
أحمد طالب الإبراهيمي	1264094	%12.53
سعد عبد الله جاب الله	398416	%3.95
حسين آيت أحمد	319523	%3.17
مولود حمروش	311908	%3.09
مقداد سيفي	226371	%2.24
يوسف الخطيب	122826	%1.22

المصدر:(رياض الصيداوي،مرجع سابق:دون صفحة).

الملاحظ أن نسبة نجاح بوتفليقة بنسبة73.79% مع نسبة مشاركة وصلت إلى60.25%وهو ما يعتبره كافيا لأن يكون رئيسا شرعيا للجزائر،لكن صعوبة تحليل نتائج هذه الانتخابات لأنها تحولت من انتخابات تعددية إلى مجرد استفتاء لا أكثر.(رياض الصيداوي ،المرجع نفسه،دون صفحة).ويعتبر انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية مؤشرًا لبداية حل الأزمة إذا استطاع أن يجري الحوار ويعمل على تحقيق الوئام المدني وهو ما دعا إليه بعد فوزه في الانتخابات،إذا وجه بتاريخ 03أوت1999 خطابا بمناسبة استدعاء الهيئة الانتخابية لاستفتاء 16سبتمبر1999حول قانون الوئام المدني،وقد تضمن الخطاب برنامجا شاملا حول استتباب السلم والأمن وإعادة دفع الاقتصاد الوطني ومحاربة الفقر والمشاكل الاجتماعية وإعادة صورة ومصداقية الجزائر في العالم واستعادة ثقة الشركاء الأجانب.(مصطفى بلعور،مرجع سابق:171).

وما يمكن قوله في ظل هذه الانتخابات أن الأعضاء السبعة قد قدموا استقالتهم وانسحابهم الجماعي من هذه الانتخابات الرئاسية ماعدا المرشح الأول وهو الفائز بهذه الانتخابات عبد العزيز بوتفليقة فرغم هذا الانسحاب إلا أنه كان من دون جدوى فهو لم يؤثر على نتائج الانتخابات،فمن خلال الجدول نلاحظ أنه بلغت نسبة المشاركة 60% واستمرت في موعدها أفريل1999 في ظل غياب المرشحين الستة الذين ينادون بأنه هناك عملية تزوير شامل لهذه الانتخابات لصالح المرشح عبد العزيز بوتفليقة.

2- 9الانتخابات التشريعية 30ماي2002:

جاءت هذه الانتخابات التشريعية 2002 في ظل تطورات معتبرة في الساحة السياسية منها:

-هيمنة رئيس الجمهورية على الساحة السياسية بكثرة تنقلاته لمختلف ولايات الوطن وخارج الوطن وتدخلاته التلفزيونية المتواصلة ومبادرته السياسية(الوئام المدني،دستور اللغة الأمازيغية).

-تحسن محسوس في الأوضاع الأمنية بواسطة الدعم الكبير الممنوح لها من قبل رئيس الجمهورية الذي قرب إليه علي بن فليس.

-تطورات خطيرة في منطقة القبائل ابتداء من سنة2001 ومشادات متواصلة بين الشباب و الأجهزة الأمنية.

-حصول انقسام كبير داخل حركة النهضة التي غادرها رئيسها على إثر خلافات حادة بينه وبين طاقمه القيادي وتأسيسه لحزب جديد هو حركة الإصلاح الوطني.(عبد الرزاق مقري،مرجع سابق:16).

وقد كانت نتائج هذه الانتخابات كالتالي:

عدد الناخبين المسجلين:17.957.000

عدد المصوتين:7.410.000

عدد الأصوات الملغاة:876000

نسبة المشاركة :46%

عدد الأصوات الملغاة: 876000

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(14)يبين نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2002:

الترتيب	الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	2632705	%35.52	199
التجمع الوطني الديمقراطي (الحزب الحاكم)	630241	%8.50	47
حركة الإصلاح الوطني	746884	%10.08	43
حركة مجتمع السلم	573801	%7.74	38
الأحرار المستقلين	789495	%10.65	29
حزب العمال	355405	%4.80	21
الجبهة الوطنية الجزائرية	234530	%3.16	08
حركة النهضة	265495	%3.58	01
حزب التجديد الجزائري	162308	%2.19	01
حركة الوفاق الوطني	139919	%0.18	01

المصدر:(عبد الرزاق مقري،المرجع نفسه: 171).

وتبين لنا من خلال الجدول حصول جبهة التحرير الوطني على معظم المقاعد وحصولها على الأغلبية الساحقة بنسبة35.52% مقارنة مع تشريعات1997،كما نلاحظ تراجع ملحوظ للتجمع الوطني الديمقراطي بفارق102مقعد بين تشريعات2002وتشريعات1997،وتراجع حركة مجتمع السلم ب31 مقعدا،بخلاف أحزاب أخرى التي ارتفع عدد المقاعد لديها كحزب العمال ب17مقعدا،والأحرار المستقلين ب18مقعدا،وغياب أحزاب أخرى كجبهة القوى الاشتراكية،التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بسبب مقاطعتهم للانتخابات لكن نسبة المشاركة كانت مرتفعة بنسبة كبيرة في انتخابات1997 ب6.56% مقارنة مع انتخابات2002 ب46%.

ويمكن أن نستنتج من هذا أن هذه الانتخابات قد شملت الأحزاب الكبيرة والأحزاب الصغيرة،بحيث أتيح لكل مرشح أن يمثل حزبه إلا أن النسبة المرتفعة تبقى دائما لصالح الأحزاب الكبيرة الحاكمة والمسيطرة على الساحة السياسية وهذا ما يجعل إمكانية التنافس لدى الأحزاب الصغيرة ضئيلة نظرا لعدم نفوذها سياسيا على خلاف الأحزاب العتيقة.

2-10الانتخابات الرئاسية لسنة2004 وقانون المصالحة الوطنية:

تنافس في الانتخابات الرئاسية المنظمة يوم08أفريل2004 ستة مترشحين وهم عبد العزيز بوتفليقة،علي بن فليس،سعيد سعدي،لويزة حنون،علي فوزي رباعين.في حين قضى المجلس الدستوري بعدم شرعية ترشح كل من أحمد طالب الإبراهيمي،وسيد أحمد غزالي وموسى تواتي،ولم يقدم حسين آيت أحمد ترشحه. (مصطفى بلعور،مرجعسابق:172).

ولقد كان ترشح علي بن فليس مزعجا لبوتفليقة لأنه طلب منه ترشيحه في مؤتمر استثنائي للحزب لكنه ماطل ليشتد الصراع بينهما على السلطة،وقام بإقالته من رئاسة الحكومة في 5ماي 2005 وتعيين أحمد أويحي مكانه ويستبدل ستة وزراء من جبهة التحرير الوطني،وعلى إثرها ظهرت الحركة التصحيحية بدعم من بوتفليقة بقيادة عبد العزيز بلخادم،لتطهير الموالين لابن فليس ورفع دعوى قضائية أمام مجلس قضاء الجزائر الذي جمد المؤتمر الثامن بدون علم رئيس المجلس،وما يلاحظ على المعارضة تحول حلفاء الرئيس إلى خصومه،والخصوم إلى حلفاء والبحث عن الامتيازات،وغياب الحياد السياسي والإداري والفصل بين السلطات واستقلالية القضاء الذي يضر بدولة القانون والتداول على السلطة .(حسين مرزود ، مرجع سابق : 291)

وقد أسفرت هذه الانتخابات عن النتائج الآتية :

عدد المسجلين أكثر من 18 مليون ناخب .

عدد الأصوات المعبر عنها :10.179.702

نسبة المشاركة :59.1 بالمئة

والجدول رقم (15)يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2004

اسم المرشح	عدد الأصوات المحصل عليها	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	8.651.723	%85.1
علي بن فليس	653.951	%6.4
عبد الله جاب الله	553.951	%5
سعيد سعدي	197.111	%1.9
لويزة حنون	101.630	%1
علي فوزي رباعين	63.761	%0.6

المصدر:(حسين مرزود ، مرجع سابق : 293)

تبين من خلال الجدول أن مرشح السلطة عبد العزيز بوتفليقة قد فاز بأعلى نسبة قدرت ب 85.1 بالمئة، وقد ارتفعت النسبة مقارنة مع الانتخابات الرئاسية 1999،في حين نلاحظ دخول مرشحين جدد كعلي بن فليس الذي كان رئيسا للحكومة ومن الموالين للسلطة وبعدها أصبح من أشد معارضيها وانقلب على الرئيس، وقد كانت نسبة المقاطعة حوالي 40بالمئة تعبر عن الامتناع من قبل المواطنين أكثر من مقاطعة الأحزاب، ومن جهة أخرى فهي نسبة تقارب النسب المسجلة في الانتخابات السابقة وخاصة سنة 1995.

ونتج عن فوز مرشح السلطة مواصلة مشاركة أحزاب التحالف الرئاسي في الحكومة ولكن من دون تأثير بل أنها ملزمة بتطبيق البرنامج الانتخابي للرئيس وليس برامج أحزابها لأنهم تعهدوا بتنفيذ برنامجه والتخلي عن برامجهم،وفوز مرشح السلطة بالعهدة الثانية يعني الاستمرارية في تجسيد الوعود الانتخابية ومنها إعداد قانون السلم والمصالحة الوطنين، وإطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005،2006) (حسين مرزود، المرجع نفسه: 293، 294)،وما يلفت الانتباه أن هذه الانتخابات الرئاسية حظيت باهتمام واسع على الصعيدين الإقليمي والدولي حيث حضر130 مراقبا دوليا وتابعوا عملية الاقتراع وواكبوا التطورات السياسية المصاحبة لها،....كما أن إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة بتلك النسبة الكاسحة جاءت أقرب لما يشبه الاستفتاء الشعبي على سنوات حكمه والتي حقق خلالها إنجازات لا يمكن إنكارها سواء على صعيد إعادة الاستقرار نسبيا إلى الجزائر أومن خلال برنامج الوئام المدني الذي طبقه بعد شهور قليلة من نجاحه في دورته الرئاسية الأولى أو من خلال الانجازات الاقتصادية الجزئية التي حققتها،فرغم ما تعانيه الجزائر من أزمات فإن الوضع الاقتصادي أفضل بكثير مما كان عليه قبل توليه الحكم،من زيادة احتياطي الجزائر من العملة الصعبة من4مليارات دولار إلى30مليار حسب بيانات2002،لكن لم يستطع تخفيض نسبة البطالة والتضخم خلال رئاسته الأولى.(مصطفى بلعور،مرجع سابق:172).

2– 11 الانتخابات التشريعية 17ماي2007:

شهدت الانتخابات التشريعية التعددية 17ماي2007 في الجزائر العديد من الظواهر السياسية;حيث واجهت العديد من الأحزاب أثناء وبعد ترتيب القوائم الانتخابية سلسلة من الاحتجاجات والاستقالات والتمردات،حيث لجأ أعضاء الأحزاب إلى دخول الانتخابات في شكل قوائم مستقلة،والبعض الآخر فضل أحزاب أخرى وفي مراكز أخرى ورتب أحسن في قوائم جديدة،ويمكن تفسير هذا الانشقاق بضعف الالتزام الحزبي وإخفاق الأحزاب في التوغل داخل المجتمع،وغياب الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب،كما لعب المال دورا في العملية الانتخابية والتأثير عليها سلبا سواء من خلال تقديم رشاوي لرؤساء مكاتب الأحزاب السياسية أو شراء الأصوات أثناء عملية التصويت،ورغم توفر الإمكانيات والوسائل إلا أنها تميزت ببرودة شعبية وعدم التجاوب الجماهيري معها،بحيث عجزت الأحزاب السياسية عن تحريك الرأي العام وإضفاء الديناميكية على هذه العملية الانتخابية،وقد كان هناك ضعف في مشاركة المرأة في الانتخابات رغم المكانة التي تحظى بها المرأة في المجتمع الجزائري و الكفاءات التي تتميز بها،هذا بالإضافة إلى ظهور ظاهرة العزوف عن المشاركة في الانتخابات بحيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية2007ب35.65% من مجموع18مليون و760ألف و400ناخب.هذه بعض الظواهر التي عرفتها هذه التشريعيات.(ناجي عبد النور،أزمة المشاركة السياسية في الجزائر،دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007،دون سنة: 13،15).

وقد شهدت الجزائر عام2007 سبع عمليات عنف في فترات متقاربة ويعد أهداف إستراتيجية ذات حصانة عالية، الأمر الذي جدد مخاوف الجزائريين من تكرار عنف التسعينات بشكل بشاعته،خاصة مع ارتباط الدورة الجديدة من العنف باسم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"وهو ما أثار الشكوك في جدوى المصالحة الوطنية، ....وضمن هذه الظروف يلاحظ أنه قد تم إجراء الانتخابات التشريعية في 17ماي2007 والمتوقع منها – هذه الانتخابات– أن تكون فرصة لتطوير الخريطة السياسية لدمج أكبر عدد ممكن من القوى السياسية في العملية السياسية،لكن مرحلة ما قبل إجراء الانتخابات أكدت أنه سوف يتم تقليص هذه الخريطة وليس توسيعها حيث قررت قوى أساسية عدم المشاركة ومنها جبهة القوى الاشتراكية التي أعلن زعيمها حسين آيت أحمد رفض حزبه المشاركة فيها لأنها ستطيل من عمر الإخفاق السياسي الذي تعاني منه الجزائر منذ سنوات،وقد دفع هذا الوضع بالمراقبين إلى التأكيد على أن البرلمان الجديد في2007لن يختلف كثيرا عن البرلمان السابق2002 باستثناء بعض التغيرات الضعيفة.(مصطفى بلعور،مرجع سابق:174).

وقد أعطت وزارة الداخلية والجماعات المحلية ملخص النتائج الانتخابات التشريعية يوم17ماي2007 كالآتي:

المسجلون:18760400.

المنتخبون :6687838.

الملغاة:961751.

عدد الأصوات المعبر عنها:5726087.

النسبة المئوية للمشاركة:35.65%

النسبة المئوية:85.62%

جدول رقم (16)يوضح نتائج الانتخابات التشريعية 17ماي2007:

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد
1- حزب جبهة التحرير الوطني	1315686	%22.98	136
2-التجمع الوطني الديمقراطي	591940	%10.33	61
3-حركة مجتمع السلم	552104	%9.64	51
4-الأحرار	562986	%9.83	33
5-حزب العمال	291312	%5.09	26
6-التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	192492	%3.36	19
7-الجبهة الوطنية الجزائرية	239563	%4.18	13
8-الحركة من أجل الطبيعة والنمو	114767	%2.00	7
9-حركة النهضة	194067	%3.39	5
10-حركة الشبيبة والديمقراطية	132268	%2.31	5
11-التحالف الوطني الجمهوري	126444	%2.21	4
12-حركة الوفاق الوطني	122501	%2.14	4
13-حزب التجديد الجزائري	103328	%1.80	4
14-حركة الإصلاح الوطني	144880	%2.53	3
15-حركة الانفتاح	143936	%2.51	3
16-الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	112321	%1.96	3
17-عهد54	129300	%2.26	2
18-الحزب الوطني للتضامن والتنمية	119353	%2.08	2
19-الحركة الوطنية للأمل	99179	%1.73	2
20-التجمع الوطني والجمهوري	84348	%1.47	2
21-التجمع الجزائري	100079	%1.75	1
22-الجبهة الوطنية الجزائرية	78865	%1.38	1
23-الحركة الديمقراطية الاجتماعية	51219	%0.89	1
24-الحزب الجمهوري	81046	%1.42	0
25-حزب العمال الاشتراكي	42735	%0.75	0
	5726087		389

المصدر:(وزارة الداخلية والجماعات المحلية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية).

يتضح لنا من خلال الجدول تصدر جبهة التحرير الوطني وذلك بحصوله على 136مقعدا،لكنه من جهة يمكن اعتباره إخفاقا وتراجع رغم زيادته حيث أنه خسر بفارق 63مقعدا مقارنة بانتخابات2002، مقابل هذه الخسارة تبين ارتفاع عدد مقاعد حزب التجمع الوطني الديمقراطي بفارق 14مقعدا، وزيادة عدد المقاعد لدى حركة مجتمع السلم بفارق 13مقعدا مقارنة بتشريعات2002 التي كان عددها38 مقعدا،وتراجع فاضحا لحركة الإصلاح الوطني بنسبة2.35 % التي كانت في تشريعات2002ب10.08% وعدد مقاعدها 43 أين احتلت المرتبة الثالثة من حيث عدد الأصوات المتحصل عليها.وحزب العمال لحصوله على 5مقاعد بعد ما كان حاصلا على 21مقعدا فقط في انتخابات2002.والشيء الملفت للانتباه في هذه التشريعات هو ظهور أحزاب جديدة لم تكن موجودة في الانتخابات السابقة وحصولها على مقاعد كالحركة من أجل الطبيعة والنمو، والحركة الوطنية للأمل.....

ما يمكن استخلاصه من هذه التشريعات لسنة2007 أنه:

- هناك تراجع في نسبة المشاركة في الانتخابات إلى36% مقارنة بانتخابات لسنة2002،والتي بلغت نسبة المشاركة فيها46% رغم الرقم القياسي من حيث عدد المترشحين الذي تجاوز 12.229مرشحا يمثلون 24حزبا و1144 قائمة انتخابية.(مصطفى بلعور،مرجع سابق: 175).
- استمرار سيطرة أحزاب التحالف الرئاسي على البرلمان بمجموع 249مقعدا،رغم فقدان حزب جبهة التحرير الوطني للأغلبية التي حصلت عليها في العهدة السابقة،والتحسن الطفيف في نتائج حليفيه حركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي على مستوى المقاعد المحصل عليها.
-بروز ظاهرة المستقلين ب33مقعدا رغم ما تعرضت له القوائم المسجلة من تحرشات إدارية وحزبية.
-تمكن 21حزبا سياسيا من دخول البرلمان زيادة على الأحرار،رغم أن القانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لا يمنح الحق لتكوين كتلة برلمانية إلا للحزب الذي تحصل على 15مقعدا نيابي.
-أدى القانون الانتخابي الذي جرت فيه هذه الانتخابات(نظام النسبية بالأغلبية على أساس القائمة)إلى تبعثر كبير في أصوات المواطنين مما زاد في نسبة الأصوات الملغاة،وعدم التناسب بين الأصوات وعدد المقاعد المحصل عليها.(عبد الناصر جابي،الانتخابات التشريعية الجزائرية استقرار.... أم ركود سياسي في الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية،2007: 33)

2- 12 الانتخابات التشريعية 2012/05/10:

اكتسبت هذه الانتخابات التشريعية خصوصية جعلتها محطة تاريخية مهمة بالنسبة إلى الشعب الجزائري وإلى أطراف العملية السياسية فيه;باعتبارها فرصة للتعبير،وإعادة ترتيب التوازنات السياسية وترشيد ممارستها.وأصبحت فترة ما قبل الانتخابات لحظات لعقد الآمال،ومحاولة لتوقع نتائجها وتداعياتها على مستقبل الجزائر وطبيعة نظامها السياسي،وبحكم أن هذا الاستحقاق مصيريا،فقد كان ينتظر من هذه الانتخابات الكثير.(منير مباركية، 2012: 6).

ولقد كانت النتائج مغايرة لتوقعات العديد من المتتبعين للشأن العربي والذين كانوا ينتظرون أن تؤكدو تدعم المد الإسلامي المتصاعد ليكتمل القوس الممتد من اسطنبول إلى الرباط،بحيث كانت الصدمة عنيفة بالنسبة لجماعة "تكتل الجزائر الخضراء".(الطاهر شقرون:في أسباب فشل التيارات لإسلامية الجزائرية في الانتخابات التشريعية، الموقع الإلكتروني : يوم 2015/02/12 على الساعة19:30 مساءا

http://nawaat.org//portail/2012/07/1

كما جاءت نتائج الإنتخابات التشريعية الجزائرية مفاجئة لغالبية الأطراف والمتتبعين،بل وحتى مراكز البحوث واستطلاعات الرأي،وكما قلنا سابقا فالأحزاب الإسلامية كانت تتوقع السيطرة على القرار في البرلمان القادم مستفيدة من السياقالإقليمي والعربي الذي أوصل الإسلاميين إلى السلطة في العديد من الدول.

ولم يكن المفاجئ في هذه الانتخابات خسارة الإسلاميين وفوز الأحزاب الحاكمة،بقدر ما كان الحصيلة التي تحصلت عليها تلك الأحزاب الرابحة والخاسرة،وانعدام حدوث التغيير المنتظر في الأشخاص وفي البرامج وفي الممارسات الانتخابية المعهودة،رغم أنه كانت المعطيات الموضوعية كافية كانت تدفع نحو هذا الاتجاه(أي التغبير).(منير مباركية،مرجع سابق: 6).

والجدول الآتي رقم (17) يوضح لنا مجريات العملية الانتخابية.

المعطى الانتخابي	النسبة المئوية
الناخبون المسجلون	21.645.841
الناخبون المصوتون	9.339.26
نسبة المشاركة	%43.14
الأصوات المعبر عنها	7.634.979
الأصوات الملغاة	1.7040.47
الأصوات المعبر عنها(عدد الناخبين)	%35.27
نسبة الأصوات المعبر عنها(عدد السكان)	%20

المصدر:الموقعالالكتروني:

http://www.dohainstitite.org/release /21/05/2015 19:45pm

وتبين من خلال الجدول رقم(16)أن نسبة المشاركة في هذه الانتخابات ارتفعت مقارنة مع انتخابات ماي2007،كما أن عدد المنتخبين قد ارتفع من6.687838 إلى9.339.25 وقد شككت أطرافا عديدة في هذه النسبة مشاركة المعلنة.

والجدول الآتي يوضح لنا ذلك :

الجدول رقم(18)يوضح نتائج الانتخابات التشريعية2012:

قائمة الأحزاب	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	220
التجمع الوطني الديمقراطي	68
تكتل الجزائر الخضراء	48
جبهة القوى الاشتراكية	21
حزب العمال	20
الأحرار	19
الجبهة الوطنية الجزائرية	09
جبهة العدالة والتنمية	07
الحركة الشعبية الجزائرية	66
حزب الفجر الجديد	05
جبهة التغيير	04
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	04
التجمع الجزائري	04
الجبهة الوطنية للعدالة	03
عهد54	03
اتحاد الحقوق الديمقراطية والاجتماعية	03
التحالف الوطني الجمهوري	03
جبهة المستقبل	02
الحركة الوطنية للأمل	02
التجمع الوطني الجمهوري	02
حركة المواطنين الأحرار	02
حزب النور الجزائري	02
حزب الكرامة	01
حزب التجديد الجزائري	01
حركة الانفتاح	01
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	01
الجبهة الوطنية الديمقراطية	01

المصدر:(إعلان المجلس الدستوري الجريدة الرسمية عدد2012/49.)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(17) في تشريعات2012 أن الحزب الحاصل على الريادة هو حزب جبهة التحرير الوطني ب220مقعدا وقد ارتفع مقارنة مع تشريعيات2007 ارتفاعا قدر ب84مقعدا،كما حصل على مرتبته الثانية وازداد عدد المقاعد لصالح هذا التجمع ب7مقاعد،وقد تراجعت أحزابا أخرى كحزب العمال تراجع قدر ب6مقاعد،كما نلاحظ بروز أحزاب جديدة كتكتل الجزائر الخضراء الذي حصل على 48مقعدا ورجوع جبهة القوى الاشتراكية للمشاركة في الانتخابات،وحصولها على 21مقعدا.

وما يمكن أن تستخلصه من هذه التشريعيات أن أحزاب التحالف الرئاسي دائما ما تزال محافظة على المراتب الأولى الريادية رغم فقدانها لبعض المقاعد وربما يدل هذا على أن الدولة تسعى للسيطرة من خلال هذه الأحزاب الموالية لها.

خلاصة:

ما يمكن الوصول إليه من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل أن العمل السياسي هو الفضاء الذي يستطيع من خلاله الإنسان الفرد تحقيق إشباعاته وتجسيد أفكاره في تسيير وتنظيم شؤون الدولة، كما أنه يتوقف على طبيعة وظروف المجتمع،فالفهم الصحيح للأزمات الاجتماعية والسعي للإيجاد حلول لها يضمن له الاستمرار والحركية، ويمكن ضمان المشاركة في العملية السياسية من خلال التنظيمات الحزبية وجماعات الضغط وهي التي لها دورا كبيرا في بلورة اتجاهات الأفراد نحو عملية المشاركة في صنع القرار، بحيث كلما كان هناك توافق وتلاحم بين الدولة وشعبها، كلما كانت المعارضة تسيير في اتجاه إيجابي كونها في الأصل إحدى الطرق الغير مباشرة للمشاركة السياسية،ولتحقيق كل ذلك لا بد من إعطاء المواطن حق الاشتراك في تسيير أمور الدولة من خلال اختيار ممثليه في السلطة لإيصال مطالبه واحتياجاته،وبهذا يضمن له إحدى الأسس الديمقراطية والمتمثلة في حق المواطن في الانتخاب بمختلف أشكاله ونظمه، وقد كانت الجزائر من بين الدول التي شهدت أحداثا هامة في المجال السياسي منذ نشأة الحركة الوطنية التي عرفت تشكيلات سياسية مارست العمل السياسي ومارست التعددية السياسية داخلها وصولا إلى الاستقلال وبهذا عرفت الجزائر التنوع في إنشاء الأحزاب رغم عيوبها،وأخيرا فقد طبقت الجزائر النظام الانتخابي بأشكاله المتعددة منذ عهد الحزب الواحد وصولا إلى التعددية السياسية التي لا زالت موجودة إلى الآن .

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

أولا : مجالات الدراسة

1 - المجال الجغرافي (المكاني) .

2- المجال الزمني .

3- المجال البشري .

ثانيا : عينة الدراسة

ثالثا : منهج الدراسة .

رابعا: أدوات جمع البيانات الميدانية.

1 - مقياس الاتجاهات .

2 - مقابلة حرة .

خلاصة

تمهيد:

إن أي دراسة علمية في ميدان العلوم الاجتماعية كي تحقق أهدافها لا بد لها من أن تتبع مجموعة من الإجراءات المنهجية التي تساعدها من أجل الوصول إلى المعطيات الميدانية الخاصة بالدراسة، والممثلة أساسا في التعريف بميدان الدراسة ومجالاته الثلاث (الزماني، المكاني، البشري) وتحديد مجتمع الدراسة وكيفية اختيار عينة الدراسة المقصودة بالاعتماد على المنهج الذي يتناسب وطبيعة الدراسة، و استعمال أدوات خاصة لجمع البيانات والحقائق من المحيط الميداني، وهذه الدراسة قد اتبعت هذا النهج فبالموازاة مع الجانب النظري للموضوع والذي حاولت الدراسة من خلاله جمع أكبر عدد من الأفكار والأدبيات العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة، بغية تسهيل عملية البحث في الميدان . من ثم انتقلت إلى المحك الميداني لدراستها والمشتمل على الإجراءات المنهجية السابقة الذكر،ومنه تتعرض لجزء آخر من هذا الفصل وهو تفريغ البيانات وجدولتها وتحليلها ومناقشة النتائج على ضوء الفرضيات وفي نهاية البحث تصل إلى أهم النتائج العامة المتوصل إليها من هذه الدراسة .

أولا: مجالات الدراسة

ويتم عرضها وفقا لثلاث مجالات للدراسة المعروفة في منهجية البحث العلمي وهي :

1 – المجال الجغرافي (المكاني):

ونعني به المجال الذي تم تحديده لإنجاز الدراسة الميدانية، أو تحديد المنطقة أو البيئة التي تجرى فيها الدراسة والتعريف بها، ولأن موضوع هذه الدراسة هو **"اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في العمل السياسي"** فإن المجال الجغرافي للدراسة الحالية هو **جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2** بولاية سطيف، التي هي إحدى جامعات القطر الجزائريوتقع**"جامعة محمد لمين دباغين** "أقصى شمال شرق مدينة سطيف (الهضاب)، وتتربع هذه الجامعة على مساحة إجمالية قدرها حوالي 91 هكتار، وقد نشأت طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 11- 404 المؤرخ في 03 محرم عام 1433 الموافق لـ 28 نوفمبر سنة 2011، وتتكون من ثلاث كليات :كلية الآداب واللغات، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية في طور الإنجاز ويتابع طلبة هاته الكلية دراساتهم على مستوى جامعة سطيف 1،بلغ التعداد الإجمالي لطلبة جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2- خلال السنة الجامعية 2016/2015 هو 20603 طالب في الكليات الثلاثة السابقة، منها 6077 ذكر و14526 أنثى، أما من ناحية البنايات تضم ثلاث بنايات رئيسية :3000 مقعد بيداغوجي 1،3000 مقعد بيداغوجي 2، 4000 مقعد بيداغوجي، كما تضم بنايات في طور الإنجاز أهمها قاعة محاضرات 600 مقعد وكلية الحقوق والعلوم السياسية 6000 مقعد بيداغوجي.(المصدر: النشرة الإحصائية للسنة الجامعية 2016/2015، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، مكتب الاستشراف والتوجيه)

2 – المجال الزماني :

ويقصد به الفترة الزمنية أو الوقت الذي استغرقته الدراسة في البحث و معالجة هذا الموضوع وجمع المعطيات اللازمة له، وتمتد من القراءات الأولى عن موضوع الدراسة، وجمع المعلومات النظرية المتعلقة بالمتغيرات الأساسية في البحث، وصولا إلى الجانب الميداني، وقد كانت البداية الزمنية لهذه الدراسة منذ لحظة اختيار الموضوع ومناقشته مع الأستاذ المشرف وعرضه على المجلس العلمي و من ثم الموافقة عليه. وبهذا فقد بدأت منذ بداية شهر ديسمبر 2014 بالاعتماد على خطة أولية تسير عليها الدراسة لجمع المادة العلمية الخاصة بالموضوع والاطلاع على الأدبيات العلمية التي كتبت عنه، فقد استغرقت هذه الفترة حوالي عام، ثم تلتها الدراسة الميدانية والتي امتدت من الدراسة الاستطلاعية لميدان الدراسة عن طريق الاستماع إلى أحاديث الطلبة بشأن السياسة بصفة عامة بهدف الضبط بشكل دقيق عينة الدراسة، لتأتي بعدها مرحلةتصميم استمارة الاستبيان ومن ثم عرضها على المحكمين من الأساتذة ذوي الخبرة في المجال المنهجي وفي موضوع الاتجاهات وكيفية قياسها حيث بدأت من2015/12/12 إلى غاية 2016/01/15، و منه تطبيق الاستمارة التجريبية على جزء من عينة الدراسة بلغ عددهم 10طلبة وذلك يوم 2016/02/14 وبعدها تم تعديل بعض البنود التي لم يفهمها الطلبة منها البند :غياب الإستراتجية والتكتيك في العمل السياسي يجعلك تتجه سلبيا نحو الانخراط فيه، والبند :تمتاز برامج الأحزاب المعارضة بأنها منفتحة ومنغلقة على

الشباب، وفي الفترة الممتدة مابين 01/03/ 2016 حتى 2016/04/01تم توزيع الاستمارات النهائية على عينة الدراسة، و عموما امتدت الفترة الزمنية لهذا البحث من 07/ 12/ 2014 إلى 10 /2016/05 .

3- المجال البشري :

ويتمثل هذا المجال في عملية تحديد واختيار مجتمع البحث*، ومن ثم أخذ عينة من هذا المجتمع، إذ كان الأمر عسيرا لإجراء دراسة شاملة على هذا المجتمع وتحديد نوع العينة . حيث يعرف موريس أنجرس مجتمع البحث في كتابه **"منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية "** بأنه :**مجتمع البحث في لغة العلوم الإنسانية هو مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا، والتي تستند الملاحظات عليها، وهي مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي تجرى عليها البحث والتقصي**. "(موريس أنجرس، مرجع سابق: 298)

أما علي غربي فيعرفه بأنه "**جميع المفردات أو الوحدات التي تتوفر فيها الخصائص المطلوب دراستها** ."(علي غربي، 2009 : 127)

ولهذا فقد كان المجال البشري (مجتمع البحث) بالنسبة لهذه الدراسة هو الطلبة الجامعيين المسجلين في جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، وبالتحديد طلبة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية خلال الموسم الجامعي 2015-2016.حيث بلغ عددهم **8690**طالب، وقد تم اختيار أربعة أقسام من أصل ست أقسام، وبلغ عدد الطلاب بالأقسام المسحوبة حوالي **3572** طالب منهم :**2192** في **طور الليسانس** و**1372** في **طور الماستر** و53 في **طور الدكتوراه** موزعة على **2746إناثو826ذكور** في الأطوار الثلاثة،ومن السمات التي يتميز بها مجتمع البحث المقصود بالدراسة – **أي الطلبة الجامعيين في هذه الجامعة** – هو أنه مجتمع متجانس نوعا ما راجعا ذلك للتقارب الكبير بين مفرداته خاصة منها السن، الانتماء الجغرافي، الوضعية الاجتماعية ... وللحصول على العينة المطلوبة فقد تم الاتصال بمكتب المسئولة عن الإعلام والإحصائيات في الجامعة التي منحتنا إحصائيات عن عدد الطلبة في هذه الجامعة – **جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2** – خلال الموسم الجامعي 2016/2015 وتمثلت الإحصائيات المتحصل عليهاكالتالي:

* **مجتمع البحث** : مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى التي تجرى عليها الدراسة.

جدول رقم (19) يوضح توزيع الطلبة في جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 حسب الجنس

الجنس	عدد الطلبة	%
الإناث	2746	%77
الذكور	826	%23
المجموع	3572	%100

يبين لنا الجدول أن نسبة الإناث غالبة على نسبة الذكور ب77بالمائة مقابل 23 بالمائة، وربما قد يكون هذا الارتفاع راجعا إلى عمليات التوجيه والاختيار للتخصصات من قبل كلا الجنسين، حيث تتجه الإناث إلى التخصصات التي تتلاءم مع طبيعتها كأنثى و لا تتطلب جهدا عضليا، مقارنة مع نسبة الذكور الذين لا يميلون كثيرا إلى التخصصات الأدبية .وربما هذه التشكيلة لها تأثيرا على استجابات المبحوثين نحو العبارات المقدمة في المقياس، من حيث نظرة و اتجاه كلا الجنسين نحو الانخراط في العمل السياسي خاصة ما يتبعه من انخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات .

جدول رقم (20) يوضح توزيع الطلبة في جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 حسب المستويات الثلاثة لنظام ل م د

المستوى الدراسي	عدد الطلبة	%
الليسانس	2192	%61
الماستر	1327	%37
الدكتوراه	53	%2
المجموع	3572	%100

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثين مقدرة بـ 61 بالمائة تتواجد في المستوى الدراسي الأول طور ليسانس مقارنة مع المستوى الدراسي الثاني طور الماستر والتي تقدر بـ 37 بالمائة، لتقل هذه النسبة إلى 2 بالمائة في المستوى الثالث طور الدكتوراه، وسبب هذا التفاوت راجع في الأساس إلى طبيعة الأطوار ففي طور الأول الليسانس يكون الطالب ضمن الجذع المشترك ثم يدخل في التخصص الدقيق،مقارنة مع الطور الثاني الماستر أين يبدأ عدد الطلبة يتناقص تدريجيا ذلك لأنه يتم انتقاء الطلبة وفقا لشروط معينة،أما الطور الثالث فيرجع السبب في أنه لا بد من اجتياز مسابقة لأجل الحصول على الدكتوراه، ويحتمل أن تؤثر هذه القيود على طبيعة اتجاه

المبحوث نحو الانخراط في العمل السياسي، ويسمح لهم هذا المستوى بفهم بنود المقياس والتفريق بين درجاته وفهم عباراته.

ثانيا: عينة الدراسة:

إن تحديد العينة واختيارها يكون تبعا لنطاق الدراسة وطبيعة الموضوع ونعني بالعينة :

أنها جزء من مجتمع البحث، وتجرى الدراسة على هذا الجزء، ليتم تعميم النتائج على الكل المتمثل في مجتمع البحث، لذلك يشترط فيها أن تعكس خصائص مجتمع البحث .(بوبكر جيملي، مرجع سابق: 44).

فالعينة إذن هي ذلك الجزء الذي يختار من المجتمع الأصلي(مجتمع البحث) وتكون المقصودة بالدراسة، فمن خلالها نقوم بجمع المعطيات الخاصة بالبحث، وكل هذا حتى يسهل علينا تعميم النتائج التي توصلنا إليها على المجتمع كله . وقد تم الاعتماد على أسلوب البحث بالعينة نظرا لتجانس أفراد مجتمع البحث، بحيث أن هذا الجزء يمكن أن يعبر عنه بكفاءة، ونتمكن من جمع بيانات أكثر تفصيلا ودقة.

ولاختيار هذا الجزء من مجتمع البحث – أي **عينةالدراسة** – هناك عدة طرق لاختيار هذا الجزء الذي سيتركز حوله البحث، وتشمل المعاينة مجموعة من العمليات التي تسمح بانتقاء مجموعة فرعية من مجتمع البحث بهدف تكوين عينة تمثيلية لمجتمع البحث المستهدف .(موريس أنجرس، مرجع سابق: 301)، ويوجد نوعين من العينة :العينة العشوائية والعينة الغير عشوائية، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على العينة الغير عشوائية (غير احتمالية) حيث يضبط فيها الباحث خصائص أو صفات معينة يجب توفرها في المبحوث، وعليها يرتكز في اختياره لوحدات عينة بحثه فقط، ولا تدخل طريقة الاختيار العشوائي.(رشيد زرواتي، مرجع سابق :275)ولها أشكال نذكر منها : العينة العرضية (عينة الصدفة)، العينة الحصصية، العينة الغرضية، عينة كرة الثلج ....، وقد تم الانتقاء في هذا البحث العينة العرضية التي يختار فيها الباحث عداد من الأفراد الذين يقابلهم بالصدفة دون تخطيط، ويحصل على المعلومات من الذين صادفهم، ونتيجة هذه العينات لا تعكس الواقع للمجتمع الأصلي وإنما تعطي فكرة عن مجموع الأفراد الذين أخذ منهم الباحث المعلومات المتجمعة لديه .(عمار بوحوش، 1995: 66)

وعليه فطريقة اختيار العينة العرضية كانت كما يلي : انتقاء كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بحكم أنها كلية تتوفر فيها بعض المقاييس والتخصصات التي تتناسب وموضوع الدراسة وبعدها تم سحب عينة من الأقسام الممثلة لهذه الكلية والتي يشترط فيها أن تحوز على الأطوار الثلاثة (ليسانس، ماستر، دكتوراه) لنظام ل م د في التسجيل الجامعي 2016/2015 حتى يتسنى لنا قياس اتجاههم بشكل دقيق وهي أربعة أقسام: قسم علم الاجتماع، قسم علم النفس، قسم الفلسفة، قسم علوم الإعلام والاتصال، وباستخدام العينة العرضية(عينة الصدفة) ولكون المجتمع البشري في الطورين الليسانس والماستر كبير جدا (أكثر من ألف طالب في كل طور) سيتم سحب أفراد العينة بشكل عرضي 158 مفردة من أصل 3572 بنسبة 5% وقد كان حجم العينة الأصلي المختارة 178 مفردة تم استرجاع منها 158 استمارة وقد تم إلغاء 20 استمارة بسبب عدم اكتمال تعبئتها من طرف بعض الطلبة، وامتناع البعض الآخر ورفضهم ملأها أصلا وبالتالي استبعدت، ولم يتم تعويضها كون أن الفترة التي تم فيها التوزيع كانت في

السداسي الثاني وقد أوشك الطلبة على الانتهاء، وابتدأت الامتحانات النهائية للموسم الجامعي 2016/2015، ولهذا كان العدد النهائي للمبحوثين الذين أجابوا على الاستبيان هو 158 مبحوث موزعة كالآتي :

حجم العينة في الليسانس هو85 مفردة وفي طوري الماستر 63 مفردة وفي طور الدكتوراه 8 مفردات. وقد تم توزيعها على الجنسين بشكل غير متساوي، والمخطط الآتي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس والمستوى الدراسي :

جدول رقم (21) يوضح مواصفات أفراد العينة التي أجابت على الاستبيان:

الجنس / المستوى الدراسي	أنثى		ذكر		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
ليسانس	52	% 9،32	33	% 21	85	%53,79
ماستر	39	%25	26	%16،4	65	%41,13
ذكتوراه	4	%2,5	4	%2،5	8	% 5
المجموع	95	%60	63	%40	158	%100

المصدر: إعداد شخصي

الشكل رقم (15) مخطط يوضح حجم أفراد العينة حسب الجنس والمستوى الدراسي.

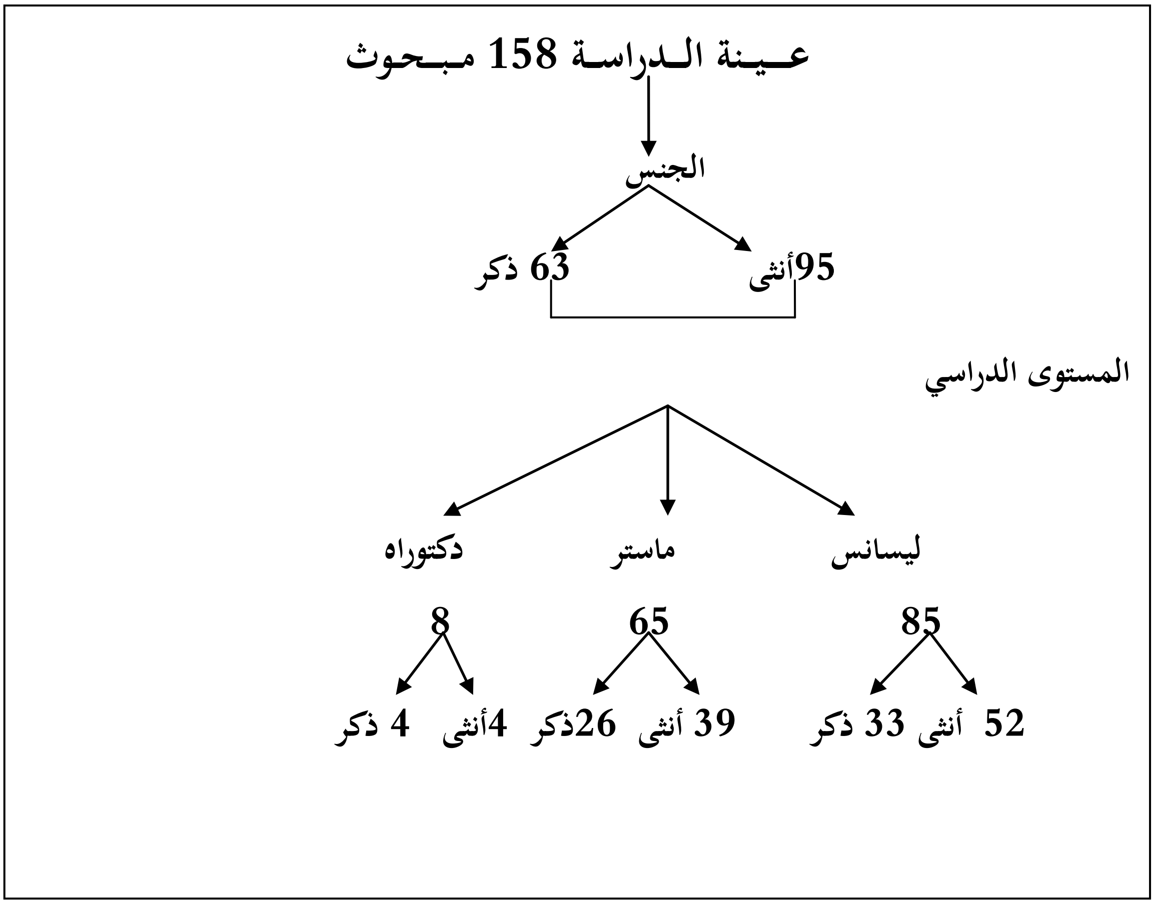

المصدر: **إعداد شخصي**

وللإشارة فقد تم التوزيع بشكل عرضي على التخصصات الأربع،ماعدا أنه تم التوزيع حسب الجنس وقد كان الهدف من كل هذا حتى نستطيع أن نرصد بشكل دقيق طبيعة الاتجاهات لكلا الجنسين دون تحيز،أما فيما يخص طلبة الدكتوراه فقد تم التوزيع 4،4 لأن تخصص علوم الإعلام والاتصال فيه أربعة طلبة فقط .

ثالثا:منهج الدراسة :

يعرف المنهج :بأنه مجموعة القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، فهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة .(عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق: 99)

وقدتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي وذلك لأنه يراد من هذا البحث وصف طبيعة اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في العمل السياسي، ويقوم المنهج الوصفي على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.(ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم،2000: 43)

كما تم الاعتماد على منهج قياس الاتجاهات* ،حيث يعتبر القياس من أقدم أدوات البحث استخدم في العلوم الطبيعية منذ زمن بعيد ولم تستطع العلوم الإنسانية والاجتماعية الاستفادة منه إلا في أوائل القرن الماضي عندما قام العالم الألماني فونت بإنشاء أول مختبر في مدينة لايبزك الألمانية لقياس العلاقة بين الاستجابة والمنبه وبعض العمليات العقلية والسلوكية المتعلقة بالشواذ ...وخلال النصف الأول من القرن العشرين بدأت أغلب العلوم الاجتماعية تستعين بالقياس في الوصول إلى حقائقها وفهم ظواهرها وتكوين فرضياتها ونظريتها وقوانينها الكونية خصوصا علم الاجتماع وعلم التربية .وهدف القياس يختلف عن أهداف الوسائل الأخرى لجمع المعلومات، فأي سؤال يتضمن مقياسا ما لايرمي في حد ذاته إلى مجرد الوصول إلى معلومات معينة كما هو الحال في الاستفتاء أو المقابلة، لأنه يؤخذ في إطار المجموع الكلي لأسئلة المقياس ليوضح تقييما كاملا للظاهرة موضوع القياس .والغرض من استخدام القياسات الاجتماعية ينعكس في معرفة طبيعة العلاقات الاجتماعية وما يحدث فيها من اتفاق واختلاف، تعاون وتنافس، حب وكراهية، واستيعاب حقيقة مواقف الأفراد إزاء الأشياء والحوادث ومدى تقبلهم لها.(إحسان محمد الحسن، مرجع سابق: 305)

حيث تم الاعتماد إحدى مقاييس الاتجاهات وهو:**مقياس ليكرتوذلك بهدف رصد وقياس طبيعة اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في العمل السياسي**، حيث اشتهر هذا المقياس في دراسته لمثل هذه الدراسات وهو مقياس له من المزايا العلمية ما يجعله مفضلا على مقاييس كثيرة في قياس الاتجاهات.

رابعا: أدوات جمع البيانات الميدانية

1-مقياس الاتجاهات:

اعتمدت الدراسة الميدانية على أداة من أدوات القياس وجمع البيانات وهي الاستبيان والذي يديره الباحث مباشرة في الميدان (عينة الدراسة)من خلال الالتقاء مع المبحوثين حيث يعرف الاستبيان لغة بأنه :طلب البيان واصطلاحا الإبانة عما هو في الذات .(سهيل رزق، 2003 : 52)

كما أنه يعبر عن مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها .وبواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق .(عمار بوحوش، محمود محمد الذنيبات، مرجع سابق :ص 67)

* قياس الاتجاهات ،أنظر الفصل الثاني الخاص بالاتجاهات،ص 69 .

1-1 وصف أداة الدراسة :

وقد تم **إعداد (تصميم)واختبار الاستبيان** من خلال الاعتماد على مقياس "ليكرت"، و هو مقياس موحد للتأييد والرفض، يستخدم لتقدير اتجاهات الأفراد نحو أي موضوع من الموضوعات، واختير في هذه الدراسة مقياس ليكرت الثلاثي الذي يتكون من ثلاث (03) نقاط، تتراوح بين الموافقة والمعارضة أمام كل عبارة (موافق، محايد، معارض) ويطلب من المبحوث وضع علامة(×)أمام الإجابة التي تعبر عن رأيه أحسن تعبير بالنسبة لكل عبارة من العبارات المشكلة للمقياس، ويعتبر"مقياس ليكرت" الأكثر استخداما وشيوعا في ميدان قياس الاتجاهات، فهو يحقق درجة عالية من الاتساق الداخلي والثبات، كما أن **الهدف من تطبيق هذا المقياس** هو:

– محاولة بناء مقياس لفظي يستثير اتجاهات الطلبة الجامعيين في جامعة محمد لمين دباغين نحو الانخراط في العمل السياسي .

– الاحتفاظ بالعبارة أو استبعادها، إذ تستبعد العبارة التي يجيب عليها المؤيد والمعارض معا، كما تستبعد العبارة غير المحددة وتستبعد أيضا العبارات المكررة أو تعبر عن حقيقة لا عن رأي، ويحتفظ بالعبارات غير الغامضة والتي لها معنى.

– معرفة مدى اتساق العبارات بعضها مع البعض الآخر وذلك عن طريق درجة ارتباط كل عبارة مع بقية العبارات الأخرى للمقياس.

– معرفة معامل الثبات، بحسابه من العبارات التي لها اتساق داخلي مرتفع فالعبارات التي لها ثبات مرتفع تكون المقياس النهائي.

– معرفة معامل الصدق من بحث مدى تناسق العبارات فيما بينها.

واستنادا إلى أهداف الدراسة وأسئلتها وفرضياتها تم إعداد استمارة استبيان بعنوان:**"استمارة استبيان لدراسة اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في العمل السياسي"**، وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة والتراث النظري الخاص بإعداد مقياس الاتجاهات تم إعداد هذا الاستبيان والذي يتكون من 10 أسئلة و 64 بند خاصة بمحوري قياس اتجاهات المبحوثين وهي موزعة كما يلي :

المحور الأول :خاص بالبيانات الشخصية .

المحور الثاني :بيانات تتعلقبقياس اتجاهات المبحوث نحو الانخراط في الأحزاب السياسية من البند 1 إلى البند 35.
منها : 21 عبارة إيجابية و 14 عبارة سلبية.

المحور الثالث :بيانات خاصة بقياس اتجاهات المبحوث نحو المشاركة في الانتخابات. من البند 1إلى البند 29
منها:17 عبارة إيجابية و12 عبارة سلبية (5، 6، 20، 21،22، 23، 24،25، 26، 27، 28،29)

– وضمن هذين المحورين أسئلة خاصة بوجود فروق دالة إحصائيا في الاتجاهات حسب الجنس .

وسؤالين مفتوحين خاصين بتقييم الطالب للعمل السياسي في الجزائر وقد رتبت الاستجابات وفق مقياس ليكرت الثلاثي .

1-2 تحديد أوزان عبارات المقياس:

أما أوزان العبارات التي تضمنها المقياس فقد حددت بـ: كل عبارة تقابلها 3 اختيارات (موافق، محايد، معارض) وكل اختيار تقابله درجة، وكل درجة تختلف باختلاف العبارات، ويضم المقياسعبارات إيجابية وهي العبارات التي تؤيد الانخراط في الأحزاب السياسية وعبارات سلبية وهي العبارات التي تعارض الانخراط في الأحزاب السياسية،والمحور الثالث عبارات إيجابية وهي العبارات التي تؤيد المشاركة في الانتخابات وعبارات سلبية وهي العبارات التي تعارض المشاركة في الإنتخابات .

. العبارات الإيجابية: تعطي درجة 3 للموافقة ودرجة 2 للحياد ودرجة 1 للمعارضة.

. العبارات السلبية: تعطي درجة 3 للمعارضة ودرجة 2 للحياد ودرجة 1 للموافقة.

وبعد إعطاء الدرجة المقابلة لكل عبارة من عبارات المقياس تحسب الدرجة الكلية التي يتحصل عليها كل فرد من أفراد العينة .

1-3 المقياس في شكله النهائي: يتكون المقياس في شكله النهائي من أربع وستون بندا و لكل بند ثلاثة اختيارات تتدرج من موافق إلى محايد إلى معارض، والتنقيط يكون كالآتي: 03 لـ :موافق، 02 لـ: محايد، 01 لـ : معارض، هذا إذا كانت العبارة إيجابية أما إذا كانت العبارة سلبية فيمنح لها التنقيط كالآتي :01 لـ :موافق ، 02 لـ :محايد و 03 : لـ معارض وهذا حسب مقياس "ليكرت".

البدائل	موافق	محايد	معارض
العبارة الإيجابية	**3**	**2**	**1**
العبارة السلبية	**1**	**2**	**3**

1-4 صدق المقياس:

ويقصد به هل يقيس فعلا الخاصية التي أعد لها أم لا وتمت إجراءات الصدق لبنود الاستبيان من خلال عرضه على مجموعة من الأخصائيين لمعرفة مدى ملائمة البنود للموضوع، وهل تقيس الاتجاه نحو الانخراط في العمل السياسي بالفعل أم لا، بالإضافة إلى عرض هذا الاستبيان كذلك على أفراد من عينة الدراسة لمعرفة مدى وضوح البنود ومن خلال هذه العملية تم حذف خمس (05) بنود بناءا على ملاحظات المتخصصين وإعادة الصياغة لثلاث من البنود كونهما يتضمنان غموضا بالنسبة للمبحوثين، كما تم حساب الصدق الذاتي للمقياس وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات حيث وجدت أن: الصدق الذاتي=956، 0ومعامل الثبات=0.81 وانطلاقا من هذا تم الاستنتاج بأن استبيان الدراسة صادق لقياس ما أعد له.

1– 5 ثبات المقياس:

تمت هذه الخطوة بحساب معامل ثبات " كرومباخ" ثم تقدير معامل الثبات الداخلي للاستبيان والذي يدل على درجة الارتباط المتوقعة بين إجابات أفراد العينة على جميع بنود الاستبيان، وهذا بتطبيق المعادلة التالية:

$$\alpha = \frac{\eta}{\eta - 1} \times 1 - \left(\frac{\sum \delta_1^2}{\delta_2^2} \right)$$

α : تمثل معامل ثبات "كرومباخ"

$\sum \delta_1^2$: مجموع تباينات البنود

δ_2^2 : تباين الاختبار

η : عدد البنود

وبعد حساب معامل الثبات وجد أنه يساوي 0.81 وهو يعتبر جيد وبما أن α> 0.50، تم الاستنتاج بأن استبيان الدراسة ثابت.

1– 6 أسلوب المعالجة الإحصائية لمقياس الاتجاهات ليكرت:

لقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات المتحصل عليها بواسطة الاستبيان إحصائيا بإتباع المراحل التالية:

– تم تفريغ إجابات أفراد العينة، وحساب التكرارات المتعلقة بالمقياس ككل والتي أعطيت لها أوزانا ثلاثة حسب مقياس"ليكرت(LIKERT)" فبالنسبة للعبارات الإيجابية تم إعطائهاالأوزان الآتية : موافق **3** ومحايد **2** ومعارض **1**أما العبارات السلبية فقد أعطيت لها الأوزان من **1** لـ موافق، **2** لـ محايد و**3** لـ معارض .

– حساب النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حسب توزيعها وفقا لمتغيرات الدراسة(الجنس، المستوى الدراسي).

– استخدام اختبار χ^2 لحساب دلالة الفروق بين أفراد العينة حول موضوع اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط العمل السياسيحسب متغيرات الدراسة الجنس والمستوى الدراسي، وهذا بتطبيق القانون التالي :

$$\chi^2 = \sum \frac{\left(f - f'\right)^2}{f'}$$

f : التكرارات الفعلية التي تحصلت عليها بتفريغ إجابات المبحوثين.

f' : التكرارات النظرية مستخرجة من التكرارات الفعلية.

2– مقابلة حرة :

تعتبر المقابلة من الأدواتالتي تمتاز بأنها " أكثر مصداقية " كونها تتم مع الذين لهم علاقة مباشرة بالموضوع كما أنها تمكننا من الحصول على معطيات لا يمكن الحصول عليها بأدوات أخرى.

وتعرف على أنها **"** محادثة موجهة يقوم بها الفرد مع آخر أو مع أفراد آخرين، بهدف الحصول على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو للاستعانة بها في عمليات التوجيه أو التشخيص والعلاج **"** (عمار بوحوش

ومحمد محمود الذنيبات، مرجع سابق : 75)، ولذا تم الاعتماد على هذه الأداة كونها الأنسب في جمع المعطيات وهي أكثر ملائمة لطبيعة الموضوع من أجل الحصول معلومات عن اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في العمل السياسي وقد كانت هذه المقابلة غير مقننة وهي إحدى التقنيات لجمع معطيات عن موضوع الدراسة، والجدير بالذكر أنه لم يتم التقيد بأسئلة معينة لتوجيهها للمبحوثين بل تم فسح المجال وإعطاء الحرية التامة للطلبة للتعبير عن أرائهم، ومن جهة ثانية استكمال ما تم الحصول عليه من الأداة الأولى، وقد كانت تعبيراتهم كالآتي :

" ماكانش عمل سياسي في دازاير، وإذا كاين يعرفوه غير لي مسيطرين على النظام، الجزائر عايشة في الكذب، وأصلا السياسة هي كذب في كذب وكي جي وقت الصحة يقولولك عندنا إهتمامات كثيرة "

" والجزائر مامدت حتى قيمة للشباب في السياسة، دايما حاكمينها الشيوخة من الإستقلال، السياسة خاطيتنا "

وقد تم تسجيل تذمرات ورفض لدى بعض الطلبة من قبيل **"أخطينا من السياسة يرحم بابك "**

"أنا ماعندي مانديز بالسياسة وهذا اللي راكي تهدري عليه عمل سياسي راهو ماكانش عندنا في دازاير إذا كاين تلقياه غير عند المنخرطين في الإتحادات الطلابية وهما أصلا لا علاقة راهو كاين اللي يسير فيهم من الفوق " "واش واقيلا حبا تدينا للحبس ما عندو ما دانا "

أما فيما يخص الأحزاب السياسية من حيث أهميتها وفائدتها فقد عبرت أقوالهم عن :

"لاه كشما كاين أحزاب في دازاير، كاين غير كوطات تابعة لبعضاها، يرحم بابك كاين قريب 70 حزب واش نديروا بهم إذا كل واحد يقولك فولي طياب وما يبنوش غير في المواعيد الإنتخابية باش يعمروا الشكارة ويوصلو إلى الكرسي، بصح الشباب مهمشينهم عليها راهم ينطاشو في الشارع عندهم ديبلوم بلا فائدة، وإذا راح يخدم يقولو لو لازملك خبرة ""انا منخرطة في حزب ماشي لأني نحب السياسة لأن بابا منخرط في حزب وهو دخلني معاه"، "أنا منخرط في حزب إسلامي، بصح أخطيني من هذه الأسئلة "

كما كانت أقوالهم عن الإنتخابات **"عندي بطاقة الناخب بصح منفوتيش، واش ندير بها إذا كان صوتي مايوصلش " انا مديرتها خطركش نحتاجها باش كي نلخص القراية نلقى خدمة"" يقولك كاين شفافية في الإنتخابات وكتولي النتائج تلقايها مترفيكية، كل واحد يسب في خوه "**

كاين أحزاب سياسية تظهر غير وقت الإنتخابات ونادوا صوتو علينا، كيفاش نصوتو وحنا لا نعرفهم أصلا ولا نعرف برامجهم "يجيو كالنحل وكل واحد يقولو أن هدفي هو الإستثمار في الفئة الشبابية، حنا نهتم بالشباب "

"إي راكي تهدري على السياسة هاتي عندي منقطع فيهم، يقولولك كاينة الديمقراطية في الجزائر وين راهي "

"أخطينا من السياسة، إذا بحثت في الرياضة وآخر المستجدات :من أخذنا البطولة، ما هي أخبار الفريق الوطني، رانا هنا نعطيك رأينا، وجنس الإناث تحبي نعطيك اتجاهي في الموضة التي هي متداولة في

عام 2016 أما السياسة ما عندي فيها حتى رأي نسمع في التلفاز دائما يحضرون شخصيات إما يستهزون بهم وإما يحاورونهم في نقاش عقيم وطويل وسب وشتم و يختموه بتشكر والقول هذه مجرد وجهة نظر".

"الانتخابات كثيرة والنتيجة واحدة كرهنا منهم، السلطة التي تتحكم في القرارات، عيب علينا الغرب والدول المجاورة (المغرب) تضحك علينا وعلى الرئيس اللي حكم الكرسي وهو شبه ميت "

خلاصة :

لقد تم التطرق في هذا الفصل لأهم الإجراءات المنهجية المتبعة من أجل إجراء الدراسة الميدانية، بدءا بالتعريف بمجالات الدراسة وتصميم عينة البحث المختارة ووصفها، ومنه الاعتماد على منهج قياس الاتجاهات ووصولا إلى أدوات جمع المعطيات الميدانية .لنصل أخيرا إلى تجسيد الفرضيات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة وإعطائها البعد الكمي والنوعي من خلال تفريغها في جداول وإعطاءها تفسيرا إحصائيا وتحليل سوسيولوجي لها، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الآتي .

الفصل السادس

عرض البيانات الميدانية ومناقشتها وتحليل نتائجها

الفصل السادس: عرض البيانات الميدانية ومناقشتها وتحليل نتائجها

أولا: تفريغ البيانات وتحليلها وتفسيرها.

ثانيا: مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات .

ثالثا: مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة.

أولا :تفريغ البيانات وتحليلها وتفسيرها.

1-عرض وتحليل بيانات المحور الأول: تحتل البيانات الشخصية كالجنس والمستوى الدراسي والتخصص العلمي، أهمية واسعة لتفسير وتحليل الظاهرة التي يسعى هذا البحث لدراستها، كما أنها تساهم في معرفة اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في العمل السياسي، والهدف منها هو معرفة مدى تأثيرها في اتجاههم بصفة دقيقة.

الجدول رقم (22) يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس

الجنس	تكرار	%
أنثى	95	% 60,1
ذكر	63	% 39 ,9
المجموع	158	% 100

ويبين لنا الجدول أعلاه أن عدد الإناث يختلف عن عدد الذكور، حيث احتل جنس الإناث المرتبة الأولى بنسبة 60,1%وجاءت نسبة الذكور منخفضة39,9% ، وهذا ربما راجعا إلى طبيعة الكلية* التي قصدناها بإجراء البحث عليها، حيث أن كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية تستقطب عدد كبيرا من الإناث، فهذه الأخيرة تميل إلى إتباع التخصص الذي يتلاءم وطبيعة جنسها،كما أن هذا ربما يعود إلى أنه بعدما أعطي للمرأة حقها في التعليم التي حرمت منه لسنوات من الزمن، بالإضافة إلى إقرار العديد من دساتير البلدان العربية في الإجماع على منح المرأة حقوقها والمساواة بينها وبين الرجل وفقا لما يتماشى وطبيعتها،وقد تم السماح لها بتقلد أعلى المناصب والمراكز هذا ما ساعدها على زيادة إقبالها نحو التعلم واكتساب المهارات التي تستطيع بها منافسة الجنس الآخر في مختلف المجالات والميادين خاصة ميدان التعليم والسياسة، حيث نجد أن نظام الكوتة مثلا يمنح لها فرصا معتبرة للمشاركة في العمل السياسي،بالإضافة إلى أن انتهاج الجزائر لنظام التعددية السياسية وإقراره بحق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي ساعدها على الانضمام والاشتراك في تكوين وتأسيس جمعيات وأحزاب سياسية .

* أنظر الفصل الخامس ،إحصائيات عن عدد الطلبة في هذه الكلية،ص 273 .

الجدول رقم (23) يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	تكرار	%
الليسانس	85	%53,79
ماستر	65	%41,13
دكتوراه	8	%5
المجموع	158	%100

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن أكبر نسبة للمبحوثين كانت لدى مستوى الليسانس بنسبة 53،79 بالمائة، وهذا مقارنة مع المستوى الثاني الماستر الذي كانت نسبة المبحوثين متقاربة نوعا مع المستوى الأول بنسبة 41،13 بالمائة، في حين نلاحظ الانخفاض الكبير في المستوى الثالث الدكتوراه أين كانت النسبة ضئيلة جدا 5%،وهذا مرده إلى أن طبيعة نظام (ل،م، د) والذي تتمثل هيكلته التنظيمية* في ثلاث مراحل تكوينية تتوج بشهادة جامعية، كما أن لكل مستوى شروط حيث يكون المبحوث في المستوى الأول في مرحلة التكوين الأولية أو ما يسمى مرحلة التدرج أين يخضع الطالب الجامعي لدراسة مجموعة من المقاييس تتدرج بين الوحدات الأساسية والوحدات المنهجية والوحدات الاستكشافية، وهذا المستوى الأول (الليسانس) يدرس خلال ستة سداسيات مصادق عليها بـ 180 رصيد ويتضمن نوعين **ليسانس أكاديمي**: الذي يسمح بالتحضير للماستر، **وليسانس مهني**: للاختصاصات الأكثر طلبا في سوق العمل، وتسمح للطالب بدخول عالم الشغل.أما المستوى الثاني ماستر فيتم الانتقال إليه بالاعتماد على أساس المعدل الذي يحصل عليه الطالب في الطور الأول، بحيث يتضمن هذا المستوى أربع سداسيات بعد الليسانس وبإجمالي ثلاثون رصيدا، لكل سداسي ولهذا يشترط في الطالب للحصول على الماستر أن يزيد 120 رصيدا إضافيا إلى الرصيد الذي تحصل عليه في الليسانس وهذا المستوى أو طور الليسانس يشمل أيضا على نوعين :**ماستر مهني**: الذي يعطي الكفاءة للدخول إلى الحياة العلمية،**وماستر البحث** **(أكاديمي)**: الذي يؤشر إلى متابعة الدراسات نحو البحث ويؤدي إلى الدكتوراه. أما المستوى الثالث **طورالدكتوراه** فيتطلب المرور إليه اجتياز مسابقة،وتتم الدراسة فيه، في فترة ستة سداسيات على الأقل بعد الحصول على ماستر البحث ويتوج بمذكرة تحضر لأجل حصوله على شهادة الدكتوراه،وعليه يمكن أن نستنتج بأن هذه المستويات الثلاث تسمح للطالب الجامعي بتحصيل معارف وكفاءات ومهارات كمية ونوعية ما يساعده على اكتساب خبرات وتجارب علمية لأجل معالجة المشاكل وإيجاد حلول علمية عملية لها في أرض الواقع هذا من جهة، ومن جهة ثانية يحقق له هذا التكوين في الأطوار الثلاثة بأن يساهم في تطوير ميدان العلم والمعرفة والتحكم بشكل أفضل في مهاراته، ما يساعده على عرض إسهاماته ونقل أفكاره واتجاهاته وآرائه بأسلوب علمي أكاديمي ممنهج في مختلف الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية،

*أنظر الفصل الثالث الخاص بالجامعة والطالب الجامعي ،المبحث الثاني عن نشأة وتطور الجامعة الجزائرية ،ص 109.

وهذا كله بغية تحقيق التبادل الثقافي والحركية البشرية في ميدان العلم على المستوى الداخل وضمان لها الانتشار والتواجد على المستوى الخارجي مابين الجامعات والدول، ويمكن ان يؤثر هذا على إتجاه الطلبة نحو موضع البحث في هذه الدراسة .

الجدول رقم (24) يوضح توزيع المبحوثين حسب التخصص العلمي.

التخصص العلمي	التكرار	%
علمالنفس	46	%29
علمالاجتماع	34	%21,5
علوم الإعلام والاتصال	44	%28
فلسفة	34	%21,5
المجموع	158	%100

يتضح من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة كانت لدى تخصص علم النفس بنسبة قدرت 26 بالمائة، تليها نسبة 28 بالمائة تخصص علوم الإعلام والاتصال، ثم نسبة واحدة في تخصصي علم الاجتماع والفلسفة بـ 21،5 بالمائة، وهي نسب متقاربة فيما بينها رغم أنه عدد العينة لم يكن مقسوم بالتساوي بين هاته التخصصات، حيث نجد أن العدد يرتفع في تخصص علم النفسبين الفروع الموجودة فيه علم النفس التربوي، علم النفس العيادي، علاجات نفسية، صعوبات التعلم،هذا راجعا ربما من جهة إلى أن هذا التخصص يشمل على أكبر عدد من الطلبة خاصة الإناث منهم، وفي الأطوار الثلاثة، وربما هذا ما ساعد على فهم بنود المقياس والإجابة عليها بشكل واضح، كما أن للتخصص العلمي دورا في معرفة اتجاهات الطلبة نحو الانخراط في الأحزاب والمشاركة في الانتخابات، حيث أن طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية أكثر دراية وفهما لمثل هذه المقاييس، وهذا ما لاحظناه عند إجراء المقابلات معهم فلم نجد أي إشكال فيما يخص فهم هذا المقياس،ومن العبارات المتداولة " هذا مقياس الاتجاهات ليكرت نعر فوه "، أما من ناحية تعبئة الاستبيان فواجهنا صعوبة أثناء التوزيع، وربما هذا يرجع إلى عدم وعي الطلبة بأهمية هذه الأداة من أدوات جمع البيانات، وغياب ثقافة علمية لديهم واعتقادهم بأن كل ما هو مكتوب يشكل خطرا عليهم، خاصة في مجال السياسة، وعليه يمكن الاستنتاج أن التخصص العلمي ساعد على كشف طبيعة اتجاه طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية مع تفوق بسيط لبعض التخصصات، لكن عموما كانت طبيعة الاتجاه معارض بشكل عام في التخصصات المقصودة بالدراسة، وبالتالي فإن احتمال أن كون المبحوثين ليس لديهم خلفية معرفية وثقافة تجاه موضوع البحث أو عدم القدرة على تكوين رصيد فكري في هذا المجال،كما أن سببه يمكن أن يكون عائدا إلى عدم الاهتمام بالسياسة أصلا وعدم الوعي بأهمية المشاركة في العملية السياسية، والانشغال بالدراسة والبحث عن عمل فقط.

الجدول رقم (25) يوضح توزيع المبحوثين حسب الانخراط في الأحزاب السياسية:

الانخراط في حزب سياسي	تكرار	%
نعم	6	%3,8
لا	152	%96,2
المجموع	158	%100

من خلال الجدول يتبين أن معظم المبحوثين غير منخرطين في الأحزاب السياسية بنسبة قدرت بـ 96،2 بالمائة مقارنة مع منخرطين الذين بلغت نسبتهم بـ 3،8 وهي نسبة ضئيلة جدا تدل العزوف الكبير لهؤلاء النخبة عن المساهمة في صنع القرار السياسي والاشتراك في العمل السياسي وهذا يمكن تفسيره إلى أنه قد يشعر الطلبة بأن الانخراط والاشتراك في السياسة قد يهدد حياته ومركزه المهني حسب الاعتقاد السائد في الوسط الاجتماعي، وخوفا من أن الانخراط في حزب سياسي والنضال من أجل تجسيد أفكاره ومبادئه قد يتسبب لهم في الدخول في مشاكل كالاعتقال ودخول السجن خاصة وان الجزائر مرت بعشرية قاسية جعلت أثرها لا يزال إلى اليوم وخوف العائلة من مصير أبناءهم ضمن هذا المعترك السياسي، كما أن انتماءه لحزب من الأحزاب قد يؤثر على علاقاته بأسرته وأصدقاءه، وهنا نجد دور المؤسسات الاجتماعية بما فيها الأسرة والمدرسة حيث أن من واجبها العمل على تنشئة و تكوين أفرادها المتعلمين وغير المتعلمين منهم على خدمة بلدهم بشتى الطرق والأساليب القانونية، بما فيها الاشتراك في السياسة من خلال توفير محفزات تشجع على الانضمام إليها وماسبق ذكره أكدت عليه الدراسات السابقة*، بما أن السياسة في مفهومها العام هي فن حكم المجتمعات الإنسانية، وبذل الجهود لأجل المشاركة في تسيير شؤون الأمة، ويعتبر الإعلام إحدى مؤسسات التنشئة التي تساهم في خلق قنوات تشجع على أهمية وفائدة الانخراط في الأحزاب السياسية ومنه الاشتراك في العمل السياسي، كما أن مناهج التعليم أيضا لها دورا في ترسيخ هذا العملية، بالإضافة إلى أن للبيئة الناظمة* كما تسميها كارمن جحا – دورا في تفعيل مشاركة الشباب في معترك الحياة السياسية تؤدي الأحزاب السياسية دورا أساسيا في التنشئة السياسية للشباب، وإعدادهم لتقلد مناصب قيادية في الشأن العام .

*أنظر فصل الأول ،المبحث الخاص بالدراسات السابقة ،ص 31.

*أنظر فصل العمل السياسي مبحث مستويات المشاركة السياسية ،ص 144.

الجدول رقم (26) يوضح درجة العضوية لدى المبحوثين المنخرطين في حزب سياسي :

فيحالةالإجابةبنعم	تكرار	%
قياديعلىالمستوىالمحلي	3	%1,9
مناضلدونمهمة	3	%1,9
قيادي على المستوى الوطني	0	%0
المجموع	6	%3,8

من خلال الجدول يتضح أن نسبة المنخرطين في الأحزاب السياسية قدرت بـ 3،8 بالمائة، حيث أن منهم من يحتلون درجة عضوية على المستوى المحلي بنسبة 1،9وهي ذات النسبة التي يحتلها المنخرطين دون مهمة، وربما هذا يعود إلى أن القيادة السياسية داخل الأحزاب تمتاز بالستاتيكا حيث أنه دائما تمنح القيادة للأشخاص الكبار دون الشباب خوفا من أن هذه الفئة تمتلك من المقومات ما يجعلها تحتل مراكز قيادية في هذه التنظيمات، هذا من جهة ومن جهة ثانية نجد أن الشباب دائما مهمشين في الاشتراك في القطاع السياسي، لذلك يبحثون عن فضاءات أخرى تتسع لطموحاتهم وتطبيق أفكارهم، ومنه ممارسة أنشطتهم السياسية داخلها كمواقع التواصل الاجتماعي التي استطاعت أن تستقطب هذه الفئة من المجتمع، حيث نجدها من الآليات المستحدثة للمشاركة السياسية والتي تستهدف تطوير فكر أفراد المجتمع، وتكوين اتجاهات ايجابية نحو برامج التنمية للوصول إلى سلوكيات تترجم السياسات،حيث أصبحت مفردات المدوناتbloggs والفيس بوك face book واليوتيوب youtuhe من الألفاظ الشائعة في مجال العمل السياسي في الكثير من الدول، هذا من ناحية، أما من ناحية ثانية فربما يكون السبب في هذه النسبة الضئيلة لانخراط الطلبة إلى عدم امتلاكهم ثقافة سياسية عالية تجعلهم فاعلين في الميدان السياسي ما يجعلهم دائما يتجهون سلبا نحو الانخراطفي الأحزاب السياسية.

الجدول رقم (27) يوضح توزيع المبحوثين الغير منخرطين المجيبين بلا:

في حالة الإجابة بلا	تكرار	%
عدم إيماني بأهمية الأحزاب السياسية	17	%10,8
الخوف من الخوض في الحياة السياسية	10	%6,3
عدم الاقتناع ببرامج أي حزب	32	%20,3
لاتنقل مشاكل الشباب إلى النخبة السياسية	13	%8,2
غير مهتم بالحياة السياسية	80	%50,6
المجموع	152	%96,2

من خلال الجدول يتضح أن من الأسباب التي تجعل الطلبة الجامعيين لا ينخرطون في الأحزاب السياسية هي عدم اهتمامهم بالحياة السياسية حيث كانت نسبتها مرتفعة 50،6 بالمائة، لتليها عدم اقتناعهم ببرامج الأحزاب بنسبة 20،3 بالمائة، أما نسبة 10،8 بالمائة ترجع عدم انخراطهم إلى عدم إيمانهم بأهمية الأحزاب السياسية، وكانت نسبة عدم الانخراط كونها حسب رأيهم لا تنقل مشاكل الشباب إلى النخبة السياسيةبـ 8،2 بالمائةثم تتناقص النسبة إلى 6،3 بالمائة بسبب الخوف من الخوض في الحياة السياسية،ويمكن الاستنتاج أن هذا راجع إلى فقدان القادة في الأحزاب الآليات الكافية لترغيب الشباب لانخراط فيها، كما أنه يمكن أن يكون عائدا إلى طبيعة التنشئة السياسية التي يتلقاها الطالب في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها وتؤثر على طبيعة اتجاهه.

الجدول رقم (28) يوضح إجابات المبحوثين على امتلاك بطاقة الناخب :

امتلاك بطاقة الناخب	تكرار	%
نعم	92	% 58,2
لا	66	%41,8
المجموع	158	%100

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم المبحوثين يمتلكون بطاقة الناخب بنسبة 58،2 بالمائة مقارنة مع الذين لا يملكونها الذين بلغت نسبتهم 41،8، وهنا يمكن القول أن لبطاقة الناخب أهمية بالغة عند الطالب الجامعي كونها وثيقة أساسية يستخدمها للتعبير عن صوته، ومن الوثائق الشخصية التي تعبر عن هويته هذا من جهة، ومن جهة أخرى استخدامها لقضاء بعض الأمور كالبحث عن منصب شغل ....،أما بالنسبة للذين لا يمتلكونها بسبب أنهم حسب رأيهم لا تفيدهم في أي شيء مادام أن صوتهم غير مسموع، وعدم اهتمامهم بالانتخابات أصلا، وعليه يمكن أن نستنتج أن هذا راجعا إلى أن الناخب يشعر بالرفض والحرمان الاجتماعي خاصة الفئات الشابة،وحسب رأيهم لا تنفعي في شيء،ماذا أستفيد منها؟

الجدول رقم (29) يوضح إجابات المبحوثين عن المشاركة في الانتخابات:

المشاركة في انتخابات سابقة	تكرار	%
نعم	76	%48,1
لا	82	% 51,9
المجموع	158	% 100

يتبين من الجدول أعلاه أن معظم المبحوثين لا يشاكون في الانتخابات فكانت نسبة الذين يتجهون سلبا نحو المشاركة فيها أي الممتنعين عن التصويت بالنسبة للعينة المختارة 51،9 *بالمائة بالمقارنة مع الذين اشتركوا في

*أنظر الملحق رقم (02) يوضح نسب المشاركين (أجابوا بنعم) والممتنعين (أجابوا بلا) حسب نوع الانتخابات .

الانتخابات سابقة،ونسبتهم 48،1 بالمائة، وربما يعود ذلك إلى فقدان الناخب الثقة في المرشح الذي يمنحه صوته،وعدم الإيمان بمصداقية الخطابات التي تروج لها الأحزاب السياسية في المواعيد الانتخابية، و السبب حسب رأيهم أنه إذا كانت أصواتنا غير مسموعة ولا تغير في الأوضاع شيئا فما الفائدة من الإدلاء بصوتي لأجل استغلالنا فقط. كما أن الملاحظ أن هاتين النسبتين متقاربتين فيما بينها، ويمكن أن يكون ذلك راجعا إلى أن لهذه الفئة إيمانا كبيرا بأن المشاركة في الانتخابات من خلال التصويت تعد من أهم الآليات التي تدل على المشاركة السياسية الإيجابية لهم،كما أنها السبيل للتعبير عن مشاكلهم وإبداء الرأي بشكل رسمي، والجدول التالي يوضح لنا ذلك بشكل مفصل للذين شاركوا في الانتخابات.

الجدول رقم (30) يوضح نوع الانتخابات التي شارك فيها المبحوثين في حالة الإجابة بنعم نوع الانتخابات المشاركة فيها:

نوع الانتخابات المشارك فيها	التكرار	%
رئاسية	66	%51,2
تشريعية	20	%15,5
ولائية	15	%11,6
محلية	28	%21,7
المجموع	129	%100

يتضح من خلال هذا الجدول أنه رغم امتناع نسبة كبيرة من المبحوثين المطبق عليهم هذا الاستبيان من المشاركة في الانتخابات السابقة، إلا أن فئة المشاركين لم تكن ضعيفة كما سبق ذكرها في الجدول السابق رقم (28) 48،1 بالمائة،حيث احتلت المشاركة في الانتخابات الرئاسية المرتبة الأولى بنسبة 51،2 بالمائة، ثم تليها في المرتبة الثانية الانتخابات المحلية بـ 21،7 بالمائة، فالانتخابات التشريعية بـ15،5 بالمائة، وفي المرتبة الأخيرة الانتخابات بـ11،6 بالمائة، ويمكن تفسير هذا التسلسل كون أن الانتخابات الرئاسية حسب رأيهم أكثر نفعا للتعبير عن مطالبهم ومشاريعهم، وتمتاز نوعا ما بالشفافية لكون أن عدد المرشحين فيها أقل من غيرها ما يجعل إمكانية إعطاء صوت لمرشح معين سهلة وغير معقدة، مقارنة مع الانتخابات التشريعية التي حسب رأيهم متعبة من ناحية انتقاء المرشح الأفضل لإعطائه الأصوات بسبب العدد الكبير من الأحزاب التي تشارك فيها، والخوف من عدم تجسيد الوعود التي يقدمونها في فترة الانتخابات، أما بالنسبة لانتخابات المحلية والولائية فقد وجدت عند المنخرطين أكثر من الغير منخرطين، وحسب رأي البعض منهم أنهم لا يسمعون بها ولا يعرفونها أصلا، وهذا ربما راجعا في الأساس لافتقارهم للتوعية سياسية وثقافة سياسية من قبل مختلف المؤسسات الاجتماعية بدءا من الأسرة والمدرسة وصولا إلى وسائل

الإعلام التي تعتبر السلطة الرابعة، وعليه يمكن الاستنتاج أنه رغم العزوف المسجل إلا أنه لديهم اتجاه إيجابي نحو المشاركة فيها بغض النظر عن نوعها .

المحور الثاني:بيانات تتعلق باتجاهات المبحوث نحو الانخراط في الأحزاب السياسية:

2- عرض وتحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى :

الجدول رقم (31) يوضح اتجاه المبحوثين نحو العبارة (1) : النقاش في الأمور السياسية بيننا كطلبة يساهم في تكوين اتجاهي نحو الانخراط في الأحزاب السياسية.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	51	%32,3
محايد	51	%32,3
معارض	56	%35,4
المجموع	158	%100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة كانت لدى المعارضين للعبارة رقم (01)في أن النقاش في الأمور السياسية بينهم كطلبة يساهم في تكوين اتجاههم نحو الانخراط في الأحزاب السياسية، حيث كانت نسبة المعارضة مرتفعة و قدرت بـ35،4 %، في حين أن الذين وافقوا على العبارة كانت نسبتهم 32،3% وهي نفس النسبة لدى المحايدين، و الملاحظ أن النسب متقاربة عموما بين الموافقين و المحايدين والمعارضين، هذا ما يجعلنا نقول أن المبحوثين لا يتجهون كلهم سلبيا نحو دور النقاش في تشكيل اتجاههم نحو الانخراط في الأحزاب السياسية فهناك نسبة تقر بدوره في تشكيل اتجاههم نحو الأحزاب، وقد يرجع ذلك إلى أن للطلبة مستوى متوسط من الثقافة السياسية اكتسبوه من التنشئة السياسية والإعلام ما يجعل حواراتهم وقدراتهم ذات أثرا في صنع القرار السياسي وهي أمور يظهر أثرها في السلوك السياسي العام لهم وفي اتجاههم نحو الانخراط في الأحزاب السياسية، أما المعارضين فيرجع السبب لافتقارهم فضاءات يتم فيها الحوار فيما بينهم، حيث أن الجامعة كمؤسسة تعليمية لا بد لها من أن توفر فرصا للطلبة لإكسابهم تنشئة سياسية متوازنة وتشجيعهم وتدريبهم على الممارسة الديمقراطية، كما أن غياب التوعية السياسية التي تؤثر إيجابا في قيام الأفراد بأنشطة سواء أكانت هذه الأنشطة سياسية أو اجتماعية تساهم في الرفع من مستوى وعي الطلبة لمتابعة القضايا السياسية التي تهمه وتخدم المجتمع ككل، كما أن تجنب الحديث والنقاش في الأمور القضايا السياسية بصفة عامة والانخراط في الأحزاب السياسية بشكل خاص مع الزملاء ربما مرده إلى شعور الطالب بعدم الأمان والارتياح عند الحديث حول القضايا السياسية، أو عدم توفر رصيد معرفي حول تلك المواضيع المطروحة، أو أن هناك لامبالاة سياسية تجعلهم لا يتناقشون بشكل جدي وانشغالهم بمواضيع أخرى كالنقاش في الأمور الرياضية بالنسبة كبيرة لدى الذكور، والحوار في مجال الموضة والمسلسلات بالنسبة للإناث، ومما جاء في المقابلات "

أخطينا من السياسة، إذا بحثت في الرياضة وآخر المستجدات :من أخذنا البطولة، ما هي أخبار الفريق الوطني، رانا هنا نعطيك رأينا، وجنس الإناث تحي نعطيك اتجاهي في الموضة التي هي متداولة في عام 2016 أما السياسة ما عندي فيها حتى رأي نسمع في التلفاز دائما يحضرون شخصيات إما يستهزون بهم وإما يحاورونهم في نقاش عقيم وطويل ويختموه بتشكر هذه "،وربما يمكن تفسير هذا كله على أن الطلبة لا يفقهون من الأساس لأهمية ودور الأحزاب السياسية في تفعيل الحياة السياسية *،بدليل أن أعلى نسبة عند الغير منخرطين بنسبة 96بالمائة والسبب الأول لعدم انخراطهم هو حسب رأيهم عدد الاهتمام بالحياة السياسية بنسبة 50،6بالمائة .وهذا يمكن تفسيره من جهة ثانية إلى الأحزاب لم تقم بدورها كما يجب حيث أن انشغال قادتها بأنفسهم للحفاظ على مراكزهم وإهمال الاهتمام بكسب الثقة والمصداقية من الأوساط الشبانية جعلهم يبحثون عن فضاءات أخرى للتعبير عن آرائهم وميولاتهم، وهكذا نجد أن الطلبة يمتلكون اتجاها سلبيا لكن ليس قوي نحو تأثير النقاش في المساهمة في انخراطهم في الأحزاب .

الجدول رقم (32) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (02): أرى أن لمكانة الحزب في الساحة السياسية تأثيرا على اتجاهي نحو الانخراط فيه.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	40	%25,3
محايد	51	%32,3
معارض	67	%42,4
المجموع	158	%100

تشير البيانات في الجدول أعلاه أن المبحوثين يتجهون سلبيا نحو العبارة (02) التي مفادها أن لمكانة الحزب في الساحة السياسية تأثيرا على اتجاههم نحو الانخراط فيه، حيث كانت نسبة الموافقين عليها ضعيفة قدرت بـ25،3 بالمائة، تليها نسبة المحايدين 32،3 بالمائة، وهي نسبة منخفضة نوعا ما عند مقارنتها مع نسبة المعارضين لها التي كانت عالية وبلغت نسبتهم42،4 بالمائة،وهذا يمكن أن يكون ذلك راجعا إلى انتشار ظاهرة الشك السياسي في الأحزاب السياسية بغض النظر عن نوعها، حيث أن الأحزاب السياسية ابتعدت نوعا ما عن وظيفتها في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة، أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية لأجل إيصال مطالب الأفراد في الكثير من المناسبات إلى صناع القرار، وكانت خطاباتها تفتقد للمصداقية وغياب التأثير و الفعالية لدى قادة الأحزاب وأعضائه في الاهتمام بهذه النخبة من المجتمع و عدم استخدام آليات لتفعيل دور الشباب بشكل عام، بالإضافة إلى الإهمال وعدم الإيمان بدور هذه الكفاءات – الطلبة الجامعيين– في توعية المواطنين بالقضايا التي تخدم مصالحهم أو بتنشيط الأعمال

*أنظر فصل العمل السياسي المبحث الثاني الأحزاب السياسية تقسيماتها ووظائفها وأساليب تمويلها ،ص 161.

والتعبئة لإنجاح برنامج الحكومة والعمل على إضفاء الشرعية على أعمال الحكومة وجلب التأييد الشعبي وهذا يعتبر من أهم الأدوار المنوطة بالأحزاب السياسية، ولهذا نجد أن لهم اتجاها سلبيا قويا نحو هذه العبارة.

الجدول رقم (33) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (03) : يكسبني الانخراط في الأحزاب معرفة عميقة بالواقع السياسي الجزائري.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	82	%51,9
محايد	31	%19,6
معارض	45	%28,5
المجموع	158	%100,0

ظهر الجدول أن اكبر نسبة كانت لدى الموافقين على أن الانخراط في الأحزاب يكسبهم معرفة عميقة بالواقع السياسي الجزائري، حيث كانت مرتفعة 51،9 بالمائة، تليها نسبة المعارضين لها 28،5 بالمائة، أما نسبة المحايدين فقد كانت منخفضة جدا بنسبة 19،6 بالمائة، وهذا مرده إلى أن الطلبة يقرون بأن الأحزاب السياسية رغم عيوبها إلا أنها تهدف إلى توفير قنوات للمشاركة الشعبية للوصول إلى درجة من الرقي والتنظيم الفاعل، بشكل يسهل لأفرادها طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل السياسي مع المواطنين، والعمل على سد الفجوات الناجمة عن الإحساس بعدم جدوى وأهمية الأحزاب في نقل انشغالاتهم إلى الهيئة الحاكمة، والملاحظ أن اتجاه المبحوثين كان إيجابي قوي نحو دور الانخراط في الأحزاب في اكتساب المعارف عن ما يدور في الساحة السياسية.

الجدول رقم (34) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (04) : أركز عند انخراطي في الحزب على مرجعيته الإيديولوجية.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	74	%46,8
محايد	47	%29,7
معارض	37	%23,4
المجموع	158	%100

يظهر الجدول أن للمبحوثين اتجاها إيجابيا نحو العبارة رقم (04) فقد كانت نسبتهم مرتفعة قدرت بـ46،8 بالمائة، وتليها نسبة المحايدين 29،7 بالمائة ثم المعارضين 23،4 بالمائة، **وبالتالي** فهم يقرون أنهم يستندون إلى المرجعية الإيديولوجية للحزب، والتي يقصد بها المبادئ والأفكار المحددة والمميزة لكل حزب حسب طبيعته أحزاب

اليمين أو أحزاب اليسار، وتجدر الإشارة إلى أن لأحزاب السياسية في الجزائر تصنيفات مختلفة *، ويعد التمسك بهذه الإيدلوجية وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب وسندا أساسيا لقيام الحزب وتواجده في الساحة السياسية،كما تعتبر الايدلوجية هي المحرك الأساسي للعمل السياسي ومحددا لطبيعة التنافس والصراعات السياسية. وعليه يمكن استخلاص أن للمبحوثين درجة لا بأس بها من الوعي السياسي عند انتقاء الحزب الذي ينضمون إليه،وإن لم يرتبط بتغيير اتجاههم نحو الانخراط فيها من عدمه.هذا ما جعلهم يتجهون بشكل إيجابي قوي نحو هذه العبارة، في حين نجد اتجاه سلبيا لدى الفئة المتبقية .

الجدول رقم (35) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (05): أفضل الانخراط في الأحزاب التي تمتاز بتنويع أساليبها في عرض برامجها.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	93	%58,9
محايد	42	%26,6
معارض	23	%14,6
المجموع	158	%100

يتبين من الجدول أن المبحوثين يتجهون إيجابا نحو تفضيل الانخراط في الأحزاب التي تمتاز بتنويع أساليبها في عرض برامجها حيث أظهروا نسبة موافقة عالية 58،9 بالمائة، تليها نسبة المحايدين 26،6 بالمائة ونسبة المعارضين لها 14،6 بالمائة، وقد يكون ذلك سببه طبيعة النفس البشرية التي تمتاز بالتغيير والتجديد، بالإضافة إلى أن الطلبة الجامعيين كإحدى الفئات الشبابية تمتاز بالحيوية والطاقة والإبداع ما يسهل عليها الإتيان بأفكار وتحقيق التنوع داخل الأحزاب، ولهذا يمكن القول أنه يوجد اتجاه إيجابيا قوي لدى الطلبة نحو تنويع الأساليب لدى الأحزاب، إلا أنه يوجد اتجاه سلبي ضعيف لدى البعض من الطلبة .

*أنظر إلى المبحث الخاص بالخريطة الحزبية في الجزائر وتصنيفاتها في الفصل الرابع ، 205.

الجدول رقم (36) يوضح اتجاه المبحوثين نحو العبارة رقم (06) : يؤثر البرنامج الذي يتبناه الحزب السياسي على اتجاهي نحو الانخراط فيه.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	72	%45,6
محايد	49	%31
معارض	37	%23,4
المجموع	158	%100

أظهرت نتائج الجدول أن نسبة الموافقة من قبل المبحوثين على هذه العبارة قدرت بـ 45،6 بالمائة، تليها نسبة المحايدين 31بالمائة، وبعدها نسبة المعارضين 23،4 بالمائة، وهذا مرده ربما إلى أن الطلبة دائما يبحثون عمن ما يحقق لهم احتياجاتهم ويهتم بقضاياهم، خاصة المتعلقة منها بتوفير مناصب عمل لهم، بالإضافة إلى أن الأصل في نشأة الأحزاب أنها لاختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم وتباين فئاتهم من حيث المصالح الاقتصادية والاجتماعية، كما أن يمكن أن راجعا إلى فقدان الثقة والمصداقية في خطابات التي يلقيها الأحزاب في مختلف المناسبات جعلت الطلبة دائما يبحثون عن الأحزاب التي تولي أهمية لهم لأجل تجسيد مشاريعهم، وتتضمن برامج لمعالجة قضايا الشباب، وكما هو ملاحظ من خلال النسب فهم يتجهون إيجابيا نحو تأثير البرنامج الذي يتبناه الحزب السياسي على اتجاههم نحو الانخراط فيها و التي تتضمن برامجها اهتماما بهم.

الجدول رقم (37) يوضح اتجاه المبحوثين نحو العبارة رقم (07) : مطالعتي للجرائد تساهم في تشكيل آراء معينة لدي اتجاه الأحزاب السياسية.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	80	%50,6
محايد	38	%24,1
معارض	40	%25,3
المجموع	158	%100

بينت نتائج الجدول أعلاهوالذي أن مطالعة الجرائد تساهم في تشكيل اتجاه المبحوثين نحو الانخراط في الأحزاب، فـ 50،6 بالمائة موافقين على هذه المساهمة للجرائد،كما تبين أن نسبة الفئة المعارضة هي نصف نسبة الموافقين تقريبا 25،3 بالمائة، أما بالنسبة لفئة المحايدين فكانت 1، 24 بالمائة، ويمكن الاستنتاج أن للطلبة اتجاه إيجابي ليس قويا نحو دور الجرائد في تشكيل اتجاههم، وهذا مرده إلى أن الجرائد تعرض دائما مستجدات عن واقع

الأحزاب وأهم الأعمال التي تقوم بها، أما بالنسبة للفئة المعارضة فيمكن أن يكون ذلك راجعا إلى عدم اهتمام الفئة المعارضة بمطالعة الجرائد أصلا أو استعمالها لغرض التسلية والترفيه دون الإطلاع على الصفحات التي تتناول المواضيع السياسية وأخبار الأحزاب .

الجدول رقم (38) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (08) : لشخصية رئيس الحزب تأثير على اتجاهي نحو الانخراط فيه.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	70	%44,3
محايد	34	%21,5
معارض	54	%34,2
المجموع	158	%100

قد تبينا من خلال هذا الجدول أن المبحوثين يتجهون إيجابيا نحو تأثير شخصية رئيس الحزب على اتجاههم نحو الانخراط في الحزب بنسبة 44،3 بالمائة، ثم انخفضت النسبة لدى المعارضين فوصلت إلى 34،2 بالمائة الذين يرفضون ولايؤمنون بهذا التأثير، في حيث كانت نسبة المحايدين 21،5 بالمائة، ويمكن أن نرجع ذلك إلى أنه حسب رأيهم لا نهتم بالشخص لأنه لا يدوم فنحن نهتم بميلنا نحو البرامج التي يتبناها الحزب والأفكار التي تتوافق وطموحاتنا، لأن المناضل اليوم سيصبح في الغد القائد، ومهمة الأحزاب متكاملة تمتاز بالاستمرارية ومتابعة القضايا المستجدة، فقد عبروا شفهيا على أن موت الرئيس أو انسحابه لا يعني الفناء للحزب، فالحزب الذي يؤمن بمبادئه ويهتم بمختلف القضايا والفئات حزب دائم، ولهذا نجد أن هذا الجدول أظهر أنه يوجد اتجاه إيجابي نحو هذه العبارة .

الجدول رقم (39) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (19) : القيادة السياسية داخل الأحزاب تمتاز بالركود والتقليد.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	108	%68,4
محايد	33	%20,9
معارض	17	%10,8
المجموع	158	%100

يتضح من خلال الجدول أن اتجاهات المبحوثين أن اكبر نسبة من المبحوثين كانت موافقة على العبارة (19) والتي تفيد أن القيادة السياسية داخل الأحزاب تمتاز بالركود والتقليد بنسبة 68،4 بالمائة، وهي نسبة عالية إذا مقارناها مع نسبة المعارضين التي كانت ضئيلة جدا هي 10،8 بالمائة، في حين أن نسبة المحايدين 20،9 بالمائة،

وهذا يمكن أن يكون راجعا إلى أن طابع الاحتكار داخل الأحزاب، وافتقارها للمرونة والتغيير في برامجها وخطاباتها لأجل معالجة وتحليل مشاكل المجتمع وتطويره، جعلها أحزابا تستند للزبونية في علاقاتها وعدم التفتح على مختلف التيارات، جعل الطلبة يتجهون سلبا نحو الانخراط فيها،ولهذا فهذا الجدول أكد وجود اتجاه سلبي قوي نحو الأحزاب السياسية بشكل عام، وهذا يؤكد ما جاء في المقابلات*.

الجدول رقم (40) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (20): العمل الحزبي يفتقر لعنصر العمل وسط الجماهير.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	124	%78,5
محايد	23	%14,6
معارض	11	%7
المجموع	158	%100

يظهر الجدول أن نسبة الموافقة على العبارة (20) كانت عالية جدا 78،5 بالمائة، ونسبة المحايدين 14،6 بالمائة، وتليها نسبة المعارضين التي هي منخفضة جدا 7بالمائة، هذا ربما يكون راجعا إلى أن الصراع الحاد الموجود بين الأحزاب وإعطاء الأولوية لاعتبارات سياسية وانتخابية أخرى جعلها تهتم بالوصول إلى السلطة دون الأخذ برأي القاعدة الشعبية، كما أن بروز بعض القيادات السياسية الغير معروفة والتي تجهل طبيعة الوضع الاجتماعي الذي تعيشه الجماهير جعل القاعدة الشعبية تنفر من الانخراط في الأحزاب، وهذا يبين لنا أنه يوجد اتجاه سلبي قوي لدى الطلبة نحو عبارة أن العمل الحزبي يفتقر لعنصر العمل وسط الجماهير، وبذلك فهم يقرون أن هذا ما يؤثر على اتجاههم نحو الانخراط في الأحزاب السياسية بغض النظر عن نوع وطبيعة الحزب.

الجدول رقم (41) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (21) :أرى أن غيابالديمقراطية داخل الأحزاب السياسية تجعلني أعزف عن الانخراط فيها.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	118	%74,7
محايد	27	%17,1
معارض	13	%8,2
المجموع	158	%100

*انظر الفصل الخامس الخاص بالإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ،ص 273.

يتبين من الجدول أن نسبة الموافقة على العبارة (رقم 21)هي 74،7 بالمائة وهي نسبة عالية جدا، تليها نسبة المحايدين 17،1 بالمائة، في حين كانت نسبة المعارضة ضئيلة جدا 8،2 بالمائة،فالطلبة يقرون أن غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية سببا في اتجاههم سلبا نحو الانخراط فيها، ويمكن أن يفسر ذلك بالظلم الاجتماعي، والاستبداد بالسلطة واحتكار الامتيازات وحصرها في فئة محدودة العدد داخل الحزب وبالتالي غياب الديمقراطية التي تعني مشاركة الشعب في إصلاح الشأن العام، كما أن التهميش في التعامل مع المناضلين و حركتيهم داخل الحزب جعلهم يعزفون عن الاشتراك في هذه التنظيمات .

الجدول رقم (42) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (22) اهتمام الأحزاب السياسية بالشباب محصورا في التأطير للعملية الانتخابية فقط.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	116	%73,4
محايد	23	%14,6
معارض	19	%12
المجموع	158	%100

توضح نتائج الجدول رقم (41) أن المبحوثين يتجهون سلبا نحو العبارة رقم (24) بنسبة موافقة على هي 73،4 بالمائة وهي نسبة عالية جدا،تليها نسبة المحايدين 14،6 بالمائة، في حين كانت المعارضة 12 بالمائة، فحسب رأيهم أن الأحزاب لا تهتم بهم إلا في المناسبات الانتخابية أين تستغل أصواتهم لتحقيق مقاصد وأغراضا شخصية، وتقديم وعود زائفة تنتهي بانتهاء فترة الانتخابات، لم تأتي بجديد بل جاءت لتكرس النظام القديم حاملة نفس الخطابات ونفس الأفكار، ما جعل البعض منهم يقاطع الانتخابات ولا يشارك فيها بسبب كثرة الانتخابات والنتيجة دائما واحدة لصالح الحزب المسيطر على الساحة السياسية،ومما جاء في المقابلات بأن الانتخابات لا تمتاز بالديمقراطية وأن النتائج تفتقد للشفافية، وعليه نجد أن لهذه العوامل أثرا على اتجاه الطلبة نحو الانخراط في الأحزاب السياسية وعرض أفكارهم وتقديم اقتراحات لأجل المساهمة في التنمية المجتمعية للبلاد ككل .

الجدول رقم (43) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (25) تتصف برامج الأحزاب السياسية بأنها لا تتماشى والتغيرات الحاصلة في الساحة السياسية .

الاتجاه	التكرار	%
موافق	108	%68,4
محايد	30	%19,0
معارض	20	%12,7
المجموع	158	%100

يتبين من الجدول أن نسبة الموافقة على العبارة رقم (25)هي 68،4 بالمائة وهي نسبة عالية جدا، تليها نسبة المحايدين 19 بالمائة، في حين كانت المعارضة 12،7 بالمائة،ويمكن تفسير ذلك بأنهم يقرون بأن الأحزاب السياسية الموجودة في الجزائر لا تتماشى وطموحاتهم، كما أن ذلك ربما يعود إلى افتقار الأحزاب السياسية لآليات تنظيمية وهيكلية للتداول على السلطة أو عدم تجسيدها بشكل صحيح خاصة فيما يخص مشاريع للتكفل بقضايا الشباب بشكل عام وذوي الكفاءات كالطلبة الجامعيين، وصعوبة تجسيد مشاريعها على أرض الواقعي حيث غالبا ما يكون خطابها يوتوبيا، انعكس على اتجاه الطلبة نحو الانخراط والولوج فيها، ومنه العزوف عن ممارسة النشاط السياسي بشكل عام،ومنه يمكن الاستنتاج أن اتجاههم سلبي قوي نحوها.

الجدول رقم (44) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (26)الأحزابالسياسية لاتنقل اهتمامات ومشاكل الشباب وشؤونهم لصناع القرار.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	113	%71,5
محايد	29	%18,4
معارض	16	%10,1
المجموع	158	%100

يظهر من خلال الجدول أن نسبة الموافقة على العبارة رقم (26)هي 71،5بالمائة وهي نسبة عالية جدا، تليها نسبة المحايدين 18،4 بالمائة، في حين كانت المعارضة 10،1 بالمائة،حيث يتجه الطلبة سلبا نحو الانخراط في الأحزاب السياسية بسبب أنها لا تنقل اهتماماتهم ومشاكلهم إلى صناع القرار، وهذا ربما يكون راجعا إلى الأحزاب لا تسعى للدفاع عن قضايا مجتمعية بقدر ما تكرس معظم جهودها وإمكانياتها لأجل فرض مبادئها وما تؤمن به من إيديولوجيات بشكل فسيفسائي وخطابات مزيفة والعمل على تحصيل أرباح مادية، مقابل هذا تتجاهل القاعدة الشعبية وتطمس مطالبتها بحقوقها، هذا من الناحية العملية وهو مخالف لحقيقة الأحزاب السياسية من الناحية التنظيرية التي تعتبر من الوسائط التي تستطيع إيصال انشغالات القاعدة الشعبية إلى الحكومة، ويمكن الاستنتاج أنه هذا من الأسباب التي عملت على توسيع الفجوة بين الطلبة باعتبارهم إحدى الشرائح الاجتماعية والأحزاب السياسية، مما جعلهم يتجهون سلبا نحو الانخراط فيها، ومنه العزوف المتواصل عن الدخول في ميدان العمل السياسي .

المحور الثالث:بيانات تتعلق باتجاهات المبحوث نحو المشاركة في الانتخابات

3- عرض وتحليل وتفسير بيانات الفرضية الثانية :

الجدول (45) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (01) :المشاركة في الانتخابات أحسن وسيلة للتعبير عن قناعاتي السياسية.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	70	%44,3
محايد	33	%20,9
معارض	55	%34,8
المجموع	158	%100

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن المبحوثين موافقين على العبارة رقم (01) إذا يقرون بأن الاشتراك في الانتخابات من أفضل الوسائل لتجسيد والتعبير عن قناعاتهم السياسية، بحيث كانت نسبة الموافقة عليها 44,3 بالمائة، أما نسبة المحايدين 20،9 بالمائة، و يمكن أن يكون هذاربما راجع إلى أنهم يؤمنون بأن التصويت في الانتخابات واجب وطني لذا يسمح لهم بإعطاء صوتهم لمن يرونه أجدر للتعبير عن طموحاتهم، وبالتالي جعلهم يصوتون في الانتخابات و يتعاملون بشكل إيجابيمع ما يحدث في الساحة السياسية، كما أنه قد يكون نشاطهم واهتمامهم منصبا على عملية التصويت في الانتخابات فقط لأغراض شخصية كالاستفادة منها للحصول على مناصب عمل،أما نسبة الذين يتجهون سلبا نحو هذه العبارة فقدرت بـ34،8 بالمائة، والسبب في ذلك أنهم غير مهتمين و ليست لديهم قناعة بالنشاط السياسي، ولا يعتبرون الانتخاب السبيل الذي يعكس اهتماماتهم ويطرح مشاكلهم لدى النخبة الحاكمة، كما أن المرشح لا يفعل شيئا لهم عند التصويت عليه، وحسب رأيهم في المقابلات الشفهية أن البعض لا يملك بطاقة انتخاب أصلا،وهم لا يهتمون بامتلاكها بعبارة "واش ندير بها "ويمكن تفسير ذلك هبوط مستوى الوعي السياسي والثقافة السياسية وعدم معرفة الطلبة بأهمية سلوكهم وقدراتهم في صنع القرار السياسي،كما يعتبر النفاق السياسي الذي يجري في الساحة السياسية والشك السياسي فيما من يعطونه صوتهم أثناء التصويت جعلهم يعزفون ويتجهون سلبا نحو المشاركة في الانتخابات.

الجدول (46) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (02) :أعتقد أن البرامج الانتخابية تتوافق وطموحاتي ما يدفعني للمشاركة في التصويت.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	**38**	**%24,1**
محايد	**43**	**%27,2**
معارض	**77**	**%48,7**
المجموع	**158**	**%100**

تبين من نتائج الجدول أعلاه أن المبحوثين يتجهون سلبا نحو الاعتقاد بأن البرامج الانتخابية تتوافق وطموحاتهم ما يدفعهم للمشاركة في التصويت، حيث أنهم رفضوا ذلك من خلال المعارضة عليها بنسبة 48،7 بالمائة، أما نسبة الموافقين عليها فقدرت بـ 24،1 بالمائة، في حين كانت نسبة المحايدين 27،7 بالمائة، ويمكن تفسير ذلك بأن ما تقدمه هذه البرامج لا يتضمن اهتماما فعلي بقضايا الشباب بشكل عام، وأنها مجرد شعارات لا يمكن تطبيقها واقعيا وأن هناك فجوة بين القول والفعل والنظر والتطبيق، كما أن الانشغال الدائم للمرشحين وظهورهم في المواعيد الانتخابية فقط بشكل كبير لعرض برامجهم بهدف جذب واستقطاب تأييد القاعدة الشعبية، جعلهم حسب رأيهم دائما ينظرون نظرة تشاؤمية للتصويت وعدم أهميته وجدواه و .ومنه عدم تصديق الوعود التي يقدمونها في تلك المواعيد الانتخابية،ومما جاء في المقابلات:"كاين أحزاب سياسية تظهر غير في وقت الانتخابات ويطالبوابالتصويت عليهم، كيف نصوت ونحنلا نعرفهم أصلا ولا نسمع ببرامجهم "يجيو كالنحل وكل واحد يقولو أن هدفي هو الاستثمار في الفئة الشبابية، حنا نهتم بالشباب " ومنه نجد أن للإعلام دورا في نشر التوعية السياسية بأهمية الانتخابات وتفعيل هذه الأهمية في غير المواعيد الانتخابية، كما أن على الأحزاب السياسية أن تعمل على تهيئة القاعدة الشعبية بشكل دائم ومستمر لربطها بقضايا المجتمع ودورها في تحقيق المشاركة السياسية الإيجابية والأفضل للبلاد، وأن فعل الانتخاب هو فعل يقوم الشعب بمقتضاه بصورة مباشرة أو غير مباشرة بإسناد السلطة السياسية، حيث أن هوية المرشحين، وطريقة اختيارهم أثرا على اتجاهي الطلبة نحو المشاركة في الانتخابات.

الجدول (47) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (03) :تحفزني مرونة العملية الانتخابية على التصويت في كل المواعيد الانتخابية.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	32	%20,3
محايد	47	%29,7
معارض	79	%50
المجموع	158	%100

يتبين من هذا الجدول أن نصف المبحوثين يتجهون سلبا نحوالاعتقاد بأن مرونة العملية الانتخابية تحفزهم على التصويت في كل المواعيد الانتخابية.وذلك من خلال أنهم رفضوا ذلك بنسبة المعارضة قدرت بـ50 بالمائة، أما نسبة الموافقين عليها فقدرت بـ20،3 بالمائة، في حين كانت نسبة المحايدين 27،7 بالمائة، ويمكن تبرير ذلك على حد قولهم بأن لا يهمني أن أنتخب وهي عبارة عن إهدار للوقت والأموال، لأن النتيجة معروفة فماذا نستفيد، وهنا لابد من التنويه أن للمناخ السياسي و الاجتماعي أثرا على الذهاب للتصويت في الانتخابات حيث أنه كلما كانت البلاد تمارس الديمقراطية وتسعى من وراء إجراء الانتخابات إلى الوصول لتحقيق الشفافية في هذه العملية وتمثيل المصلحة العامة، كلما انعكس إيجابا على إقبال المواطن على صناديق الاقتراع لإدلاء بصوته،وهذا ما ستؤكده نتائج الجدول الآتي.

الجدول (48) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (04) :ديمقراطية النظام الانتخابي الجزائري تحفزني على التصويت .

الاتجاه	التكرار	%
موافق	24	%15,2
محايد	45	%28,5
معارض	89	%56,3
المجموع	158	%100

أكدت نتائج الجدول أعلاه أن للمبحوثين اتجاهات سلبية نحو عبارة رقم (04): ديمقراطية النظام الانتخابي الجزائري تحفزهم على التصويت،حيث أنهم رفضوا ذلك خلال المعارضة عليها بنسبة 56،3 بالمائة، في حين كانت نسبة الموافقين عليها ضعيفة جدا فقدرت بنسبة15,2 بالمائة، في حين كانت نسبة المحايدين 28،5بالمائة مرتفعة بالموازاة مع الموافقين، ويمكن أن نفسر هذا بأن التحول الذي تشهده الجزائر، والذي من أبرز ملامحه الانهيار والتأزم الاقتصادي مع انخفاض أسعار البترول ووجود تباين اجتماعي صارخ، والعجرفة السياسية للنخبة الحاكمة،وما يتبعها

من تهميش وإقصاء غالبية المجتمع، خاصة الشباب منهم و الذين يمثلون 75 % من المجتمع،وإبعادهم عن كل القرارات الحاسمة في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع، وعدم إتاحة لهم فرصا للمشاركة في تسيير شؤون البلاد خاصة فئة الطلبة الجامعيين الذين يعول عليهم نظرا لما يمتلكونه من كفاءة وخبرة للمساهمة الإيجابية في تحسين شؤون المجتمع والالتحاق بركب الدول المتطورة، وهذا الاتجاه السلبي تؤكده نتائج الجدول الآتي.

الجدول (49) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (07) : أرى أن النظام الانتخابي في الجزائر يحقق التمثيل لكافة شرائح المجتمع ما يحفزني للمشاركة في التصويت.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	17	%10,8
محايد	42	%26,6
معارض	99	%62,7
المجموع	158	%100

لقد جاءت نتائج هذا الجدول لتؤكد نتائج الجدول السابق رقم (47)إذا أنللمبحوثين اتجاهات سلبية نحو عبارة رقم (07): أن النظام الانتخابي في الجزائر يحقق التمثيل لكافة شرائح المجتمع ما يحفزهم على المشاركة في التصويت، فقد أبدوا معارضة شديدة لها بنسبة 62،7 بالمائة، في حين كانت نسبة الموافقين عليها ضعيفة جدا فقدرت بنسبة10،8 بالمائة، في حين كانت نسبة المحايدين 26،6المائة وهي مرتفعة إذا ما قارنها مع الموافقين، ويمكن أن يكون ذلك بالإضافة إلى ما تم ذكره من أسباب في الجدول السابق رقم (47) واعتقاد النخبة الحاكمة بأن الشباب يمتاز بالعنف والتهور وأنه خطرا على الدولة إذا استندت على أراء هذه الفئة، كما أن هي وحدها المسؤولية عن تسير الشؤون وأدرى بما يصلح للدولة، وبهذا تتواصل النظرة إقصائية للشباب و تزداد الهوة بينهم وبين السلطة ما يجعلهم يبحثون عن سبل أخرى للتعبير عن ما يطمحون إليه، كما أن فقدان السلطة الحاكمة للعلاقة الغير رسمية مع القاعدة الشعبية جعلها لا تشعر بأوضاعهم المأساوية والحرمان الاجتماعي الذي يعانون منه في شتى الميادين والمجالات كالفقر، والبطالة والهجرة الغير شرعية بحثا عن حياة أفضل في بلاد غير الجزائر.

الجدول (50) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (13) :يساعدني الاطلاع على برامج الأحزاب السياسية في عملية التصويت.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	64	%40,5
محايد	44	%27,8
معارض	50	%31,6
المجموع	158	%100

يظهر من خلال هذا الجدول أن المبحوثين يتجهون إيجابا نحو العبارة رقم (13) فحسب رأيهم الاطلاع على برامج الأحزاب السياسية يساعدهم في عملية التصويت بنسبة موافقة 40،5 بالمائة، أما نسبة المعارضين لها 31،6 بالمائة، في حين كانت نسبة المحايدين 27،8 بالمائة، والملاحظ أن النسب متقاربة فيما بينها، يمكن أن يكون ذلك عائدا إلى أنه لهم مستوى من الوعي ومن الخبرة ما يجعلهم يمحصون في البرامج وما تتضمنه من مبادئ وسياسات والتعرف على توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وترشيد لدور المنتخب وتدعيم صلاحياته،كما تدل نسبة المعارضة على أنه لا يؤثر هذا الاطلاع على اتجاههم نحو التصويت الانتخابات، ويمكن تبرير ذلك بأن البرنامج ليس له تأثير من الناحية النظرية، السبب هو مدى تجسيدها لتلك البرامج في الواقع الملموس بإنجازات تعالج الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل جذري بدل أن تبقى مشاريع يوتوبية تبحث فيما يجب أن يكون بدل معالجة ما هو كائن.

الجدول (51)يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (14) :تساعدنيالوعود التي يقدمها المترشحون في اختيار المرشح الذي أصوت عليه أثناء العملية الانتخابية.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	31	%19,6
محايد	41	%25,9
معارض	86	%54,4
المجموع	158	%100

توضح نتائج الجدول أعلاه أن المبحوثين يتجهون سلبا نحو الاعتقادبأن الوعودالتي يقدمها المرشحون تساعدهم في اختيار المرشح الذي يصوتون عليه أثناء العملية الانتخابية، حيث أنهم رفضوا ذلك من خلال المعارضة عليها بنسبة 54،4 بالمائة، أما نسبة الموافقين عليها فقدرت بـ 19،6 بالمائة وقد كانت ضعيفة بالموازاة مع نسبة المعارضين، أما

نسبة المحايدين فهي 25،9بالمائة، ويمكن تبرير ذلك بأن الشك السياسي بعدم صحة ومصداقية تلك الوعود وتجسيدها بشكل فعلي جعلهم يسلكون ذلك الاتجاه،ولهذا يمكن الاستنتاج أن للوعود التي يقدمها المرشحون أثرا على اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في الانتخابات.

الجدول (52)يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم(19):أعتقد أن المرشحون في الانتخابات لا يرقون للمستوى المطلوب.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	93	%58,9
محايد	47	%29,7
معارض	18	%11,4
المجموع	158	%100

بينت نتائج الجدول أعلاه أن المبحوثين موافقين بنسبة عالية على العبارة رقم (19) أن المرشحون في الانتخابات لا يرقون للمستوى المطلوب، حيث قدرت النسبة المئوية لهم 58بالمائة، أما نسبة المعارضين عليها فقدرت بـ11،4 بالمائة وهي نسبة ضئيلة جدا،في حين كانت نسبة المحايدين 29،7بالمائة،ويمكن أن يكون راجعا ذلك إلى أن لوجود قيادات سياسية داخل الساحة السياسية، تمتاز بالانتهازية والنفعية رغم افتقارها للفكر والوعي السياسي جعلهم دائما عجزين عن تمثيل المواطنين وإيصال مطالبهم لصانعي القرار، ومنه افتقدوا الثقة والمصداقية من الشعب، ومن الشباب بشكل خاص لمساعدتهم في معالجة قضايا المجتمع،وهذا ما كان له أثرا سلبيا على اتجاه الطلبة على التصويت في الانتخابات.

الجدول (53) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (20) :أرى أن اللامبالاة السياسية هي التي تؤدي بي إلى الامتناع عن التصويت.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	106	%67,1
محايد	30	%19
معارض	22	%13,9
المجموع	158	%100

توضح نتائج الجدول أعلاه أن معظم المبحوثين موافقين على العبارة (20) فاللامبالاة السياسية هي التي تؤدي بهم إلى الامتناع عن التصويت،بنسبة قدرت 67،1 بالمائة،ونسبة 13،9 بالمائة للمعارضين لها أما المحايدين فقدرت نسبتهم 19بالمائة،وهنا يمكن أن نؤكد أن اتجاههم سلبي حيث أن ما جاء في المقابلات يبرر هذا الاتجاه بقولهم "أخطينا من السياسة، إذا بحثت في الرياضة وآخر المستجدات :من أخذنا البطولة، ما هي أخبار الفريق الوطني، رانا هنا نعطيك رأينا، والإناث تحي نعطيك اتجاهي في الموضة التي هي متداولة في عام 2016 أما السياسة ما عندي فيها حتى رأي نسمع في التلفاز دائما يحضرون شخصيات إما يستهزؤون بهم وإما يحاورونهم في نقاش عقيم وطويل وسب وشتم و يختموه بتشكر والقول هذه مجرد وجهة نظر"."الانتخابات كثيرة والنتيجة واحدة كرهنا منهم، السلطة التي تتحكم في القرارات، عيب علينا الغرب والدول المجاورة (المغرب) تضحك علينا وعلى الرئيس اللي حكم الكرسي وهو شبه ميت"،وعليه يمكن القول أن مثل الأسباب تجعل الطلبة يعزفون دائما عن التصويت في الانتخابات، كما أن نقص الوعي السياسي لديهم في تحليل ما يدور في المجتمع السياسي انعكس على اتجاههم السلبي.

الجدول (54) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (23): أرى أن غياب الديمقراطية في الانتخابات يجعلني أمتنع المشاركة فيها.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	**102**	**%64,6**
محايد	**40**	**%25,3**
معارض	**16**	**%10,1**
المجموع	**158**	**%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن المبحوثين موافقين على العبارة رقم (23)بأن غياب الديمقراطية في الانتخابات تجعلهم يمتنعون عن المشاركة فيها،أما نسبة المعارضة هي 10،1 بالمائة، في حين كانت نسبة المحايدين 25،3 بالمائة، ويتضح من هذا أنهم لهم اتجاه سلبي نحو وجود ديمقراطية تجعلهم لا يعزفون عن المشاركةفي الانتخابات،والسبب في هذا الاتجاه ربما يعود لأنه لا تمنح لهم فرص لأجل للمشاركة في عرض مشاريعهم، وتوظيف طاقاتهم وقدراتهم في مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وتحديد الأهداف المجتمعية لدفع بمسيرة التنمية إلى الأفضل،كلها هذا جعل الطلبة يشعرون بنوع من الاغتراب واللامبالاة السياسية.

الجدول (55) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (24) :لا أصوت في أي مستوى من مستويات الانتخابية لعدم قناعتي بها.

الاتجاه	التكرار	%
موافق	79	% 50
محايد	50	%31,6
معارض	29	%18,4
المجموع	158	%100

توضح نتائج الجدول أعلاه أن المبحوثين موافقين على العبارة رقم (25)بنسبة قدرت 50بالمائة، في حين أن نسبة المعارضين لها هي 18،4 بالمائة، أما نسبة المحايدين 31،6 بالمائة، وبالتالي فهم يتجهون سلبا نحو التصويت في كل المستويات الانتخابية بسبب عدم قناعتهم بها،ويمكن تفسير ذلك أنه ربما يرجع ذلك لعدم الاهتمام بالتصويت من الأساس،كما أن غياب ثقافة سياسية حول دور التصويت في الانتخابات في الرفع من مستوى المشاركة الإيجابية عندهم جعلهم دائما لا يهتمون بالذهاب للتصويت في أي مستوى من المستويات الانتخابية، حيث أن عدم المشاركة يترجم ربما لعدم شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات التي يتخبط فيها المجتمع التي سببها غياب التخطيط الصحيح في تحديد الأهداف والسياسات، وعدم إشراك هذه الفئة في تسطير تلك الأهداف.

4- عرض وتحليل وتفسير بيانات الفرضية الثالثة والرابعة، الخامسة والسادسة الخاصة بوجود فروق دالة إحصائيا في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات حسبمتغيري الجنس والمستوى الدراسي :

الجدول رقم (56) يبين الفروق إحصائيا في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في الأحزاب السياسية حسب متغير الجنس:

الإجابات / الجنس	موافق		محايد		معارض		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ذكر	2015	%48.38	1400	%33.62	750	%18	4165	%100
أنثى	3230	%50.97	1856	%29.29	1251	%19.74	6337	%100
المجموع	5245	%49.94	3256	%31	2001	%19.06	10502	%100

كا^2 المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	كا^2 المجدولة	القرار
22.52	02	0,05	5,99	توجد دلالة

يتضح لنا من خلال التحليل الإحصائي للجدول أعلاه أن قيمة X^2المحسوبة هي : 22,52وهي أكبر من قيمة$\mathbf{X^2}$ الجدولية (5.99) عند درجة حرية 02ومستوى دلالة (الخطأ(0.05) وهي دالة عند هذا المستوى، وعليه يمكن الاستخلاص من هذا التحليل أنه**توجد فروق ذات دلالة إحصائية** في اتجاهات الطلبة نحو الانخراط في الأحزاب السياسية حسب متغير الجنس.

الجدول رقم (57) يبين الفروق إحصائيا في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في الأحزاب السياسية حسب المستوى الدراسي:

المستوى الدراسي / الإجابات	موافق		محايد		معارض		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ليسانس	2912	51.24	1768	31.11	1003	17.65	5683	100
ماستر	1962	48.26	1260	31	843	20.74	4065	100
دكتوراه	257	45.89	228	40.72	75	13.39	560	100
المجموع	5131	49.78	3256	31.59	1921	18.63	10308	100

كا^2 المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	كا^2 المجدولة	القرار
42.50	04	0,05	9,49	توجد دلالة

يظهر لنا هذا التحليل الإحصائي للجدول رقم (57) أن قيمة X^2المحسوبة هي :42،50وهي أكبر من قيمة $\mathbf{X^2}$ الجدولية (5.49) عند درجة حرية 04ومستوى دلالة (الخطأ)(0.05) وهي دالة عند هذا المستوى، وعليه يمكن الاستخلاص من هذا التحليل أنه**توجد فروق ذات دلالة إحصائية** في اتجاهات الطلبة نحو الانخراط في الأحزاب السياسية حسب متغير المستوى الدراسي .

الجدول رقم (58) يبين الفروق إحصائيا في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات حسب متغيرالجنس:

الإجابات / الجنس	موافق		محايد		معارض		لمجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ذكر	1631	%46.80	1022	%29.33	832	%23.87	3485	%100
أنثى	2366	%45.40	1517	%29.11	1328	%25.49	5211	%100
المجموع	3997	%45.96	2539	%29.20	2160	%24.84	8696	%100

كا^2 المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	كا^2 المجدولة	القرار
3.09	02	0,05	5,99	لا توجد دلالة

يبين لنا هذا التحليل الإحصائي للجدول رقم (58) أن قيمة X^2المحسوبة هي :3،09وهي أقل من قيمة $\mathbf{X^2}$ الجدولية (5.99)عند درجة حرية 2ومستوى دلالة (الخطأ)(0.05) وهي غير دالة إحصائيا عندهذا المستوى، وعليه يمكن القول من هذا التحليل أنه**لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية** في اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في الانتخاباتحسب متغير الجنس.

الجدول رقم (59) يبين الفروق إحصائيا في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات حسب متغيرالمستوى الدراسي:

الإجابات / المستوى الدراسي	موافق		محايد		معارض		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ليسانس	2066	44.79	1328	28.79	1219	26.42	4613	100
ماستر	1612	45.59	1028	29.07	896	25.34	3536	100
دكتوراه	222	45.96	162	33.54	99	20.50	483	100
المجموع	3900	45.18	2518	29.17	2214	25.65	8632	100

كا^2 المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	كا^2 الجدولة	القرار
9.75	04	0,05	9,49	توجد دلالة

لقد أظهرت نتائج هذا التحليل الإحصائي للجدول أعلاه أن قيمة X^2المحسوبة هي :75،9وهي أكبر من قيمة$\mathbf{X^2}$ الجدولية (5.49)عند درجة حرية 4ومستوى دلالة (الخطأ)(0.05) وهيدالة إحصائيا عندهذا المستوى، وعليه الوصول إلى أن هذا التحليل أكدعلى**وجود فروق ذات دلالة إحصائية** في اتجاهات الطلبة نحو المشاركة في الانتخاباتحسب متغير المستوى الدراسي.

ثانيا: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات

<u>نص الفرضية الأولى:</u>" للطلبة الجامعيين اتجاهات إيجابية نحو الانخراط في الأحزاب السياسية"لقد أثبتت الدراسة الحالية **عدم تحقق هذه الفرضية**، حيث يشير الجدول رقم (24) إلى 96،2 بالمائةمن مجمل أفراد العينة، غير منخرطين في الأحزاب السياسية، بالموازاة مع نسبة المنخرطين الذين بلغت نسبتهم بـ 3،8بالمائة وهي نسبة ضئيلة جدا حيث تعكس العزوف الكبير للطلبة عن المساهمة في صنع القرار السياسي والاشتراك في العمل السياسي، ويرجعون أسبابعدم انخراطهم إلى عدم اهتمامهم بالحياة السياسية بنسبة 50،6 بالمائة، وأن 20،3 بالمائة منهم لعدم اقتناعهم ببرامج الأحزاب، أما نسبة 10،8 بالمائة أرجعوا ذلك إلى عد م إيمانهم بأهمية الأحزاب السياسية، أما السبب الثالث حسب رأيهم لأنهالا تنقل مشاكل الشباب إلى النخبة السياسية بنسبة 8،2 بالمائة، ثم 6،3 بالمائة بسبب الخوف من الخوض في الحياة السياسية، ومن خلال الجدول رقم (30) حيث كانت اتجاهاتهم سلبية فيما يخص أن النقاش في الأمور السياسية بينهم كطلبة يساهم في تكوين اتجاههم نحو الانخراط في الأحزاب السياسية بنسبة موافقة 32،3%فقط،ومعارضة مرتفعة وقدرت بـ35،4 %،ومن خلال الجدول رقم (31) بأنهم يتجهون سلبيا نحو تأثيرا مكانة الحزب في الساحة السياسية على اتجاههم نحو الانخراط فيه، حيث كانت نسبة الموافقين عليها

ضعيفة قدرت بـ25،3 بالمائة، والمعارضين عليها والتي كانت عالية وبلغت نسبتهم42،4 بالمائة، وحسب الجدول رقم (38) فأغلب المبحوثين يتجهون نحو الموافقة على أن القيادة السياسية داخل الأحزاب تمتاز بالركود والتقليد بنسبة 68،4 بالمائة، وهي نسبة عالية إذا مقارناها مع نسبة المعارضين10,8%، وقد بينت نتائج الجدول رقم (39) تأكيد أفراد العينة على أن الاتجاه السلبي مرده افتقار العمل الحزبي لعنصر العمل وسط الجماهير وكانت موافقة عالية جدا 78،5 بالمائة، في حين أن نسبة المعارضين منخفضة جدا 7بالمائة،هذا ما يفسر الاحتكار السياسي داخل تلك الأحزاب، وهذا ما يظهر جليا في الجدول رقم (40)فغياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية حسب رأي الطلبة الجامعيين من المعيقات التي جعلتهم يعزفون عن الانخراط فيها بنسبة موافقة عالية جدا 74،7 بالمائة،ونسبة المعارضة ضئيلة جدا 8،2 بالمائة،وحيث يفيد الجدول رقم (41)أن اهتمامها بالشباب محصورا في التأطير للعملية الانتخابية فقط،بنسبة موافقة على هي 73،4بالمائة ومعارضة 12 بالمائة،) ونجد أن معظم المبحوثين يوافقون على أنبرامج الأحزاب السياسية تتميز بأنها لا تتماشى والتغيرات الحاصلة في الساحة السياسية بنسبة موافقة 68،4 بالمائةو معارضة ضئيلة12،7 بالمائة هذا ما تبينه نتائج الجدول رقم (42)،ومن الجدول رقم (43) حيث يتجه الطلبة سلبا نحو الانخراط في الأحزاب السياسية بسبب أنها لا تنقل اهتماماتهم ومشاكلهم إلى صناع القرار71،5بالمائة وهي نسبة عالية جدا،ومعارضة 10،1 بالمائة.إلا أن لهم اتجاها إيجابيا في فائدة الانخراط في إكسابهم معرفة عميقة بالواقع السياسي الجزائري، وتأثير المرجعية الإيديولوجية وشخصية رئيس الحزب وبرنامجه في اتجاههم نحو الانخراط فيها، بالإضافة إلى تفضيل الأحزاب التي تتميز بتنويع أساليبها في عرض برامجها ودور الجرائد في هذا الاتجاه نحو الانخراط، ولكن رغم هذا لم يؤثر هذا على اتجاه الطلبة السلبي نحو الأحزاب والانخراط فيها وهو ما تؤكده المقابلات التي تمت معهم .

<u>نص الفرضية الثانية:</u>"للطلبة الجامعين اتجاهات إيجابية نحو المشاركة في الانتخابات" وقد بينت الدراسة أيضا عدم تحقق هذه الفرضية، حيث يفيد الجدول رقم (45) بأن أغلب المبحوثين غير موافقين على أن البرامج الانتخابية تتوافق وطموحاتهم ما يدفعهم للمشاركة في التصويت من خلال نسبة موافقة قليلة قدرت بـ 24،1 بالمائة ومعارضة كبيرة بنسبة 48،7بالمائة، وحسب الجدول رقم (46) نصف المبحوثين يتجهون سلبا نحو الاعتقاد بأن مرونةالعملية الانتخابية تحفزهم على التصويت في كل المواعيد الانتخابية فنسبة الموافقين عليها قدرت بـ 20،3 بالمائة ونسبة معارضة قدرت بـ 50 بالمائة،كما نلاحظ من الجدول رقم (47) أن أغلب المبحوثين كانت موافقتهم ضعيفة جدا قدرت بنسبة 15,2 بالمائة على أن ديمقراطية النظام الانتخابي الجزائري تحفزهم على التصويت مقابل 56،3 بالمائة منهم معارضين عليها، ويتضح من الجدول رقم (48) أن معظم المبحوثين أبدوا عدم الموافقة على أن النظام الانتخابي في الجزائر يحقق التمثيل لكافة شرائح المجتمع ما يحفزهم على المشاركة في التصويت بنسبة 62،7 بالمائة، في حين كانت نسبة الموافقين عليها ضعيفة جدا فقدرت بنسبة 10،8 بالمائة، وحسب الجدول رقم (50) أغلب المبحوثين يتجهون سلبا نحو الاعتقاد بأن الوعود التي يقدمها المرشحون تساعدهم على في اختيار المرشح الذي يصوتون عليه أثناء العملية الانتخابية، بنسبة موافقة 19،6 بالمائة، و معارضة قدرت 54،4 بالمائة، وتشير الجدول

رقم (51) أن المرشحون في الانتخابات لا يرقون للمستوى المطلوب، حيث قدرت النسبة المئوية للموافقة عليها 58بالمائة، أما نسبة المعارضين عليها فقدرت بـ11،4 بالمائة وهي نسبة ضئيلة جدا، وأيضا من الجدول رقم (52) أن معظم المبحوثين يؤكدون على أن اللامبالاة السياسية هي التي تؤدي بهم إلى الامتناع عن التصويت،بنسبة قدرت 67،1 بالمائة،ونسبة13،9 بالمائة للمعارضين لها، كما تبين من الجدول رقم (**53**) أن 64,6بالمائة من المبحوثين موافقين على أن منهم على أن غياب الديمقراطية في الانتخابات تجعلهم يمتنعون عن المشاركة فيها،ونسبة المعارضة هي 10،1 بالمائة، وفي الأخير نجد من الجدول رقم (54) أن معظم المبحوثين 50بالمائة موافقين على أنهم لا يصوتون في أي مستوى من المستويات الانتخابية بسبب عدم قناعتهم بها،مع نسبة معارضة هي 18،4 بالمائة، وبالتالي فهم يتجهون سلبا نحو التصويت والمشاركة في الانتخابات، وما ينبغي ذكره أنه رغم هذا الاتجاه السلبي إلا أن الطلبة الجامعيين يتجهون إيجابيا نحو الاشتراك في الانتخابات من أفضل الوسائل لتجسيد والتعبير عن قناعاتهم السياسية، والاطلاع على برامج الأحزاب السياسية يساعدهم في عملية التصويت وهو ما أكدته نتائج الجدولين رقم (44) و (49).

نص الفرضية الثالثة:"توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في الأحزاب السياسية تبعا لمتغيري الجنس" لقد أثبتت الدراسة الحالية **تحقق هذه الفرضية**، فمن خلال الجدول رقم (55) نجد أن X^2الحسابية (22،52)أكبر من X^2 الجدولية (5.99) عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 2، وهذا ما يؤكد أن هناك فروق دالة بين الجنسين في اتجاهاهم نحو الانخراط في الأحزاب السياسية.

نص الفرضية الرابعة:"توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في الأحزاب السياسية تبعا لمتغيري المستوى الدراسي"لقد أثبتت الدراسة الحالية **تحقق هذه الفرضية**، فمن خلال الجدول رقم (56) تبين أن X^2الحسابية (42،50) وهي أكبر من X^2 الجدولية (5.49) عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 4ولهذا فهناك فروق دالة إحصائيا بين الطلبة الجامعيين حسب المستوى الدراسي في اتجاهاهم نحو الانخراط في الأحزاب السياسية.

نص الفرضية الخامسة:"توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات تبعا لمتغير الجنس"لقد أثبتت الدراسة الحالية **عدم تحقق هذه الفرضية**، اتضح من الجدول رقم (57) تبين أن X^2الحسابية (3،09) وهي أقل من X^2 الجدولية (5.99) عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 2ولهذايمكن القول بأنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الطلبة الجامعيين حسب جنسهم فياتجاهاهم نحوالمشاركة في الانتخابات.

نص الفرضية السادسة:"توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات تبعا لمتغير المستوى الدراسي" لقد أثبتت الدراسة الحالية **تحقق هذه الفرضية**، أظهرت نتائج الجدول رقم (58) بأن X^2الحسابية (9،75) وهي أكبر من X^2 الجدولية (5.49) عند مستوى دلالة 0.05

ودرجة حرية 4ولهذا فهناك فروق دالة إحصائيا بين طلبة الليسانس والماستر والدكتوراه في اتجاهاهم نحو المشاركة في الانتخابات.

ثالثا: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

أكدت الدراسة الحالية على البعض من نتائج الدراسات السابقة، من حيث الانخراط في الأحزاب السياسية، بأنه توجد مجموعة من المعيقات التي تمنعهم عن الانضمام إليها بالنسبة لعينة البحث المختارة في هذه الدراسة، فالانخراط في الأحزاب السياسية سببه عدم اهتمام الطلبة الجامعيين بالحياة السياسية، لتليها عدم اقتناعهم ببرامج الأحزاب،ثم إلى عدم إيمانهم بأهمية الأحزاب السياسية، وأنها لا تنقل مشاكل الشباب إلى النخبة السياسية بالإضافة إلى الخوف من الخوض في الحياة السياسية وقدرت نسبة المنخرطين 3،8بالمائة فقط بالمقارنة مع الغير منخرطين 96,2 بالمائة،وهو ما أكدته دراسة "دور الطلبة في العمل السياسي" فأثبتت نتائجها أن الغالبية العظمى من الطلبة لا تهتم بالقضايا العامة، حيث أن نسبة الطلبة الذين يشتركون في نشاطات سياسية بشكل منتظم ومستمر تتراوح بين 4و8 % بالمائة فقط، فهذه النسبة تعيق انخراط الطلبة في عمل سياسي كبير وعام، كما أنعدم وجود تراث فكري سياسي جذري يشكل نظرية كلية عامة لتحرك طلابي سياسي مرتبط بالأمة ومعتقداتها ويمد الطلاب بنظرية للعلاقات الشعبية والعلاقات بين القوى السياسية في المجتمع الواحد.كما أكدت دراسة الشباب والمشاركة السياسية أن من عوامل عدم الاهتمام السياسي المقصود لدى الشباب الجامعي هو الإحباط والظروف التي يعيشونها والضغوط التي يتعرضون لها،بالإضافة إلى نقص وضعف الثقافة السياسية وافتقار للمعارف والمعلومات السياسية لدى الشباب الجامعي، وأن البعض منهم ليس لديهم ميول نحو كل ما هو سياسي، وهم أكثر إدراكا للمعرفة السياسية البسيطة ذات الطابع التنظيمي والقانوني من المعرفة السياسية المتعلقة بواقع الممارسة السياسية والانتخابية، فالأحزاب السياسية لا تعطي لهم المكانة اللائقة بهم في القوائم الانتخابية،واعتبارهم ورقة رابحة ومنعهم من احتلال المكانة المناسبة ما يساهم في زيادة درجة الشك والنظرة السلبية عندهم .وحسب رأيهم الانخراط في الأحزاب السياسية يسبب المشاكل، بالإضافة إلى أن العزوف عن العمل الحزبي سببهعدم إعطاء أهمية لقضايا الشباب وعدم وضوح أهدافه وبرامجه من جهة ومن جهة ثانية، الشباب الجامعي ينضم إلى التيار الوطني أو التيار الإسلامي وعدم ميله للتيار العلماني. أما الدراسة الثالثة عن اتجاهات الناخب فأثبتت أن الناخب يملك وعيا سياسيا فيما يتعلق بنوعية خطابات الأحزاب السياسية وتياراتهم لكن رغم هذا يبقى اتجاه الناخب اتجاها سلبيا نحو الانخراط في الأحزاب،وجنس الذكور أكثر سلبا من جنس الإناث.أما الدراسة الرابعة عن مصادر اختيار العمل السياسي لدي مناضلي الأحزاب السياسية فبرهنت على أهمية عملية التنشئة السياسية كإحدى فروع التنشئة الاجتماعية،التي تكسب الفرد القيم والمعتقدات السياسية، ما يحفزه على الانخراط في العمل السياسي والمشاركة السياسية والنضال السياسي،بالإضافة إلى أنهتوجد مجموعة من العوامل والهيئات تؤثر على هذه العملية وتدفع به إلى الدخول في العمل السياسي كالأسرة وجماعة الرفاق،كما بينت أن لطبيعة الأسرة الجزائرية دورا في تشكيل اتجاهات وقيم لدى أبنائها على العمل السياسي والانخراط فيه، كماأن لوسائل الإعلام تأثيرا في الدخول إلى العمل السياسي واكتساب قيم وتوجهات سياسية، فبالإضافة إلى ما توصلت

إليه هذه الدراسات السابقة، أضافت الدراسة الراهنة أن الطلبة الجامعيين يتجهون سلبيا نحو دور النقاش في الأمور السياسية بينهم في اتجاههم نحو الانخراط في الأحزاب السياسية، ولا تؤثر مكانة الحزب في الساحة السياسية على هذا الاتجاه السلبي، فحسب رأيهم القيادة السياسية داخل الأحزاب تمتاز بالركود والتقليد وافتقار العمل الحزبي لعنصر العمل وسط الجماهير، مما أدى إلى غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وعدم مواكبتها للتطورات والتغيرات الحاصلة في الساحة السياسية، ولهذا كانت الدراسة الحالية مكملة لتلك الدراسات وخلصت إلى أنه هناك اتجاه سلبي للطلبة الجامعيين نحو الانخراط في الأحزاب السياسية، إلا أن لهم اتجاها إيجابيا نحو فائدة الانخراط بغض النظر عن النظرة السلبية للأحزاب في أنه يكسبهم معرفة عميقة بالواقع السياسي الجزائري، وأثر المرجعية الإيديولوجية والبرنامج وشخصية رئيس الحزب في اتجاههم نحو الانخراط فيها.

أما فيما يخص **نتائج المشاركة في الانتخابات** فأثبت هذه الدراسة أن للطلبة الجامعيين اتجاهات سلبية نحو هذه المشاركة،بسبب أنه توجد مجموعة من العوامل التي كونت هذا الاتجاه السلبي :البرامج الانتخابية لا تتوافق وطموحاتهم،كما أن النظام الانتخابي في الجزائر لايحقق حسب رأيهم التمثيل لكافة شرائح المجتمع بنسبة **62,7%**،وضعف مستوى المرشحون في الانتخابات، انعدام الديمقراطية في الانتخابات،بالإضافة إلى أن الوعود التي يقدمها المرشحون لا تساعدهم على اختيار المرشح الذي يصوتون عليه أثناء العملية الانتخابية كلها هذه معيقات **تمنعهم منالمشاركة في الانتخابات من خلال التصويت**، إلا أنه لهم اتجاها ايجابيا نحوها فيما يخص أنها أحسن وسيلة للتعبير عن قناعاتهم السياسية،من خلال أن الاطلاع على برامج الأحزاب السياسية له دور في اتجاههم للتصويت، كما يقرون أن اللامبالاة السياسية من أسباب الامتناع عن التصويت. وبهذا أكدت على البعض من نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بالانتخابات، في أن الناخب يملك اتجاها سلبيا نحو الانتخابات الأخيرة 1997،وهذا راجع إلى أنها لم تحقق أيا من أهدافها خاصة مهمة تكفلها بالنمو الاقتصادي، وأن الفئات الشابة هي أكثر الفئات شعورا بالرفض والحرمان الاجتماعي من الفئات الأخرى،ما أدى إلى تكوين هذا الاتجاه السلبي نحو المنتخبين، وتشاؤمهم لمستقبل الجزائر خاصة في ظل التسيير الحالي للأوضاع، إلا أن لهم اتجاها ايجابي انحوها فيما يخص دورها في تحسين الوضع العام خاصة الأمني منه . وحسب الجنس الإناث لهم اتجاهات ايجابية نحو العملية الانتخابية،مقارنة بالذكور يتجهون سلبا نحو المشاركة فيها.كما أضافت الدارسة الحالية أنه توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في الأحزاب السياسية حسب الجنس والمستوى الدراسي، إلا أن ما يختلف في هذه الدراسة عن تلك الدراسات أنه رغم عزوف الذكور عن المشاركة في الانتخابات إلا أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في اتجاههم نحو المشاركة فيها، رغم وجود تلك فروق الإحصائية في الاتجاهات حسب المستوى الدراسي للطلبة الجامعيين.

خاتمة

خاتمة:

إن من أهم ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة الميدانية التي أتت في إطار ميدان علم الاجتماع السياسي لتركز على إحدى الفئات الاجتماعية وهم الطلبة الجامعيين من خلال قياس طبيعة اتجاهاتهم نحو الانخراط في العمل السياسي، بحيث ركزت البحث على قياس اتجاههم نحو الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات، وخلصت أنه بالرغم من اعتبار هذه الفئة – فئة الطلبة الجامعيين من أكثر الفئات تأثيرا في بناء المستقبل بحيث تعقد عليها الآمال في ذلك البناء، نظرا لما تمتلكه من طاقة متجددة وقدرات لا يستهان بها في العمل على تحقيق تنمية بشرية مستدامة في شتى الميادين والقطاعات بما فيها الميدان السياسي، حيث أن استثمار وتوظيف طاقاتهم وقدراتهم يساهم في نهضة المجتمع وتطوره، إلا أنه رغم هذه الأهمية والامتيازات التي تحظى بها هذه الفئة، إلا أنه توجد مجموعة من العوامل والعوائق التي تحول دون تحقيق ذلك، فهذه الدراسة مكنتنا من الوقوف على عدد من القضايا التي ترتبط بالطلبة الجامعيين، حيث أن النظرة السلبية التشاؤمية لأوضاع المجتمع، واللامبالاة السياسية تتنامى بشكل مستمر، من تأكيد هذه الدراسة على اتجاههم السلبي دائما نحو الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات، وذلك بسبب التهميش والإقصاء لهذه الفئة، وعدم إعطاء أهمية لقضاياها وطموحاتها من قبل الأحزاب والتسويق لمشاريع تهتم بالمشاكل ومعالجة الأوضاع من الناحية النظرية لكن ليست لها تطبيقات واقعية ملموسة، وتواصل سيناريو الاحتكار السياسي والزبونية داخل هذه الأحزاب والظهور المكثف في المناسبات الانتخابية وغيابها بعد ذلك، هذا ما ساعد على زيادة وتعميق الفجوة والعلاقة الشباب بين الشباب والأحزاب السياسية لتكون أكثر تأزما، ومنه العزوف السياسي لغياب ديمقراطية وتكافؤ الفرص داخل تلك الأحزاب، وفقدان الثقة في خطابات وبرامج الأحزاب والوعود التي تقدمها في المواعيد الانتخابية أو في غيرها من المناسبات، وكل ما سبق كان له تأثيرا على اتجاهات

الطلبة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات، حيث سادت النظرة السلبية بعدم أهمية التصويت في الانتخابات

كإحدى الدعامات التي تقوم عليها الديمقراطية، إلا أن هذه العوائق لا تمنع بأن هناك أسباب ترجع على هذه الفئة فافتقارها لثقافة سياسية وتنشئة سياسية صحيحة بحيث أنهم لا يأخذون الأحزاب السياسية مأخذ جد وهذا ما ظهر في نسبة عدم انخراطهم فيها، هذا ساهم في تبلور تلك الاتجاهات السلبية، إلا أنها تملك مستوى بسيط من الوعي السياسي حتى وإن لم يرتبط هذا الوعي بتغيير اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو العمل السياسي وبشكل خاص الانخراط في الأحزاب والمشاركة في الانتخابات، كما أن هذه الفئة تميل إلى بشكل كبير سواء بالتأييد أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية التي تتصف بتنويع أساليبها لأجل إيصال برامجها للقاعدة الشعبية، ولهذا ما يمكن قوله أنه على مختلف المؤسسات والقطاعات أن تعمل في شكل جماعي لتحقيق أهداف المجتمع مع تكريس الديمقراطية ومبادئها.

ولهذا تبقى نتائج هذه الدراسة ليست مطلقة بقدر ما هي نسبية خاصة وأن التغيير والتحول فطرة في النفس البشرية، كما أن الاختلاف في المجال المكاني والبشري والزمني دورا في ذلك، رغم هذا تبقى جهود قليلة ومتواضعة تحتاج للمزيد من الدراسات والاجتهادات، وصعوبة إعطاء صفة العمومية لاعتمادها على عينة عرضية التي تتصف

بعدم تمثيلها للمجتمع الأصلي بشكل دقيق، إلا أنه استطاعت أن تقف هذه الدراسة على العديد من المواضيع التي يمكن أن تكون بداية فكرة أو انطلاقات لدراسات أكاديمية أخرى نذكر منها:

علاقة الثقافة السياسية بالتنشئة السياسية لدى منخرطي الأحزاب السياسية، قضايا الشباب في برامج الأحزاب السياسية، دور المدرسة الجزائرية في غرس قيم المواطنة لدى أبنائها، واقع التنشئة السياسية في الجامعة الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا : المعاجم والقواميس والموسوعات باللغة العربية:

1- المعاجم والقواميس :

1- إبراقن محمود: **المبرق** (ط2)، منشورات ثالة، الجزائر، الأبيار،2007.

2- ابن منظور جمال الدين النصاري:**لسان العرب**،مجلد 7،دار صادر بيروت،2004.

3- إدريس سهيل : **المنهل،فرنسي،عربي**، منشورات دار الآداب، لبنان ،بيروت،2006.

4- بدون مؤلف: ،**المنجد في اللغة والإعلام** ،ط 31، دار المشرق، لبنان ،بيروت،1991.

5- بدون مؤلف: **قاموس الوافر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان ،بيروت.

6- الجر خليل:**المعجم العربي الحديث لاروس**، مكتبة لاروس، باريس،1987.

7- جروان السابق: **الكنز الوسيط**، قاموس (فرنسي، عربي)، دار السابق للنشر، لبنان، بيروت.

8- زكي أحمد بدوي:**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية(انجليزي، فرنسي، عربي)**، مكتبة لبنان.

9- ظاهر حسين،**معجم المصطلحات السياسية والدولية (عربي ،فرنسي ،إنجليزي)**،ط 2،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان،بيروت، 2013.

10- عبد الوافي عبد الرحمن: **قاموس مصطلحات علم النفس**.

11- عطية عبد العاطي شعبان وآخرون: **المعجم الوسيط** ،ج1 ،مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004.

12- غيث محمد عاطف:**قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

13- الكافي محمد باشا:**معجم حديث**،ط1،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر لبنان ،بيروت،1999.

14- مداس فاروق: **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**،سلسلة قواميس المنار،دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع،2003.

15- نخلة موريس،البعلبكي روحي وآخرون، **القاموس القانوني الثلاثي(عربي، فرنسي، انجليزي)**، ط1،لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية 2002.

16- وضاح زيتون:**المعجم السياسي**،ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الأردن،عمان، .2006

2-الموسوعات:

1- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي:الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية(عربي،انجليزي).

2- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية (عربي، انجليزي) www.kotob arabia.com

3- محمود منى السيد عليوة:**المشاركة السياسية موسوعة الشباب السياسية**،القاهرة،مركز الدراسات السياسية والإستراتجية لمؤسسة الأهرام،2000.

4- أسعد علي وطفة ، علي جاسم الشهاب:**علم الاجتماع المدرسي**، ط1،الموسوعة الجامعية للنشر والتوزيع،بيروت ،لبنان.

ثانيا :القواميس باللغة الفرنسية

1- **Le Grand Dictionnaire Encyclopédique du xxie siècle** : Edition Philipe Auzou , France,pari , 2001.
2- -Le Petit La Rousse : **Dictionnaire Encyclopédiques Pour tous** ,14eme Triage ,Librairie,1963.

3- **Le Petit Larousse Illustré :** Edition Larousse , France ,Paris 2004.-
4- La Rousse :**Petite Dictionnaire(Français –Anglais)** ,le premier -
5- dictionnaire de l'apprentissage, France, paris, 2006.
6- Poche Dictionnaire :**Hachette** .-
7- Boudon Raymond, bourricaud François :**Dictionnairecritique de la sociologie** , 1ere Edtion quadrige, France, paris, 1982 .
8- Hermet Guy, badie Bertrand et autres : **Dictionnaire de la Science politique et des institutions politique**,3éme Edition

،لبنان، بيروت،2005. ترجمة هيثم اللمع: ط1 ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

ثالثا : الكتب باللغة العربية :

1- إحسان محمد الحسن: **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**، دار الطليعة، بيروت، 1982.

2- أحمد الخطيب:**حزب الشعب الجزائري**، ج 1 ،1986، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الرغاية.

3- أحمد سعيد تاج الدين: الشباب والمشاركة السياسية.

4- آرنت حنة :**نوستولوجيا نحو أرسطو :في تفصيلات الحياة الإنسانية في الفعل السياسي بوصفه ثورة** ، ترجمة مجموعة من المؤلفين ، ،ط 1، دار الفارابي، لبنان، بيروت ،تموز 2013.

5- أسامة الغزالي حرب:**الأحزاب السياسية في العام الثالث**، عالم المعرفة، العدد (117)، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.

6- أمال أحمد يعقوب ،**علم النفس الاجتماعي**،بيت الحكمة،1989،بغداد .

7- أنجرس موريس:**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية:تدريبات علمية**، ،ترجمة بوزيد صحراوي،كمالبوشارف،سعيد سبعون ط2،دار القصبة للنشر،الجزائر،2006.

8- أندرو رينو لدنز وآخرون،أيمن أيوب: **أشكال النظم الانتخابية**: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية الانتخابات ،نسخة جديدة، ط2، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،قسم المعلومات،2010.

9- ببيرس إيمان: **المشاركة السياسية للمرأةفي الوطن العربي** ، رقم 3528،جمعية نهوض وتنمية المرأة المشهرة.

10- بدران شبل ،الدهشان جمال:**التجديد في التعليم الجامعي**، ط1،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،مصر، 2001.

11- بلال أمين زين الدين:**النظم الانتخابية المعاصرة**، ط1،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2011.

12- بن خرف الله الطاهر: **الوسيط في الدراسات الجامعية**، ج1، دار هومه للنشر والتوزيع الجزائر، 2002.

13- بو الشعير السعيد: **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989**، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

14- بوالشعير السعيد: **النظام السياسي الجزائري، الجزء الثالث**، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996- السلطة التنفيذية ،ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

15- بوخاوة اسماعيل ، عبد الرزاق فوزي: **أفاق التعليم العالي في ظل الألفية حالة الجامعة الجزائرية**، العدد الأول، إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي، مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية ، 2004.

16- بوخريصة بوبكر :**المفاهيم والعمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي** ،منشورات باجي مختار،عنابة ،جامعة عنابة ،قسم علم الاجتماع ،الجزائر، 2006.

17- -بوضياف محمد : **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية نقدية**، دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010،

18- بوفلجة غيات :**التربية والتعليم في الجزائر** ، ط 2 ،دار الغرب للنشر والتوزيع ،الجزائر،2006.

19- عزة شرارة بيضون، محمود شمال حسن وآخرون :**الشباب العربي ورؤى المستقبل** ، ط1،سلسلة كتب المستقبل العربي 48 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ،بيروت ،لبنان ،2002.

20- تركي رابح: **أصول التربية والتعليم في الجزائر**، ط2،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1990.

21- التل سعيد وآخرون :**قواعد الدراسة في الجامعة** ،ط،1دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن ، عمان،1997.

22- جاب الله عبد الله: **شرعية العمل السياسي**، دار المعرفة، الجزائر.

23- جابي عبد الناصر: **الجزائر الدولة والنخب**، منشورات الشهاب الجزائر، 2008.

24- جابي عبد الناصر: **الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب بين إرث الماضي وتحديات المستقبل**في مفهوم الأحزاب والديمقراطية وواقع الأحزاب في الدول العربية، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي العشرون، الجماعة العربية للديمقراطية، يوليو، 2010. www .arbas for democracy.

25- جابي عبد الناصر:**الانتخابات التشريعية الجزائرية استقرار.... أم ركود سياسي في الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية**،17يناير ،كانون الثاني2007 ،مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية،اللقاء السنوي السابع عشر الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية في Bernard 's college, Savely Room, st ,CatherineUniversity of oxford Manor Road oxford. Ox13ui,UK.

26- جابي عبد الناصر:**الانتخابات والدولة والمجتمع**، دار القصبة للنشر.

27- جحا كارمن:**دور مجلس النواب في تفعيل مشاركة الشباب اللبناني في الأحزاب السياسية وفي الانتخابات من المشاركة إلى الشراكة في صنع القرار السياسي**، مشروع التعاون بين مجلس النواب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أغسطس الجمهورية اللبنانية مجلس النواب، بيروت، لبنان، 2013.

28- جرادات مهدي أنيس: **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**، ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ،عمان 2002.

29- جرادي عيسى: **الأحزاب السياسية في الجزائر**، ط1،دار قرطبة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007.

30- جمال حسين الألوسي،**علم النفس العام** ،جامعة بغداد،1988،بغداد .

31- حامد عمار:**دراسات في التربية والثقافة الجامعية بين الرسالة والمؤسسة**، ط2،مكتبة الدار العربية للكتاب، 2001).

32- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط**:دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز الإسكندرية للكتاب، جامعة الإسكندرية، 2008.

33- خضير إدريس: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث** 1830/ 1962، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، وهران.

34- الخويلدي زهير : **تقريظ التعددية والمشترك العمومي في الفعل السياسي بوصفه ثورة** ،ترجمة مجموعة من المؤلفين ،ط 1 ، دار الفارابي، لبنان ، بيروت ، تموز 2013.

35- -دبلة عبد العالي: **الدولة الجزائرية، الحديثة الاقتصادية والمجتمع والسياسة**، ط1،دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

36- دليو فضيل ، لوكيا الهاشميوآخرون :**المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة** ،مخبر علم الاجتماع والاتصال ،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ،ط 2 ،مخبر التطبيقات التربوية والنفسية، ،2006.

37- دوفرجيه موريس:**المدخل إلى علم السياسة** ترجمة: جمال الأناسي، سامي الدروي، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

38- ربوح ياسين:**الأحزاب السياسية في الجزائر- التطور والتنظيم-** ،دار بلقيس للنشر، الجزائر، سلسلة مذكرات ورسائل، 2010.

39- رزق سهيل:**مناهج البحث العلمي**،مركز التطوير التربوي بوكالة الغوث ،مارس2003 ،غزة،فلسطين .

40- رضوان شفيق:**علم النفس الاجتماعي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

41- رمزي أحمد عبد الحي:**التعليم الجامعي والتنمية من وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة** ،ط1،دار وفاء الدنيا الطباعة والنشر، مصر الإسكندرية ،2006.

42- زرواتي رشيد :**تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** ، ط3،ديوان المطبوعات الجامعية ،قسنطينة،2008.

43- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية** 1900/ 1930، ج2، ط4، دار العرب الإسلامي، لبنان ، بيروت ، 1992.

44- سعد علي إسماعيل :**علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع** ،دار المعرفة الجامعية ، الأزرايطة،الإسكندرية ،2005.

45- إسماعيل عليسعد: **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1988.

46- سفاري ميلود ، سعود الطاهر:**المدخل إلى المنهجية في علم الاجتماع** ،مخبر علم اجتماع الاتصال،جامعة منتوري ـ قسنطينة ،2007.

47- سلامة عبد الحافظ: **علم النفس الاجتماعي**، ط العربية ،دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ،2007.

48- سهام إبراهيم كامل محمد:**مفهوم الاتجاه Attitude**، مركز دارسات وبحوث المعوقين، أطفال الخليج جامعة القاصرة، ،www.gulfkids.com.

49- شحاتة حسن:**التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق** ،ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب ،مصر ،القاهرة،2001.

50- الشرقاوي سعاد: **الأحزاب السياسية، وأهميتها ونشأتها ونشاطها**، مركز البحوث البرلمانية مجلس الشعب العامة، العدد ،64 يونية، جامعة القاهرة، 2005.

51- الشرقاوي سعاد:**النظم السياسية في العالم المعاصر**، العدد 113، الجزء 1،ط2، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007.

52- شريط أمين: **التعددية السياسية الجزائرية في تجربة الحركة الوطنية "1919/ 1962"**،الأفكار السياسية والتصورات الدستورية، التنظيم المؤسساتي للثورة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،بن عكنون،1998.

53- صالح حسن محمد أحمد وآخرون: **الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية**، ج1، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

54- صباح صبحي حيدر: **إصلاح الأحزاب السياسية، دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية، دراسة تحليلية سياسية**، دار شتات للنشر والبرمجيات، دار الكتب القانونية، مطابع شتات، مصر، الإمارات، 2012.

55- طارق محمد عبد الوهاب: **سيكولوجية المشاركة السياسية: دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

56- عبد العزيز الغريب صقر:**الجامعة والسلطة –دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة –** ،ط1،الدار العالمية للنشر والتوزيع ،القاهرة،مصر، 2005.

57- عبد الله محمد عبد الرحمان:**سوسيولوجيا التعليم الجامعي،دراسات في علم الاجتماع التربوي**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1991.

58- عبد اللهتوفيقسعد البزاز: **الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد التحولات الداخلية والخارجية وأثرها في العلاقات الدولية** ،دار أيله للنشر والتوزيع، الأردن ، عمان ، 2011.

59- ناجي عبد النور: **المدخل إلى علم السياسة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، ، جامعة باجي مختار عنابة،2007.

60- ناجي عبد النور: **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، ديوان المطبوعات الجامعية، منشورات جامعة 8 ماي 1945 ،دون سنة.

61- ناجي عبد النور:**أزمة المشاركة السياسية في الجزائر،دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007**، جامعة باجي مختار،عنابة.

62- العبدلي سعد: **الانتخابات، ضمانات حريتها ونزاهتها (دراسة مقارنة)**، ط1،دار دجلة ،الأردن، عمان2009،.

63- عزت حجازي: **الشباب العربي ومشكلاته**،سلسلة عا لم المعرفة (06) ، ج2المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة كتب ثقافية شهرية الكويت،1990.

64- عشوي مصطفى: **أسس علم النفس الصناعي- التنظيمي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1992.

65- زغدود علي: **الأحزاب السياسية في الدول العربية**، متيجة للطباعة، 2007.

66- غربي علي،**أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية** ،مخبر علم الاجتماع اتصال، ط2 ،جامعة منتوري قسنطينة،2009 .

67- عليان ربحي مصطفى ،عثمان محمد غنيم:**مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**،دار صفاء للنشر والتوزيع ،ط 1 ،2000،عمان ،الأردن.

68- بوحوش عمار، محمود محمد الذنيبات،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية بن عكنون ،الجزائر، 1995.

69- عماري عمار:**الجامعة الجزائرية بين الواقع والآفاق، مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية**، العدد الأول،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004.

70- عيسوي عبد الرحمان: **علم النفس بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، كلية الآداب، قسم علم النفس، جامعة الإسكندرية، لبنان ،بيروت 1984.

71- غسان منير سنو: **القيم والمجتمع (نظام القيم السائدة عند طلبة الدراسات الشرعية فيبيروت**، ط1،دار صادر، بيروت ، 1997.

72- محمد سيد فهمي:**العولمة والشباب من منظور اجتماعي**،ط1،دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، 2008.

73- برو فيليب:**علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1998 ،لبنان.

74- قيرة إسماعيل وآخرون: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية ، 7 جانفي، لبنان،بيروت،2002.

75- كنج روجر: **الجامعة في عصر العولمة**، ترجمة فهد بن سلطان، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، الرياض، 2008.

76- كوت بيار جان، موني بيار جان : **من أجل علم الاجتماع السياسي**، ج1، ترجمة محمد هناد، ديوان المطبوعات الجامعية، مؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

77- لحسن بوعبد الله،محمد مقداد:**تقويم العملية التكوينية في الجامعة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1998.

78- مباركية منير :**الانتخابات التشريعية في الجزائر 10ماي2012**، قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، قطر، الدوحة،أكتوبر2012.

79- ربيع أنور فتح الباب متولي: **النظم السياسية، السلطة الدولة، الحكومة صورها وأساليبها، الانتخابات أنواعها وتنظيماتها لحقوق والحريات العامة**، ط1،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،بيروت،2013).

80- محمد السويدي :**علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية ،بن عكنون ،الجزائر، 1990.

81- محمد السيد أو النبيل:**علم النفس الاجتماعي**، ط 4،دار النهضة العربية ، لبنان، بيروت، 1985.

82- محمد خليفة المنعم عبد اللطيف، شحاتة محمود: **سيكولوجية الاتجاهات (المفهوم، القياس، التغيير)**، دار غريب، القاهرة.

83- محمد سليم ،**مقدمة في علم النفس الاجتماعي** ،ط1، دار قرطبة ،2007، الجزائر.

84- محمد سليماني الدجاني ، منذر سليمان الدجاني:**منهجية البحث العلمي في علم السياسة**،دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ،2008.

85- محمد عودة ،**تاريخ علم الإجتماع** ،الجزء الأول ،مرحلة الرواد ،دار المعرفة الجامعية ،دون طبعة ،مصر،1988.

86- محمد منير مرسي:**الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليبتدريسه** ، ط1،عالم الكتب مطبعة النيل ،القاهرة ،مصر، 2002.

87- مخيمر صلاح محمد، عبده ميخائيل رزق: **المدخل إلى علم النفس الاجتماعي**، ط2،مكتبة الأنجلو مصرية للطبع والنشر،جامعة عين الشمس، مصر، 1968.

88- مراد محمود حيدر: **تكوين الجماعات والأحزاب السياسية**، ط1،دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية،2012.

89- مريزق هشام، فاطمة حسين الفقيه :**قضايا معاصرة في العليم العالي**، ط1،دار الراية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2008.

90- مسالي نسيمة، **الحكم الراشد والتنمية المستدامة في المغرب العربي**.

91- مصمودي زين الدين :**بعض مشكلات المكونين في التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي**، العدد الأول، مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية ، جامعة فرحات عباس،2004 .

92- المليتي أنيس:**الهوية والكونية في فكر حنة أرنت في الفعل السياسي بوصفه ثورة**، ،ترجمة مجموعة من المؤلفين ، ط 1، دار الفارابي ، لبنان ، بيروت،تموز 2013.

93- عقيل محمد بن علي المهدلي:**الجامعة ومكوناتها الأساسية في الفكر المعاصر** ،دار الحديث، مصر،القاهرة ،2004،2003.

94- أحمد محمد موسى:**الشباب بين التهميش والتشخيص (رؤية إنسانية)**، ط1،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،المنصورة ،مصر،2009.

95- مولود زايد الطبيب: **علم الاجتماع السياسي**، ط1،دار الكتب الوطنية ، 2007، الزاوية، ليبيا.

96- عبد الله فهد النفيسي:**دور الطلبة في العمل السياسي** ،إصدار الهيئة التنفيذية للإتحاد الوطني للطلبة،الكويت،جمادى الثانية،فبراير 1986.

97- عنصر العياشي: **التجربة الديمقراطية في الجزائر اللعبة والرهانات**، جامعة عنابة، الجزائر، 1996.

98- نور الدين ثنيو:**الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية** ،في مالكي محمد،خالد سليمان وآخرون:**الديمقراطية داخل الأحزاب في البلاد العربية ،اللقاء السنوي الثالث عشر**، ط 1،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2004.

99- نورهان منير حسن فهمي:**القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 1999.

100-هبة رءوف عزت: **المرأة والعمل السياسي**، رؤية إسلامية، دار المعرفة للطبع، بولوغين، الجزائر.

101-هشام فوزي العبادي وآخرون: **إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري الحديث**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.

102-هناء حسني محمد النابلسي: **دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية**، ط1،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ، 2009.

103-وفاء محمد البرعي ، بدران شبل: **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري** ، ط،1دار المعرفة الجامعية، الأزرايطة ،الإسكندرية ،2002.

رابعا : القوانين والمناشير

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الجريدة الرسمية ،إعلان المجلس الدستوري** عدد2012/49.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**دستور 1963**، المادة 13 ،المرسوم رقم 63، 306، المؤرخ في 20 أوت 1963، المتعلق بقانون الانتخابات: 05.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**دستور 1996** .

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المادة 03 من القانون العضوي رقم 12- 01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الجريدة الرسمية**، العدد 2 المؤرخ في 15 يناير 2012.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الجريدة الرسمية**، المرسومرقم83- 544 المؤرخ في 24/09/ 1983 .

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **قانون الجنسية الجزائرية:** المادة 15 من القانون 70/ 86 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970 والمتضمن قانون الجنسية الجزائرية.

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**قانون الانتخابات** المادة 134، 135 من القانون العضوي 12- 01 المتعلق بنظام الانتخابات المؤرخ في 18 صفر1433 الموافق لـ 12 جانفي 2012.

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**وزارة الداخلية والجماعات المحلية**.

10- وزارة العدل: **ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية**، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1992

خامسا :الرسائل الجامعية

1- باي فاتح:**دور الجامعة الجزائرية في إنتاج النخبة المثقفة**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير علم الاجتماع التربية، جامعة سطيف 2،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية،قسم علم الإجتماع،2014/ 2015.

2- بطاش راضية: **أنماط السلوك القيادي السائد لدى رؤساء الأقسام وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير علم النفس تنظيم وعمل،جامعة سطيف،كلية الآداب والعلوم الاجتماعية قسم علم النفس والأرطوفونيا،2006/ 2007.

3- بوساحة عبلة :**اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو تطبيق النموذج الثقافي التنظيمي لنظرية z، دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بعنابة** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير علم النفس التنظيم والعمل،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم علوم النفس والأرطوفونيا،السنة الجامعية،2006/2007.

4- بوساحة عزوز: **اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية**، دراسة ميدانية بجامعة باتنة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية،جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع.

5- توازي خالد :**الظاهرة الحزبية في الجزائر ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ،فرع التنظيم السياسي والإداري ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2005/2006.

6- جيملي بوبكر: **الشباب والمشاركة السياسة**، دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي قسنطينة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التمنية ،منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة ،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2009/ 2010.

7- حفحوف فتيحة ،معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية ، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية،قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ، 2009/2008.

8- زعاف خالد: **اتجاهات الناخب نحو العملية الانتخابية " دراسة ميدانية مقارنة لاتجاهات الناخب بين الانتخابات التشريعية لـ1997والانتخابات التشريعية لـ2002**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي ،منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع ، السنة الجامعية 2007/2006

9- سعود الطاهر : **الجذور التاريخية والأيدلوجية للحركة الإسلامية في والجزائر**، رسالة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التنمية،جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2009/ 2010.

10- عيمروش نجوى: **الطلبة الجامعيون بين القيم السائدة والقيم المنتحية، دراسة نظرية ميدانية** بجامعة منتوري قسنطينة، مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2005.

11- لطرش عبد المالك،:**مصادر اختيار العمل السياسي لدي مناضلي الأحزاب السياسية** ، دراسة ميدانية لعينة من مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني بولاية الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي ، منشورة ،2010/ 2011.

12- بوضياف محمد: **النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلاقات السياسية والعلاقات الدولية،2008.

13- مخنفر حفيظة:**خطاب الحياة اليومية لدى الطالب الجامعي**، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سطيف1، وسطيف 2، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التربوي، جامعة سطيف 2،كلية العلوم الاجتماعية الإنسانية ، قسم علم الاجتماع، 2012/ 2013.

14- مرزود حسين: **الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر** (1989-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 03،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012/2011.

15- موزالي نور الدين: **التنظيم الإداري للجامعة الجزائرية واستراتيجية في ظل الهيكلة الجديدة للقانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99- 05-دراسة تحليلية نقدية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع إدارة ومالية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، ، 2004/ 2005.

16- النوي الجمعي: **المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية: دراسة سوسيو- سياسية-، أطروحة دكتوراه** في علم الاجتماع التنمية،جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2010.

خامسا:المجلات

1- بارة سمير، ليمام سلمى: **النماذج الانتخابية**: نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر، عدد خاص،مجلة دفاتر السياسة والقانون، أفريل 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

2- مفتاح عبد الجليل: **البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري**، مخبر أثر الاجتهاد على حركة التشريع، العدد الرابع، جامعة محمد خيصر بسكرة، الجزائر، دون تاريخ نشر.

3- إبراهيم مرتضى إبراهيم الأعرجي : **السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد**، دراسة عن الانتخابات النيابية في العراق عام 2010، العدد 98 ،قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة بغداد،مجلة كلية الآداب.

4- زرارقة فيروز:**دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية** ،مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد18،جوان 2014 ،مجلة علمية دورية محكمة تصدرها جامعة سطيف 2 ،الجزائر .

5- شليغم غنية، ولد عامر نعيمة: **أثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي**، حالة الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.

6- مشاطي شريفة ، **المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10 سبتمر 2010، قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.

7- أقوجيل نبيلة، حبة عفاف: **القانون الانتخابي، الجزائري بين القوة والضعف**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الرابع ، مخبر أثر الاجتهاد على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة ،قسم الحقوق.

8- صديق حسن:**(الاتجاهات من منظور علم الاجتماع)**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 3 و4، 2012، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسم علم الاجتماع).

9- جلال أحمد عبد الفتاح:**تحديد العملية في مجلة المستقبل** ،مجلة العلوم التربوية ،معهد الدراسات التربوية،العدد الأول،القاهر ة،1993.

10- ستراك رياض:**دراسات في الإدارة التربوية**، ط1،دار وائل للترجمان، الأردن،2004.

11- بوخلخال عبد الله:**الجامعة الجزائرية ووظيفتها البيداغوجية**،حوليات جامعة الجزائر،الجزائر ،1997.

12- سويقات أحمد: **التجربة الحزبية في الجزائر**(1962، 2004)، **مجلة الباحث**، العدد الرابع،جامعة ورقلة،الجزائر، http :revues .univ.ouargla. dz/php2006

13- سليماني السعيد:**حياد الإدارة كشرط لنزاهة العملية الانتخابية**،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل،كلية الحقوق والعلوم السياسية.

14- بلعور مصطفى:**الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية أم حل للأزمة**،مجلة دفاتر السياسية و القانون،عدد خاص أفريل 2011 ،جامعة قاصدي مرباح.ورقلة،الجزائر

سادسا:الكتب باللغة الفرنسية

1- Alain Beautor : **Sociologie de l'école**, France, paris, 1981 .

2- Hannah Arendt : **Condition de l'homme moderne** . -

3- Addi lahourai : **les parties politiques en Algérie**, **in les parties politiques dan les pays arbaes**,toue ,esdisud, revue des mondes musulmane de la méditeranté,11 mars, France,2006.

4- Pierre Bourdieu, **question de sociologie**, paris, minuit, 1984 .

5- Jean Marie Cotter et Claude Enerie, **les systèmes électoraux**, PUF,Paris, 2, France, 6édition, 1994.

6- Mohamed boussoumah, **la parenthèse des pouvoirs public constitutionnels de 1992-1998**, 2005,oup :7,8)

سابعا:المواقع الإلكترونية

1- http//:www.En.wikipédia.org/wiki/attitude.(psychologie)

2- http:www.wikepidia.com -

3- http://www. asskina.com/barman.–

4- http:www.minshawi.com .

5- جدول الدورات التدريبية الحضورية داخل وخارج السعودية:الموقع الإلكتروني
www.Acofps.com. /vd/show thread .php.

6- غالب الفريجات :**التعليم الجامعي والعمل السياسي** ،الموقع الإلكتروني:
http://www.al-moharer.net /moh 284/fraijat

7- مراد بن أحمد القدسي: **العمل السياسي والسياسة العمل** ، منبر علماء اليمن ،الموقع الإلكتروني :
http://www. asskina.com/barman.
http://www.univ-alger.dz .i

8- معجم المعاني عربي ،عربي .http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

9- منتدى وادي العرب: **الاقتراع أو الانتخاب**، الموقع الإلكتروني :
http://www.wadiarab.com

10- http ://www.faculty.psc.tanta.ksu.edu.sa11 -

11- http://www.minshauer.com

12- http://www.djelfa.info/vb/showhrad

13- مقاييس الاتجاهات ليكرت: blige.comwww.awraq.79

14- مشروع ميثاق أخلاقيات الجامعة 2009، الموقع الالكتروني:www.univ.guelma

15- الموقع الإلكتروني : سعيد التل ،http://www.addustour.com

16- الأحزاب السياسية (نشأتها، مهامها، تصنيفها، ووظائفها)، الموقع الإلكتروني:
http://www.eaddla.org/nashat.20/sias.doc.p05.2015/10815.

17- حماية حقوق الإنسان زمن الصراعات المسلحة، الأسبوع الخامس، إسناد السلطة في النظام الديمقراطي
الموقع الالكتروني:site.iugaza.edu.ps

18- ماهية النظام الانتخابي والتعددية الحزبية، جامعة بسكرة، الموقع الالكتروني:
thesis univ- bishra.dz .i

19- محمد تهامي: **السلوك الانتخابي المفهوم والتفسير** ،الحوار المتمدن
http://www.m.ahenar.org/s.aspbad:370023r:0-

20- علي هادي حميدي الشكراوي، هيئة الناخبين: تكوينها، نضالها في الاقتراع المقيد والاقتراع العام، كلية القانون، جامعة بابل، مادة النظم السياسية، 2001، 2012.-http://www
uobabylon.eduiq/uobcoleges/lecteure.asp

21- مقري عبد الرزاق ، التحول الديمقراطي في الجزائر، رؤية ميدانية، Boule
makahel.yolasite.com 21/05/2016 21:26 pm

22- الصيداوي رياض :**الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر**،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.
http//riadh16.blogspot.com/2009/01/blog-post29.html

23- شقرون الطاهر:**في أسباب فشل التيارات الإسلامية الجزائرية في الانتخابات التشريعية**
http://nawaat.org//portail/2012/07/14

24- http://www.dohainstitite.org/release -

25- http://www.rnd –dz .comLview –histo –fond – /php ? news

26- http://drifex .com .rcd /tout.sur le parti /docuement /217

الملاحق

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2 –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة استبيان حول :

اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في العمل السياسي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي

ملاحظــة:

زملائي الطلبة المعلومات الواردة في هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية ، لذا نرجو منكم قراءة الأسئلة جيدا ووضع علامة (x) أمام الإجابة التي تراها أنت مناسبة .

ولكم منا جزيل الشكر والتقدير.

السنة الجامعية :2016/2015

الملحق رقم (01)

المحور الأول :البيانات الشخصية

1 – الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2 – المستوى الدراسي : ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

3-التخصصالعلمي ....

4 – هل أنت منخرط في حزب سياسي ؟ نعم ☐ لا ☐

5- في حالة الإجابة بنعم ما درجة عضويتك في الحزب ؟

قيادي على المستوى الوطني ☐

قيادي على المستوى المحلي ☐

مناضل دون مهمة ☐

6-وفي حالة الإجابة بلا لماذا ؟

عدم إيماني بأهمية الأحزاب السياسية ☐

الخوف من الخوض في الحياة السياسية ☐

عدم الاقتناع ببرامج أي حزب ☐

لا تنقل مشاكل الشباب إلى النخبة السياسية ☐

غير مهتم بالحياة السياسية ☐

أخرتذكر...

7– هل تمتلك بطاقة الناخب ؟ نعم ☐ لا ☐

8– إذا كان لا لماذا ؟

....

9 – هل سبق لك وأن شاركت في انتخابات سابقة ؟ نعم ☐ لا ☐

10 – في حالة الإجابة بنعم في أي نوع من الانتخابات شاركت ؟

رئاسية ☐

تشريعية ☐

ولائية ☐

محلية ☐

– وفي حالة لا لماذا ؟...

المحور الثاني :بيانات تتعلق باتجاهات المبحوث نحو الانخراط في الأحزاب السياسية

العبارات	موافق	محايد	معارض
1-النقاش في الأمور السياسية بيننا كطلبة يساهم في تكوين اتجاهي نحو الانخراط في الأحزاب السياسية.			
2- أرى أن لمكانة الحزب في الساحة السياسية تأثيرا على اتجاهي نحو الانخراط فيه .			
3 - يكسبني الانخراط في الأحزاب معرفة عميقة بالواقع السياسي الجزائري .			
4- أركز عند انخراطي في الحزب على مرجعيته الإيديولوجية.			
5 - أفضل الانخراط في الأحزاب التي تمتاز بتنويع أساليبها في عرض برامجها.			
6- يؤثر البرنامج الذي يتبناه الحزب السياسي على اتجاهي نحو الانخراط فيه.			
7-مطالعتي للجرائد تساهم في تشكيل أراء معينة لدي اتجاه الأحزاب السياسية .			
8 - لشخصية رئيس الحزب تأثير على اتجاهي نحو الانخراط فيه.			
9- أعتقد أن خطاب الأحزاب الإسلامية الجزائرية خطابا يوتوبيا .			
10- الأحزاب الإسلامية الجزائرية هي أحزابا نخبوية.			
11- أرى أن الأحزاب الإسلامية الجزائرية هي التي تستعمل المصطلحات الدينية في خطاباتها ما يحفزني إلى الانخراط فيها .			
12- خطاب الأحزاب الجزائرية ذات التوجه الوطني خطابا جماهيريا .			
13- أرى أن الأحزاب الجزائرية ذات التوجه الوطني هي أحزاب برامج .			
14- أعتقد أن الأحزاب ذات التوجه الوطني أحزابا تستند إلى الشرعية الثورية.			
15- الأحزاب الديمقراطية الجزائرية لا تملك رؤية واضحة للنهوض بالمجتمع .			
16- الأحزاب الديمقراطية تملك كوادر قادرة على تسيير شؤون الدولة .			
17- أرى أن الأحزاب الديمقراطية هي أحزابا براغماتية .			
18- الأحزاب الديمقراطية تمتاز مخططاتها بأنها تعطي فرصا واهتماما بقضايا الشباب .			
19- القيادة السياسية داخل الأحزاب تمتاز بالركود والتقليد.			
20 - العمل الحزبي يفتقر لعنصر العمل وسط الجماهير.			
21- أرى أن غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية تجعلني أعزف عن			

الانخراط فيها			
22-اهتمام الأحزاب السياسية بالشباب محصورا في التأطير للعملية الانتخابية فقط.			
23- الأحزاب ذات التوجه الوطني تستخدم الخطاب الشعبوي لإغراء الطلبة للانضمام إليها.			
24- الأحزاب الإسلامية تضيق الحضور الشباني فيها.			
25- تتصف برامج الأحزاب السياسية بأنها لا تتماشى والتغيرات الحاصلة في الساحة السياسية.			
26- الأحزاب السياسية لا تنقل اهتمامات ومشاكل الشباب وشؤونهم إلى صناع القرار.			
27- الذكور أكثر الفئات التي تتناقش في الأمور السياسية بشكل عام.			
28- يشعر الطلبة الذكور برغبة في الانخراط لأنهم يرون أنهم أكثر قدرة على التأثير في الجماهير والرأي العام .			
29- أداء الأحزاب السياسية يكون فعالا بانخراط الطلبة الذكور فيه.			
30- يحبذ الذكور الانخراط في الأحزاب للأجل تجسيد قناعتهم السياسية.			
31- تحبذ الفئة النسوية الانخراط في الأحزاب الإسلامية.			
32- أرى أن الفئة النسوية لا تتلقى تشجيعا من الأسرة للانخراط في العمل السياسي.			
33- الفئة النسوية لا تفضلن الانخراط في الأحزاب لأنها لا تتماشى مع رغباتهن.			
34- عزوف الفئة النسوية عن الانخراط في الأحزاب السياسية سببه الأعراف والتقاليد .			
35- تعزف الفئة النسوية عن الانخراط في الأحزاب لشعورهن بأن ما يقمن به داخل الأحزاب غير معترف به.			

المحور الثالث :بيانات تتعلق باتجاهات المبحوث نحو المشاركة في الانتخابات

العبارات	موافق	محايد	معارض
1- المشاركة في الانتخابات أحسن وسيلة للتعبير عن قناعاتي السياسية.			
2- أعتقد أن البرامج الانتخابية تتوافق وطموحاتي ما يدفعني للمشاركة في			

التصويت .			
3- تحفزني مرونة العملية الانتخابية إلى التصويت في كل المواعيد الانتخابية.			
4- ديمقراطية النظام الانتخابي الجزائري تحفزني على التصويت .			
5- إجبارية التسجيل في القوائم الانتخابية هي التي تدفعني إلى التصويت.			
6- أرى أن ولائي الحزبي هو الذي يدفعني إلى التصويت.			
7- أرى أن النظام الانتخابي المطبق في الجزائر يحقق التمثيل لكافة شرائح المجتمع ما يحفزني للمشاركة في التصويت .			
8- أسعى إلى التصويت في الانتخابات الرئاسية لأنها تتعلق بأهم منصب بالجمهورية .			
9- تدفعني التسهيلات المتبعة للتسجيل في القوائم الانتخابية إلى المشاركة في عملية التصويت .			
10- أرى أن كل المواعيد الانتخابية (محلية ،تشريعية ،رئاسية) مهمة لتحقيق الديمقراطية في البلاد.			
11- أصوت في كل المواعيد الانتخابية بناءا على معتقداتي السياسية .			
12- أصوت في الانتخابات بدافع البحث عن حلول للازمات الاجتماعية.			
13- يساعدني الاطلاع على برامج الأحزاب السياسية في عملية التصويت .			
14- تساعدني الوعود التي يقدمها المترشحين على اختيار المرشح الذي أصوت عليه أثناء العملية الانتخابية .			
15- أستند في عملية التصويت على أقدمية المرشح في الساحة السياسية .			
16- أصوت في الانتخابات للمرشح الذي يمتاز بالحنكة السياسية.			
17- أعتمد في تصويتي على مرشح معين بناءا على كفاءته العلمية.			
18- يساعدني الاطلاع على برامج الأحزاب السياسية في عملية الترشح للانتخابات .			
19- أعتقد أن المرشحون في الانتخابات لا يرقون إلى المستوى المطلوب .			
20- أرى أن اللامبالاة السياسية هي التي تؤدي بي إلى الامتناع عن التصويت.			
21 - أعتقد أن النظام الانتخابي المطبق في الجزائر غير عادل لذلك أمتنع عن التصويت .			

22- أرى أن الخطابات التي يقدمها المرشحون خطابات زائفة ما يدفعني إلى الامتناع عن التصويت.			
23- أرى أن غياب الديمقراطية في العملية الانتخابية يجعلني أمتنع عن المشاركة فيها .			
24- لا أصوت في أي مستوى من المستويات الانتخابية لعدم قناعتي بها.			
25- أشعر أن المشاركة في الانتخابات لاتهمني أصلا .			
26- الذكور أكثر عزوفا عن التصويت في الانتخابات.			
27- يعزف الذكور عن المشاركة في الانتخابات لاعتقادهم أنها تفتقد للشفافية .			
28- يعزف الطلبة الذكور عن التصويت في الانتخابات لأنهم يعتبرونه مجرد ملء صناديق الاقتراع.			
29- تميل الفئة النسوية إلى التصويت في الانتخابات لاعتقادها أنها واجب وطني.			

- ما تقييمك للعمل السياسي في الجزائر ؟

....

....

....

- في رأيك كيف يمكن تنمية الوعي بأهمية الانخراط في العمل السياسي لدى الطالب الجامعي الجزائري ؟

....

....

....

....

....

الملحق رقم (02)خاص بتفريغ الجداول للمحور الأحزاب السياسية ومحور الإنتخابات

المحور الثاني :بيانات تتعلق باتجاهات المبحوث نحو الانخراط في الأحزاب السياسية

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (09) أعتقد أن خطاب الأحزاب الإسلامية خطاب ايوتوبيا

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	41	25,9
محايد	85	53,8
معارض	32	20,3
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (10)الأحزاب الإسلامية في الجزائر أحزابا نخبوية.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	47	29,7
محايد	76	48,1
معارض	35	22,2
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (11) أرى أن الأحزابالإسلامية الجزائرية هي التي تستعمل المصطلحات الدينية في خطاباتها ما يحفزني للانخراط فيها.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	51	32,3
محايد	45	28,5
معارض	62	39,2
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (12)خطابالأحزاب الجزائرية ذات التوجه الوطني خطاب اجماهيريا.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	74	46,8
محايد	54	34,2
معارض	30	19,0
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (13)أرى أن الأحزاب ذات التوجه الوطني هي أحزاب برامج.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	54	34,2
محايد	67	42,4
معارض	37	23,4
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (14) أعتقد أن الأحزاب ذات التوجه الوطني أحزاب تستند للشرعية الثورية.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	63	39,9
محايد	42	26,6
معارض	53	33,5
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (15)الأحزاب الديمقراطية الجزائرية لا تملك رؤية واضحة للنهوض بالمجتمع.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	102	64,6
محايد	36	22,8
معارض	20	12,7
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (16)الأحزاب الديمقراطية تملك كوادر قادرة على تسيير شؤون الدولة.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	32	20,3
محايد	60	38,0
معارض	66	41,8
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (17) أرى أن الأحزاب الديمقراطية هي أحزابا براغماتية.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	88	55,7
محايد	49	31,0
معارض	21	13,3
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (18) الأحزاب الديمقراطية تمتاز مخططاتها بأنها تعطي فرصا واهتماما بقضايا الشباب.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	29	18,4
محايد	41	25,9
معارض	88	55,7
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح اتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (23) الأحزاب ذات التوجه الوطني تستخدم الخطاب الشعبوي لإغراء الطلبة لانضمام إليها.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	95	60,1
محايد	46	29,1
معارض	17	10,8
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (24) الأحزاب الإسلامية تضيق الحضور الشباني فيها.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	52	32,9
محايد	68	43,0
معارض	38	24,1
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (27) الذكور أكثر الفئات التي تتناقش في الأمور السياسية بشكل عام .

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	98	62,0
محايد	34	21,5
معارض	26	16,5
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (28) يشعر الطلبة الذكور برغبة في الانخراط لأنهم يرون أنهم أكثر قدرة على التأثير في الجماهير والرأي العام .

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	78	49,4
محايد	50	31,6
معارض	30	19,0
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (29) أداء الأحزاب السياسية يكون فعالا بانخراط الذكور فيه .

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	66	41,8
محايد	53	33,5
معارض	39	24,7
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (30)يحبذ الذكور الانخراط في الأحزاب لأجل تجسيد قناعاتهم السياسية .

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	75	47,5
محايد	55	34,8
معارض	28	17,7
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (31)تحبذ الفئة النسوية الانخراط في الأحزاب الإسلامية .

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	46	29,1
محايد	69	43,7
معارض	43	27,2
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (32)أرى أن الفئة النسوية لا تتلقى تشجيعا من الأسرة في الانخراط في العمل الحزبي.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	101	63,9
محايد	32	20,3
معارض	25	15,8
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (33)الفئة النسوية لا تفضلن الانخراط في الأحزاب لأنها لا تتماشى مع رغباتهن.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	67	42,4
محايد	56	35,4
معارض	35	22,2
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (34)عزوفالفئة النسوية عن الانخراط في الأحزاب السياسية سببه الأعراف والتقاليد.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	93	58,9
محايد	38	24,1
معارض	27	17,1
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (35)تعزف النساء عن الانخراط لشعورهن بأن ما يقمن به غير معترف به.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	66	41,8
محايد	64	40,5
معارض	28	17,7
المجموع	158	100

المحور الثالث :بيانات تتعلق باتجاهات المبحوث نحو المشاركة في الإنتخابات

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (05)إجبارية التسجيل في القوائم الانتخابية تدفعني إلى التصويت.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	54	34,2
محايد	32	20,3
معارض	72	45,6
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (06)أرى أن ولائي الحزبي هو الذي يدفعني إلى التصويت.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	32	20,3
محايد	44	27,8
معارض	82	51,9
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (08)أسعى إلى التصويت في الانتخابات الرئاسية لأنها تتعلقب أهم منصبب الجمهورية

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	74	46,8
محايد	37	23,4
معارض	47	29,7
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (09)تدفعني التسهيلات المتبعة للتسجيل في القوائم الانتخابية إلى المشاركة في عملية التصويت .

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	40	25,3
محايد	62	39,2
معارض	56	35,4
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (10)أرى أن كل المواعيد الانتخابية مهمة لتحقيق الديمقراطية في البلاد.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	77	48,7
محايد	40	25,3
معارض	41	25,9
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (11)أصوت في كل المواعيد الانتخابية بناءا على معتقداتي السياسية.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	63	39,9
محايد	36	22,8
معارض	59	37,3
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (12)أصوت في الإنتخابات بدافع البحث عن حلول للأزمات الاجتماعية .

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	81	51,3
محايد	37	23,4
معارض	40	25,3
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (15)أستند في عملية التصويت على أقدمية المترشح في الساحة السياسية .

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	53	33,5
محايد	43	27,2
معارض	62	39,2
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (16)أصوت في الإنتخابات للمترشح الذي يمتاز بالحنكة السياسية.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	105	66,5
محايد	27	17,1
معارض	26	16,5
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (17)أعتمد في تصويتي على مرشح معين بناءا على كفاءته العلمية .

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	109	69,0
محايد	29	18,4
معارض	20	12,7
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (18) يساعدني الاطلاع على البرامج الأحزاب السياسية في عملية الترشح للانتخابات .

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	55	34,8
محايد	53	33,5
معارض	50	31,6
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (21)أعتقد ان النظام الانتخابي المطبق في الجزائر غير عادل لذلك امتنع عن التصويت .

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	88	55,7
محايد	47	29,7
معارض	23	14,6
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (22)أرى أن الخطابات التي يقدمها المترشحون زائفة ما يدفعني إلى الامتناع عن التصويت.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	**105**	**66,5**
محايد	**41**	**25,9**
معارض	**12**	**7,6**
المجموع	**158**	**100**

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (25)أرى ان المشاركة في الانتخابات لا تهمني أصلا.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	**56**	**35,4**
محايد	**60**	**38,0**
معارض	**42**	**26,6**
المجموع	**158**	**100**

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (26)الذكور أكثر عزوفا عن التصويت في الانتخابات

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	**53**	**33,5**
محايد	**67**	**42,4**
معارض	**38**	**24,1**
المجموع	**158**	**100**

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (27)يعزف الذكور عن المشاركة في الانتخابات لاعتقادهم أنها تفتقد للشفافية .

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	84	53,2
محايد	51	32,3
معارض	23	14,6
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم (28)يعزف الطلبة الذكور عن التصويت لاعتقادهم بأنها مجرد ملء صناديق الاقتراع .

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
موافق	100	63,3
محايد	36	22,8
معارض	22	13,9
المجموع	158	100

الجدول رقم ( ) يوضح إتجاهات المبحوثين نحو العبارة رقم(29)تميل الفئة النسوية إلى التصويت في الانتخابات لاعتقادها بأنها واجب وطني.

الإتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض	27	17,1
محايد	49	31,0
موافق	82	51,9
المجموع	158	100

ملخص الدراسة:

يعتبر العمل السياسي آلية من آليات تجسيد و ممارسة السياسة داخل المجتمع من خلال تبني مجموعة من الأفكار،و تكوين وتأطير حركة جماهيرية واعية ومنظمة بهدف تحقيق أهدافه وغاياته ،وذلك من خلال السعي لتكوين الأحزاب السياسية ،والاشتراك في الانتخابات بهذا يتمكن من الوصول إلى السلطة وإحداث التغيير داخل المجتمع بإشراك مختلف الفئات الاجتماعية بما فيها الطالب الجامعي .وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الانخراط في العمل السياسي من خلال رصد اتجاهاتهم نحو الأحزاب السياسية ،وكذا نحو المشاركة في الانتخابات ، وتم الاعتماد على مقياس الاتجاهات باستعمال استمارة استبيان كأداة رئيسة والمقابلات الحرة كأداة مساعدة لرصد طبيعة هذه الاتجاهات لدى طلبة جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2- .

وخلصت الدراسة إلى أن اتجاهات الطلبة نحو الانخراط في العمل السياسي بصفة عامة والانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات بشكل خاص هي اتجاهات سلبية حيث أن هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في تكوين اتجاهاتهم نحو الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات.كما أكدت على أنه هناك فروقا دالة إحصائيا في اتجاهاتهم نحو الانخراط في الأحزاب السياسية حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي ، بحيث كانت الإناث أكثر عزوفا عن الانخراط في الأحزاب السياسية ،أما المشاركة في الانتخابات فلا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاههم نحو المشاركة حسب متغيري الجنس فقط ،أما المستوى الدراسي فهناك فروقا دالة إحصائيا في اتجاههم نحو المشاركة فيها.

Résumé :

Le travail politique est un mécanisme de réalisation et de pratique de la politique au sein d’une société, par l’adoption d’un ensemble d'idées outre la constitution et l’encadrement d’un mouvement de masse conscient et organisé, et ce afin d'atteindre ses buts et objectifs en cherchant à former des partis politiques et participer aux élections. Ce qui permet à accéder au pouvoir et à apporter des changements dans la communauté parla participation de divers groupes sociaux, y compris les étudiants de l'université.

Cette étude vise à déterminer les tendances des étudiants universitaires sur la participation à l'action politique tout en surveillant leurs tendances tant envers les partis politiques qu’envers la participation électorale. Et il a été adopté la mesure de tendances à l’aide d’un questionnaire comme un outil essentiel et des entretiens libres comme un instrument pour surveiller la nature de ces tendances chez les étudiants de l'Université Mohamed Lamine Debaghine - Sétif 2-

L’étude a trouvé que les tendances des étudiants sur l’engagement dans la politique en général et l’engagement dans les partis politiques et la participation électorale en particulier sont négatives. De fait qu’il y’a de nombreux facteurs qui contribuent à la formation de leurs tendances en matière de s’engager dans les partis politiques et de participer aux élections.

En outre, il a été souligné qu'il existe des différences statistiquement significatives dans leurs tendances à l'égard de l’engagement dans les partis politiques en fonction des variables de sexe et de niveau d’études, où les femmes étaient plus réticentes à s’engager dans les partis politiques ،Tandis que concernant la participation aux élections, il n'y a pas de différences statistiquement significatives dans leur tendance vers la participation selon le variable de sexe contrairement au variable de niveau d’études.